

السنة الثانية على حكومة الاستقلال الثاني (حكومة الإصلاح والنهوض)

"سنة الصمود والمبادرة"

**أبرز تطورات عمل الحكومة وأهم الإنجازات
تموز 2006 – أيلول 2007**

محتويات التفريغ

الصفحة

I. تمهيد.....	11
II. المقدمة: مسارات العمل ومسارات المواجهة.....	14
أولاً: في مواجهة العدوان الإسرائيلي.....	16
ثانياً: في إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي.....	24
ثالثاً: في التأكيد على فصل السلطات وإصلاح القضاء وتعزيز استقلاله.....	26
رابعاً: في التأكيد على فصل السلطات وعلى تعزيز المساءلة والمحاسبة على أساس الأداء.....	27
خامساً: في الأزمة الحكومية وتداعياتها.....	27
سادساً: في الإصلاح الاقتصادي وانعقاد مؤتمر باريس III.....	30
سابعاً: في مواجهة الإرهاب عبر معركة مخيم نهر البارد.....	31
ثامناً: في العلاقات اللبنانية - الفلسطينية ومعالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.....	33
تاسعاً: في التأكيد على أسلوب التغيير الديمقراطي وإجراء الانتخابات الفرعية....	37
III. العدوان الإسرائيلي: المواجهة السياسية والدبلوماسية - من حكومة "آخر من يعلم" إلى حكومة "أول من يبادر".....	39
أولاً: المفاجأة وحكومة "آخر من يعلم".....	41
ثانياً: الحكومة اللبنانية: من المفاجأة إلى المبادرة.....	45
ثالثاً: النقاط السبع.....	47
1. التأييد للنقاط السبع في القمة الروحية.....	50
2. إعادة التأكيد في مجلس الوزراء في 2006/8/5.....	50
3. تصريح الوزير محمد فنيش.....	51
4. الموقف الذي أعلنه رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري.....	51
5. الموقف الذي أعلنه مجلس الجامعة العربية.....	52
6. الموقف الذي أعلنه أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله.....	52
7. الموقف الذي أدلى به الرئيس إميل لحود.....	52
رابعاً: وزراء الخارجية العرب ودعم الموقف اللبناني.....	52
خامساً: إرسال الجيش إلى الجنوب.....	55
سادساً: القرار 1701.....	55

الصفحة

IV. الإنجازات على الصعيد الأمني.....57

أولاً: زيادة عديد الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام.....58

ثانياً: انتشار الجيش في الجنوب وكافة المناطق وعلى كامل الحدود الدولية.....58

ثالثاً: الكشف عن الجرائم.....59

1. في الكشف عن مجموعات إرهابية منضوية تحت لواء ما يسمى

بـ "فتح الإسلام".....60

2. في الكشف عن بعض الجرائم.....61

3. في الأمن الوقائي.....62

رابعاً: مسألة ضبط المعابر والحدود.....62

1. في ضبط عبور اللبنانيين والسوريين على المعابر البرية.....62

2. في إزالة التبعيات على بعض المعابر الشمالية.....63

3. في المشروع التجريبي لضبط الحدود مع الحكومة الألمانية.....63

خامساً: تجهيز الجيش وقوى الأمن الداخلي بما يحتاجه من معدات

وتجهيزات وعتاد.....65

سادساً: مشروع تحسين وسائل التحقيقات الجنائية.....65

V. أعمال الإغاثة وإنجازات ورشة النهوض وإعادة الإعمار.....67

أولاً: الدعم العربي والدولي ومؤتمر ستوكهولم.....68

ثانياً: تنسيق المساعدات وأعمال النهوض والإعمار: وحدة النهوض.....70

ثالثاً: وضع الآليات اللازمة تحديد ودفع المساعدات عن الأضرار اللاحقة

بالوحدات السكنية وغير السكنية.....73

1. الآلية المعتمدة لجميع المناطق اللبنانية خارج منطقة الضاحية الجنوبية.....73

2. الآلية المعتمدة في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت ومسألة

التأخر في التقدم على مسار إنجاز أعمال دفع المساعدات.....74

رابعاً: الإنجازات في مجالات الإغاثة وإعادة التأهيل واستعادة النهوض.....78

1. في المجال الاجتماعي.....78

أ. تأمين المواد الغذائية وغير الغذائية لكافة المتضررين.....78

ب. المساعدات الإنسانية للجرحى وأهالي الشهداء.....79

ج. مساعدات إعادة الإعمار.....79

د. القطاع الصحي.....79

الصفحة

هـ. القطاع التربوي.....	81
و. الشؤون الاجتماعية.....	82
2. في مجال البيئة.....	83
أ. تنظيف الشواطئ اللبنانية الملوثة جراء تسرب النفط.....	83
ب. تطهير الجنوب من القنابل العنقودية والألغام.....	85
3. في المجال الزراعي.....	86
خامساً: الإنجازات في مجالات إعادة الإعمار.....	86
1. الطرقات والجسور.....	86
2. الاتصالات.....	87
3. الطاقة والمياه.....	88
4. المدارس.....	89
5. المطارات.....	90
6. المستشفيات.....	91
7. إزالة الأنقاض والردم.....	91
8. الترميم الإنشائي للأبنية المتصدعة وعمليات إعادة التأهيل في منطقة الضاحية الجنوبية.....	92
VI. الجهود على مستوى تحفيز الاقتصاد وخطة الدولة للنهوض.....	93
أولاً: الوضع الاقتصادي العام ما بعد العدوان وتأثيرات الاعتصام المستمر في وسط مدينة بيروت.....	94
ثانياً: خطة النهوض الاقتصادي للحكومة والإنجازات المحققة.....	97
1. العمل على إقرار حوافز ضريبية.....	97
2. إقرار إجراءات تؤدي إلى توفير التمويل الميسر والطويل الأجل للمؤسسات الاقتصادية على شتى أنواعها وتحديدًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	99
أ. توفير قروض جديدة طويلة الأجل بفوائد وشروط ميسرة.....	100
ب. إعادة جدولة القروض القائمة.....	101
ج. تخفيض أعباء الفوائد على الديون.....	101
د. توفير أدوات تمويل جديدة.....	102
هـ. دعم القروض المتوسطة والطويلة الأجل والتشغيلية.....	103
و. دعم الإسكان.....	104
3. إقرار إجراءات إضافية مختلفة.....	104

الصفحة

104.....	ثالثاً: التقدم في مجال الخصخصة
105.....	1. قطاع الاتصالات
106.....	2. قطاع الطاقة
107.....	رابعاً: تحريك عجلة المشاريع الإنمائية
107.....	1. تسديد تعويضات الاستملاكات
108.....	2. أبرز المشاريع التي جرى توقيع عقودها
109.....	3. اتفاقيات التمويل
110.....	4. معالجة موضوع ارتفاع أسعار بعض مواد البناء
110.....	5. قانون المناقصات ودتر الشروط الموحد
111.....	6. المشاريع الأخرى التي يسهم فيها مجلس الإنماء والإعمار
111.....	أ. صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
112.....	ب. مشروع التنمية الاجتماعية
	ج. مشروع الشراكات المبتكرة لدعم التواصل بين المناطق
113.....	عبر التنمية المحلية آرت جولد – لبنان
114.....	خامساً: تحديث القوانين
115.....	1. مشاريع قوانين ذات طبيعة إصلاحية
115.....	2. مشاريع قوانين ترمي إلى حماية الصحة العامة والتأمين الصحي
	3. مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث القوانين الضريبية وتطوير
115.....	الأسواق المالية
	4. مشروع قانون يرمي إلى التدقيق في حسابات الأشخاص
116.....	المعنويين والعموميين على مدى السنوات 1993-2006
	5. مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث وتطوير الاقتصاد وتسهيل
116.....	انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية
117.....	سادساً: الإصلاح الإداري
117.....	1. تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى
118.....	2. إضفاء الشفافية على حسابات الدولة المالية
119.....	سابعاً: إصلاح قطاع النقل العام
121.....	ثامناً: حل أزمة «تعاونيات لبنان»
122.....	تاسعاً: مشروع "المشاركة من أجل لبنان – Partnership for Lebanon"

الصفحة

VII. مؤتمر باريس III: الإعداد والإنجاز.....	126
أولاً: الإصلاح، المدخل إلى مؤتمر الدعم.....	127
ثانياً: مؤتمر باريس III: نجاح فاق التوقعات.....	128
1. الدعم للدولة اللبنانية.....	129
2. الدعم للقطاع الخاص.....	129
3. الدعم للمشاريع الجارية.....	129
ثالثاً: البرنامج الإصلاحي للحكومة.....	130
1. برنامج الإصلاح الاجتماعي.....	131
أ. وزارة الشؤون الاجتماعية.....	131
ب. وزارة الصحة العامة.....	132
ج. وزارة التربية.....	132
د. وزارة العمل.....	132
هـ. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.....	133
2. برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.....	133
أ. وزارة المالية.....	133
ب. وزارة الاقتصاد والتجارة.....	134
ج. مصرف لبنان.....	134
د. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.....	134
3. برنامج إصلاح البنى التحتية والخصخصة.....	135
أ. وزارة الاتصالات.....	135
ب. وزارة الطاقة والمياه.....	135
ج. وزارة الأشغال العامة والنقل.....	136
رابعاً: التقدم على مسار تطبيق البرنامج الإصلاحي منذ باريس III.....	136
1. الإطار التطبيقي للبرنامج.....	136
2. التقدم الحاصل في تطبيق مبادرات البرنامج الإصلاحي.....	138
أ. التقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي.....	138
(1) في مجال الشؤون الاجتماعية.....	138
(2) في مجال الصحة العامة.....	139
(3) في مجال التربية.....	139

الصفحة

ب. التقدم الحاصل على الصعيد الاقتصادي.....	140
(1) في مجال المالية العامة.....	140
(2) في مجال الاقتصاد الوطني.....	142
ج. التقدم الحاصل على صعيد البنى التحتية والخصخصة.....	143
(1) في مجال الاتصالات.....	143
(2) في مجال الطاقة.....	143

ملحق رقم 1: كلمات رئيس مجلس الوزراء والقرارات الحكومية التي اتخذت خلال فترة العدوان الإسرائيلي (تموز - آب 2006) وكلمات أخرى لدولة الرئيس

أولاً: كلمة الرئيس السنيورة إلى اللبنانيين التي أعلن فيها لبنان بدأً منكوباً	
نتيجة العدوان الإسرائيلي (2006/7/15).....	95/1
ثانياً: كلمة الرئيس السنيورة في مؤتمر روما (2006/7/26).....	95/5
ثالثاً: كلمة الرئيس السنيورة إلى مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي	
(2007/8/3).....	95/16
رابعاً: كلمة الرئيس السنيورة أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب	
(2006/8/7).....	95/20
خامساً: النص الحرفي لمقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب	
غير العادي (2006/8/7).....	95/26
سادساً: النص الحرفي للقرار 1701.....	95/31
سابعاً: رد الرئيس السنيورة على رسالتي رئيس الجمهورية بخصوص	
جلسة مناقشة مشروع مسودة المحكمة الدولية (2006/11/12).....	95/41
ثامناً: كلام الرئيس السنيورة خلال اجتماع مع سفراء الدول المانحة	
للاجئين الفلسطينيين (2006/5/5).....	95/46
تاسعاً: موقف الرئيس السنيورة في الاجتماع الوزاري الأمني إثر هجوم	
منظمة فتح الإسلام على الجيش (2007/5/20).....	95/48
عاشرأ: بيان صادر عن الرئيس السنيورة حول أزمة نهر البارد	
(2007/5/28).....	95/50
أحد عشر: كلمة الرئيس السنيورة أمام سفراء الدول المانحة بشأن الأوضاع	
الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في مخيم نهر البارد (2007/6/5).....	95/56

الصفحة

ثاني عشر: كلمة الرئيس السنيورة لمناسبة النصر على الإرهابيين في معركة نهر البارد (2007/9/2).....	95/64
ثالث عشر: كلمة الرئيس السنيورة في مؤتمر سفراء وممثلي الدول المانحة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة (2007/9/10).....	95/68
رابع عشر: رسالة الرئيس السنيورة للدول العربية المانحة للاجئين الفلسطينيين (2007/8/30).....	95/81
خامس عشر: رسالة الرئيس السنيورة للدول المانحة للاجئين الفلسطينيين (2007/9/10).....	95/84
سادس عشر: كلمة الرئيس السنيورة في حفل إفطار دار الأيتام الإسلامية (2007/9/26).....	95/89

ملحق رقم 2: لائحة بمشاريع القوانين المحالة من الحكومة إلى مجلس النواب (تموز 2005 - آب 2007)

ملحق رقم 3: مقارنة عمل وإنتاجية الحكومات خلال السنوات 1989-2007 من حيث عدد جلسات مجلس الوزراء وعدد القرارات المتخذة

ملحق رقم 4: الإنجازات على مستوى الوزارات والإدارات العامة

1. وزارة العدل.....	177/2
2. وزارة الخارجية والمغتربين.....	177/7
3. وزارة الداخلية والبلديات.....	177/9
4. وزارة المالية.....	177/13
5. وزارة الأشغال العامة والنقل.....	177/26
6. وزارة الدفاع الوطني.....	177/31
7. وزارة التربية والتعليم العالي.....	177/35
8. وزارة الصحة العامة.....	177/43
9. وزارة الاقتصاد والتجارة.....	177/52
10. وزارة الزراعة.....	177/60
11. وزارة الاتصالات.....	177/65
12. وزارة العمل.....	177/70

الصفحة

13. وزارة الإعلام.....177/72
14. وزارة الطاقة والمياه.....177/77
15. وزارة السياحة.....177/83
16. وزارة الثقافة.....177/86
17. وزارة البيئة.....177/95
18. وزارة الشباب والرياضة.....177/108
19. وزارة الشؤون الاجتماعية.....177/110
20. وزارة الصناعة.....177/120
21. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.....177/123
22. مجلس الإنماء والإعمار.....177/128
23. الصندوق المركزي للمهجرين.....177/129
24. مجلس الجنوب.....177/131
25. الهيئة العليا للإغاثة.....177/133
26. الإحصاء المركزي.....177/154
27. مجلس الخدمة المدنية.....177/158
28. التفتيش المركزي.....177/163
29. ديوان المحاسبة.....177/165
30. المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان.....177/170

ملحق رقم 5: تفاصيل الهبات والمساعدات والفروض المخصصة للنهوض وإعادة الإعمار

ملحق رقم 6: تفاصيل إعادة إعمار الجسور المتضررة

ملحق رقم 7: آلية تحديد ودفع المساعدة عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغيـر السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي ما بين تاريخ 12 تموز وتـاريخ 14 آب 2006 فـي جميع المناطق اللبنانية خارج منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت

ملحق رقم 8: آلية تحديد ودفع المساعدة عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغيـر السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي ما بين تاريخ 12 تموز وتـاريخ 14 آب 2006 فـي منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب الف-رى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات

ملحق رقم 10: أبرز المشاريع الإنمائية التي تم إطلاقها في مختلف المناطق اللبنانية (تموز 2005 - تموز 2007)

ملحق رقم 11: الاتفاقيات التمويلية التي أحيات إلى مجلس النواب للإبرام والتي ل-م تف-ر لتاريخه

ملحق رقم 12: وظائف الفئة الأولى التي تم الإعلان عنها لملئها وفق الآلية الجديدة وع-د المتقدمين لشغلها

ملحق رقم 13: موجز عن حسابات الدولة المالية (1993 - 2006)

ملحق رقم 14: تطور أعمال مشروع "المشاركة من أجل لبنان - Partnership for Lebanon".

(I)

١-٥-٢٠٠٧

ما اعتادت الحكومات اللبنانية إصدار كتاب سنوي حول ما أنجزته فيما خص الأعمال والسياسات والخطط والحسابات، واتجاهات الرأي في الخيارات التي اتخذت، وإمكانيات المستقبل القريب، في ضوء الوقائع والتدابير والتوقعات. لكننا قمنا في السنة الأولى من عمل هذه الحكومة بإصدار تقرير مختصر عما قامت به الحكومة خلال تلك السنة. ويأتي هذا التقرير أشمل من حيث اهتمامه بالسنتين الماضيتين على السواء، لكن على الخصوص به. قامت به الحكومة خلال الفترة الممتدة من تموز 2006 وحتى نهاية آب 2007.

لقد أردنا من وراء إصدار التقرير الشامل هذا تحقيق عدة أهداف:

أولاً:

متابعة ما قمنا به في السنة الماضية لجهة إنفاذ البيان الوزاري للحكومة، والخيارات التي انتهجتها الحكومة للسير في بنود ذلك البيان، وقد أوضح ذلك التقرير الأول، وهذا التقرير الثاني على السبيل ذاته.

ثانياً:

عرض التحديات التي تعرضت لها البلاد من الجهات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما فيما يختص بالاجتياح الإسرائيلي المدمر الذي تعرض له لبنان وما تبعه من تداعيات به فيها التشوهات والإشكالات السياسية التي رافقت إقرار المحكمة ذات الطابع الدولي وما نجم عن ذلك من اعتصامات، وما رافقها أيضاً من تحركات وممارسات في الشارع تركت أثرها على أكثر من صعيد سياسي وأمني واقتصادي، بما في ذلك ما تلاها من هجمات إرهابية واغتيالات سياسية وتفجيرات كان من أبرزها ذلك الهجوم والارهابي الذي قامت به مجموعة فتح الإسلام والذي انتهى به وخيراً بانتصار الجيش اللبناني على تلك المجموعة وهي الحرب التي خسر لبنان فيها عدداً كبيراً من الشهداء من الجيش اللبناني، وكيف تعاملت الحكومة مع تلك التحديات، وما هي المخارج التي اختارتها ومضت فيها إيصالاً لبر الأمان.

ثالثاً:

عرضُ مواقف الصمود، وسياسات المبادرة، من ضمن الإصرار على احتـرام الدستور والالتزام بالقوانين في الداخل، والتقيد بمبدأ فصل السلطات والـستقلالية القضاء، والعودة إلى بناء سياسة خارجية لبنانية مستقلة.

رابعاً:

الحِـرصُ على الشفافية والإفصاح، والتقيد بمبدأ المحاسبة والمراقبة على أعمـال الحكومة. فالحكومة مسؤولةٌ تجاه مجلس النواب، ومسؤولةٌ تجاه المواطنين. وهي في هذا التقرير إنما تُعرضُ سِجلاً كاملاً للمسائل الأساسية لـجهة السياسات والمبادرات والأعمال، ووجوه التحصيل والإنفاق. فيستطيع المعنيون والمواطنون أن يتابعوا ذلك أيضاً وكل كبيرة وصغيرة خلال هذا العام من عمـر الحكومة، والعام الذي سبق. وهذه الوسيلة في الإفصاح تعتبر شكلاً من أشكال إخضاع أعمال الحكومة لرقابة المؤسسات المعنية والخبراء والمعنيين والمواطنين.

خامساً:

نشرُ وقائع وسياسات العمل والإنجاز، لطمأنة المواطنين إلى قدرة الدولة اللبنانية على مواجهة التحديات، في الظروف الاستثنائية التي مر بها لبنان خلال العامين 2006 و2007. وفي الوقت نفسه عرض المخاطر والفرص، بحيث تكون هذه الصورة متكاملة للموقف، وما ينتظر البلاد والمواطنين، لنشر حالة من الوعي والنفاس، بما يتجاوز التباينات السياسية وبغرض تحسين مستوى الأداء ورفع مستوى مردودية استعمال الموارد المتاحة أمام القطاعين العام والخاص.

سادساً:

التفرقة بين السياسات العامة والشاملة التي عرضها القسم الأول من التقرير أو الكتاب السنوي، ونشاط وعمل الوزارات والإدارات والمؤسسات المختلفة خلال ثلاثة عشر شهراً أي بين تموز 2006 وآب 2007، وقبل ذلك عن الفترة الممتدة من تموز 2005 وحتى نهاية حزيران 2006.

في القسم الأول من هذا التقرير قصدنا إلى عرض الملقات والسياسات، وخطوات مواجهة والاستجابة للتحديات، وفي القسم الثاني عرضنا خدمة الوزارات للمواطنين، والخطوات التي سلكتها في شتى المجالات.

لقد أردنا أن يكون التقرير، كما سبق القول، سجلاً لأعمال الحكومة ولاسيما في العام 2007، مع إشارات إلى العام السابق. وقد كان عاماً حاسماً في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، لتزاحم الأحداث والتحديات، سواء في الداخل أو في المحيط.

إنه السجل الحقيقي بدون تجميل أو ستر أو افتعال. ونأمل أن يمهد هذا العمل التوثيقي والسياسي لسنواتٍ وسجلاتٍ أكثر إيجابيةً وتقدماً، سنوات بناء الاستقلال اللبناني الثاني، ونشر الاستقرار والتقدم والنمو فيه.

(II)

المقدمة

ممارسات العمل ومسارات المواجهه

II- الم-ف-د-م-ة: مسارات العمل ومسارات المواجهة

كانت السمة الغالبة على عمل حكومة الاستقلال الثاني، في سنتها الثانية، **الصمود والمبادرة**. أي **الصمود** والممانعة في وجه الأعاصير التي اجتاحت لبنان بغية العبث بأسس-تقراره، ونش-ر حالات من عدم الاطمئنان في ربوعه وبين مواطنيه، ومن ثم **المبادرة** إلى القيام بخط-وات لتدعيم معالم الاستقلال اللبناني والاستمرار في جهود تعزيز مسيرتي الإص-لاح والنه-وض وذلك رغم كل الصعوبات والعراقيل التي ما يزال لبنان يواجهها على مدى الثلاث-ين ش-هراً الماضية.

كيف تم ذلك؟

كانت الحكومة قد نجحت خلال السنتين الماضيتين في أن تحول الكثير م-ن العن-اوين التي أعلنها رئيسها في البيان الوزاري إلى برامج عمل تنفيذية، وإلى مسائل محددة جرى طرحها-ا على جدول أعمال النقاش الوطني، وبالتالي الحوار اللبناني المفتوح. فبعد أن طرحت الحكومة في السنة الأولى من قيامها مهام كبيرة وأساسية، بادرت إلى وضع تلك الأهداف والش-عارات موضع التنفيذ في برامج محددة، ولاسيما تلك التي تعتبرها ضرورية لإع-ادة قيام الدولة وتعزيز مؤسساتها وتنفيذ دورها الإنمائي والسير قدماً في جهود الإصلاح السياسي والإداري والمالي والاجتماعي والنهوض الاقتصادي. وفي هذا الإطار، عمدت الحكومة إلى العمل على مكافحة الترهل في الإدارة والمؤسسات العامة والحث على زي-ادة الإنتاج والانتاجية ف-ي الاقتصاد الوطني. وسعت إلى إطلاق العمل الجدي من أجل تثبيت الاستقلال والتأكيد على إقامة العلاقات الخارجية القائمة على الاحترام المتبادل مع جميع الدول الش-قيقة والص-ديقة، وعلى وجه الخصوص مع الشقيقة سوريا، ولاسيما لجهة ضرورة إقامة التمثيل الدبلوماسي-ي معها وترسيم الحدود اللبنانية السورية وتحديدأ أيضاً في منطقة مزارع شبعا. إضافةً إلى ذلك، فقد عمدت الحكومة إلى طرح مسألة معالجة موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيم-ات ودخلها عبر النقاش الوطني المفتوح، وعقب ذلك عبر هيئة الحوار الوطني، والانطلاق ف-ي إعادة بناء المؤسسات الأمنية، عدّة وعديداً، وإقرارها على تعزيز الأمن ف-ي ال-بلاد وعلى مواجهة الإرهاب ومثيري الفلاقل والفتن في البلاد. كذلك بادرت الحكومة إلى العمل على

التنسيق فيما بين تلك الأجهزة لزيادة فعاليتها. فضلاً عن ذلك تابعت الحكومة جهودها من أجل قيام المحكمة ذات الطابع الدولي.

معظم هذه المبادئ والشعارات التي طرحتها الحكومة تحوات بعد ذلك إما إلى قرارات ج-ري اعتمادها، أو مشاريع قوانين جرى إقرار بعضها، وإما إلى مسائل لتوضع على جدول أعم-ال مجلس الوزراء، أو من خلال نقاشات جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها رئيس مجلس النواب نبيه بري في مبنى مجلس النواب.

وفيما كانت الحكومة تعد البلاد واقتصادها للقفز باتجاه تحقيق درجات متقدمة من النمو والاقتصادي، حيث كان من المتوقع أن يتجه النمو الاقتصادي صعوداً في العام 2006 إلى أكثر من 6%، وذلك بالتزامن مع التحضيرات التي كانت جارية لعقد مؤتمر باريس III ل-دعم الاقتصاد اللبناني وتعزيز استقراره، وجدت الحكومة نفسها فجأة، ومعها جميع المواطنين، في مواجهة أعاصير لم تكن البلاد قد واجهت مثيلاتها من قبل تمثلت في الاجتياح الإسرائيلي المدمر في تموز من العام 2006. والدليل على ذلك أن النمو المشار إليه، والذي كان متوقعاً كما تثبته المؤشرات الاقتصادية المحققة في النصف الأول من العام 2006، انقلبته بطريقة عكسية وكانت النتيجة للعام 2006 سلبية بنسبة قد تصل إلى نمو سلبي بمعدل لا يقل عن 2%. تلك الكارثة التي تسببت بها إسرائيل واجهتها الحكومة ومعها اللبنانيون بكل الصمود المقاوم والتضامن والحكمة والصبر والحزم والمبادرة والدبلوماسية المفدّمة، وبالتأكيد على وحدة اللبنانيين في مواجهة العدو الإسرائيلي. وعلى ذلك، فقد تحوات الحكومة في مواجهة ذلك الاجتياح إلى اعتماد أسلوب الصمود والممانعة، في ذات الوقت الذي عملت فيه على اعتماد سياسة مفدّمة وخلاقة تتوجه نحو تحويل المأزق الذي فرضته إسرائيل إلى فرص والمشكلات إلى مخارج وحلول مبتكرة. تجدر الإشارة إلى مبادرة الرئيس بري في تسمية هذه الحكومة بـ "حكومة المقاومة السياسية والدبلوماسية".

أولاً: في مواجهة العدوان الإسرائيلي

بينما كان اللبنانيون يعدون العدة لاستقبال موسم صيف واعد، رجوا من خلاله التعويض عن النكسة الاقتصادية التي أصابت البلاد إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فجاء اللبنانيون بذلك العدوان الغادر والمدمر. فإسرائيل التي كانت تحكمها حكومة ضد-عيفة برئاسة رئيس الوزراء إيهود أولمرت، وجدت في إقدام حزب الله على تخطي الخط الأزرق، الذي كان لبنان

قد التزم رسمياً باحترامه وكذلك وعد المسؤولون في حزب الله بالالتزام باحترامه أيضاً -في أكثر من مناسبة ومنذ اعتماد ذلك الخط في العام 2000، مثلما وعدوا قبل ذلك بتمير صيف هادئ، وجدت إسرائيل في تلك الحادثة المتمثلة في أسر جنديين إسرائيليين، ذريعةً للإثبات قوتها وهيمنتها واستعادة هيبتها عبر محاولة تدفيع لبنان ثمناً باهظاً، وأملت من وراء ذلك أن تزيد من شعبيتها الضعيفة في الداخل وطناً منها أنها تستطيع بذلك إلحاق الهزيمة بلبنان وبصمود اللبنانيين وبمقاومتهم. صبت إسرائيل جام حقدتها على لبنان مسـتفيدة من الإدانة الدولية لعملية أسر الجنديين الإسرائيليين عبر الخط الأزرق. وقد حاولت في قصـفها، وكمـالها وعد قادتـها إعادة لبنان عشرين سنة إلى الوراء، وذلك بالعمل على تقطيع أوصاله وشـرايينه التواصل بين مناطقه وتدمير بنيته التحتية ومؤسساته العامة والخاصة وعدداً هائلاً من الأبنية السكنية، وذلك للإثبات بأنها دولة قادرة على الردع والرد بفسوة على من يتحدى نفوذها دون رقيب أو حسيب دولي.

للوهلة الأولى، وجدت الحكومة اللبنانية نفسها والشعب اللبناني أمام مشهد مأساوي كبير تحول فيه لبنان وأبنائه ومؤسساته ومساكن مواطنيه وبنيته التحتية حقلاً رميـة مكشوفاً أمام طـيران العدو.

وسط هذا المأزق، بدأت الحكومة، وإزاء مقولة اختراق الخط الأزرق، بالعمل على اجتـراح الحلول، فكان رد الفعل الأول: "أن الحكومة لم تكن تعلم ولا تتبنى وبالتالي لا تتحمل مسؤولية ما جرى". ومن هذه الأرضية التي مهد لها مجلس الوزراء في جلسته الأولى إثر بدء العدوان، انطلق لمحاولة فتح ثغرة في الموقف الدولي تسمح له بتوسيعها لـكي يبنـي عليها منصـة المعالجة في مخاطبة المجتمع الدولي. وقد انعكس ذلك في الكلمة التي تلت العدوان في اليوم الثالث والتي وجهها رئيس مجلس الوزراء إلى اللبنانيين والعالم واعتبر فيها أن لبنان أصـبح بدأً منكوباً. وفي الوقت ذاته وضع رئيس مجلس الوزراء في تلك الكلمة أسـس الحـل أي المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار وتوسيع مهمات قوات الطـوارئ الدولية - اليونيفيل - والعودة إلى تطبيق اتفاقية الهدنة بعد تعديلها، ولاسيما فيما يتعلق بـعيد القوة العسكرية اللبنانية وتجهيزاتها حسب ما كانت تنص عليه اتفاقية الهدنة.

هذه المبادئ شكلت النقاط الرئيسية لما سُمي في وقت لاحق بالنقاط السبع التي أعلنها الرئيس فؤاد السنيورة في خطابه في مؤتمر روما في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، أي بعد أول من أسبوعين على بدء العدوان. وهذا ما مهد الطريق فيما بعد أيضاً لتعديل صياغة مشـروع

القرار الدولي 1701، الذي كان يهدف بصيغته الأولى إلى استخدام الفصل السابع والسبعين من ميثاق الأمم المتحدة لتقديم قوة دولية إلى الجنوب يكون من جملة مهامها نزع سلاح حزب الله. وقد كان لرفض رئيس مجلس الوزراء لهذه الصيغة وتأييد مجلس الوزراء له، وكذلك تأييد الرئيس بشاري ومديرية ومحمود رئيس مجلس الوزراء والإجماع في المجلس على خوض معركة دبلوماسية شرسة في الأمم المتحدة لإعادة التوازن بنسبة معقولة إلى القرار الدولي المنشود، وبخاصة أن الحكومة كانت قد وضعت على طاولة المداولات الاقتراح الأكثر إقناعاً في كل هذه العملية، أي اقتراح استبعاد الحكومة اللبنانية لإرسال الجيش للانتشار في الجنوب وبعيداً يناهز الـ 15 ألف جندي ليمركز على طول الحدود الدولية بعد أن حيل بينه وبين ذلك لأكثر من 30 سنة. لقد أعلنت الحكومة التزامها بإرسال الجيش، وعمدت بعد ذلك إلى تنفيذ هذا الالتزام.

في موازاة ذلك، كان على الحكومة أن تواجه أكبر عملية نزوح شهدتها لبنان في داخله حيث دفعت الآلة العسكرية الإسرائيلية بقسم كبير من سكان الجنوب المنكوب إلى الداخل اللبناني، وخاصةً باتجاه العاصمة وبقية المناطق، هرباً من الآلة العسكرية كرية الجهنمية التي أطلقتها إسرائيل من عقابها للفتك باللبنانيين الآمنين. وبناءً على ذلك، كان على الحكومة وفي هــ المجال أن تعمل على الحد من تهجير السكان خارج قراهم، وقد كانت تعليمات الحكومة للقوى الأمنية المشتركة ولقوات الطوارئ قائمة على رفض الإنذارات التي كانت توجهها أو تفعلها القوات الإسرائيلية للضغط على السكان الآمنين في القرى والبلدات الجنوبية ودفعهم لإخلاء الجنوب لكي يصبح أرضاً محروقة وخالية من السكان. وفي الوقت ذاته، عملت الحكومة على تأمين أسباب الصمود بقدر ما كانت تسمح لها به الإمكانيات اللوجستية والمعطيات الحربية. ومما زاد في صعوبة العمليات الإغاثية، أن الآلة الحربية الإسرائيلية دمرت وبطرف ساعات كل الطرق والجسور التي تربط قرى وبلدات الجنوب بعضها ببعض وتلك التي تربط الجنوب ببيروت، وكذلك التي تربط بقية المناطق بعضها ببعض والتي بلاغ مجموعها 91 جسرًا. ولهذا كانت عمليات الإغاثة تواجه صعوبة كبرى لاستحالة إيصال المواد التموينية إلى المناطق لإغاثة السكان بسبب عمل الطيران الإسرائيلي على مدى ساعات الليل والنهار، والذي أخذ يستهدف كل ما يمكن أن يتحرك على الأرض اللبنانية حتى وصل القصف إلى أقاصي الحدود الشمالية والشرقية بحجة منع تسريب الأسلحة. في المقابل وضعت الحكومة اللبنانية نصب أعينها أثناء المفاوضات والاتصالات الدولية التي كانت تقام وبها أن مسألة العودة الفورية للنازحين إلى قراهم وبلداتهم تقع على رأس الأولويات المطلوبة، وهي من المهام الأساسية التي كان على الجيش اللبناني وبمساعدة قوات اليونيفيل العمل على تنفيذها لحظة توقف إطلاق النار، مما يعني عودة النازحين من أهالي الجنوب إلى قراهم فور إعـلان

ووقف العمليات العسكرية. وهذا ما حصل فور الإعلان عن اتفاق وقف الأعمال العدائية، حيث سارعت الوحدات الهندسية في الجيش اللبناني وأجهزة الدولة اللبنانية وهيئة الإغاثة إلى تأمين فتح الطُّرُق وشقّ المعابر وبناء التحويلات المؤقتة للطرق، والتي سمحت للمواطنين بالوصول إلى قراهم ريثما تكون آلة الدولة قد تحركت بطاقتها الكاملة لإطلاق عملية الإصلاح وإعـادة الإعمار وإصلاح شبكات الطرق المدمرة أو التي تضررت وبشكل غير مباشر من العدوان.

لقد نجحت الحكومة اللبنانية في استنفار العالم أجمع من حولها بفعل السياسة المستقلة والمقدامة التي اتبعتها وكانت امتحاناً حقيقياً، ولأول مرة، لمعنى السياسة الخارجية المستقلة البعيدة عن الوصاية والترهيب إذ تمكنت من حشد التأييد الدولي والعربي منطلقاً من إجماع وزاري حول كل قراراتها ومن إجماع وطني من حولها لم يسبق له مثيل، وحققت بذلك عدداً من الأهداف:

1. نجحت الحكومة اللبنانية خلال أيام، وفي نظر المجتمع الدولي، في تحويل لبنان من معتدٍ (بفعل اختراق الخط الأزرق) إلى معتدٍ عليه نتيجة الحملة الإعلامية والدبلوماسية الناجحة التي خاضتها ورئيسها الذي تصدر بالمقابلات التي أجراها عبر شاشات وعناوين كبريات وسائل الإعلام العالمية (كان معدل المقابلات الخاصة التي أجراها الرئيس السنيورة أربع مقابلات تلفزيونية في اليوم وعلى معظم شاشات التلفزة العالمية، وعشرات الاتصالات الهاتفية مع رؤساء الدول والمسؤولين، واللقاءات مع الوفود العربية والأجنبية، وعدد مماثل من الاجتماعات والتصاريح السياسية)، ناهيك باجتماعين يومياً تقريباً لمجلس الوزراء لمتابعة التطورات العسكرية والمواقف الدبلوماسية، والاستنفار الوزاري خصوصاً السياسي والإعلامي للرد على كل الحملات الإسرائيلية والانتهاكات والادعاءات التي كانت تقوم بها الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها. هذا، بالإضافة إلى اجتماعات العمل اليومية المستمرة التي كان يقوم بها رئيس مجلس الوزراء لمتابعة الأعمال الإغاثية من أجل تلبية حاجات النازحين من أبناء الجنوب وغيرهم في عددٍ من المناطق اللبنانية الذين تعرضت بلدتهم وقراهم للقصف المدمر على مدار الساعة.

2. نجحت الحكومة عبر صداقاتها في العالم واتصالاتها العربية والدولية التي قادها رئيسها في رسم خطوط حمراء أمام العدوان الإسرائيلي الذي كان ينوي تدمير ما تبقى من بنية تحتية عبر قصف الطيران، حيث كان العدو الإسرائيلي يخطط، بالإضافة إلى

ما قام بتدميره من منشآت حيوية وأبنية سكنية وغيرها، لاستهداف مبنى مطار بيروت ومحطات الكهرباء والماء في مختلف المناطق اللبنانية، وغيرها من المنشآت والأبنية الحيوية في البلاد.

3. انعقاد **مؤتمر روما في 2006/7/26** بمسعى ومساعدة من صديق لبنان، رءيس الحكومة الإيطالية رومانو برودي، بحضور وفود من 15 دولة ومن ثلاث منظمات دولية. وقد نجحت الحكومة في هذا المؤتمر في شرح أبعاد وأخطار العدوان الإسرائيلي وتوضيح صورة المعركة السياسية. وهي استطاعت بذلك رسم حدود حلها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي الهمجي. وقد شكل مؤتمر روما المنبر الذي أعلن فيه رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة برنامج النقاط السبع¹ عبر خطابه أمام المؤتمر، والتي تحولات فيما بعد إلى القاعدة الوطنية التي رسمت طريق الخروج من مفاعيل العدوان وأسست لإعداد الأرضية الصالحة لانتشار الجيش في الجذب وولتطوير صيغة الفرار 1701. ولقد أسهمت تلك النقاط في رسم خارطة الطريق أمام الحل، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتوصل إلى تحرير مزارع شبعا. وقد ظهر في المقابل موقف الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة موقف باقي الدول بعد رفضها الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، وقد استمر رفضنا لهذا الموقف. كان هذا في مقابل ما طالبت به باقي الدول التي حضرت المؤتمر والتي اعتبرت أن رد الفعل الإسرائيلي التدميري إزاء لبنان لا يتناسب مع الحجة التي تمسكت بها إسرائيل، أي أسر الجندين، لتبرير عدوانها البربري على لبنان وسكانه الآمنين.

4. انعقاد **مؤتمر القمة الإسلامية في 2006/8/3**، وهو انعقد استثنائياً في ماليزيا، وقد تبني خطة النقاط السبع التي تقدم بها رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في مؤتمر روما لحل الأزمة في لبنان. وقد أبدى عدد من الدول المشاركة استعداداً للمشاركة في قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، داعين إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار تحت إشراف المنظمة الدولية. وكان رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة طالباً من المشاركين في القمة، في كلمة نقلت مباشرة عبر تقنية الفيديو كنفرنس، "التأييد الكامل منهم، ومن كل الدول المحبة للسلام للخطة الداعية إلى وقف شامل ودائم للنار، من أجل إنهاء المذابح ومكافحة الدمار، والعودة بلبنان إلى وضعه الطبيعي بوحده

¹ - يراجع النص الكامل للنقاط السبع في الملحق رقم 1.

منارة للحرية والديموقراطية والاعتدال وحكم القانون". وأكد أن "الأكاديمية العربية الإسرائيلية التي ضربت مدننا وقرانا وبنيتنا الأساسية وإنساننا وأطفالنا ونساءنا، ما كانت لتنال من عزيمتنا ومن إصرارنا على الحرية والاستقلال والكرامة"، لافتاً إلى "سقوط 900 شهيد، ثلثهم من الأطفال و3000 جريح ووجود نحو مليون نازح" حتى ذلك التاريخ.²

وفي السياق ذاته كان وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ قد شارك في مؤتمر القمة الإسلامية الطارئة في كوالا لامبور، وأجرى سلسلة لقاءات مع رؤساء الوفود الذين شاركوا في القمة أبرزها مع رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمود אחمدي نجاد، ورئيس إندونيسيا، ورئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان، ورئيس وزراء باكستان شوكت عزيز، ورئيسة وزراء بنغلاديش، ورئيس الوفد الأردني، الأمير حمزة بن الحسين. والتقى الوزير صلوخ أيضاً، رئيس وزراء ماليزيا، عبد الله أحمد بدوي، وشكر له دعوة بلاده إلى عقد هذه القمة المهمة. كما شارك بقطر عمل لوزراء الخارجية فعرض أمامهم تصور لبنان للخروج من الأزمة عبر الوقف الفوري لإطلاق النار في شكل شامل، ثم قرأ على المشاركين النقاط السبع لحل الأزمة والتي أقرتها الحكومة اللبنانية بالإجماع، وطالب بتبنيها. كما طالب بـ "دعم مطلب إنشاء لجنة تحقيق دولية حول مجزرة قلنا وبقيّة المجازر التي ترتكبها إسرائيل في لبنان". وأكد "أن الشعب اللبناني يقف موحداً في مواجهة العدوان". وحيثما "البطولات التي تبذل في هذا السياق". وفي اجتماع على مستوى الخبراء لوضع البيان الختامي، طالب الوفد اللبناني إدراج عناصر ثلاثة هي: الوقف الفوري والشامل غير المشروط للعدوان الإسرائيلي، تبني المؤتمر للنقاط السبع التي قدّمتها الحكومة اللبنانية، والعمل على تقديم مساعدات عاجلة لإغاثة المنكوبين، مع تعهد المـؤتمـرين بتبني فكرة عقد مؤتمر للدول المانحة لإعادة الإعمار ومساعدة الاقتصاد اللبناني.

5. انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في 2006/8/7 بشكل استثنائي في السراي الكبير في بيروت، والذي خاطب فيه رئيس مجلس الوزراء العرب والدول العربية والدول الصديقة والعالم أجمع بضرورة مساعدته على وقف العدوان فوراً. ولقد أسفر

² - انظر نص خطاب الرئيس السنيورة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في باب الملاحق، وقد خاطب المؤتمرين من بيروت مباشرة عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

ذلك الاجتماع عن موقف عربي موحد، وبالتالي تشكيل وفد عربي توجه إلى الأمم المتحدة لطرح القضية اللبنانية في مجلس الأمن، وهو الأمر الذي ساعد في صدور القرار الدولي 1701 بصيغته النهائية.

6. في المحصلة، نجحت الحكومة اللبنانية في أن تقف في وجه العدوان الإسرائيلي وأن تصل إلى مرحلة وقف الأعمال العدائية وفي يدها عدة أوراق دفعة واحدة، وهذا ما لم يكن بحسبان إسرائيل ولا باقي الأطراف المؤيدة لإسرائيل، ومن هذه الأوراق التي أمسكت بها الحكومة وأسهمت في إنفاذها:

- أ. الإصرار على والوصول إلى وقف الأعمال العدائية فوراً.
- ب. التوصل إلى صدور القرار 1701 بصيغته الجديدة المعدلة، والذي أفضى إلى تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية التي كانت قد احتلتها بفعل العدوان.
- ج. نشر الجيش اللبناني على الحدود الدولية الجنوبية للبنان لأول مرة منذ 30 سنة، على أن تعاونه قوات اليونيفيل المعززة.
- د. تحقيق رفع الحصار عن لبنان في البداية جواً ومن ثم بحراً - رأياً - مع وقف - ول القوات البحرية لعدد من الدول الصديقة المكلفة مراقبة الشواطئ اللبنانية لمنع تسرب الأسلحة إلى لبنان.
- هـ. فرض موضوع استعادة مزارع شبعا على أية محادثات دولية عبر وضعها تحت وصاية اليونيفيل، بانتظار ترسيم الحدود مع سوريا.

7. تحضير الأرضية المحلية والعربية والدولية لإقامة أكبر مشروع إعادة إعمار وإغاثة لإزالة آثار العدوان، والذي اعتبرته إسرائيل منزعجاً بأنه بمثابة مشرور مارش -ال اللبناني بقيادة رئيس الحكومة اللبنانية. وقد تمكنت الحكومة بنتيجة ذلك، وبعد سنة من العدوان، من إعادة بناء وإصلاح غالبية ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية في البنية التحتية من طرق وجسور وإمدادات مياه واتصالات وكهرباء ومدارس ودور عبادة ومستشفيات، كما أمنت جزءاً هاماً من المساعدات المادية للمتضررين من العدوان وإعادة بناء ما دمره العدوان، كل ذلك بدرجة عالية من الفعالية والكفاءة الإدارية والمالية.

8. انعقاد مؤتمر ستوكهولم للدول المانحة في 2006/7/30 الذي شارك فيه ممثلو نحو 60 دولة ومؤسسة دولية، والذي انتهى إلى التعهد بالالتزام بتقديم حوالي 940 مليون دولار لدعم جهود إعادة إعمار لبنان، بحسب ما أعلنه وزير الخارجية السويدي يان الياسون، فيما كان من المتوقع أن ينجح لبنان في تأمين التزام دولي يبلغ حوالي 500 مليون دولار. وقد كان ذلك نتيجة ما قدمه لبنان في هذا المؤتمر من تصور واقع عملي حظي بتأييد المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج سريع لإعادة إغاثة لبنان واستعادة نهوضه.

9. ومع مرور سنة على العدوان، استطاعت الحكومة، ومن أصل المبالغ النقدية التي تلقتها من المانحين والبالغة لتاريخه حوالي 748.5 مليون دولار، أن تستعمل قسماً منها في تمويل إعادة بناء جزء من البنية التحتية التي دمرت، وإزالة الركام، وإغاثة النازحين وتأمين عودتهم وفي تقديم المساعدات للمتضررين ودفع المساعدات لذوي الشهداء والجرحى، حيث جرى ولتاريخ 2007/9/14 دفع مبلغ 406 مليار ليرة من أصل الدفعة الأولى البالغة 436 مليار ليرة، وذلك على شكل مساعدات لسكان الجنوب وبعض المناطق اللبنانية الأخرى التي تعرضت للعدوان، بما يشمل 294 بلدة وقرية من أصل 337 بلدة وقرية طالتها الأعمال العدوانية الإسرائيلية، وبملايشمل 79,200 مستفيد من الأهالي قبضوا المبالغ العائدة لهم.

أما على مستوى الضاحية الجنوبية فقد تم إنجاز أكثر من 14,700 معاملة تشتمل كل الدفعة الأولى منها مبلغ 204 مليار ليرة، وقد تم إصدار حوالي 9,200 شيك لأصحاب الشقق والمنازل بقيمة 157 مليار ليرة من أصل الدفعة الأولى البالغة 204 مليار ليرة. ذلك ما يجعل مجموع المساعدات المدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة جراء العدوان الإسرائيلي، وحتى 2007/9/14، حوالي 563 مليار ليرة لبنانية أو ما يعادل 347 مليون دولار أميركي، وذلك من أصل الدفعة الأولى لتلك الوحدات السكنية البالغة قيمتها 640 مليار ليرة أو ما يعادل 425 مليون دولار أميركي (التفاصيل في الملحق رقم 9).

لقد بلغ العمل على التعويض والإصلاح وإعادة الإعمار مراحل متقدمة. وقد شارف ملف تعويضات الجنوب وباقي القرى على الانتهاء، حيث قامت الحكومة بدفع مبلغ الدفعة الأولى المخصصة لإعادة إعمار عدد من المباني السكنية المهدامة كلياً وفي الضاحية، بما في ذلك ما قامت به الحكومة وتعبيراً عن التزامها بالمبادرة إلى إيداع

المبالغ المخصصة لإعادة إعمار عدد كبير من المباني في الضاحية وفي حسيابات مخصصة لها في مصرف لبنان بحيث يصار إلى دفعها إلى أصحاب الحق وق فور قيامهم بتأمين المستندات الثبوتية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تلزيم أعمال تدعيم حوالي 150 مبنى من المباني المتصدعة نتيجة القصف في الضاحية وقد تبقى 99 مبنى قيد المتابعة لإنجاز عملية تليزيم الأشغال فيها بما يمكّن أصحابها من العودة إلى سكنها في وقت قريب.

ثانياً: في إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي

كانت الحكومة، ومنذ قيامها، قد أخذت على عاتقها العمل على إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي لمحكمة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري والشهيد باسل فليحان ورفاقهم وسط إجماع في المواقف العلنية من كل الأطراف الداخلية على ضرورة قيام هذه المحكمة. وقد حظي هذا الموضوع بإجماع الحاضرين في مؤتمر الحوار الوطني الذي كان قد دعا إليه رئيس مجلس النواب. لكن تبين أن المواقف العلنية كانت تختلف عن المواقف العملية والفعلية، على وجه الخصوص من قبل كل من حركة أمل وحزب الممثلين في الحكومة. وقد اختلفت الدروب مع أول محك عملي تجاه هذا الموضوع. وقد ظهر ذلك بالتزامن مع جريمة اغتيال الشهيد النائب جبران تويني ومرافقيه في جلسة مجلس الوزراء في 2005/12/12، حيث انعقد مجلس الوزراء في جلسة استثنائية في بعدا وبحضور فخامة رئيس الجمهورية في اليوم ذاته، وقرر المجلس بنتيجة المناقشات التي جرت فيها الطلب إلى مجلس الأمن أن يقر إنشاء محكمة ذات طابع دولي بالنسبة إلى جريمة اغتيال الرئيس الحريري. وأقر مجلس الوزراء كذلك ومن جانب آخر الطلب إلى مجلس الأمن توسيع مهمة لجنة التحقيق الدولية المشكّلة بموجب القرار 1595 وإنشاء لجنة تحقيق دولية جديدة تحقق في جرائم الاغتيال ومحاولات الاغتيال الأخرى ابتداء من محاولة الاغتيال التي تعرض لها الوزير مروان حمادة. أقر مجلس الوزراء هذين الطلبين، وذلك باعتراض من وزراء حركة "أمل" وحزب "ال"، وأعلن الوزراء الطرفان بعد التصويت تعليق مشاركتهم في الحكومة في انتظار أن تتبرر المرجعتان السياسيتان لهما بالأمر.

وبعد مقاطعة لأعمال مجلس الوزراء دامت سبعة أسابيع، عاد الوزراء المعتكفون إلى مقاعد الحكومة على قاعدة إيجاد مخرج لعودتهم لا علاقة له بالسبب الذي أدى إلى الاعتكاف، وذلك بانتظار محطة ثانية من الاعتراض تزامنت مع طرح الحكومة مشروع نظام المحكمة على

جدول أعماله للمناقشة، فأعلنوا استقالتهم من الحكومة في 2006/11/11 بحجة طلب المزيد من الوقت للدراسة وبحجة عدم استشارة قياداتهم في الأمر. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة كان قد أبدى استعداده في اتصالات مع رئيس الجمهورية أميل لحود لتأجيل موعد انعقاد الجلسة، كما عبر عنه رئيس مجلس الوزراء في البيان الذي نشر في الصحف بتاريخ 2006/11/12³ وقبل انعقاد مجلس الوزراء في 2006/11/13، وهو الاقتراح الذي لم يبدل في قرار حركة أمل وحزب البقاء على موقف الاستقالة التي جرى رفضها من قبل رئيس الحكومة وحيث طلب منهم العودة عن الاستقالة. وبعد ذلك بأيام، تمت عملية اغتيال النائب والوزير الشهيد الشاب الواعد بيار الجميل الذي انضم إلى قافلة الشهداء الأبرار.

بنتيجة ذلك، أصبح أمر إقرار نظام المحكمة عبر المؤسسات الدستورية اللبنانية متعذراً، وخاصة من قبل مجلس النواب لأن رئيسه قرر إقفال أبواب المجلس لاعتباره، ومن طرفه، أن الحكومة بعد استقالة نواب أمل وحزب أصبحت حكومة غير شرعية وغير دستورية، بعد أن كان صرح بعكس ذلك أثناء زيارته إلى طهران، ثم غير رأيه. وبالتالي، تمسك الرئيس بري بموقفه الثاني لجهة عدم دعوة المجلس للانعقاد لأنه لا يمكنه أن يقبل درس أي مشروع قانون محال من قبل الحكومة التي لا يعترف هو بشرعيتها.

تجدر الإشارة إلى حقيقة دستورية لا تقبل اللبس أنه ليس من صلاحية الرئيس بري باعتباره رئيساً لمجلس النواب البتة دستورية الحكومة أو عدم دستورتها. فالذي يبت بهذا الأمر هو مجلس النواب وليس أي جهة أخرى. والمفارقة أن هذه المؤسسات الدستورية، أي مجلس النواب، أصبح ممنوعاً عليها الاجتماع بنتيجة الموقف المتخذ من قبل رئيسها. وهذا الأمر كانت له تداعياته على أكثر من صعيد، ولا سيما أن الرئيس بري، وبموقف غير دستوري، أقفل المجلس ومنعه من أن يمارس دوره، إذ إنه المكان الصحيح والدستوري الأساسي للتداول والحوار والتوصل إلى القرارات اللازمة.

وبعد محاولات عديدة ومبادرات ووساطات دولية قام بها الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره للشؤون القانونية وعدد من مسؤولي الدول الأوروبية والعربية لم تؤد كلها إلى نتيجة، مما اضطر الحكومة إلى سلوك الطريق الآخر المؤدي إلى إقرار المحكمة ذات الطابع الدولي عبر مجلس الأمن الدولي.

³ راجع نص البيان الصادر بتاريخ 2006/11/12 في الملحق رقم 1.

إن هذا الموقف الذي اتَّخذه رئيسُ مجلس النواب هو ما دفع بمجلس الأمن الدولي في محصلة الأمر إلى إقرار نظام المحكمة من جانبه تحت الفصل السابع في 2007/5/30. وقد كان من الممكن تفادي الوصول لذلك لو أن رئيس المجلس ترك للمؤسسات الدس-تورية أن تتفهم دورها، ولو بادر الوزراء المستقيلون إلى عدم التعطيل والتفاهم مع زملائهم لبثَّ هذه المسألة بروح التوافق والتعاون الذي كان سمة جميع القرارات التي اتخذتها الحكومة الحالية منذ أن تألَّفت في تموز 2005.

في ضوء ما تقدم، نجحت الحكومة في تحقيق هدف أساسي من أهدافها وباتت المحكمة ذات الطابع الدولي لمحكمة قتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري مسألة نافذة. وهكذا، شكل إقرار المحكمة تحولاً أساسياً حصل للمرة الأولى ليقول للمجرمين الذين زرعو لبنان رعباً واغتيالاً وتدميراً إن الذين مارسوا ويمارسون أساليب التهريب والتنكيل لن يفلتوا دون عقاب. ولا يزال التصميم على هذا التوجه قائماً، لا سيما أن هؤلاء استمروا في ممارساتهم الإرهابية واغتالوا النائب الشهيد وليد عيدو ونجله ومرافقيه وعدداً من المواطنين الأبرياء بعد أيام من إقرار المحكمة. وعقب ذلك، وبتاريخ التاسع عشر من أيلول، عادت آلة القتل الجهنمية لتغتال النائب أنطوان توفيق غانم وعدد آخر من الأبرياء، كما أوقع الانفجار الرهي-ب ع-دداً كبير-راً من الجرحى وفدراً كبيراً من الدمار والخراب.

لقد سقط النائب غانم شهيداً لينضم إلى قافلة طويلة من الشهداء فداء لحربة لبنان والس-تقلاله وسيادته وكرامته.

ثالثاً: في التأكيد على فصل السلطات وإصلاح القضاء وتعزيز استقلاله

وضعت الحكومة نصب أعينها مسألة إصلاح القضاء وتحقيق وتعزيز ز-ال-ستقلالية. وك-ان التطبيق العملي لهذا التوجه بدايةً التعامل مع القضاء باعتباره سلطةً مستقلة. ف- رئيس مجلس الوزراء بادر إلى مخاطبة مجلس القضاء الأعلى بعد تشكيله في أول وآخر اجتماع له معهم بقبوله لهم: "أرجو أن تكون زيارتكم لي هي أول زيارة وأخر زيارة، فأنا أؤم-ن وس-أمارس قناعاتي بأن القضاء سلطةً مستقلة، وبالتالي لن تكون لي معكم أية تدخلات أو ل-اءات بع-د اليوم".

وكان الرئيس السنيورة قد امتنع عن إعطاء رأيه أو التدخل حتى في التشكيلات القضائية التي يقرها مجلس القضاء الأعلى، على الرغم من أن صلاحيته المنصوص عنها باعتباره سلطة سياسية تخولّه التوقيع على مرسوم تلك التشكيلات. وقد كانت محطة إصدار التشكيلات القضائية الدليل الحسي على الاقتناع والالتزام عبر توقيعه مرسوم التشكيلات القضائية كمؤشر لافره مجلس القضاء الأعلى بالإجماع، من دون أن يطلع على مضامونه أو تركيبته، وهــ و المرسوم الذي بقي دون توقيع حتى الآن من فخامة رئيس الجمهورية، مما عطّل عمل القضاء ونال من صديقيته وفعاليته.

رابعاً: في التأكيد على فصل السلطات وعلى تعزيز المساءلة والمحاسبة على أساس الأداء
لقد أكدت الحكومة، وفي أكثر من مناسبة، على أهمية تعزيز دعائم النظام الديمقراطي اللبناني القائم على فصل السلطات وتعاونها وعلى أهمية تعزيز المساءلة والمحاسبة بما يـؤدي إلى تحسين الأداء. وفي هذا السياق، لمس المواطنون أنه لم يعد هناك من حديث حول موضوع الترويك، ولا سيما في ضوء التوجه الذي تم التوصل إليه بين السلطين التشريعية والتنفيذية بشأن اعتماد أسلوب المساءلة الأسبوعية الذي تتبعه العديد من الدول الديمقراطية في العالم، بدلاً من الأسلوب الذي كان متبعاً في السابق. وقد شجع ذلك على تبني عملية المساءلة والمحاسبة في مجلس النواب، وبالتالي القيام بعمليات التصويب اللازمة لعمل الحكومة في مجلس النواب في ضوء تلك المساءلة والمحاسبة. ويفترض أن تتطور هذه الطريقة إيجاباً في ضوء عودة مجلس النواب إلى الانعقاد بما يعزز الممارسة الديمقراطية والمحاسبة للحكومة على أساس الأداء، وبالتالي إلى تحسين مستوى الأداء السياسي والإداري والاقتصادي في البلاد لما فيه منفعة جميع المواطنين.

خامساً: في الأزمة الحكومية وتداعياتها

الحكومة تهتز ولا تقع. تذرعت حركة أمل وحزب الله بدعوة رئيس مجلس الوزراء فيؤاد السنيورة المجلس للانعقاد لمناقشة وإقرار نظام المحكمة ذات الطابع الدولي لإعلان استقلال ممثليها من الحكومة بحجة عدم التشاور معهما وعدم إعطائهما المزيد من الوقت لدراسة الموضوع، علماً أنه كان بإمكان الوزراء حضور الجلسة والطلب من رئيس مجلس الوزراء المزيد من الوقت لدراسة ومناقشة الموضوع. لكن الأمر كان في الواقع أبعد من ذلك. فقد ترافق ذلك الموقف مع رفض سوري وحملة إعلامية سياسية من قبل سوريا والأطراف

الحليفة لها في لبنان لرفض قيام المحكمة. وتجدر الإشارة مجدداً إلى أنه كان بإمكان حركة أمل وحزب ا أيضاً مناقشة مشروع القانون وتقديم الملاحظات المطلوبة عليه، لكن الاستقالة قبل المناقشة أو حتى القبول بمبدأ المشاركة في حضور الجلسة وتقديم ملاحظاتهم فتح الباب أمام حجة جديدة تمسك بها الطرفان تقول إن الحكومة بعد استقالة الوزراء الممثلين للطائفة الشيعية باتت غير ميثاقية استناداً إلى الفقرة (ي) من مقدمة الدستور والتي تقول: "**لا يشـرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك**". لكن الحكومة التي اهتزت بفعل استقالة الوزراء الممثلين لطائفة أساسية لم تقع، بل صمدت عن حق واقتدار مستندةً إلى المادة الدستورية رقم (69) والتي تقول: تعتبر الحكومة مستقيلة: "**إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها**".⁴ وبما أن الحكومة لم تفقد باستقالة أولئك الوزراء أكثر من ثلث أعضائها، وهو ما حدده المشرع في الدستور، تظل الحكومة قائمةً دستورياً، وبالتالي لا يمكن لأحد التذرع بفعل يتحمل هو مسؤوليته لا سواه.

ولو أراد المشرع غير ذلك لحدده صراحة. فالمقولة بعدم دستورية الحكومة بالاسـتناد إلى مقدمة الدستور، وتحديد الفقرة (ي)، لا ينطبق على حالة الحكومة بعد استقالة الوزراء منها. إذ إن المشرع قصد من الفقرة (ي) منع تشكيل حكومة أو سلطة لا تتوافق مع ميثاق العيش المشترك، أي للحوول دون قيام سلطة جائرة تفتقد لإحدى مكونات المجتمع اللبناني. فيما الذي جرى في حالة الحكومة الحاضرة، هو قرار من وزراء ينتمون إلى إحدى الطوائف اللبنانية الأساسية الاحتجاج على نقطة حازت الإجماع الوطني، أي إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي، بمن فيهم ممثلو تلك الطائفة، للخروج على هذا الإجماع بالاستقالة وهو ما تنطبق عليه القاعدة القانونية الآتية الذكر.

وقد تطور موضوع الاستقالة ومن ثم الاعتراض إثر ذلك من قبل حزب ا والأطراف الحليفة له والذي تجلّى في مواقف سلبية، إذ أنه أعلن الاعتصام في وسط مدينة بيروت بحجة المطالبة بتشكيل حكومة اتحاد وطني. وكانت هذه الحجة مناسبةً لاحتلال وسط العاصمة بما يشكله ذلك من السيطرة على أملاك عامة وخاصة، وتعطيل حركة الاقتصاد والمواطنين في تلك المنطقة، مع التداعيات السلبية لذلك على الأمن في البلاد وعلى الاقتصاد الوطني وعلى

⁴ - المادة 69 من الدستور تقول: " تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات الآتية :

- أ. إذا استقال رئيسها .
- ب. إذا فقدت أكثر من ثلث أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها .
- ج. بوفاة رئيسها .
- د. عند بدء ولاية رئيس الجمهورية .
- هـ. عند بدء ولاية مجلس النواب .
- و. عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة "

رؤية الخارج للبنان. كل ذلك بقصد ممارسة الضغط على العباد والبلاد ومنها اقتصادها. لكن موقف الحكومة ورئيسها كان واضحاً ومتماسكاً برفض الانصياع إلى المحاولات الانقلابية الخارجة عن أسس النظام الديمقراطي. فالحكومات في النظام الديمقراطي اللبناني تسقط إذا ما نزعزت عنها الثقة في مجلس النواب، أو إذا استقال رئيسها، وغير ذلك من شروط كما حددها الدستور، وليس من خلال الضغط عليها بأساليب وأدوات غير ديمقراطية وتتوسل أعمال القوة أو التهديد بطريقة أو بأخرى.

وعقب ذلك، شهدت البلاد نزاعاً وجدلاً دستورياً وسياسياً حول هذا الموضوع وقفت فيه غالبية أعضاء المجلس النيابي وغالبية الشعب اللبناني مع الحكومة، إضافةً إلى التأييد العارم العربي والدولي خاصةً بعد محاولات حصار السراي الكبير وإفقال الطرقات والمداخل. ذلك مما استدعى حركة احتجاج كبيرة محلية تمثلت عبر وفود شعبية تقاطرت من جميع المناطق اللبنانية إلى السراي الكبير، ومواقف عربية ودولية كان أبرزها ما عبر عنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي اعتبر أن محاولات إسقاط الحكومة بالقوة أمر مرفوض ومدان.

هذا الاعتصام حول قلب العاصمة بيروت من مكان يميز بالحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى ساحة خلاء يعلن فيها الإفلاس تلو الإفلاس للمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية، وحول الاقتصاد اللبناني من اقتصاد طامح للعودة إلى النمو إلى اقتصاد متراجع لا يلبي طموحات أبنائه في التقدم والنمو والازدهار، وهو ما أسس بالتالي لحركة هجرة كثيفة لخيرة أبناء الوطن إلى خارج لبنان.

وعلى الرغم من ذلك كله، بادرت رئيس مجلس الوزراء، وفي الوقت الذي تصدى فيه بالموقف السياسي لمحاولة الانقلاب على النظام الديمقراطي، إلى الاستمرار بالدعوة إلى التلاقي والحوار الوطني من خلال المؤسسات الدستورية. كذلك عمد إلى التقدم بمقترحات حلول عديدة للخروج من الأزمة، والتي كان أبرزها الحل الوسط الذي تقدم به وعُرف بمقترح حكومة الـ (19-10-1)⁵.

⁵ هذا الاقتراح ينص على أن تضم الحكومة الموسعة وزيراً يعلن عن نفسه أنه ملتزم بالحياد في المسائل التي يختلف فيها الفريقان. وقد قالت المعارضة إن هذا الاقتراح غير دستوري، بينما الواقع أن إعلان ذلك الوزير عن حياديته هو من صلب حقوقه الدستورية، وبالتالي يستطيع أن يمارس ذلك الوزير كافة صلاحياته كباقي الوزراء. ومضمون هذا الاقتراح أن لا يعود للأكثرية القدرة على فرض أي أمر لا يوافق عليه الآخرون، مقابل أن لا يكون للمعارضة القدرة على تعطيل آلة الدولة أو دفع الحكومة إلى الاستقالة أو احتكار سلطة القرار في مجلس الوزراء.

لكن هذا الاقتراح الذي قبلت به الأكثرية، والذي يُعتبر خطوةً إلى الأمام على طريق الحل، قوبل باستمرار الرفض من قبل حزب ا وحركة أمل والتيار الوطني الحر الذين أصرّوا على تشكيل حكومة تكون حصة المعارضة فيها الثلث زائد واحد، وهو ما أطلقوا عليه تسمية الثلاث المعطل ومن ثم الثلاث الضامن. ثم عاد حزب ا ومعه المعارضة إلى رفض مقترحات تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد أن طرحت الأكثرية مقترح أن يكون للمعارضة الثلاث المعطل، مقابل أن يكون ذلك استناداً إلى الاتفاق على برنامج تنفيذي لعدد من المسائل الأساسية التي تم التوافق عليها، ولاسيما مقررات هيئة الحوار الوطني والنقاط السبع ومسألة انتخاب رئيس الجمهورية، بحجة أن الحكومة يجب أن تتحول هي إلى طاولة حوار لا أن يسبق تشكيلها حوار للاتفاق على برنامجها التنفيذي!

إن إصرار المعارضة على موقفها كان يعني عملياً تعطيل آلة الدولة، وهو ما لم توافق عليه الأكثرية وبقيت الأزمة على حالها. هذا في الوقت الذي استمرت الحكومة في تسيير شؤون البلاد بأفضل طريقة ممكنة للحفاظ على المسلمات الأساسية الدستورية والوطنية. لقد صمدت الحكومة انطلاقاً من مسؤوليتها وواجبها في تسيير شؤون المواطنين والتي انطلقت منها، وذلك ضمن ظروف وصعوبات فائقة ومخاطر كبيرة تبقى، على أهميتها، أقل من التفريط بالمبادئ والمسلمات السيادية والديمقراطية والعروبية والاستقلالية ومبدأ إعلاء شأن الحريات والالتزام بالشرعية التي انبثت عليها هذه الحكومة في مرحلة الاستقلال الثاني للبنان.

بالرغم من ذلك، فقد استطاعت الحكومة أن تنجز خلال فترة وجودها على مدى سنتين حوالي 4,500 قرار، ومن ضمنها 95 مشروع قانون (ملحق رقم 2)، وهي بذلك تكوّن أكتـر الحكومات إنتاجية من حيث عدد القرارات التي اتخذتها خلال فترة وجودها (كما هو مبين في الملحق رقم 3).

سادساً: في الإصلاح الاقتصادي وانعقاد مؤتمر باريس III

وَقَفَ العالم كله في 2007/1/25 مع لبنان في "مؤتمر رفيق الحريري" الذي ترأسه ورعاه "صديق لبنان الكبير"، الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، فأعطى لبنان دعمًا ماليًا واقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا غير مسبوق وغير مشروط، فحصد لبنان التزاماً من المؤتمرين بدعم فاق كل التوقعات مقداره سبعة مليارات وستمئة مليون دولار أميركي موزعاً على استعمال متعددة ومحددة.

لقد كان المؤتمر مناسبةً أثبتَ فيها الرئيسُ الفرنسي جاك شيراك تميزه وديناميته الموصوفة في حض الدول المشاركة على المساهمة، حيث قدمت حكومته دعماً كبيراً للبنان بمبلغ خمس-مئة مليون يورو، وبرزت المملكة العربية السعودية مرة جديدة بكونها الداعم الأكبر للبنان، بحيث قدمت الرقم الأعلى في المساهمات حيث بلغ مجموع إسهاماتها في م- مؤتمر ب- باريس III م-ا مجموعته ملياراً و100 مليون دولار أميركي.

وقد أعطى هذا المؤتمر صورةً واضحةً عما بذلته حكومة لبنان من جهد كبير، على الرغم من المعوقات الكبيرة التي تعمدتها قوى المعارضة بقيادة "حزب ا " وحركة أمل والتيار ال-وطني الحر عشية انعقاد المؤتمر من محاولة الإطباق على العاصمة بالإعلان عن العصيان الم-دني المسلح الذي تمثل بإقتال وقطع الطرق ووضع السواتر الترابية وإحراق الدواليب. وقد تكررت المحاولة بُعيد انتصاح نجاح المؤتمر الباهر عبر افتعال أحداث الطريق الجديدة التي ك-ادت أن تطلق شرارة حرب أهلية، ونجحت الجهود التي بذلتها الحكومة ورئيس-ها ورئ-يس مجل-س النواب والقيادات السياسية في تطويقها في اللحظة الأخيرة عبر إطلاق يد الجيش في قمع أي-ة مظاهر مسلحة أو محاولة للإخلال بالأمن.

على أي حال، فإن النتيجة المباشرة لمؤتمر باريس III الذي ف-دت فيه الحكومة ورقة إصلاحية جامعة حازت على دعم المجتمعين العربي والدولي، والذي اتفق المجتمعون على-ى تسميته "مؤتمر رفيق الحريري لمساعدة لبنان" وفق اقتراح الرئيس السنيورة، تمثلت في وضع البلاد على المسار الموصل إلى شط الأمان الاقتصادي والمالي، على أن يتم نقل الاقتصاد بعد ذلك إلى وضعية المعافاة في حال جرى السماح للحكومة بتطبيق برنامجها الإصلاحي ال-ذي حصد تأييداً عربياً ودولياً جامعاً.

سابعاً: في مواجهة الإرهاب عبر معركة مخيم نهر البارد

الامتحان الكبير الذي واجهته الحكومة في سياسة الإعاقات التي تعرضت لها على مدى سنتين من وجودها ونجحت في عبوره كان امتحان مواجهة الإرهاب المصدر إلى لبنان، والذي تمثل بمحاولة عصابة منظمة تدعى منظمة فتح الإسلام السيطرة على منطقة الش-مال ومدينة طرابلس، وذلك انطلاقاً من مخيم نهر البارد الذي يقع على أطراف المدينة. قائدُ هذه المنظمة المدعو شاكِر العبسي كان قد اعتقل في دمشق بعد أن فر إليها من عمان في المملكة الأردنية الهاشمية بعد اتهامه باغتيال أحد الدبلوماسيين الأجانب. لكن تبين أنه، وبعد أن قضى فترة

بسيطةً في السجن، سُرعان ما أُطلق سراحه وجرى تسهيل أمر دخوله إلى لبنان عبر أحد المعابر غير الشرعية في منطقة فوسايا في البقاع على الحدود السورية لكي يتزعم حركة انفلاية مدبرة داخل ما يسمى منظمة "فتح الانتفاضة" المدعومة من المخابرات السورية، فيستولي على مقرات هذه المنظمة وأسلحتها ويقيم في مخيم نهر البارد في الشمال، الممنوع على السلطة اللبنانية دخوله، وليعلن من هناك إمارة مؤقتة بهدف توسيعها في منطقة الشمال. لكن قيام العصاة المذكورة باقتحام أحد المصارف، في سادس عملية سطو على مؤسسات تجارية ومالية، وانكشاف مكان وجود أفراد تلك المجموعة من قبل القوى الأمنية، أطلق مواجهة بين هذه العصاة والقوى الأمنية اللبنانية بدأت بالهجوم الغادر من قبل أفرادها على عناصر الجيش اللبناني من دون سابق إنذار في منطقة الشمال واغتيال أكثر من 25 عنصراً من الجيش، وذلك بالتزامن مع محاصرة قوى الأمن الداخلي لبعض عناصرهم في أحد أحياء مدينة طرابلس (شارع المثنيين) واقتحام مقرهم.

بعد هذه الجريمة التي ارتكبت بحق عناصر الجيش اللبناني وأمن مدينة طرابلس، كان من البديهي أن تبادر الحكومة إلى حماية الجيش وتقديم كل الدعم له لحفظ هيئته وتأكيد دوره في حماية الأمن والاستقرار اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء. ولقد أحكم الجيش قبضته من حول المخيم مطالباً أفراد العصاة بتسليم أنفسهم إلى العدالة، حيث أكدت الحكومة والجيش اللبناني على ضمان المعاملة اللائقة والمحاكمة العادلة لهم. وقد قوبل موقف الحكومة والجيش من قبل تلك العصاة بالرفض والتعدي والاستمرار بالاعتداء على المناطق السكنية الآمنة المحيطة بالمخيم وعلى المؤسسات الاقتصادية، ولاسيما معمل توليد الطاقة في دير عمارة. وعلى ذلك فقد أطلق الجيش اللبناني مدعوماً من الحكومة والشعب اللبناني، عملية عسكرية لاقتلاع عصابة فتح الإسلام من مخيم نهر البارد، بعد أن جرى تأمين إجلاء السكان المدنيين الفلسطينيين إلى مخيم البداوي وسط رعاية قادها رئيس مجلس الوزراء تحت شعار "شركاء في المسؤولية"، انطلاقاً من مسلمة مفادها أنه ما من مشكلة بين لبنان والشعب الفلسطيني بل إن المشكلة هي بين الشعبين اللبناني والفلسطيني من جهة وعصابة فتح الإسلام من جهة أخرى، وهي العصاة المسلحة التي خطفت المخيم وحولت سكانه إلى رهينة، وعلى قاعدة أن **خروج النازحين من مخيم نهر البارد مؤقت، ورجوعهم مؤكد، وإعادة إعمار المخيم محتمة.**

لقد كانت حرب مخيم نهر البارد أكبر المعارك التي خاضها الجيش اللبناني في تاريخه، وأثبت فيها بسالة في الأداء وصلابة في الممارسة ووحدة في الصفوف وإصراراً على حماية لبنان.

وأمنه والتزاماً بنفسه حيث لم تسجل أي ممارسة سلبية ضد المدنيين، مما كشف نوايا وخلفيات موافق وقوى حاولت أن توجي بارتكاب الجيش مجازر بحق المدنيين الفلسطينيين. لكن هـ- ذه المعركة التي خاضها الجيش ببسالة وروح قتالية ووطنية عالية ووجهت من قبل بعض القوى الحليفة لأجهزة المخابرات السورية وغيرها بالرفض أو بالتشكيك أو العرقلة وبالإس- تمرار بالقيام بمحاولات غير بريئة لدعم القوى الإرهابية بطرق مباشرة وغير مباشرة. مقابل ذ- ك، حرصت الحكومة ومنذ البداية على ثلاثة أمور: **حشد** اللبنانيين من وراء الجيش، **والتشاور** مع التنظيمات الفلسطينية التي استنكرت هذه الظاهرة الشاذة وإدانتها، **والعناية** بإغاثة مهجري المخيم المنكوب وقرى الجوار اللبناني التي اعتدى عليها المس- لمعون. واس- تمرت الحكومة- ة واستمر الجيش في خوض المعركة إلى نهايتها لإنهاء هذه الظاهرة الإرهابية المسيئة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية، والتي تستهدف اللبنانيين والفلسطينيين على حد س- واء، وتس- تهدف أم- ن اللبنانيين وأمن دولتهم وجيشهم الوطني، وقد تمّ لهما ذلك بتاريخ 2007/9/2.

ثامناً: في العلاقات اللبنانية - الفلسطينية ومعالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
بناء على المرسوم رقم 14952 بتاريخ 2005/7/19 (الفاضي بتسمية السيد فؤاد السنيورة رئيساً لمجلس الوزراء، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم 41 جلسة 2005/10/13)، وبناء لضرورات المصلحة العامة شكّلت الحكومة اللبنانية فريق عمل مهمته إجراء محادثات مع ممثلي الجانب الفلسطيني لمعالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على أن تشمل المعالجة المحاور الأربعة التالية:

1. معالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والفانونية والأمنية داخل المخيمات، والفلسطينيين المقيمين في لبنان بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA).
2. وضع آلية لإنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات.
3. إطلاق الحوار حول معالجة قضية السلاح الفلسطيني داخل المخيمات لجهة تنظيمه وضبطه.
4. درس إمكانية إقامة علاقة تمثيلية بين لبنان وفلسطين.

وقد ضمت اللجنة إلى السفير خليل مكاوي رئيساً، والسفير محمد شطح مستشار دولة رئيس مجلس الوزراء، والفاضي شكري صادر رئيس هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل،

وممثلين عن وزارة الخارجية والمغتربين، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الداخلية والبلديات.

وانطلاقاً من ثابتة ضرورة تصويب العلاقات اللبنانية - الفلسطينية وينأىها على قواء- د :

1. الاعتراف بسيادة لبنان واستقلاله واحترام أمنه واستقراره، والالتزام بوثيقة الوفاق الوطني.
2. دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً حق العودة المنصوص عنه في القرارات العربية والدولية.
3. التأكيد والعمل على تأمين حياة كريمة وآمنة للاجئين الفلسطينيين في لبنان في انتظار قيام حلّ عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.
4. التشديد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تبقى من مسؤولية المجتمع الدولي لجهة مواكبتها حتى إيجاد حلّ عادل لها بحسب القرارات الدولية.

وانطلاق العمل وكانت الإنجازات التالية:

1. إعادة افتتاح مكتب ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت بناء على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 2006/1/5. وقد عينت المنظمة السيد عباس زكي ممثلاً لها في لبنان.
2. وقف تدبير الأمن العام الفاضي بسحب وثيقة السفر من اللاجئين الفلسطينيين الحاصل على جنسية ثانية ، خصوصاً وأن هذا التدبير كان مخالفاً لقرارات جامعة الدول العربية.
3. اختصار مدة الأذونات المسبقة من قبل الجيش اللبناني على إدخال مواد البناء لإعمار وترميم المساكن في مخيمات الجنوب تحديداً، لتبلغ 48 ساعة كحد أقصى.
4. الاعتراف بجواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة الفلسطينية. وهذا يشمل العديد من أبناء الضفة والقطاع الذين هجروا بعد حرب حزيران 1967، والمقيمين حالياً في لبنان وليس لديهم وثيقة تعرف بهم سوى هذا الجواز ، وإعفاءهم من رسم بدل الإقامة وتسوية المخالفات قانونياً بما يُزيل عنهم عوائق التعليم والزواج والسفر.
5. إطلاق البحث في آلية منح اللاجئين الفلسطينيين إجازة عمل بعد أن أعدت وزارة العمل مطالعة قانونية لاستثناء اللاجئين الفلسطينيين من مبدأ "المعاملة بالمثل". وكان قد سبق

لوزير العمل اللبناني طراد حمادة أن أصدر في حزيران 2005 القرار 1/79 سمح من خلاله للعمال الفلسطينيين بمزاولة العديد من المهن التي كانت مقصورة على اللبنانيين شريطة أن يكونوا من المولودين على الأراضي اللبنانية ، ومسجلين رسمياً في مديرية شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية ، ويتم التنسيق في مسألة منح إجازة العمل بين وزارة العمل ووزارة العدل.

6. إعداد دراسة مسحية إحصائية مقارنة لعدد سكان المخيمات وأوضاعهم الاجتماعية.
7. إطلاق البحث في حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين فاودي الأوراق الثبوتية بالتنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وممثلة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت.

8. لقاءات مع هيئات المجتمع المدني الفلسطيني والجمعيات غير الحكومية وتوحيد الرؤى المطلوبة في أوراق عمل متخصصة.
9. تنظيم لقاءات حوارية شبابية بُغية توعية الرأي العام على أهمية ترميم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية.

أما بالنسبة لتحسين الظروف الحياتية داخل المخيمات، والذي هو من صلب مسؤوليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فقد قامت اللجنة بدور المحرك لاستجلاب التمويل لتمكين الأونروا من القيام بمشاريع في هذا الإطار. وكانت الخطوات التالية:

1. دعا دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة في نيسان 2006 إلى اجتماع للدول المانحة ضم حوالي 25 سفيراً في السراي الكبير، وعرض عليهم واقع المخيمات المزري ووضع في عهدهم لائحة بالمشاريع كانت قد أعدتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لهذا الغرض. وقد بلغت نسبة المندرج إلى الآن 27 مليون دولاراً أميركياً من أصل 50 مليون دولاراً. ولم يكتفِ الرئيس السنيورة بهذه الخطوة بل أتبعها بإرسال كتاب خاص إلى كل من رؤساء حكومات الدول المشاركة للغرض عينه.
2. وفي سياق متابعة التواصل مع الدول المانحة التقى رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني السفير خليل مكاي في مؤتمرين لأصدقاء اللجنة من الدول المانحة الأول بين 22 و25 نيسان 2007 في برلين في ألمانيا، والثاني في لندن في المملكة المتحدة في 7 و8 تموز 2007 لحثّهم على الإسراع في الإيفاء بالتزاماتهم لتمويل مشاريع تحسين أوضاع المخيمات.

واستهات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين عملها في كافة المخيمات بما توفر من أموال من الدول المانحة لتحسين البنى التحتية، واستحداث مستوصفات، ومشاكل، وبناء مدارس جديدة، وإطلاق ورشة تأهيل للكوادر الأكاديمية والمهنية كما المناهج ومن المشاريع القائمة على سبيل المثال لا الحصر ترميم مساكن في مخيم البرج الشمالي في صور، وإعادة تأهيل كامل البنية التحتية في مخيم صبرا وشاتيلا، واستحداث مستوصفات ومراكز لعلاج السرطان، والشروع في إقامة بنية تحتية من صرف صحي وتأمين مياه شفة لمخيم عين الحلوة، واستحداث محطتي تكرير مياه في مخيمي ويفل وعين الحلوة، وإطلاق ورشة تربية على صعيد المناهج الأكاديمية كما تطوير المناهج المهنية في معهد سبلين، وإنشاء مركز تدريبي مهني للنساء العاملات في مخيم البداوي.

في 20 أيار 2007، اعتدت جماعة إرهابية أطلقت على نفسها زوراً تسمية "فتح الإسلام" على الجيش اللبناني في مخيم نهر البارد. واندلعت مواجهات عنيفة بين الجيش اللبناني والإرهابيين انتهت بانتصار الجيش اللبناني في 2 أيلول 2007. وقد هجرت الجماعة الإرهابية بفعل مصادرتها مخيم نهر البارد واتخاذها المدنيين العزل دروعاً بشرية ما يُقارب 32,000 لاجئ فلسطيني إضافةً الى الدمار والأضرار اللاحقة بالبلدات والقرى المتاخمة للمخيم. فكان لا بُد من التركيز على مسائل ثلاثة بمتابعة مباشرة من دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة وهي: متابعة أعمال الإغاثة الطارئة، والإعداد لإعادة الإعمار والتواصل اليومي مع الرأي العام.

وقد حرصت اللجنة على المتابعة الدقيقة واليومية لكافة الخطوات المتخذة في هذه المسائل على قاعدة التأكيد على أن اللبنانيين والفلسطينيين معاً شركاء في المسؤولية، وأن المواجهات ليست بتأتاً بينهم. وتولّت اللجنة في عمل الإغاثة الاهتمام بحوالي 2500 لاجئ نازح أقاموا في مدارس منطقة البداوي الرسمية، بالتنسيق مع الهيئة العليا للإغاثة، والأونروا، وممثلة منظمة التحرير الفلسطينية. وانكبت اللجنة بالتنسيق مع الأونروا، ومنظمات الأمم المتحدة كافة، والبنك الدولي، والجيش اللبناني، والهيئة العليا للإغاثة، وشركة خطيب وعلمي للاستشارات الهندسية بصفتها هيئة استشارية هندسية للحكومة اللبنانية، للإعداد لإعادة الإعمار، وأثمر انكبابها مؤتمر سفراء ممثلي الدول المانحة والهيئات الدولية في العاشر من

أيلول 2007 في السراي الكبير برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء⁶ أعاد فيه دولته التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين من مسؤولية المجتمع الدولي، وعدم تطبيق حق العودة بحسب القرار 194 والمبادرة العربية للسلام يؤتي أزمة تلو الأزمة، مع تعهد لبنان الالتزام بمسؤوليته القومية انطلاقاً من احترام ثوابت المصلحة اللبنانية العليا. وقد أتيح دولته المؤتمر بإرسال كتاب إلى رؤساء الدول لحثهم على المساهمة في إعادة الإعمار. وكان متابعةً لمؤتمر العاشر من أيلول أن:

1. عرض رئيس اللجنة السفير خليل مكاي وفي اجتماع خاص مع سفراء الاتحاد الأوروبي في 2007/9/18 لوضع مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة ومقتضيات الإغاثة وإعادة الإعمار.
2. التقى السفير مكاي بتكليف من دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة رؤساء بلديات المناطق الست المجاورة لمخيم نهر البارد - البداوي - دير عمار - المنية - بحنين - بينين - المحمرة للإطلاع على هواجسهم وإطلاق المرحلة الإعدادية الإنمائية لهذه المناطق.
3. رافق وفدٌ من اللجنة بعثة متخصصة من البنك الدولي زارت المناطق الست في جولة استطلاعية لحاجات أبنائها والتوفف عند المشاريع الملحة إنمائياً.

وها إن خطوات العودة إلى مخيم نهر البارد بدأت، والشروع في إعادة إعمار المخيم والمناطق المجاورة استُهلَّ على أن تكون السلطة في المخيم للدولة اللبنانية وحدها، ما يؤكد على جدية وصدقية الالتزامات التي أخذتها الحكومة اللبنانية على عاتقها وتولّت متابعتها لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني بدوّة.

تاسعاً: في التأكيد على أسلوب التغيير الديمقراطي وإجراء الانتخابات الفرعية

على الرغم من أن الحكومة سجلت التزامها بالبيان الوزاري لجهة إعـداد قانون عصـري للانتخابات النيابية نتيجة عمل الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب، التي ترأسها الوزير السابق فؤاد بطرس، والتي تمكنت من إنجاز مشروع قانون سُلّم إلى الحكومة في 2006/5/31، فإن العام 2007، وتحديداً في الخامس من آب 2007، شهد إجراء الحكومة للانتخابات الفرعية في كل

⁶ راجع كلمة الرئيس السنيورة في المؤتمر، وكذلك كلمات أخرى ومراسلات للرئيس خلال أزمة نهر البارد في الملحق رقم 1.

من دائرتي المتن الشمالي وبيروت الثانية بعد شغور مقعدين نيابيين نتيجة اغتيال كـ ل مـ ن النائب والوزير بيار الجميل والنائب وليد عيدو. وقد نجحت الحكومة في تنفيذ قرارها بالدعوة إلى انتخابات فرعية رغم رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم إجراء الانتخابات الفرعية بحجة أن الحكومة، كما ادعى رئيس الجمهورية، غير موجودة، فكان أن أقر مجلس الوزراء مرسوم إجراء الانتخابات كما ينص على ذلك الدستور. وقد حرصت الحكومة الأرضية اللوجستية والقانونية للانتخابات التي شارك فيها كل الأطراف، بمن فيهم الأطراف المعارضة للحكومة والتي لم تكن تعترف بشرعيتها، وقد دلت مشاركتهم في العملية الانتخابية على أمر أساسي وهو الاعتراف الضمني والواقعي والعملي بشرعية الحكومة ودستوريتها.

وقد بينت النتائج، إضافة إلى مجرى العملية الانتخابية، أن الحكومة سجلت بشكل لا يقبل الشك ولافت على أنها أشرفت على إنجاز عملية انتخابية شفافة وحيادية قامت بها أجهزة الدولة المختصة ولم تنسبها أية شائبة. وقد تولت أجهزة الدولة البت بالخلافات بسرعة وكفاءة عالية، وقامت بإعلان النتائج بشفافية كاملة، وهي الانتخابات التي فاز بها المرشح كميل خوري عن التيار الوطني الحر في المتن والنائب محمد الأمين عيتاني عن تيار المستقبل في دائرة بيروت الثانية. وقد كان هذا العمل الدستوري سيفاً قاطعاً بين كل الآراء التي سبق أن تعددت من قبل أطراف معارضة والتي خاضت معركة الترويج لعدم شرعية الحكومة ودستوريتها، وقد كان في الانتخابات الفرعية بنتائجها وسيرها الطبيعي تأكيد على احترام الحكومة لأسلوب التغيير الديمقراطي وتقبل نتائجها مهما كانت، وحتى لو حملت النتائج إلى الدوة البرلمانية نواباً معارضين لخط الحكومة السياسي.

(III)

العدوان الإسرائيلي المواجهة السياسية والدبلوماسية

من حكومة "آخر من يعلم" إلى حكومة "أول من يبادر"

III - العدوان الإسرائيلي: المواجهة السياسية والدبلوماسية من حكومة "آخر من يعلم" إلى حكومة "أول من يبادر"

يمكن القول إن تجربة المواجهة السياسية والدبلوماسية التي خاضتها الحكومة خلال فترة العدوان الإسرائيلي في تموز 2006 وما تلاها من تداعيات كانت تجربة فريدة، بسبب ما حملته من تحديات. وفي المقابل من تصميم على المبادرة، أسهمت فيها ظروف تحرر السياسة الخارجية اللبنانية من القيود والأثقال التي كانت تنوء تحتها في فترة الوصاية السابقة. فقد نجحت الحكومة في رسم خريطة الطريق للحل الدبلوماسي والسياسي وطوقت تداعيات العدوان وذيوله، وتمكن لبنان في النهاية من تحرير الأرض بإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها حديثاً، كما نجحت في نشر الجيش الوطني على الحدود الدولية الجنوبية لأول مرة منذ أكثر من 30 سنة. هذا الانتشار جاء مدعوماً من قوات اليونيفيل المعززة. بالإضافة إلى إقرار المجتمع الدولي بوجهة النظر اللبنانية على وجه الخصوص بما يتعلق بمزارع شبعا نتيجةً للابتكار الخلاق الذي ظهر مع إطلاق النقاط السبع التي اعترف بها القرار الدولي 1701، بعد أن تمكن لبنان من تعديل القرار لمصلحته فيما كان ذلك القرار على قاف قوسين أو أدنى من الصدور بصيغة أقرب إلى مصلحة إسرائيل، خاصةً لناحية وضع القرار تحت الفصل السابع. وتمثل الإنجاز الآخر على المستوى الدبلوماسي بإقرار الأمم المتحدة نتيجة ذلك بأن القرار 425 لم يطبق بالكامل لناحية عدم شموله تحرير مزارع شبعا اللبنانية التي ما تزال محتلة من قبل إسرائيل.

وفي استعراض لمسار المواجهة، يتبين أن الحكومة اللبنانية تمكنت، عبر منهجها المتقن والمتحرر من الضغوط وتركيزها على هدف وحيد هو المصلحة الوطنية العليا، أن تختار طريقها وسط الألغام والمصاعب، وهي بالتالي استطاعت أن تنتقل من حكومة "آخر من يعلم" عند اندلاع العدوان إلى حكومة "أول من يبادر" مع بداية العدوان العسكري الإسرائيلي. أي أن الحكومة، التي وجدت نفسها والبلاد وسط مفاجأة عملية أسر الجنديين الإسرائيليين التي نفذها حزب الله متخبطاً الخط الأزرق والتي قويات برد فعل إسرائيلي همجي بهدف تدمير لبنان وتركيعه، استطاعت بفعل التفكير المستقل أن تستعيد زمام المبادرة سياسياً ودبلوماسياً وتشارك في صنع الحل وشق طريق الخلاص من الاحتلال الجديد، وذلك على الرغم من الكمية القاهرة من الضغوط العسكرية والإنسانية والسياسية والاقتصادية التي تعرض لها لبنان.

أولاً: المفاجأة وحكومة "آخر من يعلم"

صباح يوم 12 تموز 2006، وفيما كانت البلاد تستعد لاستكمال جولات الحوار والاتفاق حول المتبقي من نقاط خلافية، وتحديدًا مسألة السياسة الدفاعية، ولاستقبال موسم واءد مـن الاصطيف وحيث كانت عناوين الصحف تتحدث عن المهرجانات الفنية والسـياحية المقبلة ونسب الحجزات المرتفعة لدى شركات الطيران وفي الفنادق والمؤسسات الاقتصادية، وكلها تتحضر لأن تسترد بعض ما خسرت نتيجة الركود الاقتصادي بفعل ما سبق من أحداث جسام تمثلت بجملة من الاغتيالات والتفجيرات، كان يُعقد في القصر الجمهوري في بعبدا اجتماع ثنائي بين رئيسي الجمهورية والحكومة، إميل لحود وفؤاد السنيورة. وفي ذلك الوقت ورد اتصال هاتفي من مخابرات الجيش لإطلاع الرئيسين على خبر عملية نفذها حزب الله في الجنوب عبر الخط الأزرق، وأنه تم أسر جنديين إسرائيليين.

على الفور، ظهرت وعبر الأنباء المتسارعة ملامح رد فعل عسكري إسرائيلي سريع وعنيف بدأ يطال الطرق والجسور في الجنوب، وبلحظات انتقلت البلاد من حال إلى حال. من حال الهدوء والاسترخاء والاستعداد لصيف مزدهر، إلى حال صدمة الأحداث الدراماتيكية المفاجئة. وفيما كان الوزراء يتداعون للقاء من دون موعد في السراي الكبير، قرر رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة دعوة مجلس الوزراء للانعقاد في الليلة ذاتها، خاصة وأن الطيران الإسرائيلي كان قد بدأ بتدمير الجسور والطرق في الجنوب.

وقبل ذلك، كان رئيس الحكومة قد عقد اجتماعاً مع معاون السياسي للأمين العام لحزب الله، الحاج حسين الخليل، في السراي الكبير سأله فيه الرئيس السنيورة عن خلفية ما حدث وأسباب وتوقيت عملية الخطف؟ فكان الرد أن عملية الأسر سُنحت لحزب الله فنفذها. وكان رد فعل الرئيس السنيورة أن المبادرة للقيام بهذه العملية تأتي خلافاً لما وعد به حزب الله، وأنه على الأرجح سيكون لها وعلى ما يبدو من ردة فعل إسرائيل تأثيرات وردود فعل خطيرة على لبنان من قبل حكومة إسرائيل التي تعاني من صورتها الضعيفة نتيجة عوامل عديدة، ومنها اختطاف المستوطن الإسرائيلي في قطاع غزة حيث أقدمت إسرائيل على رد فعل عنيف تجاه القطاع وأهله وعملات تدميراً وتقتيلاً، فكان تقدير مساعد أمين عام حزب الله أن لبنان ليس غزة⁷.

⁷ - لمزيد من التفاصيل، انظر رواية الرئيس السنيورة للحرب في مقابلة نشرتها صحيفة النهار أجراها محمد أبي سمرا وفادي توفيق نشرت يومي 11 و12 تموز 2007 تحت عنوان "الرئيس فؤاد السنيورة يروي للنهار مسارات العمل الحكومي في الحرب".

وقد جاء في نص رواية الرئيس السنيورة للنهار: "صحيح أن حزب ا ليس من عاداته اطلاع أحد على خططه العسكرية، وعلى العمليات التي يريد تنفيذها. لكن عملية في حجم عملية 12 تموز 2006 خارج منطقة مزارع شبعا المحتلة، وأدت إلى خرق الخط الأزرق على الحد-دود الدولية بين لبنان وإسرائيل، هي بالغة الخطورة على لبنان. ناهيك عن أنها جاءت مباشرة بعد تأكيدات من الأمين العام السيد حسن نصر ا ، والتي وعد فيها بصيف لبناني ه-ادئ على الحدود الجنوبية وحيث كان لبنان والاقتصاد اللبناني واللبنانيون في أشد الحاجة إليه لالتقاط الأنفاس. مع العلم أن عمليات حزب ا التي أسماها الأمين العام بأنها تذكيرية وهي اقتصر منذ سنة 2000، وحسب تأكيدات أيضاً أنها إن حصلت أي العمليات مستقبلاً، فإنها ستكون في منطقة مزارع شبعا المحتلة من دون أي خرق للخط الأزرق. ذلك الخط الذي قام الحد-زب بخرقه في 12 تموز 2006 متجاوزاً التحذيرات والمخاطر المحدقة والتي كانت تلوح في الأفق، والتي كانت تحتم على لبنان أن يكون شديد اليقظة والتحسب".

وفي حصيلة الاجتماع بين رئيس مجلس الوزراء ومعاون أمين عام حزب ا ، يذكر الرئيس السنيورة في حديثه إلى النهار النقاش الذي دار: "رغم أنني بقيت مصرّاً على ته-ديري ب-أن العملية قد تجر عواقب وخيمة على البلاد، قلت له أخيراً: ما دامت الواقعة قد وقعت وصارت وراءنا ويستحيل الرجوع عنها، فلنبحث ونتعاون في كيفية تدارك تبعاتها علينا جميعاً وعلى لبنان، ولنتداول في المطلوب أن تفعلوه وما يمكن أن تفعله الحكومة للخروج من هذا الوضع- المستجذ"⁸.

إثر هذا الاجتماع، ونتيجة مجيء الوزراء إلى السراي الكبير لدراسة الموقف، ترأس الرئيس السنيورة اجتماعاً وزارياً تلقائياً للتشاور في الموقف المستجذ وسط حالة من المفاجأة الكاملة والارتباك والصدمة، وشعور الحكومة أنها آخر من يعلم سيما وأن الذي نفذ عملية الأسر ه-و حزب رئيسي مشارك في الحكومة.

وخلال هذا الاجتماع الوزاري طرح السؤال، كيف جرى ما جرى وما العمل وما هو موقف الحكومة وكيف يمكن مواجهة هذا التطور الذي بدأ يُظهر ملامح رد فعل عس-كري س-ربيع وعنيف وأنه يشكل على ما يبدو بداية عملية انتقامية إسرائيلية واسعة ومؤلمة ب-دأت تط-ال

⁸ - نفس المرجع السابق.

الطرق والجسور في منطقة الجنوب، وما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا العمل ولماذا في هذا الوقت بالذات، وما هو الموقف الذي يجب أن تتخذه الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء. وخلال الاجتماع الوزاري، تناهى إلى علم الحكومة أن أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله قد أعلن أن الحزب قد قام بعملية الأسر تنفيذاً لوعده أهالي الأسرى المحتجزين منذ قبل إسرائيل (الوعد الصادق)، معلناً أن "الأسيرين أصبحا في مكان بعيد وآمن واليوم هــ و يــ وم الوفاء لسفير القنطار والأسرى الذي يجب أن يعودوا بتفاوض وتبادل في المقابل".

في المقابل، أعلنت الحكومة الإسرائيلية تنفيذها عملية في العمق اللبناني مطالبته بإطلاق الأسيرين ومهددة بإعادة لبنان عشرين سنة إلى الوراء.

رئيس مجلس الوزراء، ونتيجة النقاش في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت مساء برناسة رئيس الجمهورية، بلور الموقف الذي يجب أن تتخذه الحكومة انطلاقاً من المعطيات التالية:

أولاً: أن العملية لم تتم في الأراضي اللبنانية المحتلة، ولو أنها تمت فيها لربما كان الموقف سهلاً على الحكومة في التعامل مع المجتمع الدولي الذي كان لبنان قد أوجد معه أرضية تسمح للبنان بالرد على أي اعتداء عبر تفاهم نيسان المعروف، وذلك قبل تحرير الجنوب عام 2000. لكن العملية التي نفذها حزب الله جاءت من خارج هذا السياق.

ثانياً: يقول حزب الله إنه لن يسلم الأسيرين إلا وفق عملية تفاوض بواسطة طرف ثالث، وإسرائيل تعلن أنها ستنفذ عمليات عسكرية في العمق اللبناني لاستعادة الأسيرين ولإعادة لبنان عشرين سنة إلى الوراء.

من هنا كانت الرؤية التي جرى تطويرها في الاجتماع هي أنه من واجب الحكومة أن تتصدى للعدوان الإسرائيلي الذي سيدمر لبنان. لكن في الوقت ذاته، كان على الحكومة أن تفتح طريقاً للكلام والحديث مع المجتمعين العربي والدولي، وهما يمثلان الجهة الوحيدة القادرة على ردع إسرائيل، وصولاً إلى بناء موقف تفاوضي يصون لبنان ويحفظ مصالحه الوطنية. كان الحل أن تلجأ الحكومة إلى سلاح الموقف الذي لا يلتزم بعمل حزب الله، لجهة أنه تخطى إطار الموقع الذي يُدافع عنه في المحافل الدولية لمقاومة الاحتلال في أرض وطنية محتلة، توصلت إلى حفظ كل من الموقف والموقع القادرين على التصدي للعدوان الإسرائيلي وحفظ المصلحة

الوطنية. كان موقف الحكومة دقيقاً وحساساً، ويتركز في كيفية الوصول إلى الموقف الذي لا يصل إلى مواجهة أو إدانة حزب المقاومة. ودود المقاومة على الأرض المحتلة، وفي ذات الوقت بناء الموقف الذي يترك مجالاً للمجتمع الدولي للتفاوض والحديث مع الحكومة كطرف موثوق وقادر على تقديم المشروع البديل لحماية لبنان من جموح وعدوانية الحكومة الإسرائيلية؟

هذه الخلفية هي التي حكمت موقف الحكومة ورئيسها الذي اقترح في مجلس الوزراء الموقف الذي قال: "إن الحكومة اللبنانية لم تكن على علم، وهي لا تتحمل مسؤولية، ولا تتبنى مسؤولية جري". كانت الخلفية التي حكمت تفكير رئيس الحكومة في هذا التوجه تجنب البلاد أكبر كمية من المخاطر، وفي الوقت ذاته السماح بالانتقال إلى منصة تفاوضية تسمح بتناغم غير معان بين الحكومة والمقاومة. إذ إن الحرب كانت قد أعلنت، وطرفاها المقرران طاهرياً، أي حزب المقاومة الإسرائيلية. وبالتالي لن تكون المرجعية هي الحكومة اللبنانية التي يجري القتال على أرض شرعيتها وسلطانها السياسية النظرية.

لقد بلور الرئيس السنيورة في تلك اللحظات الموقف واستعمل حججه قائلاً: "علينا أن نبني المنصة التفاوضية بين موقفين، موقف حزب المقاومة الذي لم يخطر الحكومة أو مسؤولية، مما كانت دقيقة قبل القيام بالعملية، وموقف إسرائيل التي لا ترى إلا الانتقام لاستعادة هيبتها ومرتبة المهزوزة التي أسهمت فيها تداعيات عملية الأسر". كان موقف رئيس الحكومة هو أن علينا أن نفتح الأوتوستراد الذي ستمر من خلاله العملية التفاوضية والموقف اللبناني، لإفساح المجال أمام حل بين موقع وموقف حزب المقاومة، والهمجية الإسرائيلية التي لا حدود لها والعاقلة في مازق صورتها المكسورة بفعل ضربة المقاومة.

مجلس الوزراء الذي انعقد في تلك الليلة خرج بالموقف التالي: "إن الحكومة اللبنانية لم تكن على علم، وهي لا تتحمل مسؤولية، ولا تتبنى ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية. وهي تستنكر بشدة العدوان الإسرائيلي الذي استهدف ويسبب تهديد المنشآت الحيوية والمدنيين، وهي لذلك تطالب بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لتناول ومعالجة هذه الاعتداءات وتبدي استعدادها للتفاوض عبر الأمم المتحدة وأصدقاءنا الآخرين لمعالجة ما جرى من أحداث وما أدت إليه والأسباب التي دعت إلى ذلك". وهي عذرت بذلك الأساليب المتعلقة باستمرار اعتقال اللبنانيين في السجون الإسرائيلية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا واستمرار تعذات

إسرائيل في انتهاك الأجواء والمياه اللبنانية وعدم تزويدها للبنان بخراطم الألغام التي زرعتها إسرائيل في الأراضي اللبنانية على مدى سنوات الاحتلال.

موقف مجلس الوزراء هذا لم يصدر بالإجماع، وكان هناك اعتراض عليه من الوزيرين محمد فيش وطراد حمادة وتحفظ من الوزير طلال الساحلي على كلمة "لا تتبنى".

ثانياً: الحكومة اللبنانية من المفاجأة إلى المبادرة

موقف مجلس الوزراء أتاح المجال أمام الحكومة ورئيسها الشروع في القيام بأوسع عملية اتصالات عربية ودولية لشرح موقفها. وفي الوقت ذاته التأسيس لموقف يمهد للخروج من المأزق الذي وقعت فيه البلاد والذي تركها مكشوفة أمام آلة القتل والتدمير الإسرائيلية التي كانت تتمتع بغطاء دولي أساسه أن الخرق للخط الأزرق جاء من الجانب اللبناني، وخصوصاً أن لبنان كان قد تعهد باحترام الخط الأزرق.

موقف لبنان في عدوان تموز كان يختلف عن موقفه في مرحلة عدوان عناقيد الغضب في نيسان 1996، والذي ارتكبت إسرائيل فيه يومها مجزرة قلنا الأولى. لقد كان الموقف اللبناني يومها ينطلق من أن المقاومة تعمل وفق شرعية وطنية أساسها الشرعة الدولية التي تجيز المقاومة المسلحة لتحرير الأرض المحتلة، أما عملية اختراق الخط الأزرق التي تمت في تموز العام 2006 فإنها كانت في ظروف مختلفة، أي بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة باستثناء مزارع شبعا، وهي لم تحصل بالطبع في منطقة مزارع شبعا بل عبر اختراق خط الانسحاب المعروف بالخط الأزرق المحدد والمعترف به دولياً.

في عدوان نيسان (عناقيد الغضب)، كانت الأرضية صالحة لتناغم وتضامن علني بين المقاومة المسلحة للاحتلال والسلطة السياسية أي الحكومة. أما في عدوان تموز، فإن الموقف كان مختلفاً لئلا أن الأرض قد تحررت باستثناء مزارع شبعا، وعملية حزب الله في هذه المرة كانت خارج الأراضي اللبنانية المحتلة، أي عبر الخط الأزرق وخارج الحدود الدولية اللبنانية الجنوبية.

عقب ذلك، بادر رئيس مجلس الوزراء، وفي الكلمة التي وجهها إلى اللبنانيين والعالم واعتبر فيها لبنان بلداً منكوباً، إلى تحديد أسس ما سمي فيما بعد بالنقاط السبع، حيث دعا من جهة

أولى إلى فتح البيوت والقلوب للنازحين باعتبارها ساعةً للتضامن والوحدة وليس للفرقة والتنازع، ومما قاله: "هذه التجربة بالذات تدفعنا أكثر من أي وقت مضى إلى التمسك بحقوق الدولة اللبنانية وواجبها في حماية لبنان واللبنانيين تجاه أي تهديد أو اعتداء. إن لبنان لا يستطيع القيام والنهوض إذا كانت الدولة فيه آخر من يعلم وأول من يطالب. إن الدولة وحدها هي التي تملك القرار الشرعي بالسلم والحرب، لأنها تمثل إرادة اللبنانيين الذين ارتضوا العيش معاً. نحن نواجه العدوان الآن موحدين، وسنظل كذلك من وراء الدولة ومؤسساتها الدستورية. أيها اللبنانيون، هناك عدوان كبير يواجه دولتنا وشعبنا. ولن نتراجع أمامه أو نتدد. وفي الوقت الذي نتخذ فيه كل التدابير للعناية الإغاثية والإدارة السياسية، أريد أن أذكر هذا بما أعلنه مجلس الوزراء في قراراته الأخيرة: "تؤكد الحكومة اللبنانية على مسؤوليتها في حماية الوطن والمواطنين والمحافظة على أمنه وسلامه، وعلى حقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، وفي ممارسة سيادتها واتخاذ قراراتها الوطنية في الداخل والخارج". بناء على كل ذلك ندعو:

أولاً: إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار، ترعاه الأمم المتحدة، ويفسخ المجال أمامها وأمام الدول العربية الشقيقة والجهات الدولية الصديقة، وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية، لمعالجة مسؤولية لكل المشكلات الناجمة عن الأحداث الأخيرة وتلك التي تسببت بها.

ثانياً: العمل على بسط سلطة الدولة على كل أراضيها، بالتعاون مع الأمم المتحدة وفي الجنوب اللبناني، وكذلك العمل على استعادة كامل الأراضي اللبنانية، وممارسة سيادة الدولة غير المنقوصة عليها، والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام 1949 والتي أكد عليها اللبنانيون في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

ثالثاً: يناشد لبنان أشقائه وأصدقائه في العالم المسارعة إلى نجدة وإغاثة سواء لجهة الضغط من أجل إيقاف العدوان، أو لجهة المساعدة الإنسانية. إن الحكومة اللبنانية تحمل المعتدين الإسرائيليين مسؤولية الكارثة الإنسانية والاقتصادية والإعمارية التي حلت وتحتل بلبنان⁹.

⁹ - انظر نص كلمة الرئيس السنيورة إلى اللبنانيين الكامل في 2006/7/15 ضمن الملحق رقم 1 المرفق بهذا الكراس.

النقاط الثلاث التي أوردتها رئيس مجلس الوزراء في كلمته إلى اللبنانيين والعالم في اليوم الثالث للعدوان هي النقاط التي طُورت عبر النقاش مع الوزراء ورئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، المكلف بالعملية التفاوضية نيابة عن حزب الله، وبالتعاون مع الرئيس فؤاد السنيورة، وتحولات فيما بعد لتصبح النقاط السبع.

ثالثاً: النقاط السبع

ظل مجلس الوزراء خلال العدوان في حالة انعقاد دائم، وكان يعقد في بعض الأحيان جلستين يومياً، قبل الظهور وبعده، لمتابعة تطورات العدوان وتحفيز أعمال الإغاثة للنازحين إضافة إلى متابعة الاتصالات التي كانت جارية مع الدول العربية والأجنبية لمواجهة التداعيات، خاصة وأن الحكومة الإسرائيلية كانت تفكر وتهدد بتدمير كل مرافق البنية التحتية وخاصة أبنية المطار ومحطات الكهرباء وخزانات المياه وغيرها من المنشآت العلمية والخاصة بعد أن دمرت كل الجسور والطرق. وقد شهدت جلسة مجلس الوزراء في 2006/7/22 نقاشاً حول سبل الخروج من المأزق، وكان إجماع على تفويض رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة التفاوض باسم الحكومة انطلاقاً من خمس نقاط هي: المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، استعادة الأسرى اللبنانيين في إسرائيل، تسليم خرائط الألغام، استعادة مزارع شبعاء مقابل بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. كما كُلف الرئيس السنيورة تشكيل الوفد إلى مؤتمر روما وتمثيل لبنان.

وقد انصرف رئيس مجلس الوزراء إلى الإعداد للمؤتمر عبر الالتصاقات والاجتماعات الدبلوماسية، والاتصالات مع رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري الذي كان على اطلاع كامل على مجريات الأمور وكافة الاتصالات الدبلوماسية، بما في ذلك التفاصيل الواردة في مشروع خطاب الرئيس السنيورة الذي أعد للإلقاء أمام المؤتمر في روما. ولقد رافق الرئيس السنيورة إلى المؤتمر الوزراء: الياس المر، مروان حمادة، ميشال فرعون، طاهر قماري، فوزي صلوح، وجهاد أزغور. وخلال الرحلة بالطائرة إلى روما، اطلع الوزراء على نص الخطاب وأدخلوا التعديلات اللازمة عليه، بما فيهم الوزير صلوح الذي كان يحمل ملاحظات خطية زوده بها الرئيس بري وحيث قارن مضمون الخطاب على أساسها وهو كان قد دونها نتيجة الاتصال بالرئيس بري. وقد تضمن خطاب الرئيس السنيورة أمام المؤتمر الذي انعقد في روما بتاريخ 26 تموز 2007 ما عرف بخطة النقاط السبع، وقد نصت على ما يلي:

"وقف إطلاق نار فوري وشامل، وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:

1. التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.
2. انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى فراهم.
3. التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.
4. بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار فواها المسلحة الشرعية، مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسيادة بالدولة اللبنانية كما نص اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف.
5. تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عديدها وعنايدها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقاً للضرورة، بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستمرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.
6. اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام 1949 وتأمين الالتزام بنود هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.
7. التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها البلد، خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني¹⁰.

وما نجح المؤتمر في التوصل إلى الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار بسبب معارضة الولايات المتحدة التي تمثلت في المؤتمر بوزيرة الخارجية كوندوليسا رايس، والتي لاوى اعتراضها على الدعوة لوقف النار معارضة من قبل لبنان وبقية الدول المشاركة.

¹⁰ - انظر النص الكامل لخاطب رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة أمام مؤتمر روما ضمن الملحق رقم 1.

وفور عودة الوفد إلى لبنان، عقد مجلس الوزراء جلسة بتاريخ 2006/7/27 للاطلاع على نتائج المؤتمر، وكانت جلسة طويلة تخللها نقاش في كل القضايا أبدى فيها الوزير الممثل لحزب ، الأستاذ محمد فنيش، تحفظه خلال النقاش على البنود السبعة وخاصة البند المتعلق بوضع مزارع شبعا تحت سلطة الأمم المتحدة والبند الذي ينص على: "تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها" بحجة أن الأمر لم يناقش في مجلس الوزراء. بيد أن الحديث في مجلس الوزراء تركز على أن الخطاب وُضع بالتنسيق مع الرئيس بري ومعرفته ومباركته وهو المفوض من حزب ا بالمفاوضات، كما أن هذا الموقف هو موقف تفاوضي هام مع المجتمع الدولي على أن تعديل مهام قوات الطوارئ الدولية لن يتم دون العودة لمجلس الوزراء. وبعد طولة نقاش، وافق مجلس الوزراء بالإجماع على مضمون خطاب الرئيس السنيورة في مؤتمر روما. وجاء في نص قرار مجلس الوزراء، الذي أعلنه وزير الإعلام غازي العريضي:

"توقف مجلس الوزراء عند الحركة السياسية والاتصالات الجارية لتحقيق وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وكانت المحطة الأبرز في مناقشة الأوضاع في روما، حيث عقد المؤتمر أمس وشارك فيه عدد من الدول الأساسية إضافة إلى حضور عربي قوي، ووفد لبناني برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء. وقد وضع دولة الرئيس مجلس الوزراء في أجواء المناقشات التي دارت، والاتصالات التي أجراها مع عدد من رؤساء الوفود، وأدت إلى تحقيق تقدم في تفهم موقف لبنان وتبني بعض مطالبه الأساسية، وإذا كان البعض يعتقد أن المؤتمر فشل، وإذا كان البعض الآخر يعتمد عن قصد تعميم الفشل بسبب عدم الوصول إلى قرار لوقف إطلاق النار، فإن دولة الرئيس كان قد طرح قبل ذهاب الوفد الذي ترأسه إلى روما بأنه لا يتوقع هذا الشيء، وبالتالي فإن ما تم التوصل إليه وفي عدد من النقاط الأساسية البارزة يعتبر إنجازاً واختراقاً بالنسبة إلى لبنان، إن على الصعيد الدعوة إلى تطبيق القرار 425 وبالتالي على صعيد وضع موضوع استعادة مزارع شبعا في أولوية الاجتماعات والاتصالات بما يؤكد حق لبنان ويفتح الطريق أمام تحقيقه، وهذا إنجاز كبير بحد ذاته، ولتحقيق المزيد من النتائج لا بد من تعزيز الوحدة الوطنية اللبنانية وتأكيد التضامن بين الجميع واستمرار العمل في كل الاتجاهات وعلى كل الصعد ومع كل المرجعيات والقوى المؤثرة من أجل تعزيز وضع لبنان وحماية حقه، وإدانة إسرائيل وتحميلها مسؤولية ما يجري، والوصول إلى صيغة حل شاملة للأزمة يرضع حل ولا

للأسباب ومعالجات للتأثيرات ويضمن عدم عودة الأمور إلى ما كانت عليه لجهة إمكانية تعريض لبنان للخطر. إن إدارة القرار في التفاوض وفي الوصول إلى الحلول هي في مستوى كبير من الأهمية في ضمان نجاح لبنان أو فشله، والأساس في ذلك هو الوضوح في الرؤية والوحدة الوطنية والثقة بين بعضنا البعض.

انطلاقاً من ذلك، وبعد أن استمع المجلس إلى كل المعلومات عما دار في مؤتمر روم، وبعد مداخلات عدد من السادة الوزراء الذين شاركوا في المؤتمر وزملاء آخرين، توافق مجلس الوزراء بكثير من الاهتمام عند الخطاب الذي ألقاه دولة الرئيس فاكند تانيه وتبنيه لمضمون الخطاب وأجمع على الإشادة بدور دولته في إدارة الأمور ومتابعتها على كل الصعد، لا سيما في اتصالاته وحركته السياسية والدبلوماسية والتي يحرص فيها على إشراك الجميع والتشاور معهم انطلاقاً من حرصه على وحدة الموقف وعلى تأكيد التوازن بين ضرورة التمسك بالحقوق من جهة، ومعرفة موافق كل القوى والأطراف والموازن السياسية الدولية من جهة ثانية، لنعبر إلى الحل المنشود.

1. التأييد للنقاط السبع في القمة الروحية

لم يقتصر تأييد النقاط السبع على مجلس الوزراء بل شمل القمة الروحية المسيحية الإسلامية. ففي 2006/8/1، انعقدت في مقر البطريركية المارونية في بركي قمّة روحية، حضرها رؤساء الطوائف الإسلامية والمسيحية كافة، ناقشت تطورات العدوان الإسرائيلي وأصدرت بياناً أيدت فيه النقاط السبع، وقد جاء في نص البيان:

"دعم الجهود التي تبذلها الدولة اللبنانية ممثلة بمجلس الوزراء مع المراجع الدولية المختصة لاستعادة السيادة اللبنانية المستباحة وبسطها على كامل أرض لبنان وسماؤه ومياهه، ولا سيما الانسحاب الإسرائيلي الفوري من مزارع شبعا. وتبني المقترحات العملية التي حددها دولة الرئيس فؤاد السنيورة أمام المؤتمر الدولي في روما والتي أيدتها مجلس الوزراء بالإجماع، وهي المقترحات المحددة في البنود السبعة بعد الوقوف الفوري للنار".

2. إعادة التأكيد في مجلس الوزراء في 2006/8/5

وعاد مجلس الوزراء إلى الانعقاد في 2006/8/5 وقد جاء في نص قراره التأكيد:

"جددت الحكومة تمسكها بالإجماع وإجماع سائر اللبنانيين حول النقطة السبع، وتمتد الابتعاد في مواقف الجميع عن كل ما يمكن أن يؤثر على وحدة الموقف الوطني".

3. تصريح الوزير محمد فنيش

وزير حزب ا محمد فنيش قال إثر جلسة إقرار النقاط السبع:

إن "مجلس الوزراء متفق على آلية اتخاذ القرار، وهو مجمع على النقاط السبع بحسب المناقشات التي جرت في مجلس الوزراء". أضاف: "هذه هي النقاط التي أجمعنا عليها، ونفارق بينها وبين ما يطرح في مجلس الأمن، ونأخذ بما يتناسب معها".

4. الموقف الذي أعلنه رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري

أما رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، وكان على اطلاع كامل على مراحل إعداد خطاب الرئيس السنيورة الذي أُلقي في مؤتمر روما، فقد طالب في 2006/8/6 وزراء الخارجية العرب الذين سيعقدون اجتماعهم في بيروت في اليوم التالي "بموقف عملي لإنهاء الأزمة مع إسرائيل عبر المساعدة على تطبيق خطة النقاط السبع التي قدمتها الحكومة اللبنانية".

وتساءل في مؤتمر صحفي عقده في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة "هل أنتم (أي وزراء الخارجية العرب) مستعدون لأخذ موقف لإنقاذ لبنان عبر تطبيق خطة البند السبعة، أم المطلوب أن يبقي الجرح اللبناني نازفاً؟ (...) أم لا آن له ذا اللبناني أن يترجل عن صليبه؟ أنا بانتظار الجواب العربي، وأيضاً لعلّي آمل أكثر من اللازم في أن يعاد النظر في مشروع قرار مجلس الأمن بما يتلاءم وينطبق مع النقطة السبع، لأن لبنان، كل لبنان، يرفض أي كلام وأي مشروع قرار خارج عن إطار هذه النقاط السبع".

أضاف الرئيس بري: "كل المندوبين الذين جاءوا إلينا، وخصوصاً الأمم-ريكين والفرنسيين والإنكليز وغيرهم، لم يعترضوا على أي بند من بنود الحكومة اللبنانية، يعني البنود التي وافق عليها مجلس الوزراء بالإجماع، يعني بمعنى آخر الخطاب

الذي ألقاه دولة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في روما والذي تبناه مجلس الوزراء حرقياً بعد عودته تحت ظل وقف إطلاق نار، وسبعة بنود كما وردت في النصين العربي والإنكليزي".

5. الموقف الذي أعلنه مجلس الجامعة العربية

في 2006/8/7، أصدر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه غير العادي المنعقد على المستوى الوزاري في بيروت، بياناً جاء فيه: "تأكيد التزام الدول العربية بتوفير الدعم السياسي الكامل للحكومة اللبنانية وما طرحته في برنامج "النقاط السبع" التي أقرتها".

6. الموقف الذي أعلنه أمين عام حزب السيد حسن نصر

أما أمين عام حزب السيد حسن نصر، فقد وجه في 2006/8/9 كلمة إلى اللبنانيين عبر تلفزيون المنار، قال فيها:

"أدعو الحكومة اللبنانية إلى مزيد من الصمود السياسي وإلى التمسك بخطة النقاط السبع التي أجمعنا عليها كلبنانيين لأن أي تجاوز لبنود هذه الخطة، التي اعتبرت برأينا تحفظ الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والمطالب، هو خروج على الإجماع الذي كنا جميعاً حريصين عليه في كل المراحل السابقة".

7. الموقف الذي أدلى به الرئيس إميل لحود

في 11 آب 2006، وفي تصريحات لوسائل إعلام، قال رئيس الجمهورية إميل لحود: "إن مشروع النقاط السبع الذي تقدم به لبنان، وقرار إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، هما ركيزة مهمة لحل الأزمة الحالية، ولكن في المقابل، كل ما يقدمونه لنا هو الفيتو الأميركي".

رابعاً: وزراء الخارجية العرب ودعم الموقف اللبناني

دفع الصمود اللبناني على كل المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية في وجه الهجمة الإسرائيلية بالرأي العام العالمي والعربي لمساندة لبنان. فالمقاومة اللبنانية أثبتت بعدد سبعين وعشرين يوماً من المعارك أنها قادرة على منع إسرائيل من تحقيق أي انتصار عسكري، لا

على مستوى ضرب البنية العسكرية لحزب ا ، ولا على مستوى التقدم على الأرض لاحتلال أية مواقع هامة أو متقدمة باستثناء شريط صغير من الأراضي اللبنانية المحاذية للحدود الدولية. وقد اقتصر الفعل الإسرائيلي على قوة التدمير الحربية التي أمنتها طائرات العدو والتي صبت حممها على القرى والمدن والأحياء السكنية والبنية التحتية. هذا الصمود الأسطوري للمقاومة من جهة، وتضامن الشعب اللبناني ووحدته الجامعة وكذلك الصلابة الدبلوماسية اللبنانية من جهة أخرى، انقلب إلى حركة تضامن مع لبنان بالتوازي مع بدء المشاورات الدولية في مجلس الأمن لاستصدار قرار دولي بشأن هذه الحرب، بعد أن بدأت تتبلور لدى الحكومة معالم الحل المستند إلى المنصة التفاوضية التي كانت الحكومة قد حضرت لها، كما أشرنا منذ البداية، على مستوى الموقف أولاً، ومن ثم على مستوى المقترحات ثانياً. وهذا ما تمثل بخطة النقاط السبع مع إبداء الحكومة استعدادها لإرسال الجيش إلى الجنوب للانتشار على الحدود الدولية تساعده قوات اليونيفيل المعززة.

وعلى هذا الأساس، شهدت بيروت، وتحديدًا السراي الكبير، انعقاد اجتماع استثنائي لمجلس وزراء الخارجية العرب وبدعم من الرؤساء العرب، ولاسيما من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

لقد شكل هذا الاجتماع موقفاً تضامنياً مع لبنان في السابع من آب 2006، وذلك على حد سواء غارات الطيران الحربي الإسرائيلي وعلى بعد مئات الأمتار من الأماكن التي كان يستهدفها القصف الإسرائيلي.

وقد ألقى رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة خطاباً شاملاً أمام الوزراء العرب، وقد كان لافتاً تأثير رئيس مجلس الوزراء أثناء إلقاء الكلمة خاصة حين وصل إلى ذكر الأمهات الثكالي، فدمعت عيناه وتهجد صوته مما دفع بالوزراء العرب لمقاطعته بالتصفيق تضامناً، وهو الحادث الذي عرف فيما بعد (بدموع السنيورة). وقد انقسمت الآراء حول هذه الحادثة، فبينما عاب عليه أمين عام حزب الله حسن نصر الله إظهار تأثره علناً، وجد الكثير من الناس في لبنان والعالم العربي والعالم أجمع في هذه الحادثة أمراً طبيعياً يصدر عن مسؤول وإنسان متأثر بفعل الجرائم والمجازر التي ترتكبها إسرائيل بحق أطفال ونساء وشيوخ لبنان. وقد أعلن الرئيس السنيورة أمام المؤتمر: "نحن محتاجون إلى وقف سريع وحاسم لإطلاق النار. وقد

ساعد الملوك والرؤساء العرب في الضغط على الدول الكبرى وسائر أطراف المجتمع الدولي، ولا بد من زيادة الجهود والمساعي والضغط لبلوغ هذا الهدف، لكن أيضاً من أجل إلزام المعتدي الإسرائيلي ب إيقاف الأعمال العدائية والانسحاب إلى ما وراء الخط الأزرق، والخروج من مزارع شبعا اللبنانية وتسليمها إلى القوات الدولية، وتبادل الأسرى، وتزويد الدولة اللبنانية بخراطم الألغام ووقف انتهاكات إسرائيل اليومية للأجواء والمياه اللبنانية".

أما الأمر الآخر والذي يوازي الأول في الأهمية، فيكمن في الحرص على اعتماد المعالجات الجذرية بحيث لا يتكرر العدوان، وبحيث يصبح وقف النار دائماً وشاملاً، فيكون ذلك المدخل للعودة إلى اتفاقية الهدنة المعقودة في العام 1949. لقد عرض الرئيس السنيورة في 19-10-2000 وتمر روما لمساعدة لبنان بتاريخ 7/26 تصوراً شاملاً ومتكاملاً للحل الجذري، أجمع عليه مجلس الوزراء اللبناني، والفقه الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببيركي. تجدر الإشارة إلى أنه عُقد قبل أربعة أيام مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي خاطبها رئيس الوزراء اللبناني عبر الأقمار الصناعية وتحدث إليها بشأن النقاط السبع السالفة الذكر.

وأضاف الرئيس في خطابه أمام الوزراء العرب: "إننا محتاجون اليوم قبل الغد في الواقع إلى موقف عربي موحد وحاسم لتصويب قرار مجلس الأمن بما يحقق خطوة حقيقية نحو معالجة دائمة، وبما يحفظ صيغتنا السياسية واستقرارنا. إن لبنان لا يتحمل تكوينه الاجتماعي والسياسي تكرار اجتياحات واعتداءات وصراعات ووصايات محلية أو إقليمية أو دولية. لست راضياً عن المسودات التي وصلت إلينا في اليومين الماضيين من مشروع القرار الذي تتم مناقشته في مجلس الأمن. فهو لا يظل دون الشرطين اللذين ذكرتهما فقط، بل لا يكاد ينجح وفقاً حقيقياً لإطلاق النار أيضاً. ولذلك يكون على الإخوة العرب، والذين أثنوا مشكورين لدعمنا اليوم، أن يقفوا معنا أمام المجتمع الدولي، والمحاور الإقليمية، موقفاً تضامنياً ثابتاً وحاسماً يساهم في وضع لبنان على طريق السلامة والسيادة بكل جهد ممكن. ولكي أكون صادقاً وشفافاً معكم، أنتم الإخوة والأصدقاء والأصدقاء، أقول لكم وأنتم تقبلون الآن على دعمنا في الإغاثة وفي إعادة الإعمار، إننا نحن اللبنانيين محتاجون في هذا الطرف الدقيق وفي سائر الظروف إلى عمل سياسي وإغاثي وإعماري جاد استعداداً لثقة مواطنينا وأشقائنا بنا، وبيدولتنا، وسعيًا لاكتساب صدقية أكبر لدى الأصدقاء، والاحترام والهيبة لدى الخصوم"¹¹.

¹¹ - النص الكامل لخطاب رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس وزراء الخارجية العرب ضمن الملحق رقم 1.

وقد أثمر الاجتماع العربي جملةً من القرارات وكما كان متوقعاً، دعم خطة الحكومة اللبنانية التي تضمنتها "النقاط السبع"، وإيفاد وفد مكون من وزير خارجية دولة الإمارات العربية الشيخ عبد الله بن زايد، الذي كانت بلاده ترأس دورة الجامعة العربية، ووزير خارجية قطر حمد بن جاسم جبر آل ثاني والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إلى نيويورك، لإجراء اتصالات بهدف دعم وجهة النظر اللبنانية وتبنيه مجلس الأمن من مغبة اتخاذ قرارات لحلول غير قابلة للتنفيذ من شأنها تعقيد الوضع ولا تخدم مصلحة لبنان واستقراره¹².

خامساً: إرسال الجيش إلى الجنوب

وفي اليوم ذاته، أي في السابع من آب، وبعد انتهاء اجتماع مجلس الجامعة العربية ومغادرة الوزراء العرب بيروت، انعقد مجلس الوزراء في جلسة من جلساته المفتوحة واتخذ قراراً بإرسال الجيش إلى الجنوب في قوة قوامها 15 ألف جندي، وقد جاء في قرار مجلس الوزراء: "تؤكد الحكومة على استعدادها لإرسال قوة من الجيش اللبناني قوامها 15,000 جندي وانتشارها في منطقة الجنوب، وذلك مع انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، واستعدادها للموافقة على الاستعانة أيضاً بقوات إضافية من اليونيفيل عند الحاجة لتسهيل عملية دخول الجيش اللبناني إلى تلك المنطقة، وذلك كله في إطار النقاط السبع التي وافق عليها مجلس الوزراء سابقاً. وتجدد الحكومة في هذا السياق عزمها على تعزيز إمكانيات الجيش اللبناني بما يلزمه من عتاد لتمكينه من القيام بالمهام التي يكلف بها".

سادساً: القرار 1701

مع انتهاء أعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب، كان واضحاً أن مجلس الأمن يتجه لإصدار قرار يستند إلى مشروع مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ينقسم إلى قرارين، الأول ينص بشكل أساسي على نزع سلاح حزب الله وانتشار قوة دولية متعددة الجنسيات تعمل تحت منطوق الفصل السابع، وبعد شهر يصدر قرار ثان يعلن وقف إطلاق النار، وهذا ما رفضه لبنان واستعان بالدول العربية لمساعدته على تعديل مشروع القرار المشار إليه بما يتماشى مع خطة النقاط السبع. وقد لعب قرار مجلس الوزراء بالإعلان عن الاستعداد لإرسال الجيش

¹² - النص الحرفي لمقررات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب في دورته غير العادية في الملحق رقم 1.

اللبناني إلى الجنوب دوراً كبيراً في تحويل مجرى النقاش في مجلس الأمم المتحدة لفرنسا. وبعد هذا القرار، والولايات المتحدة وتتوجه نحو تعديل صيغة القرار الأولى، وليصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1701 على شكل قرار واحد يتضمن مرحلتين: وقف الأعمال العدائية، ومن ثم وقف إطلاق النار فور استكمال تنفيذ المرحلة الأولى¹³.

لكن إسرائيل، التي تعودت على مخالفة القرارات الدولية وكذلك على الإفلات من المحاسبة الدولية، أقدمت خلال الـ 48 ساعة التي تلت صدور القرار 1701 على نشر نحو 3,5 مليون قنبلة عنقودية في مناطق الجنوب¹⁴ وقبل أن تنفذ انسحابها من الأراضي التي احتلتها في الجنوب، مما تسبب بخسائر وأضرار بشرية ومادية ما تزال تظهر يومياً عبر الإصابات التي تلحق بالمواطنين وسكان القرى الجنوبية وفي تعطيل الحياة الاقتصادية والمدنية في تلك المناطق المستهدفة بالقصف.

¹³ - نص قرار مجلس الأمن رقم 1701 في الملحق رقم 1.

¹⁴ - المعلومات وردت في آخر تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني ونشر في 2007/8/13.

(IV)

الإنجازات على الصعيد الأمني

IV- الإنجازات على الصعيد الأمني

واجهت الحكومة للسنة الثانية على التوالي استمرار عمل آلة القتل والإرهاب في كل لبنان، وذلك لإرهاب اللبنانيين وإرهابهم ومحاولة ثنيهم عن السير باتجاه تحقيق أهداف تعزيز الاستقرار والاستقلال والاستقرار من جهة. كذلك وإلحاق الضرر بمسعى الحكومة اللبنانية لتحقيق النمو والتقدم الذي بدأت تظهر بوادره جراء عمل هذه الحكومة من جهة ثانية. وقد تمثل ذلك في استمرار أعمال الاغتيال والتفجيرات المتنقلة، ومنها محاولة الاغتيال التي تعرض لها المفوض سميح شحادة من شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي، بعد أن كان قد أحرز تقدماً في كشف بعض الخيوط عن عمليات إرهابية كانت قد وقعت. كل ذلك وسط حملة إعلامية سياسية استهدفت القوى العسكرية والأمنية بهدف بث الفرقة فيما بينها ومحاصرة عملها وجهود تعزيز إمكاناتها وقدراتها. ولكن على الرغم من ذلك، كانت لتلك الأجهزة إنجازات عديدة في هذا المجال، وعلى أكثر من صعيد، وكان من ضمن ذلك:

أولاً: زيادة عديد الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام

عملت الحكومة على زيادة عديد الجيش بحوالي عشرة آلاف عنصر، وذلك على الرغم من توقف عملية التجنيد الإلزامي والعديد الكبير من الإحالات على التقاعد. كذلك، فقد تم زيادة عديد قوى الأمن الداخلي بحوالي خمسة آلاف عنصر. كذلك، فقد عملت الحكومة على تطويع دفعتين من العناصر للانضمام إلى الأمن العام بحوالي 750 مفتشاً ومأموراً.

ثانياً: انتشار الجيش في الجنوب وكافة المناطق وعلى كامل الحدود

لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، ومع انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت نتيجة عدوان تموز 2006، وتماشياً مع قرار مجلس الأمن رقم 1701، قام الجيش اللبناني بالانتشار على الحدود الجنوبية حيث استقبل من قبل الأهالي بالترحيب والتسهيل والاحتفال بعودته إلى هذه المنطقة الغالية من الوطن. وهكذا، وفور انتهاء الأعمال العدوانية في منتصف شهر آب 2006، بدأ الجيش نشر قوة مؤلفة من 15,000 ضابط وجند في المنطقة الممتدة من جنوب مجرى نهر الليطاني إلى الحدود الجنوبية، مهمتها الأساسية حماية

الحدود من كل اعتداء والمحافظة على الأمن في تلك المنطقة. كذلك، عملت هذه القوة المنتشرة على مواكبة وحماية وإنجاح انتشار قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان تنفيذاً للقرار 1701، وجرى استحداث جهاز ارتباط لدى هذه القوات تسهلاً لتنفيذ مهامها وتنسيق عملها مع الجيش اللبناني ومتابعة العمل من أجل استعادة الجزء اللبناني من أرض قرية العجر وتحرير مزارع شبعا اللبنانية المحتلة.

كذلك قامت الحكومة، وبالتنسيق مع قيادة الجيش في اتخاذ القرار الرامي إلى نشر 8,600 عنصر من الجيش اللبناني على طول الحدود اللبنانية السورية، ولا سيما المناطق المسماة بالحدود الخضراء، حيث تقوم هذه القوى باستطلاع الحدود بالطوافات وضبط عمليات التهريب والتسلل إلى لبنان. كذلك بتفعيل الإجراءات المتخذة على الحدود في الشمال والبقاع مع المحافظة على السواثر الترايبية ومراقبة الثغرات المقلقة لمكافحة التهريب ومنع تسلم الأشخاص والأسلحة عبر المعابر غير الشرعية. كما تم أيضاً نشر حوالي ألف عنصر على طول الشواطئ اللبنانية الممتدة من مجرى النهر الكبير الجنوبي في الشمال إلى الناقورة في الجنوب. هذا بالإضافة إلى انتشار الجيش في كافة المناطق اللبنانية للقيام بمهام الحفاظ على الأمن، وكذلك مؤازرة قوى الأمن الداخلي ودعمها في حفظ الأمن وتعزيز الاستقرار في البلاد.

ثالثاً: الكشف عن الجرائم

وعياً منها لأهمية التنسيق والتفاعل والتكامل ما بين الأجهزة العسكرية والأمنية، عملت الحكومة على تأليف لجنة لإرساء الربط الإلكتروني بين كافة الأجهزة والمؤسسات الأمنية والعسكرية ومع بعض إدارات الدولة المعنية الأخري مثل هيئة إدارة السير والآليات والمركبات، والجهاز القضائي، وذلك بهدف التبادل الفوري والفعال للمعلومات الأمنية والقضائية الحساسة. وقد أحرزت هذه اللجنة تقدماً كبيراً في عملها حتى الآن. كذلك قام مجلس الوزراء بتكليف لجنة لدراسة مسألة وضع كاميرات مراقبة في منطقة بيروت الكبرى وربطها بغرفة عمليات مركزية، الأمر الذي من شأنه ضبط الأمن بشكل أفضل والمساهمة في الكشف عن الجرائم بالسرعة والفعالية المطلوبة.

وعلى صعيد مواز في المجال الأمني، ومن أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة كذلك تأسيس شعبة المعلومات من ضمن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، وتفعيل عملها عبر

التبادل الفعال للمعلومات مع باقي الأجهزة العسكرية الأمنية ولا سيما مديرية المخابرات في الجيش اللبناني. وبناء على هذا التفاعل والتعاون والتكامل في المهام، تمكنت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني وشعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي من كشف أكثر من جريمة، وتفادي حدوث جرائم وعمليات إرهابية عديدة والقيام بتوقيفات وعمليات ضبط ساهمت في إظهار إرادة الحكومة اللبنانية وعزيمتها في إعادة ثقة اللبنانيين بالدولة وبعملة الأجهزة العسكرية والأمنية، وهي الإرادة التي كانت شبه متوقفة لسنين طويلة، خصوصاً في هذه الفترة العصيبة التي كانت تمر بها البلاد وذلك من أجل ضبط محاولات زعزعة الأمن والاستقرار التي تقوم بها جهات ومنظمات لأغراض سياسية. وجاءت أهم تلك الإنجازات على النحو التالي:

1. في الكشف عن مجموعات إرهابية منضوية تحت لواء ما يسمى بـ "فتح الإسلام"
على أثر الكشف عن منفذي جريمة تفجير باص الركاب في بلدة عين علق التابعين لما يسمى بحركة "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد، وبنتيجة الرصد والمتابعة، تم في أماكن وتواريخ مختلفة توقيف خمسة أشخاص يحملون جنسيات مختلفة ينتمون إلى هذه الحركة. ولقد تبين بنتيجة التحقيق معهم أنهم حضروا إلى لبنان بهدف الالتحاق بمعسكر تدريبي تابع لحركة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد. وبناء لمتابعة حثيثة واستقصاءات مكثفة، تم رصد مجموعة من هؤلاء الإرهابيين تخطط لعمليات إرهابية كبيرة في لبنان. وعليه، فقد تمت مداومة الشقة الواقعة في شارع المئين في طرابلس بتاريخ 20/5/2007، وتم قتل وتوقيف عناصرها بعد اشتباكات عنيفة معهم، وهم الذين ارتكبوا عدة عمليات سطو على مؤسسات تجارية ومصارف والذين تبين فيما بعد أنهم هم الذين ارتكبوا عملية عين علق، وأنهم كانوا يعدون للقيام بعملية من العمليات الإرهابية التي كان يمكن أن تحصل لولا يقظة الأجهزة العسكرية والأمنية. واعتباراً من بدء اعتداءات ما يسمى بـ "فتح الإسلام" على الجيش اللبناني بتاريخ 20/5/2007 حيث تم قتل وذبح عدد من العسكريين غدرًا، تم توقيف 28 ناشطاً منتسباً لهذه الحركة من المشاركين في العمليات الإرهابية والداعمين لها لوجستياً. كما تم ضبط كمية كبيرة من المتفجرات والأسلحة الثقيلة والخفيفة العائدة لهم بتاريخ 12/6/2007. وعلى خط مواز ومكمل لجهود القوى الأمنية، عمل الجيش اللبناني على ملاحقة أفراد هذه المجموعة وحصرهم في مخيم نهر البارد، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة معهم تبين على إثرها حيازتهم على أسلحة ثقيلة وتمركزهم في

تحصينات مجهزة، مما يثبت أنهم كانوا يستعدون لمواجهة مع الجيش. وبعد فشـل الوساطات مع الإرهابيين لجهة الاستسلام إلى القضاء ليلقوا محاكمة عادلة. وبعد أن تم إخلاء المخيم بالكامل من المدنيين، شن الجيش عملية عسكرية كبيرة تستهدف إلقاء القبض على أفراد هذا التنظيم الإرهابي، وانتهت العمليات العسكرية ضد العصاة بتاريخ 2007/9/2 باستيلاء الجيش على كامل المخيم واعتقال وقتل بقايا المقاتلين الذين حاولوا الفرار.

2. في الكشف عن بعض الجرائم

أ. كشف جريمة تفجير حافلتى الركاب الإرهابية في محلة عين علوق وتوقيف الفاعلين

على أثر إقدام مجهولين بتاريخ 2007/2/13 على ارتكاب جريمة إرهابية عن طريق تفجير حافلتين للركاب يستقلهما مدنيون مسالمون في وضوح النهار في بلدة عين علوق. ونتيجة لعملية تحقيق دقيق واستعلام مكثف وتحريات حثيثة، تم بتاريخ 2007/3/2 توقيف أربعة أشخاص من التابعة السورية. كما تبين بنتيجة التحقيق معهم ارتباطهم برئيس تنظيم "فتح الإسلام" الإرهابي المـدعو شـاكـر العـبـسـي، وتورطهم بتنفيذ هذه الجريمة واعتراف أحدهم بإقدامه على وضع عبوة ناسفة في إحدى الحافلتين المستهدفتين، والقضية تأخذ طريقها إلى القضاء والتحقيقات القضائية تتقدم بشكل جيد.

ب. توقيف أشخاص يحرم التدخل بعملية خطف وقتل "الزيادين"

على أثر اختطاف المدعويين القاصر زياد الغندور والشاب زياد قـبلان بتاريخ 2007/4/23، والعثور عليهما بتاريخ 2007/4/26 جثتين هامدتين في محلة جدرا في إقليم الخروب جراء إصابتهما بطلقات نارية في الرأس. ونتيجة الأبحاث والتحريات المكثفة، تم توقيف ثمانية أشخاص اعترفوا بتدخلهم بهذه الجريمة. ولا يزال التحقيق مستمراً للقبض على المنفذين الذين يزالون فارين من وجه العدالة.

ج. توقيف عدد من المشتبه بهم في التفجير الذي استهدف القوات الدولية

بعد التفجير الذي استهدف حاجزاً تابعاً للقوات الدولية العاملة في جنوب لبنان على مجرى نهر الليطاني، وبالتحديد على جسر القاسمية، تم اعتقال عدد من المشتبه بهم في تنفيذ هذا الاعتداء، وما يزال التحقيق مستمراً معهم للتوصل إلى الكشف عن هوية الفاعلين والجهة التي تقف وراء هذه العملية.

3. في الأمن الوقائي

أ. مداهمة مراكز حزبية وضبط كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات
نتيجة جهد استعلامي سري ومكثف وفي إطار تعزيز الأمن الوقائي، نفذت قوة مشتركة من شعبة المعلومات والقوى المسلحة - يارة بت - أريخ 2006/12/21 عملية مداهمة واسعة شملت عدة قرى في قضاءي الكورة والبترون، تم بنتيجتها توقيف سبعة أشخاص ينتمون إلى حزب محلي، بالإضافة إلى ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات من أنواع مختلفة.

ب. ضبط أجهزة متطورة تستعمل في تفجير عبوات ناسفة
بتاريخ 2007/2/27، جرت عملية نوعية خاطفة في مدينة صيدا قرب مخيم عين الحلو، تم بنتيجتها ضبط 31 مؤقت تفجير كيميائي يعمل بواسطة تفاعل م - واد كيميائية محفوظة بداخلها.

ج. ضبط صواريخ
في الإطار نفسه، تم ضبط ثلاثة صواريخ نوع سام 7 بتاريخ 2007/3/2 على طريق عام النبطية - مرجعيون في محلة ثانوية الصباح.

د. توقيف شخص كان يحاول تفجير عبوة ناسفة
نتيجة جهد استعلامي، تم بتاريخ 2007/3/11 توقيف شخص ضبطت بحوزته عبوة ناسفة، كان بصدد تفجير أحد محلات بيع المشروبات الروحية في صيدا، والهدف منها كالعادة زرع الفتنة في البلاد.

رابعاً: مسألة ضبط المعابر والحدود

بحكم ممارستها لواجباتها الوطنية وسعيها الدائم لفرض سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، تعير الحكومة موضوع حدودها البرية والبحرية كل الاهتمام اللازم لجهة منع التهريب بكافة أنواعه وخاصة الأسلحة والمتفجرات والمواد المرتبطة بها. كذلك فإنها تعمل على ضبط حركة عبور الأشخاص والبضائع واقتصار ذلك العبور على المعابر الرسمية الحدودية سواء الجوية أو البرية أو البحرية. وأهم ما فامت به في هذا المجال كان التالي:

1. في ضبط عبور اللبنانيين والسوريين على المعابر البرية

في هذا الإطار، عملت الحكومة على مكثفة عبور اللبنانيين على المعابر البرية بالهوية اللبنانية أو أي مستند سفر آخر وذلك اعتباراً من 2007/5/1، وكذلك مكثفة عبور

السوريين المتنقلين بالهوية السورية أو أي مستند سفر آخر منذ 2007/7/2، مع مكنة عناوين إقامتهم اعتباراً من 2007/7/20.

2. في إزالة التعديات على بعض المعابر الشمالية

عملت القوى الأمنية على إزالة التعديات على معبر البقعة على الحدود الشمالية م-ع سوريا، وهو معبر قديم مقفل قامت عليه وبشكل مخالف للقانون محال تجارية ومباني أخرى، وقد تم دفع تعويضات للمتضررين من أجل تسهيل عملية إزالة المخالفات. وعليه سيتم العمل على فتح هذا المعبر في المستقبل القريب بعد أن يصار إلى تجهيزه بكل المعدات والعناصر اللازمة، وهو ما قد تم فعلاً.

3. في المشروع التجريبي لضبط الحدود مع الحكومة الألمانية

عمدت السلطات الأمنية اللبنانية إلى طلب المساعدة من قوات الطوارئ الدولية العاملة في لبنان وكذلك من دول صديقة تعتبر متقدمة في المجالات الأمنية لتقييم الإجراءات والأنظمة الأمنية المعتمدة في مطار بيروت الدولي والحدود البرية والبحرية وتقييم المعدات والنصائح والمساعدات لسد الثغرات الموجودة. وبالتوازي مع ذلك، تم تعيين لجنة مؤلفة من مسؤولين عن إدارات عسكرية وأمنية ومدنية برئاسة الم-دير العام لقوى الأمن الداخلي أنيط بها مهمة السهر على حسن مراقبة وضبط المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية الرسمية ومراقبة تطبيق القوانين والأنظمة والقوانين المرعية. وتشكل هذه اللجنة نقطة اتصال وتنسيق مع الجهات الدولية التي ستقوم بعمليات التقييم المذكورة. كما تم تكليف الجيش اللبناني باتخاذ الإجراءات الضرورية لضبط الحدود الشمالية والشرقية الشمالية ومنع أعمال التهريب بكافة أنواعه وكذلك مراقبة وضبط الحدود البحرية بالتعاون مع القوات البحرية اللبنانية وتلك التابعة لقوات الطوارئ الدولية العاملة في لبنان. وعلى هذا الأساس، أرسل قسم عمليات حفظ الأمن في الأمم المتحدة فريقاً من خبراء الشرطة إلى لبنان بين الفترة الممتدة من 10 إلى 25 أيلول 2005، وقد التقى هذا الفريق بعدد من المسؤولين الحكوميين اللبنانيين وبممثلين عن كافة الوكالات الأمنية في لبنان من أجل وضع تصور شامل عن الوضع في ما يتعلق بعمليات الضبط والتدقيق الواجب اتباعها والوجود الأمني عند حدود لبنان البرية ومياهه الإقليمية وفي نقاط العبور بما في ذلك مطار بيروت الدولي. وهكذا فقد تم إعداد تقرير بهذا الشأن أرسل إلى السلطات اللبنانية. وتعد هذه

الأخيرة على تطبيق تلك المقترحات التي تسهم إسهاماً جدياً في ضبط المعابر والحدود.

كما قام فريق من خبراء الشرطة الفدرالية الألمانية، وبناء على اتفاق بين السلطات اللبنانية والألمانية، بزيارة جميع المرافق والمعابر الحدودية اللبنانية المختلفة حيث تركز عمله على تقديم النصح والمشورة حول الأسس النظرية لتعزيز أمن الحدود، ولاسيما الحدود اللبنانية - السورية، وكذلك المرافئ ومطار بيروت الدولي توصلاً إلى وضع نظام مراقبة وضبط متكامل وكذلك البحث في ميادين الدعم بالأجهزة والمعدات والتدريب والاتصالات. وقد قدم هذا الفريق توصيات تتعلق بكيفية تحسين عمليات حماية ومراقبة الحدود اللبنانية البرية الرسمية منها وغير الرسمية مقترحاً تنفيذ مشروع تجريبي (Pilot Project) على الحدود الشمالية لتشترك فيه القوى اللبنانية المعنية (جيش، أمن عام، جمارك، أمن داخلي)، وذلك مع تجهيزها بالمعدات اللازمة من الدول المانحة التي ستقوم ألمانيا بالاتصال بها والتنسيق فيما بينها لتأمينها إلى لبنان. كما ركّز هذا الفريق في توصياته أيضاً على ضرورة تفعيل التعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة والوكالات الأمنية المعنية في لبنان.

وحتى الآن، قام هذا الفريق بتأمين معدات وتجهيزات المراقبة ووسائل النقل اللازمة لكل من الجيش والأمن العام والجمارك والأمن الداخلي، مع الإشارة إلى أن عمل هذا الفريق ما يزال مستمراً. ومع نجاح هذا المشروع التجريبي، سيجري العمل في إمكانية تعميمه على بقية الحدود اللبنانية البرية أيضاً.

وفي هذا الخصوص، وبتاريخ 2007/7/28، قرر مجلس الوزراء إنشاء قوة مشتركة لمراقبة وضبط الحدود الشمالية تتألف من وحدات من الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام والجمارك. وقد ربطت هذه القوى عملياً بقيادة الجيش وإدارياً ومسلحياً بالقيادات التابعة لها وحددت مهامها وأهدافها بشكل واضح لا لبس فيه مع التركيبة على التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة لضمان حسن التقيد. واستكمالاً لهذه الخطوة، قرر مجلس الوزراء أيضاً تطويع 250 عنصراً لصالح المديرية العامة للأمن العام وذلك لسد النقص الحاصل في عديدها وفي سبيل تفعيل دورها في ضبط المراكز الحدودية.

خامساً: تجهيز الجيش وقوى الأمن الداخلي بما يحتاجه من معدات وتجهيزات وعتاد
أولت الحكومة مسألة تجهيز الجيش اللبناني والقوى الأمنية أهمية بالغة نظراً للدور الفاعل والأساسي لهذه القوى في الحفاظ على الأمن وعلى المواطنين، خصوصاً في هذه الفترة الحساسة التي يشهد فيها لبنان عدداً من الاعتداءات الإرهابية ولا سيما منذ خريف العام 2004 وحتى الآن.

وبالفعل، فقد حصل الجيش اللبناني خلال العام المنصرم على كميات من المعدات والتجهيزات الجديدة وكان أهمها 9 طوافات من نوع غازيل و10 زوارق سريعة مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وزورقين مقدمين من ألمانيا، بالإضافة إلى العمل على تعزيز عتاده ودخائره في الفترة الأخيرة، إذ تسلم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي كميات من الذخيرة من مختلف الأنواع والسيارات العسكرية والمناظير الليلية والدروع الواقية من الرصاص والشظايا وغيرها. كما تسلم معدات خاصة بنزع الألغام وسيارة خاصة من الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC)، ومعدات مماثلة من جمعية المساعدات الشعبية النرويجية (NPA). هذا فضلاً عما حصل عليه لبنان في هذه الفترة من تعزيزات ومعدات من عدد من الدول الشقيقة، ومنها مصر والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعدد من الدول الصديقة من ضمن برامج الدعم المعتمدة ولا سيما من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا.

ومن جهتها حصلت قوى الأمن الداخلي على سيارات رباعية الدفع وقطع غيار سيارات وزیوت مقدمة من الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى سلاح خفيف ومتوسط.

هذا، وعند بدء المواجهات في مخيم نهر البارد مع إرهابيي ما يسمى بـ "فتح الإسلام"، حصل الجيش والقوى الأمنية على هبة سعودية بقيمة 100 مليون دولار لشراء معدات وأسلحة وكافة لوازمها من أجل إقدار الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على الإرهابيين. والعمل جارٍ الآن على تزويد لبنان بالأعتدة والخائر لتعزيز إمكانيات وقدرات كل من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

سادساً: مشروع تحسين وسائل التحقيقات الجنائية

استجابةً لطلب السلطات اللبنانية فيما يتعلق بتعزيز قدرات الأجهزة المعنية بإجراء التحقيقات الجنائية، تم توقيع مذكرة تفاهم لمشروع يهدف إلى تحسين الوسائل المتبعة من قبل الشرطة

القضائية اللبنانية في التحقيقات الجنائية. وستتولّى رئاسة مجلس الوزراء إدارة هذا المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي بما يفارب 3 مليون يورو، وستشارك أربعة بلدان أوروبية وهي أسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة في تنفيذه وذلك بتقديم ما لديها من كفاءة وخبرة في مجال حفظ الأمن.

وسيعمل هذا المشروع الممول في إطار برنامج "دعم الإصلاحات والحوكمة المحلية" على تلبية حاجة ملحة لدى كافة الأطراف المعنية بإجراء التحقيقات الجنائية، لدى قوى الأمن الداخلي (الشرطة القضائية وقسم المعلومات)، ووزارة العدل (المدعي العام وقضاة التحقيق) وسواهم من المعنيين بالتحقيقات الجنائية، وذلك من أجل تعزيز القدرات على إجراء التحقيقات بالطرق والوسائل الأفضل والأكثر فعالية. وقد أثبت العديد من عمليات التدقيق التي تم إجراؤها هذه الحاجة، لا سيما التدقيق الذي أجرته الشرطة الفرنسية في أيلول 2005 والذي خلاص إلى استنتاجات أقرتها قوى الأمن الداخلي. وكذلك توصيات التقرير السادس (كانون الأول 2006) للجنة التحقيق في عملية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري والتي يرأسها القاضي البلجيكي سيرج برامرتز.

ويتناول هذا المشروع، الذي من المفترض أن يستمر 18 شهراً، التحقيقات الجنائية على كافة مستويات سلسلة التحقيقات الجزائية حتى إفعال الملف، والتي تشمل موقع أو مسرح الجريمة، وإجراء التحقيقات الأولية، والقيام بالتحقيقات القضائية. ويهدف المشروع إلى إنجاز التالي:

1. تحسين قدرة المعنيين على القيام بمهامهم وذلك لتسهيل المحافظة على معالم الجريمة وإفصاح المجال أمامهم لإدارة مسرح الجريمة بشكل أفضل
2. تعزيز الإطار القانوني للتحقيق الأولي من أجل تقوية التعاون بين قوى الأمن الداخلي وقضاة التحقيق
3. الإلمام الكامل بالنواحي القانونية المتصلة بالإجراءات الطويلة والمعقدة وبطريقة إدارة العمليات وذلك ضمن الاحترام الشديد لحقوق الإنسان
4. تحسين الوسائل التي تنتهجها الشرطة الفنية والعلمية، لا سيما في ما يتعلق بالكشف الطبي الشرعي.

(V)

أعمال الإغاثة

وإنجازات ورشة النهوض والإعمار

V - أعمال الإغاثة وإنجازات ورشة النهوض والإعمار

أربعة وثلاثون يوماً من المعاناة الشديدة التي عاشها لبنان واللبنانيون تسبب بها أوسع وأشرس عدوان عرفه لبنان في تاريخه المعاصر، حيث اضطرت قرابة الثمانمائة ألف لبناني إلى النزوح من قراهم وبلداتهم إلى أماكن آمنة من القصف الوحشي الذي لم ينقطع، والذي سقط بنتيجته حوالي 1,200 شهيداً وخلف أكثر من 4,000 جريح تاركاً خسائر مادية هائلة مباشرة وغير مباشرة ستظل آثارها السلبية جاثمة على صدر البلاد واقتصادها ونموها المستقبلي لسنوات طويلة قادمة. وقد تركزت جهود الدولة في المرحلة الأولى من العدوان على تحريك كافة إداراتها للقيام بأعمال الإغاثة لإدارة شؤون مئات الآلاف من النازحين من أهلنا من القرى والبلدات الجنوبية من أجل تأمين إقامة مؤقتة كريمة لهم في المناطق الآمنة وإلى مدهم بمستلزمات الحياة من مواد غذائية ومواد طبية وغيرها. ويسجل هنا الموقف المشرف لأهالي تلك المناطق الذين احتضنوا إخوانهم وعبروا عن التزام وطني صادق في انتمائهم لوطنهم. ثم عادت الدولة، وما أن توقف القصف المدمر، للعمل على تأمين عودة فورية للنازحين إلى قراهم ومنازلهم المدمرة، ولتنطلق آلتها بالتلاؤم مع ذلك الجهد في ورشة جبارة لإعادة التأهيل والإعمار والنهوض متسلحة بإرادة اللبنانيين الصلبة وجهم للحياة وعزمهم الذي لا يقهر. ويساعد الدولة في ذلك دعم نقدي وعيني من اللبنانيين المقيمين والمغتربين، ومن الأشقاء في العالم العربي، والأصدقاء في المجتمع الدولي، الذين بادروا من أجل إقدار الدولة والمواطنين اللبنانيين على معالجة بعض جوانب الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي.

أولاً: الدعم العربي والدولي ومؤتمر ستوكهولم

في خضم العدوان، ومساهمة منها في تحمل أعباء الإغاثة الفورية، عمدت بعض الدول العربية إلى التبرع بمبالغ نقدية أودعت حسابات التبرعات للهيئة العليا للإغاثة أو حسب ورودها في حسابات وزارة المالية في مصرف لبنان والتي جرى تحويلها لاحقاً إلى حساب الهيئة العليا للإغاثة. وكان من أهم هذه التبرعات وفي الأسابيع الأولى للاعتداء ما قامت به المملكة العربية السعودية التي تبرعت بدايةً بمبلغ 50 مليون دولار، وصندوق التنمية العراقي الذي تبرع بمبلغ 35 مليون دولار، ووزارة المال الكويتية التي تبرعت بمبلغ 15 مليون دولار. والتزمت كل من المملكة العربية السعودية بإيداع مبلغ مليار دولار وبيعةً في

المصرف المركزي، ودولة الكويت بمبلغ خمسمائة مليون دولار، وهما حولتا هذين المبلغين مباشرة إلى المصرف المركزي لتعزيز الاستقرار النقدي في البلاد.

عقب ذلك، وخلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الاستثنائي الذي عقد في بيروت، بادرت المملكة العربية السعودية إلى الالتزام بتحويل مبلغ خمسمائة مليون دولار لأجل أعمال الإغاثة وإعادة بناء ما تهدم وإقامة واستكمال عدد من المشاريع الحيوية في مختلف أنحاء لبنان وهي قد حولتها مباشرة إلى حساب الهيئة العليا للإغاثة لدى مصرف لبنان. وبعد ذلك، حولت المملكة العربية السعودية مبلغ عشرين مليون دولار أميركي لدعم تلامذة لبنان وذلك لإعفائهم من الرسوم المدرسية، بما يجعل إجمالي إسهامات المملكة وقبل مؤتمر باريس III خمسمائة وسبعين مليون دولار أميركي، وذلك إضافةً إلى وديعة المليار دولار في مصرف لبنان. كما التزمت دولة الكويت بمساعدة وقدرها 300 مليون دولار¹⁵، مما يجعل مجموع إسهاماتها 315 مليون دولار، إضافة إلى وديعة الخمسمائة مليون دولار في البنك المركزي.

وما أن انتهت الأعمال الحربية والقتالية حتى بادرت الحكومة اللبنانية إلى دعوة المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر لدعم لبنان في مدينة ستوكهولم في مملكة السويد لمعالجة المشكلات العاجلة والناجمة عن الحرب. وقد أسفر هذا المؤتمر عن وعود بمساعدات كبيرة للبنان ناهزت 900 مليون دولار أميركي، 87 في المئة منها جاء على شكل هبات مخصصة و13 في المئة على شكل قروض ميسرة. وتقدمت الدول العربية على باقي الدول في تقديم المساعدات وعلى رأسها قطر التي أبدت استعدادها لتقديم هبة تتولى قطر إنفاقها بمبلغ 300 مليون دولار¹⁶ بما يعادل نسبة 33 في المئة من الهبات، يليها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما دولة الإمارات العربية، فجاءت مساهمتها الأساسية في دعم لبنان من خارج مؤتمر ستوكهولم، وتركزت في إعادة إعمار عدد من المدارس والمستشفيات التي تضررت في الجنوب ومساعدة الصيادين في مرفأ الأوزاعي وإعادة بنائه. أما الاتحاد الأوروبي فساهم بحوالي 10 في المئة من الهبات، والولايات المتحدة بنسبة 6 في المئة. هذا وقد عملت وزارة

¹⁵ بلغ مجموع المبالغ التي حولتها الكويت من أصل هاتين الهيئتين لتاريخه 59.5 مليون دولار (15 مليون و44.5 مليون). وهي عادت وحولت مؤخراً كامل الرصيد المتبقي مما تعهدت به.

¹⁶ تقوم دولة قطر بتنفيذ أشغال في الجنوب من خلال قيامها بإعادة إعمار أربع من البلدات المتضررة وهي بنت جيل-ل والخيام وعيننا الشعب وعيننا، كما تتولى إعادة بناء دور العبادة في منطقة الجنوب.

المالية مع الدول والمؤسسات المانحة من أجل إنجاز آلية استعمال هذه الهيئات وذلك على شكل صندوق نهوض خاص يدار بالتعاون مع الأمم المتحدة وعدد من الدول المانحة¹⁷.

كذلك الأمر، فقد عمدت الحكومة للدعوة إلى عقد اجتماعات على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي في أيلول من العام 2006 في سنغافورة، حيث تقدم البنك الدولي بهبة بمبلغ 70 مليون دولار¹⁸ للبنان، كما أعلن عن البدء بتمويل عدد من المشاريع القائمة في لبنان والتي يمولها البنك بالكامل بعد أن كانت نسبة تمويله لا تتعدى في الماضي حدود 75%. إضافةً إلى ذلك، فقد وافقت إدارة البنك الدولي على رصد مبلغ مليون دولار لإرساء نظام شفافية ومساءلة في خطوة منها لمساعدة الحكومة اللبنانية في مجال إدارة الهيئات والفروض التي تَرد إلى لبنان.

وفي المحصلة النهائية للمساعدات المخصصة للنهوض وإعادة الإعمار والتي وردت للدولة ما بعد مؤتمر ستوكهولم، حصل لبنان على وعود بمساعدات قدرت بحوالي ملياري دولار، تؤكد منها حتى الآن 1.45 مليار دولار، كان منها 960 جاءت بشكل نفدي وأهمها كان هبة المملكة العربية السعودية بمبلغ 570 مليون دولار، فيما خصص الباقي لتمويل مشاريع مختلفة. ومن ناحية أخرى، بلغت القروض الميسرة الموعودة 121 مليون دولار والمخصصة لإعادة الإعمار، تؤكد منها حتى الآن 104 ملايين دولار من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (تفاصيل المساعدات والقروض في الملحق رقم 5).

ثانياً: تنسيق المساعدات وأعمال النهوض والإعمار: وحدة النهوض

قامت رئاسة مجلس الوزراء، وفور توقيف الأعمال الحربية في 14 آب 2006، باستحداث وحدة خاصة لتنشط في مجال التواصل مع كافة الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والمستشارين المعيّنين من قبل الدولة وبالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المانحة، وكذلك من أجل متابعة تنفيذ الأعمال، والتنسيق بين الجهود المبذولة بشكل يضمن فعالية أكبر في عمليات إعادة التأهيل والإعمار ويلتزم بتحقيق شفافية أدق وكلفة أقل وسرعة أكثر في التنفيذ.

¹⁷ يراجع في مكان آخر موضوع الصندوق المؤسس من قبل عدد من الدول المانحة لإعادة إعمار لبنان والذي بلغ مجموع المبالغ المرصودة له من قبل أسبانيا والسويد ورومانيا 30 مليون دولار.

¹⁸ خصصت هذه الهبة لدعم البلديات المتضررة (30 مليون دولار)، ولإدعم فؤائد قروض للقطاع الخاص عبر مؤسسة النقد الدولية (15 مليون دولار)، وللمشاريع مياه (15 مليون دولار)، وللمشاريع في مجال الطاقة (5 مليون دولار)، ولتحسين المراقبة المالية للهيئات (1 مليون دولار) و5 مليون دولار لم تخصص بعد.

وتتألف هذه الوحدة من خبراء في الهندسة وإدارة المشاريع والقانون. وقد تمكنت هذه الوحدة من القيام بعدة أمور كان من أهمها:

1. تنسيق برامج النهوض المبكر التي تكفل بتمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

ويشمل ذلك المساهمة في الإشراف على أعمال تسريع رفع الأنقاض في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، والتعجيل في إعادة تأهيل البنى التحتية في عدد من القرى والبلدات المتضررة. وكذلك المساعدة في تنفيذ عملية مكافحة التلوث النفطي للشاطئ اللبناني، وتسهيل عملية تقديم المساعدات للصيادين والموانئ المتضررة، وتدعيم قدرة الإدارة العامة في مجال تقديم الخدمات.

2. وضع أطر عملية لمساهمة الدول المانحة في إعادة النهوض والإعمار وتمثالت باعتماد الأساليب التالية:

- أ. الإشراف على تقديم المساعدات النقدية المودعة مباشرة في حسابات الهيئة العليا للإغاثة لدى مصرف لبنان أو حسب ورودها في حساب وزارة المالية لدى مصرف لبنان والتي جرى تحويلها إلى حساب الهيئة: وهذا ما حصل بالنسبة للهيئة السعودية والعراقية والإندونيسية وغيرها من الدول والمؤسسات الدولية.
- ب. الإشراف على عملية تبني إعادة إعمار القرى المتضررة أو الجسور: عمدت الحكومة إلى اعتماد أسلوب التبني لتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية والإعمارية حيث تعتمد كل دولة أو مؤسسة دولية أو حتى جهة فردية إلى إيداع المبلغ الذي تبرعت بتخصيصه لإعادة إعمار الجسور والقرى أو المشروع الذي قررت تبنيه في حسابات خاصة في مصرف لبنان. أو في قيامها مباشرةً بتخصيص المبالغ لديها على أن تتولى هي إنفاقه مباشرةً على المشروع المتبنى وبحيث يتم صرف تلك المبالغ بمعرفة أو بمراقبة من الجهة المتبرعة. وفي حال القرى المتبنية بإشراف تلك الدول وفق جداول الواجب دفعها المدفوعة للمتضررين في كل قرية متبنية حسب المعايير وضمن الآلية المعتمدة لهذا الغرض. وهذا الأسلوب الذي اعتمدته كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان. إضافةً إلى ذلك، ستعتمد هذه الدول إلى بناء مراكز اجتماعية ومكتبات عامة أو وضع نصب تذكاري في عدد من القرى المتبنية من قبلها تخليداً لدورها في ذلك.

ج. المساعدة في الإشراف على صندوق النهوض اللبناني (Lebanon Recovery Fund - LRF): حيث تعتمد الدول إلى إيداع هباتها في صندوق خاص جرى تأسيسه من قبل الدول المانحة ويدار من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ولجنة توجيهية مؤلفة من ممثلين عن الدول المانحة والحكومة اللبنانية، وتخصص موجودات هذا الصندوق لتنفيذ مشاريع تساهم في إعادة النهوض الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المتضررة. وتقوم هذه اللجنة بدراسة المشاريع المقدمة من قبل الإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية والتي تتناسب وحاجات النهوض والمعايير المعتمدة من الواهبين. وعند إقرار تلك المشاريع يتم تمويلها من قبل هذا الصندوق بحيث تجري إجراءات المناقصات والتنفيذ وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل الأمم المتحدة. وحتى الآن فقد تم الحصول على مبلغ 30.1 مليون دولار مقدمة من مملكة السويد (10 ملايين دولار)، وإسبانيا (15 ملايين يورو)، ورومانيا (500 ألف دولار)، وقد جرى الالتزام لتاريخه بمبلغ 12.2 مليون دولار لتنفيذ مشاريع مختلفة استفادت منها كل من وزارة الطاقة (مشروع للطاقة المتجددة في الجنوب)، ووزارة الثقافة (مشروع المحافظة على آثار بعلبك وصور)، ووزارة الزراعة (مشروع دعم المزارعين في الجنوب)، ووزارة التربية (مشروع إدارة مخزون المدارس)، ووزارة الشؤون الاجتماعية (مشروع دعم الإصلاحات)، ووزارة العمل (مشروع دعم المشاريع الصغيرة في الجنوب).

3. التنسيق ما بين الإدارات فيما يخص تبني إعادة إعمار الجسور المتضررة وتركيب الجسور المؤقتة (تفاصيل تبني الجسور والتقدم الحاصل على مسار تنفيذها في الملحق رقم 6).

4. التنسيق مع الجهات المانحة بخصوص إصلاح شبكات المياه المتضررة في الجنوب.

5. التنسيق ما بين الإدارات المعنية والدول المانحة فيما يخص تركيب البيوت الجاهزة والمدارس الجاهزة في القرى المتضررة.

6. التواصل مع الدول المانحة من أجل تسهيل عملية تبني إعادة إعمار القرى المتضررة في الجنوب وإعادة إعمار الأبنية المتضررة في منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت.

7. التنسيق مع الجهات المعنية فيما يخص إعادة إعمار المدارس والمستشفيات.
8. التنسيق مع الاستشاري والبلديات ومجلس الإنماء والإعمار فيما يخص تأمين السلامة العامة في الأبنية المتصدعة في منطقة الضاحية الجنوبية، لجهة تدعيمها أو هدمها.
9. إنشاء قاعدة معلومات شفافة بشأن المشاريع الجاري أو المنوي تنفيذها من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية في قطاعات مختلفة، وملاحقة تطور العمل فيها، والتي يمكن الاطلاع على المعلومات بشأنها عبر الموقع الإلكتروني www.dadlebanon.org
10. الإسهام في إعداد مشاريع القوانين الخاصة بإعادة الإعمار.
11. التنسيق مع وزارة المال من أجل تحضير التقرير الآيل إلى "تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب" الذي يعده البنك الدولي، والذي سيجار إلى نشره قريباً.

ثالثاً: وضع الآليات اللازمة لتحديد ودفع المساعدات عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية

فور انتهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان، بدأت الحكومة ممثلةً بالهيئة العليا للإغاثة بأعمـال إزالة الأنقاض وفتح الطرقات، في كل من الجنوب والضاحية الجنوبية لمدينة بيروت. وبالتزامن مع هذا الموضوع، عملت الحكومة على وضع آليات لتحديد ودفع المساعدات عن الأضرار السكنية وغير السكنية جراء العدوان الإسرائيلي في الفترة ما بين 12 تمـوز و14 آب 2006 في جميع المناطق اللبنانية.

1. الآلية المعتمدة لتحديد ودفع الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي في جميع المناطق اللبنانية خارج منطقة الضاحية الجنوبية
- وتلحظ تلك الآلية أساليب كشف الأضرار وتحديد المساعدة ودفعها علماً أن قيمة المساعدة الكاملة - الدفعة الأولى والدفعة الثانية - لحالات الهدم الكلي للوحدات السكنية بما في ذلك قيمة محتويات الوحدة السكنية المدمرة هي 60 مليون ليرة لبنانية تدفع على دفعتين، وتشمل صرف مساعدة الأثاث. وكذلك كيفية صرف المساعدة للذين بادروا إلى الترميم أو إعادة الإعمار على نفقتهم الخاصة ريثما تتم الإجراءات

اللازمة لدفع المساعدات. كذلك في الأسس الفنية والمالية المعتمدة، بالإضافة إلى إفساح المجال أمام إمكانية الحصول على فرض سكني إضافي من المؤسسة العامة للإسكان للذين يرغبون في ذلك (تفاصيل الآلية في الملحق رقم 7).

2. الآلية المعتمدة لتحديد ودفع الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، ومسألة التأخر في التقدم على مسار إنجاز أعمال دفع المساعدات في منطقة الضاحية
نسبة لاختلاف الوضع في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت عن باقي المناطق، وحرصاً منها على أرواح الأهالي، بدأت الحكومة بتكليف مكتب الاستشاري "خطي-ب وعلمي" دراسة كيفية إزالة الأنقاض في الأبنية المهتمة جزئياً وكذلك دراسة المباني التي تستوجب تدعياً إنشائياً، وإعلام البلديات بالموضوع لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على السلامة العامة.

وبالتزامن مع هذا الموضوع تألفت لجنة تضم ممثلين عن: نقابة المهندسين، التنظي-يم المدني، مجلس الإنماء والإعمار، وزارة المهجرين، الصندوق المركزي للمهجرين، المديرية العامة للإسكان، رؤساء بلديات الضاحية الجنوبية، وممثلين عن الأحزاب (حزب امل، وحركة أمل) ومستشارين لدى دولة رئيس مجلس الوزراء للشؤون العقارية والتنمية. وكان من أهم مهام هذه اللجنة التوصل إلى صيغة يتفق عليها الأطراف المعنيون لإعادة إعمار الضاحية الجنوبية، وتطويرها وتحسين الخدمات فيها. وبدأت اللجنة اجتماعاتها الدورية لبحث أفضل الحلول وأسرعها، وتم الطرح ومن ثم التباحث بكافة الخيارات المتاحة لإعادة إعمار الضاحية ومنها:

- أ. عبر خيار المؤسسة العامة أو الاستملاك الكامل
- ب. أسلوب إنشاء الشركة العقارية
- ج. الضم والفرز العام
- د. ترك إعادة إعمار للمالكين وأصحاب الحقوق على أن تتولى الدولة إعادة إعمار البنى التحتية
- هـ. ترك عملية إعادة الإعمار للمالكين وأصحاب الحقوق كما تم في السابق دون العمل على حل أي من المشاكل التي تعاني منها المنطقة.

ثم عمدت اللجنة إلى تقييم ودراسة كل خيار بإيجابياته وسلبياته، والمشاكل التي قد تطرح وكيفية معالجة كل حالة:

أ. عند طرح خيار المؤسسة العامة كان هناك اعتراض من الفعاليات السياسية ورؤساء البلديات على هذا الخيار إذ أن المؤسسة العامة، مثلاً "إليسار"، هــ و اقتراح لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة، خاصة أن لتاريخه "إليسار" لم تصد إلى الغاية المرجوة، علماً أن مشروع إليسار لم يبدأ ولم ينجح لمعوقات سياسية الكـل يدركها، مع أنه كان من الممكن لو تم اعتماد هذا الأسلوب أن يصل إلى نتائج هامة بالنسبة للمنطقة وساكنيها وللبلد ككل.

ب. بالنسبة للشركة العقارية، كان أيضاً هناك اعتراض لأن تجربة "سوليدير" بنظرهم، أي الفئات السياسية، لا تفي الغرض المرجو منه، مع أن هذا الأسلوب أيضاً كان يمكن أن يحقق نتائج هامة على صعيد إيجاد حل للمشكلة القائمة.

ج. أما موضوع الضم والفرز العام كان الاعتراض على الوقت الذي ستستغرقه هذه العملية.

وعند التطرق إلى أي خيار من الخيارات المقترحة كانت اللجنة تقابل بـ رفض الخيارات من قبل الفئات السياسية في تلك المنطقة متحججين بضرورة الإسراع في إعادة المواطنين إلى منازلهم.

وعلى ذلك، طرح موضوع إعادة الإعمار كما كان عليه ما قبل 12 تموز 2006. لكن لم يلق هذا الاقتراح تجاوب من جميع أعضاء اللجنة، إذ إن هناك مخالفات كثيرة في الأبنية وهناك مشاكل تعاني منها المنطقة من الأفضل أن تتم دراسة حلول لكل هــ ذه الأمور لتحسين وتطوير المنطقة.

وعلى ذلك، طلب إلى رؤساء بلديات الضاحية إعادة اللجنة بالأبنية المتضررة والمهدمة، كما وتقديم اقتراحات لتحسين وتطوير المنطقة. واستناداً إلى ذلك، تقرر العمل وفق المسلمات التالية:

أ. تحقيق العودة السريعة لأهالي المنطقة عموماً

ب. المحافظة على حقوق الناس

ج. معالجة المشاكل العمرانية بهدف تطوير الوضع السابق نحو الأفضل

د. احترام قوانين البناء.

وبين اعتماد خطة شاملة للمنطقة كمشروع نموذجي متكامل وخطة إعادة بناء المنطقة المهدمة كما كانت قبل العدوان، تم اقتراح مشروع وسطي آخذين بعين الاعتبار إيجاد حلول للمشاكل التي كانت تعاني منها المنطقة وهي:

أ. مشكلة السير

ب. غياب الحدائق

ج. غياب المواقف العامة للسيارات

د. نقص حاد في المباني المدرسية الرسمية.

وبالتزامن مع كل هذه المقترحات، تم تكليف مهندسين لوضع مسودة اقتراح -ج- ولإعادة إعمار الضاحية مع كل الاحتمالات الممكن ورودها خلال الإعمار.

وبتاريخ 2006/9/22، عقدت اللجنة اجتماعها للتداول بالورقة المقدمة التي تتناول كيفية حفظ الحقوق لأصحابها، والعقبات التي سوف تواجه ذلك، بدءاً بالمراحل التي تمر بها عملية البناء أو إعادة البناء من الاستعمالات المختلفة للأبنية المهدمة، وضعية الأبنية، وضعية الملكية، الوضعية الإنشائية، الوضعية القانونية، تحديد المسـتـفيدين، وسيلة التعويض، قيمة التعويض... وخلال هذا الاجتماع، تمت الموافقة على تبني الخيار الذي يدمج بين ترك مجال إعادة الإعمار للمالكين وأصحاب الحقوق وإدخال تعديلات موضوعية على النسيج العمراني بهدف معالجة بعض الاختلالات (حركة السير، غياب مواقف السيارات، الحدائق والنقص في المدارس الرسمية). ومن جهة ثانية، أوصت اللجنة باعتماد مبدأ الإبقاء على الحقوق القانونية (إيجار، قرض، رهن، الخ...) كما كانت عليه قبل الهدم، علماً أن ذلك يتطلب إقرار النصوص التشريعية من أجل تسهيل إعادة البناء.

كذلك أوصت اللجنة باعتماد التعويض عن المبنى المهدم وليس الوحدة السكنية، وإعطاء حوافز تشجيعية ومنها التعويض عن طابق سفلي إضافي للمرآب للتخفيف من مشكلة المواقف، كما والتعويض عن الأقسام المشتركة، وذلك تشجيعاً من الدولة بحيث يعاد البناء من قبل جمعية المالكين ووفقاً لقانون تنظيم الملكية المشتركة في العقارات المبنية (المرسوم الاشتراعي رقم 88 تاريخ 1983/9/16 المادتان 36 و37)، بحيث يسمح هذا القانون لجمعية المالكين بإعادة البناء من خلال قرار بنسبة 75% من أصوات المالكين في حال التعويض بنسبة 60% على الأقل من نفقات إعادة البناء. ولفتت اللجنة إلى ضرورة معالجة المخالفات بالنسبة إلى البناء المخالف ضمن العقار

على أن يعاد البناء كما كان عليه في حال كان ينطبق عليه، قبل الهدم الشروط التي تسمح بتسوية وضعه، على أن يسوى وضعه لاحقاً، ولا يعاد البناء إذا كان مخالفاً بكامله وإذا كان متعدياً على الأملاك العامة أو الخاصة، أو التخطيطات، والسجلات اللجنة البناء المخالف جزئياً على أن تراعى النصوص القانونية. وقد أرسلت اللجنة هذه الاقتراحات إلى الأعضاء للموافقة عليها قبل إرسالها إلى دولة الرئيس، إلا أن هذا الخيار أيضاً وُجِهَ بالرفض والامتناع عن التوقيع عليه.

وبتاريخ 2006/10/6، رفعت اللجنة كل هذه الخيارات إلى رئيس مجلس الوزراء ومقرنةً بتوقيع بعض أعضاء اللجنة وبامتناع ممثلي الأحزاب ورؤساء بلديات الضاحية الجنوبية عن التوقيع على التوصية.

وبمؤتمره الصحفي بتاريخ 2006/10/14، أعلن رئيس مجلس الوزراء الآلية ومبالغ المساعدات للوحدات السكنية المهدمة والمتضررة في منطقة الضاحية الجنوبية، حيث أعلن أن الشقة السكنية الواحدة هي ركيزة التعويض، تاركاً لأصحاب الحقوق حرية الخيار باستعادة حنفهم ومنازلهم بطريقة سهلة ومرنة مع الأخذ بباقي التوصيات الفنية للجنة. وعوض على كل صاحب منزل أو شقة سكنية مدمرة مبلغاً وقدره 80 مليون ل.ل.، على أن تدفع على دفعتين، مع إعطاء حافز إضافي في حال توافق المالكين على إعادة بناء المبنى وهو مبلغ 50 مليون ل.ل. للأقسام المشتركة. وبتاريخ 2006/10/31، صدر القرار رقم 2006/146، وهي آلية تحديد ودفع المساعدة عن أضرار البناء اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي ما بين 12 تموز و14 آب 2006 في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت (تفاصيل الآلية في الملحق رقم 8). وبعد ذلك بدأت عملية التدقيق ليصار إلى دفع التعويضات عن المباني المهدمة كلياً أو جزئياً أو تلك التي بحاجة إلى ترميم لتمكين السكان من إعادة إشغال أملاكهم.

بيد أن الكثير من المواطنين المواطنين في الضاحية الجنوبية ولأسباب عدة لم يتقدموا من وزارة المهجرين لتقديم الطلبات واستيفاء الشروط التي تخولهم سحب المستحقات. ونتج عن ذلك تأخير في عملية البدء في دفع التعويضات وبالتالي في البدء بإعادة الإعمار في الضاحية الجنوبية، وقد ترافق مع ذلك حملة إعلامية مغرضة حرصت على تشويه مواقف الحكومة وسعت إلى أن تؤكد بأن الحكومة ليس بنيتها الدفع، وذلك

بهدف التحرير لإطلاق نقمة مصطنعة ضد الحكومة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمرت الحكومة في إبراز مواقفها وتنفيذ تعهداتها تجاه المتضررين غير عابئة بتلك الحملات.

وتحسباً من رئيس مجلس الوزراء بمشاكل الم- واطنين، وللإس- راع به- ذه العملية ولتحقيق شفافية أكبر، تم اعتماد أسلوب فتح حساب خاص في مصرف لبن- ان لك- ل مبنى على عقار مهدم كلياً تودع فيه قيمة التعويض تأكيداً على عزم الحكومة- ع- لى دفع المبالغ المتوجبة للمتضررين، وبالتالي على أن يبادر المستفيدون بتق- ديم جميع- ع المستندات للاستحصال على قيمة التعويض عندما تتوفر ل- ديهم ت- ك المس- تندات أو عندما يقرروا تقديمها.

رابعاً: الإنجازات في مجالات الإغاثة وإعادة التأهيل واستعادة النهوض

1. في المجال الاجتماعي

أ. تأمين المواد الغذائية وغير الغذائية لكافة المتضررين

منذ اندلاع العدوان، سعت الهيئة العليا للإغاثة، من خلال النداءات التي أطلقتها ومن خلال المبادرات التي تقدم بها عدد من الدول والمؤسسات الدولية المانحة، للحصول على مساعدات إنسانية غذائية وغير غذائية. وهي قد تسلمت من عدد من الدول المانحة والصديقة على مساعدات عينية بلغ مجموعها 11,232 طناً من المواد الغذائية و502 طناً من الأدوية والمعدات الطبية. هذا بالإضافة إلى الحصول على مولدات كهربائية وسيارات إسعاف ومستشفيات ميدانية ومدارس جاهزة، وقامت بتوزيعها على النازحين وعلى القرى المتضررة. وكانت الهيئة قد بادرت خلال فترة العدوان إلى توزيع 327,600 حصة غذائية عائلية و16,868 حصة غذائية للأطفال و512,296 وجبة غذائية ساخنة على مراكز النازحين الذين فرضت عليهم ظروف الاجتياح الإسرائيلي مغادرة منازلهم.

وبعد توقف الأعمال القتالية، تابعت الهيئة عمليات التوزيع على النازحين العائدين إلى قراهم وكافة المتضررين. ثم تولت وزارة الشؤون الاجتماعية توزيع قسم من هذه المساعدات عبر المنظمات غير الحكومية المحلية لمساعدة كافة المعوزين

المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجةً لعدوان تموز الماضي وفي كافة المناطق اللبنانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العليا للإغاثة سهلت، ومن خلال الإجازات والإعفاءات التي وفرتها الحكومة، في حصول الكثير من الجمعيات الأهلية مباشرةً على المساعدات العينية التي وردت من مؤسسات ودول مانحة وذلك إسهاماً من أولئك المانحين في مساعدة لبنان. وقد أسهم ذلك كله في التخفيف من الضائقة التي عانى منها اللبنانيون بسبب الحرب والعدوان.

ب. المساعدات الإنسانية للجرحى وأهالي الشهداء

تابعت الهيئة العليا للإغاثة توزيع المساعدات النقدية التي أقرها مجلس الوزراء لأهالي الضحايا ولجرحى العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، وقد بلغ حجم المساعدة المدفوعة لأهالي الشهداء البالغ عددهم 1,193 شهيداً مبلغ 22.9 مليار ليرة لبنانية، كذلك بلغت المساعدة المدفوعة لـ 3,265 جريحاً أصيبوا بإعاقات مختلفة 15.3 مليار ليرة لبنانية. وما تزال الهيئة مستمرة بدفع هذه المساعدات وفقاً للجدول الرسمية والمدققة التي تصلها تباعاً.

ج. مساعدات إعادة الإعمار

تتابع الهيئة العليا للإغاثة، ومنذ شهر تشرين الأول 2006، توزيع مساعدات إعادة الإعمار، وهي قد استكملت عمليات التقدير والتدقيق من قبل مجلس الجنوب ومستشاري الهيئة، شركة خطيب وعلمي، في 294 قرية وبلدة في أقضية صور، والنبطية، وحاصبيا، ومرجعيون، وبنيت جبيل، وصيدا، وجزيرين، وكذلك القرى التي تعرضت للعدوان في أقضية البقاع الغربي، وراناشيا وبعبك وزحلة وعكار وكسروان - من أصل 337 قرية متضررة (باستثناء القرى الأربع المتبناة من قبل دولة قطر والتي تعالج مسألة التعويضات السكنية مباشرة فيها)، أي ما يعادل 87% من عدد القرى. وقد تمت معالجة ملفات عائدة لـ 79,200 وحدة مدمرة كلياً أو جزئياً أو تعرضت لأضرار متفرقة من أصل 84,051 وحدة متضررة في تلك القرى (أي ما يعادل 94% من إجمالي الوحدات)، وفاقته المبالغ الإجمالية العائدة لهذه الوحدات مبلغ 666 مليار ليرة لبنانية، فيما بلغت قيمة المبالغ الدفعة الأولى حوالي 436 مليار ليرة لبنانية، دُفع منها بالكامل 406 مليار ليرة لبنانية، وذلك حتى تاريخ 2007/9/14.

أما في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، عاجلت الهيئة، بالتعـاون مـع وزارة المهجرين وصندوق المهجرين وشركة خطيب وعلمي، ملفات عائدة لأكثر من 14,700 وحدة مدمرة كلياً أو جزئياً في بلديات حارة حريك، والشياح، وبرج البراجنة، والغيري، والحدث، والمريجة، والعمروسية، ووادي شحرور، وبعيدا، بالإضافة إلى حارة القبة، وحارة الأمراء، والقبة - الشويفات في منطقة عاليه، من أصل 25,098 وحدة متضررة بالإجمال (أي ما يعادل 59% مـن إجمـالي الوحدات). وبلغت المبالغ الإجمالية العائدة لهذه الوحدات حوالي 347 مليار ليرة لبنانية، فيما بلغت قيمة مبالغ الدفعة الأولى حوالي 204 مليار ليرة لبنانية، دفع ورصد لها في حسابات خاصة في مصرف لبنان مبلغ 157 مليار ليرة لبنانية، وذلك حتى تاريخ 2007/9/14 (تفاصيل التعويضات بحسب القرى والبلدات فـي الملحق رقم 9).

أما السبب الرئيسي وراء التأخر في معالجة ودفع المستحقات للوحدات المتضررة في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت فهو عائد إلى عدم استكمال الملفات العائدة لهذه الوحدات من قبل أصحاب العلاقة. وبالفعل، فقد تم تسليم 3,200 شيكاً فقط من قبل الصندوق المركزي للمهجرين للذين أتموا استكمال ملفاتهم، مع وجود 916 شيكاً إضافياً جاهزاً للتسليم بانتظار حضور أصحابها إلى الصندوق، وذلك من أصل 9,514 شيكاً مصدراً من قبل الهيئة العليا للإغاثة ومرسلاً إلى الصندوق حتى 2007/9/7، ما يعني أن 5,329 شيكاً جاهزاً لا تزال ملفاتها غير مستكملة وتنقصها بعض المستندات والعقود. هذا، مع العلم أن عدد الملفات المستكملة لدى وزارة المهجرين لم يتجاوز 8,500 ملفاً بعد.

د. القطاع الصحي

خلال فترة العدوان، تركزت جهود وزارة الصحة على المعالجة السريعة للحاجات الطارئة كتأمين حاجات المستشفيات من أدوية ولوازم طبية ومحروقات، وتأمين نقل الجرحى من المستشفيات الجنوبية باتجاه مستشفى صور الحكومي أو مستشفيات صيدا والبقاع وبيروت. كما اهتمت الوزارة بالشؤون الطبية للنازحين وأطلقت حملة تلقيح للأطفال، بالإضافة إلى تنسيق جهود وتسهيل عمل المستشفيات الميدانية التي قدمتها كل من مصر والأردن والمملكة العربية السعودية.

وبعد توقف الأعمال العدوانية، نشطت وزارة الصحة في تقديم مساعدات طبية في مختلف المناطق، خصوصاً للعائدين إلى قراهم. وقد شملت هذه الخدمات توزيع

الأدوية المتوافرة من المساعدات الدولية عبر المستشفيات والمستوصفات والهيئات الأهلية، وتوزيع مادة الكلور لتنقية المياه المعدة للاستعمال الشخصي وللشرب بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. هذا بالإضافة إلى الخدمات الرعائية مثل تلقيح الأطفال دون الخمس سنوات وخدمات الطوارئ للمصابين الجدد من القنابل العنقودية والألغام والقنابل التي لم تنفجر بعد. ومن ناحية أخرى، سرعت الوزارة عملية تشغيل عدد من المستشفيات في مختلف المناطق كمستشفى حلبا في عكار، وطرابلس القبة، وسبلين في الشوف، ومستشفى حاصبيا.

٥. القطاع التربوي

بعد النجاح في تأمين بداية طبيعية للعام الدراسي 2006-2007 وفي معالجة آثار وتداعيات الحرب الأخيرة على القطاع التربوي من خلال الجهد الاستثنائي الذي بذل لترميم وإصلاح وإعادة تأهيل المدارس ولا سيما من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران وقطر والولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الصديقة، وعلى الرغم من شتى المعوقات الأمنية والسياسية والأزمات التي شهدتها لبنان في الآونة الأخيرة، فقد نجحت الحكومة في إقدار تلامذة وطلاب لبنان على إنهاء عامهم الدراسي وأجريت الدورة الأولى والثانية من الامتحانات الرسمية وفق المواعيد المحددة. وفي هذا الإطار، نقلت مراكز الامتحانات الموجودة في المناطق التي كانت ما تزال تشهد اضطرابات أمنية إلى أماكن أكثر أمناً.

وقد تم إنجاز ما يلي:

(1) تسجيل جميع تلامذة المدارس الرسمية للعام الدراسي المذكور وإعفائهم من الرسوم بحسب الآلية التي وضعت للمساهمة السعودية والتي بلغ مجموعها 20 مليون دولار أميركي

(2) توزيع الكتب المدرسية وفقاً للخطة التي وضعت لدفع المساهمة الإماراتية والتي تشمل دفع كلفة الكتب المدرسية لتلاميذ المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدارس الرسمية، وذلك بهدف تأمين الكتب المدرسية لكل تلميذ وقد بلغ مجموع هذه المنحة 13 مليون دولار أميركي

(3) تنظيم دورات تدريبية بالتنسيق مع منظمة الأونيسكو لحوالي 150 أستاذاً في محافظتي النبطية والجنوب، وإجراء ورشات عمل في محافظة البقاع لعدد من أساتذة المدارس الرسمية، فضلاً عن الإعداد لدورات تدريبية لمدرسي الأساتذة في مراكز التدريب التابعة للمركز التربوي.

- (4) تنظيم دورات تدريبية للمرشدين بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف في مكتب الإرشاد والتوجيه في وزارة التربية والتعليم العالي، وذلك لمواجهة التداعيات النفسية التي خلفها العدوان الإسرائيلي على الطلاب والمعلمين.
- (5) وقّعت الوزارة مع وكالة التنمية الأميركية USAID مذكرة تفاهم لتنفيذ برنامج "دعم التربية من أجل الإنماء في لبنان"، والتي بموجبها تتولى الوكالة تجهيز أكثر من 200 مدرسة في كافة المناطق اللبنانية.
- (6) تتولى مؤسسة الإسكان التعاوني CHF، بالتعاون مع مؤسسة رينيه معوض RMF وجمعية إنجاز لبنان IL وبتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي، تنفيذ برنامج LEAD الذي يهدف إلى دعم التنمية في 55 مدرسة رسمية (40 مدرسة في محافظة شمال لبنان و15 مدرسة في محافظة جبل لبنان).
- (7) وقعت الوزارة مع الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقاً تتولى الوكالة بموجبه إجراء اختبارات لمستوى الأساتذة الذين يدرسون باللغة الفرنسية (رياضيات وعلوم باللغة الفرنسية ولغة فرنسية)، فضلاً عن تمويل تدريب المدرسين على وضع أدوات قياس مهارة تعليم اللغة الفرنسية لدى المعلمين وتصحيح اختبارات المستوى.

و. الشؤون الاجتماعية

- في مجال أعمال تقديم الدعم وتحقيق النهوض الاجتماعي، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية الوطنية والدولية لتسهيل العمل وتفاذي الازدواجية بين مختلف المتدخلين، وأهم هذه النشاطات ما تم تقديمه:
- (1) عبر مراكز الخدمات الإنمائية: تقديم الخدمات الصحية من تلقيح وإجراء الفحوصات الطبية، والخدمات الاجتماعية من متابعة ميدانية للأسر وأعمال الدعم النفسي، وتقديم الخدمات الترفيهية من ترفيه للأطفال وتنشيط اجتماعي للعائدين وغيرها. وشكلت هذه المراكز نقطة انطلاق وتشبيك لعدد كبير من الجمعيات الأهلية والجهات الناشطة كبرامج الأمم المتحدة من أجل توفير مواد غذائية وغير غذائية وتوفير خدمات وتنفيذ أنشطة اجتماعية للعائدين إلى مناطق الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت.
- (2) عبر وضع آلية لتوزيع الحصص الغذائية للأسر الفقيرة والمهمشة بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة: لضمان الشفافية وعدالة التوزيع.

3) عبر تنسيق عمل الجمعيات الأهلية والدولية: من خلال تنظيم لقاءات قطاعية لتحديد الاحتياجات وخطط العمل، والتشبيك ما بين الجمعيات الأهلية والجهات المانحة للحصول على الهبات والمنح. وكذلك توفير المشورة القانونية المتعلقة بإجراءات العمل للجمعيات الأجنبية، والتنسيق مع مديرية الجمارك العامة لإصدار الإعفاءات الجمركية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإغاثة ولتلقى الهبات من الهيئات والمنظمات العربية والأجنبية.

4) عبر تنسيق أنشطة النهوض من خلال بوابة إلكترونية للمعلومات www.lebanon-support.org: وذلك بتوفير معلومات شاملة حول التدخلات المتعلقة بأعمال وخطط النهوض في لبنان، وإبراز حاجات العائدين إلى مناطقهم، مع بيانات حول الجمعيات المحلية والدولية التي تقدم الدعم والإغاثة لهؤلاء العائدين.

2. في مجال البيئة

أ. تنظيف الشواطئ اللبنانية الملوثة جراء تسرب النفط

أنهت وزارة البيئة المرحلة الأولى من عملية إزالة التلوث وتنظيف الشواطئ اللبناني من طرابلس ومحمية جزر النخل في الشمال حتى جدر جنوب الجية، والتي شملت استخراج الفيول أويل السائل والكميات الكبيرة المتراكمة على الشواطئ الملوثة. وهذا بالإضافة إلى رفع النفايات الصلبة الملوثة بالفيول، والتي تتضمن الرمال الملوثة، والحصى الملوثة، والمعدات التي استعملت، والنفايات المتجمعة على الشاطئ. وقد بلغت كمية الفيول أويل المسخرة 1,026 متر مكعب حتى شهر شباط الماضي، وكمية المواد والمخلفات الملوثة بمادة الفينول 6,292 متر مكعب.

وقد تمت المرحلة الأولى بالشراكة مع عدد من الفرقاء الذين ساعدوا وزارة البيئة، وهم:

1) الحكومة السويسرية ممثلة بالوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC) التي عملت بالتعاون مع شركة فرنسية ولجنة محمية جزر النخل والصيادين في مرفأ طرابلس، على تنظيف محمية جزر النخل والشاطئ الممتد من طرابلس حتى رأس أنفه.

(2) الحكومة الأميركية ممثلةً بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والتي عملت، بالتعاون مع شركة من الولايات المتحدة الأميركية، على تنظيف الشواطئ من رأس أنفه إلى جبيل.

(3) الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي كلف شركة يونانية بالعمل على تنظيف الشواطئ في الجية وجدرا.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي لزم شركة بالعمل على تنظيف مرفأ الصيادين (الدالية) بتمويل من منظمة الأوبك للتنمية الدولية (OPEC/OFID).

(5) وزارة البيئة الإيطالية.

(6) القوات البحرية الفرنسية.

(7) جمعية "بحر لبنان" التي قامت بأعمال قيمة جداً في إزالة التلوث في أكثر من منطقة، وغيرها من هيئات المجتمع المدني المحلي والوطني التي تطوعت للمشاركة.

وفي مجال تخزين النفايات المستخرجة، تم تخصيص الموقع المناسب في مصفاة تكرير النفط في الزهراني لتخزين النفايات المستخرجة من الشواطئ الواقعة جنوب بيروت، وموقع آخر في مصفاة طرابلس لتخزين النفايات المستخرجة من الشواطئ الواقعة شمالي بيروت، وذلك بصورة مؤقتة لحين المعالجة النهائية لهذه النفايات وذلك بعد توضيحها بالشكل المناسب. ووضعت الوزارة خطة أولية في هذا الإطار تتم دراستها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التخلص منها. وحالياً، تقوم الوزارة باستكمال الأولويات التي وضعتها للمرحلة الثانية من عمليات إزالة التلوث النفطي، والتي تشمل النشاطات التالية:

(1) مسح قعر البحر للتأكد من وجود أي ترسبات نفطية، وذلك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(2) إطلاق مناقصة لتنظيف المناطق ذات الأولوية في بيروت والجنوب بتمويل من الحكومة اليابانية وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(3) التباحث في إمكانية تمويل تنظيف المناطق ذات الأولوية في الشمال مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفي إمكانية تمويل تنظيف جزر النخيل في الشمال بالتعاون مع الحكومة الأسبانية.

4) تحريك بعض الموارد اللازمة لاستكمال تنفيذ المرحلة الثانية عبر التواصل مع شركاء دوليين كفنلندا والنرويج وإيطاليا.

وتُظهر المسودة النهائية لدراسة "كلفة التدهور البيئي الناتج عن حرب تموز 2006" المعدة من قبل البنك الدولي ارتفاع الكلفة المقدرة للتدهور البيئي إلى ما بين 527 و931 مليون دولار أميركي، بمعدل وسطي هو 729 مليون دولار، أي ما يعادل 3.6% من الناتج المحلي لعام 2006. وتُظهر الدراسة أن الآثار السلبية للتدهور البيئي تتركز بشكل رئيسي على قطاع الصرف نتيجة لارتفاع كلفة معالجة مخلفات الأنقاض والردم ولخسارة المواسم الزراعية نتيجة لإصابة مناطق كبيرة بالقنابل العنقودية. ويليه في الأهمية تلوث الشواطئ جراء تسرب النفط وذلك نتيجة لارتفاع كلفة تنظيف النفط المتسرب وكلفة النفط المحترق والمنتشر والخسارة في الخدمات الشواطئية والبحرية (كالمنتجعات)، وتأتي بعد ذلك الآثار السلبية على قطاع المياه وخصوصاً في مجال إعادة تأهيل البنى التحتية للمياه في الجنوب. أما الآثار الأخرى فتتركز على المقالع والثروة الحرجية والصحة العامة نتيجة لتلوث الهواء جراء احتراق النفط في خزانات معمل الجبة الحراري ومطار بيروت الدولي.

ب. تطهير الجنوب من القنابل العنقودية والألغام

وفقاً للمعلومات المتوفرة من قبل المكتب الوطني لنزع الألغام ومركز التنسيق لنزع الألغام التابع للأمم المتحدة، استطاع الجيش اللبناني بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية ودولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية من تفجير حوالي 128 ألف قنبلة عنقودية وذخائر غير منفجرة وتطهير مساحات واسعة بلغت 22.6 مليون متر مربع من أصل 37.9 مليون متر مربع من المناطق التي استهدفها قصف القنابل العنقودية (أي حوالي 60% من المناطق المستهدفة)، وذلك لغاية 2007/9/30.

وقد بدأت أعمال تطهير الأراضي الزراعية منذ بداية العام الحالي، بعد أن تركزت أولويات أعمال التنظيف في المرحلة الأولى على المحافظة على الأرواح البشرية عبر تنظيف الطرقات والمناطق السكنية والمدارس في القرى الجنوبية. هذا، وقد ارتفع عدد الفرق العاملة على الأرض مع مطلع العام الجاري، حيث يعمل حالياً تسعون فريقاً من المنظمات غير الحكومية والشركات العالمية، وحوالي خمسة وعشرين فريقاً من قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جنباً إلى جنب مع فوج الهندسة في الجيش اللبناني والوحدات الهندسية للألوية المنتشرة في

الجنوب اللذين يعتبران العامود الفقري للعمليات الإنسانية لنزع الألغام والقنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة كافة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، نظم المكتب الوطني لنزع الألغام ما يزيد على الـ 175 محاضرة توعية من مخاطر الألغام منذ وقف الأعمال الحربية في 14 آب 2006 لسكان 198 بلدة تعاني من وجود الألغام والقنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة، كما قام بتقديم المساعدات لضحايا الألغام عبر التنسيق مع وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية.

3. في المجال الزراعي

وفقاً لمسح الأضرار المبدئي التي قامت به منظمة الفاو العالمية، فإن الأضرار الزراعية المباشرة التي لحقت بقطاعات زراعة الحبوب والثروة الحيوانية وصيد الأسماك والثروة الحرجية بلغ ما يقارب المائتي مليون دولار أميركي. علماً بأنه من المقدر أن تصل مبالغ الكلفة الاقتصادية غير المباشرة إلى أكثر من ذلك نسبةً إلى أهمية القطاع الزراعي في اقتصاد منطقة الجنوب، إذ يشكل ما نسبته 80% من الناتج المحلي للمنطقة وهو بالتالي المصدر الأساسي للدخل والتوظيف لدى السكان الجنوبيين.

وتجري حالياً جهود لم تُستكمل بعد في تحديد الخسائر التي لحقت بالمزارعين في منطقة الجنوب وكل المناطق اللبنانية الأخرى التي أصابها الضرر بسبب انقطاع الطرق وعدم القدرة على استغلال تلك المواسم الزراعية.

وعلى صعيد آخر، ونسبةً إلى تدرّي أحوال الصيد البحري بعد تلوث الشواطئ اللبناني بسبب تسرب النفط، قامت الهيئة العليا للإغاثة بتوزيع مبلغ ثلاثة ملايين دولار أميركي كمساعدة على دفعتين لأكثر من 7,500 صياداً مسجلاً لدى نقابات الصيد البحري في كل لبنان، بواقع 200 دولار أميركي لكل صياد في كل مرة.

خامساً: الإنجازات في مجالات إعادة الإعمار

1. الطرقات والجسور

بحسب المعلومات النهائية من قبل مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال العامة والنقل، بلغ عدد الجسور المدمرة، جزئياً أو كلياً، على الطرقات الدولية والفرعية، 91 جسراً، وقد تم تبني إعادة إعمار 73 منها فيما تتولى الهيئة العليا للإغاثة تمويل إعادة

إعمار المتبقي. ويتولى المجلس الإشراف على إعادة إعمار 49 جسراً في وقت تتولى الوزارة الإشراف على 42 جسراً. وقد خطط إعادة هذه الجسور خطوات كبيرة حيث أنجز العمل في 68 منها بشكل كامل حتى 2007/98/30 (التفاصيل في الملحق رقم 6)، أما بالنسبة لوضع باقي الجسور، فهو يتلخص بالتالي:

أ. 3 جسور في طور الانتهاء (نسبة تقدم العمل 80% وما فوق)

ب. 7 جسور متبناة من قبل إيران في طور التصميم

ج. 3 جسور متبناة من قبل المملكة العربية السعودية قيد التنفيذ، 4 جسور ممولة من قبل المملكة العربية السعودية في طور التصميم

د. جسر واحد متبنى من قبل اليونان في طور التلزم

هـ. جسر صوفر الذي تبنته إيطاليا انتهى تصميمه

و. جسر المدير الذي تبنته USAID سيطلب ترميمه وقتاً أطول نظراً لحجم الأضرار وصعوبة إعادة بنائه.

وفي هذا الإطار، قامت الهيئة العليا للإغاثة، بواسطة وزارة الأشغال العامة والنقل، بإعادة إعمار 15 جسراً، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وصيانة 219 طريقاً، كما تم إنشاء 44 تحويلة و21 عبارة لتأمين حركة السير المؤقت. وقد بلغت قيمة الأشغال المنفذة والجاري تنفيذها من قبل الهيئة حتى الآن في مجال الطرقات والجسور مبلغ 38.2 مليار ليرة لبنانية.

2. الاتصالات

عمت وزارة الاتصالات جاهدة من أجل إعادة تأهيل الأضرار التي لحقت بالبنترالات وشبكات الخطوط الثابتة في جميع المناطق اللبنانية. وقد أنجزت معظم عمليات التأهيل في هذا الإطار. فقد تم إصلاح كافة البنترالات التي تضررت بشكل كبير أو دمرت تدميراً كاملاً بكلفة بلغت ملياري ليرة، كما تمت إعادة تشغيل معظم محطات الطاقة التي تعطلت مع تأمين الخدمة في المحطة التي لم تنجز بعد عبر وسائل بديلة بكلفة 1.5 مليار ليرة، وأعيد إصلاح 68% من مراكز الهاتف للعموم وذلك بانتظار الانتهاء من تصليح الشبكات المدمرة في القرى المدمرة كلياً. وبلغت كلفة إصلاح مراكز الهاتف مع التجهيزات حتى الآن حوالي 3.9 مليار ليرة.

أما بالنسبة للشبكات الرئيسية المتضررة، فقد أنجزت بالكامل في منطقة النبطية وأنجز معظمها في مناطق الجنوب والضاحية وبلغت كلفتها الإجمالية حوالي 47 مليار ليرة، فيما يُتوقع الانتهاء من تصليح كافة الشبكات الثانوية بحل-ول ش-هر تش-رين الأول

2007، باستثناء الشبكات العائدة إلى الأبنية المهتمة كلياً في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت والتي تنتظر إعادة الإعمار. كما عملت الوزارة على إعادة تأهيل كافة المباني والآليات العائدة لها والمتضررة نتيجة عدوان تموز 2006 بكلفة بلغت 1.7 مليار ليرة.

وبالنسبة إلى الهاتف الخليوي، فقد قامت وزارة الاتصالات وشركات الخليوي فوراً بعد توقف الأعمال العدوانية بكافة التصليحات والتي شملت 5 مراكز تحكم و13 محطة إرسال معطلة.

3. الطاقة والمياه

في قطاع الكهرباء، وبالتحديد في مديرية الإنتاج، فقد أُنجزت بعضُ التصليحات الأولية في خزانات الفيول في معمل الجية الحراري (بنسبة 15%)، في وقت فاوت التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعدوان الإسرائيلي في قطاع الاستثمار، وتشمل أجرة استخدام باخرة كخزان عائِم لمدة 4 أشهر، مبلغ 39.5 مليون دولار أميركي. ولا يزال قطاع الإنتاج بحاجة إلى أعمال إعادة تأهيل تقدر قيمتها بنحو 45 مليون دولار، أي بكلفة إجمالية للخسائر المتكبدة في هذا الخصوص تفوق 85 مليون دولار، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن شركة بتروجت المصرية وبمساهمة جزئية من الحكومة المصرية تقوم حالياً بتصليح خزانات الفيول في معمل الجية الحراري عبر هبة كريمة من جمهورية مصر العربية بقيمة 15.4 مليون دولار.

أما في مديرية النقل، فقد تم إصلاح محطات التحويل و98% من خطوط النقل من توتر عالي وكابلات مطمورة، وقد بلغت الكلفة الإجمالية للأعمال المنجزة حوالي 4.8 مليون دولار. وفي مديرية التوزيع، فقد أُنجزت كافة أعمال التصليحات على صعيد محطات التحويل وشبكة التوتر المتوسط، وحوالي 95% من أضرار شبكة التوتر المنخفض. وقد تكبدت مؤسسة كهرباء لبنان في هذا الخصوص حوالي 9 ملايين دولار حتى الآن.

أما في قطاع المياه، فقد استطاعت مؤسسة مياه لبنان الجنوبي إصلاح كافة خطوط الجر من نقل وتوزيع بتمويل من الهيئة العليا للإغاثة، بالإضافة إلى إصلاح محطات ضخ المياه. هذا وقد أُنجزت المؤسسة إعادة تأهيل 52 خزاناً للمياه من أصل 58 خزاناً متضرراً ومدمراً بشكل كامل، وسينتهي العمل على خزانين خلال شهر تشرين

الأول 2007، فيما تتعاون المؤسسة مع منظمة اليونيسيف من أجل تمويل تصليح الخزانات الباقية التي بدأ تلزيمها عبر عدد من المنظمات غير الحكومية. وقد بلغت كلفة الأشغال المنفذة والممولة من قبل الهيئة العليا للإغاثة في هذا الخصوص حوالي ملياري ليرة لبنانية.

ومن جهتها، تمكنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من إصلاح ثلاثة خطوط نقل من معامل الليطاني ومحطات التحويل، وكذلك من إنجاز التصليلات اللازمة في مضخات مياه في مشروع ري القاسمية، ومجموعة توليد وقناة ري في معمل مركبا يستفيد منها البقاع الغربي والجنوب. وفي هذا الإطار، قدمت الوكالة الأميركية للتنمية هبتين الأولى بقيمة 850 ألف دولار والثانية بقيمة 500 ألف دولار أميركي تباعاً لمعالجة أضرار مشروع الري في القاسمية ومشاريع تأهيل وتجهيز محطة ضخ. أما على صعيد مؤسسة مياه البقاع، فقد قامت المؤسسة بإنجاز كافة التصليلات اللازمة في مضخات متضررة للمياه في بعلبك والبقاع الغربي وزحلة، وخطوط جر (نقل وتوزيع) في بعلبك والبقاعين الأوسط والغربي، فيما لا تزال تعمل على إعادة تأهيل خزان للمياه في مدينة بعلبك. وتمت تلك التصليلات بتمويل قدره 200 مليون ليرة من الهيئة العليا للإغاثة.

كما أنهت مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان كافة التصليلات في مضخات المياه وشبكات الجر في الشوف وجبيل، فيما تبقى بعض شبكات التوزيع في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت تنتظر إعادة تأهيل البنية التحتية في المنطقة المذكورة.

4. المدارس

أشرفت وزارة التربية والتعليم العالي على عملية إعادة إعمار وتـرميم المـدارس المتضررة جراء العدوان، إذ تم ترميم 791 مدرسة متضررة من أصل 862، فيمـا تجري إعادة بناء 22 مدرسة مدمرة كلياً وتركيب مدارس جاهزة مقدمة من الحكومة التركية. وفي هذا الإطار، تم إنجاز ما يلي:

أ. أنهت الهيئة العليا للإغاثة تنفيذ كامل أشغال الترميم والصيانة في 353 مدرسة شغلت بالنازحين خلال أيام العدوان في كافة المناطق بكلفة بلغت 7.6 مليارات ليرة، وأعدت ملاحق أشغال إضافية وضرورية لـ 29 مدرسة بناء على طلب الوزارة.

- ب. أنهت الإمارات العربية المتحدة إعادة إعمار وترميم 248 مدرسة في الجذ-وب، فضلاً عن ترميم 15 مدرسة في مناطق البقاع الغربي والشوف وعاليه وبعبد-دا، وهي بصدد إعادة إعمار 5 مدارس في منطقة الجنوب.
- ج. بالنسبة لدولة قطر التي تبنت إنجاز ترميم 30 مدرسة، فقد أنجزت حالياً ترميم المدارس المتضررة فيما لا تزال المدارس التي دمرت بشكل كامل قيد الإنجاز.
- د. أما مؤسسة الوليد بن طلال، فقد انتهت من إعادة إعمار وترميم 10 مدارس في منطقة الصاحية الجنوبية.
- هـ. هذا وقد أنجزت دولة سويسرا ترميم 63 مدرسة متضررة، في وقت أنجزت Mercycorps ترميم 40 مدرسة، والجمعية الخيرية الأرثوذكسية العالمية 22 مدرسة، وجمعية كاريتاس مدرستين، وفرح العطاء 3 مدارس.
- و. أما إيران فتذكر في تقرير أعمالها في مجال إعادة التأهيل والإعمار في لبنان أنها أنهت إعادة تأهيل 86 مدرسة فيما لا تزال تدرس إمكانية ترميم 46 مدرسة أخرى.
- ز. بالإضافة إلى ذلك، فقد حصلت الدولة على هبة أميركية بقيمة 6 ملايين دولار أميركي لتجهيز وتأهيل 219 مدرسة، إضافةً إلى هبة قيمتها 130 ألف دولار أميركي من إحدى الجمعيات غير الحكومية في اليابان لتزويد 20 مدرسة رسمية في منطقة النبطية بأجهزة تدفئة على الغاز وبمفروشات لصفوف الروضات، فضلاً عن وسائل وأدوات تربوية. هذا وتم البدء في بناء وتجهيز مدرستين (تبين وبريتال) بهبة كورية قيمتها خمسة ملايين دولار أميركي.

5. المطارات

وفيما يتعلق بمطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، لا تزال المديرية العامة للطيران المدني تتابع إعادة تأهيل خزان الوقود الثالث المتبقي الذي تم تلزيم إعادة بنائه، والتي تتم من خلال مبادرة كريمة من شركة CCC، وهي التي كانت قد مولت كذلك إعادة ترميم مدارج مطار رفيق الحريري الدولي، في وقت مولت الهيئة العليا للإغاثة بعض التصليلات بكلفة 19.4 مليون ليرة، بالإضافة إلى كلفة الإشراف على تصليل المطارات الثلاثة، والبالغة حوالي 321.3 مليون ليرة. ومن المتوقع الانتهاء من هذه التصليلات قريباً.

أما بالنسبة لبقية المطارات، فقد تم إصلاح مدرجي مطاري القليعات ورياق بكلفة إجمالية بلغت حوالي 3 مليارات ليرة.

6. المستشفيات

استطاعت وزارة الصحة العامة في فترة وجيزة بعد انتهاء العدوان إعادة تأهيل وتشغيل مستشفى ميس الجبل الذي توقف عن العمل بسبب الأعمال الحربية. كما نسقت الوزارة مع الجهات المكلفة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل ترميم وإعادة تجهيز المستشفيات الحكومية في مرجعيون وقرى العرقوب، مع الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل على بناء مستشفى جديد في منطقة شبعا، ودولة الكويت من خلال الهلال الأحمر الكويتي الذي يعمل على إنشاء مستشفى جاهز في منطقة المنية.

7. إزالة الأنقاض والردم

بعد أن أنهت الهيئة العليا للإغاثة عملية إزالة الأنقاض والردم في منطقة الصاحية الجنوبية لمدينة بيروت والمقدرة كمياتها بحوالي 1.43 مليون متر مكعب وترحيلها إلى المكبات المؤقتة في منطقة خلدة - الأوزاعي ومحيط مطار رفيق الحريري الدولي ومنطقة الإقليم، ما تزال الهيئة تعمل من أجل استكمال أعمال وأشغال الهدم الجزئي للأبنية المتضررة والتي سينجم عنها حوالي 23 ألف متر مكعب من الأنقاض.

أما في جنوب لبنان، فما يزال مجلس الجنوب بالتعاون مع استشاري الهيئة، شركة خطيب وعلمي، يقوم بعملية حصر الأنقاض وإبرام عقود التزيم مع المتعهدين بعد موافقة الهيئة عليها. وقد تم حصر أنقاض 284 قرية متضررة حتى الآن تشمل حوالي 10,990 وحدة سكنية مهدمة بالكامل و1,320 وحدة سكنية مهدمة جزئياً، ولازمت عقود لإزالة الأنقاض في كل من أقضية صيدا وصور والنبطية وبنت جبيل حيث تمت إزالة حوالي ثلاثة ملايين متر مكعب من الأنقاض من قبل مجلس الجنوب والهيئة، وحسب تفديرات مجلس الجنوب. هذا في وقت أنجزت وزارة الأشغال كافة عمليات إزالة الأنقاض في منطقة البقاع، وقد تمت إزالة حوالي مليون متر مكعب من الأنقاض.

هذا وقد فاقت القيمة الإجمالية لأعمال إزالة الأنقاض في كافة لبنان مبلغ 45 مليار ليرة حتى الآن. وما زالت هناك مبالغ متوجبة يجري حصرها تمهيداً لدفعها.

8. الترميم الإنشائي للأبنية المتصدعة وعمليات إعادة التأهيل في منطقة الضاحية

الجنوبية

قُدر استشاري الهيئة عدد المباني المتصدعة في منطقة الضاحية الجنوبية والتي يجب ترميم هياكلها الإنشائية بـ 251 مبنى حتى تاريخه، وقُدم الاستشاري توصية بهدم 86 مبنى منها، انتهى العمل فيها بشكل كامل. كما يحتاج 165 مبنى للترميم الإنشائي، وقد انتهى العمل في 66 منها حتى الآن، في وقت يبقى 99 مبنى منها قيد التنفيذ ومن المتوقع انتهاء العمل بها في نهاية العام الحالي.

كما جرى إصلاح وتعبيد طرقات بطول 5.5 كيلومتر، في وقت تم تلزيم إنشاء تصويبات حول ملاجئ الأبنية المهدمة بطول 5,758 متر، علماً أن باقي البنية التحتية في منطقة الضاحية سيجري إصلاحها من قبل مجلس الإنماء والإعمار.

هذا وقد فاقت القيمة الإجمالية لأعمال التدعيم الإنشائي للأبنية وأسوار الحماية في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت مبلغ 9.6 مليار ليرة حتى الآن.

(VI)

الجهود على مستوى

تحفيز الاقتصاد وخطة الدولة للنهوض

VI - الجهود على مستوى تحفيز الاقتصاد وخطة الدولة للنهوض

أولاً: الوضع الاقتصادي العام ما بعد العدوان وتأثيرات الاعتصام المستمر في وسط مدينة بيروت

بحسب التقديرات غير النهائية للكلفة المباشرة لإعادة التأهيل الأولية للأضرار والخسائر المادية المباشرة التي لحقت ببلدان جراء العدوان الإسرائيلي الأخير، فإنه من المقدر أن تبلغ هذه الكلفة حوالي 2.8 مليار دولار. من جهة ثانية، فإنه من المتوقع أن تبلغ الكلفة غير المباشرة للأضرار في مختلف القطاعات الاقتصادية أكثر من ذلك بكثير. وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى الآثار الكبيرة الناتجة عن تراجع الناتج المحلي القائم للعام 2006 بما يعادل 990 مليار ليرة على الأقل، وذلك بالمقارنة بما كان متوقعاً للنمو الاقتصادي أن يبلغه في العام 2006، أي بانخفاض بحدود 6 - 7%، ذلك أنه كان من المنتظر أن يحقق الاقتصاد اللبناني نمواً للعام 2006 بمعدل أدناه 6% وذلك استناداً إلى ما حققه الاقتصاد اللبناني من نمو حقيقي حتى نهاية حزيران 2006. بدلاً من ذلك، فإن الناتج المحلي للعام 2006 لم يحقق أي نمو على الإطلاق على مدى العام 2006 بالمقارنة بما كان عليه في العام 2005. لكنه، وعلى ما يبدو من مؤشرات، فإنه لم يتراجع كما كان مقدراً له إلا بشكل محدود، وبانخفاض يتراوح ما بين 1 - 2%، وذلك بالنظر إلى عودة الحركة الاقتصادية في نهاية الفصل الثالث من العام 2006، ولا سيما عقب انتهاء العدوان وقبل انطلاق الاعتصام المفتوح في وسط بيروت في كانون الأول 2006 الذي أثر كثيراً وبشكل سلبي على استعادة الاقتصاد اللبناني لحيويته في الربع الأخير من العام 2006 وفي النصف الأول من العام 2007. وما زالت تلك التأثيرات السلبية للاعتصام على الحركة الاقتصادية ماثلة للعيان وكابحة وبشكل قوي للحركة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام 2007.

أما بالنسبة للآثار السلبية المترتبة على المالية العامة، فإن عجز الخزينة ارتفع بمبلغ 1,193 مليار ليرة نسبة بالمقارنة بما كان متوقعاً له حتى نهاية العام 2006. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض في مجموع العائدات العامة المحققة لدى الخزينة والتي بلغت 805 مليار ليرة حتى نهاية العام 2006 مقارنة بما كان متوقعاً أن تبلغه، مضافاً إليها زيادة في الإنفاق العام من جراء تداعيات الحرب والتي بلغت 388 مليار ليرة، مما جعل مجموع العجز الإضافي يصل إلى 1,193 مليار ليرة.

ونتيجةً لذلك، فإنه ولأول مرة ومنذ ست سنوات، عاينت المالية العامة في العام 2006 من عجز أولي بلغ 25 مليار ليرة بعد أن كان متوقعاً لها أن تحقق فائضاً أولياً يناهز 1,250 مليار ليرة، أي بتدهور قدره، وفي الحد الأدنى، 1,271 مليار ليرة. وقد أوقع ذلك المالية العامة في عجز إجمالي بلغ 4,582 مليار ليرة في نهاية العام 2006، أي بارتفاع نسبته 64% عن العجز المحقق في العام 2005. ويذكر أن العجز الأولي في المالية العامة لشهر كانون الأول 2006 بلغ 211 مليار ليرة، مقارنةً بحوالي 13 مليار ليرة وذلك كما كان عليه في العام 2005. وقد حدث ذلك نتيجةً للاعتصام المفتوح وتدهور الأوضاع السياسية في البلاد. وعليه، ففي نهاية العام 2006، وصل حجم الدين العام إلى حوالي 40.4 مليار دولار، أي ما يعادل 178% من حجم الناتج المحلي، والذي بلغ 22.7 مليار دولار في العام 2006.

وفي مقابل ذلك، تابعت الحكومة عملها في النصف الأول من العام 2007 من أجل احتواء الضغوط المالية والنقدية، وذلك على الرغم من المصاعب الكبرى التي تسببت بها الظروف السياسية الضاغطة ولا سيما فيما يتعلق بتداعيات الاعتصام المفتوح في وسط مدينة بيروت. في مقابل ذلك كله، فقد كان عمل الحكومة وإنجازاتها موضع تقدير من قبل بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت لبنان في الربيع الماضي والتي توقعت أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي خلال العام 2007 بحدود 2%، وتأتي هذه التقديرات على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد واقتصادها، وذلك بالمقارنة مع ما كان ممكناً أن يحققه لبنان من نمو حقيقي في العام 2007 يتعدى 6%، وهو ما يعني خسارةً مضاعفةً تراكميةً للسنة الثالثة على التوالي يتحملها اللبنانيون وتنال من حاضريهم ومستقبلهم. وتبقى هذه الخسائر غير متضمنة للخسائر الأخرى المتمثلة بالمنافع الفائتة على اللبنانيين واقتصادهم بسبب هذه الحرب الطالمة والشرسة التي شنتها إسرائيل، والتي فاقمتها التشنجات السياسية الداخلية وللاعتصام غير المبرر وغير المجدي في وسط بيروت.

ومن جهة أخرى، فإنه وبالرغم من بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية المحققة خلال النصف الأول من العام 2007، كالتراجع في حركة وصول السواح الأجانب بحوالي 27% حتى شهر تموز 2007 مقارنة بما كانت عليه في الفترة المماثلة من العام 2006، وكذلك التراجع في رخص البناء بنسبة 36% في الأشهر الأربعة الأولى من السنة، فإن حركة الاستيراد زادت بنسبة 10% وحركة التصدير زادت بنسبة 5% حتى شهر أيار من العام 2007. إن هذا المؤشر يُظهر بوادر عودة متدرجة للحركة الاقتصادية عشية تدهور الأوضاع الأمنية في

لبنان في أواخر أيار 2007. من جهة أخرى فإنه يظهر ويوضح نسبة المرونة العالية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني وسرعة تجاوبه مع أي بوادر إيجابية تظهر في فترات الهدوء السياسي والأمني.

وعلى صعيد آخر، وبالرغم من كل المؤشرات السلبية، فقد نجحت الحكومة في تحقيق ق-تق-دم على صعيد مؤشرات المالية العامة. وبلغت نسبة العجز في إجمالي عمليات الخزينة-ة لغاية شهر آب 28% بالمقارنة مع 31% مع الفترة ذاتها من العام 2006، وذلك رغم زيادة حجم الإنفاق ولا سيما فيما يختص بمؤسسة كهرباء لبنان إلى ما يقارب مبل-غ 335 ملي-ار ليرة، وارتفاع خدمة الدين العام بمبلغ 361 مليار ليرة مقارنةً بما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام الفائت. ويعود الفضل في ذلك، وبشكل رئيسي، إلى تحس-ن ف-ي مجم-وع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وإيرادات الخزينة، بنسبة إجمالية بلغت 18% عن الفترة المقابلة من العام 2006، وبخاصةً خلال شهري تموز وآب من العام الحالي مقارنةً بفترة الع-دوان الإسرائيلي في العام الماضي. في المقابل، شهد الفائض الأولي تحسناً بنسبة 64% عن ما كان عليه في العام الماضي، حيث بلغ 817 مليار ليرة للأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، أي ما يعادل 9,8% من مجمل الموازنة، بالمقارنة مع فائض أولي بلغ 497 مليار للفترة ذاتها من العام الماضي.

هذا الوضع السياسي وبالتالي الاقتصادي المستجد فرض على الحكومة إعادة ترتيب أولوياتها، دون التخلي عن برنامجها الإصلاحية الذي كان مطروحاً قبل الحرب، وذلك من أجل التعويض عن التدهور في الأوضاع الاجتماعية والانخفاض الحاد في معدلات النمو. بنتيجة ذلك وعلى سبيل المثال، فإن الإصلاحات التي كانت مطروحة من قبل الحكومة في القطاع الاجتماعي والهادفة إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان أصبحت أولوية هامة في الاستراتيجية الجديدة لعمل الحكومة في كافة المناطق اللبنانية. لذلك فقد عمدت الحكومة إلى الإسراع في إنجاز ورشة إعادة التأهيل والإعمار في المناطق التي تضررت بسبب الحرب، وكذلك في إطلاق عجلة بعض المشاريع الحيوية في البلاد التي من شأنها إنعاش بعض القطاعات التي تأثرت سلباً بسبب الاجتياح. وقد استندت الحكومة في ذلك إلى ما لديها من إمكانيات ضئيلة وإلى ما أمكن الحصول عليه من مساعدات وقروض ميسرة حتى الآن من الأشقاء والأصدقاء. إلى جانب ذلك، بقي الدعم العربي والدولي عاملاً مهماً لمساندة جهود الدولة في الخروج من الحلقة المفرغة التي أقحمت فيها البلاد وفاقمتها مشكلة الدين

العام المرتفع ودخول الاقتصاد دائرة النمو السلبي وتعرض البلاد للدمار والانقسام الداخلي والتشنجات السياسية والاعتصام في وسط مدينة بيروت.

ثانياً: خطة النهوض الاقتصادي للحكومة والإنجازات المحففة

بعد أن قطعت عمليات إعادة بناء البنى التحتية وعمليات دفع المساعدات لأصحاب الحقوق في الوحدات السكنية المتضررة في مختلف أنحاء لبنان أشواطاً كبيرة، بدأت الحكومة مرحلة جديدة من برنامجها للنهوض الشامل والتي تتركز حول مسألة تحفيز النهوض الاقتصادي عبر العمل على دعم مؤسسات القطاع الخاص التي تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر جراء العدوان الأخير وتحفيز إعادة إطلاق نشاطاتها.

ولما كان القطاع الخاص في مختلف القطاعات الإنتاجية يشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، وكونه يوفّر الغالبية العظمى من فرص العمل القائمة والجديدة، فقد عمدت الحكومة في هذه المرحلة إلى تركيز جهودها في العمل، وضمن هذه الظروف الصعبة والدقيقة التي تمر بها البلاد، على إعادة تنشيط مختلف هذه القطاعات من أجل تحفيز النمو وإعادة الثقة بالاقتصاد الوطني، وبالتالي السعي إلى تشجيع المستثمرين اللبنانيين والعرب والأجانب على الاستثمار في لبنان.

ولهذه الغاية، فقد أقرت الحكومة برنامجاً متكاملًا لتحفيز النهوض الاقتصادي يعتمد سلة من الإجراءات والحوافز على مختلف الأصعدة المالية والضريبية والتشريعية والتسويقية. وقد بدأ تطبيق عدد من هذه الإجراءات والحوافز في إطار خطة الحكومة لدعم المباشر للقطاعات الاقتصادية، وذلك بانتظار تطبيق الإجراءات الأخرى وهي بمعظمها تتطلب إقرار عدد من القوانين التي كان بعض منها موجوداً في المجلس النيابي، وتلك الأخرى التي أحيت إليه خلال الأشهر العشر الماضية والتي من شأنها معالجة تداعيات العدوان الإسرائيلي وما تلاه من اعتصام وعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي.

ولقد تركز هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

1. العمل على إقرار حوافز ضريبية: وتشمل هذه سلة من الحوافز ومشاريع القوانين والإجراءات التي من ضمنها تلك التي أعدتها وزارتا المالية والاقتصاد لدعم عمل

المؤسسات الاقتصادية وتعزيز صمودها وتغطية جزء من خسائرها من جهة، وتشجيعها على المبادرة لتعزيز الحركة الاقتصادية من جهة أخرى. وفي هذا المجال، قامت وزارة المالية، وضمن صلاحياتها، بتطبيق بعض هذه الحوافز والتي تشمل ما يلي:

أ. تمديد مهل تسديد المتوجبات الضريبية.
ب. توزيع المتوجبات الضريبية المتعلقة بالفصل الثاني من العام 2006 على أربع دفعات.

ج. السماح بتسريع الاستهلاكات للمؤسسات التي تعرضت لخسائر مادية مباشرة وتلك التي تريد إعادة التجهيز قبل نهاية العام 2007. وهذا ما سيمكّن تلك المؤسسات من تخفيض موجباتها الضريبية في هذه الفترة الصعبة مما سيبيح لها العمل تلك الوفورات المالية المتوافرة لتعزيز جهودها الاستثمارية لزيادة طاقتها الإنتاجية.

د. الإعفاء الكامل من غرامات التحقق والإعفاء من نسبة 90% من غرامات التحصيل للذين سددوا موجباتهم الضريبية قبل 2006/12/31.

هـ. الإعفاء من الرسوم المتعلقة بإعادة بناء المنشآت المهدمة.
من جهة ثانية، فإن هناك أيضاً رزمة من التدابير والإجراءات الأخرى المقترحة في مشروع موازنة العام 2006 والتي أقرتها الحكومة، والتي ما تزال تنتظر إقرارها من قبل مجلس النواب، وأهمها:

أ. الإجازة بصورة استثنائية للمكلفين بالضرائب والرسوم من غير المؤسسات المالية والمصارف ادخار مؤونة لمواجهة الخسائر التي قد تنتج عن الديون غير المسددة شرط ألا يتجاوز مجموع المؤونات المدخرة 15% من مجموع أرصدة الزم المدينة الظاهرة في الميزانية بتاريخ 2006/12/31. ولقد جرى اعتماد هذا الاقتراح تعزيزاً للوضع المالي للمؤسسات المتضررة وتعزيز تدفقاتها النقدية ولا سيما تلك المؤسسات التي تواجه مشاكل ناتجة عن عدم القدرة على تحصيل الديون المتوجبة لصالحها والناجمة عن تخلف المدينين الذين تعرضوا لأضرار مباشرة وغير مباشرة بسبب الحرب. وهذا الاقتراح يتطلب إضافة فقرة تعديلية إلى المرسوم الاشتراعي رقم 59/144 بهذا الخصوص.

ب. إعطاء حوافز للمكلفين الذين يقدمون التبرعات والمساعدات والهبات النقدية والعينية للدول أو للمؤسسات العامة للمساعدة على تحمل الضرر الناتج عن حوادث الإرهاب والاعتداءات الحاصلة خلال عامي 2005 و2006، وذلك من

- خلال تمكين أولئك المتبرعين من تنزيل التبرعات والمساعدات بكاملها من الأرباح المحققة في السنة التي دفعت أو تدفع خلالها. وهذا الإجراء تطلب إضافة فقرة تعديلية خاصة إلى المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12.
- ج. إعطاء الحق للمكلفين بتدوير العجز الحاصل على نتيجة أعمالهم خلال العام 2006 وذلك لأربع سنوات إضافية بالنسبة للمؤسسات المتضررة بشكل مباشر حيث تصبح فترة تدوير الخسائر سبع سنوات، وستين إضافيتين بالنسبة لباقي المكلفين. لقد تم وضع هذا الاقتراح لمساعدة تلك المؤسسات التجارية والصناعية على مواجهة الخسائر التي تكبدتها من جراء الحرب. وهذا الإجراء تطلب إضافة فقرة تعديلية إلى المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12.
- د. الموافقة على إخضاع ربح التحسين الناتج عن التفرغ عن الأصول الثابتة لضريبة مخفضة بمعدل 1.5% حصراً لتسهيل وتحفيز عمليات تحويل الشركات المحدودة المسؤولية وشركات الأشخاص إلى شركات مساهمة وهو ما يمكن تلك المؤسسات أيضاً من طرح أسهمها للتداول في البورصة. هذا الأمر سوف يحفز تلك المؤسسات على توسيع قاعدة مساهميها من جهة، ويحفز أيضاً عملية اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار في لبنان. كما يعزز الجهود في إطلاق عملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. هذا الإجراء تطلب إضافة بند إلى المرسوم رقم 144 تاريخ 1959/6/12، وتم تمديد العمل به حتى آخر عام 2007.
- هـ. الموافقة على الإعفاء من رسم الانتقال لعقود التأمين على الحياة التي يكتتب بها الأشخاص من غير اللبنانيين وغير المقيمين في لبنان، وذلك لتعزيز قطاع التأمين وزيادة حجم أعماله ونشاطه وتحسين الوضع المالي لشركات الضمان وزيادة حجم أعمالها ولاستقطاب رساميل أجنبية وتوظيفات في لبنان في هذا القطاع.
- و. إلغاء الرسوم المستوفاة على إجازات الاستيراد والتصدير، مما يحفز قطاع التجارة ويساعد على تسهيل انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية.
- ز. الموافقة على تخفيض وجواز تفسيط غرامات التأخير المفروضة على الرسوم البلدية المتوجبة للسنوات الخمس السابقة ولغاية 2005/12/31.

2. إقرار إجراءات تؤدي إلى توفير التمويل الميسر والطويل الأجل للمؤسسات الاقتصادية على شتى أنواعها وتحديداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وفي هذا المجال، ارتكزت الحكومة إلى الدعم الذي حصلت عليه من المؤسسات والصناديق العربية والدولية، مع دعم مالي مصاحب من الدولة اللبنانية في المحاور الأساسية

ومن خلال التعاون المرتقب من المصرف المركزي والقطاع المصرفي. هذا التمويل يمكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على حاجاتها التمويلية لمواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة للعدوان، بشروط ميسرة لجهتي الكلفة وفترات الإهمال والتسديد، وبشكل يتيح لتلك المؤسسات المتضررة من إعادة بناء طاقتها الإنتاجية والتسويقية، بما يسهم في إعادة إطلاق الاستثمار لإحياء الدورة الاقتصادية بهدف المحافظة على فرص العمل القائمة وإيجاد فرص عمل جديدة. وهذا ما سيؤدي إلى تجاوز حالة التراجع الاقتصادي الحاصل منذ شهر تموز 2006. ولقد تمحورت التسهيلات المالية التي تمنح للمؤسسات المتضررة حول أربع ركائز أساسية وهي:

أ. توفير قروض جديدة طويلة الأجل بفوائد وشروط ميسرة: وفي هذا المجال، أجرت الحكومة اتصالات مكثفة مع عدد من المؤسسات الدولية والعربية كالبنك الأوروبي للاستثمار، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الفرنسية للتنمية، وصندوق الأوبك وغيرها، لتأمين قروض طويلة الأجل وبفوائد مخفضة لمؤسسات القطاع الخاص، وخصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما تلك التي تضررت بسبب الحرب. ولقد أثمرت هذه الاتصالات موافقةً من جانب هذه المؤسسات على توفير قروض أعلنت عنها من خلال مؤتمر باريس III، جزء منها بكفالة الدولة أو من خلالها، بلغت قيمتها الإجمالية 1.4 مليار دولار أميركي جرى التوقيع على 840 مليون دولار منها حتى الآن.

إن القروض التي ستوفرها هذه البرامج التمويلية بدأت تُمنح من قبل المصارف المعتمدة في لبنان لمؤسسات القطاع الخاص المتضررة وفقاً للمعايير التي وضعتها المؤسسات الدولية والعربية والإسلامية المذكورة والآلية التي وضعتها المصارف وبالتعاون مع المصرف المركزي، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن البنك الأوروبي للاستثمار وقّع برامج تمويلية بقيمة 208 مليون دولار، في وقت خصصت مؤسسة التمويل الدولية مبلغ 225 مليون دولار للبنان موزعة ما بين ضمانات على القروض تمنح عبر مؤسسة "كفالات" وقروض طويلة الأجل تُمنح عبر القطاع المصرفي. كما تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد أقر هبةً بقيمة 15 مليون دولار عبر مؤسسة التمويل الدولية مخصصة لدعم الفوائد على القروض التي ستقدمها المؤسسة إلى لبنان، ويسمح ذلك بخفض معدلات الفوائد على تلك القروض بنسبة 2 إلى 3 في المئة. ومن جهة أخرى، فقد وقّعت

الولايات المتحدة برامج تمويلية بقيمة 120 مليون دولار، ووقّعت فرنسا برامج أخرى بقيمة 111 مليون دولار، وصندوق النقد العربي برامج بقيمة 90 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم التوقيع مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على برامج بقيمة 86 مليون دولار. والجدير ذكره أن ذلك من المرات القليلة التي تعتمد فيها الدولة إلى طلب تمويل مباشر للقطاع الخاص، وذلك وعياً منها لأهمية هذا القطاع في إطلاق عجلة النهوض الاقتصادي وحاجته الماسة لذلك.

ب. إعادة جدولة القروض القائمة: قامت الحكومة بتحفيز المؤسسات المصرفية العاملة في لبنان من أجل تمديد آجال الاستحقاقات وإعطاء فترات سماح إضافية للمؤسسات الإنتاجية المتضررة لتسهيل إعادة إطلاق عمليات الإنتاج وإعادة هيكلة الديون وتنشيط الاستثمارات الجديدة لدى تلك المؤسسات من خلال منحها تسهيلات ائتمانية إضافية. وتحديداً، فقد تمكنت الحكومة من التوصل مع المؤسسات المعنية إلى إعادة جدولة القروض الحاصلة على ضمانات مؤسسة "كفالات"، وتأجيل دفع السندات المستحقة ما بين شهر تموز 2006 وشهر تموز 2007. هذا فضلاً عن العمل على تمديد آجال القروض المدعومة الفوائد للمؤسسات المقترضة والتي تعرضت لخسائر بسبب الحرب مدة سنتين كونها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ج. تخفيض أعباء الفوائد على الديون: قامت الحكومة بالتعاون مع مصرف لبنان بالعمل على تخفيض الفوائد على القروض المخصصة للمؤسسات المتضررة عبر اتخاذ عدة تدابير منها:

(1) إعفاء المصارف من الاحتياطي الإلزامي مقابل مبالغ الديون الممنوحة إلى الشركات والمؤسسات المتضررة بنتيجة الحرب، بحيث يسهم ذلك في خفض الفائدة على تلك القروض، وبالتالي خفض الكلفة التشغيلية لدى تلك المؤسسات.

(2) زيادة نسبة التسهيلات بالحساب الجاري المستعملة والممنوحة لعميل واحد على نحو يساعد على إعادة تشغيل المؤسسات المتضررة.

(3) التعجيل في تنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع البنك الأوروبي للاستثمار للحصول على قروض طويلة الأجل تفوق قيمتها 150 مليون يورو وبفائدة منخفضة. وفي هذا الإطار، وافق الاتحاد الأوروبي - بناء على طلب الحكومة - على تخصيص هبة للبنان بمبلغ 15 مليون يورو لتمكين الحكومة

من منح تخفيض إضافي في نسبة الفائدة على هذه القروض. ويجري العمل على تنفيذ هذه الهبة بالتعاون مع مصرف لبنان.

(4) دعم وزارة المال للقروض التشغيلية الجديدة التي تُمنح للصناعيين اللبنانيين عبر المصارف التجارية بفوائد مخفضة بنسبة 7 نقاط مئوية. وكذلك منح قروض تشغيلية أخرى للقطاع السياحي من فنادق ومطاعم بفوائد مخفضة بنسبة 4 نقاط مئوية ومدتها تتراوح بين 6 أشهر إلى سنة. وتأتي هذه القروض للقطاعين الصناعي والسياحي من أجل تعزيز قدرة النهوض لتلك المؤسسات بعد ما عانت من أوضاع متردية نتيجةً لعدوان تموز 2006، وتراجع الحركة الاقتصادية والسياحية نتيجةً للاعتصام المستمر في وسط مدينة بيروت وللأزمات والتشنجات السياسية المتلاحقة. وفي الإطار عينه، أعلنت الدولة عن دعم إضافي للقطاع السياحي على نسق مماثل لما منحه للمؤسسات الصناعية يتمثل بأسعار طاقةٍ مخفضة، خصوصاً خلال الليل، مما يساهم في تخفيف الأعباء التشغيلية عن المؤسسات السياحية.

(5) استمرت الحكومة في السياسة المعتمدة والآلية إلى دعم التصدير من خلال المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)، بحيث بلغت المبالغ المدفوعة من قبل الخزينة خلال عمر برنامج الدعم هذا (من العام 2001 وحتى تاريخه) حوالي 192 مليار ليرة لبنانية.

د. توفير أدوات تمويل جديدة: تسعى الحكومة اللبنانية إلى وضع الإجراءات اللازمة بما يمكن الاقتصاد اللبناني من أن يطور أدوات تمويل جديدة عن طريق المساعدة على تأسيس صناديق استثمارية تساهم في رأس مال المؤسسات الإنتاجية على اختلافها. ومن ذلك العمل على إيجاد وتعزيز بعض أدوات التمويل غير المصرفية. ويجري العمل حالياً على النظر في إمكانية التشجيع على إنشاء عدد من صناديق الاستثمار للمساهمة برسميل شركات من القطاع الخاص حيث يمكن أن يلعب كلٌّ من البنك الأوروبي للاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية دوراً أساسياً في إنشائها بالتعاون مع القطاع المصرفي اللبناني.

بناء على ما تقدم، سيتم اللجوء إلى الأسواق المالية اللبنانية والعربية لجذب الرساميل الخاصة للاستثمار في هذه الصناديق الاستثمارية المستحدثة على أن تقوم بإدارة هذه الصناديق مؤسسات وبنوك استثمار متخصصة.

ومن جهة أخرى، تقوم الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات والتشريعات لتطويع وتنشيط عمليات التمويل التآجيري وتيسير عمليات شراء سندات الديون، وإحياء

عمليات ضمان الاستثمارات بالتعاون مع مؤسسة ضمان الاستثمارات البينية الدولية (MIGA) ومع مؤسسة ضمان الاستثمارات العربية. هذا إلى جانب العمل على تفعيل الأسواق المالية. وفي هذا الإطار، سيساهم إقرار قانون الأسواق المالية الموجود حالياً في مجلس النواب في تسريع الاستفادة من هذه الفرص الجديدة التي يجري تطويرها.

٥. دعم القروض المتوسطة والطويلة الأجل والتشغيلية: وعلى صعيد آخر وفي الإطار نفسه، بذات الحكومة جهوداً خاصة من أجل تمكين المستثمرين في القطاعات الإنتاجية اللبنانية من تخفيض تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع المنوي إقامتها في لبنان عبر برنامج دعم الحكومة للفوائد المدينة. ويشمل هذا الدعم قطاعات الصناعة والتصنيع الزراعي، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات بما فيها صناعة البرامج المعلوماتية والمشاريع المتعلقة بتطوير اقتصاد المعرفة، والسياحة من حيث الخدمات التجارية في المناطق السياحية (الفنادق، الشقق المفروشة، المطاعم والمنتجات) والبنية التحتية السياحية (الحاضنات، المسارح). وتشمل مصادر تمويل هذا البرنامج المصارف المحلية، والمؤسسات المالية، وشركات الإيجار التمويلي، والبنوك الأوروبية للاستثمار. ويتضمن البرنامج ثلاثة أنواع من القروض والتمويل، وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل ممنوحة من المصارف المحلية، وقروض متوسطة وطويلة الأجل تمنحها المصارف المحلية بكفالة شركة "كفالات"، والقرض الممنوح من البنك الأوروبي للاستثمار APEX Global Loan Multi-Sector من ضمن اتفاقية الشراكة الأوروبية - متوسطة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن مجموع المبالغ التي تحملتها الخزينة اللبنانية على شكل كلفة دعم للفوائد على القروض التي حصلت عليها مؤسسات القطاع الخاص من المصارف الخاصة على مدى السنوات الماضية وحتى نهاية عام 2006 بلغ أكثر من 400 مليار ليرة لبنانية، وهي كلفة القروض المدعومة والميسرة والتي أسهمت، وإلى حد بعيد، في تحريك عجلة الاقتصاد اللبناني وزيادة معدلات النمو وإيجاد فرص عمل جديدة للبنانيين. هذا فضلاً عن كونه حافظاً على استمرار فرص العمل والعمالة لدى مؤسسات إنتاجية كبيرة كان من الممكن أن تصبح غير قادرة على الاستمرار، وبالتالي كان من الممكن أن يؤدي توقفها إلى نشوء حال من البطالة وتعميق حالة الركود وانعكاسات ذلك على الأوضاع الحياتية والمعيشية والتداعيات السياسية التي قد تترتب عن ذلك.

و. دعم الإسكان: وفي إطار مواز ودائماً في مجال القروض المدعومة ودعم القطاع الخاص والمواطن اللبناني، عملت الحكومة ومنذ أكثر من عشر سنوات على الاستمرار في تقديم دعم غير مباشر لمسألة الإسكان وهي ما زالت مستمرة فيه. وفي هذا المجال، ومن أجل تسهيل عملية التملك للمواطنين الراغبين بشراء مساكن لهم، قدم مصرف الإسكان منذ العام 1995 قرصاً مدعوم الفوائد للمواطنين مع تسهيلات بالدفع والمعاملات والإعفاءات الهامة. كما قدمت المؤسسة العامة للإسكان منذ العام 1999 إعفاءات مماثلة أيضاً. وتظهر دراسة مقارنة ما بين أسعار الفوائد المقدمة من المصرف والمؤسسة وما بين الفوائد المقدمة من المصارف التجارية على قروض الإسكان وفراً كبيراً على المواطنين، بحيث بلغ هذا الوفّر مع مصرف الإسكان حوالي 15.8 مليار ليرة منذ العام 1995 وحتى نهاية العام 2006، ومع المؤسسة العامة للإسكان حوالي 77 مليار ليرة منذ العام 1999 وحتى نهاية العام 2006. وإذا ما أضيف إلى هذه المبالغ الوفّر المحقق في أسعار الفائدة المدينة والإعفاءات التي يستفيد منها المقترض عبر المصرف أو المؤسسة والتي تضم الإعفاء من رسوم التسجيل وفك الرهن، يبلغ الوفّر الإجمالي الذي استفاد منه المواطنون المستفيدون من هذه القروض ما مجموعه 140 مليون دولار حتى نهاية العام 2006.

3. إقرار إجراءات إضافية مختلفة: وتهدف هذه الإجراءات إلى تنمية الصادرات اللبنانية والترويج للبنان باعتباره مركز أعمال إقليمي للشركات والمؤسسات بما يشجع على استمرار عملها في لبنان أو في التأسيس لقيام بعضها الآخر في مباشرة العمل من لبنان وذلك من خلال إجراءات تشريعية وتنظيمية وتسويقية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى تحسين بيئة الاستثمار في لبنان. ويؤدي تالياً إلى توسيع حجم الاقتصاد وزيادة معدلات النمو وضمان استدامته، مع ما يستتبع ذلك من إيجاد فرص عمل جديدة للبنانيين.

ثالثاً: التقدم في مجال الخصخصة

خطات الحكومة خطوات جديدة خلال الأشهر العشرة المنصرمة في إطار سعيها لخصخصة قطاعي الاتصالات والطاقة. وفي مجال آخر، نشط المجلس الأعلى للخصخصة من أجل تحضير إطار قانوني جامع لتنظيم عقود الشراكة ما بين الدولة والقطاع الخاص بشكل عام،

مما يساعد على تفادي التعقيدات القانونية الحالية التي تواجه تلزيم أي مشروع على طريقة BOT للقطاع الخاص أو حتى التلزميات التي تزيد فترة العمل فيها عن 4 سنوات، بشكل يصبح فيه المجلس مركز تنسيق للمشاريع التي تندرج ضمن إطار هذا القانون الجديد. وقد وافق مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 2007/6/25 على مشروع القانون هـ الذي يرمي إلى تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الإنشائية في الأراضي اللبنانية كافة.

1. قطاع الاتصالات: في قطاع الاتصالات، تم تعيين رئيس وأعضاء لـ "الهيئة الناطمة للاتصالات"، وهي الهيئة المكلفة بالإشراف على قطاع الاتصالات والمراقبة. وقد بدأت الهيئة في أولى مهامها، وبالتعاون مع المجلس الأعلى للخصخصة، التحضير لبيع رخص جديدة لمستثمرين جدد في قطاع الخليوي وذلك من خلال مذكرة تفاهم تمت صياغتها تمهيداً لتوقيعها بين الطرفين. وكان التعاقد قد تم مع مصرفين استثماريين عالميين هما JP Morgan و Citigroup للقيام بالإعداد لإجراء عمليات البيع المرتقبة، والتي من شأنها تمكين شركات جديدة من القطاع الخاص من زيادة حجم وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وتكبير حجم سوق الخليوي في لبنان. هـ. هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحسين المالية العامة عبر تخفيض الدين العام. كما وقد تم التعاقد مع شركة Pricewaterhouse Coopers لتنفيذ الدراسة المالية للشركة التي الهاتف الخليوي ومع الاستشاري HAF Consulting لتقييم شبكتي الهاتف الخليوي من الناحية التقنية. ومن أجل تحديد الإطار القانوني لهذه العملية، لا سيما لجهة تحويل موجودات الشبكتين، لا سيما بعد أن تم استطلاع رأي هيئة التشريع والاستشارات التي أشارت إلى إمكانية بيع موجودات قطاع الخليوي بموجب قانون تنظيم قطاع الاتصالات رقم 431 الصادر في العام 2002 نظراً لكونه "قد أسس توفى الشروط - الأطر التي فرضها قانون الخصخصة رقم 2000/228".

أما في مجال تأسيس شركة مؤسسة "اتصالات لبنان - Liban Telecom"، فقد تم التعاقد مع الاستشاري الدولي Booz Allen Hamilton من أجل وضع مخطط لدمج المديرية العامة للإنشاء والتجهيز والمديرية العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات بهيئة أوجيرو في خطوة أولى نحو تأسيس الشركة الجديدة، ومن ثم تعيين مجلس إدارة لها من شأنه تفعيل عملها تحضيراً لبيع قسم منها من القطاع الخاص، علماً أن قسماً من الأسهم سيتم طرحه في الأسواق للمواطنين اللبنانيين، وحسب ما تنص عليه القوانين المعمول بها في لبنان.

2. قطاع الطاقة: أما في مجال الطاقة، فيعمل المجلس الأعلى للخصخصة، وبالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه، على تطبيق خطة ثلاثية المحاور لإصلاح قطاع الكهرباء في لبنان وإعادة هيكلة شركة "كهرباء لبنان".

أ. المحور الأول لهذه الخطة مدى إصلاحي عام، حيث تم استدراج ع-روض ع-ن طريق مجلس الإنماء والأعمار للتعاقد مع ثلاثة استشاريين دوليين بتمويل ل-م-ن البنك الدولي. وسيعمل الاستشاري الأول مع وزارة الطاقة والمياه من أجل وضع الأطر التنظيمية للقطاع والتي تشمل إيجاد الهيئة الناطمة لقطاع الكهرباء، ووضع التعرف الصحيحة والسليمة، ووضع خطة لاسترجار الغاز الطبيعي من مصر. أما الاستشاري الثاني، فسيعمل مع مؤسسة كهرباء لبنان من أجل تحس-ين الأداء الإداري والمالي فيها.

وسيعمل الاستشاري الثالث مع المجلس الأعلى للخصخصة من أجل إعادة هيكلة هذا القطاع بشكل عام وتشركة كهرباء لبنان. وفي هذا المجال، تم الإعلان ع-ن أسماء الشركات الثلاث التي فازت باستدراج العروض، وتجري حالياً المفاوضات تمهيداً لتوقيع العقود مع كل منهم.

ب. في المحور الثاني للخطة الإصلاحية الذي يغطي قطاع الإنتاج، ينش-ط المجال-س بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه في مجال إيجاد منتجين مستقلين للطاقة وك-ذلك لتغطية مسألة النقص المتزايد في مجال الطاقة الإنتاجية التي سيحتاج لها لبنان في المستقبل القريب والتي تقدر في الحد الأدنى بحوالي 500 ميغاواط إضافية. ولهذه الغاية، سيعمد المجلس إلى استقطاب مستثمرين من القطاع الخاص لإنشاء معمل جديد أو معمل جديدة ذات قدرة إنتاجية تغطي الحاجة المطلوبة م-ن جهة-ة، ولإستبدال مصادر الطاقة المستنفذة في معمل إنتاج آن وقت اس-تبدالها أو ه-ي أصبحت على وشك ضرورة استبدالها. هذا مع السعي من جهة أخرى إلى بي-ع معمل دير عمار من القطاع الخاص علم-اً أن مس-احة الأرض ح-ول المعمل وإمكانات نقل الطاقة الإضافية تتيح المجال أم-ام المس-تثمرين لتوسيع طاقتهم الإنتاجية لتغطية النقص بالطاقة في حال رغبوا بذلك، كما أن ذلك يمد-هم م-ن الاستفادة من استثمار مجالات استعمال الغاز الذي سيبستورد من مصر لأن ذل-ك قد يصبح متاحاً بحلول منتصف عام 2008. وفي هذا الشأن، فقد تم توقيع عق-د مع المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) بتاريخ 15 حزيران 2007 للمس-اعدة ف-ي

تنفيذ هذه العملية. كما يتم التحضير حالياً لاستدراج عروض للتعاقد مع استشاري تقني وشركة محاسبة لتنفيذ خدمات تتعلق بهذا المشروع.

ج. وفي المحور الثالث للخطّة الذي ينظم مسألة التوزيع، تعاقدت وزارة الطاقة والمياه وبمساعدة من المجلس الأعلى للخصخصة مع شركة الاستشارات CRA International من أجل التحضير لاستدراج عروض لتزويد عدادات كهرباء على مستوى المناطق والمحلات والمستهلكين، وعروض أخرى لإدارة شبكات التوزيع (التوتر المنخفض) على المستوى المناطقي حيث يمكن أن يقسم لبنان إلى ثلاث مناطق يمكن أن يدير كل مستثمر شبكة منها. وعلى هذا الصعيد، عبرت عدة شركات عن اهتمامها بهذين المشروعين، وتجري حالياً دراسة ملفات هذه الشركات للإعلان عن الشركات المؤهلة لتنفيذ الخدمات المطلوبة.

رابعاً: تحريك عجلة المشاريع الإنمائية

خلال فترة عامين على تولي حكومة الإصلاح والنهوض المسؤولية، عملت الحكومة على إطلاق وتحريك عجلة عدد كبير من المشاريع الإنمائية، وقد أسهم ذلك في دعم جهود الحكومة في مجال النهوض الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المناطق اللبنانية. وجاءت الإجراءات التي جرى اتخاذها على النحو التالي:

1. تسديد تعويضات الاستملاكات

بتاريخ 2005/8/18، أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 24 الذي وافق بموجبه على تفويض وزير المالية إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية مخصصة حصراً لدفع تعويضات استملاك بقيمة إجمالية بلغت 278 مليون دولار أميركي من أصل إجمالي مبلغ الإصدار المالي لسندات الخزينة الذي نص عليه مشروع القانون والبالغ 300 مليون دولار، أكثر من 90% منها عائدة لمشاريع موجودة بعهددة مجلس الإنماء والأعمار، والباقي بعهددة وزارة الأشغال العامة والنقل. وقد كان هذا الموضوع معلقاً منذ العام 2002 مما أدى إلى تجميد جملة من المشاريع الهامة ومنع الحكومة، وبالتالي منع اقتصاد البلاد، من الاستفادة من جزء من التمويل الخارجي المتاح. وقد أدى ذلك إلى إلغاء العديد من المناقصات ووقف العمل في تلك المشاريع. وكان من النتائج غير المباشرة لذلك ارتفاع كلفة تنفيذ العديد من المشاريع بسبب الزيادة التي طرأت، خلال فترة التجميد، الزيادة الطارئة على أسعار معظم المواد المستخدمة في

عمليات البناء وهو ما حمل الخزينة والمكاف اللبناني أعباء إضافية كان من الممكن تجنبها وبالتالي أهدر أموالاً وحجب عن الاقتصاد وعن اللبنانيين فرصاً هامة لتحريك عجلة النمو في الاقتصاد كانت ستعود بالخير عليهم.

بعد صدور هذا القرار، بإشراف مجلس الإنماء والأعمار فوراً بإعداد قرارات الإيداع وقرارات وضع اليد على العقارات المعنية، فأصدر حوالي 21250 وثيقة تبليغ لأصحاب الحقوق، كما أصدر قرارات إيداع بقيمة 250 مليون دولار أميركي لتاريخه، صرف منها حتى تاريخه حوالي 127 مليون دولار أميركي لأصحاب الحقوق؛ علماً بأن قانون الاستملاك يوجب على الإدارة الاحتفاظ بما نسبته 25% من قيمة التعويضات لحين تنفيذ قرار وضع اليد والاحتفاظ كذلك بنسبة 25% من التعويضات التي تستأخذ قرارات تخمينها البدائية. ومما تجدر الإشارة إليه أن مجلس الإنماء والأعمار هو الآن بصدد استكمال إجراءات صرف هذه التعويضات علماً بأن هذا الأمر مرتبط بتقديم أصحاب الحقوق للمستندات اللازمة.

وإلى جانب الأثر الإيجابي المتعلق بتسديد أصحاب الحقوق التعويضات المستحقة لهم، فإن هذا الأمر يسهم في تحريك الدورة الاقتصادية، كونه يحرك عجلة المشاريع المتوقفة ويطلق عدداً كبيراً من المناقصات التي تسهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في البلاد.

2. أبرز المشاريع التي جرى توقيع عقودها

منذ تسلم الحكومة الحالية لمهامها، عمدت الحكومة إلى حث الإدارات المعنية وخاصة مجلس الإنماء والأعمار على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع والاستفادة القصوى من التمويل الخارجي المتاح خاصة بعد أن أزيلت عقبة الاستملاكات.

وقد وقّع مجلس الإنماء والإعمار حتى الآن عقوداً لتنفيذ مشاريع إنشائية جديدة في مختلف المناطق اللبنانية بقيمة 860 مليون دولار أميركي خلال العامين 2005 و2006 و2007 (حتى نهاية شهر آب) موزعة على مختلف القطاعات وعلى المناطق اللبنانية كافة. وفي هذا المجال، فقد خصص لقطاع النقل البري مشاريع بقيمة 350 مليون دولار، ولقطاع المياه والصرف الصحي مشاريع بقيمة 161 مليون دولار، ولقطاع الصحة مشاريع بمبلغ 7 مليون دولار، ولقطاع التنمية الاجتماعية مشاريع بمبلغ 57.2 مليون دولار، وقطاع المباني الحكومية مشاريع بقيمة 7.3 مليون دولار، ولقطاع التربية مشاريع بقيمة 91.2 مليون دولار، ولقطاع النقل الجوي

مشاريع بقيمة 16.4 مليون دولار وغيرها (أبرز هذه المشاريع مفصلة في الملحق المرفق رقم 10).

3. اتفاقيات التمويل

منذ أن تسلمت الحكومة الحالية مهامها، سعت بالتعاون مع مجلس النواب إلى إبرام اتفاقيات تمويل كانت موقعة سابقاً. كما جرت المبادرة إلى توقيع اتفاقيات تمويلية جديدة مع مصادر التمويل المختلفة. غير أن العدوان الإسرائيلي على لبنان ونتائجه المدمرة حثّت على الحكومة إعادة النظر ببعض الأولويات ودفعها إلى تركيز جهودها للحصول على مصادر تمويل تخصص لمعالجة آثار العدوان، دون أن تهمل المسار الإنمائي الذي كان معتمداً قبل الحرب. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية دمج بعض المعالجات لآثار العدوان بالمشاريع التي كانت مقررّة سابقاً. ولقد كان الهدف المركزي للحكومة خلال الفترة التي تلت العدوان هو أن تغطي كلفة معالجة آثار العدوان قدر المستطاع عن طريق الهبات، وبالتالي الاستفادة من جو التعاطف العربي والدولي مع لبنان لتوفير التمويل اللازم بما يجنبها اللجوء إلى المزيد من الاستدانة. وعلى ذلك، تتابع الحكومة مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات العربية والدولية الوسائل والآليات لترجمة التعهدات التي تم الالتزام بها قبل وخلال مؤتمر ستوكهولم، وبعد ذلك ما جرى التعهد به في مؤتمر باريس - III. وحتى تاريخه، وفي أكثر الأحيان، يجري تنفيذ الأعمال المتعلقة بمعظم الهبات مباشرة من قبل الواهبين بالتعاون مع الحكومة اللبنانية. ومن جانب آخر، فقد تمكنت الحكومة من الحصول على عدد من الفروض الميسرة ومعظمها مخصص لمعالجة آثار الحرب، ونتائجها. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن مجلس النواب أبرم، في عهد الحكومة الحالية، خمس اتفاقيات تمويل تفوق قيمتها 313 مليون دولار بينما لا تزال اثنتا عشرة اتفاقية بقيمة 689 مليون دولار تنتظر الإبرام من قبل المجلس (التفاصيل في الملحق المرفق رقم 11).

وإضافةً إلى الاتفاقيات المشار إليها أعلاه، فقد أقرت الحكومة قبول عدد من الهبات العينية خاصة فيما يتعلق بإعادة إعمار الجسور والمدارس والمستشفيات وغيرها من المنشآت العامة التي تعرضت للدمار أو لأضرار بالغة، وهي الهبات المقدمة من قبل عدد من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات التمويلية وبعض الواهبين من القطاع الخاص.

4. معالجة موضوع ارتفاع أسعار بعض مواد البناء

خلال الفترة ما بين العامين 2002 و2004، ارتفعت أسعار بعض مواد البناء وخاصة الحديد والبرص والرمل ارتفاعاً كبيراً مما أثر على التوازن المالي للعقود الموقعة مع المقاولين، وخاصة تلك التي لا تلاحظ معادلات لتعديل الأسعار. وقد شكل رئيس الحكومة في 2004/2/17 لجنة مهمتها تقديم الاقتراحات لمعالجة هذه المشكلة، وعلى ضوء تقرير هذه اللجنة، وافق مجلس الوزراء على توصياتها في قراره رقم 60 تاريخ 2004/7/1. بيد أن هذا القرار ما شمل معالجة الزيادة التي طرأت على كلفة جميع مواد البناء كالحديد الصناعي والأنابيب والنحاس وغيرها.

لذا، فقد عملت الحكومة الحالية إلى معالجة هذا الوضع، فوافق مجلس الوزراء، في قراره رقم 37 تاريخ 2005/10/6 ورقم 72 تاريخ 2005/11/10، على تكليف كل من وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الدفاع الوطني بوضع معايير واحدة لاعتمادها في هذا الشأن. وبعد استطلاع رأي مجلس الإنماء والإعمار، رفعت وزارة الأشغال العامة والنقل تقريراً بهذا الخصوص إلى مجلس الوزراء الذي أصدر قراره رقم 187 تاريخ 2007/5/21 بالموافقة على المعايير الموحدة لمعالجة فروقات أسعار بعض مواد البناء بحيث أمن هذا القرار الجديد معالجة عادلة لهذه المشكلة وبشكل يتفاد تكرارها مستقبلاً، كما أمن عملية إعادة تحريك العمل في هذه المشاريع المتوقفة.

5. قانون المناقصات ودفتر الشروط الموحد

تسعى الحكومة، ومن ضمن ورشاتها الإصلاحية وعلى أكثر من صعيد، إلى إعداد مشروع قانون عصري للمناقصات، وقد قطعت اللجنة المكلفة بذلك شوطاً كبيراً، ومن المتوقع أن يصار إلى رفع مشروع القانون الجديد إلى مجلس الوزراء بالإضافة إلى مشروع قانون يتعلق بإنشاء إدارة الصفقات العامة وذلك في أقرب وقت ممكن. كما تعمل هذه اللجنة على مشروع دفتر شروط موحد يصار إلى اعتماده من قبل جميع الإدارات المعنية، على أن يصدر هذا المستند بمرسوم تطبيقي لقانون المناقصات الجديد بعد إبرامه.

6. المشاريع الأخرى التي يسهم فيها مجلس الإنماء والإعمار

أ. صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Economic & Social Fund for

Development)

تأسس صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة معاهدة بين الحكومة اللبنانية والاتحاد الأوروبي جرى توقيعها في بيروت بتاريخ 2000/11/21، من ضمن اتفاقية الشراكة الإطار-MEDA المقررة وفقاً للقانون رقم 99/89 تاريخ 199/6/14. وقد تم إنشاء وحدة إدارة مستقلة للصندوق مرتبطة برئيس مجلس الإنماء والإعمار بصفته المنسق الوطني للمساعدات مع الاتحاد الأوروبي. وانطلق العمل بمشروع الصندوق بموجب هبة من الاتحاد الأوروبي تبلغ 25 مليون يورو، يقابلها 6 ملايين يورو من الحكومة اللبنانية. وفي العام 2007، أضاف إليها الاتحاد الأوروبي هبة جديدة بقيمة 5,375 مليون يورو.

ويهدف مشروع الصندوق إلى مكافحة الفقر والبطالة عن طريق مكونين، هما أولاً إيجاد فرص العمل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تمويل برامج قروض (revolving funds) عبر المصارف التجارية وتقديم خدمات تطوير أعمال وتدريب؛ وثانياً التنمية المحلية عبر هبات تمويل مشاريع تنموية تشاركية في البلدان الأكثر فقراً من ضمن خطط تنمية محلية شاملة ينفذها المجتمع المحلي وتنفذها المجالس البلدية، مثل مشاريع الري وإنشاء المراكز الصحية والثقافية والإنتاج الغذائي. ويستهلك مكون التنمية المحلية هذا حوالي ثلث التمويل التشغيلي (operational funds)، بينما يستهلك مكون إيجاد فرص العمل ثلثي هذه القيمة.

ولقد استطاع هذا الصندوق، ولغاية 31 تموز 2007، من تحقيق التالي:

(1) مكون إيجاد فرص العمل: إنشاء/ تطوير أكثر من 2,020 مشروعاً وإيجاد 1,640 فرصة عمل جديدة. ويخلق الصندوق حالياً حوالي 80 فرصة عمل جديدة شهرياً. فضلاً عن ذلك، فقد قدم الصندوق خدمات تطوير أعمال لـ 850 مشروعاً من أصل 2,020.

(2) مكون التنمية المحلية: تحسين الظروف المعيشية لـ 145,000 شخص في 39 بلدة فقيرة. كما أعد الصندوق "إستراتيجية للتنمية الاجتماعية في لبنان" مبنية على مفهوم معالجة "جيوب الفقر".

(3) يستمر التزام التمويل الأوروبي بموجب المعاهدة حتى 2009/12/31. ويستقطب الصندوق حالياً عدداً من الجهات المانحة الأخرى التي تعتبره "آلية فعالة" لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية.

ب. مشروع التنمية الاجتماعية (Community Development Project)

يهدف مشروع التنمية الاجتماعية، الذي أقره مجلس النواب في 29 تموز 2002 والممول جزئياً عبر قرض من البنك الدولي وتبلغ قيمته 20 مليون دولار وتساهم الدولة اللبنانية فيه بمبلغ 5 ملايين دولار، إلى تحقيق التالي:

- (1) تأمين الفرص والظروف الملائمة للوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.
- (2) تحسين الوضع الاقتصادي للعائلات والفئات من ذوي الدخل المتدني.
- (3) تطوير برامج اجتماعية محددة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للشرائح الاجتماعية التالية: الشباب، النساء، الأطفال والمعوقين وكبار السن.
- (4) توثيق التجارب والدروس والإفادة من الخبرات الناتجة عن تنفيذ المشروع للإفادة منها في التنسيق مع الوزارات المعنية لتطوير استراتيجية تنمية بشرية طويلة المدى.

وينفذ المشروع من خلال برنامجين أساسيين، هما:

- (1) برنامج وطني قطاعي يعمل على تطوير برامج اجتماعية محددة ضد مجموعة من العناوين القطاعية الوطنية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لشرائح اجتماعية معينة كالنساء والأطفال، المعوقين وكبار السن.
- (2) برنامج تنموي مناطقي مترابط ينطلق من حاجات المجتمعات المحلية التي يعمل فيها ويستهدف مجموعات محددة من الفرى التي تعاني من أوضاع اجتماعية صعبة، وتتضمن هذه المناطق مناطق فقر ريفي تتركز في قضاء عكار، قضاءي المنية-الضنية وزغرتا، مدينة طرابلس، أفضية بشري وجبيل والبترون، بيروت الكبرى، قضاءي بعلبك والهرمل، قضاءي راشيا وحاصبيا، أفضية النبطية وصور وبنت جبيل ومرجعون، قضاءي عاليه والشوف، وقضاءي صيدا وجزيرين.

وفي الإطار التنفيذي، قام المجلس بإجراء ما يلي:

- (1) مسح اجتماعي سريع في المناطق العشرة المشار إليها آنفاً، وحدد فيها تجمعات الفقر كما حدد المسح الحاجات والأوليات الإنمائية في هذه التجمعات بعد التشاور والتداول مع الهيئات المحلية والفعاليات العاملة في المنطقة.

2) على ضوء نتائج المسح الاجتماعي، قام المجلس بـ دعوة الهيئات الأهلية الراغبة بالمشاركة إلى تقديم اقتراحات مشاريع للاستجابة إلى الأولويات القطاعية التي برزت في المسح.

وحتى تاريخه، ينفذ المجلس عبر الهيئات الأهلية 320 عقداً في مختلف القطاعات والمناطق المستهدفة في المشروع بكلفة إجمالية بلغت 13.2 مليون دولار، من أصلها 12.9 مليون دولار ممولة من قبل البنك الدولي وحوالي 0.3 مليون دولار ممولة من قبل الدولة عبر مجلس الإنماء والإعمار.

ج. مشروع الشراكات المبتكرة لدعم التواصل بين المناطق عبر التنمية المحلية: آرت

جولد - لبنان (ART GOLD Lebanon)

يشكل هذا المشروع جزءاً من "مبادرة آرت جولد" العالمية، والتي أعدها مجموعة من منظمات الأمم المتحدة ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بهدف تشجيع الاتصال الاستراتيجي والعملي بين الجهات المانحة وبرامج ومؤسسات التعاون الإنمائي والتعاون اللامركزي التي تدعم سياسات الإنماء المحلي، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (Millennium Development Goals- MDGs) وتعزيز قدرات الهيئات المحلية في مقارباتها للتخفيف من حدة الفقر. ويهدف المشروع إلى:

1) تشجيع شراكات التعاون الإنمائي اللامركزي بين المجتمعات المحلية اللبنانية والأجنبية، والشراكات بين الجهات المعنية بالإنماء الاقتصادي المحلي اللبناني والأجنبي.

2) تشجيع الشراكات الجنوبية-الجنوبية بين الدول النامية، بدعم من المجتمعات المحلية الشمالية بهدف تبادل الخبرات والتقنيات.

3) تشجيع الشراكات بين الجامعات ومراكز التدريب المتخصصة الأجنبية وجامعات الدول المنضمة إلى "الشبكة العالمية للجامعات" والجامعات اللبنانية لتدريب قياديين في مجال التنمية المحلية.

وحددت مدة المشروع بـ 36 شهراً، وبلغت الموازنة الأولية المرصودة له 8,292,383 دولار أميركي على شكل هبة من الحكومة الإيطالية. ويستند المشروع في تنفيذ برامجه إلى ثلاثة مستويات:

1) المستوى المحلي: حيث جرى تأليف عدة مجموعات عمل محلية (Local Working Groups)، وسيصار لاحقاً إلى تشكيل وكالات محلية للتنمية الاقتصادية (Local Economic Development Agencies) ذات طابع

غير رسمي في مرحلة أولى، تتولى اقتراح خطط التنمية الاقتصادية ومتابعة تنفيذ برامجها.

(2) المستوى الوطني: حيث سيجري تأليف مجموعة العمل الوطنية (National Working Group-NWG) التي من المقترح أن تكون برئاسة رئيس مجلس الإنماء والإعمار، على أن تضم ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن عدد من الوزارات والجهات المانحة المشاركة في المشروع.

(3) المستوى الدولي: حيث تم تأليف نواة مجموعة العمل الدولية (International Working Group) على ضوء المؤتمر الدولي الذي انعقد في جنيف خلال شهر أيلول 2006. وسوف تعقد مجموعة العمل الدولية اجتماعاً لها في باريس في 24 أيلول 2007 للاطلاع على سير عمل المشروع واقتراح الخطوات المستقبلية.

وقد تم الاتفاق على تحديد المناطق التي سيشملها تطبيق مشروع آرت غولد، في مرحلته الأولى، استناداً إلى البيانات والإحصاءات الوطنية الرسمية وهي:

- (1) منطقة لبنان الشمالي (تشمل ثلاثة أفضية، وهي: عكار، والمنية-الضنية، وطرابلس-باب التبانة).
- (2) منطقة لبنان الجنوبي (تشمل خمسة أفضية، وهي: مرجعيون، وبنت جبيل، والنبطية، وصور، وحاصبيا).
- (3) منطقة البقاع (تشمل قضاءي راشيا، والبقاع الغربي).
- (4) ضاحية بيروت الجنوبية (أضيفت لاحقاً نتيجة الأضرار التي لحقت بها من جراء حرب تموز 2006).

خامساً: تحديث القوانين

يتطلب تنفيذ البرنامج الإصلاحي لحكومة الإصلاح والنهوض اتخاذ قرارات عدة، قد تكون جريئة أو صعبة في بعض الأحيان، في المجالات الإصلاحية، فيما خص الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وخلال فترة توليها مهامها من منتصف شهر تموز 2005 وحتى نهاية شهر آب 2007، عقدت هذه الحكومة 102 جلسات اتخذت خلالها 4,483 قراراً، ما يجعلها أكثر الحكومات نشاطاً من بين الحكومات المتعاقبة على لبنان منذ العام 1992 (التفاصيل في الملحق رقم 3). وبشكل خاص، يتطلب تنفيذ برنامج الحكومة تعديل بعض الأنظمة القانونية القائمة واستحداث أنظمة جديدة. ولهذه الغاية، عكفت الحكومة منذ تأليفها

على إعداد مشاريع القوانين وأحالت إلى مجلس النواب ما يزيد عن تسعين مشروع قانون حتى الآن (التفاصيل في الملحق رقم 2). وقد تناولت هذه الورشة التشريعية مواضيع مختلفة وهامة، منها:

1. مشاريع قوانين ذات طبيعة إصلاحية: وأهمها:
 - أ. تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 15118، تاريخ 2005/9/9).
 - ب. تعديل بعض أحكام قانون المحاسبة العمومية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 1606، تاريخ 2006/1/18).
 - ج. إحداث مديريات الموارد البشرية في الإدارات العامة الخاضعة لصلاحيات مجلس الخدمة المدنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 1724، تاريخ 2006/6/22).
 - د. تعديل قانون تنظيم وزارة الإعلام (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 1724، تاريخ 2006/6/22).
 - هـ. تعديل المرسوم الاشتراعي المتعلق بإنشاء مجلس الخدمة المدنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 18055، تاريخ 2006/11/9).
 - و. تعديل قانون تنظيم وزارة الإعلام (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 17626 تاريخ 2006/9/12).
 - ز. الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 17451 تاريخ 2006/7/15).
2. مشاريع قوانين ترمي إلى حماية الصحة العامة والتأمين الصحي: وأهمها:
 - أ. قانون سلامة الغذاء (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 17156، تاريخ 2006/6/12).
 - ب. مشروع قانون جديد ينظم أعمال الضمان في لبنان.
3. مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث القوانين الضريبية وتطوير الأسواق المالية: وأهمها:
 - أ. قانون يتعلق بالأسواق المالية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 16690، تاريخ 2006/3/30).
 - ب. قانون الإجراءات الضريبية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 17080، تاريخ 2006/5/29).

4. مشروع قانون يرمي إلى مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميين

(أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 17053، تاريخ 2006/5/25). يستند مشروع القانون في أسبابه الموجبة إلى أن شوائب عديدة ربما تكون قد اعترت مرحلة بناء الدولة خلال الفترة التي تلت إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، وأدت إلى إثراء غير مشروع أو منفعة على حساب المصلحة العامة، مما جعل الكثيرين من السياسيين والمواطنين يشيرون بأصابع الاتهام إلى المسؤولين عن إدارة الدولة خلال تلك الفترة. ومن أجل جلاء هذه القضية بإيفاء كل ذي حق حقه من جهة، وبمعاقبة كل مخالف أو مرتش أو متواطئ أو مهمل أو مقصر من جهة ثانية، أعدت الحكومة مشروع قانون يرمي إلى إخضاع حسابات الإدارات والمؤسسات العامة، والبلديات واتحاد البلديات، والمرافق العامة التابعة للدولة، لتدقيق شامل يتناول أداؤها خلال الفترة اللاحقة لإقرار وثيقة الوفاق الوطني في 1989/11/5، ولغاية نهاية العام 2005. ويتناول التدقيق الموجودات والمطلوبات وقيدها في الحسابات التالية:

أ. الإيرادات وتوريدها

ب. النفقات مهما كانت مصادر تمويلها

ج. المساعدات والمساهمات

د. التزامات ومدى انطباقها على القوانين والأنظمة النافذة

هـ. المتدخلين في الصفقات العمومية من عملاء ووسطاء وسماسرة.

ولإضفاء مزيد من الشفافية والحياد في إجراء عملية التدقيق الشامل المقترح، نص مشروع القانون على الإجازة للحكومة التعاقد مع شركة دولية، أو أكثر، لإنجاز هذه المهمة. كما أن الحصانة المقترحة للمدقق هي لضمان استقلاليته في تنفيذ مهامه وعدم التعرض لأيّة ضغوط من أي كان.

5. مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث تطوير الاقتصاد وتسهيل انضمام لبنان إلى منظمة

التجارة العالمية: وأهمها:

أ. قانون التجارة الخارجية والإجازات (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 16457، تاريخ 2006/2/27).

ب. مشاريع القوانين التي أقرت خلال جلسة 2007/7/27 بما فيها المشروع المتعلق بهيئات الضمان.

سادساً: الإصلاح الإداري

1. تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى

التزاماً بما جاء في البيان الوزاري للحكومة من تعهد بالعمل على "رفع كفاءة الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية وتطوير قدراتها البشرية واعتماد سياسة ديمقراطية الجدارة والكفاءة ومكافأتها وليس على أساس الولاء والانتماء"، بالإضافة إلى التزامها "وضع سياسات إصلاحية للاستفادة من الموارد البشرية المتاحة واعتماد توصيف وتصنيف حديث للوظائف العامة"؛ وفي إطار سعي الحكومة اللبنانية إلى تحديث وسائل وطرق تعيين كبار الموظفين في المراكز الرئيسية في القطاع العام اللبناني؛ استقر الرأي لدى مجلس الوزراء على اعتماد آلية علمية وشفافة مبنية على المنافسة المفتوحة لتحديد من يتمتعون بالمواصفات اللازمة تمهيداً لاختيار المرشحين الذين يتمتعون بالكفاءة والأهلية لعدد من المراكز الشاغرة في وظائف الفئة الأولى في الإدارات الرسمية وفقاً لما نص عليه مشروع القانون التي أحالته الحكومة إلى مجلس النواب، والذي يرمي إلى تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى على أساس ديمقراطية الكفاءة والجدارة.

وعليه، فقد تم الإعلان عن المناصب الشاغرة في الصحف المحلية والعالمية. كما شكل رئيس مجلس الوزراء لجاناً خاصة (لجنة لكل منصب) مهمتها تقييم طلبات المرشحين ورفع توصياتها إليه وإلى الوزير المختص. وضمت كل لجنة أربعة إلى سبعة أعضاء، تتنوع اختصاصاتهم بين أساتذة جامعيين، واختصاصيين في موضوع المنصب المعان عنه، وخبراء في الإدارة العامة مشهود لكفاءتهم ونداهتهم وعدم انحيازهم، بالإضافة إلى عضوية مجلس الخدمة المدنية. وقد اعتمدت كافة اللجان في قيامها بالمهمة الموكلة إليها آلية واحدة، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة بناءً لخصوصيات كل منصب. وقد رافقت اللجان في أعمالها أمانة سر تألفت من كادر في وزارة التنمية الإدارية والمعهد المالي -معهد باسل فليحان. وقد قام أعضاء اللجنة وأمانة السر بهذه المهام بشكل تطوعي دون أن يتقاض أي منهم أجراً أو بدلات.

وعلى هذا الأساس، جرى تعيين أمين عام المجلس الأعلى للخصخصة، وكذلك رئيس وأعضاء لـ "الهيئة الناطمة للاتصالات" الذين باشرُوا مهامهم في إطار تطبيق

الإصلاحات اللازمة في مجال الاتصالات وخاصة في قطاع الخليوي. كما أنجزت عملية فرز وفحص الطلبات المقدمة لملء 39 وظيفة شاغرة مستمرة، إذ تم درس 2,842 طلباً من قبل اللجان المختصة، حيث تم انتقاء 93 طلباً منها حتى الآن، ليجري الانتقاء منهم لشغل المراكز الشاغرة على أساس الكفاءة والجدارة (كما هو مبين في الملحق رقم 12).

2. إضفاء الشفافية على حسابات الدولة المالية

من ناحية أخرى، ومن أجل إضفاء المزيد من الشفافية على حسابات الدولة المالية وبشكل علمي وتفصيلي يتيح لجميع الراغبين في الحصول على المعلومات الكاملة وبطريقة تلغي أي نوع من أنواع الالتباس، ولاسيما بعد أن كثرت في الآونة الأخيرة الأحاديث والتحليلات والاجتهادات عن عمليات الإنفاق العام وأوجهه وطريقته وحجمه، وكذلك عن الإيرادات ومصادرها، وكيفية وأسباب تراكم الدين العام على مدى السنوات الثلاث الماضية، فقد تم تحضير ونشر كافة الحسابات المالية من العام 1993 وحتى نهاية العام 2006، بشكل مقارنة وتراكمي. وتأتي هذه الخطوة الرائدة في إطار حرص وزارة المالية، ومنذ عدة أعوام، على تطوير ونشر قدر متزايد من المعلومات المالية المتوافرة لديها باعتماد أعلى درجات الإفصاح والشفافية، وهو الأمر الذي أصبح ممكناً نتيجة تطوير الأنظمة المحاسبية والمالية المتبعة لديها خصوصاً بعد اعتماد المعايير الدولية للمالية العامة بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية.

وقد هدفت هذه الخطوة إلى تعميق إسهام الحكومة اللبنانية ووزارة المالية في زيادة درجة الإفصاح من أجل إطلاع جميع المعنيين على كامل المعلومات المالية المتوافرة بشكل مقارنة وتراكمي، وبما يتيح لكل من يرغب في الاطلاع والتثبت من كل ما يتعلق بحسابات الموازنة العامة وحسابات الخزينة. وتُظهر هذه الإحصاءات أيضاً تفاصيل الإيرادات وفقاً للمصدر والنوع، وكذلك النفقات من داخل الموازنة لكل جهاز من أجهزة الدولة حسب تصنيفها الاقتصادي وتصنيفها الإداري. كما تتطرق هذه الحسابات، وبشكل دقيق وبالأرقام التفصيلية، إلى مبالغ العجز المحقق، وكيفية تكوين الدين العام وتراكمه، وطرق إعادة تمويله عبر السنوات الماضية (راجع موجز عن هذه الحسابات المالية في الملحق رقم 13).

هذا، وقد جرى تصنيف المعلومات المتوفرة بشكل جداول ضمن ثلاثة أبواب رئيسية، هي:

أ. الباب الأول: ويتضمن نفقات وإيرادات الموازنة أي ما تم صرفه وجبايته من حساب الموازنات العامة التي تم إعدادها وإقرارها بموجب مشاريع قوانين وافقت عليها الحكومات المتعاقبة وصادقت عليها مجالس النواب المتعاقبة منذ العام 1993. وتبين تلك الموازنات وقطع حساباتها مبالغ خدمة الدين العام وتطور مبالغ العجز السنوي وكيفية تمويل تلك العجزات وكذلك كيفية تمويل الديون وإعادة تمويل المستحق منها عبر إصدارات سندات الخزينة.

ب. الباب الثاني: ويتضمن نفقات وإيرادات الخزينة والتي تتضمن المبالغ التي تم إنفاقها من خارج الموازنة وتحديدًا من حساب الخزينة وذلك بموجب القوانين الصادرة في هذا الخصوص أو بموجب سلفات خزينة.

ج. الباب الثالث: ويتضمن الإنفاق الاستثماري الممول من فروض خارجية تم الحصول عليها من الدول والصناديق العربية والدولية، وذلك بعد أن تم إقرارها بموجب قوانين صادرة عن مجلس النواب.

سابعاً: إصلاح قطاع النقل العام

في إطار سعي الحكومة لإصلاح قطاع النقل البري، قامت المديرية العامة للنقل البري والبحري في وزارة الأشغال العامة والنقل بوضع خطة لتنظيم وتحديث وتنفيذ قطاع النقل العام للركاب في لبنان، والتي تمحورت حول النقاط التالية:

1. استعراض الوضع القائم لقطاع النقل العام البري للركاب والآثار السلبية الناتجة عنه مما يستدعي وضع نظام متطور ومتكامل للنقل العام البري للركاب على صعيد لبنان.

2. مبادئ سياسة قطاع النقل البري المتعلقة بالنقل العام للركاب.

3. تحديد العناصر الرئيسية للخطة والتي تقوم على اعتماد سياسة محددة لقطاع النقل البري، وإعادة هيكلة الإدارة العامة المعنية بشؤون النقل، وإعادة تنظيم قطاع النقل العام للركاب، بالإضافة إلى إدخال خدمة النقل السريع على المحاور الرئيسية وربطها بخطوط النقل إلى المناطق.

كما عملت المديرية على وضع الخطوات المرحلية لتطبيق الخطة، والتي تتضمن ما يلي:

1. إصدار القرار المشترك بين وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الداخلية والبلديات المتعلق بتنظيم مزاولة مهنة النقل العام للركاب الذي يمكن عن طريقه إنشاء قاعد معلومات تحفظ فيها سائر بيانات العاملين في هذا المجال من مـالكين وسائقين ومؤسسات وشركات ومواقع عملهم الحالية والمركبات، وإصدار التراخيص لهم، والتثبت من مطابقة مركبات النقل العام للركاب لمعايير السلامة والأمان ومن ملاءمة مظهرها الخارجي (اللون الموحد، حالة الهيكل الخارجي) وحالتها الداخلية (النظافة وحالة المقاعد)، بالإضافة إلى تثبيت الملصق التعريفي الخارجي والداخلي على هذه المركبات.
2. إعادة تنظيم قطاع النقل العام للركاب وفق نتائج الدراسة الجارية تنفيذها والممولة من خلال قرض البنك الدولي، بحيث يتم تحديد خطوط السير (ROUTES) ومنطقت العمل (ZONES) وتجميعها ضمن رزم عمل وتحديد متطلبات تشغيلها، كذلك تحديد مواقع محطات التسفير عند مداخل المدن الرئيسية وأماكن توقف المركبات العمومية.
3. إدخال خدمة النقل السريع على محور جونية - بيروت، بحيث يتم إطلاق دراسة تخطيط النقل التفصيلية والدراسة الهندسية التنفيذية لهذا المحور ولخطوط التغذية له ومن ثم تنفيذ البنية التحتية والمحطات والمواقف لهذا المحور والخطوط التابعة له.
4. إقرار سياسة قطاع النقل البري من قبل مجلس الوزراء بعد استكمال مناقشتها.
5. إعادة هيكلة إدارة قطاع النقل البري عن طريق الموافقة على مشروع القانون الرامي إلى إنشاء الهيئة العامة للنقل البري واستكمال مراحل استصدار القانون.
6. معالجة وضع مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك بحيث يتم استكمال توزيع الفائض من العاملين فيها على الإدارات والمؤسسات العامة وإجراء مسح شامل لأصول وموجودات المصلحة وإعادة تنظيم وضعها، وفق ما نص عليه مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للنقل البري.

أما بالنسبة للأعباء المالية المترتبة على تطبيق هذه الخطة الإصلاحية، فسيتم تأمينها وفق الآتي:

1. أكلاف إعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ الخطة، والتي تقدر بحوالي ثلاثة ملايين دولار أمريكي، سيتم تمويل الجزء الأكبر منها من خلال الفرض الجاري مع البنك الدولي، والجزء الآخر من الاعتمادات التي ترصد في الموازنة العامة للمديرية العامة للنقل البري والبحري. أما كلفة تنفيذ البنية التحتية لمحور جونية - بيروت للنقل السريع، والتي تقدر بحوالي خمسين مليون دولار أمريكي، وسيتم العمل على تغطيتها - م - ن خلال العمل على تأمين قرض ميسر.
2. منح حوافز مالية لتحسين واقع مركبات النقل العام للركاب العاملة حالياً (السيارات الصغيرة والميني-باصات والباصات) يتمثل بدعم هذه المركبات عن طريق:
 - أ. الإعفاء من الرسوم الجمركية والحد الأدنى ورسم الاس-تهلاك ورسم التس-جيل ورسم الميكانيك للسيارات التي تدخل حيز العمل لأول مرة.
 - ب. دعم فوائذ القروض المصرفية.
 - ج. تجهيز المركبات بنظام GPS.هذا وسيتم تأمين التمويل اللازم من خلال الاستحصال على الفرض الميسر - ر - الذي سيشمل تنفيذ البنية التحتية لمحور جونية - بيروت للنقل السريع.

ثامناً: حل أزمة «تعاونيات لبنان»

عملت الحكومة الحالية على حل أزمة «الجمعية التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية في لبنان م. م.» (المعروفة باسم «تعاونيات لبنان») التي تسببت بأزمة اجتماعية وإنسانية حادة منذ أواخر العام 2000 وما زالت، والتي طالت 23,030 مساهماً و688 مودعاً و716 مورداً دائئاً و7 مصارف دائئة.

فبعد أول من خمسة أشهر على توليه المسؤولية، بادر رئيس مجلس الوزراء إلى تكليف لجنة استشارية ثلاثية مؤلفة من السادة: جمال الزعيم المنجد (إداري وفلنوني)، وعرفان أياس (مالي ومحاسبي)، وفادي تميم (خبير مالي ومحاسبي)، ومهمتها دراسة ملف تعاونيات لبنان والاجتماع إلى جميع الأطراف المعنية فيه، تمهيداً للوصول إلى تصور نهائي لحل هذه الأزمة المتفاقمة بشكل جذري. وقد قامت هذه اللجنة بمجهود استثنائي في 2005/12/12 و2006/7/11 حيث أنهت أعمالها باجتماع موسع مع وفد تمثيلي يضم كافة شرائح المساهمين والمودعين برئاسة رئيس مجلس الوزراء عشية حرب تموز 2006، وذلك بعد أن قدمت تقريرها الأخير بتاريخ 2006/7/3 الذي يتضمن الحل المقترح لأزمة «تعاونيات لبنان».

وفي أواسط شهر آذار 2007، كلف رئيس مجلس الوزراء لجنة خبراء خماسية مؤلفة من السادة: جمال الزعيم المنجد (إداري وقانوني)، ومنير صيداني (مالي ومحاسب-بي)، وعرفان أياس (مالي ومحاسب)، وسامر عاصي (قانوني ومستشار وزير الزراعة) وفادي مك-ي (اقتصادي ومالي)، لوضع الحلول المقترحة موضع التنفيذ، على أن لا تزيد فترة عمل هذه اللجنة عن ستة أشهر كحد أقصى.

وبعد أن حصل أعضاء اللجنة على تفويض خاص من «اللجنة المؤقتة» التي تقوم مقام مجلس إدارة «تعاونيات لبنان» يتيح لهم التحرك والتفاوض باسم التعاونيات وينتهي تاريخه (بعد تجديده) في 2007/9/26، قامت لجنة الخبراء الرباعية بالتفاوض مع المصارف الدائنة ومـع شرائح أساسية من الموردين الدائنين، بالإضافة للتواصل المستمر مع ممثلي المساهمين والمودعين، حيث تمكنت خلال فترة قياسية (4 أشهر) من جمع معلومات تفصيلية هامة عن هذا الملف الحساس، ومن تحقيق مقاربات تفاوضية أساسية مع كبار الدائنين تكلات معظمها بالتجاوب والنجاح.

ومؤخراً، سلمت لجنة الخبراء تقريرها إلى رئيس مجلس الوزراء مرفقاً بمسودة مشروع قانون يقضي بحل أزمة «تعاونيات لبنان» من خلال التعويض على المساهمين والمودعين كما على مختلف الدائنين بنسب محددة لكل شريحة، بعد إقرار مبدأ الحصول على سلفة مالية بقيمة 75 مليار ليرة لبنانية توضع بتصرف وزارة المالية، على أن يصار إلى عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء وإحالة أصولاً إلى مجلس النواب تمهيداً لإقراره. وقد تم مؤخراً عرض مشروع القانون في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2007/9/12، وتم إقراره على أن يصار إلى تحويله إلى مجلس النواب.

تاسعاً: مشروع "المشاركة من أجل لبنان – Partnership for Lebanon"

تم إطلاق مشروع "المشاركة من أجل لبنان – Partnership for Lebanon" في شهر أيلول من العام 2006 من قبل نخبة من رجال الأعمال الأميركيين وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية والإمكانات والطاقات التقنية التي يحتاجها لبنان من أجل إعادة الإعمار ولتمكين تلك الموارد من التلاؤم مع المتغيرات الحاصلة وكذلك إلى المساعدة في بناء مستقبل أفضل للبنانيين. ويفقد هذا المشروع خمسة مؤسسات من

كبريات المؤسسات الأميركية الرائدة في الحقول التي تنشط فيها تلك المؤسسات وهي سيسكو (CISCO)، وغفري (GHAFARI)، وإنتل (INTEL)، ومايكروسوفت (Microsoft)، وأوكسيدنتال بتروليوم (Occidental Petroleum).

ويأتي هذا المشروع لدعم جهود الحكومة الآيلة إلى تطبيق الإستراتيجية الإلكترونية الوطنية (National e-strategy)، وذلك وفقاً للأولويات التي حددتها الخطة التطبيقية لهذه الإستراتيجية التي أقرت في تشرين الثاني من العام 2005 برعاية رئيس مجلس الوزراء. وهذا المشروع هو ثمرة جهد مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وتأتي هذه المبادرات التي يلحظها مشروع المشاركة في إطار المسارات السبعة الأساسية التي حددتها الخطة التطبيقية للإستراتيجية الإلكترونية الوطنية، وبالتحديد في مجال تطوير القدرات البشرية والبنى التحتية في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية (ICT)، ودور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية في تنمية قطاع الأعمال والاقتصاد الوطني، وكذلك في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية.

ويركز هذا المشروع جهوده، عبر شراكات عامة مع اللبنانيين، لجهة توسيع نطاق التعليم في لبنان، وتدريب القوى العاملة، وإقدار الشباب اللبناني وأصحاب المشاريع الجديدة والرائدة والمبادرة منهم في إيجاد فرص عمل جديدة، وإرساء بنية تحتية ملائمة للتكنولوجيا، واستعمال تلك التكنولوجيا لوصول المجتمعات بالخدمات والموارد التي تحتاجها. ويرتكز هذا المشروع إلى خمسة أطر عمل وهي:

1. المجتمعات المترابطة

يعمل هذا المشروع من أجل إرساء مراكز تواصل مباشر متعددة الخدمات، تشكل مدخلاً محلياً للمواطنين لولوج خدمات عديدة ومعلومات حول التدريب على الوظائف الجديدة، والحصول على شهادات تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، والعناية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الحكومية، بالإضافة إلى تقديم الدعم من خلال التدريب على الوظائف، والحصول على شهادات تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية. وقد تم إطلاق خمسة مراكز معلوماتية اجتماعية (Community Access Centers) مترابطة نموذجية في بلدات علما الشعب، وبعليك، وبنيت جبيل، وبرج البراجنة، والنبطية.

2. تدريب القوى العاملة والتعليم

يعمل هذا المشروع على تأمين التدريب العملي (internship) لعدد من الشبان ذوي الكفاءات في مؤسسات لبنانية خاصة وحكومية، وكذلك في شركات أميركية رائدة في الولايات المتحدة. ويهدف هذا التدريب إلى زرع بذور النمو الاقتصادي المستدام عبر توفير تعليم وتدريب أفضل للموظفين، وكذلك التدريب على الكفاءات الخاصة، وتبادل المعرفة. ويخطط المشروع لتدريب 500 شاب وشابة في شركات رائدة حول العالم على مدى السنوات الثلاثة المقبلة، وقد تم إرسال المجموعة الأولى من المتدربين الشباب إلى الولايات المتحدة وعددها 20 متدرباً.

3. إيجاد فرص عمل جديدة / إعادة إحياء القطاع الخاص

يهدف هذا المشروع أيضاً إلى المساعدة على إيجاد فرص عمل ومهن جديدة في لبنان لوقف هجرة الأدمغة والكفاءات من لبنان، وبالتالي عكس هذه الظاهرة. ومع أن المشروع يعمل ويتعاون مع شركات من مختلف الأحجام، فإن الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم تنال اهتماماً خاصاً إذ أنها تشكل العمود الفقري للاقتصاد المحلي وهي تستطيع الاستفادة بشكل أكبر من مبادرات القطاع الخاص. وقد بدأ المشروع فعلياً بالاستثمار في رأس مال عدد من الشركات الواعدة، مع التركيز على قطاعات اقتصادية ذات قدرة عالية على المنافسة إقليمياً وعالمياً. وفي هذا الإطار، ينسق المشروع مع الجامعة الأميركية في بيروت من أجل دراسة هذه القطاعات وتحليل المعلومات المستقاة من دراسات سابقة، وذلك بهدف استهداف أفضل لاستثماراته.

4. البنى التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات

تعطي البنية التحتية الحديثة للاتصالات تنافسية في السوق العالمية للبلاد الصغيرة التي تعتمد اقتصاد المعرفة. لهذا، يتعهد هذا المشروع تحديث البنى التحتية للاتصالات في لبنان من أجل توفير قاعدة صلبة لخدمات اتصالات وتجارة إلكترونية أفضل، مع إمكانية تخفيض التسعيرة للمستخدمين اللبنانيين في المستقبل. وتشمل الجهود المبذولة تطوير إستراتيجية وطنية للإنترنت السريع، وبالتالي مساعدة الهيئة الناطمة للاتصالات في إرساء وتقوية مناخ مناسب لتقنيات الاتصالات والمعلومات والتي من شأنها تشجيع الابتكار والاستثمار، وتطوير البنى التحتية، إضافةً إلى العمل على تأمين بولابة دولية ومركز تبادل للإنترنت للبنان.

5. الإغاثة وإعادة الإعمار

في إطار أعمال الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار التي شهدتها لبنان ما بعد عدوان تموز 2006، عمل هذا المشروع مع عدد من أبرز المنظمات غير الحكومية مثل ANERA، Habitat for Humanity، MercyCorps، و UNICEF من أجل استعمال الموارد المالية التي جمعها المشروع في بناء وحدات سكنية، وإعادة تأهيل المدارس، وتوسيع نطاق برامج تدريب القوى العاملة.

(تطور أعمال المشروع في الملحق رقم 14).

(VII)

مؤتمر باريس III

الإعـداد والإندـجـاز

VII - مؤتمر باريس III: الإعداد والإنجاز

أولاً: الإصلاح، المدخل إلى مؤتمر الدعم

منذ تسلمها لمهامها في تموز 2005، اعتبرت الحكومة أن السير على مسار تحقيق الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي والإداري هو من ضمن أولوياتها الضاغطة والأساسية نظراً لظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني وماليته العامة، لا سيما أن عدم المبادرة إلى معالجة تلك المسائل بشكل جذري يعرض لبنان إلى مخاطر اقتصادية ومالية ونقدية كبيرة، ويحجب إمكانية الاستفادة من الإمكانيات الكامنة للاقتصاد اللبناني ويفوت عليه الفرص المتاحة له. فضلاً عن ذلك، فإنه يزيد من كلفة تلك المعالجات في المستقبل. انطلاقاً من ذلك، عمد الفريق الاقتصادي في الحكومة إلى إعداد برنامج إصلاحي اقتصادي اجتماعي ومالي شامل وفقاً لخطوط عريضة تم بحثها خلال اجتماعات عقدها الفريق في بداية العام 2006 مع المؤسسات المالية الدولية في كل من نيويورك وواشنطن، ولاحقاً في أيلول 2006 على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سنغافورة. وعلى صعيد مواز، بادر الفريق الاقتصادي داخلياً للتحضير لهذا البرنامج عبر عقد جلسات متعددة داخل الحكومة ومع الإدارات المعنية، وكذلك مع الجهات السياسية والفعاليات الاقتصادية من القطاع الخاص والجهات العمالية الفاعلة وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

وعليه فقد تركز الهدف الأساسي للبرنامج وبالدرجة الأولى على تحفيز النمو بهدف إيجاد فرص عمل جديدة للبنانيين وتخفيض مستوى الفقر، مع المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وبشكل أكثر تحديداً، فقد استهدف برنامج الإصلاح رفع معدل النمو الحقيقي في الحد الأدنى إلى ما بين أربعة وخمسة بالمئة سنوياً وذلك خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك بما يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وتخفيض الفوارق بين المناطق اللبنانية. وبما أن المصدر الرئيسي لهشاشة الوضع الاقتصادي يرتبط بحجم الدين العام، فإن تقليص هذا الدين ووضعها على مسار تراجعها توصلنا نحو الاستقرار والاستدامة، وذلك مع العمل على حماية الفئات الأكثر هشاشة من الناحية المعيشية، يعتبر شرطاً أساسياً لإنجاز أهداف البرنامج وإنجاحه.

انطلاقاً من هذه المبادئ، فقد صُمم البرنامج الإصلاحي للحكومة ليشكّل الحل الأفضل لمعالجة ما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية وبما يتناسب مع الأوضاع الداخلية، ويدعم المدخل المناسب للحصول على الدعم العربي والدولي الذي يحتاجه لبنان. ويتوسّل هذا البرنامج ضمان نتائج مستدامة لعمليات التصحيح المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة في مجال استعمال التعهدات التي تقدمت بها عدد من الدول والمؤسسات المانحة مهن هبات وقروض، بهدف تحقيق النمو المستدام وتحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين في شتى المناطق اللبنانية.

ثانياً: مؤتمر باريس III: نجاح فاق التوقعات

تلبيةً لطلب الحكومة اللبنانية، بادر الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى دعوة المجتمع الدولي لعقد المؤتمر العربي والدولي لمساعدة لبنان – مؤتمر باريس III، وذلك في 25 كانون الثاني 2007. وفي لفته غير مسبقة وتأييد كامل لسياسة الحكومة الاقتصادية والإصلاحية التي عرضتها من خلال برنامج عملها إلى المؤتمر، وذلك بالرغم من المشكلات السياسية التي يعاني منها البلاد وانعكاسات ذلك كلّ على الأمن والاستقرار، فقد حصل لبنان على هبات وقروض ميسرة فاقت كل التوقعات إذ بلغت 7.613 مليار دولار أميركي، وهو دعم يوازي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي اللبناني. وبهذا الإنجاز، تكون الحكومة قد حققت نجاحاً كبيراً في تطبيق أحد أبرز تعهدات بيانها الوزاري. كما نجحت الحكومة في التأكيد مرة جديدة على الثقة والدعم المعنوي التي تحظى بهما على المستويين العربي والعالمي وترجمتهما بشكل عملي. ويوازي ذلك في الأهمية التزام الحكومة بتحويل ما تؤمن به من مبادرات إصلاحية هيكلية وعملية إلى أفعال وواقع ملموس. وقد جاءت تعهدات المشاركين في المؤتمر على الشكل التالي:

الجهة المانحة	دول	مؤسسات	المجموع	النسبة
مانحون عرب	1,462	1,250	2,712	36%
مانحون أوروبيون	1,172	1,734	2,906	38%
مانحون دوليون آخرون	943		943	12%
مؤسسات مالية دولية		1,052	1,052	14%
المجموع	3,577	4,036	7,613	100%

الأرقام بملايين الدولارات

وتوزعت تعهدات المؤتمر على أربع فئات رئيسية من حيث تخصصها ووجهة استعمالها المرتقبة، وجاءت على الشكل التالي:

1. الدعم للدولة اللبنانية: وتقدر مجمل المبالغ المصنفة ضمن هذه الفئة بـ 5.098 مليار دولار وتمثل 67 في المئة من إجمالي تعهدات المشاركين في المؤتمر. 23 في المئة منها، أو ما يعادل 1,173 مليون دولار سيكون على شكل هبات و77 في المئة على شكل قروض ميسرة. وتبلغ الأموال المخصصة لدعم الموازنة 1.703 مليار دولار، فيما تبلغ تلك المخصصة لتمويل مشاريع تنموية 2.972 مليار دولار، وبلغت مساهمات عينية بقيمة 347 مليون دولار، بالإضافة إلى قرض بـ 77 مليون دولار يقدمه صندوق النقد الدولي لدعم مصرف لبنان.

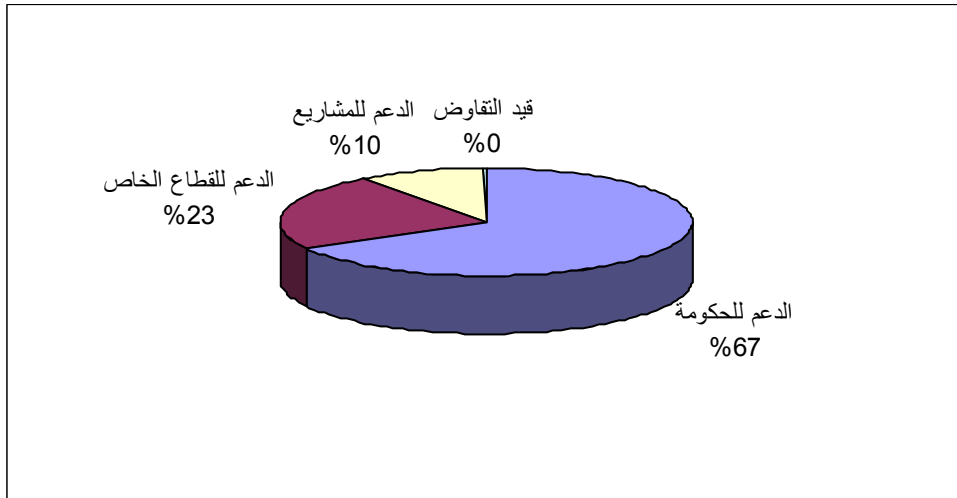
نوع التعهدات	دعم الموازنة والاصلاح	تمويل مشاريع	مصرف لبنان	سلع ومساعدات عينية	المجموع
هبات	400	499		347	1,196
قروض ميسرة	1,303	2,523	77		3,902
المجموع	1,703	2,972	77	347	5,098

الأرقام بملايين الدولارات

2. الدعم للقطاع الخاص: وتقدر مبالغ هذا الجزء بـ 1.725 مليار دولار وتمثل 23 في المئة من إجمالي تعهدات المشاركين في المؤتمر، ويتضمن 346 مليون دولار على شكل هبات للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية العاملة في لبنان، أما بقية المبالغ المخصصة لدعم القطاع الخاص والبالغة 1.379 مليار دولار فستأتي بمعظمها على شكل قروض ميسرة لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي لدى القطاع الخاص.

3. الدعم للمشاريع الجارية: وهي تخص المشاريع "الجاري تنفيذها"، وتقدر المبالغ المخصصة لها بـ 760 مليون دولار، أي ما يوازي 10 في المئة من التعهدات في باريس III، وهي مبالغ تم التفاوض في شأنها خصوصاً خلال مؤتمر ستوكهولم لدعم مشاريع قائمة لا يزال تنفيذها في مراحله الأولى.

تعهدات باريس III



ثالثاً: البرنامج الإصلاحي للحكومة

في إطاره العام، جاء البرنامج الإصلاحي للحكومة اللبنانية مرتكزاً على ستة محاور رئيسية وهي:

1. المحور الأول يتعلق بالسياسة الاقتصادية التي يجب اتباعها ويركّز على الإصلاحات التي من شأنها تحسين مستوى معدلات النمو، ومن أهمها إصلاح القطاع المالي وتطوير الأسواق المالية وتحسين بيئة الأعمال للقطاعات الإنتاجية واعتماد مسألة الحوكمة في الإدارة.
2. المحور الثاني يتطرق إلى إصلاحات القطاع الاجتماعي من أجل تحسين المؤشرات الاجتماعية، وذلك عبر برامج اجتماعية محددة وهادفة، وعبر تقوية شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة من السكان وتنشيط العمل لتحسين المردود الاجتماعي والحياتي الفعلي للنفقات الاجتماعية للدولة.
3. المحور الثالث يعالج مسألة التصحيح المالي الهادف إلى تقليص العجز والدين العام إلى مستويات قابلة للاستمرار ويستطيع أن يتحملها الاقتصاد.
4. المحور الرابع يتعلق بالخصخصة، والتي من شأنها تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمستهلكين، وتوسيع قاعدة ملكية المؤسسات الجاري تخصيصها وتشمل قطاعاً عريضاً من اللبنانيين، وزيادة حجم ومدى المشاركة الشعبية في رساميل المؤسسات

- المخصصة، وتحديث تجهيزاتها وتنويع خدماتها، مع السعي لتخفيض الكلفة، بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات وإعطاء دفع للنمو الاقتصادي.
5. المحور الخامس يتعلّق بالسياسة النقدية وضرورة المحافظة على استقرار سعر الصرف، مع تأمين توفّر التمويل اللازم وبأنواعه لكافة مؤسسات القطاع الخاص والتأكيد على أهمية المحافظة على قطاع مصرفي سليم.
6. المحور السادس يركّز على مسألة الدعم الدولي المكمل لجهود الدولة التصحيحية.

وفي الإطار التفصيلي لتنفيذ هذا البرنامج، فقد جرى البناء على ثلاثة برامج تفصيلية تركز على ثلاثة قطاعات أساسية في الاقتصاد المحلي، وهي:

1. برنامج الإصلاح الاجتماعي

يشمل برنامج الإصلاح الاجتماعي 41% من المبادرات الإصلاحية والاجراءات التي تعهد بها لبنان خلال مؤتمر باريس III. ويجري تنفيذ هذا البرنامج من قبل كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد عمدت كل من هذه الجهات المعنية إلى تطوير مبادرات لتحسين أداء القطاع الاجتماعي.

أ. وزارة الشؤون الاجتماعية: تركز الوزارة جهودها في المدى القريب على ثلاثة اتجاهات تضم:

(1) تحسين إدارة القطاع الاجتماعي عبر إزالة الازدواجية في تقديم الخدمات وفي تطبيق البرامج المشتركة ما بين وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة العامة والتربية والتعليم العالي، وذلك عبر زيادة التنسيق في تطبيق برامج التنمية المحلية وكذلك عبر وضع إستراتيجية اجتماعية تعمل كإطار عام لكافة النشاطات ذات الطابع الاجتماعي.

(2) إصلاح وإعادة هيكلة وزارة الشؤون الاجتماعية عبر مراجعة أهداف وبرامج الوزارة، وتحديث هيكلتها الإدارية، وإعادة هندسة أنظمتها التطبيقية، ومكنتها.

(3) تصميم ووضع آليات استهداف تساعد في تحسين تغطية وفعالية وتأثير شبكات الأمان الاجتماعي القائمة حالياً على مستوى ونوعية عيش المواطنين وتطبيق الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

ب. وزارة الصحة العامة: تعمل الوزارة على تطوير برنامج إصلاحي يتلاءم ويواكب تنفيذ القرض المقدم من البنك الدولي لتطوير سياسة الحماية الاجتماعية، وتركز الوزارة جهودها في المدى القريب على عدد من الاتجاهات تضم:

- (1) تطوير خدمات الرعاية الصحية الأساسية.
- (2) إرساء تدخلات تهدف إلى تقليل معدل الوفيات للأطفال والأمهات من خلال تحسين الرعاية الصحية والوقائية وزيادة نسبة التلقيح للأطفال الفقراء في مناطق محددة، ولا سيما في المناطق الأكثر فقراً.
- (3) تطبيق ووضع إطار مؤسسي لبرنامج تصنيف المستشفيات الحكومية.
- (4) تطوير المعايير والأساليب التطبيقية والوظائف المشتركة الخاصة بالتأمين الصحي.

- (5) تحسين وظائف برامج الصحة العامة وأساليب تطبيقها.
- (6) إصلاح القطاع الصيدلي عبر وضع أسس جديدة لتسعير الأدوية المسجلة ما بين عامي 2000 و2006.

ج. وزارة التربية: يقوم القطاع التربوي، ومن خلال وزارة التربية والتعليم العالي، بإحداث تغييرات استراتيجية هامة بالتوافق مع تنفيذ الخطة الإصلاحية التي وضعتها الوزارة على مدى ثلاث سنوات، وتشتمل برامجها في المدى القريب على ما يلي:

- (1) تعزيز السياسات التربوية والتخطيط وتحديد استراتيجيات لتوزيع الموارد المتاحة بشكل عادل.
- (2) العمل على تأمين الكتب والنقلات المجانية لطلاب المدارس الرسمية.
- (3) العمل على تحسين الفاعلية ومستوى الكفاءة لدى المعلمين في القطاع التربوي.

- (4) تحسين نوعية التعليم وإفادار المناهج على التلاؤم مع سوق العمل.
- (5) إدارة استراتيجية للمنشآت التربوية من خلال معالجة مسألة المدارس المتعثرة التي ليس فيها الحد الأدنى من التلامذة، ودمجها في مدارس أخرى قريبة تكون قادرة على تلبية حاجات المواطنين.

د. وزارة العمل: تتمحور المبادرات الرئيسية لوزارة العمل حول تطوير القوانين والإجراءات لتطوير كفاءة أصحاب المهارات وزيادة مرونة أصحاب العمل، وذلك عبر الإجراءات التالية:

- (1) تسهيل إجراءات إجازات العمل للموظفين والعمال الأجانب ذوي المهارات، وتبسيط الموافقات المسبقة الواجب الحصول عليها من الوزارة.
- (2) مراجعة قوانين العمل لتسهيل توظيف العمال المؤقتين والموسميين والشباب.
- (3) مراجعة أساليب معاملات نهاية الخدمة من أجل تبسيط إعطاء المهل القانونية مع إمكانية الاستغناء عن تحقق وموافقة وزارة العمل.
- هـ. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: العمل على دعم إسهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تطوير برنامج إصلاحي وبمساعدة فنية من البنك الدولي من ضمن فرض تطوير سياسة الحماية الاجتماعية. وتتمحور المبادرات الإصلاحية حول التالي:
 - (1) ترشيد الإنفاق وتوسيع تغطية نظام التأمين الاجتماعي
 - (2) تقوية أساليب الحوكمة والإدارة في الصندوق
 - (3) ضمان وتحسين الديمومة المالية للصندوق
 - (4) تقوية سياسات حماية الدخل.

2. برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي

- يشمل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي على 35% من المبادرات الإصلاحية والإجراءات التي تعهد بها لبنان خلال مؤتمر باريس III، وسينفذ هذا البرنامج من قبل وزارة المال، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ومصرف لبنان، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وقد عمدت كل من هذه الجهات المعنية إلى تطوير المبادرات اللازمة على المدى القصير لإصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية.
- أ. وزارة المالية: طورت وزارة المالية برنامجاً إصلاحياً طموحاً للفترة ما بين عام 2007 وعام 2009، مع التركيز في المدى القصير على ما يلي:
- (1) إصلاح الإنفاق وضبطه وترشيده.
 - (2) تحسين إيرادات الدولة.
 - (3) اعتماد هيكلية وظيفية وأساليب إدارية جديدة لإدارة الواردات وتحسين كفاءة النظام الضريبي.
 - (4) إصلاح وتطوير عملية تحضير الموازنة والإدارة المالية لأساليب الجباية وأساليب الإنفاق وضبطهما.
 - (5) تقوية إدارة الدين العام وإنشاء جهاز خاص به.
 - (6) تحسين مناخ الأعمال في البلاد.

هذا وتستمر الوزارة في سعيها في المدى المتوسط والطويل على التركيز على أساليب التحديث التالية:

- (1) تحديث وترشيح العمليات ومكننة كافة أساليب العمل.
 - (2) تحسين تحصيل أوامر القبض لتخفيف تراكم المتأخرات في مجال الواردات.
 - (3) تحسين تحصيل الواردات عبر زيادة التواصل مع مكلفي الضرائب وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم.
- ب. وزارة الاقتصاد والتجارة: طورت وزارة الاقتصاد والتجارة برنامجاً إصلاحياً يتمحور حول أربعة محاور:

- (1) تشجيع الاستثمار.
 - (2) دعم نظام حماية الملكية الفكرية.
 - (3) إعطاء تسهيلات إضافية لقطاع التجارة وتحسين التنافسية التجارية.
 - (4) إصدار وتنفيذ قوانين تؤدي إلى تحسين المناخ الاقتصادي العام.
- ج. مصرف لبنان: على المدى القصير، يشارك مصرف لبنان في البرنامج الإصلاحي لباريس III عبر اتخاذ الخطوات التالية:

- (1) المحافظة على مستوى الاحتياطي العام (وهذا نشاط مستمر).
- (2) اتخاذ تدابير من شأنها تسهيل الحصول على قروض للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية.

وسيعتمد مصرف لبنان في المدى الطويل إلى اتخاذ الخطوات التالية:

- (1) في مجال تنظيم الأسواق المالية وأنظمة تداول السندات، تحويل مراقبة التقيد بالأنظمة إلى مركز حفظ ومقاصة الأدوات المالية للبنان والش-رق الأوسط - MIDCLEAR.

- (2) بيع جزء أو كل من أسهم الدولة ومصرف لبنان في شركة طيران الشرق الأوسط (MEA) وشركة إنترا للاستثمار.

د. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية: يعمل مكتب الوزير على أكثر من صعيد في المجال الإصلاحي، ويتم التركيز على التالي:

- (1) تطوير وتحديث قانون المناقصات وفقاً للمعايير العالمية في هذا المجال.
- (2) معالجة مسألة الفساد في الإدارة في إطار برنامج محاربة الفساد.
- (3) تطوير أساليب تلزيم بعض المهام العامة للقطاع الخاص (outsourcing).
- (4) تحضير برنامج عمل لتطبيق استراتيجية الدولة الإلكترونية.
- (5) تطبيق برنامج تدريب لوزارة الصحة العامة، خاصة في مجال المعلوماتية.

3. برنامج إصلاح البنى التحتية والخصخصة

يشمل برنامج إصلاح البنى التحتية والخصخصة 24% من المبادرات الإصلاحية التي تعهد بها لبنان خلال مؤتمر باريس III، وسينفذ هذا البرنامج من قبل وزارة الاتصالات، ووزارة الطاقة والمياه، والمجلس الأعلى للخصخصة. وقد عمدت كل هذه الجهات المعنية إلى تطوير مبادرات في المدى القصير لتحسين البنى التحتية العامة ومستوى الخدمات، وكذلك لدعم الجهود على صعيد الخصخصة.

أ. وزارة الاتصالات: يضم البرنامج الإصلاحي لقطاع الاتصالات ثلاثة برامج رئيسية:

(1) تأسيس "الهيئة الناطمة للاتصالات" التي من شأنها تنظيم قطاع الاتصالات لتحقيق سوق اتصالات تنافسي يوفر خدمات متطورة بأسعار بمتناول أكبر شريحة ممكنة من اللبنانيين، وبما يحقق قدرة على النفاذ لأكثر عدد من المشتركين (Degree of Penetration).

(2) تشركة مؤسسة "اتصالات لبنان – Liban Telecom" تحضيراً لتخصيصها، وبذلك يصار إلى تطبيق قسم مهم من قانون الاتصالات الذي أقر في تموز 2002.

(3) خصخصة قطاع الخليوي بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتقديم خدمات إضافية، والمساهمة في تخفيض العجز في المالية والدين العام، بالإضافة إلى إرساء قواعد للإدارة السليمة لقطاع الخليوي في لبنان، وتوسيع قاعدة ملكية هذا القطاع ليشمل أكبر عدد من المساهمين اللبنانيين.

ب. وزارة الطاقة والمياه: يرتكز البرنامج الإصلاحي لقطاع الاتصالات على ثلاث ركائز هي:

(1) تقوية قدرات وضع السياسة القطاعية عبر تطوير برنامج عام لهذا القطاع.
(2) تحسين الفعالية العملية لمؤسسة "كهرباء لبنان" بهدف تقليص العجز، وتحسين إدارة الموارد الحالية، وتوفير طاقة كهربائية جديدة يعتمد عليها ويحتاجها الاقتصاد اللبناني.

(3) تشركة وخصخصة مؤسسة "كهرباء لبنان" من أجل تحسين جودة الخدمات وتوفير قواعد للإدارة السليمة لقطاع الطاقة في لبنان.

ج. وزارة الأشغال العامة والنقل: يتمحور إصلاح قطاع النقل في لبنان على تحديد مجال أو مجالين للخصخصة، وتعمل وزارة الأشغال العامة والنقل ومع المجلس الأعلى للخصخصة وجهات معنية أخرى بشؤون هذا القطاع على تقييم الخيارات الموجودة أو المتاحة لعمليات الخصخصة في مطار بيروت، ومرفأ بيروت وطرابلس، والطرق العامة، والنقل العام. وعلى ضوء هذا التقييم، سيحدد المرفق العام المعد للخصخصة ويطلق العمل على تنفيذ مشروعه.

رابعاً: التقدم على مسار تطبيق البرنامج الإصلاحي منذ باريس III

بالرغم من الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في البلاد، عمدت الحكومة إلى الاستعانة بخبرة الاستشاريين الدوليين Booz Allen Hamilton لوضع أسس لتطبيق البرنامج الإصلاحي تضمن تحقيق الهدف المنشود في إقدار الدولة على الالتزام التام بالبرنامج وتحقيق المسؤولية المشتركة للمؤسسات العامة والمشاركة الفعلية في التطبيق، بالإضافة إلى تحقيق المساءلة والتركيز على استدامة السير في الإصلاحات المطبقة.

1. الإطار التطبيقي للبرنامج

وفي الإطار التطبيقي للبرنامج الإصلاحي، عمدت الحكومة على وضع هيكليّة لتنفيذ ومراقبة تطبيق البرنامج الإصلاحي، وذلك عبر تأسيس "مكتب تنسيق" خاص ضمن إطار مكتب رئيس مجلس الوزراء يهتم بتنسيق النشاطات الهادفة إلى تطبيق هذا البرنامج. وسيعمل هذا المكتب على تنسيق ودعم عمل ثلاث "لجان وزارية" تألفت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء ويرأسها رئيس مجلس الوزراء وهي "اللجنة الاجتماعية"، و"اللجنة الاقتصادية"، و"لجنة الخصخصة والبنى التحتية"، والتي تضم بين أعضائها الوزراء المختصين ورؤساء المجالس والهيئات الناطمة التي تعنى بشكل مباشر بتطبيق المبادرات الإصلاحية. بالإضافة إلى ذلك، سيكون باستطاعة هذه اللجان إشراك أعضاء استشاريين خارجيين من القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية أو المؤسسات المشتركة ما بين القطاعين العام والخاص بهدف الحصول على معلومات في إطار وضع السياسات المحددة لتطوير وإصلاح تلك القطاعات.

وقد أطلقت هذه اللجان الدورة الأولى لاجتماعاتها ما بين 15 و 17 أيار 2007، والدورة الثانية لاجتماعاتها ما بين 5 و 7 تموز 2007، والدورة الثالثة ما بين 22

و24 آب 2007، وعينت مقرريها الذين سيقومون بالدعم الإداري. كما أنهت توزيع المبادرات الإصلاحية على الإدارات المسؤولة عن تطبيق هذه المبادرات بشكل مباشر. كذلك بدأت بتحديد وإقرار الموارد اللازمة من مساعدات تقنية ومالية. وستعتمد هذه اللجان إلى الاجتماع كل شهر من أجل حل المسائل التي ترددها من الوزارات ومؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى مراجعة أولويات المبادرات القطاعية وفقاً للحاجة. وكذلك مراقبة التنسيق القائم والتكامل في العمل من أجل إرسال تقارير دورية إلى مجلس الوزراء عن التطور الحاصل والمشاكل التي قد تبقى عالقةً بهدف معالجتها.

على مستوى آخر، عمدت كل من الإدارات المسؤولة عن تطبيق المبادرات المعنية إلى تشكيل "وحدة مراقبة ودعم" من أجل تطوير خطط تنفيذ مبادرات مؤتمر باريس III الإصلاحية إلى برامج عمل مفصلة بالتعاون مع مكتب التنسيق، على أن ترفع هذه الإدارات المسؤولة تقريراً عن التطور الشهري الحاصل للجانها الوزارية، مع المحافظة على تواصل وثيق مع مكتب التنسيق عبر وحدة المراقبة والدعم. ومن أجل إدارة تطبيق المبادرات بشكل فعال، ستعتمد هذه الإدارات المسؤولة إلى وضع آليات للمراقبة تضم مؤشرات أساسية للأداء من شأنها تقييم آثار وفعالية واستدامة تنفيذ المبادرات الإصلاحية. من جهة أخرى، ستقوم الإدارات المسؤولة بتحديد متطلبات المساعدة التقنية المطلوبة بالتعاون مع وحدة المراقبة والدعم ومكتب التنسيق، وكذلك بتعيين الموارد اللازمة لتطبيق مبادرات باريس III. كما ستتولى هذه الإدارات المسؤولة معالجة النزاعات الذي قد تحصل جراء التداخل في عملها مع الإدارات المسؤولة بتطبيق مبادرات أخرى، وستعتمد إلى حل المسائل في نطاق صلاحياتها على أن ترفع المسائل العالقة إلى مكتب التنسيق واللجنة الوزارية.

كذلك، ستشكل فرق عمل في كل وزارة وفرق أخرى مشتركة ما بين الوزارات هدفها تطبيق المبادرات الإصلاحية عبر الحصول على الدعم الاستشاري الخارجي لبناء الطاقات المطلوبة، وإدارة نطاق عمل هذا الدعم وما ينتج عنه. وستعمل هذه الفرق على تقديم تقارير حول مسار تقدم العمل إلى الإدارات المسؤولة عن تطبيق المبادرات واللجان الوزارية عبر وحدة المراقبة والدعم وفقاً للآليات الموضوعية. كما سترفع المسائل والمخاطر إلى وحدة المراقبة والدعم وتتواصل مع مكتب التنسيق من أجل معالجة المسائل التقنية الخاصة.

2. التقدم الحاصل في تطبيق مبادرات البرنامج الإصلاحي

وبما أن هذا البرنامج الإصلاحي الطموح يتضمن أكثر من 300 مبادرة تنضوي تحت إطار 53 برنامج فرعي، عمدت الحكومة إلى وضع أولويات لهذه المبادرات وفقاً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة، ومتطلباتها القانونية، وسهولة تأمين التمويل المطلوب. وهكذا، تم تحديد 125 مبادرة بالإمكان تطبيقها على المدى القريب حتى شهر تشرين الثاني 2007، وهي تتضمن 41 مبادرة اجتماعية و43 مبادرة اقتصادية و41 مبادرة في مجال البنى التحتية والخصخصة. وفي هذا الصدد، وحتى الآن، تمكنت الحكومة من تحقيق ما يلي:

أ. التقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي

1) في مجال الشؤون الاجتماعية

- i. في مجال وضع استراتيجية اجتماعية شاملة، تم تأليف لجنة فنية لتقديم التوجيه والدعم التقني برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية، وسيقدم إطار عام للاستراتيجية الاجتماعية خلال الربع الأخير من العام 2007.
- ii. بالنسبة للتخلص من الازدواجية في تقديم الخدمات ما بين وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة العامة والتربية والتعليم العالي، تم تعيين مسؤول من كل من تلك الوزارات للتعاون مع اللجنة الوزارية الخاصة بالشؤون الاجتماعية بهدف معالجة التداخلات بين تلك الوزارات. وسيتم عرضها خلال الفصل الثالث من العام 2007 من أجل وضع خطة عملية للتخلص من الازدواجية في تقديم الخدمات خلال الفصل الرابع من العام 2007.
- iii. على صعيد تنسيق برامج التنمية المحلية، تم تعيين أخصائي لمسح البرامج قيد التنفيذ من أجل تحديد التداخلات والنواقص في التطبيق، ومن المقرر أن يصدر التقرير المبدئي في مطلع شهر تشرين الأول من العام 2007.
- iv. في مجال إصلاح برامج العناية والتنمية المحلية، قامت الوزارة بتطوير أساليب العمل الهادفة إلى تطبيق برامج التنمية بالتعاون مع الجهات المعنية، كما وضعت مشروع قرار وزاري يحدد شروط قبول المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية الراغبة بالتعاون مع الوزارة.

v. على صعيد تطبيق شبكات الأمان الاجتماعي، بدأ العمل على وضع آلية استهداف بهدف تعزيز تركيز برامج شبكات الأمان الاجتماعي على الفئات الفقيرة والمهمشة. ومن المتوقع أن تعتمد اللجنة الوزارية إلى إصدار قرار بهذا الخصوص في نهاية شهر أيلول 2007.

(2) في مجال الصحة العامة

- i. في مجال تطوير الخدمات الصحية الأساسية، قامت الوزارة في إطار تطبيق البرنامج الإصلاحي بالتعاون مع البنك الدولي بتحديد مواقع لـ 120 مركزاً، ووضع نظام تحويل بين هذه المراكز والمستشفيات الحكومية المحلية، وتوسيع الشبكة المعلوماتية في هذه المواقع.
- ii. في مجال تطبيق برنامج تصنيف المستشفيات الحكومية، تم توقيع اتفاقية مع المعهد العالي للأعمال ESA في أيار 2007، وسينفذ البرنامج بتمويل من الهيئة الصحية الفرنسية.
- iii. على صعيد تطوير معايير وأساليب تطبيقية ووظائف مشتركة خاصة بالتأمين الصحي، تقوم الوزارة باستكمال المشروع التجريبي للدفع الإلكتروني والمتوقع الانتهاء منه بحلول تشرين الأول 2007.

(3) في مجال التربية

- i. تم وضع استراتيجية جديدة للقطاع التربوي في نيسان 2007 وجرى تقديمها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها وللموافقة في أواخر النصف الثاني من العام 2007. وسيبدأ تطبيق هذه الاستراتيجية على مدى 3 سنوات.
- ii. في مجال تحسين فعالية وتنافسية القوى العاملة لديها، قامت وزارة التربية والتعليم العالي وكذلك الجامعة اللبنانية بتطبيق برنامج لتطوير مهارات القيادة لدى مدراء المدارس، وقد بدأ 302 مدراء بتطبيق المرحلة الأولى من هذا البرنامج.
- iii. على صعيد ترشيح تمويل برنامج التعليم العام والمهني في لبنان، تم وضع دراسة حول هذا الموضوع في نيسان 2007، مما أتاح تقدير فعالية وعدالة التوزيع الحالي للموارد ما بين المدارس والقطاعات والمناطق.

ب. التقدم الحاصل على الصعيد الاقتصادي

(1) في مجال المالية

i. على صعيد ترشيد الإنفاق العام، اتخذت الوزارة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ثلاثة إجراءات عملية تمثلت بوضع فيود على نفقات السفر والإعلام حسبما ورد في تعميم موازنة العام 2008 الذي صدر في أيار 2007، وبإصدار مرسومين في الفصل الثاني من العام الحالي لدفع مبلغ 200 مليار ليرة لصندوق المهجرين ومجلس الجنوب كدفعة أولى وعلى حساب قانون إصدار سندات الخزينة بالعملات الأجنبية بقيمة خمسمائة مليون دولار الذي أقر في العام 2001 من أجل إغلاق ملف المهجرين بشكل نهائي واستكمال وإقفال أعمال مجلس الجنوب بحسب ما نص عليه المرسوم رقم 292 بتاريخ 2007/4/27، وقد دفع حتى الآن 35% من هذا المبلغ. كذلك يجري العمل من أجل حصر كتلة الأجور على المدى المتوسط عبر تجميد التوظيف في القطاع العام قدر المستطاع.

ii. في مجال تحسين جباية الواردات، وبالرغم من الوضع السياسي المتأزم في البلاد، استطاعت الوزارة تحسين نسبة الجباية بحوالي 9% في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية بالمقارنة بما كان عليه الوضع في السنة السابقة. كما دخلت الزيادة في حصة الخزينة في كازينو لبنان من 30% إلى 40% حيز التنفيذ مما رفع عائدات الكازينو بنسبة 38% في الأشهر الخمسة الأولى من السنة. كما جرى الاتفاق على حل المسائل العالقة في علاقة الدولة مع كازينو لبنان. هذا بالإضافة إلى تحقيق تحسن في عائدات ضريبة الأملاك المبنية بنسبة 36% في الأشهر الخمسة الأولى لهذا العام، وذلك بعد ربط قاعدة المعلومات الضريبية بالسجل العقاري في بداية العام الحالي.

iii. على صعيد إصلاح إدارة الموازنة والمالية العامة، بدأت الوزارة بربط تحضير الموازنة في إطار النفقات للمدى المتوسط الموضوع بالتنسيق مع الإدارات المعنية، وذلك وفقاً لتعميم موازنة العام 2008 والهادف إلى دفع الإدارات العامة إلى التقيد بإطار النفقات الموضوع وعدم تخطيه. كما

بدأت الوزارة تحضيراتها للخطوة الثانية التي تشمل وضع إطار متوسط الأمد للإيفاء العام مع سقف يحدد في الموازنة لكل وزارة، والتي من المتوقع تطبيقها بحلول شهر آذار 2008. وفي السياق نفسه وعلى صعيد آخر، وتحضيراً لتطبيق مشروع ربط تحضير الموازنة بأداء الوزارات والإدارات العامة، تقرر القيام بمشروع تجريبي وتم اختيار وزارة التربية والتعليم العالي في حزيران 2007 لتطبيق هذا المشروع.

iv. في مجال تحسين إدارة الواردات والإصلاح الإداري في الوزارة، تمت إعادة تنظيم عمليات المالية في المناطق بالإضافة إلى إنشاء مكاتب إقليمية لخدمة المكلفين. وقد صدر قرار لمجلس الوزراء بهذا الخصوص. كما وضعت الوزارة مشروع قانون جديد موحد للإجراءات الضريبية وافق عليه مجلس الوزراء وهو الآن بصدد المناقشة في اللجان النيابية، هذا في الوقت الذي تناقش فيه الوزارة مع كافة المعنيين مشروع قانون الضريبة الموحدة على الدخل الإجمالي المحققة في لبنان والذي سيحل محل الضرائب النوعية على الدخل. ومن المتوقع تقديمه لمجلس الوزراء خلال النصف الثاني من العام الحالي.

v. في مجال تقوية إدارة الدين العام، وضعت الوزارة مشروع قانون لإنشاء وحدة متخصصة بإدارة الدين العام في نطاق الوزارة وكذلك إنشاء مجلس أعلى لإدارة الدين العام من شأنه تحسين التنسيق والتعاون ما بين الوزارة ومصرف لبنان، وهو ينتظر إقراره في مجلس النواب. كما بدأت الوزارة بتطبيق مبدأ الشفافية في هذا المجال حيث بدأت بوضع تقرير داخلي للدين العام من المتوقع إصداره فصلياً بانتهاء العام الحالي.

vi. في مجال تحسين مناخ الأعمال، وضعت الوزارة حوافز ضريبية للمؤسسات المتضررة جراء حرب تموز 2006، والتي شملت تمديد مهل التسديد وتوزيع المتوجبات الضريبية على عدة دفعات وتسريع الاستهلاكات والإعفاءات من الغرامات. كما تم توسيع نطاق عمل مؤسسة "كفالات" ليشمل قطاعات جديدة وتم رفع سقف القروض المضمونة إلى 600 مليون ليرة بالتعاون مع مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في وزارة الاقتصاد والتجارة. هذا بالإضافة إلى صياغة مشروع قانون جديد لتنظيم الأسواق المالية ما يزال ينتظر إقراره في مجلس النواب.

(2) في مجال الاقتصاد

- i. في مجال تشجيع الاستثمارات، قامت الوزارة، وفي إطار مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بإطلاق عمل حاضنات تطوير الأعمال في المناطق اللبنانية الأربع (الشمال، الجنوب، البقاع، بيروت وجبل لبنان) والتي استهلت عملها فعلياً بدءاً من شهر آذار 2007.
- ii. في مجال التجارة الخارجية، قامت الوزارة باعتماد خطة عمل سياسة الجوار بين لبنان والاتحاد الأوروبي في 17 كانون الثاني 2007، وبدأت بتشكيل اللجان الفرعية المشتركة لا سيما لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية.
- iii. في مجال تطبيق برنامج الجودة الممول من قبل الاتحاد الأوروبي بمنحة قيمتها الإجمالية 16 مليون يورو، قامت الوزارة بالتالي:
 - استلام المعدات الممنوحة لرفع قدرات 16 مختبراً محلياً (عام وخاص) بمبلغ قدره 6 مليون يورو.
 - تقديم الدعم الفني لما يوازي الخمسين شركة لبنانية من قطاعات مختلفة لرفع قدراتها الإدارية والإنتاجية لتمكينها من الحصول على شهادات المواصفات العالمية ISO 90001:2000، ولمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية LIBNOR.
 - مساعدة القطاع الخاص (اتحاد الغرف وجمعية الصناعيين اللبنانيين) في إنشاء المركز اللبناني الوطني للجودة Lebanese National Quality Center الذي يهدف إلى تطوير وتنمية مبادئ الجودة ونظم إدارة الجودة في لبنان.
- iv. في مجال تحسين مناخ الأعمال، وبالتحديد في إطار تسهيل الإجراءات المتعلقة بتسجيل الشركات الأجنبية، أطلقت الوزارة مشروع تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) تم من خلاله وضع برنامج عمل مفصل يهدف إلى ترشيق المعاملات الإدارية وتقليص عدد التوافيق وتخفيض الوقت من خلال تقييم جدوى الإجراءات المطلوبةية للتسجيل واتباع النظم الإلكترونية الحديثة ما بين الإدارات المعنية.

ج. التقدم الحاصل على صعيد البنى التحتية والخصخصة

(1) في مجال الاتصالات

i. تم إنشاء الهيئة الناطمة للاتصالات حيث تم تعيين رئيسها وأعضائها، وقد باشرت أعمالها بالتحضير لبيع رخص جديدة لمستثمرين جدد في قطاع الخليوي بالتعاون مع المجلس الأعلى للخصخصة. وكان قد تم التعاقد مع مصرفين استثماريين عالميين هما JP Morgan و Citigroup للاهتمام بعمليات البيع المرتقبة، كما تم التعاقد مع شركة Pricewaterhouse Coopers لتنفيذ الدراسة المالية لشركتي الهاتف الخليوي ومع الاستشاري HAF Consulting لتقييم شبكتي الهاتف الخليوي من الناحية التقنية.

ii. في مجال بناء وتشركة مؤسسة "اتصالات لبنان – Liban Telecom"، فقد تم التعاقد مع استشاري دولي من أجل وضع مخطط لدمج بعض المديریات في وزارة الاتصالات بهيئة أوجيرو، ومن ثم تعيين مجلس إدارة لها من شأنه تفعيل عملها تحضيراً لبيع قسم منها من القطاع الخاص.

(2) في مجال الطاقة

i. في مجال تقوية قدرات وضع السياسات القطاعية، تم تعيين Electricité de France لتطوير برنامج عام لهذا القطاع يشمل برنامج للاستثمار في قطاعي التوليد والنقل ابتداء من تموز 2007. كما تم التعاقد من أجل إنشاء مركز وطني للمراقبة للتدقيق في أداء الشبكة والتمكين من استيراد الطاقة من البلدان المجاورة.

ii. في مجال تحسين الفعالية العملية لمؤسسة كهرباء لبنان، تم تعيين مدقق مالي لتدقيق حسابات المؤسسة للأعوام 2002 – 2004، كما تم توقيع اتفاقية مع شركة خاصة للقيام بأعمال الصيانة في محطتي الزهراني والبدوي. وفي نيسان 2007، تم توقيع اتفاقية مع جمهورية مصر العربية لتأمين الغاز الطبيعي لمعمل البدوي ابتداء من الفصل الثاني من العام 2008.

iii. في مجال إيجاد منتجين مستقلين للطاقة ويهدف تغطية مسألة النقص بالطاقة الإنتاجية التي سيحتاج لها لبنان في المستقبل القريب، وبعد صدور القانون رقم 775 في شهر تشرين الثاني من العام 2006 والذي أجاز لمجلس الوزراء منح أذونات وتراخيص الإنتاج بناء على اقتراح وزير الطاقة والمياه، وبصورة استثنائية لحين تعيين أعضاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، فقد تم توقيع عقد مع المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) بتاريخ 15 حزيران 2007 للمساعدة في إيجاد منتجين مستقلين للطاقة التي من المتوقع أن تبدأ في الفصل الرابع من العام 2007. كما يتم التحضير حالياً لاستدراج عروض للتعاقد مع استشاري تقني وشركة محاسبة لتنفيذ خدمات تتعلق بهذا المشروع.

iv. في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية، وتمهيداً لعمليات التنقيب والاستخراج والاستثمار، تم توقيع اتفاق مع قبرص لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع لبنان في كانون الثاني 2007، كما تم استكمال عملية المسح الثلاثي الأبعاد في المياه اللبنانية والتي أنجزت في آذار 2007. كما دخل لبنان في مجال التعاون النفطي مع النروج عبر برنامج Oil for Development الذي يشمل التدريب على إدارة الموارد النفطية والمساعدة في وضع قانون للتنقيب عن النفط والغاز والتحضير لعملية الترخيص. واستكمالاً للخطوات المتخذة، تم تأليف لجنة من الوزارات والهيئات المعنية بهذا القطاع لإعداد تقرير حول السياسة الواجب اعتمادها للتنقيب عن النفط والغاز، ينبثق عنها لاحقاً قانون الموارد النفطية الذي يرسى الإطار القانوني والمؤسسي لأعمال التنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية. وسيصار إلى عرض ما توصلت إليه هذه اللجنة على مجلس الوزراء تمهيداً لإقراره.

**ملحق رقم 1: كلمات رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة والفرارات الحكومية
التي اتخذت خلال فترة العدوان الإسرائيلي (تموز - آب 2006)
وكلمات أخرى لدولة الرئيس**

**أولاً: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة إلى اللبنانيين التي أعلن فيها لبنان بلداً منكوباً نتيجة
العدوان الإسرائيلي (السراي الكبير، في 2006/7/15)**

أيها اللبنانيون،،

فيما كنا نستعد لانطلاقاً متجددة في مسيرة الإصلاح وإعادة النهوض، ها نحن مجدداً في مرمى النيران والغارات الإسرائيلية التي اغتالت المـ واطنين، وقطعتْ أوصال الـ وطن، وضربتْ مرافقه الأساسية، وانتهكت سيادة الدولة اللبنانية، وكرامة الإنسان وحقوقه. إن تلك الآلة المجرمة ما تزال تُمعن قتلاً وتدميراً وتهجيراً بدون رادع ولا وازع. لقد شهدت ساعات اليوم الرابع من أيام الحرب العدوانية تخريباً ذريعاً متصاعداً لمرافق مدنية كثيرة، بقصد التجويع والإطلام إلى جانب القتل والتدمير من الجنوب إلى الشمال والبقاع، وهـا هـي آلة العدوان الغاشم تمطر على مدار الساعة حممها على مدننا وقران.

أخوتي وأحبائي ،،

يعتصرنا الألم والحزن، بقدر ما يملكنا الغضب والتصميم والعزيمة. وبالصبر على المعاناة وباستنفار كل الجهود والمبادرات، نعملُ جميعاً على الخلاص الوطني. في هذه الأيام الحالكـة أفكّر فيكم واحداً واحداً: في الأطفال الذين باتوا في الملاجئ أو الذين فقدوا أباً أو أمّاً أو أخاً. أفكّر في الأمهات والشيوخ والجرحى. أفكّر في الذين تقطعت بهم السبل، والذين يلاحقهم الدمار الإسرائيلي من مكان إلى مكان. أفكّر في أطفال ونساء وشيوخ بلدة مروحين وقبلها في الدوير والبياضة وغيرها الذين اغتالهم يد الغدر الإسرائيلي عندما كانوا يحاولون عبثاً النجاة من القصف والضرب. في كل قرية من قرى الجنوب، وكل بيت من بيوت لبنان فـي بقاءه وجبله وشماله، وفي بيروت وضاحيتها، يواجه معاً المأساة نفسها والتحدي إياه.

إنها ساعاتٌ للوحدة وليس للانقسام، إنها ساعاتٌ للتضامن وليست للفرقة. لنفتح قلوبنا جميعاً بعضنا لبعض. إننا مدعوون إلى فتح منازلنا ومدارسنا لإعانة من ترك مدرسته وبيته وعمله. إننا مدعوون لتضميد الجراح وللنظر بعيون الأمل والمستقبل، مستقبل هذا الوطن الذي دفعنا ثمن بقائه من دمائنا وأرواحنا أكثر مما دفع أي وطن في الدنيا. وأنا واثق أننا سنفوق على المحنة، وسنكون أهلاً للتحدي، وسنبني ما هدمه العدو كما فعلنا في كل مرة. هم لا يعرفون غير الموت والدمار ونحن نحسن الصمود والدفاع والبناء والإعمار. لقد نزف جرح لبنان منذ نكبة العرب الكبرى في فلسطين الحبيبة، وها هو ينزف من جديد بفعل الع-دوان الإسرائيلي المتكرر عليه. إن ما يحدث اليوم يدفعنا أكثر من أي وقت مضى لكي نبقي مت-أزرين حفظاً لسلامة لبنان وسيادته واستقلاله وكرامته بنيه.

أيها اللبنانيون، إخواني وأحبابي،،

إنني من هنا، من قلب بيروت الذي أعاد إعمارته معكم شهيدنا الحبيب الرئيس رفيق الحريري الذي نذكره ونفتد أعماله وأحلامه التي تُحاول الآلة الحربية الإسرائيلية الغاشمة تدميرها واغتيالها. إن ما نتعرض له اليوم يتجاوز المسألة المدعاة بشأن الأسرى والمعتقلين. إنها قضية شعبٍ يستباح أمنه وأرضه من قبل إسرائيل بذرائع واهية. فهي تُنزّل به عقوبة جماعية ليست لها شرعية أخلاقية أو قانونية. وطننا يتعرض اليوم لأعنف عدوان تعرضت له دولته وشعبٌ من قبل آلة حربية غاشمة تُقطع شرايينه وتقتل أبنائه وتُشرد سكانه وتُدمر مؤسساته.

إخواني وأحبابي،،

نحن ماضون بكل عزيمة سواء لجهة أعمال الإغاثة العاجلة لدعم صمود المواطنين والربط بين المناطق، وإعادة الاتصالات، والترميم، وتنظيم مسائل الغذاء والدواء ولطلاب الم-ؤازرة من الاخوة والأصدقاء - ولجهة المعالجة السياسية للأزمة بالانعقاد الدائم لمجالس الوزراء، وبالاتصال بالجهات العربية الدولية، وكل المؤثرين في العالم. ونحن مؤمنون ومطمئنون إلى عدالة قضيتنا وحققنا وإلى تماسك الشعب والحكومة وتعاون القوى والجهات المعنية. بيد أن العبرة الحاضرة والباقية من هذه المحنة التي عرفها تاريخنا الحديث ع-دة مرات أن الرد الصحيح على هذا العدوان وكل عدوان يتمثل في أن نسلك مع الحكومتين وشعبا الطريق الصحيحة الوحيدة للتصدي والاستقرار الدائم، طريق قيام الدولة الواحدة والقادرة التي تحمي الجميع، وتحفظ حقوقهم، وتصون سلامتهم. لقد أعلنت الحكومة بصراحة ومنذ اللحظة الأولى

لأنفجار الأحداث أنها لم تكن على علم بما وقع ولم تتبن العملية التي نفذها حزب الله - الأسرى الجنديين الإسرائيليين. وما حال ذلك دون تفاقم الاعتداء. وفي مطلق الأحوال ليس لإسرائيل الحق في تدمير لبنان، وتشريد بنييه، وهدم مرافقه. وهذه التجربة بالذات تدفعنا أكثر من أي وقت مضى إلى التمسك بحق الدولة اللبنانية وواجبها في حماية لبنان واللبنانيين تجاه أي تهديد أو اعتداء. إن لبنان لا يستطيع القيام والنهوض إذا كانت الدولة فيه آخر من يعلى - م وأول - م - ن يطالب. إن الدولة وحدها هي التي تملك القرار الشرعي بالسلم والحرب لأنها - م تمثل - ل إرادة اللبنانيين الذين ارتضوا العيش معاً. نحن نواجه العدوان الآن موحدين، وسنظل كذلك من وراء الدولة ومؤسساتها الدستورية.

أيها اللبنانيون ،،

هناك عدوان كبير يواجه دولتنا وشعبنا. وإن نتراجع ألامه أو نتردد. وفي الوقت الذي نتخذ فيه كل التدابير للعناية الاغاثية والإدارة السياسية، أريد أن أذكر هنا بما أعلنه مجلس الوزراء في قراراته الأخيرة: "تؤكد الحكومة اللبنانية على مسؤوليتها في حماية الوطن والمواطن والمحافظة على أمنه وسلامه، وعلى حقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، وفي ممارسة سيادتها واتخاذ قرارها الوطني في الداخل والخارج". بناء على كل ذلك ندعو:

أولاً: إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار، ترعاه الأمم المتحدة، ويفسح المجال أمامها وأمام الدول العربية الشقيقة الجهات الدولية الصديقة، وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية لمعالجة مسؤولية لكل المشكلات الناجمة عن الأحداث الأخيرة وتلك التي تسببت بها.

ثانياً: العمل على بسط سلطة الدولة على كل أراضيها، بالتعاون مع الأمم المتحدة - في الجنوب اللبناني، وكذلك العمل على استعادة كامل الأراضي اللبنانية، وممارسة سيادة الدولة غير المنفوعة عليها، والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام 1949 والتي أكد عليها اللبنانيون في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

ثالثاً: يناشد لبنان أشقائه وأصدقائه في العالم المساعدة الإنسانية. إن الحكومة اللبنانية الضغوط من أجل إيقاف العدوان، أو لجهة المساعدة الإنسانية والاقتصادية والإعمارية التي تحمل المعتدين الإسرائيليين مسؤولية الكارثة الإنسانية والاقتصادية والإعمارية التي حلت وتحل بلبنان. نحن كنا وما نزال نعمل حتى الآن على إزالة آثار الاحتجاجات الإسرائيلية من الأعوام 1982 و1993 و1996، وما هو الخراب الإسرائيلي يحل من جديد.

إنني أعلن من هنا لبنان بلداً منكوباً وهو يحتاج إلى خطة نهوض عربية ودولية سريعة وشاملة للإغاثة ولإعادة الإعمار وإصلاح كل ما تهدم نتيجة العدوان الآثم.

نحن راسخون في أرضنا متشبثون بحقنا وبوطننا سننتصر على هذه المحنة وسـيبقى لبـان، وسيبقى لبنان، وسيبقى لبنان.

ثانياً: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة التي ضمنها خطة النقاط السبع

مؤتمر روما، في 2006/7/26

أود أولاً أن أتوجه بالشكر لصديقي رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رومانو برودي وللحكومة الإيطالية لاستضافتها هذا الاجتماع المهم والحاسم في روما اليوم. ما كنا نعلم عند لقائنا الأخير هنا في أواخر شهر حزيران الفائت أننا سنعود ونلتقي بهذه السرعة وفي ظل هذه الظروف المروعة. تحدثنا، منذ عشرة أشهر خات فقط وخلال اجتماعنا في نيوي-ورك، عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي التي ستساعد الاقتصاد اللبناني على تحقيق النمو وتعزيز الإنماء الاجتماعي والاقتصادي المستدام وتحسين مستوى الوظائف الإنتاجية. كما تطرقنا لرؤية اقتصادية شاملة تعيد إحياء الاقتصاد وتجد حلاً لمشكلة ديننا المتراكم. وأعلننا أن دعم المجتمع الدولي أساسي لإعادة إحياء بلدنا وأن دعمكم المستمر حاسم بالتأكيد لإنجاح التجربة الديمقراطية اللبنانية في منطقتنا كما كنا نبهنا لخطورة الفشل بالنسبة لنا جميعاً. كما تكلمنا عن التحديات والفرص... ثم ومنذ ثلاثة أشهر، تكلمت أمام مجلس الأمن في نيوي-ورك حيث تطرقت إلى الخطوات التاريخية التي تم اتخاذها نحو بناء لبنان يحكم نفسه بنفسه، لبنان المستقر والديموقراطي والمزدهر، وإلى مسألة تحرير مزارع شبعا التي لا تزال محتلة والتي تشكل أولوية وطنية، وإلى تسليم الأسرى اللبنانيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، وإلى ضرورة وضع حد لتاريخ طويل من الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية للأراضي اللبنانية. كما أكدت واجب الدولة الطبيعي والحصري تأمين الأمن لجميع مواطنيها والقاطنين على أرضها إضافة إلى حقها الحصري في حمل السلاح وفي ممارسة سلطتها التامة على كامل أراضيها بما يتوافق مع ما نص عليه اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف في العام 1989. وقد ناشدت المجتمع الدولي لإبداء اهتمام متزايد لتمكين الحكومة اللبنانية بشكل يتيح أمامها فرصة التقدم سريعاً في تطبيق برنامجها الإصلاحي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والتخفيف من مشاعر اليأس والإحباط والشعور بالإذلال المنتشر في المنطقة، كما طالبت بتعاون جدي، وهو مطلب ما زال يحتل مرتبة متقدمة في أولوياتنا، لإحلال سلام عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية الأخرى وفقاً لما جاء في مبادرة السلام التي أطلقتها قمة بيروت العربية في العام 2002، مما سيساهم في تعزيز الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي. كم تبدو هذه الأمور بعيدة الآن... نحن الآن نتكلم فقط عن الموت والحرب، الدمار والتشريد، الإصابات والمعاناة، النزوح والخراب. كما تعلمون جميعاً، إن أسس بوعين من العام 2000 دوان الإسرائيلي المتفوق على لبنان قد أدى إلى تدمير بلدنا، فالحسائر وفي الأرواح بلغت نسب مأساوية وما زالت هذه النسب تتزايد: أكثر من 400 شهيد و2000 جريح حتى الآن، ثلاثهم

من الأطفال ما دون الـ 12 عاماً، حوالي مليون نازح أو ما يعادل ربع سكان لبنان، (حـ) أولوا تخيل ما قد يحصل في حال اضطّر ربع سكان بلدانكم إلى ترك منازلهم من دون أي حاجيات سوى الكسوة التي يلبسونها)، وفي بعض المناطق شلّ عمل المستشفيات فلا م تعدّ تسطيع معالجة المصابين، كما سجل نفص في المؤن الغذائية والأدوية، وتمّ تدمير المنازل والمعالم والمخازن تدميراً كلياً، وقطعت الطرق ودمرت الجسور، وتعرضت منشآت الأمم المتحدة وثكنات الجيش ومراكز القوة الأمنية المشتركة للقصف، وتمّ تدمير وحدة دفاع مـ دني كلياً وقصفت مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية وخزانات الوقود مما ألحق ضرراً بيئياً كبيراً بالشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، وأحرقت الشاحنات، ودمرت هوائيات البث التلفزيوني والخليوي واضطر الرعايا الأجانب إلى مغادرة البلاد، كما تم فرض حصار بري وجوي وبحري على لبنان.

باختصار، أيها السيدات والسادة،

هذه قصة بلد ممزق من جراء الدمار والنزوح والتشريد واليأس والموت، قصة معاناة إنسانية لا تحتمل. وفيما أتتكم الآن، تستمر المعاناة واليأس والحزن والمجـ ازر اليومية والأعمال الوحشية، المزيد من الأطراف المبتورة والمزيد من الأرامل والمزيد من الأولاد الذين فقدوا أمهاتهم والمزيد من اليتامى والمزيد من القتلى المدنيين الأبرياء. قبل أن أصدع إلى الطوافـة في بيروت المحاصرة والتي تتعرض للقصف العنيف، قمت بزيارة إحدى المستشفيات المكتظة بالمدنيين المصابين وسمعت صراخهم وأنيهم واسـ تمتعت لمخـ اوفهم وارتبـ اكمهم. لا حاجة لاطلاـكم على وقع هذه التجربة المؤثرة إلا أنني استمديت القوة من شجاعة شـ عبي وأتيت إليكم مصمماً على السعي لوضع حد لمعاناتهم.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها السيدات والسادة،

لا تستطيع أي حكومة العيش على أنقاض وطن. كم من الوقت سيتطلب التآم الجراح البشري والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وبأية كلفة؟ كم من الوقت سيستلزم بناء الطرقات والجسور والمنازل وبأية كلفة؟ كم من الوقت سيمر قبل أن ننسى من قضوا تحت القصف الإسـ رائيلي؟ أي مستقبل سينتج من الدمار غير مستقبل الخوف والكبت والانهيار الاقتصادي والتطرف؟ هل إن قيمة الحياة البشرية في لبنان أقل من قيمة المواطنين في دول أخرى؟ هل نحن أبداً الـه أدنى (أول فـرة)؟ أم أن قيمة دمة إسرائيلية تفوق قيمة قطرة دم لبنانية؟ هل يستطيع المجتمع

الدولي أن ينف متفجراً بينما تنزل إسرائيل بنا مثل هذه العفوية الفاسية؟ هل يستمر المـ دنيون الأبرياء والكنايس والمساجد والميآتم وقوافل المساعدات التي يواكبها الصليب الأحمر والنـ اس الذين يبحثون عن ملجأ أو ينزحون عن قراهم وبيوتهم عرضة لهذه الحرب الوحشية العبيـة؟ أهذا ما يسمى الدفاع المشروع عن النفس؟ أهذا هو الثمن الذي سـ ندفعه لقـاء توفـا لـبـاء مؤسستنا الديموقراطية؟ أهذه رسالة الدعم المرسله لبلد التعدد والحرية والتسامح؟

لقد وصف أيان انجلند، أمين الأمم المتحدة المساعد للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة الطارئة، بعد زيارته المنطقة المدمرة في ضاحية بيروت، القصف العشوائي بخـ رق للقـانون الإنساني الواضح في ما يتعلق بواجب حماية المدنيين خلال النزاعات. كما إن هذا البند وارد في اتفاق روما الذي أسست بموجبه المحكمة الجنائية الدولية والذي يعدد الأعمال المعتبرة وفقاً للقانون الدولي جرائم حرب. نعم إن القصف العشوائي للمدن يشكل بالفعل استهدافاً واضحـاً وغير مقبول للمدنيين. كما إن استهداف مواقع استراتيجية ذات أهمية عسكرية مزعومة يؤدي إلى قتل مدنيين أبرياء يعتبر وفقاً للقانون الدولي غير مبرر وإجرامـي. لا يمكن لإسـرائيل الاستمرار في تجاهل القانون الدولي إلى ما لا نهاية. فيجب أن تدفع الـ ثمن وسـ نبدأ بانجـاز الإجراءات القانونية ولن نتغاضى عن أي وسيلة لجعل إسرائيل تعوض على الشعب اللبـاني الدمار الوحشي الذي ألحقته وما زالت تلحقه بنا. لكن كيف يمكن تقييم الحياة الإنسانية؟ وكيف يمكن تحديد قيمة الأطراف المبتورة؟ ففي الوقت الذي بقيت فيه نداءاتي لوقف إطـلاق الذـار الإنساني الفوري غير مسموعة، أعلنت لبنان بدأً منكوباً بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية. إن حكومتي التي لم تكن على علم مسبق بعبور حزب اـ للخط الأزرق وأسـر جنديين إسرائيليين والتي لم تتبن هذه العملية، تدين أشد إدانة الرد الإسرائيلي العنيف وعدوانها الذي تخرق به كل القوانين الدولية والاتفاقات والمعايير. لقد رفضت حكومتي الزعم القائل أن هذا العدوان يندرج ضمن الحق المشروع في الدفاع عن النفس، وأكدت مجدداً التزام لبـان احتـرام القـارات الدولية وتصميمه على الحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدـة أراضيـه. كما أن الحكومة ملتزمة باحترام الخط الأزرق احتراماً كلياً. وكانت الحكومة قد حذرت الأسـبوع الماضي مـن أن استمرار إسرائيل بالتدمير والقتل سيؤدي إلى تفاقم المشكلة ليس إلا، وسيهدد السـلام والـمـن الدوليين خاصة في منطقة الشرق الأوسط. كما أعادت الحكومة تأكيد مسؤوليتها فـي حمايـة لبنان ومواطنيه وحقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل أراضيها. باسم الشعب الباسل في لبنان من بيروت وبعبك وجبل وصور وصيدا وقلنا، وصولاً إلى طرابلس وزحلة وبشـري ولقـرى الـ 21 الواقعة على الحدود الجنوبية والتي أعلنتها إسرائيل منطقة محظـورة، وإلـى القاطنين في كل قرية وبلدة تعاني في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، أدعوكم للاسـتجابة فـورا

ومن دون أي تحفظ أو تردد لندائي لووقف إطلاق نار فوري وتأمين إعانات إنسانية ملحة لبلدنا الذي ضربته الحرب. لذلك يجب إطلاق خطة مارشال جديدة لمساعدة لبنان على استعادة عافيته في أسرع وقت ممكن ومحو التبعات المعوقة لهذا الهجوم غير المبرر الذي تقدر بمليارات الدولارات، علماً أن هذه الأهداف تستهدف للمرة السابعة بشك كل متعمد وتشل اقتصادنا وتهدم البنى التحتية المدنية. يجب أن يتوقف القتل! الآن! علينا العمل معاً لإحلال السلام. لقد شهدنا العديد من الاعتداءات الإسرائيلية التي استهدفت لبنان في الأعوام 1969 و1978 و1982 و1993 و1996 و1999. لم تتمكن أياً من هذه الاعتداءات تحقيق أهدافها المعلنة. ويجب وضع حد لهذا الأمر. فالعودة إلى الوضع السابق سيكون مؤذياً.

أدعوكم جميعاً، باسم الشعب اللبناني، إلى المساعدة على وضع حد لهذه المأساة الإنسانية. وأنا أؤمن تماماً أن ذلك ممكن على النحو التالي:

1. وقف إطلاق نار فوري وشامل وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:
 1. التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.
 2. انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.
 3. التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.
 4. بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نص اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف.
 5. تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عيدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقاً للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.
 6. اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام 1949 وتأمين الالتزام

بينود هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطويره - بذه عند الضرورة.

7. التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها البلد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني. عبر إرادة وتصميم كافة الأطراف، يمكن لما تقدم أن يؤمن لنا العناصر الضرورية لإعادة بناء بلدنا المشرذم وإعادة بلاده عربياً موحداً ديموقراطياً ومنارة للحرية والتعددية والتسامح في المنطقة. كما يمكنه أن يشكل خطوة على طريق تحقيق السلام العادل والشامل بين شعوب الشرق الأوسط. لا يمكن الحفاظ على لبنان كمثال يحتذى ورعايته أن تحوله إلى ساحة لحروب الآخرين.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها السيدات والسادة،

إننا ندين لشعبنا بمخرج مشرف من هذه الحرب. ندين لشعبنا بحل نتوصل إليه بدعمكم، حل يحول دون مزيد من الدمار ويساعدنا على إعادة إعمار بلدنا وتعزيز ديموقراطيتنا. السامحوا لي في الختام أن أذكر قول للمؤرخ الروماني تاسيتوس في هذه المدينة العظيمة منذ ألف سنة وهو قول يصف تماماً ما تقوم به إسرائيل في لبنان والمنطقة اليوم، أقتبس:

"لقد صنعوا الخراب ويسمونه سلاماً. خيارنا واضح. لقد اخترنا الحياة. لم نأت إلى روماء لطلب المساعدات والدعم فقط. أتينا لنسمع صوتنا ونعلن حق أمتنا في الحياة. لن نسألكم عن قضيتنا المحقة أو على مصالحنا الوطنية. إننا هنا لنشهد على وحدتنا كشعب. لقد تخطينا الحروب والخراب عبر الأجيال. وسننهض مجدداً. فليكن هذا خياركم أيضاً. لا تنسوا محو الخراب أن ينتصر".

Prime Minister Fuad Siniora's Address

Rome, 26/7/2006

I would like first to express our deep condolences to the Secretary General Mr. Kofi Anan and to all the countries to whom these Observers of UNIFL belong and who got killed yesterday by Israeli fire in Southern Lebanon.

I would like to thank my friend, Prime Minister Romano Prodi and the Italian government for hosting this critically important and timely meeting in Rome today. Little did we know when we last met here toward the end of June that we would be meeting again so soon and in such dire circumstances!

Only ten months ago, at our core group meeting in New York, we talked of economic and institutional reform measures to help the Lebanese economy achieve its growth potential, promote sustainable social and economic development, and the enhancement of productive jobs. We spoke of a comprehensive macroeconomic vision to rejuvenate the economy and resolve our debt overhang. We stated that the support of the international community was paramount to the rebirth of our country, and that your continued support was absolutely crucial for the Lebanese experience of democracy to succeed in our part of the world, and warned of dire consequences for us all if we failed. We talked of challenges and opportunities...

Then just three months ago, I addressed the Security Council in New York. There I spoke of the historic strides taken on the road to a self-governing, stable, democratic and prosperous Lebanon. I affirmed the priority national issue being the liberation of the still occupied Shebaa Farms, the handover of Lebanese detainees in Israeli prisons, and the need to put an end to the long history of incursions and violations of Lebanese territory by Israel. I also confirmed the state's natural obligation to be the sole provider of security to all its citizens and residents, and its exclusive right to carry arms and exercise its full authority throughout the country in accordance with the Taef national reconciliation pact of 1989. I also pleaded for a heightened interest by the international community in order to empower the Lebanese government, enabling it to move quickly in its economic social and political reform

program, and alleviating the feelings of hopelessness, despair, and pervasive sense of humiliation in the region, and for serious cooperation, still a top priority, to achieve a just and lasting peace between Israel and the Palestinians and the Arab world, as expressed in the Beirut Arab Summit peace initiative in 2002, which would contribute to the cause of democracy in the Arab and Muslim worlds.

How long ago that all seems now....

Now we talk only of death and war, destruction and dispossession, casualties and suffering, displacement and desolation.

You are all aware that two weeks of a continuously escalating Israeli onslaught on Lebanon have totally ravaged our country: the toll in terms of human life has reached tragic proportions, and continues to mount: over 400 killed and 2000 injured so far, one third of them children under 12; almost a million people, or 25% of the population have been displaced; (try to imagine what would happen if a quarter of your populations were forced to flee their homes with only the clothes on their backs); in some areas, hospitals have been crippled and are unable to cope with the casualties; there are shortages of food and medical supplies; homes, factories, and warehouses have been completely destroyed; roads severed, and bridges smashed; UN facilities, army barracks, and posts of Joint Security Forces shelled; a civil defense unit wiped out; power supplies and fuel depots bombarded causing devastating environmental damage on the eastern shore of the Mediterranean; storage tanks ablaze; television aerials crushed; foreign nationals fleeing; air, land and sea blockades enforced. In short, ladies and gentlemen, this is the story of a country torn to shreds by destruction, displacement, dispossession, despair and death; the story of senseless human suffering. And as I speak, the trauma, the desperation, the grief and the daily massacres and atrocities go on. More limbs lost, more widows, more motherless children, more orphans, more defenseless people dying.

Before I boarded the helicopter in the besieged and severely bombarded city of Beirut, I visited one of the hospitals crowded with injured civilians, and listened to their cries of pains, fears and uncertainties. I need not tell you how moving that experience was, but I drew strength from the resilience of my people to come to you determined to strive so that their agony is over.

Excellencies, ladies and gentlemen, no government can survive on the ruins of a nation.

How long will it take to heal the human, social, psychological, and economic scars, and at what cost? How long and at what cost to rebuild roads, bridges, homes? Before we forget those who have perished under the weight of Israeli bombs? What future other than one of fear, frustration, financial ruin and fanaticism can stem from the rubble?

Is the value of human life less in Lebanon than that of citizens elsewhere? Are we children of a lesser God? Is an Israeli teardrop worth more than a drop of Lebanese blood?

Can the international community continue to stand by while such callous retribution by the state of Israel is inflicted upon us?

Will innocent civilians, churches, mosques, orphanages, relief supplies under Red Cross escort, people seeking shelter or fleeing their homes and villages continue to be the casualties of this barbaric and senseless war?

Is this what is called legitimate self-defense? Is this the price we pay for aspiring to build our democratic institutions? Is this the message of support for the country of diversity, freedom and tolerance?

Jan Egeland, U.N. Under-Secretary for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator has, after visiting affected area in the suburbs of Beirut, called the indiscriminate bombing a breach of humanitarian law, which is clear on the supreme obligation to protect civilians during hostilities. This obligation is also enshrined in the Rome Treaty establishing the International Criminal Court which restates the facts that, under international law, constitute war crimes. Yes, the indiscriminate shelling of cities constitutes a foreseeable and unacceptable targeting of civilians. Similarly, the bombardment of sites with alleged military significance, resulting invariably in the killing of innocent civilians, is, under international law, unjustifiable and criminal.

Israel cannot go on indefinitely disregarding international law. It must be made to pay, and we shall commence legal proceedings and spare no avenue to make Israel compensate the Lebanese people for the barbaric destruction it has inflicted and continues to inflict upon us. How, though, do you put a value to human life? What value do you place on lost limbs?

While my calls for an immediate humanitarian cease-fire have gone unheeded, I have declared Lebanon a disaster-stricken country in urgent need of humanitarian assistance. My Government, which had no advance knowledge of the Hezbollah crossing of the Blue Line and abduction of

two Israeli soldiers and has disavowed it, condemns in the strongest possible terms the violent Israeli response and its aggression in contravention of international laws, conventions, and norms. It also rejects the claim that this aggression is in the context of the legitimate right to self-defense. The Government has also reaffirmed the commitment of Lebanon to abide by international resolutions and its determination to preserve its independence, sovereignty, and territorial integrity. It is also committed to fully respect the Blue Line. It also warned last week that the continuation of the destruction and the killing perpetrated by Israel will only aggravate the problem and threaten international peace and security, especially in the Middle East. It also reaffirmed its responsibility in safeguarding the country and its citizens, and its right and duty to extend that authority over the entire territory.

On behalf of the valiant people of Lebanon, from Beirut, Baalbeck, and Byblos, to Tyre, Sidon and Qana, to Tripoli, Zahle, Jamhour and Becharre, to the 21 villages at the southern border, declared a no-go zone by Israel, to the people of each and every town and village suffering now as we speak, I call upon you all to respond immediately, without reservation or hesitation, to my appeal for an immediate cease-fire, and provide urgent humanitarian assistance to our war-stricken country. A new Marshall plan must then be set in motion in order to help Lebanon recover as quickly as possible from the crippling effects of this unjustified onslaught valued in billions of US Dollars which is for the seventh time deliberately targeting and disabling our economy and civilian infrastructure.

The killing must stop! Now! We must work together for peace. We have seen previous Israeli aggressions on Lebanon, in 1969, '78, '82, '93, '96, and '99. They have achieved none of their stated aims. This must be the end. Returning to the status quo ante would be futile. In the name of the people of Lebanon, I call upon you all to help put an end to this human tragedy. I firmly believe that this can be achieved in the following manner:

- An immediate and comprehensive cease-fire **and** a declaration of agreement on the following issues:
 - a- An undertaking to release the Lebanese and Israeli prisoners and detainees through the ICRC.
 - b- The withdrawal of the Israeli army behind the Blue Line, and the return of the displaced to their villages.
 - c- A commitment from the Security Council to place the Shebaa Farms area and the Kfarshouba Hills under UN

jurisdiction until border delineation and Lebanese sovereignty over them are fully settled. While in UN custody, the area will be accessible to Lebanese property owners there. Further, Israel surrenders all remaining landmine maps in South Lebanon to the UN.

- d- The Lebanese government extends its authority over its territory through its own legitimate armed forces, such that there will be no weapons or authority other than that of the Lebanese state as stipulated in the Taef national reconciliation document.
- e- The UN international force, operating in South Lebanon, is supplemented and enhanced in numbers, equipment, mandate and scope of operation, as needed, in order to undertake urgent humanitarian and relief work and guarantee stability and security in the south so that those who fled their homes can return.
- f- The UN, in cooperation with the relevant parties, undertakes the necessary measures to once again put into effect the Armistice Agreement signed by Lebanon and Israel in 1949, and to insure adherence to the provisions of that agreement, as well as to explore possible amendments to or development of said provisions, as necessary.
- g- The international community commits to support Lebanon on all levels, and to assist it in facing the tremendous burden resulting from the human, social and economic tragedy which has afflicted the country, especially in the areas of relief, reconstruction and rebuilding of the national economy.

With goodwill and determination on all sides, the above can provide us with the necessary elements to rebuild our fractured country, reemerging as a unified Arab democratic country, a beacon of freedom, diversity and tolerance in the region. It can also be a stepping stone to achieving a just and comprehensive peace between the peoples of the Middle East. The significance of Lebanon as a model cannot be preserved and fostered if turned into a battlefield for the wars of others.

Excellencies, ladies and gentlemen,

We owe our people an honorable way out of this war. We owe our people, with your support, a solution that will not allow any further

destruction and will help us rebuild our nation and strengthen our democracy.

In conclusion, let me recall what the Roman historian Tacitus said in this great city two thousand years ago and which describes well what Israel is doing to Lebanon and the region today: *and I quote:*

“They create a desolation and call it peace“

Our choice is clear.

We have chosen life.

We did not come to Rome only to ask for relief and support.

We came to be heard and to cry out loud our nation's right to life.

We shall not compromise our just cause or our national interests.

We are here to bear witness to our unity as a people.

We have overcome wars and destruction over the ages.

We shall rise up again.

Let that be your choice too.

Do not allow desolation to prevail.

**ثالثاً: كلمة الرئيس السنيورة إلى مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي
(كوالالمبور - ماليزيا، في 2006/8/3)**

وجه رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة عند الساعة السابعة والنصف - ف - م - ن - ص - باح - ي - وم 2006/8/3 بتوقيت بيروت من السراي الكبير، الثانية عشرة والنصف بتوقيت ماليزيا، كلمة -ة - نفقات مباشرة إلى المؤتمرين في نهاية الجلسة الافتتاحية لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في كوالالمبور عبر تقنية ال- (الفيديو كونفرنس). وفي ما يلي نصها:

**أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة السفراء،
السيدات والسادة،**

كنتُ أود أن أستطيع الحضور بينكم في كوالالمبور، لكي أصفَ لكم شخصياً، نعم لكل واحدٍ منكم، الكارثة والكابوس اللذين يواجههما لبنان منذ أكثر من ثلاثة أسابيع. لكن للأس- ف، ما استطعتُ المجيء إلى ماليزيا العزيزة بسبب الظروف التي تعرفونها.

إن الهجوم الإسرائيلي الحالي هو السابع ضمن الحروب التي شنتها إس-رائيل على- لبنان، في خروج على كل القوانين والأعراف الأخلاقية والإنسانية والدولية. وقد كلفت ه-ذه الحرب الظالمة لبنان الكثير في حياة أبنائه وفي بنيته الأساسية، وفي التهجير الذي طاول ثلث المواطنين. نعم لقد فقدنا ما يقارب تسعمائة قتيل ثلثهم من الأطفال تحت سن الثانية- عشرة-رة. وهناك ذلك التخريب الهائل للمنازل والمستشفيات والجسور والمخازن والمص-انع ومق-رات الأمم المتحدة والمراكز الأمنية والبريد والدفاع المدني، وهوائيات وسائل الاتصال والتلف-ون. نحن محاصرون في لبنان ليس بالجيش الإسرائيلي في البر والبحر والجو فقط، ب-ل وبتل-وث البيئة، وبالخراب الذي نشره العدوان على مساحة البلاد.

إن هذا الاحتقار للحياة الإنسانية، وللمعالم الحضارية لا تعليلَ له، ولا يمكن أن يقبل-ه أحدٌ تحت شتى الظروف. وليس بهذه الطريقة يكافأ لبنان الانفتاح والتسامح والحريات والتعدد والديمقراطية.

أيها السادة،

لا تستطيع حكومة أن تبقى على أنقاض شعبها وخرائبه. في الأسبوع الماضي خاطبتُ مؤتمر مساعدة لبنان الذي أقاله الاتحاد الأوروبي بروما، وتقدمتُ إلى الحاضرين بخطةٍ شاملةٍ لإنهاء الحرب. وقد لقيت الخطة صدى إيجابياً واسعاً إذ أجمعت عليها الحكومة اللبنانية، والفمة الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببكركي في لبنان. ونحن نحتاج التأييد الكامل من جانب دول المؤتمر الإسلامي، وكل الدول المحبة للسلام للخطة الداعية إلى وقفٍ شاملٍ ودائمٍ للنار، من أجل إنهاء المذابح ومكافحة الدمار، والعودة بلبنان إلى وضعه الطبيعي - في بوضعه - منارةً للحرية والديمقراطية وحكم القانون.

نحن محتاجون فعلاً إلى المساعدات الإغاثية العاجلة والإعمارية في المدى الطويل، لمواجهة التحديات العاصفة التي ضربت بلادنا ومواطنينا، وبناء الحياة وال عمران للمرة الثامنة من جديد.

إن الآلة الحربية الإسرائيلية التي ضربت مدننا وقرانا وبنيتنا الأساسية وإنساننا وأطفالنا ونساءنا، ما كان لتنال من عزيمنتنا ومن إصرارنا على الحرية والاستقلال والكرامة. بعد حوالي الستين عاماً، وبعد قتل مئات الألوف من الفلسطيين واللبنانيين في مذبائح موصوفة بدير ياسين وصبرا وشاتيلا وقلنا وغزة وجنين وبنيت جبيل، ثم قلنا ثانيةً، ما تعلّم الإسرائيليون أنهم لن يستطيعوا تدمير إرادة الحياة والحرية فينا. إن الممانعة جزءٌ أساسيٌّ في ضمير الإنسان وطبيعته. وبمساعتكم إن شاء الله سنتجاوز العمل الوحشي الأخير، وسنتأثون إلى لبنان فتجدونه باسماءً مرحباً بكم.

من بيروت الصامدة والأبية، أود أن أتمنى لمؤتمركم كل نجاح، ونحن نعلم أنكم لن تخيخوا آمال اللبنانيين بكم، وستكونون مع لبنان، كما أن لبنان الحر والصامد، معكم!

**Prime Minister Fuad Siniora's address to the IOC Meeting
August 3, 2006**

**Excellencies, Ladies, and Gentlemen,
Dear Friends,**

I would have liked to be seated among you today in Kuala Lumpur to describe, in person, to each and every one of you, the agony of the nightmare facing Lebanon for the past three weeks. Unfortunately, circumstances do not permit me to be with you.

Indeed, this is the seventh in a series of outrageous and wanton invasions of Lebanon. It is in cynical breach of practically every law and convention. It is taking an enormous toll on human life and infrastructure, and has totally ravaged our country and shattered our economy: over 900 killed and 3000 injured so far, one third of the casualties are children under twelve; one quarter of our population, or one million people, displaced, many with no homes to return to; in some areas, hospitals have been destroyed or crippled and are unable to cope with the casualties; fuel, food and medical supplies are in short supply; homes, factories, and warehouses have been completely destroyed; airports ruined, roads severed, and bridges smashed; UN facilities, army barracks and posts of Joint Security Forces shelled; a civil defense unit wiped out; power supplies bombarded; television and communication aerials crushed; foreign nationals evacuated; and land, sea and air blockades enforced, effectively besieging the entire country, and fuel tanks set on fire and seriously damaging the environment and polluting the eastern Mediterranean. And so it goes on, unchecked and unpunished.

Is the value of human life in Lebanon less than that of citizens of other countries?

Why does the international community stand by while such callous retribution by the State of Israel is inflicted upon us?

Will you allow innocent civilians, mosques, churches, hospitals, orphanages, medical and relief supplies, people seeking shelter or fleeing their homes and villages to be the casualties of this ugly war?

Is this what the international community calls self-defense? Is this the message to send to the country of diversity, freedom, and tolerance?

Excellencies, no government can survive on the ruins of a nation.

Last week, I addressed the International Conference for Lebanon in Rome, proposing a comprehensive seven-point plan to end the war. It was well received by the Conference and got the unanimous and full backing of the Lebanese Council of Ministers and the Speaker of Parliament. Representatives of diverse segments of civil society in the country have come out strongly in favor, and two days ago, an Islamic-Christian Summit, representing all the religious confessions, endorsed the plan, thereby ensuring a broad national consensus and preserving our delicate social equilibrium.

Excellencies, Ladies, and Gentlemen,

The Lebanese people are virtually united in their belief that the plan, which deals with all outstanding issues, can stop this senseless war. We need the unqualified support of the Islamic Conference , and of all peace loving nations, and urge you to unanimously adopt our seven-point plan for an immediate, permanent and unconditional cease-fire in order to put an end to the trauma, desperation, grief and daily massacres, and allow Lebanon to reclaim its position in this troubled region as a beacon of freedom and democracy where justice and the rule of law prevail, and as a refuge for the oppressed where moderation, tolerance and enlightenment triumph. We also need your humanitarian aid for our disaster-stricken country, as well as longer term assistance in helping us to rebuild, for the eighth time, our fractured land.

The Israeli war machine has laid waste to tens of towns and villages, has destroyed our infrastructure, has orphaned our children, has maimed our men and widowed our women, but it cannot destroy the will of our people to be free. After almost sixty years, after killing hundreds of thousands of Lebanese and Palestinians, after occupation, humiliation, oppression and intimidation, after Deir Yassin, Sabra, Chatila, Qana, Gaza, Jenin, Bint Jbeil, and Qana yet again, they have not learned that they cannot and will not destroy our will to live, that a desire to resist oppression is in the nature of man. With your help, *inshallah*, we will overcome this latest brutal onslaught, and Lebanon will again receive you with open arms.

From the steadfast, resolute city that is Beirut, I wish you every success in your deliberations today, and know you will not let us down.

رابعاً: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب (السراي الكبير، في 2006/8/7)

أصحاب المعالي، أيها الإخوة الأعزاء،

تجتمعون اليوم في قلب بيروت، وعلى بعد مئات الأمتار من هنا تتصاعد أصداء الغارات العدوانية المدمرة، واستغاثات الجرحى، ولوعة المقتلين من أرضهم، وروائح الحرائق وغبار الركام الذي خلفته الهجمة الإسرائيلية. هذا اليوم السادس والعشرون على هذه الكارثة الإنسانية الكبرى التي تهدد البلدان الكبرى، فكيف ببلدان الصغير. نعم، الصديقون، الصديقون، الصديقون، والكبير الكبير بأبنائه وأشقائه. لقد قطع العدوان أوصاله أيضاً، بحيث صارت أعمال الإسعاف والإغاثة أكثر عسراً واستعصاء وبخاصة في جنوب لبنان المنكوب. إن لم يكن العمل الإسرائيلي الفطيع إرهاب دولة، فما هو إرهاب الدولة إذن؟ خلال الأسبوع الأول من الحرب على لبنان، أعلنت البلاد بلاداً منكوبة وهي كذلك فعلاً، وبخاصة أن التخريب الإسرائيلي، والقتل الإسرائيلي مستمر لستة وعشرين يوماً حتى الآن، وقد بلغ حدوداً غيرت وجه لبنان. تعرفون جميعاً الخطر الداهم النازل ببلدان شعباً وأرضاً ودولة. وقد أتيت اليوم، أيها الإخوة، للتضامن والمساعدة. وقد تسمعون التذمر ممزوجاً بالأنين، وهذا مفهوم وسط الظروف التي نمر بها منذ 12 تموز الماضي. لكن الأخوة العرب - والحق يقال - ما تركونا، بل بذلوا الجهد والمسعى لمساعدتنا بشتى الوسائل والسبل. وهذا الاجتماع بالذات، في هذا الطرف بالذات، دليل آخر على الهم والاهتمام، وعلى الرعاية والالتزام. ونحن نأمل من الإخوة العرب الذين هبوا لنجدتنا أن يتابعوا هذه الجهود ويطوروها لتبلغ الآفاق الصرورية لإنقاذ لبنان. أول التحديات التي تواجهنا كما تعلمون هو تحدي وقف إطلاق النار الفوري وغيور المشروط، والذي أعلنت عن المطالبة به منذ بداية الاعتداء وحتى الآن، وكذلك في موقف مشتركي مع رئيس مجلس النواب اللبناني، على أثر مذبحة بلدة قلنا قبل أسبوع. بيد أن ذلك لم يتحقق حتى اليوم، رغم الاجتماعات المتواصلة لمجلس الأمن، والتشاور المستمر مع سائر الأطراف في المجتمع الدولي، ورغم استمرار المذابح الإسرائيلية بشكل يومي، وطوال الأسابيع الثلاثة الماضية والحاضرة. الحاضرة بجرائمها، والحاضرة بأهوالها، والحاضرة بانتهاكات أعرف الحرب والسلام والقانون الدولي والإنساني. هناك تدمير البنية الأساسية للبلاد، ومقتل ما يقارب الألف مواطن، ثلثهم من الأطفال تحت الثانية عشرة، وقد ناهز عدد المهجرين والنازحين المليون وهم إلى زيادة مطردة. فقبل يومين وجه العدو إنذاراً إلى سكان النبطية وبلدات أخرى بترك مساكنهم، أو يحصل لهم ما حصل لأهل مارون الرأس وبنات جبيل وقلنا وصور وبعبك

وعيتا الشعب ومروحين وصريفا، وعشرات المدن والبلدات والقرى الأخرى، والتي شـهدت مذابح متنقلة وآخرها المجزرة في بلدة حولاً، ما وفرت أحداً، ومن جنوب لبنان وإلى جباله وسهله وشماله وشرقه، وبيروت وضاحيتها العظيمة والصامدة. ما وفر الجـيش الإـسـرائيلي جسراً ولا مؤسسة ولا طريقاً، ولا مركزاً للخدمة المدنية، ولا تجمعاً بشرياً إلا وقصفه بما في ذلك المستشفيات ومقرات القوات الدولية، ومسكن الناس، ووسائل حركتهم. لقد ضربوا حتى قوافل الإغاثة والمساعدات التي أرسلها إلينا الأشقاء العرب، لا لسبب إلا للحقد والانتقام، ولا شيء غير الحقد والانتقام. من أجل ذلك كله، من أجل التصدي للكارثة الإنسانية الحاصـرة والقادمة، ومن أجل التمكن من استيعاب هذا الهـول بالـدورات المتواضـعة التي نملكها، وبالقدرة المضافة التي أمدنا بها الأشقاء العرب، والجهات الدولية والإنسانية، ومن أجل تعزيز الصمود، والبقاء في نطاق التماسك الاجتماعي والأمني، نحن محتاجون -كمـا سـبق القول- إلى وقف سريع وحاسم لإطلاق النار. وقد ساعد الملوك والرؤساء العرب، في الضغط على الدول الكبرى، وسائر أطراف المجتمع الدولي، ولا بد من زيادة الجهد والمسعـاعـي والضغوط لبلوغ هذا الهدف، لكن أيضاً من أجل إلزام المعتدي الإسرائيلي بإيقاف الأعمال العدائية والانسحاب إلى ما وراء الخط الأزرق، والخروج من مزارع شبعا وتسليمها إلى القوات الدولية، وتبادل الأسرى، والكشف عن خرائط الألغام. أما الأمر الآخر والذي يـوازي الأول في الأهمية فيمكن في الحرص على اعتماد المعالجات الجذرية بحيث لا يتكرر العدوان، وبحيث يصبح وقف النار دائماً وشاملاً، فيكون ذلك المدخل للعودة إلى اتفاقية الهدنة المعفودة في العام 1949.

لقد عرضت في مؤتمر روما لمساعدة لبنان بتاريخ 7/26 تصوراً شـاملاً ومتمكـلاً للـحل الجذري، أجمع عليه مجلس الوزراء اللبناني، والقمة الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببيركي، وقبل أربعة أيام مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه هي نقاط السبع السالفة الذكر، والتي صارت الآن تحت سمع المجتمع الدولي وبصره "برنامج النـقـاط السبع" الوقوف الفوري والدائم للنار، وبالتزامن مع ذلك:

1. التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.
2. انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم ومدنهم.

3. التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضي، علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أم-ام أص-حاب الأملاك اللبنانيين. كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

4. بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

5. تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عيدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقاً للضرورة وفقاً لإطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

6. اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام 1949 وتأمين الاتفاق بينود هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطويره عند الضرورة.

7. التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

إننا نرى أن هذه الخطوات ينبغي أن تتم بشكل متزامن، فتمكن من تحرير الأرض بما فيها ذلك مزارع شبعا، وتبادل الأسرى، ونزع الألغام، والعودة إلى اتفاقية الهدنة للعام 1949 معدلة حيث الضرورة، وتطبيق وثيقة الوفاق الوطني بالطائف بما يؤدي إلى إنهاء الجيش اللبناني حتى الحدود الدولية، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، بالانفراد، حقاً وواجباً ومسؤولية بحيث لا يكون هناك من سلاح غير سلاح السلطة الشرعية اللبنانية.

أيها الأخوة،

إن هذا البرنامج لا يبدو عسير التحقيق. فهو لا يطلب أكثر من حق لبنان في تحرير أرضه، وحق الدولة اللبنانية في بسط سلطتها على كامل أراضيها كما هو شأن كل دول العالم

المعاصر والقديم. وقد شهدت ترحيباً به في مؤتمر روما وفي سائر المنتديات الأخرى، لكنه صعب رغم ذلك. وتأتي صعوبته من ضرورة إقناع المجتمع الدولي به، بحيث ينعكس ذلك في القرار الدولي الذي يأمل كل اللبنانيين ليس أن يكون قريباً فقط؛ بل وأن يكون ملائماً لتحقيق الأهداف المفصودة وأهمها الوفاء الكامل والشامل والدائم للذات والانسحاب إلى إسرائيل من الأراضي اللبنانية التي احتلتها ومن مزارع شبعا، ووقفها للاعتداء على السيادة اللبنانية، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها منفردة دون إبطاء. ولذلك نحن نحتاج لدعمكم بهذا الاتجاه أيضاً، كما دعمتم وتدعمون في جهود الإغاثة، وإعادة الإعمار. ثم إن ضمان التنفيذ ذاته واء لوقف إطلاق النار، أو لتحقيق عدد من النقاط الأخرى، متعلق أيضاً بإسرائيل، التي لا تعجبها طبعاً كل نقاط البرنامج. وهذا أمر إضافي يحتاج المجتمع الدولي إلى اقتناع به وعمل ملحاح للسير فيه. فالمعروف أن أكثر القرارات الدولية ذات الصلة بالصراع العربي/ الإسرائيلي، ما نفذتها إسرائيل حتى الآن، بل إنها سارت في اتجاهات معاكسة لها، ولقيت في انتهاكاتها للقرارات الدولية استحسان بعض الأطراف الكبرى في العالم. إن على القوى الفاعلة في المجتمع الدولي أن تدرك أخيراً، كما حاولنا الإلحاح والإفهام طوال الأسابيع الماضية أن أي قرار دولي يتعلق بالأزمة الناشئة الآن ينبغي أن يتوافر له شرطان أساسيان: تلبية مطالب لبنان في الاستقلال والسيادة على كامل ترابه الوطني، والقبالية للتنفيذ لجهة إلزام إسرائيل بوقف النار والانسحاب إلى ما وراء الخط الأزرق - ولجهة تمكين السلطة اللبنانية الشرعية من بسط سيطرتها بواسطة قواها النظامية على كل أراضيها بما في ذلك مزارع شبعا.

إننا محتاجون اليوم قبل الغد في الواقع إلى موقف عربي موحد وحاسم لتصويب قرار مجلس الأمن بما يحقق خطوة حقيقية نحو معالجة دائمة وبما يحفظ صيغتنا السياسية والمصالحات. لبنان لا يتحمل تكوينه الاجتماعي والسياسي تكديراً اجتياحات واعتداءات وصراعات ووصايا محلية أو إقليمية أو دولية. لست راضياً عن المسودات التي وصلت إلينا في اليومين الماضيين من مشروع القرار الذي يتناقش مجلس الأمن فيه. فهو لا يظلم دون الشرطين اللذين ذكرتهما فقط، بل لا يكاد ينجز وفقاً حقيقياً لإطلاق النار أيضاً. ولذلك يكمن على الإخوة العرب، والذين أتوا مشكورين لدعمنا اليوم أن يقفوا معنا أمام المجتمع الدولي، والمحاور الإقليمية، موقفاً تضامنياً ثابتاً وحاسماً يساهم في وضع لبنان على طريق السلام والسيادة بكل جهد ممكن. ولكي أكون صادقاً وشفافاً معكم أنتم الإخوة والأصدقاء، أقول لكم وأنتم تقبلون الآن على دعمنا في الإغاثة وفي إعادة الإعمار، إننا نحن اللبنانيين محتاجون في هذا الظرف الدقيق وفي سائر الظروف إلى عمل سياسي وإغاثي وإعماري جاد استعادة ثقة مواطنينا وأشقائنا بنا، وبلدنا، وسعي لاكتساب صدقية أكبر لبلدنا الأصدق،

والاحترام والهيبة لدى الخصوم. نحن نقبل الآن وبعد تجاوز هذه المحنة بتضامنكم ومساعدة كل محبي السلام في العالم، على إعادة الإعمار للمرة السابعة. وما كانت أحداث الخراب السابقة دائماً من صنع الأعداء، ولذلك علينا أن نبذل كل جهد مستطاع لكي نضع الحصان أمام العربية، فلا تتحول الانتكاسات إلى قاعدة، ولا تظل الدولة اللبنانية والشعب اللبناني، مكسر عصا لإسرائيل وغير إسرائيل.

إننا مصرون هذه المرة - بعون الله - وتضامن الإخوة العرب من حولنا - على أن لا نكون ساحة للصراعات والتجاذبات بعد اليوم، أيًا تكن مبرراتها ودوافعها. وأنا واثق أن اللبنانيين يستطيعون ذلك ويريدونه الآن أكثر من أي وقت مضى. إنني أؤتد في هذه الثقة التي أتحدث بها إليكم على أحزان الأمهات الثكالي، والأطفال القتلى وأنات الجرحى والمشردين، وكذلك دروس هذه الانتكاسة التي أعادت بلدنا وبلادكم لبنان عقوداً إلى الوراء. أيها الأخوة، لا يزال في قلوب الصدمة والذهول، لهذه الفظائع التي أنزلها ببلادنا العدو الصهيوني. لكننا نعلم أننا لسنا منفردين بالمصيبة. فالأشقاء الآخرون في فلسطين والعراق يعانون من الاحتلال، ولنا منفردين بالمصيبة. فالأشقاء الآخرون في فلسطين والعراق يعانون من الاحتلال، ويعانون من صدمات الخارج والداخل، وشبابنا يندفعون لإطفاء النيران أو مكافحتها بالوسائل التي يقدرون ملاءمتها، فلا يتراجع الأعداء، ولا تخمد النيران. لا بد من الخروج من هذا المأزق لحس المبرد أو تبقى هذه المنطقة العريقة والضرورية لأمن العالم وتقدمه رهينة التوتر وانعدام الاستقرار، وجبروت الغزاة، وطموحات ملء الفراغ. لا بد من النهوض مجتمعين من أجل السلام العادل والشامل - وهو نهوض ضروري لإجلاء الاحتلال عن الأرض العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي عاصمتها القدس الشريف. كما أنه نهوض يفيد لبنان وسوريا والعراق، ويضع الأمة العربية في علاقة صحية بالجوار الإسلامي، وعلاقة ندية بالعالم المعاصر، ويهب الاستقرار والتقدم فرصة نحن في أشد الحاجة إليها، بعد معوقات العقود الماضية وكوارثها. أيها الأخوة، أيها السادة، لقد تناديت بمبادرة من الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، والتي قامت أمس مشكورة بمبادرة كبيرة أخرى حين دعت لعقد قمة عربية طارئة بمكة المكرمة من أجل لبنان. لقد أتيتكم، أيها الإخوة، لغوثنا ومساعدة في بيروت ولبنان.

ونحن محتاجون فعلاً للمؤازرة في المحنة الحاضرة، وفي المأساة تقبل: - محتاجون للدعم والمساعدة في أعمال الإغاثة والإعمار، وفي مساعدة الاقتصاد اللبناني، الذي كان يعاني أصلاً من العجز والدين نتيجة الاجتياحات السابقة، وقد عقدت عدة اجتماعات عربية ودولية لمساعدة الاقتصاد اللبناني قبل الكارثة الأخيرة على أمل أن تأتي النتيجة المتوخاة. ومحتاجون إلى

الدعم السياسي والدبلوماسي القوي والمستمر لكي لا تتكرر الاعتداءات والتدخلات والوصايات والابتزازات. - ومحتاجون اليوم قبل الغد للضغط على المجتمع الدولي من أجل قرار في مجلس الأمن يفرض وقف إطلاق نار شامل ودائم، ويقتضي بالتزامن انسحاباً إسرائيلياً كاملاً، وتحريراً لمزارع شبعا، وتبادلاً للأسرى، وبسطاً لسلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. نريد الآن، كما سبق القول، دعم العرب، والعالم الإسلامي، والعالم المسيحي، وسائر أطراف المجتمع الدولي، لإيقاف هذا العدوان، وصون استقلال لبنان وسيادته، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. ونريد هذا التضامن والدعم لإنقاذ هذه التجربة اللبنانية الفريدة في العالم ونريد إنقاذ العيش المشترك اللبناني، ورسالة الاستقرار والتعدد والانفتاح والاعتدال التي يمثلها لبنان.

إنها وقفة الإباء والتصميم. ووقفة الشهداء والمكالمين. ووقفة المناضلين والأحرار من أجل لبنان وفلسطين، وكل المتألمين في هذا الوطن العربي الجريح. إننا نؤمن في أمتنا العربية، وللأصدقاء، هذا الاهتمام، وهذا الالتزام. ونحن نضع آمالاً كبرى وباقية في أشقائنا العرب، بسبب إعزازهم للبنان، والتزامهم بأمنه واستقراره وازدهاره. أنتم أيها الإخوة ونحن معكم طبعاً، أمام اختبار كبير تجاه الجوار، وتجاه المجتمع الدولي. لقد تعددت التحديات أمام أمتنا العربية، وما تمكنا من الاستجابة للعديد منها بالسرعة والفعالية المطلوبتين. ولدى اللبنانيين والجمهور العربي، أمل كبير أن نتمكن من الاستجابة للملائمة لتحدي إنقاذ لبنان. أيها الأخوة، إن عروبنا في لبنان غير مشروطة وهي ليست بالإرغام. إنها عروبة الاختيار والانتماء والالتزام. ووقوفكم معنا حق وواجب ومسؤولية علينا وعليكم. إن الأخوة العرب يدركون من دروس السنوات العجاف الماضية، أن الأمن العربي أمن واحد، وأن المستقبل العربي مستقبل واحد. ونحن نردد جميعاً اليوم صرخة الإمام علي كرم الله وجهه إثر مقتل عثمان: أكلت يوم أكل الثور الأبيض! إنما قتلت يوم قتل عثمان وأنا واثق بإذن الله أننا سنبقى، وسنبقى معاً. بقي الوعي بالأمة ومصالحها رائدنا، والعمل الجاد بمقتضى هذا الوعي أساساً في مساعينا للاستقرار والتوحيد والنهوض. شكراً مرة ثانية للاستجابة. شكراً للتضامن. تبقون، وتبقى أمتنا العربية، ويبقى لبنان.

"ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين. إن يمسسكم فرح فقد مس القوم فرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم الذين آمنوا منكم ويتخذ منكم شهداء، ولا يحب الظالمين". صدق الله العظيم عاشت أمتنا العربية.

خامساً: النص الحرفي لمقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب غير العادي (السراي الكبير، في 2006/8/7)

الوضع في لبنان:

1. إن مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه غير العادي المنعقد على المستوى الوزاري في بيروت بتاريخ 2006/8/7، لتدارس الموقف الخطير الذي واجهه لبنان واستمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان وتدابيرته الخطيرة على مستقبل الاستقرار في لبنان والسلام والأمن في المنطقة. - وإذ يؤكد على ما جاء في قراره رقم 6657 بتاريخ 2006/7/15 وعلى بيانه الصادر في 2006/8/2 في هذا الشأن. - وإذ يعتبر السياسة الإسرائيلية في المنطقة واعتمادها لمنطق القوة، وكذلك السياسات الدولية القائمة على ازدواجية المعايير وتوفير الحماية والدعم لاستمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية ومنها مزارع شبعا اللبنانية تشكل جزءاً من الأزمات المتفجرة الآن في لبنان، وهي التي حالت وتدابيراتها دون بسط سيادة الحكومة اللبنانية على كامل أراضيها ودون إعادة العمل باتفاق الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل في عام 1949. - وإذ يعبر عن رفضه الكامل لكل المشاريع التي تسعى إلى تحويل لبنان إلى مسرح مواجهة مفتوحة لتحقيق أهداف إقليمية أو دولية على حساب المصالح الوطنية للشعب اللبناني وأمنه واستقراره. - وإذ يعبر عن استنكاره الشديد لتلكؤ مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته إزاء ما يتعرض له لبنان من عدوان إسرائيلي سافر وغير مبرر. - وإذ يعبر عن كامل دعمه لصمود الموقف الوطني اللبناني حكومته وشعبه إزاء العدوان الإسرائيلي، ويحيي مقاومة لبنان لهذا العدوان في مواجهة سياسة الدمار والتخريب التي تتبعها إسرائيل لتدمير البنية التحتية والإنسانية للبنان. - وبعد استماعه إلى العرض الذي قدمه دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، - وبعد إطلاع على مذكرة الأمانة العامة، يقرر:

أ. تأكيد الإدانة الجماعية وبكل قوة للعدوان الدموي الإسرائيلي المستمر على لبنان، والإعراب عن الاستياء الشديد لتأخر مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين، ودعوة المجلس إلى التحرك السريع لاتخاذ قرار بالوقف الفوري والشامل وغير المشروط لإطلاق النار ووقف العدوان ورفض الحصار والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، دون مزيد من الإبطاء.

ب. التحذير من مخاطر استمرار هذا العدوان وتوسعه واستهدافه للسيادة الوطنية اللبنانية، واعتبار اللجوء من قبل إسرائيل إلى القوة العسكرية هو أمر مستهجن

ومدان وسيكون له تبعات خطيرة تدفع بالأوضاع في المنطقة نحو منزلقات تهـدد وبصورة مباشرة مستقبل الاستقرار في لبنان وتندرج بأفـوح العواقـب على أـمن الدول العربية والأمن الإقليمي.

ج. الوقوف بحزم وثبات إلى جانب لبنان حكومة وشعباً في مقاومته ورفضه للعدوان الإسرائيلي، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني والتفافه حول حكومته خـياراً لضمان لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره، وتأكيد الدعم المطلق لمسـاعدة الحكومة اللبنانية في تنفيذ خططها لبسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية كما نص عليه اتفاق الطائف ووفق ما تقررته الحكومة في هذا الشأن.

د. تأكيد التزام الدول العربية بتوفير الدعم السياسي الكامل للحكومة اللبنانية ومـا طرحته في برنامج "النقاط السبع" التي أقرتها، والتي نصت على المطالبة :

1) وقف إطلاق نار فوري وشامل وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:

i. التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.

ii. انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما خلف الخط الأزرق وعودة الذـاهرين إلى قراهم.

iii. التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين، كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

iv. بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية، مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسـلطة بالدولة اللبنانية، كما نص اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف.

v. تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادته عديدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفق الضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة لتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

vi. التزام الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام

1949 وتأمين الالتزام بمضمون هذا الاتفاق إضافة إلى البحوث في

التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

vii. التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على

مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية

والاقتصادية التي يشهدها البلد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار،

وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

ه. التأييد المطلق لموقف الحكومة اللبنانية أمام مجلس الأمن، وتبني ما تقدمت به من

اقتراحات وتعديلات على مشاريع القرارات المطروحة أمام المجلس، والدعوة إلى

تعبئة الجهود العربية لمساندة الحكومة اللبنانية في هذا الشأن، وبمضي من

المحافظة على استقلال لبنان وسيادته الكاملة، وحقه وواجبه في نشر قواته

النظامية على كامل أراضيه، وذلك بما يجنب لبنان والمنطقة خطر استمرار

النزاعات وتفاقمها.

و. تنبيه مجلس الأمن من تداعيات اتخاذ قرارات غير قابلة للتنفيذ تعقد الوضع على

الأرض ولا تأخذ في الاعتبار مصالح لبنان ووحدته واستقراره التي عبر عنها

برنامج النقاط السبع بالإضافة إلى تداعياته الخطيرة بالنسبة للدول العربية جمعا.

ز. توجيه التحية لصمود لبنان ولمقاومته للعدوان، ولشهداء لبنان الذين سقطوا

جراعه، واعتبار ما قامت به إسرائيل من انتهاكات ومجازر، لا سيما في بلدة قلنا

وبقية المناطق والبلدات اللبنانية المستهدفة، إنما يشكل جرائم حرب تستوجب

تحقيقا دوليا فوريا تجريه الأمم المتحدة وتستوجب ملاحقة إسرائيل ومسيؤوليها

أمام المراجع الدولية المختصة، وتبني الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس

حقوق الإنسان وللدول الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات جنيف لعام 1949 للنظر

في جرائم إسرائيل.

ح. تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه وعن الاسـتهـداف

المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذي يشكل خرقا صارخا وخطيرا للقانون الدولي

ولا سيما للقانون الدولي الإنساني لاتفاقيات جنيف لعام 1949، وتحميلها أيضا

مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر البشرية

والأضرار المادية والمعنوية، وعن تدمير البنى التحتية والخسائر الفادحة التي

لحقت بالاقتصاد اللبناني جراء العدوان الإسرائيلي.

ط. التعبير عن التقدير للدول والمنظمات العربية والدولية التي قامت بتتبع

المساعدات المالية والإنسانية إلى لبنان، ومطالبتها بتكثيف الجهود في مجال

الإغاثة، والتأمين الفوري لممرات آمنة إلى لبنان وداخله لإيصال م- واد الإغاثة-
والمساعدات إلى المحتاجين في أماكن تواجدهم، وإدانة ورف- ض م- اتق- وم ب- ه
إسرائيل من تدمير للطرق التي تستخدم في إيصال المساعدات الإنسانية، وك- ذلك
رفض المحاولات الإسرائيلية لإخلاء مناطق من سكانها وتدميرها تدميراً كاملاً.
ي. تبني الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول والمنظمات المانحة لمساعدة لبنان في تخط- ي
الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي، وفي إعادة إعمار ما دمره الع- دوان ودع- م
الاقتصاد اللبناني.

ك. تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة بالتنسيق مع وفد دولة
قطر بمجلس الأمن والمجموعة العربية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإبقاء جلسات
المجلس مفتوحة لمتابعة المستجدات.

2. إن مجلس الجامعة في اجتماعه غير العادي المنعقد على المس- توى ال- وزاري ف- ي
بيروت بتاريخ 2006/8/7، لتدارس الموقف الخطير الناجم عن اس- تمرار الع- دوان
الإسرائيلي على لبنان وتداعياته الخطيرة على مستقبل الاستقرار في لبنان وعلى السلم
والأمن في المنطقة، - وبعد استماعه إلى العرض الذي قدمه دول-ة ال- رئيس ف- واد
السيورة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، وبعد مداخلات السادة الوزراء والأمين العام،
يقرر:

أ. تكليف وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة- رئيس مجلس جامعة الدول
العربية في دورته الحالية (125) ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر
بصفته ممثل الدول العربية في عضوية مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول
العربية، بالسفر فوراً إلى نيويورك للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم- م
المتحدة لعرض وجهة النظر العربية بشأن الموقف في لبنان والتشاور معهم ف- ي
كيفية علاج الموقف الخطير الناجم عن الدمار الكبير الذي تع- رض ل-ه لبن-ان
والتطورات المرتبطة به.

ب. عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة ف- ي أعق- اب
عودة اللجنة من نيويورك لمناقشة تقرير وتوصيات اللجنة المكلفة والمشار إليها-
في الفقرة السابقة.

ج. الترحيب بعقد قمة عربية طارئة طبقاً لاقتراح المملكة العربية السعودية ومتابع-ة
لاقتراح اليمن بعقد قمة استثنائية.

د. تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة بشأن عقد القمة الطارئة المقترحة وموعدها.

الوضع في الأراضي الفلسطينية

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في اجتماعه غير العادي المنعقد في -وم الاثنين 7 أغسطس 2006 في بيروت، -بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة، -وإذ يلاحظ استمرار إسرائيل في تجاهلها للتعهدات والتفاهات والاتفاقات المبرمة بينها -وبين منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرار سياسة القمع والاعتداءات اليومية على الأراضي الفلسطينية وتدمير البنية التحتية ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وسياسة الإغلاق والحصار واختطاف المدنيين العزل بما يشكل جرائم حرب يعاقب عليها القانون الدولي، -وبالنظر لاستمرار سياسة التوسع الاستيطاني وبناء جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يخالف قواعد القانون الدولي والاتفاقات الموقعة وفتوة محكمة العدل الدولية، -وفي ضوء فشل كل الجهود التي بذلتها الدول العربية فرادى ومجتمعين، من أجل طرح عملية سلام حقيقية وذات مغزى تقود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في 1967 وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حقوق اللاجئين، -وأخذاً في الاعتبار تفاقم الوضع في المنطقة بأكملها نتيجة ذلك، يقرر:

1. دعوة مجلس الأمن للاجتماع على مستوى عالٍ للنظر في كيفية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على كافة مساراته تنفيذاً لقرارات المجلس ذات الصلة، وخاصة 242(1967) 338(1973) و 1397(2002) و 1515(2003)، بحسب -ثيش -أرك المجتمع الدولي الأطراف في تحقيق تحرك فوري لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما يؤدي لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي الذي غذى التوتر في المنطقة لعقود طويلة والذي ساهم ولا يزال في تكدير الأمن والسلام الدوليين بصورة مختلفة، وفق تسوية معادلة ومتوازنة.

2. تكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

سادساً: النص الحرفي للقرار 1701

إن مجلس الأمن،

فقرة تمهيدية

1. إذ يذكر بقراراته السابقة حول لبنان لا سيما القرارات 425 (1978)، 426 (1978)، 520 (1982)، 1559 (2004)، 1655 (2006) و1680 (2006)، و1697 (2006)، وكذلك ببياناته الرئاسية حول الوضع في لبنان ولا سيما منها تلك الصادرة في تاريخ 18 حزيران العام 2000 (S/PRST/2000/21) و19 تشرين الأول العام 2004 (S/PRST/2004/36)، و4 أيار العام 2005 (S/PRST/2005/17)، و23 كانون الثاني العام 2006 (S/PRST/2006/3)، و30 تموز العام 2006 (S/PRST/2006/35)؛
2. إذ يعرب عن قلقه الشديد من التصعيد المستمر للمعارك في لبنان وإسرائيل منذ هجوم "حزب ا" على إسرائيل في 12 تموز العام 2006، الذي أدى حتّى الآن إلى سقوط مئات القتلى والجرحى لدى الطرفين، وسبب أضراراً فادحة في البنى التحتية المدنية وأدى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص في الداخل؛
3. إذ يشدد على الحاجة إلى وضع حد للعنف، إنّما في الوقت ذاته على الحاجة إلى المعالجة الفورية للأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما في ذلك الإفراج غير المشروط عن الجندين الإسرائيليين المخطوفين؛
4. إذ يأخذ في الاعتبار حساسية مسألة السجناء ويشجع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل؛
5. إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبناني وبالتزام الحكومة اللبنانية بخطة النقاط السبع، التي تقتضي فرض سيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية، في شكل لا يترك أي مجال للأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية، وإذ يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية مع إضافة وزيادة عدد ومعدات وتفويض ونطاق عمليات هذه القوة، وإذ يأخذ بالاعتبار طلب الحكومة اللبنانية الذي تضمنته هذه الخطة بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان؛
6. إذ يبدي عزمه على العمل على أن يطبق هذا الانسحاب في أقرب وقت ممكن؛
7. إذ يأخذ علماً بالمقترحات المقدمة في خطة النقاط السبع في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا؛

8. إذ يرحب بقرار حكومة لبنان المتخذ بالإجماع في 7 آب العام 2006، والفاضي بنشر القوات المسلحة اللبنانية وعددها 15 ألف جندي لبناني في جنوب لبنان، تزامناً مع انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء "الخط الأزرق" وطلب مساندة قوات إسرائيلية من "اليونيفيل" بحسب الحاجة، لتسهيل دخول القوات اللبنانية المسلحة إلى المنطقة وإعادة التأكيد على السعي إلى تعزيز القوات اللبنانية المسلحة بالعتاد بحسب الحاجة لتمكينها من تأدية مهامها؛
9. إذ يدرك مسؤولياته للمساعدة على تأمين وقف مستمر لإطلاق النار، وحل طويل الأمد للنزاع؛
10. ومع الإقرار بأن التهديد الذي يتعرض له لبنان يشهد كل تهديد دال للسلام والأمن العالميين.

فقرة تنفيذية

1. يدعو إلى وقف كامل لجميع العمليات الحربية بالاستناد خصوصاً إلى وقف فوري لكلّ الهجمات من جانب "حزب الله"، ووقف فوري لكلّ العمليات العسكرية الهجومية من جانب إسرائيل؛
2. في ظل وقف كامل للأعمال الحربية، يدعو حكومة لبنان و"اليونيفيل" كما هو مقرّر في الفقرة 11، إلى نشر قواتهما معاً في الجنوب، ويدعو حكومة إسرائيل، مع بدء الانتشار، إلى سحب جميع قواتها من الجنوب اللبناني بالتوازي مع ذلك؛
3. يشدد على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية، عملاً بأحكام القرار 1559 (2004) والقرار 1680 (2006)، والأحكام المرتبطة والواردة في اتفاق الطائف حول ممارسة كامل سيادتها وسيطرتها، في شكل لا يترك أي مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية؛
4. إذ يجدد دعمه القوي للاحترام الكامل للخط الأزرق؛
5. يجدد أيضاً دعمه القوي، كما ذكر في جميع قراراته السابقة ذات الصلة، للسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، كما هو منصوص عليه في اتفاق الهدنة العام بين لبنان وإسرائيل في 23 آذار 1949؛
6. يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالي والإنساني إلى الشعب اللبناني، من ضمنها تسهيل العودة الآمنة للأشخاص النازحين، وتحت سلطة حكومة لبنان إعادة فتح المطارات والمرافئ، اعتمداً على الفقرة 14 و15،

ويدعوها أيضا إلى درس مساعدة أكبر في المستقبل للمساهمة في إعادة إعمار وتنمية لبنان؛

7. يؤكد على أن جميع الأطراف مسؤولة عن ضمان أن لا يتم القيام بأي عمل يتعارض مع الفقرة 1 التي من الممكن أن تؤثر بشكل غير ملائم على البحث عن حل طويل الأمد، الوصول الإنساني إلى السكان المدنيين، من ضمنها ممر آمن للقوافل الإنسانية، أو العودة الطوعية والأمنة للأشخاص النازحين، ويدعو جميع الأطراف للاذعان لهذه المسؤولية والتعاون مع مجلس الأمن؛

8. يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد على أساس المبادئ والعناصر التالية: الاحترام الكامل للخط الأزرق من كـلا الطرفين، ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال العدائية، تتضمن إنشاء بين الخط الأزرق ونهـر الليطاني منطقة خالية من الأشخاص المسلحين، والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان و"اليونيفيل"، كما هو مفوض في الفقرة 11 المنتشرة في هذه المنطقة، التطبيق الكامل لمقررات اتفاق الطائف ذات الصلة، والفـرارات 1559 (2004) و1680 (2006)، التي تتضمن نزع أسلحة كل الجماعات المسلحة في لبنان، من أجل، ووفقا لقرار مجلس الوزراء في 27 تموز 2006، عدم وجود أسلحة أو سـلطة في لبنان عدا تلك التابعة للدولة اللبنانية، لا قوات أجنبية في لبنان من دون موافقة الحكومة، لا بيع أو إمدادات من السلاح والمواد المتعلقة بها إلى لبنان إلا إذا أجازت حكومته، تزويد إسرائيل الأمم المتحدة بكل خرائط الألغام في لبنان التي بحوزتها؛

9. يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود لتأمين في أسرع وقت ممكن اتفاقات مبدئية بين حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على قاعدة وعناصر حل طويل الأمد كما ورد رابعـا في الفقرة 8، ويعبر عن نيته في أن يكون معنيا بشكل فاعل؛

10. يطالب الأمين العام بتطوير، بالتنسيق مع فـاعلين دوليين أساسيين والأطـراف المعنية، اقتراحات لتطبيق بنود اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارين 1559 (2004) و1680 (2006)، تتضمن نزع السلاح، وترسيم حدود لبنان الدولية، خصوصا في تلك المناطق حيث هناك نزاع أو التباس، بما في ذلك معالجة مسألة مـزارع شبعا، وتقديم تلك الاقتراحات إلى مجلس الأمن في غضون 30 يوما؛

11. يقرر، بهدف إضافة وتعزيز القوة الدولية لجهة العدد والمعدات والتفويض ونطاق العمليات، السماح بزيادة القوة الدولية "يونيفيل" إلى حد أقصى يبلغ 15 ألف جندي والسماح للقوة، إضافة إلى أداء المهمات الموكلة إليها وفقا للـرارين 425 و426 (1978)؛

- أ. مراقبة ووقف العمليات العدائية؛
- ب. مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية فيما تنتشر في الجنوب، وبينها على ط-ول الخط الأزرق، بالتزامن مع سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان كم-ا ه-و منصوص عليه في الفقرة 2؛
- ج. تنسيق أنشطتها المتصلة ب-الفقرة 11 (ب) م-ع الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية؛
- د. توسيع مساعدتها للإسهام في ضمان الوصول الإنساني إلى-السي-كان الم-دنيين وعودة الأشخاص المهجرين بشكل إرادي وآمن؛
- هـ. مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في اتخاذ خطوات باتجاه إقامة المنطقة المش-ار إليها في الفقرة 8؛
- و. مساعدة الحكومة اللبنانية، بناء على طلبها، في تطبيق الفقرة 14؛
12. دعماً لطلاب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها على كامل الأراضي، يسمح لقوات "اليونيفيل" القيام بكل التحركات الضرورية في م-ناطق نشر قواتها وفي إطار قدراتها، للتأكد من أن مناطق عملياتها لا ت-تخدم للأعم-العدائية بأي شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها م-ن أداء مهماتها-بتفويض من مجلس الأمن، وحماية موظفي الأمم المتحدة، الت-س-هيلات، التجهي-زات والمعدات، تأمين امن وحرية تحرك موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الإنس-انية، ومن دون الأضرار بمسؤولية الحكومة اللبنانية في حماية الم-دنيين تح-ت التهديد-د الوشيك بالعنف الجسدي.
13. يطلب من الأمين العام بشكل عاجل وضع الأم-ور ف-ي مكانه-ا للتأكد-د م-ن أن "اليونيفيل" قادرة على تأدية مهامها التي ينص عليها هذا القرار، يدعو الدول الأعضاء إلى البحث في مساهمات معينة في "اليونيفيل" والرد إيجاباً على طلبات المساعدة م-ن القوة، ويعبر عن شكره العميق إلى هؤلاء الذين ساهموا في "اليونيفيل" في الماضي.
14. يدعو الحكومة اللبنانية إلى تأمين حدودها والمداخل الأخرى لمنع دخول لبنان م-ن دون موافقتها الأسلحة أو المعدات المتصلة بها ويطلب من "اليونيفيل" كما تنص الفقرة 11 تقديم المساعدة إلى الحكومة اللبنانية نزولاً عند طلبها.
15. يقرر أيضاً أن كل الدول يجب أن تتخذ الخطوات الضرورية لمنع، عبر أراضيها أو موانئها أو طائراتها:
- أ. بيع أو تزويد أي مجموعة أو أفراد في لبنان بالأسلحة والمعدات المتصلة بها من كافة الأنواع، بما فيها الأسلحة والذخيرة، الآليات والمعدات العسكرية، التجهيزات

التي لها صفة عسكرية وقطع غيار ما ذكر سابقا، بغض النظر إذا كانت (هـ- ده الدول) هي مصدرها أم لا.

ب. تزويد أي مجموعة أو أفراد في لبنان بأي تـ دربيات تقنية أو مسـ اعدة تتعلـ ق بالتزويد، التصنيع، الصيانة أو استخدام المعدات المذكورة في الفقرة السابقة، غير أن هذا المنع لا يطبق على الأسلحة والمعدات المتصلة والتـ دريب أو المسـ اعدة التي تسمح بها الحكومة اللبنانية أو <اليونيفيل> كما تنص عليه الفقرة 11.

16. يقرر تمديد انتداب "اليونيفيل" في لبنان حتى 31 آب 2007، ويعبـ ر عـ ن عزمـ ه إعطاء دعم إضافي لهذا الانتداب وللخطوات الأخرى من أجل المساهمة في تطبيقـ ق وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد.

17. يطلب من الأمين العام تقديم تقرير للمجلس خلال أسبوع واحد من بدء تطبيق هـ ذا القرار، ثم على أساس دوري.

18. يشدد على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس كل قراراته السابقة رقم 242 (1967) المؤرخ 22 تشرين الثاني 1967 ورقم 338 (1973) المؤرخ 22 تشرين الأول 1973.

19. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

Resolution 1701 (2006)
Adopted by the Security Council at its 5511th meeting, on 11 August 2006

The Security Council,

Recalling all its previous resolutions on Lebanon, in particular resolutions 425 (1978), 426 (1978), 520 (1982), 1559 (2004), 1655 (2006) 1680 (2006) and 1697 (2006), as well as the statements of its President on the situation in Lebanon, in particular the statements of 18 June 2000 (S/PRST/2000/21), of 19 October 2004 (S/PRST/2004/36), of 4 May 2005 (S/PRST/2005/17), of 23 January 2006 (S/PRST/2006/3) and of 30 July 2006 (S/PRST/2006/35),

Expressing its utmost concern at the continuing escalation of hostilities in Lebanon and in Israel since Hizbollah's attack on Israel on 12 July 2006, which has already caused hundreds of deaths and injuries on both sides, extensive damage to civilian infrastructure and hundreds of thousands of internally displaced persons,

Emphasizing the need for an end of violence, but at the same time *emphasizing* the need to address urgently the causes that have given rise to the current crisis, including by the unconditional release of the abducted Israeli soldiers,

Mindful of the sensitivity of the issue of prisoners and *encouraging* the efforts aimed at urgently settling the issue of the Lebanese prisoners detained in Israel,

Welcoming the efforts of the Lebanese Prime Minister and the commitment of the Government of Lebanon, in its seven-point plan, to extend its authority over its territory, through its own legitimate armed forces, such that there will be no weapons without the consent of the Government of Lebanon and no authority other than that of the Government of Lebanon, *welcoming also* its commitment to a United Nations force that is supplemented and enhanced in numbers, equipment, mandate and scope of operation, and *bearing in mind* its request in this plan for an immediate withdrawal of the Israeli forces from southern Lebanon,

Determined to act for this withdrawal to happen at the earliest,

Taking due note of the proposals made in the seven-point plan regarding the Shebaa farms area,

Welcoming the unanimous decision by the Government of Lebanon on 7 August 2006 to deploy a Lebanese armed force of 15,000 troops in South Lebanon as the Israeli army withdraws behind the Blue Line and to request the assistance of additional forces from the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) as needed, to facilitate the entry of the Lebanese armed forces into the region and to restate its intention to strengthen the Lebanese armed forces with material as needed to enable it to perform its duties,

Aware of its responsibilities to help secure a permanent ceasefire and a long-term solution to the conflict,

Determining that the situation in Lebanon constitutes a threat to international peace and security,

1. *Calls for* a full cessation of hostilities based upon, in particular, the immediate cessation by Hizbollah of all attacks and the immediate cessation by Israel of all offensive military operations;
2. Upon full cessation of hostilities, *calls upon* the Government of Lebanon and UNIFIL as authorized by paragraph 11 to deploy their forces together throughout the South and *calls upon* the Government of Israel, as that deployment begins, to withdraw all of its forces from southern Lebanon in parallel;
3. *Emphasizes* the importance of the extension of the control of the Government of Lebanon over all Lebanese territory in accordance with the provisions of resolution 1559 (2004) and resolution 1680 (2006), and of the relevant provisions of the Taif Accords, for it to exercise its full sovereignty, so that there will be no weapons without the consent of the Government of Lebanon and no authority other than that of the Government of Lebanon;
4. *Reiterates* its strong support for full respect for the Blue Line;
5. *Also reiterates* its strong support, as recalled in all its previous relevant resolutions, for the territorial integrity, sovereignty and political independence of Lebanon within its internationally recognized borders, as contemplated by the Israeli-Lebanese General Armistice Agreement of 23 March 1949;
6. *Calls on* the international community to take immediate steps to extend its financial and humanitarian assistance to the Lebanese

- people, including through facilitating the safe return of displaced persons and, under the authority of the Government of Lebanon, reopening airports and harbours, consistent with paragraphs 14 and 15, and *calls on* it also to consider further assistance in the future to contribute to the reconstruction and development of Lebanon;
7. *Affirms* that all parties are responsible for ensuring that no action is taken contrary to paragraph 1 that might adversely affect the search for a long-term solution, humanitarian access to civilian populations, including safe passage for humanitarian convoys, or the voluntary and safe return of displaced persons, and *calls on* all parties to comply with this responsibility and to cooperate with the Security Council;
 8. *Calls for* Israel and Lebanon to support a permanent ceasefire and a longterm solution based on the following principles and elements:
 - full respect for the Blue Line by both parties;
 - security arrangements to prevent the resumption of hostilities, including the establishment between the Blue Line and the Litani river of an area free of any armed personnel, assets and weapons other than those of the Government of Lebanon and of UNIFIL as authorized in paragraph 11, deployed in this area;
 - full implementation of the relevant provisions of the Taif Accords, and of resolutions 1559 (2004) and 1680 (2006), that require the disarmament of all armed groups in Lebanon, so that, pursuant to the Lebanese cabinet decision of 27 July 2006, there will be no weapons or authority in Lebanon other than that of the Lebanese State;
 - no foreign forces in Lebanon without the consent of its Government;
 - no sales or supply of arms and related materiel to Lebanon except as authorized by its Government;
 - provision to the United Nations of all remaining maps of landmines in Lebanon in Israel's possession;
 9. *Invites* the Secretary-General to support efforts to secure as soon as possible agreements in principle from the Government of Lebanon and the Government of Israel to the principles and elements for a long-term solution as set forth in paragraph 8, and *expresses* its intention to be actively involved;
 10. *Requests* the Secretary-General to develop, in liaison with relevant international actors and the concerned parties, proposals to implement the relevant provisions of the Taif Accords, and resolutions 1559 (2004) and 1680 (2006), including disarmament, and for delineation of the international borders of Lebanon,

- especially in those areas where the border is disputed or uncertain, including by dealing with the Shebaa farms area, and to present to the Security Council those proposals within thirty days;
11. *Decides*, in order to supplement and enhance the force in numbers, equipment, mandate and scope of operations, to authorize an increase in the force strength of UNIFIL to a maximum of 15,000 troops, and that the force shall, in addition to carrying out its mandate under resolutions 425 and 426 (1978):
 - a) Monitor the cessation of hostilities;
 - b) Accompany and support the Lebanese armed forces as they deploy throughout the South, including along the Blue Line, as Israel withdraws its armed forces from Lebanon as provided in paragraph 2;
 - c) Coordinate its activities related to paragraph 11 (b) with the Government of Lebanon and the Government of Israel;
 - d) Extend its assistance to help ensure humanitarian access to civilian populations and the voluntary and safe return of displaced persons;
 - e) Assist the Lebanese armed forces in taking steps towards the establishment of the area as referred to in paragraph 8;
 - f) Assist the Government of Lebanon, at its request, to implement paragraph 14;
 12. Acting in support of a request from the Government of Lebanon to deploy an international force to assist it to exercise its authority throughout the territory, *authorizes* UNIFIL to take all necessary action in areas of deployment of its forces and as it deems within its capabilities, to ensure that its area of operations is not utilized for hostile activities of any kind, to resist attempts by forceful means to prevent it from discharging its duties under the mandate of the Security Council, and to protect United Nations personnel, facilities, installations and equipment, ensure the security and freedom of movement of United Nations personnel, humanitarian workers and, without prejudice to the responsibility of the Government of Lebanon, to protect civilians under imminent threat of physical violence;
 13. *Requests* the Secretary-General urgently to put in place measures to ensure UNIFIL is able to carry out the functions envisaged in this resolution, *urges* Member States to consider making appropriate contributions to UNIFIL and to respond positively to requests for assistance from the Force, and *expresses* its strong appreciation to those who have contributed to UNIFIL in the past;
 14. *Calls upon* the Government of Lebanon to secure its borders and other entry points to prevent the entry in Lebanon without its

- consent of arms or related materiel and *requests* UNIFIL as authorized in paragraph 11 to assist the Government of Lebanon at its request;
15. *Decides* further that all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using their flag vessels or aircraft:
- a) The sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned, whether or not originating in their territories; and
 - b) The provision to any entity or individual in Lebanon of any technical training or assistance related to the provision, manufacture, maintenance or use of the items listed in subparagraph (a) above;
- except that these prohibitions shall not apply to arms, related material, training or assistance authorized by the Government of Lebanon or by UNIFIL as authorized in paragraph 11;
16. *Decides* to extend the mandate of UNIFIL until 31 August 2007, and *expresses its intention* to consider in a later resolution further enhancements to the mandate and other steps to contribute to the implementation of a permanent ceasefire and a long-term solution;
17. *Requests* the Secretary-General to report to the Council within one week on the implementation of this resolution and subsequently on a regular basis;
18. *Stresses* the importance of, and the need to achieve, a comprehensive, just and lasting peace in the Middle East, based on all its relevant resolutions including its resolutions 242 (1967) of 22 November 1967, 338 (1973) of 22 October 1973 and 1515 (2003) of 19 November 2003;
19. *Decides* to remain actively seized of the matter.

**سابعاً: رد الرئيس فؤاد السنيورة على كتابي رئيس الجمهورية بخصوص تأجيل جلسة
مجلس الوزراء الخاصة لمناقشة مشروع مسودة المحكمة الدولية (2006/11/12)**

رد رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في 2006/11/12 على الكتاين اللذين وجههما لـه
رئيس الجمهورية إميل لحود حيث طلب في الكتاب الأول تأجيل انعقاد جلسة مجلس الوزراء
الخاصة لتتاح له فرصة دراسة مشروع مسودة المحكمة ذات الطابع الخاص والثاني الذي
يعتبر فيه أن استقالة الوزراء الممثلين لحركة أمل وحزب المسالة تتجاوز مسالة انعقاد
مجلس الوزراء.

الرئيس السنيورة كشف في رده على الرئيس لحود انه اعلم مجلس الوزراء انه سـيدعو
مجلس الوزراء للانعقاد يوم الاثنين في جلسة خاصة.

وفيما يلي نص رد الرئيس السنيورة:

" فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود المحترم

اسعد ا أوقاتكم،

أطلعت باهتمام على مضمون الكتاين الموجهين من قبل مدير عام رئاسة الجمهورية إلى
الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء لمناقشة مشـروع
الاتفاق والنظام الأساسي المتعلقين بالمحكمة الدولية الخاصة للبنان.

وانطلاقاً من حرصي الشديد على حسن التعاون بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس
الوزراء، وعلى المحافظة على الاستقرار السياسي في البلاد، يهمني أن أؤكد لفخامتكم على ما
يلي:

أولاً: خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت يوم الخميس الواقع فيه 2006/11/9
أشرت في مداخلتي بوضوح إلى أنني سأدعو إلى جلسة خاصة لمجلس الوزراء
يوم الاثنين القادم الواقع فيه 2006/11/13. وصباح يوم الجمعة الواقع فيه

2006/11/10 اتصلت بفخامتكم هاتفياً بشأن عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء يوم الاثنين للبحث في موضوع الهيئة الناطمة للاتصالات وكذلك في موضوع مشروع الاتفاق والنظام الأساسي للمحكمة الدولية، واللاذين كان قد أودعني إياهما الأمين العام للأمم المتحدة صباح الجمعة في 2006/11/10، وقد أرسلت إلى فخامتكم النسخة الكاملة عن المشروعين مع كتاب الأمم-ين العام للأمم-م المتحدة، فور تسلمهما ومباشرة بعد محادثتنا الهاتفية.

ثانياً:

خلال محادثتنا الهاتفية الآتية الذكر طلبت فخامتكم تأجيل انعقاد جلسة يوم الاثنين في 2006/11/13، لان انشغالاتك تحول دون حضورك هذه الجلسة. وقد أكدت لفخامتكم على أهمية انعقاد هذه الجلسة وأهمية البت بالمواضيع التي ستطرح فيها. وبعد تلك المحادثة المستفيضة قلت لك أنني سأعاود البحث معك بهذا الأمر. وبالفعل، اتصلت بفخامتكم هاتفياً صباح يوم السبت 2006/11/11 ولفتك إلى أن موضوع المحكمة الدولية الخاصة طغى على كل ما عداه من مواضيع وأحداث، وان موضوع تعيين الهيئة الناطمة للاتصالات لم تعد له الأولوية الآن، وبالتالي تمنيت على فخامتكم حضور جلسة يوم الاثنين 2006/11/13 التي قلت لك بأنني سأدعو إليها للنظر في مسألة مشروع الاتفاق والنظام الأساسي للمحكمة الدولية.

ثالثاً:

توضيحاً لما تفضلت به بان فخامتكم تحتاج لمزيد من الوقت لدراسة مشروع الاتفاق والنظام الأساسي، فقد أكدت لفخامتكم أن الملاحظات والتعليقات التي وضعت وخاصة من قبل فخامتكم على مسودة المشروعين، تتناول بالفعل كل كلمة في هذين المشروعين، وأنه لم يعد هناك ثمة أي موضوع فيهما لم يتم تناوله بالملاحظات التي كانت لفخامتكم، وان ما ادخل على المشروعين لا يعدو كونه تعديلات محدودة جداً، وان بعضها اخذ بما أبديته فخامتكم من ملاحظات.

رابعاً:

وعليه، وأثناء هذه المخاطبة الهاتفية صباح يوم السبت 2006/11/11 شددت لفخامتكم على أهمية انعقاد جلسة مجلس الوزراء للبحث تحديدًا بموضوع المحكمة الدولية، لان من شأن ذلك إزالة أجواء الاحتقان السائدة في البلاد، ولان الموضوع يعتبر بذاته قضية أساسية ومهمة، وبالتالي، فقد أكدت على أهمية اضطلاع فخامتكم بدور أساسي فيه وعلى أهمية أن يجتمع مجلس

الوزراء، من أجل بت هذا الموضوع بالذات، بمبادرة وتمن من فخامتكم لأذك كذت وما تزال تؤكد على انك تؤيد قيام هذه المحكمة والتـي، وبعد أن حاز مشروع الاتفاق والنظام الأساسي بشأنهما على موافقة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي وغيرهم من الأعضاء، فقد بادر الأمين العام للأمم المتحدة إلى إرسالهما فوراً للحكومة اللبنانية لإبداء الرأي فيهما قبل أن يصـار إلى عرضهما في جلسة رسمية لمجلس الأمن الدولي للنظر في إقرارهما.

خامساً:

بالمقابل، كان موقف فخامتكم لي بأنك تتمنى عدم انعقاد جلسة مجلس الوزراء بسبب حاجتك لمزيد من الوقت لدراسة مشروع الاتفاق والنظام الأساسي للمحكمة، وبسبب انشغالك يوم الاثنين في 2006/11/13. وقد أجبت فخامتكم حينها بأنني سأفكر بالأمر.

سادساً:

في ضوء ما تقدم وبعد دراستي لكل المعطيات المذكورة أعلاه، ونظراً لأهمية الموضوع، وحساسيته ودفته، وخاصة بعد إجماع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي من خلال المشاورات التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة على مشروع الاتفاق والنظام الأساسي للمحكمة، وبعد تفكيري ملياً بما يحققه إقرار مجلس الوزراء لهذين المشروعين من تنفـيس لأجـواء التـوتر والاحتقان السياسيين في البلاد، وتكريساً لما قرره مؤتمر الحوار وبالإجماع حول المحكمة الدولية الخاصة، بادرت وفي إطار صلاحياتي المنصوص عليها في الدستور إلى دعوة مجلس الوزراء للانعقاد عند الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الواقع في 2006/11/13 في جلسة مخصصة للبحث في مشروع الاتفاق والنظام الأساسي للمحكمة الخاصة للبنان كما وردا من الأمين العام للأمم المتحدة.

سابعاً:

عقب الكتاب الذي أرسله مدير عام رئاسة الجمهورية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن عقد هذه الجلسة الخاصة، وكخطوة إجبارية من قبلي لتجنيب البلاد خضعة سياسية أخرى، وآخذاً بالاعتبار فـرضية ارتباط فخامتكم بالانشغالات يوم الاثنين في 2006/11/13، طلبت إلى الأمين العام لمجلس الوزراء بعد عصر يوم السبت في 2006/11/11 إبلاغ مدير عام رئاسة الجمهورية اقتراحاتي على فخامتكم أن نجتمع سوياً يوم الأحد في 2006/11/12 للبحث

بالموضوع وان أبادر إلى إرجاء انعقاد مجلس الوزراء إلى يوم الثلاثاء فـي 11/14 أو يوم الأربعاء في 2006/11/15. تجدر الإشارة وكما أشـرت إلـى فخامتـك أن هذا الإرجاء سوف يستوجب إلغاء سفري إلـى كـل مـن كورـيا الجنوبية واليابان، مع ما يترتب على هذا الإلغاء من انعكاسات سلبية حيث كنت سأجتمع إلى وزير خارجية كوريا الجنوبية الذي انتخب لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة للبحث معه في القضايا العربية عموماً والقضايا الأساسية التي تهم لبنان خصوصاً، والتي تحتاج إلى اتصالات سريعة لمصلحة هذه القضية، ناهيك عن الاجتماع إلى المسؤولين الكوريين واليابانيين بشأن حفـزهم علـى المشاركة والإسهام في المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان المرتقـب انعقادـه خلال شهر كانون الثاني من عام 2007.

ثامناً: وفيما كنت انتظر جواباً من فخامتـك على اقتراحي بالاجتماع إلـى كـ وبـتأجـل انعقاد جلسة مجلس الوزراء، تلقى أمين عام مجلس الوزراء رسالة من مـدير عام رئاسة الجمهورية، ظهر يوم الأحد 2006/11/12، يفيدـه بموجبهـا أن استقالة عدد من الزملاء الوزراء أصبحت تتجاوز مسألة انعقاد مجلس الوزراء. في هذا الصدد أود أن ألفت انتباه فخامتكم إلى أنني كنت قد بادرت مساء يوم أمس السبت، وفور اطلاعي عبر وسائل الإعلام على بيان الاستقالة الصادر عن حركتي أمل وحزب ا ، إلى رفض استقالة الوزراء الممثلين لهمـا وإلـى الإعلان عن تمسكي بمشاركتهم الفاعلة في الحكومة، وإلى التأكيد على أن هذه الحكومة تمارس الحكم من خلال التمسك بنص وروح الدستور القائم علـى التشاور والحوار والتوافق، وأنها ستظل متمسكة بذلك.

فخامة الرئيس،

أرجو أن تتفهم دقة الظروف التي تعيشها البلاد في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، والتي تتطلب الارتقاء في ممارسة المسؤوليات السياسية إلـى الدرجة التي يقتضيها واجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والوفاق الوطني، هذا الوفاق الذي تجلـى سامياً في أول مفررات مؤتمر الحوار، ومن قبل كل القوى السياسية المشـاركـة فيه، عندما اجمعوا على موضوع المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة قتلة الـرئيس الشـهيد رفـيق الحريري ورفاقه.

إن الأمانة الدستورية التي في أعناقنا تفرض علينا ممارسة الحكم والسلمة بكامل الحكم -ة والروية وبعد الرؤية، وحيث أن إنشاء المحكمة الدولية الخاصة ومباشرتها لعملها بأسرع وقت ممكن، هو مطلب لبناني جامع.

لـ ذلك، أتمنى على فخامتكم حضور جلسة مجلس الوزراء الخاصة التي ستعقد عند الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين 2006/11/13 للبحث في مشروع الاتفاق والنظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة للبنان. ومن البديهي أن مجلس الوزراء سيعمد إلى مناقشة وجهات النظر وكل الملاحظات المطروحة ولن يكون قراره إلا بعد التأكد من سلامة العمل -ه ذا القرار وشموله كل المعطيات التي تمكن لبنان من كشف هذه الجريمة بعدل وشفافية. وتفضلوا فخامة الرئيس بقبول الاحترام والتقدير.

ثامناً: كلام الرئيس السنيورة خلال اجتماع مع سفراء الدول المانحة للاجئين الفلسطينيين السراي الكبير، في 2006/5/5

تم عقد اجتماع لسفراء الدول المانحة للاجئين الفلسطينيين في لبنان في السراي الحكومي، وضم سفراء والقائمين بأعمال دول: الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وأسبانيا وسويسرا والدانمارك والنرويج وكندا والاتحاد الأوروبي والصين والسعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وإيران ومصر وأسوج وأستراليا وبلجيكا واليابان وهولندا، وفي حضور رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني السفير خليل مكاي.

وبعد الاجتماع، عقد الرئيس السنيورة مؤتمراً صحافياً في حضور السفير مكاي استهل به بالقول: "عقدنا بعد ظهر اليوم اجتماعاً حضره حوالي 25 سفيراً من سفراء الدول التي تبذل أهمية في المساعدة في ملف اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب عدد آخر من الأشخاص الذين يعانون ويتعاونون مع سعادة السفير مكاي الذي جرى التعاون معه من أجل إدارة ملف التواصل مع الأخوة الفلسطينيين والنظر في كيفية معالجة المشاكل المختلفة التي تراكمت على مدى فترة طويلة من الزمن والإشكالات التي جرى التطرق لها من خلال الفترات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الماضية بشأن كيفية التعامل مع الأخوة الفلسطينيين ومعالجة تلك المشاكل العميقة الجذور. وقد كانت مناسبة للتطرق في هذا الاجتماع إلى جميع القضايا وأبعادها وأهمية العمل بسوية مع تلك الدول التي هي جزء من المجتمع الدولي الذي يتحمل المسؤولية الأساس في الجريمة التي ارتكبت وأدت إلى هذا النزوح للأخوة الفلسطينيين من ديارهم إلى عدة بلدان مجاورة منها لبنان. وبالتالي هذا الاجتماع كان مخصصاً للتطرق لمما قامت به الحكومة اللبنانية في هذه الآونة وما تزمع القيام به على شتى الصعد إن ذلك لتحسين الظروف المعيشية والإنسانية التي يعيشها الأشقاء الفلسطينيين في المخيمات وضرورة التعامل معها أنها لا تليق ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يستمر هذا الوضع وهو يؤدي إلى ظروف معيشية خانقة لها تداعياتها على شتى الجوانب الاجتماعية والأمنية والسياسية وبالتالي يتطلب بذل الجهود المصنفة في هذا السبيل. وقد تقدم السيد ريتشارد كوك المسؤول عن الأونروا في لبنان بعرض شامل حول الظروف التي يعيشها الفلسطينيون وأهمية القيام بعدد من المشاريع المحددة لتحسين الظروف الحياتية والمعيشية. ولقد جرى بعد ذلك التطرق إلى عدد من الأسئلة التي تقدم بها عدد من السفراء والتي أبدوا بها تقديرهم الشديد للمبادرة التي قامت بها الحكومة اللبنانية من أجل إعادة العلاقات اللبنانية الفلسطينية إلى

ملحق رقم 1 - ص. 95/47

**تاسعاً: موقف الرئيس فؤاد السنيورة في مستهل الاجتماع الوزاري الأمني الذي انعقد إثر
هجوم منظمة فتح الإسلام على الجيش
السراي الكبير، في 20/5/2007**

قبل أن أبدأ كلامي، أود أن أتوجه بالتعزية الحارة إلى عائلات شهداء الجيش اللبناني والشهداء من المواطنين اللبنانيين الآمنين الذين سقطوا بفعل هذا الاعتداء المجرم على الجيش اللبناني في منطقة الشمال. لذلك كل التعازي لشهدائنا العسكريين والمدنيين، كما إنني أتوجه إلى أهله في الشمال عموماً وفي طرابلس وعكار والميناء والصنية والكورة وكل المناطق الشمالية، أتوجه إليهم لأقول إنكم اليوم تدفعون الثمن عن لبنان كله لأن يد الغدر قررت أن يكون الدور الآن على الشمال، لكن أود أن أقول لأهلنا أننا جميعاً ننف صفاً واحداً معهم ويجب أن نكون جميعاً صفاً واحداً مع الجيش والقوى الأمنية في مواجهة هؤلاء المجرمين وكل من تسول له نفسه المساس بأمن لبنان.

لقد كانت القوى الأمنية اللبنانية ولا تزال في مقدمة صفوف من يقدم التضحية لكي يبقى هــذا الوطن، ولهذا السبب بالذات تم استهداف الجيش والقوى الأمنية اللبنانية. إن الجيش الذي نجح في الانتشار في الجنوب على الحدود الدولية مع فلسطين المحتلة بعد غياب استمر 30 عاماً يستهدف اليوم في الشمال، أولاً لكي ينشغل عن مهمته الأساسية، وثانياً بهـدف ضد رب وزعزعة الاستقرار ليس في الشمال فقط، بل في كل لبنان.

الشعب اللبناني عموماً، وأهل الشمال خصوصاً، هم شعب واع وهم يعرفون تماماً ما الـذي يجري وما هي أهدافه، ولا حاجة للتفسير أكثر. إن ما يسمى منظمة فتح الإسلام، الإسلام منها براء وهي منظمة معروفة ظروف صناعتها وتركيبها ومعروف من يقف خلفها ومـن الـذي سـلحها ودربها وروج لها وحضر لها الأرضية لكي تعمل.

في كل الأحوال، ما أريد أن أقوله اليوم أننا شعباً ومؤسسات وقوى سياسية ومسؤولين مدعويين للوقوف خاف الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها مع قواها الأمنية الشرعية، وليكن معلوماً أننا فـي لبنان ارتضينا الدولة المدنية والنظام الديمقراطي، وبالتالي فإن القوى الأمنية الشرعية رعية مـن جيش وقوى أمن داخلي هي الأداة الأمنية المخولة بحفظ الأمن وحماية اللبنانيين ومصـالحهم، وكما قلت صباحاً فإننا ننف صفاً واحداً دولةً وشعباً وقوى نظامية، وإن نسمح لأي جهـة الآن

أن تنال من تماسكنا، ومن إصرارنا على فرض الأمن والقانون على سائر الأرض اللبنانية، وعلى المقيمين بالمخيمات وخارجها، ولن يكون من حق أحد أن يحمل السلاح باستثناء الجيش والقوى الأمنية الرسمية.

صحيح أن الخيارات المطروحة أمامنا صعبة وفاسية، لكننا مصممون على التصدي للمؤامرة التي تحاك ضد لبنان، ولن نتهاون، أو نتراجع، أو نخاف.

عاشراً: بيان صادر عن الرئيس فؤاد السنيورة حول أزمة مخيم نهر البارد
في 2007/5/28

- **قامت عناصر "فتح الإسلام"، نهار السبت الواقع في 20 أيار، بمهاجمة مواقع الجيش اللبناني في طرابلس وقتلت بوحشية 32 جندياً كان معظمهم خارج الخدمة آنذاك. وفقاً لما توصلت إليه التحقيقات واستناداً إلى الاعترافات التي أدلى بها بعض المشتبه بهم والموقوفون، تبين أن "فتح الإسلام" تقف وراء التفجيرين الإرهابيين اللذين طالاً الباصين في منطقة عين علق في 13 شباط اللذين تسببا بمقتل عدد من المدنيين. كما تبين أن هذه المنظمة مسؤولة عن عدد من السرقات. وقد تزامنت الاشتباكات الأخيرة مع ثلاثة تفجيرات طالت الأسبوع الفائت بيروت وعاليه وأشارت التحقيقات الأولية إلى إمكانية تورط المنظمة نفسها بذلك.**
- **ليست هذه الحرب حرباً بين لبنان والفلسطينيين، لا بل إنها حرب شنت ضد اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء. إننا نتصدى لمجموعة متطرفة تعرف باسم "فتح الإسلام" تضم بين صفوفها إرهابيين من جنسيات مختلفة دخلوا خلصة إلى لبنان وتجمعوا في مخيم نهر البارد فاستخدموه قاعدةً لعملياتهم واستولوا فعلياً على قوارره ضد إرادة قاطنيه. لقد تم بالفعل اختطاف الشعب الفلسطيني داخل المخيم الذي طالاً بمراراً برحيل هذه المنظمة. إن الشعبين اللبناني والفلسطيني وقعاً ضحية ممارسات وعقيدة هذه المجموعة الحاكمة، علماً أن أهدافها وتطلعاتها لا تمت للإسلام وفلسطين بأية صلة.**
- **لقد أدانت السلطة الفلسطينية وبغية الفصائل الفلسطينية صد راحة "فتح الإسلام" وأكدت أن لا صلة لهذا التنظيم بالمنظمات الفلسطينية الفاعلة في فلسطين. كما أن مختلف تلك الفصائل الفلسطينية قد تبرأت كلها علناً من المجموعة الإرهابية هذه وأدانت منذ البداية الاعتداء الذي تعرض له الجيش اللبناني. أضف إلى ذلك أنها التزمت مساعدة الدولة اللبنانية على وضع حد لهذه الظاهرة.**
- **كما صدر عن جامعة الدول العربية ومجلس الأمن في الأمم المتحدة بياناً شديداً للجهة دعماً فيهما جهود الحكومة اللبنانية إذ وصف كلا البيانيين وبش كل دقيق.**

المنظمة التي يواجهها لبنان بالمنظمة الإرهابية التي لا تمت للإسلام ولا للقضية الفلسطينية بأية صلة.

▪ **لقد طلبنا، وبمساعدة المجموعات الفلسطينية المحلية من "فتح الإسلام" الاستسلام، ليمثلوا أمام القضاء العادل بدل التسبب بمزيد من المواجهات والعنف.**

▪ **تؤكد الحكومة اللبنانية التزامها التام بالقضية الفلسطينية المحفزة وتضامنها مع الشعب الفلسطيني.** وقد بذلت هذه الحكومة، منذ تشكيلها، جهدها وداً حثيثة لتحسين مستوى معيشة اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في المخيمات اللبنانية. كما عملت جاهدة على تأمين دعم المجتمع الدولي لخطتها الهادفة إلى تحسين الظروف السائدة في المخيمات. إلا أن "فتح الإسلام" قامت لسوء الحظ بإعاقة هذه الجهود من خلال زعزعة الاستقرار وتأزيم الأوضاع في المخيمات.

▪ **إننا حريصون على الوضع الإنساني في مخيم نهر البارد وقد اتخذنا الخطوات اللازمة لمعالجة هذا الوضع عبر السعي إلى إيقاف الاعتداءات والسماح للدينين بالخروج من المخيم. أضف إلى أننا نتعامل مع الوضع بأقصى درجات الحذر بهدف تجنب أية خسارة غير ضرورية في الأرواح. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن عناصر "فتح الإسلام" يطلقون النار من مناطق مدنية ويستهدف قناصوهم أي مدني يحاول الخروج من المخيم. فالهدف الواضح الذي يسعون إليه يكمن في استخدام اللاجئين دروعاً بشرية، الأمر الذي يتنافى مع المعايير الأخلاقية وأبسط قواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.**

▪ **لقد تبين، وفقاً لمصادرنا ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أن الغالبية الكبرى من المقيمين في المخيم قد تركته بالفعل ويتم الاهتمام بهم من قبل أجهزة الحكومة اللبنانية المختصة التي استنفرت كافة مواردها البشرية والمادية لإغاثة هؤلاء النازحين في الأماكن التي لجؤوا إليها في المخيمات والمناطق المجاورة. كما أننا نعمل على إرسال إمدادات إنسانية للاجئين الذين ما زالوا في المخيم.**

▪ **المجتمع الدولي اليوم مطالب أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم وعليهم في هذا الطرف الإيفاء بالتزاماتهم مع تقديرنا الكبير للدعم الإنساني الذي يتم إرساله للتخفيف من حدة الأوضاع الإنسانية الصعبة للمدنيين الأبرياء الذين يعانون من هذه الأحداث المؤسفة.**

▪ **نحن نحارب الإرهابيين لحماية لبنان وتأمين سلامة وأمن كل فاطنيه من لبنانيين، فلسطينيين وآخرين. لا يمكن لأية دولة في العالم أن تسمح بالتهديدات لجيشها ومواطنيها بهجمات لا يمكن وصفها إلا بالبربرية داخل حدودها، خاصة على يد مقاتلين أجانب دخلوا البلاد خلسة. تقوم الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني بأقصى الجهود لمعالجة هذا التهديد بشكل حاسم وحذر. وكل خيار بديل عن هذا الحسم ستكون له تبعات ونتائج خطيرة جداً على لبنان وعلى هذه المنطقة، إذ سيحول لبنان أرضاً خصبة لنشاط كل إرهابي أو خارج عن القانون في العالم. إن لبنان يرفض ويدن الإرهاب أينما وقع ولن يتسامح معه على أرضه مهما كانت الظروف.**

▪ **إن الجيش اللبناني بمؤازرة ودعم كافة شرائح الشعب اللبناني ينفذ الجهد الشرعي الوحيدة التي تملك حق استخدام القوة كملاذ أخير به دفاعاً عن استقراره وأمن مواطنيه. لن يكون لبنان أرضاً لخرق القانون والإفلات من العقاب. لقد عانى لبنان طوال أربعين عاماً بسبب التردد والتغاضي والتدخلات في شؤونه. سنبقى على موقفنا ونؤكد أن بلادنا سيطال أرض الحرية والسيادة والاستقلال. تتمتع فيه المواطنون بالأمن وحكم القانون. كما نذكر بارتزام لبنان بمبادئ التعايش والتعددية والحرية والديمقراطية والتسامح والانفتاح والاعتدال، وسنكون على مستوى هذه الرسالة.**

**Statement issued by Prime Minister Fouad Siniora concerning Nahr
el Bared Crisis
May 28th, 2007**

- **On Saturday, May 20th, Fateh al Islam attacked army positions in Tripoli, brutally killing 32 soldiers most of whom were off-duty at the time.** According to our investigations and confessions from suspects in custody, Fateh Al Islam was behind the terrorist bus bombings in Ain Alaq on February 13th in which innocent civilians lost their lives. They were also responsible for a number of robberies. The recent clashes have coincided with the three bombings in Beirut and Aley this past week and preliminary investigations point to the same group.
- **This is not a war between Lebanon and the Palestinians. It is a war that was launched against both the Lebanese and the Palestinians.** We are fighting a fringe group called Fateh Al Islam, composed of a number of terrorists of various nationalities, who have illegally infiltrated into Lebanon and assembled in the Palestinian Nahr Al Bared refugee camp, using it as a base for its operations, effectively hijacking it against the will of its residents. In fact, the Palestinian population taken hostage inside the camp has repeatedly requested their departure. Both the Lebanese and the Palestinians are the victims of this group's malicious acts and ideology whose ends and ambitions are neither connected nor related to Islam or Palestine.
- **The Palestinian Authority has publicly condemned Fateh Al Islam and asserted that it bears no connection to the political organizations in Palestine.** Also, the various Palestinian factions have all publicly disassociated themselves from this terrorist group condemning the attack against the Lebanese army from the start. They have also committed to assist the Lebanese government in putting an end to this phenomenon.
- **The Arab League and the UN Security Council also released very strong statements of support for our efforts,** concurrently and accurately identifying the group we are facing as terrorists whose ends and ambitions are completely disconnected from and unrelated to Islam or the Palestinian cause.

- With the help of local Palestinian groups, **we have urged Fateh Al Islam to surrender in order to face a fair and judicial legal process** as opposed to further confrontation and violence.
- **We remain fully committed to the just Palestinian cause and stand in solidarity with the people of Palestine.** Since its inception, this government has made concerted efforts to improve the livelihoods of the Palestinian refugees living in the camps. It has worked hard to rally support for our plan for improved camp conditions from a number of countries in the international community. Unfortunately, Fateh Al Islam is clearly thwarting these efforts by destabilizing and aggravating the dire conditions in the camps.
- **We are also concerned about the humanitarian situation and have taken steps to address the issue** in securing a cessation of hostilities to allow civilians to exit the camp. We are being as cautious as possible in the hope of sparing unnecessary loss of life. It should however be noted that Fateh Al Islam are firing from civilian areas, targeting by sniper fire any civilians trying to flee. Their obvious aim is to use the helpless refugee population as a human shield, which is both immoral and illegal under all international human rights and humanitarian law.
- According to our sources and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), **the vast majority of the camp's residents have in fact left and are being well taken care of at nearby camps and locations.** We are also working on sending humanitarian supplies into the camp for those who remain.
- Now more than ever, **the international community has a responsibility toward the Palestinian refugees and refugee camps and is called upon to fulfill it.** We greatly appreciate all humanitarian support being dispatched, helping to alleviate the humanitarian conditions of the innocent people who have been affected by these troubling events.
- **We are fighting terrorists to protect Lebanon and the safety and security of all the people, Lebanese, Palestinian, and others living here.** No country in the world would allow for such attacks against their own soldiers and citizens to occur within their borders, especially at the hands of foreign fighters who entered the

country illegally. The Lebanese government and army are doing their utmost to deal with this threat decisively yet cautiously. The alternative would be very dangerous, sending a message to outlaws and terrorists around the world that Lebanon would be easy and fertile ground for their operations. Lebanon rejects and fully condemns terrorism and will not tolerate it under any circumstances.

- **The Lebanese army, fully backed by the entire population, remains the sole entity with the right to legitimately exercise the use of force**, as a last resort, in defending its citizens' security. Lebanon will not be a land of lawlessness and impunity. It has suffered a lot from irresolution, permissiveness and interventions over more than forty years. We will stand firm and insure that our country remains a land of liberty, sovereignty and stability, where citizens are safe and protected by the rule of law. We will continue to be the responsible member of the Arab and international community, respectful of its laws and resolutions. Lebanon has always stood for the noble principles of coexistence, plurality, freedom, democracy, tolerance, openness and moderation. We will live up to our legacy.

**أحد عشر: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة أمام سفراء الدول المانحة بشأن الأوضاع الإنسانية
لللاجئين الفلسطينيين في مخيم نهر البارد
السراي الكبير، في 2007/06/05**

**سعادة السفراء،
رؤساء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية،**

لفاؤنا اليوم يواكب حالة الطوارئ الإنسانية التي نمر بها نحن والإخوة الفلسطينيون. وما يزيد من مأساوية الوضع أن الإخوة اللاجئين الفلسطينيين العزل الذين هجروا قسراً من موطنهم، ونجوا من حروب متتالية، مضطرون اليوم للنزوح عن منازلهم مؤقتاً بسبب نزاع جديد افتعلته مجموعة إرهابية زرعت بينهم، لا تمت بصلة إلى بيئتهم وعاداتهم ونمط حياتهم.

لم تَختر الدولة اللبنانية هذه المواجهة، وهنا لا بد لي من التأكيد على أن هذه المواجهة ليست أبداً بين اللبنانيين والفلسطينيين، بل هي حربٌ شُنّت عليهما معاً، وفي آن واحد؛ هي حربٌ أعلنت بعد أقل من عام على العدوان الإسرائيلي المدور، والذي ما زلنا نعاني من تداعياته السلبية على كافة المستويات وخصوصاً الاقتصادية الاجتماعية والنفسية؛ هي حربٌ تشنها منذ حوالي الثلاثة أسابيع مجموعة إرهابية سمت نفسها "فتح الإسلام"، لا شأن لها لا بالقضية الفلسطينية، ولا بالإسلام، تهدف إلى زعزعة الاستقرار في البلاد، وتشويه العلاقات اللبنانية- الفلسطينية، هذه العلاقات التي عكفنا بعد شهرين من تشكيل هذه الحكومة، على تصويبها وصوغها على أسس متينة من خلال إعادة بناء الثقة، مع اتخاذ عددٍ من الإجراءات التي تُسهل حياة الأخوة الفلسطينيين والطريق ما زال طويلاً في هذا السياق.

إن المواجهة التي نخوضها مواجهة ضد إرهاب الاغتيال والتفجيرات المتنقلة. إنها حرب في عين علق، في الأشرفية وفردان وعاليه والبارحة في سد البوشرية، إنها مواجهة للإرهابيين في سبيل تعزيز سيادة الدولة بجيشها وقواها الأمنية، وحماية المواطنين اللبنانيين، واللاجئين الفلسطينيين على حد سواء، خصوصاً في مخيم نهر البارد. إن الدولة اللبنانية تخوض حرباً من أجل مستقبل لبنان وشعبه، ومن أجل صون قيم التسامح والانفتاح والديمقراطية التي نؤمن بها ونسعى دوماً إلى ترسيخها.

إنها حرب لم يكن باستطاعة لبنان تفاديها ولا يسعه أن يخسرها. إن عدم التصدي للاعتداء الذي قامت به هذه المجموعة الإرهابية، يعني المساومة على أمن واستقرار اللبنانيين، وبالتالي مستقبلهم ما قد يحول لبنان ساحة مفتوحة لأعمال عنفٍ إرهابية ضد المدنيين.

لا بد من أنؤكد لكم في هذا الإطار، أن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش اللبناني تهدف إلى التخلص من كل تهديد قد تشكّله هذه المجموعة أو غيرها. وكان موقفُ الشرعية اللبنانية واضحاً وصريحاً في كيفية معالجة ما جرى منذ البداية، وهو اجتثاث الإرهاب، بتفاهٍ تام مع الفصائل الفلسطينية. طالبنا الإرهابيين بالاستسلام، وأعلنّا أننا نضمن لهم معاملة إنسانية ومحاكمة عادلة وشفافة. لم تستجب نداءاتنا، ولم يترك أماننا سوى الخيار العسكري. أرغمنا على الحسم وكان "آخر الدواء الكي".

عمد معظم اللاجئين الفلسطينيين الفاطنين في مخيم نهر البارد إلى الرحيل احتفاءً من اعتداء الإرهابيين، أما الذين ما زالوا في مخيم نهر البارد فقد أرغموا على ذلك.

وبالإضافة إلى الإدانة الصريحة لـ "فتح الإسلام"، والتي عبرت عنها بوضوح السلطة الفلسطينية، مع نفيها لأي علاقة بين هذه المجموعة الإرهابية وأي من المنظمات السياسية الفلسطينية، أصدر القادة العرب، جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن بيانات تدعم جهودنا في اجتثاث هذه الظاهرة.

سيداتي سادتي،

يقوم جيشنا الوطني بأقصى ما في وسعه لتحديد المدنيين، وتجنب إيقاع خسائر في الأرواح على الرغم من الاستفزازات المتكررة، مع حرصه على تأمين ممر آمن لإجلاء الجرحى، تسانده الحكومة اللبنانية عبر الهيئة العليا للإغاثة، بالتعاون مع الأونروا واليونسيف، والصليب الأحمر اللبناني والدولي، والهلال الأحمر الفلسطيني، والهيئات الأهلية اللبنانية والفلسطينية، التي تعمل على تأمين أفضل رعاية للنازحين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عناصر "فتح الإسلام" تطلق النار من الأحياء المأهولة في المخيم مستهدفة بنيران القناصة كل مدني يحاول الخروج من المخيم أو يمر في محيطه، مع إرغام كل من يحاول تركه على البقاء بغية استعماله درعاً بشرياً.

أما الوضع الإنساني للنازحين من مخيم نهر البارد فيبقى في صميم اهتماماتنا، وقد توليتُ شخصياً الإشراف على كما والمتابعة اليومية لأعمال الإغاثة التي تضطلع بها الهيئة العليا للإغاثة، الأونروا، اليونيسيف، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر، الصليب الأحمر اللبناني، والهلال الأحمر الفلسطيني، وبالتنسيق مع لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني. نلتزم تأمين كافة احتياجات النازحين، ويجب إعادة إعمار كافة الأبنية والوحدات السكنية التي تضررت جراء الأعمال الحربية. إلا إن عملية إعادة الإعمار تتطلب مساعدة ودعم كافة الأشقاء العرب والأصدقاء في المجتمع الدولي. وها نحن نطلق نداء استغاثة طالبين مساندة كافة أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية. المسؤولية ملقاة على عاتقنا جميعاً تجاه الشعب الفلسطيني. المجتمع الدولي استجاب لطلبنا وساعدنا في إعادة إعمار ما هدمه العدوان الإسرائيلي المدمر الصيف الماضي، وها أنا أتوجه بالطلب إليكم أن تكررُوا دعمنا في هذه المحنة والمهمة الإنسانية. لنشكرك أيدينا ونحول الكارثة إلى فرصة لترسيخ العلاقات الأخوية مع الفلسطينيين ولتحسين شروط الحياة في المخيمات.

سوف نبني على ما تم إنجازه في إطار تحسين وتطوير العلاقات اللبنانية الفلسطينية. مع التزامنا التام بمقررات هيئة الحوار الوطني وتحديداً رفض التواطين، وإن كل تشكيك قد يطول دوافع تحسين شروط حياة اللاجئين الفلسطينيين يتعارض حتماً مع هذا الالتزام وهو ذات دوافع مغرضة.

سيداتي سادتي،

عملت جاهداً وعن قرب مع السيد ريتشارد كوك، مدير الأونروا في لبنان، لتقييم ومعرفة الحاجات على الأرض. وكان من النتائج المباشرة لهذه المواجهة أن مخيم البداوي يحتضن الآن أكثر من 37,000/ شخص في حين أنه قادر على استيعاب حوالي 16,000/ شخص، ما قد يؤثر على بنيته التحتية مع الإشارة إلى أن الموارد لم تعد كافية لتأمين حاجات سكانه الأصليين، ولا حاجات ومتطلبات ضيوفه. وعلى رغم الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال الإغاثة يبقى الكثير من الحاجات التي تفوق طاقتنا وحدنا. عرضت الأونروا خطة قصيرة المدى تلبي حاجات النازحين حتى آب المقبل وتشمل القطاعات التالية: الصحة، الغذاء، المسكن، التعليم، المياه، الصرف الصحي، الحماية والأمن ودعم فوري لمرحلة ما بعد الأزمة. إن جهود وأهداف الأونروا واليونيسيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكل أعضاء المجتمع المدني الذين عملوا خلال هذه الأزمة سوف تساعد اللاجئين على استعادة حياتهم الطبيعية بأقل

قدر من المعاناة. لقد عملنا مع الكثيرين منكم ومع أصدقائنا في المجتمع الدولي بهدف تأمين الدعم لخطتنا لتحسين أوضاع المخيم. كما يجب معالجة أساس المعضلة والمعاناة التي يعيشها الفلسطينيون لإيجاد حلول بعيدة المدى وإلا كل جهودنا سوف تذهب سدى.

إن الأزمة الحالية تتخطى حدودنا لتمتد إلى الشرق الأوسط بأكمله بل وإلى العالم بأسره. منذ تأليفها قامت هذه الحكومة بجهود جادة لتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات. وسنحافظ على التزامنا الكامل بأحقية القضية الفلسطينية، وسنتف كما دوماً متضامنين مع الشعب الفلسطيني. لقد قمنا ولأول مرة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتعليمية، ومعالجة مشاكل العمل بحيث يتم استيعابهم في النظام الاقتصادي اللبناني، مع التزامنا التام وتعهدها الكامل بعودتهم إلى ديارهم ورفضنا الواضح والصريح لكل توطي.

سيداتي سادتي،

ينفع علينا واجب مشترك لتبديد المخاوف وتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في محاربة الفقر، الوقاية من الأمراض، وتعزيز الأمل والكرامة وفي الحياة الكريمة وتوفير الأمن.

إن توفير الأمن في المخيمات يعني أمناً في لبنان بكامله، وهو أساسي لتوفير البيئة الملائمة للازدهار الاقتصادي. إن اللاجئين الفلسطينيين كانوا ضحايا للعديد من الانتهاكات ومن واجبنا تلبية حاجاتهم وطلبهم للمساعدة. واجب كسب ثقة الفلسطينيين وأن نظهر لهم أنهم ليسوا هم الأهداف بل هم ضحايا أبرياء لهذه الأزمة. وقد أكدنا مراراً وتكراراً أن نزوحهم مؤقت وعودتهم إلى مخيم نهر البارد مؤكدة وإعادة إعمار مساكنهم حتمية.

سيداتي سادتي،

إنني أناشدكم مساعدتنا لإتمام هذه المهمة التي لا يمكننا القيام بها بمفردنا ولا يمكننا أن نتغاضى عنها. من الضروري والملح أن لا نفشل في هذه المهمة فيؤكد الفلسطيني أن المجتمع الدولي والدولة اللبنانية لن يتركاها.

شركاء نحن في المسؤولية، معاً يمكننا إحداث التغيير.
وشكراً.

**Address by Prime Minister Fuad Siniora for Nahr al Bared
Humanitarian Flash Appeal
The Grand Serail, 05/06/2007**

Ladies and Gentlemen:

I have asked you here today because we have a serious humanitarian emergency on our hands. What makes this situation especially distressing is that dispossessed refugees, many of them survivors of wars and displacement, have been uprooted once again, have had to leave their homes due to yet another conflict.

We did not choose this confrontation, which is not between the Lebanese and Palestinians, but is a war waged against them both; a war that comes less than a year after Israel's destructive onslaught, the economic and social effects of which still weigh heavily upon us; a war waged by a fringe group of terrorists, Fateh al Islam, who have nothing to do either with Islam or the Palestinian cause; a war intended to destabilize the country and Palestinian-Lebanese relations which have just started to be placed, for the first time, on a solid footing after a number of socio-economic measures were taken to bridge confidence; a war waged in Ain Alaq, Nahr al Bared, Ashrafieh, Verdun, Aley, and now Sadd al Bouchriyeh; a war for the authority, credibility and sovereignty of the state and the security of its inhabitants, including those of Nahr al Bared. It is a war for the future of Lebanon and its people and for the preservation of tolerance, moderation and the democracy we cherish; a war that Lebanon cannot avoid and cannot lose.

Not facing up to this confrontation would compromise the future of Lebanese security and stability. It would turn Lebanon into an open field for continued vicious acts of violence against civilians. I assure you, our objectives in the present military operation are clear. We want to eliminate the threat posed by this group. Our position has been plain and consistent from the start. With the understanding of the majority of Palestinian organizations, we have urged the terrorists to surrender, with the assurance that they will be treated humanely and face a fair and transparent judicial process. Our calls have gone unanswered, leaving only the military option which we were forced to exercise as a last resort. The camp's population has repeatedly requested their departure and most of those that remain there are being held against their will. Furthermore, the Palestinian Authority has publicly condemned Fateh el-Islam and

asserted that it bears no connection to any of the political organizations in Palestine. Arab leaders, the Arab League and the UN Security Council have also released strong statements of support for our efforts, concurrently and accurately identifying the group in the manner the Lebanese have.

Ladies and Gentlemen:

Our army is doing all it can to avoid unnecessary loss of life in spite of constant provocation, ensuring that all the wounded are treated and that the evacuees receive the best humanitarian assistance available. We have on several separate occasions secured a cessation of hostilities to allow for the evacuation of remaining civilians. It should be noted however that Fateh el-Islam is firing from civilian areas, targeting by sniper fire any civilians trying to flee, essentially holding remaining civilians as human shields.

We remain most concerned about the humanitarian situation of the residents of Nahr el-Bared. I have personally been following up regularly with the Higher Relief Council, UNRWA, UNICEF, the International Red Cross Federation, the Lebanese Red Cross, the Palestinian Red Crescent and the Lebanese-Palestinian Dialogue Committee, on the humanitarian efforts underway. We are committed to meeting the needs of the displaced and must rebuild the homes that have been damaged as a result of the hostilities. This endeavor will require the help and assistance of all our Arab brothers and friends in the international community. However, as you well know, we do not have the means to do this alone and are appealing for help from members of the international community and humanitarian agencies, as we all have a responsibility, together, toward the people of Palestine. The international community has responded in helping us to recover from last summer's destructive Israeli invasion, and I ask you to do the same now. Let us join hands to transform a catastrophe, which has been created by criminals alien to our society and the Palestinian people, Fateh Al Islam, into an opportunity for the rebuilding of brotherly relations with the Palestinians and improving living conditions in the camps. We will be building on what has been achieved so far in improving Lebanese-Palestinian relations. It goes without saying that we remain committed to the national consensus, rejecting the final settlement and naturalization of Palestinian residents in Lebanon. All insinuations regarding the motives behind betterment of living conditions of the Palestinians contrary to this commitment are baseless.

Ladies and Gentlemen:

I have been working closely with Mr. Richard Cook, the director of UNRWA in Lebanon, to assess the needs on the ground. A direct consequence of this war has been that the Baddawi camp, once home to 16,000 people, now houses 37,000 people. This, of course, severely strains the capacities, infrastructure and supplies of the camp, and adds to the hardship of its inhabitants and the woes of its guests. In spite of the extensive efforts that are already under way, many needs have still not been met.

As such, UNRWA has presented a comprehensive short term response plan to meet, until August, the emergency needs of the displaced refugees directly resulting from this crisis. It covers many sectors, all of which are vital for the adequate living conditions of the evacuees. They include health, food, non-food items, shelter, education, water and sanitation, protection, security and immediate post-conflict support. The efforts and dedication of UNRWA, UNICEF, the ICRC and all the other civil society members that have been active in this crisis, will help the refugees to resume their normal lives with a minimum of suffering.

We have worked with most of you and with our friends in the international community, in order to rally support for our plan for improved camp conditions. But unless the core problem is addressed and Palestinian grievances are redressed, all these efforts will be short-lived. The problem stretches way beyond our borders, to the whole Middle East and to the world at large. Since its inception, this government has made concerted efforts to improve the living conditions of the Palestinian refugees living in the camps. We remain fully committed to the just Palestinian cause and stand in solidarity with the people of Palestine. We have for the first time addressed their social, educational and labor problems, and their assimilation into the Lebanese economic cycle, while standing by our total commitment to their return to their homeland.

Ladies and gentlemen,

We have a joint duty to allay the fear and alleviate the suffering endured by the Palestinian refugees, an obligation to eradicate poverty, squalor and disease, to replace them with hope, dignity, acceptable living conditions and security. Security within the camps means security in the country at large; it also provides an environment conducive to economic activity. The Palestinian refugees have been the underserved victims of much injustice and we must heed their call for help. In earning their trust

and showing them that they are not the targets but the unintended victims of this crisis we have pledged to them that their evacuation is temporary, their return to Nahr el-Bared is guaranteed and the reconstruction of their homes is assured.

I call upon you, Ladies and Gentlemen, to help us fulfill this pledge. We cannot afford to do it alone and we cannot afford not to do it. This cannot be another broken promise to the Palestinians. Rather, it must be the proof that they are not forgotten, that the international community will not abandon them and that we will do the right thing. Together, we are responsible. Together, we can make a difference. Thank you.

**ثاني عشر: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة لمناسبة النصر الذي حققه لبنان والجيش اللبناني
على الإرهابيين في معركة نهر البارد
السراي الكبير، في 2007/9/2**

أيها اللبنانيون في لبنان وبلاد الاغتراب،،

أيها اللبنانيون، يا أحبائي واخوتي في كل مدن وقرى ومنازل لبنان، مـن الشـمال الصـامد
والبطال، إلى الجنوب المقاوم والمكمل بالغار، إلى الجبل الشامخ، إلى البقاع المعطاء، وإلى
بيروت قلب الوطن وعاصمته المنيعة والمجاهدة، أرفّ معكم واليكم خبر الانتصار الوطني
والصمود الوطني، والفوز الكبير الذي حققه جيش لبنان على الإرهابيين ومريـدي الفوضىـة
والخراب والمآسي في لبنان.

أيها اللبنانيات، يا أمهات وأخوات شهداء الجيش الأبرار والأبطال،،

إنها ساعة للفخر والنصر والابتهاج والعزة على مستوى ما قدمـه وطنـنا وشـهداؤنا مـن
تضحيات. إن الجيش الذي انتشر في الجنوب لحماية لبنان من العدو الإسرائيلي والدفاع عـن
بنيه وأرضه هو ذاته الجيش الذي تصدى في الشمال لعصابات المجرمين والإرهابيين، ونجح
بالتضحيات الكبيرة والغالية في القضاء على محاولات الفوضى والفتنة. نجح بوحده ونجـح
بشجاعته وبدماء ضباطه وجنوده ونجح قبل ذلك وبعده بوطنية والتفاف اللبنانيين من حوله.

أيها اللبنانيون، أيها العسكريون،،

بالأمس، احتفلنا بمرور سنة على بطولات المقاومين في الجنوب في وجه العدو الإسـرائيلي
وفي منعه من تحقيق أهدافه العدوانية في بلدنا وعليه. واليوم نحتفل ببطولات الجيش الـوطني
مع أهله المخلصين في الشمال في مواجهة الإرهابيين.

لقد حققتم اليوم بفضل سواعد جنودكم ودماء جيشكم وأولادكم وشبابكم واخوتكم أكبـر نصـر
وطني لبناني على الإرهابيين في نهر البارد، وها هو لبنان القوي والقادر والمستعصي علـى
النزاعات والتجاذبات قوي وقادر تحميه أرواح جنوده وسواعد شبانه وعلم دولته.

أيها الاخوة المواطنون،،

لقد أكدت، منذ اللحظة الأولى لاعتداءات العصابة على الجيش وقوات الأمن ، أن الأمر يتعلق بأمن الدولة وأمن لبنان. ونحن مصرون على أن تكون الدولة وقواها الشرعية هي الحامية والراعية والضامنة لأمن المواطنين وأمن الوطن ، ومصرون على أن تبسط الدولة اللبنانية سلطاتها بقواها النظامية على كل الأراضي اللبنانية، ومصرون أولاً وأخيراً على أن لا يكـون لبنان ساحة لصراعات إقليمية أو دولية لقينا منها الأمرين طوال العقود الماضية. وقد أمكن لجيش لبنان أن يحقق هذا الإنجاز الكبير وهو خطوة كبيرة على طريق تحقيق ذلك كله.

أيها الاخوة المواطنون،،

لقد كانت حرب نهر البارد حرباً ضد الإرهابيين الذين تباطوا باسم فلسطين والإسلام، لكن فلسطين براء منهم كما الإسلام.

يا اخوتي اللبنانيين والفلسطينيين،،،

كونوا على ثقة أن هذه التجربة التي مررنا بها لم تكن حرباً مع الاخوة الفلسطينيين بل كانت حرب اللبنانيين والفلسطينيين على الإرهابيين. والنصر إنما كان نصراً مشتركاً على هذه الفئة الضالة التي اعتدت على اللبنانيين والفلسطينيين أمنهم.

وانتم يا اخوتي الفلسطينيين في لبنان، كونوا على ثقة أن الدولة اللبنانية ان تتخلى عن واجباتها تجاهكم ولبنان ملتزم بالقضية الفلسطينية وبالعامل مع اخوته العرب لإعادتكم موفوري الكرامة إلى دياركم. وكما أعلننا في اليوم الأول للعدوان الغاشم على الجيش واللبنانيين أن الدولة اللبنانية ملتزمة إعادة إعمار المخيم، فإنها تعيد اليوم تكرر هذا الالتزام. وكما وقفنا إلى جانبكم في محنة التهجير والنزوح خارج مخيم نهر البارد، ستقف معكم وإلى جانبكم في إعمار نهر البارد لكي تعودوا إليه مرفوعي الرأس بعد أن ننتهي من إعادة تنظيفه من فلول وآثار الدمار الذي تسببت به هذه العصابة المجرمة. وفي هذا المجال يهمني أن أتوجه إلى إخواننا وأحبائنا في الشمال وفي القرى المحيطة بالمخيم لكي أعيد التأكيد أن خطة الإعمار التي أعدناها ستشمل المخيم ومحيطه اللبناني، ونحن دعونا في العاشر من هذا الشهر إلى مـؤتمر للدول المانحة لكي نضعها أمام مسؤولياتها في المساهمة الجدية في إعادة إعمار المخيم

ومحيطه، ذلك المحيط الذي عانى الكثير ودفع أثماً باهظة عن كل اللبنانيين. إن هذا المخيم الذي عاد إلى كنف الوطن سيكون تحت سلطة الدولة اللبنانية دون سواها.

أيها المواطنون،

إن مع العسر يسراً . لقد قدم جيشكم الوطني، وقدمت قوى الأمن الداخلي تضـاً حيات كـرى وغالية فدموا كما قدمت الأمهات والأخوات والآباء والأبناء زهرة شبابهم وفلسـى المـدنيون اللبنانيون والفلسطينيون كثيراً. ولن تذهب هذه التضحيات هــدراً، فكمـا أئتمـرت المقاومة والممانعة والصمود الوطني أمناً للجنوب، ستحفظ الدولة الوطنية وسيحفظ الجيش الوطني أمن لبنان واستقراره ولن تكون هناك سلطة على ارض لبنان، ولا مونة على أمنه من أي جهة، ولا لأي جهة.

وإلى الاخوة المواطنين وإلى كل المعنيين بالشأن العام، لا بد من سير ثابت وإيجـابي باتجاهات التوافق وباتجاه الخروج من الأزمة الراهنة. أماننا ليس بتحقيقات كـبـرى أقربها الانتخابـات الرئاسية، والمطلوب المبادرة والمثابرة والانفتاح. لنعد جميعا إلى المؤسسات وإلى الدسـتور. نحن عندما نفعل ذلك إنما نضع أنفسنا وأولادنا ووطننا على طريق السلام والسلامة الوطنية. وهذا ما يريده المواطنون، وهذا ما تقتضيه المصلحة الوطنية، وهذا ما يتمناه لنا اخوتنا العرب وأصدقاء لبنان في العالم.

أعزائي أحيائي في كل المناطق،،

أيها الاخوة المواطنين،

أيها العسكريون،

يا أمهات وأبناء وأبناء شهداء الحش والمقاومة وشهداء كل لبنان،،،

رحم ا الشباب الذين قتلوا وضحوا واضعين الوطن وأمنه نصب أعينهم ومفتـ دين ـ دمائهم
لنن ان وحرياته واستقراره وازدهاره.

تحية للقيادات العسكرية والأمنية التي أدت الواجب بنبل وشجاعة.

والى اللبنانيين، وكل الذين يحبون لبنان ويستظرون حضوره وتوحيده:

أدعوكم جميعاً إلى الامتناع عن إطلاق الرصاص ابتهاجاً وليكن علمنا اللبناني مرفوعاً في كل الأماكن والشرفات والتلال والنوافذ وفوق الرؤوس، علمنا، رايتنا ويبرق ابتهاجنا وعزتنا. ارفعوه ولا ترفعوا غيره انه علم لبنان ويكفيها فخراً.

سيفى لبنان ، سيفى لبنان ، سيفى لبنان .

**ثالث عشر: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة في مؤتمر سفراء وممثلي الدول المانحة لإعادة
إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة
السراي الكبير، في 2007/09/10**

**أصحاب المعالي والسعادة والسيادة ،
حضرة السيدات والسادة،
أيها الحفـل الكريم،**

أود بدايةً أن أرحب بكل منكم، فرداً فرداً، وأشكركم على مشاركتكم في هذا المؤتمر لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة. واسمحوا لي أن أخص بالترحاب والشكر المفوضة العامة للأونروا السيدة كارين أبو زيد، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان السيد عباس زكي، والسيد جوزف سلبا مدير قسم الشرق الأوسط في البنك الدولي، والسفير خليل مكاوي رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وجميع سفراء الدول الشقيقة والصديقة، وكافة ممثلي منظمات الأمم المتحدة، وهيئات المجتمع المدني اللبنانية والعربية والدولية. شكراً لمشاركتكم في هذا المؤتمر. شكراً لمساندتكم المستمرة للبنان.

نجتمع معاً كفريق موحد وتطالعنا مسؤولية جسيمة. إن أحداث نهر البارد والتي انتهت بانتصار لبنان على الإرهابيين لم تنزل تتطلب منّا عنايةً فائقة. فتضحيات جيشنا البطل وأوجاع الإخوة اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين لا تُعوّض حتماً، والأضرار المادية الكبيرة تزيد في هذه التضحيات والأوجاع، ولذلك فإن أي فشل في عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد وتنمية المناطق المجاورة له سيرتب على لبنان والمنطقة والعالم تداعيات كارثية.

إن ما جرى كان بمثابة جرس إنذار. ولذلك فالرهانات عالية، لأن المخاطر والتهديدات المحتملة من التطرف العنيف ضدنا جميعاً. ضدنا في لبنان، وضد العالم الإسلامي، وضد العالم كله.

لقد أنهى الجيش اللبناني معركة تـهـ ضد الإرهابيين بانتصار كبير كما تعلمون. وقد عوّل هؤلاء الإرهابيون على زرع الفوضى والدمار والمآسي عند اللبنانيين والفلسطينيين على حدٍ

سواء. وأظهرت تلك الجماعةُ الإرهابيةُ التي سمت نفسها " فتح الإسلام " أنها تمتلك إمكانياتٍ قتاليةً هائلة، وغني عن البيان أنه ما كانت لها علاقة بفتح ولا بالإسلام، وهي تُشكّل خطراً على لبنان والمنطقة والعالم نظراً لإيديولوجيةٍ بها وارتباطاتٍ بها الإقليمية والدولية. كان لا بد لنا، ودون أي تردد، أن نوقف اعتداءاتِها على اللبنانيين والفلسطينيين. أتت معركةُنا مكلفة لكنها كانت ملحةً وضرورية من أجل الحفاظ على القانون والنظام وسلطة الدولة، ومن أجل مستقبل لبنان، والاستقرار في المنطقة ، والأمن في العالم.

أثبتت الحكومةُ اللبنانيةُ منذ بدء المواجهات فرارها الحاسم بضرورة القضاء على هذه الجماعة الإرهابية. واجهتُنا حتى الانتصار عوائقُ عدة. طالت المعركة واستبسل جنودنا مؤكّدين على شجاعة وعنفوان يفلّ نظيرهما رغم الشُّح في تجهيزاتهم العسكرية. أبوا إلا أن ينتصروا وكان لهم ما أرادوا. في الوقت عينه، وضعت الحكومة اللبنانية مع الجيش اللبناني نُصب أعينها احترام الموجبات الأخلاقية، وتحديدًا تأمين سلامة المدنيين الأبرياء. وقد اتخذنا كل الإجراءات الضامنة لهذه المعايير الأخلاقية والإنسانية.

و- دم الجيشُ اللبناني البطلُ مئة وأربعة وستين شهيداً في هذه المعركة، عدا الجرحى، ومنهم من إصاباته هُـم دائمة، كما قدمت قوى الأمن الداخلي مثلاً في التضحية، ألي شهيدين من الصليب الأحمر اللبناني. وعدد كبير من هؤلاء الشهداء والجرحى هم من أهالي المناطق المجاورة لمخيم نهر البارد، وإن تضحياتهم مع أهاليهم وقاطني المناطق المجاورة ستُسهم في التأسيس للبنان أكثر أماناً وسلاماً.

حضرة السيدات والسادة،

إن تحدي إرساء السلام يبقى أكبر وأصعب من جرم إشعال فتيل الحرب. وها نحن نواجه - بعد انتهاء المعركة ضد الإرهابيين في نهر البارد تحدياتٍ عدة. لقد شاهدتم عبر وسائل الإعلام الدمار الهائل الذي لحق بالمخيم والمناطق المجاورة. نزح عن المخيم 32,000 لاجئاً، ومنهم من يعاني التهجير للمرة الثانية أو الثالثة. وقد لحقت بالمنطقة المحيطة بالمخيم خسائر اقتصادية كبيرة مباشرة وغير مباشرة.

اسمحوا لي بأن أكون واضحاً في الجزم غير القابل للتأويل بأن ما جرى لم يكن معركةً بين اللبنانيين والفلسطينيين. بل كان اللبنانيون والفلسطينيون معاً عرضةً لاستهداف جماعةٍ

إرهابية. وإن التوتر الذي عمل مغرضون على افتعاله بين اللبنانيين والفلسطينيين لن ينجح وعلينا أن نتكاتف لتفاديـه. ونحن نتعاون في ذلك بشكلٍ فعال مع منظمة التحرير الفلسطينية وكافة القوى الفلسطينية منذ اليوم الأول للمعركة للتخفيف من إمكانات تصاعد الحساسيات السياسية والاجتماعية خلال الأزمة، وتستمرُّ هذه المسألةُ أولويةً في مرحلة ما بعد الأزمة. من هنا كانت قناعتنا المعلنة والناבעة من الوقائع بأن مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة هي مناطقٌ منكوبة. وعندما وقعت هذه المأساة فإنها لم تميز بين لبناني وفلسطيني. فقد قاسى الجميع مفاساءً هائلة. وعلينا نحن أن نعيد الاستقرار والحياة العادية إلى المخيم، وهذا لا يتم إلا ببناء علاقات سليمة بين الشعيين اللبناني والفلسطيني.

وينفع على عاتقنا الالتزام بالإغاثة وإعادة الإعمار. وهذا يتطلب الدعم المادي بسرعة وفي الوقت الملائم. وإذاك فنحن نتطلع إلى مساعدتكم. فلبنان لا يستطيع أن يتحمل العبء وحده. فما جرى على مر العقود الماضية من نزاعات وعدم استقرار واحتلال وتخريب؛ كل ذلك يقتضينا التوجه إلى المجتمعين العربي والدولي من أجل الدعم والمساعدة في الأزمة الأخيرة.

حضرات السيدات والسادة،

إن لبنان على ما تدركون جيداً ما يزال يعاني جروحاً نازفةً جراء اعتداءات عدة، أكثرها همجيةً العدوان الإسرائيلي الغاشم العام الماضي. وتعلمون أيضاً أننا نتابع العمل للتعويض على المهجرين في جبل لبنان، والشمال، وترميم وإعادة إعمار البلدات والقرى، وكذلك الأمر في الجنوب والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت جراء العدوان الإسرائيلي في تموز الماضي. لقد شكّل لنا ما جرى في نهر البارد تحدياً جديداً لا يمكننا مواجهته وحدنا خصوصاً وأن اقتصادنا منهك، ولم نزل نناضل من أجل قيام وطن مستقل، ودولة سيادة حرة، ونتعرض بفساوة لاختبارات الاغتيال السياسي والهجمات الإرهابية. وغم كل ذلك نحن مصممون على تحقيق أهدافنا والاضطلاع بمسؤولياتنا بكل ما أوتينا من إمكانات.

أيها السيدات والسادة،

إن لبنان يصر ويؤكد على حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، ويلتزم مقررات إعلان بيروت الصادر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في عاصمته عام 2002. لقد كان إعلان

بيروت (2002) والذي أكدّده إعلان الرياض (2002) دعوة صادقة لقيام سلام مؤسس على إنهاء الاحتلال وتحقيق حلّ حقيقي وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، وروحية القانون الدولي.

ولما كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين من مسؤولية المجتمع الدولي، فإن إيجاد الحل العادل لهذه القضية يقع حتماً على عاتق المجتمع الدولي أيضاً. إن المجتمع الدولي تقاعس عن القيام بواجبه تجاه اللاجئين الفلسطينيين ما فاقم من الظلم اللاحق بهم، وعمق مأساتهم. ومن المالح يمكن أن يغير المجتمع الدولي مقاربته غير المجدية لتداعيات إهمال هذه القضية، بما يعيد الثقة إلى اللاجئين الفلسطينيين بأن هذا المجتمع إلى جانبهم ولن يتخلى عنهم.

ولا يخفى على أحد منكم، أن العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، مرت بمراحل حرجية وإن حكومتنا عملت، منذ عامين تقريباً على طي صفحة الماضي السوداء، من خلال بناء علاقات لبنانية - فلسطينية سليمة وصلبة على قاعدة احترام المصالح المشتركة. وقد التزمنا العمل الجاد لتوفير حياة كريمة وآمنة ومزدهرة للاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى أن يقوم الحل العادل الذي يسمح لهم بممارسة حق العودة إلى ديارهم ويتفق ذلك مع الإجماع اللبناني الحاضر في الدستور، والذي يدعم حق العودة، ويرفض استمرار اللاجئين في لبنان.

من هذا المنطلق، قامت الحكومة اللبنانية بخطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف من خلال بناء علاقات ثقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، فكان تشكيل لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، في تشرين الأول 2005، والذي يتولى السفير خليل مكاوي رئاستها، الذي تعرفونه جيداً بمعظمتكم. حققت اللجنة تقدماً ملحوظاً. لكن العمل الذي قامت به لم يستكمل بسبب الأوضاع السياسية الداخلية الضاغطة والعدوان الإسرائيلي في صيف الـ 2006.

وقد أعادت أزمة نهر البارد إلى الواجهة الظروف المأسوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات ما يستدعي عنايةً وعملاً كبيرين. إن مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة يشكل لنا اليوم أولوية حيوية. فقد لحقت بالمخيم أضراراً كبيرةً وواسعةً خلال المعركة والأزمة. وفي الجوار، فإن ست قرى، بين الأفقر في لبنان، تأثّرت بشكل مباشر، بحيث إن الأعمال الإغاثية العاجلة في الحالتين تكلف ما ينيف على الـ 28 مليون دولار.

من هنا، نضع بين أيديكم سلةً متكاملةً للاهتمام بهذه الأولوية الحيوية من مرحلتين: الأولى تتعلق بأعمال بالإغاثة الطارئة بداخل المخيم وفي قرى وبلدات المحمرة وبينين وبحنين والمنية والبدوي ودير عمار. والثانية بإعادة إعمار المخيم والمناطق المجاورة وتنميتها. وهذا يقتضي تضافراً للجهود بين المؤسسات الرسمية اللبنانية، وهيئات الأمم المتحدة، والبنك الدولي. إن مسحاً مشتركاً للأضرار وحاجات إعادة الإعمار قد بدأ فعلياً. وقد عملنا على وضع خطة متكاملة محددة المراحل الزمنية والمحتاجة إلى تمويل. وسيعمل البرنامج المقترح على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وللمواطنين اللبنانيين بجوار المخيم. وسيتوزع هذا العبء على فترة زمنية، لكن علينا أن نخطط لهذه العملية من الآن. ويتطلب ذلك من جانبكم الالتزام بالعملية كلها، وإن تكن التفاصيل الدقيقة يمكن أن توضع لاحقاً.

وكما أسلفْتُ القول، فإن مخيم نهر البارد وكامل المدن والبلدات المتاخمة للمخيم أعلنت منطقةً منكوبة. وإن الأونروا سوف تتعاون مع الحكومة اللبنانية لتأمين كافة حاجات أهالي هذه المنطقة، وستتابع أيضاً التنسيق التخطيطي والميداني مع لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني والهيئة العليا للإغاثة، والذي جمع الأطراف الثلاثة منذ بدء الأزمة على كل حال، نحن محتاجون إلى مساهمات عاجلة لمرحلة الإغاثة، والتي تكتسب أولويةً قصوى مع ذ- و شهر رمضان المبارك.

إننا بإزاء تحدٍ كبير لا سابقةَ له. وضخامة الجهود الضرورية لإعادة الإعمار وحدها تؤشر إلى هذا التحدي. لكن نجاح جهودنا سيكون حتماً فرصةً للدخول في مرحلةٍ جديدة من العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. وستسمح لنا هذه الفرصة بالتقدم في تحقيق رؤيتنا الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في كل المخيمات. وعلينا أن نعمل معاً بفاعلية وحكمة لتفادي أي إشكالات في المخيمات الأخرى.

أيها السيدات والسادة ،

لقد أعلننا تكراراً للاجئين الفلسطينيين منذ بدء الأزمة أن خروجهم مؤقت ورجوعهم مؤكد - د، وإعادة إعمار المخيم محتمة. ونحن ملتزمون بتحقيق ما أعلنناه.

إن الأولوية الثانية التي سنعمل على تحقيقها هي إعادة إعمار نهر البارد بشكلٍ نموذجي، مع الحفاظ على خصوصية نسيجه المجتمعي، وتأمين حياةٍ كريمة وآمنة للاجئين فيه. ودعوني

أؤكد أنّ الوضع الأمني لن يكون كما كان عليه قبل 20 أيار 2007. فالدولة اللبنانية ستبسط سلطة القانون في المخيم. وسيعامل اللاجئون الفلسطينيون على غرار إخوتهم المواطنين اللبنانيين، بعدالة واحترام، وحفظ لكرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

أيها السيدات والسادة،

إن التحدي كبير جداً. وأي فشل في إعادة إعمار مخيم نهر البارد يعني انعكاسات كارثية. لن نسمح بتكرار مخاطر ما جرى في أي من المخيمات الأحد عشر الباقية، فظواهر أخرى مثل فتح الإسلام ينبغي أن لا تجد لها مرتعاً خصباً وأرضاً آمنة في مخيمات اللاجئين بعد اليوم.

إننا بإزاء مسؤولية مشتركة. فالمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية كبيرة في الأوضاع السيئة التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون. إننا ندفع الثمن جميعاً نتيجة عدم المعالجة السليمة لقضايا اللاجئين في لبنان لأكثر من خمسة عقود، وقد تحمل لبنان أعباء أكبر مما يستطيع نتيجة السياسات الدولية، ونتيجة الظروف التي مر بها. إن هذا كله يجب أن يتغير. ولبنان ملتزم بهذا التغيير، لكنه لا يستطيع القيام وحده بمهام الإغاثة والإعمار للمخيم ومحيطه. إنما إن تعاوناً معاً فسننجح. وعندما ننصرف لبناء مخيم نهر البارد، ينبغي أن لا ننسى المواطنين اللبنانيين في المناطق المجاورة للمخيم. فقد عانى هؤلاء من الحرب أيضاً، ويستحقون منا الاهتمام والمساعدة.

ينبغي أن نتعلم من دروس الماضي من أجل تأمين المستقبل المستقر والآمن. فقد كانت الأوضاع بمخيم نهر البارد وغيره من المخيمات، على هذه الحالة من التردّي، طوال ستين عاماً، بحيث صار حدوث هذه الأزمة ممكناً. وهذا ينبغي أن يتغير. والموقف يتطلب منا التحرك.

ومرة أخرى أرى أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم استمرت على هذا النحو لمدة طويلة جداً. واللجوء نفسه هو نتيجة جريمة ارتكبت بحق الفلسطينيين تحت أعين ومسمع الأسرة الدولية. وقد دفع لبنان واللبنانيون أثماً عاليةً نتيجة النزاع العربي الإسرائيلي، ونتيجة اعتداءات إسرائيل وهجومها على لبنان منذ أواخر الستينات، وها نحن اليوم نُعاني من جديد من أعباء الجرائم الإسرائيلية وعواقبها، بعد سنةٍ على حرب إسرائيل التخريبية ضد لبنان.

أيها السيدات والسادة،

يجب علينا الاتعاط من دروس الماضي لبناء مستقبل آمن ومستقر يسوده السلام والتضامن. إن الأوضاع المهمة في مخيم نهر البارد على مدى ستين عاماً سمحت بهذه الأزمة. إن نسمح بتكرار ما جرى. إن نهمل بالتالي هذه الأوضاع مجدداً. ما جرى إن يتكرر ولا يجوز أن يتكرر لا في نهر البارد ولا في أي مكان آخر في لبنان. وحتى إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين عبر تحقيق حق العودة سيعيش اللاجئون الفلسطينيون بسلام واحترام وأمان. علينا معاً أن نؤدي واجباتنا في هذا الإطار. سيضطلع لبنان بمسؤولياته. وآمل أن يؤدي الأشقاء العرب والمجتمع الدولي واجبهم كاملاً ويقدموا الدعم اللازم.

الرهانات عالية جداً. وعلينا أن نحول هذه الأزمة إلى فرصة لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمناً. لقد ضحى الكثيرون بحياتهم، والحياة وتأمينها هي الهدف الذي نريد أن نبُلِّغَ به. وما نطلبه أن ينفِ إخواننا وأصدقائنا معنا ويشاركوا في تحمل الأعباء المالية، بحيث يستطيع لبنان أن يحيا ويزدهر، وبحيث يستطيع الفلسطينيون أن يعيشوا بأمان لحين العودة إلى ديارهم، إننا نتطلع إلى اليوم الذي نستطيع فيه تحقيق السلام العادل والشامل، بحيث يسود الاستقرار، ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

أيها السيدات والسادة،

شكراً لحضوركم - م ، شكراً لمساعدتكم - م ، شكراً لذكركم - م.

**Speech of Prime Minister Fuad Siniora at at Nahr el Bared Crisis
Appeal - Post Conflict Relief, Recovery and Reconstruction
Grand Serail, 10/09/2007**

Your Excellencies, Ladies and Gentlemen:

Welcome and thank you all for coming, Commissioner-General Karen Abu Zayd of UNRWA, His Excellency Mr. Abbas Zaki, the Palestine Liberation Organization representative in Lebanon, Ambassadors representing our Arab brothers and friends of Lebanon, Mr. Joseph Saba from the World Bank, Haeds of the Six Municipalities surrounding the camp of Nahr el Bared. Your Excellencies. Thank you for coming and participating.

I view us all as one team with an important task ahead of us. The Nahr el Bared crisis was very costly in human life, particularly for our army. That sacrifice can never be compensated. Lost lives cannot be restored. But the shattered lives of tens of thousands of civilians can and should be restored. The physical damage, though extensive, is limited in comparison. But if we fail to rebuild, it will not only be tragic, but the dangers will be limitless.

This was a wake-up call. The stakes are high. The potential threat from violent extremism is against us all. Against us in Lebanon, against us in the Arab world, the Muslim world. Against us all in the world at large.

As you are aware, last week the Lebanese army achieved victory over terrorists, who sought chaos and destruction equally for the Lebanese and the Palestinians. This group which called itself Fateh al Islam had no connection with the Muslim religion or Fateh. They had unexpected and enormous capabilities and combined a misguided ideology with likely links to various political agendas. It was a costly, but unavoidable battle that was imposed on us. It was not a battle of choice. This was a necessary battle to uphold law and order and the authority of the state; it was a battle for the future of Lebanon, for the security of the region and the world.

The Lebanese government demonstrated resolve and determination in this fierce battle. There were many obstacles along the way. The battle was long and our army displayed great courage even if often ill-equipped. But

it had to persevere and it did. At the same time, upper most in the priorities of the government and military was the moral obligation to spare civilian life. We have taken every measure to ensure that these ethical principles were upheld.

One hundred and sixty four brave Lebanese soldiers made the ultimate sacrifice, as did members of the Internal Security Force and two members of the Lebanese Red Cross. Many of these soldiers came from the area surrounding the Nahr el Bared camp where the fighting took place. We revere the sacrifice of all those who lost their lives and acknowledge the sacrifices of those who were injured and became incapacitated and all who fought bravely and consider it as a cornerstone on the path for a safer, more peaceful Lebanon.

Ladies and Gentlemen:

The challenge of peacemaking is often greater than the challenge of war; and the challenges we face in the aftermath of the Nahr el Bared conflict are manifold. You have all seen pictures of the severe damage and destruction the camp and surrounding area sustained. All the camp's 32,000 residents were displaced, many for the second and third times in their lives. The region as a whole has suffered serious economic losses. Let me make this very clear once more, this was not a conflict between Lebanese and Palestinians. We were both the target of a group of lethal terrorists. Tensions arising between the camp and its environment needed to be diffused. We have thus cooperated closely with the Palestinian Liberation Organization and various Palestinian groups in order to minimize political sensitivities during the crisis.

This remains a priority in the post-crisis phase. It is for this reason that we have considered Nahr el-Bared and its surrounding area as a single disaster zone, as the tragedy of the events that took place there did not differentiate between Lebanese and Palestinians. They all suffered a great deal. We want to restore peace and normalcy to the camp; and this can only happen in friendly waters.

We have to demonstrate commitment, and ensure that the required financial support is available in a timely manner. This is why we need your help. Lebanon cannot do this alone. It is simply beyond our capacity especially after our country has endured over 30 consecutive years of conflict, instability, occupation and destruction.

Ladies and Gentlemen:

As most of you know, Lebanon still has bleeding wounds from previous conflicts and from last year's brutal Israeli aggression. We are still working, and beyond our means, to compensate displaced people in Mount Lebanon, Beirut and the North and rehabilitate their villages while at the same time helping in rebuilding the South and southern neighborhood of Beirut from the destruction of last year's war. The Nahr el Bared crisis has created yet another strain we really cannot afford; certainly not alone when our national economy is struggling and we are still battling for the country's independence and state sovereignty, and experiencing political assassinations and terror attacks. Lebanon still has much healing to do, but we remain determined to do all that is in our capacity to fulfill our responsibilities and realize our goals.

Ladies and Gentlemen:

Lebanon remains committed to the Palestinians' inalienable right to return to their homeland. Lebanon also puts its full support behind the Arab Summit Beirut Declaration of 2002. This was a genuine offer of peace based on ending the occupation and realizing a just and fair resolution to the refugee issue based on UN resolutions and international law. While the refugees remain an international responsibility, the issue is unfortunately yet to be comprehensively addressed or resolved by the international community. This has had many serious repercussions, compounding the tragedy and injustice the Palestinians have endured. This needs to change. We must give them some hope and confidence that the international community is on their side and will not abandon them.

As you know, the history of Lebanon's relations with the Palestinian refugees has often been a difficult one. This government came to office a little over two years ago with the intent as well of putting that history behind us and working to build Lebanese-Palestinian relations on healthy and solid ground. Our aim has been to provide the Palestinians living in Lebanon with a life of dignity, security and prosperity, within an environment where law and order prevails, until a just solution is realized when they can exercise their right of return. This is in line with the Lebanese consensus and what is clearly stipulated in the Lebanese Constitution that clearly supports this right, rejecting their permanent settlement in the country.

From the start of its term, this government has taken concrete steps toward these goals, standing for change and working along the path of

trust-building and the peaceful resolution of disagreement. We established the Lebanese-Palestinian Dialogue Committee in October of 2005, with Ambassador Makkawi as Secretary-General. The Committee made important progress. But its work was unfortunately impeded by domestic political tensions as well as Israel's aggression in the summer of 2006.

The Nahr el Bared crisis has served as a loud reminder. The situation in the camps is urgent and unsustainable. It requires our serious attention and action. Nahr el Bared and its surrounding area should be a vital priority. The area surrounding Nahr el Bared sustained serious damages during the crisis. Six municipalities, which are among Lebanon's poorest, were directly affected with the cost of emergency relief and early recovery alone exceeding USD 28 million.

We are thus presenting you with a comprehensive package divided into two main phases: (i) relief and early recovery to the affected population within the camp and in the municipalities Muhammara, Bebnine, Bhanine, Minieh, Beddawi and Deir Ammar; (ii) recovery of the camp and its reconstruction in the second phase. It combines the efforts of the Lebanese government institutions, UN agencies and the World Bank, who have agreed to work together. A joint assessment of the reconstruction and recovery needs is currently being conducted. The World Bank has agreed to set up a trust fund for the recovery, reconstruction and development phase. The proposed trust fund will address the socio-economic needs of Palestinian refugees as well as the affected Lebanese citizens living in adjacent municipalities. With the financial burden spread over time, we have to plan for the whole operation from now. This requires your firm commitment and support for its entirety, even if the details will come later.

As I have said, the entire area in and around the camp will be considered a single disaster area. UNRWA will cooperate with the Lebanese government to ensure that everyone in the region receives the appropriate services. UNRWA and the Lebanese-Palestinian Dialogue Committee, as well as the High Relief Committee, have already been working closely and effectively together in the relief effort, so this will be a continuation of that relationship. However, we are in need of immediate contributions for the emergency relief phase, which is becoming even more critical as the holy month of Ramadan approaches.

The scale of the challenge before us is unprecedented. The size of the reconstruction effort alone will be considerable. However, succeeding in

this would provide us with an ideal opportunity to enter in a new era of Lebanese-Palestinian relations. This might be our chance to accelerate progress in our policy towards the Palestinian refugees and the Palestinian camps more generally. We need to work efficiently and carefully to avoid having problems in all the other camps.

Ladies and Gentlemen:

The residents of Nahr el-Bared were promised that their evacuation is temporary, their return is guaranteed and the reconstruction of their homes is assured. This cannot be another broken promise to the Palestinians.

Our other priority is to restore and improve the environment in which they were living, while maintaining its social structure and affording its residents a life of peace and dignity. We will also ensure that the security situation does not return to the status quo ante. The Lebanese state intends to provide the Palestinians with real security under the rule of law, rather than have it administered under special security arrangements. They will be treated justly, fairly and with respect to their dignity and human rights.

Ladies and Gentlemen:

The stakes are very high. Failing to rebuild Nahr el-Bared will mean catastrophic consequences. We cannot risk chaos and violence in any of Lebanon's 11 other camps. Phenomena like Fateh el-Islam should no longer find safe havens and fertile grounds in the refugee camps.

This is a shared responsibility. The international community bears a solid responsibility toward the plight of the refugees. We are all paying the price for over five decades of failure to deal rightly with the issue of the situation of the Palestinian refugees and Lebanon has borne more than its fair share of the consequences. This must change. Lebanon is not capable of dealing with the relief and reconstruction of Nahr el-Bared and the surrounding area on its own. However, together, it can be done.

In rebuilding Nahr el Bared, the Lebanese residents of the surrounding area should not be forgotten. They too have suffered from the war and they too deserve our attention and assistance.

We must learn the lessons of the past in order to secure a stable, peaceful future. The situation in Nahr el Bared evolved over sixty years in a way

that made this crisis possible. This must change. The situation requires our action.

Ladies and Gentlemen:

It has been going on for too long. This was all the result of a crime that was committed against the Palestinians before the eyes and ears of the international community. Lebanon and the Lebanese have paid a heavy price at the expense of their livelihoods, compromising their future, even losing the lives of their children. Now again we are dealing with this crime's burdens and repercussions, barely one year after the devastation of Israel's destructive war on Lebanon.

What happened in Nahr el Bared should not happen again. Anywhere. We can no longer neglect the situation. Until a just solution is reached, whereby the Palestinian refugees return to their homeland, they must live in peace, dignity and security. We must all play our roles in realizing that. Lebanon is committed to doing its part. I hope that the international community and our Arab brothers will do the same and extend the necessary support.

The stakes are too high. We must transform this crisis into an opportunity to build a better, safer future. While we have sacrificed life, life is what we are fighting for. All we ask is that our brothers and friends share with us at least the financial burden, so that Lebanon can flourish, and the Palestinians can live in safety until they return to their homeland. We all look to a day when the necessary circumstances for a just and comprehensive peace are realized and stability prevails.

Thank you Ladies and Gentlemen, for being here, for your support.
Thank you.

رابع عشر: رسالة الرئيس فؤاد السنيورة للدول العربية المانحة للاجئين الفلسطينيين
في 2007/08/30

سعادة السفير المحترم

.....

تحية وبعد،

يواجه لبنان تحدياً ضخماً في إطلاق المرحلة الثانية لإغاثة نازحي مخيم نهر البارد من اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين في المناطق المجاورة، وإعادة إعمار ما تهدم. وكنا قد أطلقنا المرحلة الأولى من هذا المشروع في حزيران عام 2007، وتحت شعار: الخروج من المخيم مؤقت، والعودة مؤكدة وإعادة إعمارهِ محتمة. وفي هذا السياق رأيتُ أن أدعوكم إلى لقاءٍ ينعقد بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) في السراي الحكومي الكبير وذلك يوم الاثنين الواقع فيه 10 أيلول - سبتمبر الجاري في تمام الحادية عشرة من قبل الظهر لتدارس ما قمنا به من خطوات، واستكشاف سبل التعاون في حلّ هذه المشكلة الطارئة.

لقد زاد عدد شهداء الجيش اللبناني في المعارك الدائرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر على المائة والخمسين، قُدموا جميعاً وبشجاعةٍ فائقة التضحية الكبرى بالنفس في المعركة ضد الإرهابيين لحماية حياة المدنيين، وصون القانون، والنظام العام، والحفاظ على سيادة الدولة وسلطانها. ولا يخفى عليكم أنه نشأت عن هذه المواجهة ضد الإرهاب كارثةٌ إنسانيةٌ ألقت بثقلها على حياة اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين المقيمين في الجوار - ناهيك بالتداعيات الاجتماعية والاقتصادية على منطقة الشمال خصوصاً ولبنان عموماً. فالمعارك أرغمت المقيمين في المخيم والجوار على الفرار وعرضت المخيم إلى دمار هائل. وها نحن نواجه تحدياً مزدوجاً. إذ يتحتم علينا الاستمرار في إغاثة النازحين والمتضررين عبر تأمين مستلزمات حياتهم اليومية خلال الشهور المقبلة. ويكون علينا من جهةٍ أخرى وبالتوازي الانطلاق في عملية ضخمةٍ لإعادة إعمار المخيم وتأهيله، وإصلاح الأضرار في المناطق المجاورة.

يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية قضية اللاجئين الفلسطينيين. لكن طوال عقود مضت ترك لبنان منفرداً إلى حدٍ بعيد لمواجهة هذه المسؤولية. ولذلك فقد اضطرت بلادنا لدفع ثمن غالٍ جداً، وتحمل لبنان وما يزال الأمر على هذا النحو كما تعلمون، إضافةً للتداعيات الأمنية والاستراتيجية، والتي تفاقمّت على لبنان، وعلى المدنيين الفلسطينيين طوال العقود الماضية.

صاحب السعادة،

لا يغيب عن نظركم أن هذا التقاعس في مجال عون اللاجئين، كان جزءاً من تقاعس أكبر وطوال ستين عاماً في إيجاد حلٍّ عادل للصراع العربي- الإسرائيلي، وتحديدًا القضية الفلسطينية التي يشكل اللاجئون أحد محاورها الجوهرية منذ العام 1948، وصدور القرار الدولي رقم 194. وقد أنتج هذا التقاعس تراكمات للمشاكل رفعت من حدة التوتر بين اللبنانيين والفلسطينيين في حَقِّ سوداء لا نريد العودة إليها مهما كلف الأمر. وها هو لبنان يواجه مرةً أخرى تحدياً يتعلق باللاجئين ويجد ذاته عاجزاً عن مواجهته بمفرده.

فقد أُضيفَ إلى ضخامة ماف اللاجئين بما يفوق قدرات الدولة اللبنانية على المعالجة، أن الظروف التي عاشها لبنان في الثلاثين عاماً الماضية حالت دون تمكنه من التصدي لتلك الاختلالات بالجدية المرغوبة. على أن الحكومة اللبنانية الحالية بادرت في شهر أكتوبر 2005 إلى إنشاء لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني وأوكات إليها مهمة توثيق عرى العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، وتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية بما يؤمن لهم إمكانيات العيش بكرامة وفي ظروف لائقة وطبيعية لحين عودتهم إلى ديارهم بحسب ما تنص عليه القرارات الدولية. لقد أكّد لبنان دائماً تمسكه بإعلان المبادرة العربية الصادر عن قمة بيروت (2002) والذي ثبتته قمة الرياض (2007) والمستند إلى مقررات الأمم المتحدة بما في ذلك حق العودة بحسب القرار رقم 194. إن كلفة الفشل في حلِّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وما نتج عن ذلك من إشكالات حياتية وأمنية هي التحدي الأساس الذي يواجهها معاً، ما يستدعي مقاربةً جديدةً للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية. والذي نرمي إليه أن يكون النجاح في حلِّ المشكلات المترتبة على الاضطرابات بمخيم نهر البارد، نموذجاً لما يمكن أن تقوم به السلطة اللبنانية بأجهزتها المختصة والمعنية من مسؤولية في الحفاظ على القانون، والسهر على أمن اللاجئين، وتسهيل سبل عيشهم، وتنشئة أبنائهم وتعليمهم، وإعادة اللحمة بين الفلسطينيين وجوارهم لحين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

لقد أثبت المجتمع الدولي أخيراً دعمه والتزامه الاهتمام بنازحي مخيم نهر البارد من خلال المساعدات السخية التي قدمها منذ إطلاق نداء الإغاثة الأول. لكن المهمة توسعت وستمّد على فترة زمنية أطول إذ إنها ستشتمل - إلى استمرار عمليات الإغاثة الإنسانية - على الإعداد بدقّة وسرعة لإعادة الإعمار، ما يتطلب موارد أكبر، وجهوداً أوسع في التخطيط والتنفيذ. وإن نجاح هذه المهمة بوجهيها الإنساني والإعماري لن تتوفّر آثاره على النازحين وأبناء المناطق المجاورة وحسب، بل سيكون خطوةً إلى الأمام في إعادة التأكيد على سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها، وتحسين العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، إلى المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الوطني والإقليمي.

إنني أنطلع إلى لقاءكم في العاشر من أيلول/سبتمبر الجاري لكي نتباحث في السبل الآيلة لمساعدة لاجئي مخيم نهر البارد ومواطني المناطق المجاورة، وإعادة إعمار المخيم. ذلك أن التقدم في إنجاز هذه الخطوة، يساعد الأمن، ويخفّف التوتر، ويدعم الاستقرار في لبنان والمنطقة.

وتفضلوا بقبول الاحترام.

فـ - - واد السنيـ ورة

خامس عشر: رسالة الرئيس فؤاد السنيورة للدول المانحة للاجئين الفلسطينيين
في 2007/09/10

دولة _____

التقينا اليوم وسفيركم الكريم ومجموعة من السفراء الآخرين ممثلي المجتمع الدولي، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية العاملة في لبنان، وذلك للتداول وإياهم في كيفية معالجة تداعيات وآثار المعركة التي خاضها الجيش اللبناني في الشمال في مواجهة جماعة إرهابية أطلق أفرادها على أنفسهم تسمية "فتح الإسلام"، فاعتدوا على الإسـلام وعلى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم نهر البارد وعلى الجيش واللبنانيين على حد سواء. وقد قلمت هذه الجماعة بهجمات إجرامية غادرة على مواقع للجيش اللبناني انطلاقاً من مخيم نهر البارد الذي أخذته رهينة ومقرراً لعملياتها العدوانية. وتبين منذ بدء المعركة أن لـ "فتح الإسلام" إيديولوجيا متطرفة وقنوات اتصال دولية ما يشكل خطراً عالمياً أكيداً. إن المعركة ضد "فتح الإسلام" فرضت علينا. وقد استشهد خلال المواجهات 164 من خيرة ضباط جيشنا وجنوده، إضافة إلى الجرحى والمصابين بإعاقات دائمة.

لم تدن المعركة في مخيم نهر البارد ضد إرهابي "فتح الإسلام" مواجهة بين اللبنانيين والفلسطينيين. بل على العكس، فإن هذه الجماعة استولت على المخيم وشكلت خطراً حقيقياً على اللبنانيين كما على الفلسطينيين من ساكنيه وأهالي المناطق المجاورة.

لقد أعادت هذه الأزمة إلى الواجهة وبشكل طارئ وملح مسألة الأوضاع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وانعكاسات هذه الأوضاع على الأمن والسـلام في لبنان والمنطقة والعالم. ولقد تعرض مخيم نهر البارد بفعل هذه المعركة ضد الإرهابيين إلى دمار هائل، وشرد اللاجئين القاطنون فيه، والذين يناهز عددهم الـ 32.000 نسمة. وقد شلت المعركة اقتصاد شمال لبنان عموماً، والمناطق المجاورة للمخيم خصوصاً وأنزلت بأهاليها خسائر

مباشرةً وغير مباشرة. وها نحن نواجه تحدياً كبيراً يتمثل بإعادة إعمار المخيمات والمناطق المجاورة والسهل على أمن المخيم بما يقطع الطريق على كل محاولة مغرضة لافتنال أزمة جديدة.

إن هذه الأزمة أسهمت في التأكيد على رؤيتنا لضرورة تصحيح الأوضاع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كي لا تستمر هذه المخيمات مساحةً تستبجحها جماعات إرهابية على غرار "فتح الإسلام" وتتخذها منطلقاً لعمليات إجرامية للعنف والإرهاب. فمنذ العام 1969 ما عاد الأمن في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من مسؤولية السلطة اللبنانية. لكن هذا الوضع لن يعود إلى مخيم نهر البارد بعد إعادة إعماره، بل ستتحمل السلطة اللبنانية بكافة إداراتها المعنية مسؤولية السهل على الأمن وحماية اللاجئين وصون القانون العام والنظام فيه. ولن تسمح الدولة اللبنانية بأن يشكل المخيم مجدداً خطراً على قاطنيه من جهة، وعلى لبنان من جهة أخرى.

لقد أعدت حكومتنا، وفي تعاون وثيق مع منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي خطة متكاملة للإغاثة، والإيواء، وإعادة إعمار المخيم والمناطق المجاورة، وهي بصدد إنشاء صندوق لتمويل هذه الخطة يتولى الإشراف عليه البنك الدولي وعدد من الدول المانحة بالإضافة إلى الدولة اللبنانية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق مستقل تماماً في مصادره المالية وإدارته عن ما جرى تدبيره في إطار مؤتمر باريس-3 والمخصص لدعم لبنان ونهوضه الاقتصادي. ونسأل لتحقيق ذلك بنجاح دعم المجتمع الدولي، فهذه مسؤولية مشتركة، والنجاح يشكل تحدياً أساسياً لنا جميعاً. لقد عانى لبنان على مدى ثلاثة وثلاثين عاماً مسـتمرة من التهجير والدمار، وتمثلت المعاناة الأكثر ضراوةً في العدوان الإسرائيلي العام الماضي. وبكل بساطة فإن معالجة تداعيات ما عانى به ونعانيه يتخطى قدراتنا بمفردنا.

أكتب إليكم وکلي ثقة بأنكم ستحنون كل الجهود في دعمنا للإغاثة، والإيواء، وجهود إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة. وتتألف خطة الدولة اللبنانية في هذا الصدد من مرحلتين. الأولى تتعلق بالإغاثة الطارئة، والإيواء المؤقت. والثانية إعادة الإعمار والتنمية. وإنني أرسـل إليكم ربطاً الوثائق الضرورية التي يمكن أن تطلعوا من خلالها على آلية متابعة المرحلتين، مع مسح أولي للحاجات، آملاً أن نبقي على تواصل لصـمان تأمين تحقيق سريع للمرحلتين.

إنني لعلی ثقة تامة بأنكم تقدرون أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية مشتركة علينا الاضطلاع بها معاً، وأن التهديد الإرهابي الذي انتصر عليه لبنان كان ومـازال يهددنا جميعاً. ومنذ أن تولّت حكومتنا مسؤولياتها قامت بخطواتٍ ملموسة وحقيقية لضمان حياة آمنة وكريمة لهم في لبنان. وإنني لعلی ثقة أنكم تعلمون بحاجة اللاجئين الفلسطينيين إلى الـ دعم لحين تمكنهم من العودة إلى ديارهم، في حل متكامل للسلام العادل والشامل. إن هــ ذا الـ دعم حتماً واجبٌ إنساني، وهو أيضاً ضرورة للأمن والاستقرار.

شكراً، _____ على الاهتمام والدعم، واسمحوا لي بأن أتقـدم مـنكم بـفاءتق الامتنان والتقدير.

فـ ـ واد السـ ـ نيورة

**Letter of Prime minister Siniora for Donor Countries re Palestinians
Refugees
10/09/2007**

Country _____

Dear _____,

Today I met with Ambassador _____ together with a larger group of ambassadors representing the international community in Lebanon, as well as representatives of international organizations working in Lebanon, in order to discuss with them the aftermath of the conflict in northern Lebanon, where our army uprooted a group of terrorists that called themselves Fateh el-Islam, who had hijacked the name of Islam as well as the Palestinian refugee camp of Nahr el Bared. They had launched a number of terror attacks and a vicious attack on the Lebanese army from this base. This group has a radical ideology and international linkages posing a global threat. The battle was imposed on us. In fighting them, one hundred sixty four brave Lebanese soldiers and many others made the ultimate sacrifice.

This was not a conflict between Lebanese and Palestinians. Rather, this group of terrorists took over the camp and posed a danger to both Lebanese and Palestinian communities inside and outside the camp.

This crisis served as a loud reminder of the urgent situation in the refugee camps and their implications for local, regional and international peace and security. The Nahr el Bared camp has suffered severe destruction and all 32,000 of its residents have been displaced. The fighting paralyzed the region's local economy and the surrounding area also incurred serious damage. We are now faced with the urgent task of rebuilding the camp and its surrounding area and ensuring the camp's security in a manner that would prevent such a crisis from recurring.

This crisis served as a resounding wake-up call that unless we address the situation in the refugee camps, they will remain vulnerable to being used again by such groups as a base for terrorism and violence. Since 1969, the security in the Palestinian refugee camps was not under Lebanese authority. This will not be the case in Nahr el Bared once it is rebuilt, as the camp's security will now be under the Lebanese authorities. We will not allow the camp to turn into a security threat to its own residents, Lebanon and beyond.

My government has been cooperating closely with the UN agencies and the World Bank in developing a relief, recovery, reconstruction and development plan. We are asking the international community for help, as this is a shared responsibility for us all. Lebanon has endured thirty three continuous years of displacement and destruction, which was further compounded by the brutal war Israel waged on us last year. It is simply beyond our capacity to do this alone.

I am writing to bring this matter to your kind attention, confident that you will extend your country's support to our relief, recovery and reconstruction effort of the camp and the surrounding area. The plan is divided into two phases: an emergency relief and early recovery phase and a second phase of recovery, reconstruction and development. I have attached here a document that provides an idea of the operation and rapid assessment of needs in the area. The intention is to have this fund administered by the World Bank and other donor countries. It would be separate from the Paris III pledges and other funds allocated for the reconstruction of Lebanon. I hope to remain in contact with you so we can together ensure the speedy implementation of both phases of the plan.

I am confident that you appreciate that the matter of Palestinian refugees is a responsibility we all share and that the terrorist threat Lebanon defeated was a threat to us all. Since my government took office, it has taken concrete steps toward affording Palestinian refugees a peace, safety and dignity while in Lebanon. I am confident as well that you believe that real support must be extended to the Palestinian refugees until such a time when they can exercise their right of return to their homeland. This is certainly a humanitarian obligation. It is also a necessity for global security and stability.

Please allow me, _____, to extend the assurances of my high consideration.

Fuad Siniora

**سادس عشر: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة في حفل إفطار دار الأيتام الإسلامية
فندق الفينيسيا، في 2007/09/26**

**الإخوة في عمدة دار الأيتام الإسلامية،
أيها الإخوة، أيها الأعزاء،**

اللقاء في رمضان من تقاليد هذا الشهر الكريم، وهو عندنا في لبنان وبيروت مناسبة للتواصل والتشاور وتبادل الرأي والمراجعة والتصحيح والتبصر فيما نحن فيه، وما نحن مقبلون عليه.

ويسرني اليوم على الخصوص أن أتحدث إليكم على إفطار دار الأيتام الإسلامية، وهو أعرق إفطارات بيروت، كما أن دار الأيتام إحدى أعرق المؤسسات الخيرية والتنموية في لبنان.

إن لبنان الذي نجتمع اليوم على محبته، ويشغلنا البحث عن حماية صيغته وواقفه الوطني، لا يفوم ولا يستمر من دون الحفاظ على العيش المشترك بين جميع أبنائه وعائلاته. لبنان هذا تميزه صيغة العيش المشترك، القائمة على الحرية والديمقراطية والاعتدال والتسامح، بين مختلف فئاته. وهذا يعني، كما علمتنا التجارب أن استمرار صيغة لبنان كما ارتضيها والعمل على تطويرها وتدعيم وفاقنا الوطني، كل ذلك يكون بالاستناد إلى نقيض منطق الغلبة والتغالب والفرص والسيطرة بالعنف والإكراه. فقد دلت التجارب التي تعلمناها، أن مشاريع الغلبة أودت بالبلاد إلى التهلكة، كما علمتنا التجارب أن محاولات الفوز على المعادلات التي ارتضيها إلى غايات أخرى، عن طريق توسل العنف والتهديد والتهويل، أدت إلى تراجع في مسيرتنا الوطنية عانيتنا ونعاني منها معاناة كبيرة ومستمرة.

هذه التحديات كلها ما قللت من اقتناعنا بالصيغة اللبنانية، بل إن الأوضاع التي تشهدها المنطقة العربية أوصلتنا إلى الاقتناع بأن صيغتنا التعددية المفتحة مهمة للعالم العربي كله وكذلك العالم الإسلامي، والرهان على نجاحها رهان على مستقبل واعد وزاهر لوطننا ولأمّتنا.

وفيما يتصل بنا فإن الوعي بالدولة وضرورتها، والوعي بالهوية والانتماء العربي، هما اللذان حكما مسيرتنا منذ ظهور الكيان اللبناني. فقد رأينا دائماً أن الدولة فكرة ومؤسسات هي المكان الذي يتوحد فيه اللبنانيون، ويعملون على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، كما اعتدنا

ورأينا دائماً في الانتماء العربي الهوية والثقافة والخيار الذي يصلحنا مع أنفسنا، ويحددنا تجاه الآخرين، ويحفظ مصالحنا وتوازننا في عالم اليوم، وفي خيارات المستقبل مع الأشفاء، ومـع الفضايا الكبرى للأمة والمصير.

وانطلاقاً من الدولة وضرورتها ومقتضياتها بل وإرغاماتها عملنا على مدى العقود الماضية، وتحملنا إلى جانب سائر فئات المواطنين المسؤوليات المنوطة بنا. ويشهد ا ، ونحن في عشيّة مباركة من عشيات هذا الشهر الفضيل، أنه ما كان هناك استحقاق وطني أو ظـرف وطنـي، وكان هناك خياران أو إمكانيتان إحداهما للدولة والأخرى لغيرها في الـداخل أو الـخارج إلا واخترنا جماعةً ونُخباً الدولة ومؤسساتها وقوانينها ودستورها.

أيها الإخوة الأعزاء، أيها الحفل الكريم،

نجتمع اليوم، مع بدء مرحلة انتخاب رئيس جديد للبلاد والدولة والجمهورية. ونحن مـن موقعنا، الذي تشرفتُ بتحمل مسؤولياته بثقة مجلس النواب الكريم المنتخب مـن الشعب اللبناني، ننتظر بفارغ الصبر، ونعد الأيام والساعات لكي نتجاوز هذا الاستحقاق الهام وبصار إلى تسليم الأمانة، إلى الرئيس الجديد المنتخب ومجلس النواب الكريم، لكي تُتليع البلاد رحلةً التعافي الجديدة التي انتظرنا استئنافها منذ ما قبل التمديد المشؤوم والذي تعرفون ظروفه، وما جر على البلاد من ويلاتٍ وخرابٍ وتنازع.

إنها ساعةٌ مباركةٌ، ببركة هذا الشهر الكريم حين يتم انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية ويفتح مع الحكومة الجديدة آفاقاً رحبةً للبنان على المستقبل الموعود بالآمال والتطلعات. والحكومة التي لي شرفُ رئاستها لن توفر الجهد والتصميم والعمل من أجل إتمام وإنجاح هذا الاستحقاق في موعده استناداً إلى أحكام دستورنا، الذي هو الحكم الفصل الذي ارتضيناه لإدارة شـؤننا وقضائنا الوطنية والمؤسساتية.

إنّه وفي مقابل الفراغ في سدة الرئاسة الأولى، الذي يهددنا به البعض، فإننا مصـمومون مـع الشعب اللبناني ونواب المجلس الكرام، أن لا نتجاوز الولاية الدستورية الحالية، إلا ويكون لنا رئيسٌ جديدٌ يعيد مع الحكومة العتيدة جمع البلاد وإطلاق عمل المؤسسات الدستورية، المقلـة والمعطلة لألف حجةٍ ومئة سببٍ وإله ومرفوض.

إن الجريمة الجديدة المتمثلة في قتل النائب أنطوان غانم، واضحة في مغزاها، وهو الإرعاب وخلق الفراغ، والإصرار على التهديم والتخريب. لكن كما لم تُضعفُ عزيمةُنا ولا مَنُحْضُنا الجرائم الأخرى، فإننا لن نخافَ هذه المرة. إننا عندما نتمرد على الضعف والإخضاع إنمّا نذكر شهيدنا الغالي الرئيس رفيق الحريري الذي صنع السلام ونشر العلم وجدد العمل. ران وصنع للوفاق الوطني أعرافاً باقيةً ودفع حياته مع رفاقه الأبرار لكي يبنى وطننا ويستمر.

إن الأمل والعمل اليوم هو أن لا تنقضي المهلة الدستورية إلاّ وعندنا رئيسٌ جديدٌ ودستورٌ للجمهورية، التي ستبقى إن شاء الله، بفضل صمود اللبنانيين، ومساعدة الإخوة العرب، عصيةً على الإجرام وعلى التخريب والقتل والهدم.

أيها الإخوة الأعزاء،

إن الحكومة التي أسميناهَا، وأسميتموها حكومة الاستقلال الثاني، والتي تسلمتُ مسؤولياتها في ظروفٍ تعرفونها وضمن تحديات ومشكلات شديدة القسوة على مدى عامين ونيّـف، قامـت بواجبها ومهامها، فرسخت الاستقلال وحمتُه ودافعتُ عن نصابه وثبتتُ مفاهيمه، والتزمـتُ بالإجماع الوطني حين خرج المترددون عليه.

لقد صمدت الحكومة رغم تعرضها لمحن ومؤامراتٍ وجرائم استهدفَتْها وفي ثلاثة من وزرائها سقط أحدهم شهيداً هو الوزير بيار الجميل وسقط نوابٌ كان في طليعتهم الشهيد النائب جبران غسان تويني والشهيد النائب وليد عيدو ونجله ورفاقه، وآخرهم النائب الشهيد أنطوان غانم.

كيف لنا أن ننسى الإرهاب المجرم الذي تنقل بين المناطق والأحياء ومن أفاعيله جريمة عين علق والتفجير في أكثر من منطقة وذلك كله بهدف زعزعة الأمن وإحلال الفوضى وضرب العزيمة. لكن الشعب اللبناني صمد، وصمدت حكومته، ووقفت في وجهه أعاصير الحقد ووضعَت ثقتها بالدولة وأجهزتها الأمنية والمدنية، وبالشعب اللبناني الذي يؤكد دوماً على تصميمه على البناء، وعلى الحياة الحرة والكرامة والديمقراطية.

أيها الإخوة،

نحن مصممون على عدم التراجع أو الاستسلام أو الخوف، لأننا را هنا على إيمـان وصـمود شعبنا ومؤسسات الدولة وقواها. وبهذه العزيمة نجحنا في تلمس طريق النـهـوض، فـمنـحـنا أجهزتنا العسكرية والأمنية الثقة رغم كيد الشامتين والمتآمرين والمشككين، ونجـح الرهـان، وكان كشف القـتـلـة في جريمة عين علق وما تلاها من نجاحات أمنية، الشاهد على صدق النية وقوة الإرادة. نجحت مؤسساتنا العسكرية والأمنية في استيعاب الصدمات، فاشـتـد سـاعدها، ولهذا ازدادت الحملات المشككة والمغرصة والمتآمرة عليها وعلى مستوى التعاون فيما بينها.

لقد كان قرار إرسال الجيش إلى الجنوب بعد أن نجحنا بفعل بطولات المقاومة وتضحياتها وتضحيات الشعب اللبناني في منع إسرائيل من تحقيق أي نصر. تلك الخطوة التي أكدت تمسك الحكومة مرةً جديدةً بمسؤولياتها الوطنية والتاريخية، وبمؤسسات الدولة صاحبة الحق في الدفاع والحماية ومقدمةً لبسط سلطة الدولة الشرعية غير المنقوصة على كامل ترابها الوطني وذلك بعد أن نجحنا في تأكيد حقنا بـلبنانية مزارع شـبـعا المحتلـة تمهيداً لـاستـعادتها وتحريرها ونجحنا بانتزاع اعتراف المجتمع الدولي بذلك بعد أن كان قد اعتبر الفـرار 425 قراراً منفذاً.

إن الحكومة التي تحملت مسؤولية رئاستها وبفضل دعم وثقة أغلبية الشعب اللبناني وأغلبية أعضاء المجلس النيابي الكريم وكذلك مؤازرة الأسفاء والأصدقاء والأحرار في العالم، حمـلت جذوة الحرية والاستقلال التي أطلقناها انتفاضةً الرابع عشر من آذار، وعبرت جسر الصمود والتماسك في وجه الإرهاب والإرهابيين والقـتـلـة والمجرمين والطـامعين والأعداء، فكلـت المحكمـة الدولية ثمرة نضالها وصمودها رغم كل ما واجهته من مؤامرات وأفخاخ وتقلبات. والحكومة تصدت بفخر وعـزـة للعدوان الإسرائيلي الغاشم ونتائجه، وحمت الدولة ومقاومة الشعب اللبناني والوحدة الوطنية في أصعب الظروف وأحلكها. وقد أطلقت الحكومة الكبر عملية إعادة اعمار شهداء لبنان ونجحت في تخطي كل الصعاب بمؤازرة الأسفاء والأصدقاء، وهي شارفت بعد الانتهاء من إعادة بناء البنية التحتية، شارفت على استكمال تعويض ومساعدة كل المتضررين من تلك الحرب المدمرة في عملية ليس من سمة لها إلا الشفافية والصدق والمسؤولية، تجاه الوطن والمواطنين رغم كل حملات التشكيك والتجريح والافتراء الملفوف بالسياسات الفتوية، والغرضية الضيقة والمريضة.

تجاوزت حكومة الاستقلال الثاني كل خطوط الأوهام والعراقيل التي وضعت في طريقها، ووقفت مع الشعب والجيش وحمت ظهر القوى الأمنية على خط حماية لبنان في مواجهة الإرهابيين في نهر البارد وخارج نهر البارد، وصانَت القضية الوطنية اللبنانية والقومية والشعب الفلسطيني العزيز. وها هي الحكومة تسعى وبكل جهد صادق لإعادة إعمار ما هدمته العصابات الإرهابية في نهر البارد ومحيطه لكي تبقى كلمة الدولة وهيبتها محترمة ومقدرة ومصونة. وهي ستبقى وحتى آخر يوم دستوري من عمرها صامدة ترفع الراية الوطنية وترد التحدي وتنتصر للمواطن مهما تكاثرت الافتراءات والتجنيات وحملات التجريح والتضليل.

أيها الإخوة،

أيها الأعزاء،

إن حكومة الإصلاح والنهوض، حكومة الاستقلال الثاني، ورغم كل ما وقف في وجهها، ومنذ البدء بتأليفها، لتعطيل مسيرة التحديث والإصلاح، تمكنت من حماية الاقتصاد الوطني في وجه كل صنوف التدمير والتعطيل، وحافظت وإلى حد بعيد على مستوى عيش اللبنانيين، والذي كان من الممكن أن يتراجع خطوات كبيرة جداً إلى الوراء لو لم تُتخذ الإجراءات التي اتخذت. وقد طبقت الحكومة الإصلاح وعملت له بصدق ومسؤولية وعملت ونجحت في عقد م- وتممر باريس-3 رغم كل محاولات التعطيل والتأخير، تارة عبر الاعتصامات، وتارة أخرى عبر التهديدات بالعصيان والانقلابات. والحكومة لم تكثف بدفع الإصـلاح الاقتصادي والإداري والاجتماعي إلى الأمام، بل عملت على إطلاق الإصلاح السياسي عبر إعادة العمل بقانون الجمعيات وتكليف اللجنة الوطنية لصياغة أول مشروع متكامل للانتخابات النيابية، والذي هو أساس الإصلاح السياسي في لبنان بعد أن صانَت ودافعت عن حرية التعبير والتجمع والاجتماع. كما أكدت في ممارساتها على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وفي التأكيد على استقلالية القضاء.

والى من يتحدثون عن التوافق والشراسة والاستئثار والمشاركة، فإن الحكومة ومنذ قيامها حرصت وعملت على اتخاذ كل قراراتها بالتوافق والإجماع ولم تلجأ إلى التصويت الذي يتيح الدستور إلا في قرار واحد هو قرار إنشاء المحكمة الدولية والمصادقة على نظامها بعد أن حاز على الإجماع الوطني في الحوار وخارج الحوار وبعد أن تناولات يد الإرهاب الوزراء والنواب والمواطنين وهددت وتهدد من تبقى.

أيها الأعزاء، أيها الحضور الكريم،

إن الحكومة وهي تُعدّ العدة لكي يصار إلى تسليم الأمانة إلى الرئيس المنتخب المقبل ومجلس النواب، ترى أن الشعب اللبناني يستحق الحلم والأمل بغد أفضل انطلاقاً من رؤية مستندة إلى التجارب والحاجات والمتطلبات العصرية. رؤية تُغلب المصلحة العامة على الخاصة، وتعيد الاعتبار إلى فكرة الدولة وضرورة تعزيز وجودها ودورها في رعاية أمن ومسـتقبل المواطنين، الدولة الديمقراطية القوية والقادرة والعصرية والمنفتحة. رؤية تُعيد إصـلاح المؤسسات والقطاعات العامة والاقتصادية والوظيفية بعد أن ترهلت بالأعباء والأثقال، ومشروعات الانقسام، وأضاليل الفتنة والتهديد.

إن اللبنانيين يستحقون أفضل مما حصلوا عليه، يستحقون العيش في بلاد ديمقراطية مسـتقلة محترم السيادة. يستحقون اقتصاداً حيوياً يطابق مواصفاتهم وطموحاتهم ومسـتواهم الثقافي والعلمي. ويستحقون مؤسساتٍ دستوريةً وسياسيةً تعملُ لهم، وبإرادتهم، وتقوى ولا تُضعف، وتبني ولا تهدم، وتكون للجميع لا لفئةٍ دون فئة.

اللبنانيون يستحقون حياةً كريمةً من دون وصايةٍ أو توجيهٍ أو فرضٍ أو ترهيبٍ أو إرغـاءٍ أو اختباراتٍ للتعالي والمزايدة والادعاء والمغالطة والتسلط.

اللبنانيون يستحقون رئيساً للجمهورية يليق بهم وبطموحهم إلى العيش المشترك حيـث يحلـو العيش في بلاد الحرية والتعدد والتسامح.

إخوتي وأحبائي، أيها الحفل الكريم،

نحن في رمضان، وهو شهر المشقة والامتحان في العبادة. وما دمتُ أتحدثُ عن التحـديات الوطنية التي تُواجهنا ونحن أهلُّ لها إن شاء الله، فإنني أريد أن أتعرض بليـجازٍ لتحدٍ آخر يواجهنا نحن المسلمين، ويؤثّر في توحيدنا الداخلي، وفي عيشنا، وعلاقتنا بالعالم. نحن أهـل الاعتدال في الوطنية والسياسة، وتلك ليست مصادفة. فاعتدالنا في الشأن الوطني، يستند إلى ثقافةٍ عريقةٍ في الاعتدال الديني، وفي الاعتراف بالآخر، وفي العيش المشترك، وفي الانفتاح

على العالم. لا مبرر لظواهر التشدد والتطرف، وصنع الأقلية والأكثرية، واعتبار هذا النوع من الإسلام أفضل من ذاك النوع. فالمسلم - كما قال صلواتُ الله وسلامه عليه هو: "من ساءل المسلمون من لسانه ويده. وكُل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه. ومن حمله علينا السلاح فليس منا".

إن هذه القيم الكبرى التي نستمدّها من ديننا، ومن أعرافنا الوطنية والقومية والإنسانية، حريةٌ بأن تدفع باتجاه إصلاح شؤوننا الدينية والمؤسسية، وهي حريةٌ بأن تتجلى في وثيقةٍ تُجمّع عليها كلمتنا ويجتمع عليها نهجنا الإصلاحي الديني والوطني. لا مكان للتطرف في صـفوفنا، ولا مكان ولا داعي للفتنة بين المسلمين أو بين المسلمين والمسيحيين. إن هذا عهدٌ نقطعه على أنفسنا في رمضان، وبمقتضى نهج الوحدة والتماسك الذي قامـت عليه حياتنا الإسلامية والوطنية، وسوف تبقى.

هذا شهر رمضان، وهذه عشيةٌ من عشياته المباركة. وقد أردتُ في هذه المؤسسة الوطنية الكبرى، أن يكون الحديثُ حديثاً في ثوابت الدنيا والدين، وثوابت العيش الوطني والإنساني. بعض الناس يقول: لا سلام للعالم إن لم يتحقق سلامنا نحن. وأنا أقول: لا سلام لنا إلا مع العالم. نحن لا نريد أن نخيف أو نخاف في علاقاتنا مع العالم من حولنا. فليكن رمضان، شهر الصوم والعبادة، شهر الرحمة والغفران، بشري سلاّم لجميع اللبنانيين وبشري سلام لإخواننا في فلسطين والعراق، وللعالم أجمع. وليكن رمضان شهر التوافق الوطني، والتلاقي والتآخي الديني في لبنان. كل محبي لبنان - وهم كثر - يريدون لنا أن نخـرج مـن مـآزق الاغتيال والتجريح والفرقة والانقسام، وأن ينتظم عمل مؤسساتنا الدستورية، وأن تبسط الدولة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها بدون شريك أو منازع.

فليكن رمضان مبعث الخير في شهر الخير. وليكن رمضان منطلق المبادأة لأداء الواجب تجاه الدين والوطن والمصير. وليبقَ رمضان ينبوع الخير في مدينة المجد والخير، مدينة التآخي والانفتاح والسلام، مدينة بيروت، وفي دار الخير، دار الأيتام الإسلامية.

كل رمضان وأنتم بخير. كل رمضان ولبنان بخير. كل رمضان وأمتنا بخير. عشتم وعاش لبنان.

ملحق رقم 2: لائحة بمشاريع القوانين المحالة من الحكومة إلى مجلس النواب (تموز 2005 - أيلول 2007)

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
1	648	28 آب 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ إبرام وثيقة باريس لعام 1971 وصيغتها اعدلة عام 1979 من معاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية.				
2	631	18 آب 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تسهيل إعادة بناء الأبنية وا صانع أو أجزاء الأبنية وا صانع ا تهدمة جراء عدوان وز 2006 وال تاج إ إعادة بناء.				
3	621	14 آب 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة انضمام لبنان إ اتفاقية اية وتعزيز تنوع أشكال التعب الثقا .				
4	618	8 آب 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الانضمام إ الاتفاقية الدولية لحماية يع الأشخاص من الاختفاء القسري.				
5	573	27 وز، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ اية إؤشرات ا جرافية.				
6	572	27 وز، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ إصدار قانون تنظيم قطاع التأم لبنان.				

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أر بتاريخ	ملاحظات
7	570	27 وز، 2007	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة تصديق وثيقة ستوكهولم لعام 1967 بصيغتها المعدلة عام 1979 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.				
8	569	27 وز، 2007	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة تصديق وثيقة ستوكهولم الإضافية المؤرخة 14-7-1967 من اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو الضللة.				
9	567	27 وز، 2007	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة التصديق على النظام الأساسي عهد الدول الإسلامي للمواصفات وقاييس (يك).				
10	565	27 وز، 2007	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة تصديق وثيقة جنيف لعام 1977 بصيغتها المعدلة عام 1979 من اتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع وخدمات لأغراض تسجيل العلامات.				
11	465	28 حزيران، 2007	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام الاتفاقية الدولية لمكافحة أنشطة المال الرابضة.				
12	459	27 حزيران، 2007	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ تعديل المادة 58 من الرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 16-9-1983 وتعديلاته (قانون الدفاع الوطني).				

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
13	449	21 حزيران، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ تعديل الفقرة الرابعة من المادة 26 من مشروع القانون الصادر برسم رقم 58 تاريخ 15-12-1982.				
14	429	16 حزيران، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إديد التعاقد مع اساح والرسام اكلف باعمال ديد و رير الاملاك العقارية تنفيذاً لاحكام المادة 34 من قانون الموازنة العامة لعام 2002.				
15	403	13 حزيران، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يتعلق مشروع الموازنة العامة واوزانات الملحق لعام 2007.				
16	371	31 أيار، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إالإجازة للحكومة الإنضمام إ معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات.				
17	363	24 أيار، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إالإجازة للحكومة الإنضمام إعهد حقوق الطفل الاسلام.				
18	328	19 أيار، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إالإجازة للحكومة الإنضمام إ معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي كفاحة الإرهاب الدولي .				

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
19	272	11 نيسان، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ إعفاء مندوب الشركات الصينية المشاركة إ عرض الصب الدائم من رسوم الإقامة وتأشأت العمل.				
20	198	21 آذار، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاق ب إ مهورية اللبنانية وإموعة الأوروبية حول بعض أوجه إ خدمات إوبة.				
21	194	21 آذار، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية فرض ب حكومة إ مهورية اللبنانية والصندوق العر للإاء الإقتصادي والإجتماعي للمسا إوبل مشروع إعادة تأهيل منشآت الكهرباء إضررة من العدوان الإسرائيلي.				
22	183	21 آذار، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ معاهدة التعاون بشأن إاءات لعام 1970 بصيغتها إعدة عام 2001.				
23	182	21 آذار، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ إلغاء القانون رقم 394 تاريخ 5-2002.				

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
24	161	20 آذار، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إلمديد العمل بالقانون رقم 239 تاريخ 29-7-2002 إلمتعلق بإعفاء مؤسسة كهرباء لبنان من رسوم متوجبة عن إصدار أوامر التحصيل إلمتعلقة بتأخرات إلمترتبة على إلمشترك من جراء استهلاك الطاقة الكهربائية.				
25	107	16 آذار، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إلمالإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بـ حكومة إلمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإلماء الإلمقتصادي والإلمجتماعي للمساةة بول مشروع إعادة تأهيل منشآت الكهرباء إلمتضررة من العدوان الإلمرأئيلي.				
26	76	23 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إلمتعديل بعض إلمواد من القانون الصادر 6 شباط 1962 إلمتعلق بأحداث مديرية الشؤون إلمغرافية وزارة الدفاع الوطني.				
27	75	23 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إلمتعديل مادة من القانون رقم 65-42 تاريخ 24-7-1965 (منع طبع ونشر خرائط ومصورات الأراضي اللبنانية قبل إلمصول على ترخيص مسبق من قيادة إلميش).				
28	69	22 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إلمالإجازة للحكومة إبرام اتفاقية إلمار بـ إلمهورية اللبنانية والبنك الإلمسلمي للتنمية بشأن إلمار معدات لاستخدامها مشروع مستشفيات ومراكز صحية إلمهورية اللبنانية.				
29	68	22 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إلمالإجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة بـ حكومة إلمهورية اللبنانية والبنك الإلمسلمي للتنمية لشراء معدات لاستخدامها مشروع مستشفيات ومراكز صحية إلمهورية اللبنانية.				

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
30	65	22 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ تعديل أحكام اادة 23 و 24 من القرار التشريعي رقم 186 تاريخ 15-3-1926 وتعديلاته.				
31	50	22 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ إبدال إسم بلدة "النبطية التحتا" قضاء النبطية - افضة النبطية بإسم بلدة "النبطية".				
32	40	22 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يتعلق مشروع اوازنة العامة واوازنات ا لمحقة لعام 2006.				
33	7	22 شباط، 2007	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإكتتاب زيادة رأس المال اكتب به لدى البنك الإسلامي للتنمية.				
34	جريدة رية عدد 15	14 كانون الأول، 2006	إحالة مشروع قانون معجل يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاق ب الأمم ا تحدة وا مهورية اللبنانية بشأن إنشاء كمة خاصة للبنان والنظام الأساسي العائد ذه ا كمة.				
35	18140	1 كانون الأول، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية فرض ب حكومة ا مهورية اللبنانية والصندوق العر للإاء الإقتصادي والإجتماعي للمساة وبل مشروع تطوير مرافق اياه والصرف الصحي بعض اناطق اللبنانية.	ان مشتركة			

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
36	18136	30 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ إعفاء بيع شركات الط ان النظامية والعاملة العاملة مطار رفيق الحريري الدولي - بروت من بدلات البوط والإنارة والإيواء وبدلات الأشغال.	هيئة عامة			
37	18135	30 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ استثناء الأراضي المستعملة من قبل أهال قرية "وطى حوب" العقارات ال ملكها الرهبة المرونية القرية المذكورة من الأنظمة المتعلقة بالإفراز.	ال مال وازنة	11\12\2006		
38	18133	30 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية.	ال مال وازنة	11\12\2006		
39	18055	9 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ تعديل بعض أحكام الرسوم الإشتراعي رقم 114 تاريخ 1959/6/12 إ تعلق بإنشاء إمس إ دمة إ دنية.	ال مال وازنة الإدارة والعدل	20\11\2006 20\11\2006		
40	18054	9 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ اتفاقية إ حاية البنية البحرية وإ منطقة الساحلية للبحر إ توسط وهي التعديلات إ طرأت على اتفاقية إ حاية البحر إ توسط من التلوث.	ان مشتركة			
41	18053	9 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ تسوية أوضاع إ مستفيدين من خدمات الكهرباء وإ ياه.	ال مال وازنة الأشغال العامة	20\11\2006 20\11\2006	29\11\2006	

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
42	18002	1 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ منظمة مؤر لاهاي للقانون الدولي إ اص.				
43	18001	1 تشرين الثاني، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تعديل بعض مواد قانون تنظيم هيئات الضمان.	هيئة عامة			
44	17937	20 تشرين الأول، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية فرض ب حكومة إ مهورية اللبنانية والصندوق العر للإاء الإقتصادي والإجتماعي للمساة ويل مشروع إعادة إعمار الب الأساسية إ متضررة.	هيئة عامة			
45	17850	11 تشرين الأول، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاق ب حكومة إ مهورية اللبنانية وحكومة إ مهورية الإيطالية بشأن تطبيق مشروع تعاون حول "بنية آمنة لتكنولوجيا إ معلومات".				
46	17849	11 تشرين الأول، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية كن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولا إ الثلاثة.	إمال وإوزارة إارجية وإغتر، الدفاع الوطني	25\10\2006 25\10\2006 25\10\2006	20\11\2006 20\12\2006	
47	17848	11 تشرين الأول، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ استبدال إسم قرية "عارة" قضاء جزين - إطقة لبنان إ نو بإسم قرية "عاري".	الإدارة والعدل الدفاع الوطني	25\10\2006 25\10\2006	15\11\2006	

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
48	17847		الإجازة للحكومة ابرام اتفاقية فرض بحكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العر للإباء الإقتصادي والإجتماعي للمساة . ويل مشروع التطوير الإداري	هيئة عامة			
49	17730	25 أيلول، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ إنشاء وكالة تنمية الصادرات اللبنانية.	ال مال ووزارة الارجية واقتنر، الزراعة والسياحة الإقتصاد الوطن	28\09\2006 28\09\2006 28\09\2006 28\09\2006	20\12\2006 12\10\2006	
50	17729	25 أيلول، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ ال وتوكول الإختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب و غ ه من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو اهينة.	هيئة عامة			
51	17627	12 أيلول، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ مدونة لاهاي لقواعد السلوك منع انتشار القذائف التسيارية (الباليستية).	هيئة عامة			
52	17626	12 أيلول، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ تعديل المادة الثامنة من مشروع القانون ا موضوع موضع التنفيذ .وجب الرسم رقم 7276 تاريخ 7-8- 1961 (تنظيم وزارة الإعلام).	ال مال ووزارة الإدارة والعدل الإعلام والإتصالات	28\09\2006 28\09\2006 28\09\2006		
53	17596	30 آب، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ استبدال الترة العربية لاتفاقية تشجيع واية الإستثمارات بحكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة مكة إسبانيا المة .وجب القانون رقم 632 تاريخ 23-4-1997.	هيئة عامة			

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
54	17557	18 آب، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاق ب حكومة ا مهورية اللبنانية وحكومة مهورية إيران الإسلامية حول التعاون الإداري ا تبادل القضايا ا مركية.	هيئة عامة			
55	17533	11 آب، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ إنشاء مية طبيعية جبل الران.	ان مشتركة			
56	17498	19 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تأسيس ا مؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.	هيئة عامة			
57	17453	15 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع ب حكومة ا مهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال و هيزات كلي ا ندسة والعمارة إطار مشروع ا امعة اللبنانية طرابلس.	هيئة عامة			
58	17452	15 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية التشجيع وا ماية ا تبادل للإستثمارات ب حكومة ا مهورية اللبنانية وحكومة سلطنة عمان.	هيئة عامة			
59	17451	15 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ اتفاقية الأمم ا تحدة كافحة الفساد.	الال وا وزارة الإدارة والعدل الارجية وا غتري الدفاع الوط	07\09\2006 07\09\2006 07\09\2006 07\09\2006	20\09\2006 11\10\2006 05\10\2006	

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أرسل بتاريخ	ملاحظات
60	17450	15 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة ب ا مهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال و هيزات كلي ا ندسة والعمارة إطار مشروع ا امة اللبنانية طرابلس.	هيئة عامة			
61	17449	15 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام النظام الأساسي لمس السلم وإلا من العر .	الوزارة الإدارة والعدل الارجية والمغترب الدفاع الوطني	17\09\2006 17\09\2006 17\09\2006 17\09\2006	20\09\2006 11\10\2006 05\10\2006	
62	17372	6 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ إعفاء ا اد بلديات ا الشما - الساحلي والأوسط - من مسؤولية تسديد دين متوجب ؤسسة "ساتشي" الإيطالية.	الوزارة الدفاع الوطني	17\08\2006 17\08\2006	05\10\2006	
63	17341	1 وز، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام ال وتوكول الاختياري للإتفاقية ا تعلقة بسلامة موظفي الأمم ا تحدة والأفراد ا ربط ا .	هيئة عامة			
64	17240	22 حزيران، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ إحداث مديريات للموارد البشرية الإدارات العامة ا اضة لصلاحيات لمس ا دمة ا دنية.	الوزارة الإدارة والعدل	06\07\2006 06\07\2006	18\10\2006	
65	17239	22 حزيران، 2006	إحالة مشروع قانون إمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض إضا وتعديل اتفاقية القرض رقم 620 ا مة و جب القانون رقم 337 تاريخ (2001-8-2) ب ا مهورية اللبنانية والصندوق الكوب للتنمية الإقتصادية العربية.	هيئة عامة			

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أر بتاريخ	ملاحظات
66	17156	12 حزيران، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يتعلق بسلامة الغذاء.	ان مشتركة			
67	17155	12 حزيران، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ بروتوكول قرطاجنة إ تعلق بالسلامة الإحيائية للإتفاقية إ تعلق بالتنوع البيولوجي.	ان مشتركة			
68	17106	5 حزيران، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية ويل ارة (واردات) ب حكومة إ مهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لشراء مشتقات نفطية.	ان مشتركة			
69	17080	29 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يتعلق بالإجراءات الضريبية.				
70	17079	29 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ تسوية إ خالفات على الأملاك العمومية البحرية.	ان مشتركة			
71	17053	25 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص إ عنوي والعمومي .				

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أقر بتاريخ	ملاحظات
72	16973	15 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون معجل في المس النواب يرمي في تطوع تلامذة ضباط قوى الأمن الداخلي من لة الإجازة ا امة اللبنانية ا فوق .	هيئة عامة			
73	16909	6 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون في المس النواب يرمي في الإجازة للحكومة الإنضمام في ا ا ا الدول الإسلامية للإتصالات السلكية واللاسلكية وصادقة على نظامه الأساسي.	هيئة عامة			
74	16903	5 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون في المس النواب يرمي في الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية ب حكومة ا مهورية اللبنانية وحكومة مهورية التشاد حول التنشيط و ا ماية ا تبادل للإستثمارات.				
75	16902	5 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون في المس النواب يرمي في الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية ب حكومة ا مهورية اللبنانية وحكومة مهورية بة حول تشجيع الإستثمار ا تبادل .				
76	16900	5 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون في المس النواب يرمي في الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع ب حكومة ا مهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال و هيزات خاصة مشروع س وتطوير البنية التحتية دينة طرابلس.				
77	16899	5 أيار، 2006	إحالة مشروع قانون في المس النواب يرمي في الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة ب حكومة ا مهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال و هيزات خاصة مشروع س وتطوير البنية التحتية دينة طرابلس.				

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أرسل بتاريخ	ملاحظات
78	16693	30 آذار، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إإلغاء الفقرة (4) إضافة إوجب القانون رقم 233 تاريخ 9-6-2000 إ القانون رقم 104 تاريخ 6-11-1991 .	المال وإوزارة الإدارة والعدل التربية الوطنية	18\04\2006 18\04\2006 18\04\2006		
79	16692	30 آذار، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إإنشاء صندوق تقاعدي لى نقابة إاعا الفيزيائي لبنان و ديد موارده.	المال وإوزارة الصحة العامة	18\04\2006 18\04\2006		
80	16690	30 آذار، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يتعلق بالأسواق المالية.				
81	16615	18 آذار، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تعديل بعض أحكام قانون رقم 222 تاريخ 29-5-2000 (إنشاء مؤسسة عامة بإسم إعهد الوطن للإدارة وتعديل بعض الأحكام الواردة إراسيم الإشتراعية الرقم 112 و114 و115 تاريخ 12-6-1959 وتعديلا).	المال وإوزارة الإدارة والعدل	23\03\2006 23\03\2006	17\05\2006	
82	16588	16 آذار، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تعديل المادة الأولى من القانون رقم 212 تاريخ 2-4-1993 (أحداث وزارة الشؤون الإجتماعية).	المال وإوزارة الإدارة والعدل الصحة العامة	23\03\2006 23\03\2006 23\03\2006	12\04\2006	
83	16547	9 آذار، 2006	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إالإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض إمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية (أي أف دي) إنامج إياه ومعاة إياه إبتذلة إاص مؤسسة مياه لبنان الشما .	هيئة عامة			

البند	رقم ارسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أر بتاريخ	ملاحظات
84	16457	27 شباط، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ إصدار قانون التجارة ا ارجي والإجازات	ال مال وازنة الإدارة والعدل الزراعة والسياحة الإقتصاد والتجارة الأشغال العامة الدفاع الوطن التربية الوطنية البيئة الصحة العامة	17\03\2006 01\11\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006	19\04\2006 06\04\2006 02\05\2006 10\05\2006 12\04\2006	
85	16439	27 شباط، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ إصدار مرسوم بفعادة القانون الرامي إ تعديل بعض أحكام ا ادة /2/ من ا رسوم الإشتراعي رقم 83\150 (قانون القضاء العد)	هيئة عامة			
86	16316	06\02\2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ تعديل بعض أحكام القانون رقم 442 تاريخ 29-7-2002 (أصول التعي وظيفه مدرس مرحا الروضة والتعليم الأساسي)				
87	16201	25 كانون الثا 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ تعديل القانون رقم 642 تاريخ 2-1997 (إحداث وزارة الصناعة) هة إضافة مصلحة إقليمية جديدة	الإقتصاد والتجارة	30\01\2006		
88	16162	18 كانون الأول، 2006	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ تعديل بعض أحكام قانون ا اسبة العمومية	ال مال وازنة الإقتصاد والتجارة الدفاع الوطن	21\01\2006 21\01\2006 21\01\2006	09\05\2006	

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أر بتاريخ	ملاحظات
89	16061	29 كانون الأول، 2005	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تعديل اادة رقم 448 ورقم 468 من قانون تنظيم القضاء الشرعي الس وا عفري الصادر بتاريخ 16-7-1962	الإدارة والعدل	02\01\2006		
90	15622	31 تشرين الأول، 2005	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ ديد شروط الترخيص بإنشاء واستثمار طات توزيع ا روفات السائلة من الصنف الأول والثا	ان مشتركة			
91	15621	31 تشرين الأول، 2005	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تنظيم مهنة تقو السمع	ان مشتركة			
92	15620	31 تشرين الأول، 2005	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تنظيم مهنة تقو النطق	ان مشتركة			
93	15510	19 تشرين الأول، 2005	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ الإجازة للحكومة الإنضمام إ الإتفاقية الدولية لقمع ا جمات الإرهابية بالقنابل	ان مشتركة			
94	15315	5 تشرين الأول، 2005	إحالة مشروع قانون إلمس النواب يرمي إ تعديل بعض أحكام ا رسوم الإشتراعي رقم 46 تاريخ 1983/6/24 (نظام الشركات ا صورة نشاطها خارج لبنان- أوف شور).	هيئة عامة			

البند	رقم الرسم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أر بتاريخ	ملاحظات
95	15118	9 أيلول 2005	إحالة مشروع قانون إ لمس النواب يرمي إ تعديل أصول تعي موظفي الفئة الأو	المال والموازنة الإدارة والعدل	2005\10\12 2005\10\12	2006\02\22	

ملحق رقم 3 - مقارنة عمل وإنتاجية الحكومات خلال السنوات 1989-2007 من حيث عدد جلسات مجلس الوزراء وعدد لقرارات المتخذة

عهد الرئيس اليااس الهراوي									
رئيس مجلس الوزراء	رقم الحكومة	تاريخ التشكيل (المرسوم)	تاريخ الاستقالة (مرسوم الاستقالة)	عدد الجلسات	عدد القرارات	عدد الايام	عدد القرارات في اليوم	عدد القرارات في الجلسة	جلسة كل يوم...
سليم الحص	58	٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩	٢٤ كانون الأول ١٩٩٠	43	784	389	2	18	9
عمر كرامي	59	٢٤ كانون الأول ١٩٩٠	١٦ أيار ١٩٩٢	90	1253	509	2	14	6
رشيد الصلح	60	١٦ أيار ١٩٩٢	٣١ تشرين الأول ١٩٩٢	24	408	168	2	17	7
رفيق الحريري	61	٣١ تشرين الأول ١٩٩٢	٢٥ أيار ١٩٩٥	118	3576	936	4	30	8
رفيق الحريري	62	٢٥ أيار ١٩٩٥	٧ تشرين الثاني ١٩٩٦	61	2315	532	4	38	9
رفيق الحريري	63	٧ تشرين الثاني ١٩٩٦	٤ كانون الأول ١٩٩٨	71	3093	757	4	44	11

عهد الرئيس اميل لحود									
رئيس مجلس الوزراء	رقم الحكومة	تاريخ التشكيل (المرسوم)	تاريخ الاستقالة (مرسوم الاستقالة) / أو / تاريخ آخر جلسة	عدد الجلسات	عدد القرارات	عدد الايام	عدد القرارات في اليوم	عدد القرارات في الجلسة	جلسة كل يوم...
سليم الحص	64	٤ كانون الأول ١٩٩٨	٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٠	101	3536	692	5	35	7
رفيق الحريري	65	٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٠	١٧ نيسان ٢٠٠٣	105	4392	903	5	42	9
رفيق الحريري	66	١٧ نيسان ٢٠٠٣	٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٤	56	2776	558	5	50	10
عمر كرامي	67	٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٤	١٩ نيسان ٢٠٠٥	15	643	175	4	43	12
محمد نجيب ميقاتي	68	١٩ نيسان ٢٠٠٥	١٩ تموز ٢٠٠٥	11	479	91	5	44	8
فؤاد السنيورة	69	١٩ تموز ٢٠٠٥	٢٤ أيلول ٢٠٠٧	102	4483	797	6	44	8

ملاحظة: تاريخ آخر جلسة (حتى نهاية أيلول 2007)

ملحق رقم 4 - الإنجازات على مستوى الوزارات والإدارات العامة

محتويات الملحق

الصفحة

177/2.....	1. وزارة العدل.....
177/7.....	2. وزارة الخارجية والمغتربين.....
177/9.....	3. وزارة الداخلية والبلديات.....
177/13.....	4. وزارة المالية.....
177/26.....	5. وزارة الأشغال العامة والنقل.....
177/31.....	6. وزارة الدفاع الوطني.....
177/35.....	7. وزارة التربية والتعليم العالي.....
177/43.....	8. وزارة الصحة العامة.....
177/52.....	9. وزارة الاقتصاد والتجارة.....
177/60.....	10. وزارة الزراعة.....
177/65.....	11. وزارة الاتصالات.....
177/70.....	12. وزارة العمل.....
177/72.....	13. وزارة الإعلام.....
177/77.....	14. وزارة الطاقة والمياه.....
177/83.....	15. وزارة السياحة.....
177/86.....	16. وزارة الثقافة.....
177/95.....	17. وزارة البيئة.....
177/108.....	18. وزارة الشباب والرياضة.....
177/110.....	19. وزارة الشؤون الاجتماعية.....
177/120.....	20. وزارة الصناعة.....
177/123.....	21. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.....
177/128.....	22. مجلس الإنماء والإعمار.....
177/129.....	23. الصندوق المركزي للمهجرين.....
177/131.....	24. مجلس الجنوب.....
177/133.....	25. الهيئة العليا للإغاثة.....
177/154.....	26. الإحصاء المركزي.....
177/158.....	27. مجلس الخدمة المدنية.....
177/163.....	28. التفتيش المركزي.....
177/165.....	29. ديوان المحاسبة.....
177/170.....	30. المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان.....

1 - وزارة العدل

أولاً: على صعيد متابعة التحقيقات في القضايا الجنائية وعلى رأسها قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري

1. عقدت الوزارة، ممثلة بوزير العدل والمدير العام والفاضيين شكري صادر وراي فرياشي، اجتماعات عديدة مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية الأستاذ نيكولا ميشال بهدف التفاوض حول موضوع إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي لمحكمة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وفي هذا الإطار أيضاً، أوفدت الوزارة الفاضيين صادر ورياشي إلى الأمم المتحدة وإلى لاهي لمتابعة المفاوضات، والتي أسفرت عن وضع صيغة نهائية لنظام إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي والذي أرسل إلى مجلس الوزراء بتاريخ 2006/8/23. وقد تم التوصل إلى إقرار تلك الصيغة في مجلس الأمن وتوقيع الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن.
2. متابعة مواكبة التحقيق الدولي في هذه القضية من خلال عقد عدة اجتماعات دعا إليها وزير العدل مع المحقق الدولي براميرتس، بالإضافة إلى اجتماعات متواصلة مع المدعي العام التمييزي والمحقق العدلي اللبناني بهدف متابعة التنسيق ما بين لجنة التحقيق الدولية والقضاء اللبناني.
3. متابعة مجريات التحقيق في الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي طاولت شخصيات لبنانية وإحالة بعضها إلى المجلس العدلي وكذلك التحقيقات في الانفجارات التي وقعت في مختلف المناطق اللبنانية، كما ومواكبة التحقيقات التي أدت إلى توقيف مرتكبي جريمة تفجير الحافلتين في عين علق. هذا وقد تم تعيين محقق عدلي في قضية محاولة اغتيال دولة نائب رئيس مجلس الوزراء الأستاذ الياس المر وتفجير ري عين علق.
4. القبض على خلايا إرهابية لا سيما أعضاء من منظمة فتح الإسلام وخلايا أخرى مرتبطة بتنظيم القاعدة في مناطق أخرى من الأراضي اللبنانية، وإحالة ملف الاعتداء على الجيش في 2007/5/20 إلى المجلس العدلي.

ثانياً: على الصعيد التنظيمي

1. إعداد مشروع مرسوم التشكيلات القضائية للسنة القضائية 2006 - 2007 الذي اقترحه مجلس القضاء الأعلى بالإجماع ووقعه رئيس الوزراء ووزير العدل. وتجرى در

الإشارة إلى تعذر إصدار هذا المرسوم، وبالتالي تطبيقه، حيث ما زال ينتظر توقيـع رئيس الجمهورية.

2. إعلان أهلية 38 قاضي متدرج بقرار من مجلس القضاء الأعلى، إلا أن مرسوم تعيينهم قضاة أصليين تعذر تطبيقه أيضاً بانتظار توقيع رئيس الجمهورية على المرسوم المذكور.

3. صدر عن هيئة التفيتش القضائي قرارات قضت بإحالة (12) قاضي على المجالس التأديبي للقضاة و(8) مساعدين قضائيين على المجلس التأديبي للمساعدين القضائيين وقرارات قضت باقتراح وقف قاضي عن العمل وبتوقيف مساعدين قضائيين عن العمل وقرارات قضت بتوجيه التنبيه إلى (11) قاضي فضلاً عن قرارات أخرى تتعلق بخبراء وكتاب عدول.

4. صدر عن المجلس التأديبي للقضاة قرارات بحق أربعة قضاة وقضى أحدها بتوقيف قاضي عن العمل.

5. قيام هيئة التفيتش القضائي بجولات تفقدية على المحاكم، معظمها اتخذ الطابع الفجائي، وجرى التحقق في مدى الدقة في تطبيق الأصول القانونية فضلاً عن التدقيق في ملفات الدعاوى والسجلات والقيود وحيث أعطت التوجيهات اللازمة بهذا الخصوص.

6. التحضير لإعادة هيكلة "معهد الدروس القضائية" وذلك من خلال تأهيل مبنى وزارة الزراعة سابقاً في الأشرفية ليصبح من المباني المستأجرة التابعة لوزارة العدل، على أن يجري نفل مكاتب معهد الدروس القضائية والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع للجامعة العربية إلى المبنى المذكور. ويجري الإعداد لافتتاح هذا المبنى بحضور وفود من الجامعة العربية.

7. الكشف على المحاكم التي تضررت بسبب العدوان الإسرائيلي وقد جرى تنفيذ أعمال الصيانة والتأهيل والتصليح لاسيما لمحاكم تبين، بنت جبيل، مرجعيون، بعلبك بحيث عادت هذه المحاكم إلى العمل بشكل طبيعي.

8. إجراء مباراة كتاب العدل لملء المراكز الشاغرة، وإعادة تنظيم تلك المباراة التي ترشح لها أكثر من ألف شخص بعد ثبوت عمليات غش منظمة تم التحقيق فيها وملاحقة وتوقيف مرتكبيها.

9. الاهتمام بصورة مستمرة بملفات قضائية أهمها تلك التي تتعلق بـسـترداد زهـير الصديق ورنا قليلات.

10. إنجاز المرحلة الثانية لتطوير نظام السجل التجاري في الوزارة وقصور العدل وعلى إدخال الملفات القديمة للشركات المسجلة لدى السجل التجاري، ومتابعة إنجاز المخطط

التوجيهي العام لمكننة العمل القضائي والمحاكم في لبنان وإجراء التعديلات وعمليات التطوير اللازمة للبرامج المنفذة سابقاً من قبل المركز.

11. انطلاقاً من ارتباط مديرية السجون بوزارة العدل، فقد تم إعداد مشروع مرسوم لتنظيم هذه المديرية وتحديد مهامها وصلاحياتها وملاك الموظفين فيها ع-ام 1997. وفي الوقت الراهن يجري العمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لصدور هذا المرسوم. وقد عقدت اللجنة المشتركة، المؤلفة من الوزارات المعنية (العدل، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، الصحة، التربية والشباب والرياضة) التي شكلت بالقرار رقم 2006/56 تاريخ 2006/6/15 والمكلفة دراسة أوضاع السجناء والسجون في لبنان، عدة اجتماعات في السراي الكبير برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء. ويستمر العمل على متابعة هذه الجهد للوصول إلى النتائج المرجوة.

12. في إطار مشروع عدالة الأحداث الذي تقوم به وزارة العدل بالمساعدة الفنية من مكتب الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، منذ العام 1999، استحدثت مصلحة حماية الأحداث خلال هذه الفترة برنامجاً معلوماتياً يعزف به "بسم" ويقوم على جمع وتوحيد وتسجيل كافة المعلومات المتعلقة بالأحداث بدءاً من التحقيق الأولي وصولاً إلى مرحلة تنفيذ التدبير القضائي. هذا فضلاً عن تقييم المعلومات من أجل إجراء كافة التحاليل اللازمة المتعلقة بواقع الأحداث المخالفين للقانون الجزائي والأطفال الضحايا في لبنان. كما تم إطلاق دراسة حول الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر، وتهدف إلى الإضاءة على "الجديد" إن من جهة مفاعل تطبيق القانون 2002/422 أو من جهة الثغرات والعقبات المتعلقة بتطبيقه.

13. إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي المجدد لوزارة العدل.

ثالثاً: على صعيد مشاريع واقتراحات القوانين والدراسات القانونية وأحكام المحاكم

1. إنجاز مشروع القانون الرامي إلى إنشاء البطاقة الاغترابية وإحالة إلى مجلس الوزراء بتاريخ 2006/7/5، وهو المشروع الذي وافق مجلس الوزراء عليه وفي جلسته بتاريخ 2007/5/21 مع تأليف لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الخارجية والمغتربين والعدل والداخلية والبلديات إعادة صياغته على ضوء بعض الملاحظات التي وردت عليه.

2. إعداد مشروع تعديل القانون رقم 2002/422 المتعلق بحماية الأحداث المخالفين أو المعرضين لخطر كما عدلته اللجنة المكلفة من قبل وزير العدل.

3. تعديل بعض أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية من قبل لجنة أخصائيين.
4. تحضير مرسوم يقضي بتوسيع ملاك سائر المحاكم في لبنان تبعاً لتوصية مجلة-س القضاء الأعلى وإيداعه المراجع المختصة.
5. إنجاز مشروع قانون إعادة بناء الأبنية المتضررة أو المهدامة نتيجة الاعتداء الإسرائيلي.

رابعاً: التحضير لإقامة الدعوى ضد إسرائيل

1. بناءً على قرار مجلس الوزراء تاريخ 2006/10/3، المتضمن الموافقة على مبدأ مقاضاة إسرائيل عن الجرائم التي ارتكبتها في لبنان منذ 2007/7/12، وتكليف وزارة العدل دراسة مختلف الخيارات الممكنة لمقاضاة إسرائيل، قامت الوزارة بالتعاون مع الإدارات العامة كافة، وتحت إشراف النائب العام التمييزي، بعملية جمع الأدلة على الاعتداءات الإسرائيلية والجرائم المرتكبة من قبلها، وعلى توثيق تلك الأدلة على أن يتم، في ضوء التشاور مع مكاتب محاماة دولية سوف تتولى إقامة الدعوى، وانتقاء الأدلة المجدية والكفيلة بإعطاء لبنان الحظوظ لاقتراح الدعوى بنتيجة إيجابية.
2. بتاريخ 2006/12/11 وضعت اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس حة-وق الإنس-ان تاريخ 2006/8/11 التقرير النهائي الذي أدانت بموجبه إسرائيل لانتهاكها مختلف القوانين الدولية؛ وقد اعتمد هذا التقرير كدليل إضافي على الانتهاكات.

خامساً: على الصعيد الدولي والإقليمي

1. في التعاون الدولي والإقليمي
 - أ. متابعة التعاون مع UNDP والبدء بتنفيذ برامج "نحو تحسين مجالات الولوج إلى العدالة عبر تحسين الشفافية والفعالية" (Towards improving access to justice by improving transparency and efficiency) والقانوني في تطبيق التشريع البيئي" (Supporting the judiciary system in the enforcement of environmental legislation)
 - ب. المشاركة في إعداد مشاريع القوانين الاسترشادية لتوحيد التشريع العربي وإيداع الملاحظات بشأنها وذلك ضمن إطار جامعة الدول العربية.

2. في الاتفاقيات

- أ. الموافقة على مشروع اتفاقيتين للتعاون القضائي في الأمور الجزائية والمدنية بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية بيلاروسيا والذي أحيل إلى وزارة الخارجية والمغتربين بتاريخ 2006/12/14.
- ب. متابعة إعداد مشروع اتفاق تعاون بين لبنان والمملكة العربية السعودية في مجال تسليم المتهمين والمحكومين.
- ج. العمل على استكمال تحضير مشروع الاتفاق بين الحكومتين اللبنانية والأوكرانية حول إعادة قبول الأشخاص بين البلدين.
- د. متابعة العمل حول إعداد مشروع اتفاقية للتعاون الدولي والقضائي بين الجمهورية اللبنانية ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- هـ. متابعة موضوع الشراكة اليورو- متوسطة في ما يتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان، وذلك من خلال مشاركة الوزارة في المؤتمرات المتعلقة بهذا الموضوع، وإيفاد قضاة إلى الأردن وبيشلونة والمغرب لمتابعة الحلقات الدراسية في هذا المجال.

2- وزارة الخارجية والمغتربين

أولاً: على صعيد مديرية الشؤون السياسية والفصلية

1. متابعة التطورات الدولية، ولا سيما تلك التي لها علاقة بلبنان:
 - أ. تتابع مديرية الشؤون السياسية، لا سيما فرع الشؤون الدولية، مختلف التقارير التي ترد إليها من مختلف البعثات في الخارج ومنها بعثة لبنان الدائمة في نيويورك، وخاصة تلك المتعلقة بتطبيق القرارات الدولية التي تعنى بلبنان وسبل تنفيذها.
 - ب. من هذه القرارات تلك المتعلقة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري وما يتعلق بماف إرساء قواعد المحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي. كما وحظي الفرار 1701 والبيان الرئاسي الصادر في 2006/12/12 بنفس الاهتمام لا سيما من حيث تداعياته. وفي السياق، فقد أخذ العمل التحليلي والمتابعة الإدارية لهذه الأمور حيزاً مهماً من نشاط الوزارة بالتعاون مع مختلف الجهات ومن بينها وزارة العدل ومكتب الأمين العام للشؤون القانونية واليونيفيل ومكتب حفظ السلام في الأمم المتحدة.
 - ج. أما بالنسبة لفرع الشؤون العربية، فقد واطب على تحضير الوثائق المتعلقة بالموتمرات العربية، منها اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية غير العادية على المستوى الوزاري المنعقدة في بيروت في 2006/8/7 وفي القاهرة في 2006/8/20، والاجتماع العادي للدورة (127) في القاهرة يومي 3 و 2007/3/4، والقمة العربية في الرياض واجتماعاتها التمهيدية في الفترة من 23 إلى 2007/3/29.
 - د. قامت منسقية الشراكة الأوروبية – متوسطة بمتابعة ماف الشراكة الأوروبية المتوسطة بكل تفاصيله وخلفياته. وقد شهد ماف الشراكة الأوروبية المتوسطة تقدماً ملحوظاً من حيث إقرار سياسة الجوار، وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 2007/1/12 على إقرارها وتم اعتمادها رسمياً من قبل الجانبين في 2007/1/19. وتطبيقاً لاتفاقية مجلس الشراكة، فقد تم بواسطة المنسقية الدعوة لالتزام اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس والتي أنيطت بها مهام السهر على تنفيذ الاتفاقية وخطة العمل المنبثقة عنها. وقد وافق لبنان على إنشاء عشر لجان

فرعية، منها اللجنة المعنية بالتعاون في مجال السياسة الخارجية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية، والتي تتولى الوزارة ترؤسها.

ثانياً: على صعيد مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية

1. كان لعدوان تموز 2006 قسط وافر من جهد المتابعة الذي قامت به المديرية وهذه الدائرة بالتحديد. وهي لذلك قد عملت على توثيق الإحصاءات الدورية المتعلقة بالاعتداءات الإسرائيلية على لبنان بالتنسيق مع مديرية الشؤون السياسية والإدارات اللبنانية المعنية ولجان الأمم المتحدة المختصة، وتابعت أعمال لجنة التحقيق الخاصة بهذه الانتهاكات، ووضعت تقريراً شاملاً بها ورفعته إلى مجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً: على صعيد مديرية الشؤون الاقتصادية

1. التوقيع على اتفاق جوي مع الاتحاد الأوروبي (2006/7/7).
2. إنجاز مرسوم حول إنشاء وكالة تنمية الصادرات اللبنانية.
3. إعداد وثيقة انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولية للبضائع.
4. اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص.

رابعاً: على صعيد مديرية الشؤون الإدارية والمالية

1. لعل ما ميز الفترة المعنية (تشرين الأول 2006) هو صدور التشكيلات الدبلوماسية على مستوى سفير، والتي طالت 58 سفارة ومركز الأمين العام. كما وافق مجلس الوزراء على تصنيف 18 مستشاراً جرى ترفيعهم إلى الفئة الأولى (رتبة سفير). وكان من المتوقع أن يتم إصدار التشكيلات على مستوى القنصليات العامة والمستشارين، وقد عملت الوزارة مؤخراً على تنفيذ التشكيلات على مستوى رؤساء البعثات.
2. أما بالنسبة للنظام الجديد المقترح لوزارة الخارجية والمغتربين، فقد درسته عدة لجان كان آخرها اللجنة الوزارية التي وضعت عليه عدة ملاحظات تم الأخذ بها (عام 2004)، وأحيل لجانب الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإعطائه المجرى القانوني المطلوب.

3- وزارة الداخلية والبلديات

أولاً: على صعيد المديرية الإدارية المشتركة

1. النجاح في إجراء الانتخابات الفرعية في منطقة المتن ودائرة بيروت الثانية في 5 آب 2007، في ظل إمساك تام بالوضع الأمني حيث لم تسجل أية إشكاليات أمنية تذكر خلال العملية الانتخابية، وذلك على الرغم من حدة التنافس الذي ساد العملية الانتخابية في منطقة المتن. وقد اتسمت العملية الانتخابية بالديمقراطية والشفافية التامة وبمعالجة كافة التداخلات من قبل أي جهة رسمية، وصدرت النتائج في سرعة قياسية وتمت تبنيها من قبل جميع الأطراف المشاركة دون أي تحفظ أو تسجيل أي اعتراض على عمل الوزارة والقوات الأمنية.
2. جرى إصدار قرار يتعلق بإعادة قيد اللاجئين الفلسطينيين - طينيين - ذين - طبت - قيه - ودهم لاعتسابهم جنسيات أجنبية من قبل المديرية العامة للأمن العام استناداً لتعميم سابق. كما وضعت آلية لإعادة القيد واسترداد الوثائق التي سحبت من أصحابها.
3. إصدار قرار يتعلق بضبط حركة العبور البري للبنانيين والسوريين يقضي بتدوين المعلومات الأساسية لكافة عمليات الدخول والخروج على سجلات رسمية يحتفظ بها بشكل دائم، إضافة إلى مكنته هذه المعلومات.
4. إصدار قرار يتعلق بإنشاء مكتب معلوماتية لدى الأمانة الدائمة لمجلس الأمن المركزي يعنى بمكننة وتنظيم وفرز وتخزين المعلومات الواردة إلى المجلدات - س - م - ن مختلطة الإدارات والأجهزة الأمنية، وذلك بغية تحليلها ومقاطعتها والعمل على الاستفادة منها.

ثانياً: على صعيد المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي

1. مشروع النقل الحضري

- أ. العمل على تطبيق مشروع تطوير النقل الحضري عن طريق إخضاع عناصر السير حديثي الخدمة لدورات تأهيلية وتدريبية. إن مشروع تطوير النقل الحضري المزمع تطبيقه والفاضي بإنشاء جسور وأنفاق وإقامة غرفة عمليات مركزية وتركيز إشارات ضوئية على التقاطعات وكاميرات CCTV ضمن نطاق بيروت الكبرى، مما يحتم إخضاع عناصر السير وخاصة حديثي الخدمة منهم لدورات تأهيلية وتدريبية لكي يؤدوا الخدمة المتعلقة بتنظيم وتسهيل السير وقمع المخالفات

على أكمل وجه والتعاطي مع المواطنين بكل احتـرام وحـزم وانسـجاماً مـع مقتضيات مشروع النقل الحضري المذكور.

ب. إصدار القرار المشترك بين وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الداخلية والبلديات المتعلق بتنظيم مزاوله مهنة النقل العام للركاب الذي يمكن عن طريقه إنشاء قاعدة معلومات تحفظ فيها سائر بيانات العاملين في هذا المجال من مالكيين وسائقين ومؤسسات وشركات ومواقع عملهم الحالية والمركبات، وإصدار التراخيص لهم، والتثبت من مطابقة مركبات النقل العام للركاب لمعايير السلامة والأمان ومن ملاءمة مظهرها الخارجي (اللون الموحد، حالة الهيكل الخارجي) وحالتها الداخلية (النظافة وحالة المقاعد)، بالإضافة إلى تثبيت الملصق التعريفي الخارجي والداخلي على هذه المركبات.

2. إنشاء شبكة معلومات متكاملة ووصل الوحدات بالمديرية العامة بواسطة (FIBER OPTIC) أو بطرق متطورة أخرى، مما يؤدي إلى نقل المعلومات وتبادلها، بسرعة وبسرية بين القطاعات وقيادتها.

3. مكننة العمل العدلي والإداري في القطاعات وتنفيذ الربط الإلكتروني بين القطاعات أفقياً وعمودياً، مما يؤدي إلى:

أ. استثمار قاعدة المعلومات الجنائية (سجل عدلي - مكتب تحريات) المخزنة، بكل سهولة وضبط قيود العديد والعتاد وكافة الشؤون الإدارية.

ب. استخدام المحضر الفضائي الممكن.

ج. التأكيد على الالتزام بذهنية وأساليب العمل الآيلة إلى تسهيل أمور المواطنين.

4. تجهيز غرفة عمليات شرطة بيروت بالأنظمة الإلكترونية الحديثة من GPS وشبكة TETRA، وربط التقاطعات والشوارع الأساسية والحساسة بشبكة مراقبة بالكاميرات، ما يؤدي إلى:

أ. تأمين ارتباط الدوريات بغرفة العمليات بواسطة خرائط رقمية.

ب. تحديد أماكن تواجد الدوريات وبالتالي سرعة توجيهها إلى مكان الحدث.

ج. مراقبة دائمة للشوارع والأماكن الحساسة ضمن مدينة بيروت ما يعزز الأمن والاستقرار.

5. تركيز كاميرات CCTV قرب مباني الإسكوا ومجلس الذـواب والقصر الحكـومي ووزارة الداخلية والشوارع والتقاطعات الهامة في العاصمة، ما يؤدي إلى إطمئنان المواطنين والسياسيين اللبنانيين والدبلوماسيين الأجانب والسواح إلى وجود المراقبة

المستمرة للمناطق الأساسية من جهة، وإلى تحليل المعلومات وتخزينها بغية ضبط أي عمل جرمي أو إرهابي قبل وقوعه والرجوع إليها كلما دعت الحاجة من جهة ثانية.

6. تشغيل شبكة خليوية مغلقة خاصة بقوى الأمن الداخلي، ما أدى إلى تأمين تواصل جميع قطاعات قوى الأمن بعضها ببعض وكذلك تواصلها مع السلطات التنفيذية والإدارية والعسكرية، ما انعكس إيجابياً على حسن تنفيذ المهام والإطاعة على أي مستجدات أمنية ومعالجتها بصورة فورية.

7. المباشرة بتركيب أجهزة مخالقات السرعة على الطرقات السريعة، وذلك يؤدي إلى:
أ. خفض سرعة السائقين، وبالتالي تدني نسبة القتل والجرحى (ومعظمهم من الشباب) الناتجة عن حوادث السير التي كانت تكلف لبنان عام 2003، وحسب تقرير SWEROAD، ما بين 50 و70 مليون دولار، أي ما يعادل 3.2 إلى 4.8% من إجمالي الناتج المحلي.

ب. انخفاض كلفة حوادث السير المرتفعة بشكل كبير في لبنان.

ج. زيادة إيرادات الدولة بسبب ضبط مخالقات السرعة أوتوماتيكياً.

ثالثاً: على صعيد المديرية العامة للأمن العام

1. إنشاء غرفة طوارئ في المديرية العامة للأمن العام لمتابعة الأوضاع الأمنية بالسرعة المطلوبة، ومراقبة الأحداث والتطورات الميدانية واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.
2. تجهيز مطار رفيق الحريري الدولي بأجهزة متطورة لكشف المسمّيات الممنوعة، إضافة إلى أجهزة كمبيوتر حديثة للعمل ضمن الشبكة الخاصة بالأمن العام.
3. تجهيز المراكز الحدودية البرية في المصنع والعريضة والعبودية بأجهزة فـرأة جوازات السفر وأخرى لكشف التزوير.
4. بدء مكننة عبور اللبنانيين الذين يستعملون بطاقة الهوية اللبنانية للانتقال من وإلى سوريا اعتباراً من 2007/5/1، وإدخال هذه المعلومات إلى الشبكة المركزية بعدما كانت الأمور تقتصر سابقاً على الاحتفاظ ببطاقات المـرور دون وجـود إمكانية لاستثمارها أو الوقوف على تفاصيل هذه العمليات. كذلك بدأت عملية مكننة مماثلة لحركة عبور الرعايا السوريين الذين يدخلون إلى لبنان أو يغادرونه باستعمال الهوية السورية، وذلك اعتباراً من 2007/7/1.

رابعاً: على صعيد هيئة إدارة السير والآليات والمركبات

1. دراسة آلية تنفيذ مشروع إجراء معاينة ميكانيكية للسيارات المستعملة المستوردة م- ن الخارج قبل تسديد الرسوم الجمركية وقبل إصدار الشهادات الجمركية وقبل إخراجها من السيارة نهائياً من المرافئ اللبنانية. في هذا الصدد، تم إنجاز دراسة المرحلتين التي تتضمنها تلك المعاينة من مرحلة كشف المطابقة Conformity Exam إلى مرحلة إنفاذ المعاينة الميكانيكية الأولى First Technical Control للتأكد م- ن أن جميع شروط السلامة العامة المنصوص عليها في القوانين المرعية الإجراء م- وافرة ف-ي المركبة المستعملة المستوردة حديثاً، وذلك توصلاً إلى منع إدخال المركبات المتلاعب بهيكلها أو محركها وبالتالي إلى تخفيض نسبة الحوادث اليومية التي يتعرّض لها المواطن، وذلك تطبيقاً وتنفيذاً لأحكام القانون رقم 150/ الصادر بتاريخ 1992/5/6.
2. تطوير امتحانات السوق في لبنان في شقّها الشفهي وتحسين نتائجه توصلاً إلى تسليم شهادة السوق وحصرها بمن يستحق وبمن يجيد القيادة، من خلال دراستها وإنجازها لمشروع اعتماد الامتحان الشفهي على الكمبيوتر في جميع فروعها وأقسامها المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية والذي يسبق الامتحان العملي، نظراً لأهمية وجدوى هذا الامتحان ولتعلّقه المباشر بسلامة السائق وسلامة المواطنين والسلامة العامة.
3. مواصلة دراسة قانون السير الجديد مع اللجان النيابية المختصة توصلاً لإقرار قانون حديث وعصري أسوةً بباقي البلدان المتقدمة.
4. العمل بالتنسيق مع الهيئة العليا للإغاثة ووزارة المهجرين ومجلس الجنوب من أجل إيجاد طريقة للتعويض على كافة أصحاب السيارات التي تضررت من جراء العدوان الإسرائيلي الحاصل على البلاد في شهري تموز وآب 2006.
5. تنفيذاً للقانون رقم 2002/453 القاضي بدفع تعويضات مالية لأصحاب الفئات والبيك- أب الخصوصية والعمومية العاملة على المازوت عند استبدالها أو استبدال محركاتها بمحركات تعمل على البنزين، حيث قامت الهيئة العليا للإغاثة بـ التعويض على 765 مستفيد أتموا استبدال محركاتهم من المازوت إلى البنزين، بقيمة إجمالية بلغت 5 مليارات ليرة لبنانية.

4- وزارة المالية

أولاً: على صعيد الإدارات الضريبية (الضريبة على القيمة المضافة و مديرية الواردات)

1. على صعيد إعادة تنظيم الإدارة الضريبية: عبر إصدار مرسوم إعادة تنظيم المالىات واستحداث الدوائر أو الفروع الضريبية بحسب المهام.

2. على صعيد تطوير الخدمات

أ. تحديد مستندات ومهل إنجاز المعاملات الضريبية

ب. تسهيل التصريح عن الضرائب وتسديدها، وتفعيل الخدمات الضريبية الإلكترونية:

(1) التصريح حصرياً بواسطة البريد: حرصاً منها على تخفيف عبء انتقالات المكلفين إلى الوحدات المالية المختصة وتسهيل عمل هذه الأخيرة، عمدت وزارة المالية إلى إلزام المكلفين بتقديم تصاريحهم عبر البريد، وقد قامت بالخطوات التالية:

i. توفير التصاريح والبيانات المطلوبة لكل نوع ضريبة عبر مكاتب البريد كافة

ii. تحضير المغلفات اللازمة لكل نوع من أنواع التصاريح

iii. تحضير الفسيمة البريدية

iv. تحديد آلية استلام التصاريح في مكاتب البريد وإرسالها إلى البريد المركزي في وزارة المالية

v. إرسال كافة المعلومات إلى وزارة المالية بشكل إلكتروني

vi. تدريب موظفي LibanPost على تسهيل إسهام المواطنين، وتحديد المكلفين، من تحقيق هذا الهدف

vii. إعداد حملة إعلامية للمكلفين بالخدمة الجديدة

(2) التسديد حصرياً بواسطة المصارف: تسهّل هذه الخدمة عملية تسديد المكلفين للضريبة عبر فروع المصارف المنتشرة في كافة أرجاء البلاد، مما يسهل عمل الإدارة الضريبية.

(3) إعداد نظام لإدخال واحتساب نموذج 6 يحصل المكلفين عليه عبر الموقع الإلكتروني.

(4) وضع نماذج تصاريح ضريبة الدخل على الموقع الإلكتروني.

ج. تأليف فريق عمل في مديرية المالية العامة لتنفيذ خدمة الـ Call Center، وهو ما يمكن المواطنين من الاستحصال على المعلومات الموثوقة بصورة فورية هاتفياً على مدار الساعة.

3. على صعيد تحديث الإجراءات وتطوير أساليب العمل

- أ. استكمال المكننة الشاملة لأعمال درس الملفات وإصدار التكاليف: إدارة ملـ ف الدرس، إصدار الجداول والإعلامات وإعداد التقارير والإحصاءات اللازمة.
- ب. استخدام الرقم الضريبي الموحد لكل مكاف في المعاملات لتسهيل تعاطي المكلفين مع الإدارة الضريبية
- ج. إنجاز مشروع عقد تحسين الأداء بناءً على معايير ومؤشرات القياس، ويشمل البنود التالية:

- (1) تعزيز الخدمات المقدمة للمكلفين
- (2) إنشاء قاعدة معلومات وضمان المساواة بين كافة المكلفين
- (3) تحسين الأداء والإنتاجية
- (4) تنسيق العلاقات الخارجية
- (5) متابعة تطوير الالتزام الضريبي وبرامج التدقيق ضمن أنظمة حديثة
- (6) تحدد المعايير ومؤشرات القياس التالي بيانها تنفيذاً ومتابعة للرؤى المـ ذكورة في البند أولاً
- (7) إنشاء مركز للدراسات والأرشيف يتضمن معلومات مفصلة عن جميع المكلفين. وكذلك مراجع قانونية وإدارية ومالية وتنظيمية.. وكيفية تفعيلها للعامين 2007 و2008.

د. البدء بإعادة تنظيم الإدارة الضريبية عبر تفعيل الإدارة المركزية وتنسيق أكبر مع المكاتب في المناطق.

- هـ. قامت الإدارة الضريبية بإعداد جدول تحليل المخاطر (scoring system) الـ ذي يظهر نسبة التزام المكاف بواجباته الضريبية ونسبة المخاطر الـ واردة فـي تصاريحه. ويستعمل هذا الجدول لتصنيف المعاملات المقدمة إلى وحدة خدمات المكلفين بحيث يتم إنجاز هذه المعاملات مع أو دون درس.
- و. قامت الإدارة بمكننة مسار تعقب المستندات من استلام المستندات، وإرسالها و معايير إنجاز المعاملات وإعداد التقارير اللازمة.

ز. قامت الإدارة الضريبية بتعديل النماذج والتصاريح، وذلك لملاءمة النموذج والتصاريح مع التعديلات الضريبية وتأمين حاجات الالتزام الضريبي وتسهيل عملية تعبئة التصاريح من قبل المكلفين.

4. على صعيد ترابط أنظمة معلومات

أ. قامت الإدارة الضريبية بالربط مع نظام الضمان الاجتماعي ليتمكن المراقبون من البحث عن الأجراء المسجلين في الضمان الاجتماعي، والاستحصاء عن المعلومات عنهم في حال وجودهم والاستفسار والتعرف إلى عدد الأجراء الذين يعملون في أي شركة معينة مسجلة في الضمان.

ب. قامت الإدارة الضريبية بمكننة معاملات ضريبة الأملاك المبنية حيث أصبح إصدار جميع الجداول بشكل ممكن، وتبادل الملفات بين المراقبين إلكترونياً. وقد تم تحديد مهل زمنية لإنجاز المعاملات وتأمين إمكانية الإطلاع على ضريبة الأملاك المبنية المتوجبة من خلال الاتصال بمراكز LibanPost بالإضافة إلى إعلام المواطنين بإصدار جداول ضريبة الأملاك المبنية عبر إصاق الإعلانات على المباني من قبل LibanPost.

ج. تم الربط بين أنظمة المديرية العامة للشؤون العقارية ومديرية الواردات وذلك بهدف تسهيل عملية الاستعلام عن الأمور التالية: نقل الملكية، الحجزات ونفسي الملكية.

5. على صعيد تحديث القوانين والتشريعات

أ. مراجعة القوانين والتشريعات الضريبية المعتمدة بغية تبسيطها وتحديثه.
ب. تم وضع مشروع قانون الإجراءات الضريبية ووافق عليه مجلس الوزراء وجرى تحويله إلى المجلس النيابي. تم إنجاز مناقشة 90% من المشروع أمام اللجان النيابية.

ج. وضع مسودة مشروع قانون الضريبة الموحدة على الدخل الذي يهدف إلى تحقيق الإنصاف والعدالة الضريبية.

د. إعادة تصنيف الأنشطة الاقتصادية وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً: قامت دائرة قاعدة المكلفين المركزية بالتنسيق مع دائرة الإحصاء المركزية بإعادة تصنيف الأنشطة الاقتصادية وتحديث أنشطة المكلفين.

6. على صعيد التواصل مع المكلفين

أ. التواصل المباشر والآني مع المكلفين عبر البريد الإلكتروني: تم ومن الإدارة الضريبية الخدمات التالية للمكلفين عبر البريد الإلكتروني:

- (1) إمكانية الحصول على أهم القرارات، المذكرات والتعليمات الصادرة عن الإدارة الضريبية
 - (2) إمكانية المراجعة في ما يتعلق بمراحل إنجاز المعاملات
 - (3) إمكانية تقديم كافة الشكاوى
 - (4) إمكانية إرسال الأسئلة والاستفسارات
- ب. التواصل مع القطاع العام والخاص: تتعاون الإدارة الضريبية مع القطاع العام والخاص بغية الحصول على مجموعة من المعلومات من شأنها تسهيل عملها، نذكر منها:
- (1) الوزارات

- i. وزارة الاقتصاد: الحصول على معلومات عن قطاعات اقتصادية (مثلاً درجة نمو قطاع معين...)
 - ii. وزارة العدل: الربط مع السجل التجاري
 - iii. وزارة الداخلية: الربط مع نظام البلديات
 - iv. وزارة الدفاع: الحصول على معلومات عن الكسارات (مواقع، مخزون الرمل...)
- (2) النقابات: الحصول على أرقام المنتسبين وتاريخ انتسابهم وعنداوينهم من النقابات التالية:

- i. أطباء (بيروت-شمال)
- ii. أطباء الأسنان
- iii. صيادلة
- iv. محامين (بيروت)
- v. مهندسين

- (3) المؤسسات العامة: الحصول على معلومات عن المتعهدين والمبالغ المدفوعة لهم من المؤسسات العامة التالية:
- i. مجلس الإنماء والأعمار
 - ii. مجلس الجنوب
 - iii. OGERO
- (4) القطاع الخاص: الحصول على معلومات معينة من القطاعات الخاصة مثلاً:

- i. قطاع الصحة (مستشفيات، مستودعات الأدوية، ...)
- ii. قطاع المحروقات (مستوردون، موزعون، ...)
- iii. قطاع الخلوي (MTC-ALFA)

ج. إعلام المكلف بالنتائج الأولية للتدقيق: قررت الإدارة الضريبية السري في عملية إبلاغ المكلف النتائج الأولية لدرس ملفه، وإعطائه مهلة معينة في حال وجود أي تبرير قبل إصدار التكليف النهائي.

د. إرفاق إعلانات التكليف بإيصالات وإيضاحات للمكلف: عند الانتهاء من درس الملف، قررت الإدارة الضريبية إرفاق الإعلام بإيصال التحصيل إضافة إلى الشرح عن حقوق وواجبات المكلف.

هـ. نشرات تطبيقية تعنى بالأحكام المبنية ورسم الانتقال: قامت الإدارة الضريبية بوضع نشرات تطبيقية على الموقع الإلكتروني بخصوص ضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال، وذلك بعد إعادة النظر في النصوص القانونية من قبل الفريق القانوني.

7. على صعيد معالجة آثار الحرب

أ. قامت مصلحة التدقيق والاسترداد خلال فترة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وأيضاً بعد هذه الفترة، بالعديد من الإجراءات التي هدفت إلى التخفيف عن كاهل الخاضعين للضريبة من خلال العمل مع مصلحة التشريع والسياسات الضريبية على إعداد مشاريع النصوص التي تعالج آثار الحرب بالنسبة للخاضعين. تشمل هذه الإجراءات السماح بتسديد الضرائب بالتقسيط والإعفاء من دفع الغرامات المستحقة وتأجيل تاريخ تسديد بعض الضرائب

ب. تم تحضير مشروع القرار لإعفاء تركبات الشهداء الذين سقطوا جراء الاعتداءات الإسرائيلية من رسم الانتقال استناداً إلى الصلاحيات الاستثنائية لرئيس الحكومة.

ثانياً: على صعيد مديرية الموازنة ومراقبة النفقات

1. إنجاز مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحق لعام 2006 وإحالته إلى مجلس النواب عن طريق نشره في الجريدة الرسمية في العدد رقم 12 بتاريخ 2007/3/2 بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 40 بتاريخ 2007/2/22. وقد تم تضمين مشروع قانون موازنة العام 2006 عدداً من المواد القانونية لمعالجة النتائج التي تمخضت عنها الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز 2006.

2. إنجاز مشروع موازنة عام 2007 وإحالته إلى مجلس النواب، عن طريق نشره في الجريدة الرسمية في العدد رقم 36 بتاريخ 2007/6/20 بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 403 بتاريخ 2007/6/13. وقد تم تضمين مشروع قانون موازنة عام 2007، على سبيل العلم، نفقات كل من الهيئة العليا للإغاثة والمشاريع الممولة من مصر. أدر خارجية في مجلس الإنماء والأعمار.

3. إجراء تعديل جذري في تعميم الموازنة للعام 2008 بحيث تم تضمينه التوقعات المالية على المدى المتوسط، وذلك كي يصار إلى ربط تحضير الموازنة من قبل الـ وزارات والإدارات العامة بهذه التوقعات، بحيث تعكس الموازنة العامة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. كما تم تضمين التعميم تعليمات واضحة ومحددة حول الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة لكي تحقق الحكومة الأهداف المالية المتوقعة خلال العام 2008 وخلال السنوات التي تليها.
4. إطلاق ورشة عمل مع الوزارات والإدارات العامة لشرح الأساليب الجديدة التي ستستخدم في تحضير الموازنة بما يسهل الانتقال من تحضير الموازنة على أساس البنود وبشكل تصاعدي مقارنة بالموازنات السابقة إلى موازنة مبنية على الأهداف والأداء.
5. إطلاق عدد من ورش العمل، بالتنسيق مع المعهد المالي، مع كل وادر وزارة المالية بهدف تعميم البرنامج الإصلاحي للوزارة للمدى القصير والمتوسط، بين العاملين في الوزارة، وإشراك تلك الكوادر في تبني وبالتالي في تحقيق الإصلاحات المرجوة.
6. إطلاق مشروع نموذجي مع وزارة التربية والتعليم العالي بهدف تحضير موازنة هذه الوزارة ضمن إطار يمتد على ثلاث سنوات، تعكس من خلاله إستراتيجية الوزارة خلال هذه الفترة، ويتم ترجمتها إلى إطار مالي يمكن من خلاله قياس بعض مؤشرات الأداء.
7. إنجاز جميع معاملات الاستملاكات (نحو 280 محضراً) التي وردت من كل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الثقافة إضافة إلى جداول عائدة لمجلس الإنماء والأعمار بحيث بلغ إجمالي المبالغ الموافق عليها من قبل اللجنة المكلفة إنجاز ملف الاستملاكات نحو 211 مليار ليرة لبنانية حتى منتصف شهر آب 2007. هذا الأمر سيؤدي إلى التسريع في إنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية التي كانت متوقفة بسبب عدم السير في دفع قيمة هذه الاستملاكات، وذلك بسبب الإشكالات السياسية التي سادت سابقاً.
8. متابعة ملف الإجراءات تنفيذاً لقرار راري مجلس الـ وزراء الأول رقم 76 تاريخ 2004/12/23 القاضي بتكليف وزارة المالية ووضع تقرير عن الأبنية التي تشغلها الإدارات والمؤسسات العامة والثاني رقم 35 تاريخ 2006/1/5 الذي تقرر بموجبه تكليف وزارتي الأشغال العامة والنقل والمالية إعداد تقرير حول احتياجات الإدارات للأبنية والوسائل التي يمكن اعتمادها وفق الاحتياجات لتأمينها.

ثالثاً: على صعيد المركز الإلكتروني

1. استكمال تطبيق نظام سويفت للتحويل الإلكتروني لمدفوعات الموازنة العامة والمب-الغ التي تساوي أو تفوق الـ 10 مليون ليرة. ويجري العمل حالياً على استكمال تطبيق-ق نظام سويفت للتحويل الإلكتروني لمدفوعات الموازنة العامة والمبالغ التي تساوي أو تفوق الـ 5 مليون ليرة، وهو الأمر الذي يسهم إسهاماً كبيراً في-ضبط-النفقات-اق وتعزيز الشفافية، مع الإضارة إلى أنه قد تم إكمال مدفوعات القوى الأمنية ضمن هذا الإطار.
2. تطبيق نظام تحضير وتنفيذ الموازنة في كل من الوزارات التالية: الداخلية والبلديات، التربية والتعليم العالي، الخارجية والمغتربين، الدفاع الوطني، الأشغال العامة والنقل، العدل، الصحة العامة، العمل، الصناعة، الإعلام، السياحة، والشؤون الاجتماعية بحيث أن كل من هذه الوزارات تدخل وتتصدر المستندات والمعلومات اللازمة-ي-تم العمل-ل حالياً لتطبيق هذا النظام في باقي الوزارات.
3. تمت مكننة كافة العمليات المتعلقة بجدول الرواتب والمدفوعات الأخرى (ساعات العمل الإضافية، اللجان، بدلات النقل...) بشكل يتم فيه تحويل الرصيد مباشرة إلى-حساب المستفيد المصرفي.
4. تطبيق مكننة عملية اقتطاع جميع الضرائب عند إصدار أمر الدفع (أكان أم-رد-دفع-خزينة أو أمر دفع موازنة)، وهو ما يؤدي إلى تحصيل المبالغ المترتبة على المكلفين وغير المسددة، وهو ما يؤدي إلى تحسين الجباية.
5. تطبيق وحدة الدرس الجديدة في ضريبة الدخل ومكننة القام واستلام وتسليم البريد من Liban Post بما فيها التصاريح الضريبية في كل لبنان، وكذلك مكننة قلم-ضريبة الدخل في مالية جبل لبنان واعتماد الأرشفة الممكنة وذلك عن طريق المكننة الكاملة-لأعمال الوزارة.
6. مكننة قلم دائرة المحاسبة والصناديق ودائرة مراقبة الجباية التابعتين لمديرية الخزينة والدين العام.
7. استكمال عملية أرشفة التصاريح الضريبية ووضعها في متناول الوحدات الضريبة على الحاسوب.
8. تم تحقيق تواصل المديرية مع بعضها بعضاً ضمن وزارة المالية لتسهيل وتحسين العمليات، مما يشمل تحويل عمليات الدفع إلكترونياً من نظام الخزينة إلى نظام (Standard Integrated Government Tax Administration System – SIGTAS) مما يخفف عبء إعادة إدخال المعلومات، والتنسيق بين المديريات

لاقتطاع المبالغ المطلوبة قبل القيام بالحوالات للمكلفين وإمكانية الإطلاع على جميع حسابات مكلف معين قبل إعطائه براءة ذمة.

رابعاً: على صعيد السجل العقاري

1. تم ربط نظام ضريبة الأملاك المبنية بمديرية الشؤون العقارية بعد وضع آلية لذلك مما يعني أنه بعد إجراء عملية التسجيل في الدوائر العقارية، لا يترتب على المكلف التوجه إلى مديرية الواردات ليتقدم بتصريح انتقال الملكية، حيث أصبح ذلك يتم تلقائياً، وسيقوم موظفو مديرية الواردات بإجراء تلك العملية بعد الاطلاع على المعلومات الواردة من الدوائر العقارية إلكترونياً، مما سيؤدي إلى إصدار الضريبة بشكل صحيح على المكلفين المعنيين وإفادتهم من تنزيل سكن المالك وتخفيف العبء عن المواطن ويسهل عملية إنجاز معاملاته.
2. تم إعادة تدريب موظفي كافة أمانات السجل العقاري على نظام السجل العقاري الممكن وذلك في المعهد المالي.
3. تم إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للدوائر العقارية وسيتم وضعه قيد التنفيذ قبل نهاية العام 2007.
4. تم العمل على إعداد برامج تخول إمكانية الإطلاع على الصحيفة العقارية إلكترونياً عبر شبكة خارج شبكة أمانات السجل العقاري، وهي قيد التجربة في الوقت الحاضر تمهيداً لإتاحتها للمواطنين للاستفادة منها.
5. إصدار عشرات الآلاف من الإفادات العقارية الإلكترونية، وذلك لدعم خطة مجلة س الوزراء للقيام بعملية تقييم ومسح الأضرار الناتجة عن حرب تموز 2006.
6. تم تصديق معظم الصحف العقارية في أمانة السجل العقاري في البقاع والمبقي سوى حوالي 23000 صحيفة.
7. تم تجهيز الخادم الرئيسي لنظام نفى الملكية الجديد بكافة المعلومات الإلكترونية الخاصة بأمانات السجل العقاري باستثناء أمانة البقاع. وتم تدريب العاملين على استخدام النظام الجديد الذي يعطي معلومات دقيقة وصحيحة عن الملكيات العقارية وسوف يبدأ العمل به خلال شهر أيلول 2007.
- أ. يتم تزويد مديرية الواردات - الأملاك المبنية، يومياً وبشكل إلكتروني، بالملكيات العقارية التابعة لكافة أمانات السجل العقاري في لبنان باستثناء أمانة السجل العقاري في البقاع التي سيصار إلى إنجاز العمل بشأنها قريباً.

- ب. تم وضع البرامج وتنفيذ العملية التي تخول رئيس مصلحة العمليات ورئيس دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة الإطـلاع على معلومات الصحيفة العقارية في نظام السجل العقاري الممكن من أجل متابعة إجراءات التحصيل بحق المتخلفين عن تسديد المبالغ المتوجبة عليهم لوزارة المالية.
8. تم وضع برامج للسماح لمديرية المالية العامة بالإطلاع إلكترونياً على إشارات الحجز الموضوعية على العقارات.
9. تم تجهيز أمانة السجل العقاري في بيروت بخوادم رئيسية جديدة.
10. تحضير وإصدار تقارير حول مدة إنجاز المعاملات العقارية في أمانات السـجل العقاري كافة.
11. التنسيق مع شركة LibanPost لتسريع معاملات الشركة في أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة، بما يؤدي إلى تقديم خدمات حقيقية وسريعة لجميع المواطنين.
12. معالجة آثار الحرب
- أ. تسهيل مهمة المواطنين والذين يجهلون أرقام عقاراتهم المهتمة في الاستحصـال على إفادات عقارية لعقاراتهم بعيد حرب تموز 2006 وذلك عبر البحث عن ممتلكاتهم في نظام السجل العقاري الممكن من خلال أسماء المواطنين.

خامساً: على صعيد المساحة

1. تحديث قواعد البيانات والبرامج إلى إصدار Oracle 9i في دوائر جـونيه وزحله، كما تم تركيب خادم رئيسي جديد لدائرة المساحة في زحله.
2. معالجة آثار الحرب
- أ. تحضير وتأمين الخرائط الرقمية لكافة المـناطق المتضررة جراء العـوان الإسرائيلي لشركة خطيب وعلمي وبلدية بيروت.
- ب. تحضير وتسليم صور الخرائط الرقمية لمنطقة الضاحية الجنوبية لنقابة المهندسين.
- ج. تحضير وتسليم صور الخرائط الرقمية لعقارات الضاحية الجنوبية المتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي بناء على طلب من وزارة المهجرين.
3. أعمال التحديد والتحرير
- بموجب المادة 34 من القانون رقم 392 تاريخ 2002/2/8 وتعديلاته، أجاز لمصلحة المساحة تـأزيم أعمال التحديد والتحرير لمكاتب وشركات هندسية خاصة وفقاً لشروط محددة بموجب المرسوم رقم 9852 تاريخ 2003/4/1. كما أجاز لها التعاقد مع عدد من المساحين والرسامين، حيث تم التعاقد مع 35 مساحاً و8 رسامين.

فعليه، واعتباراً من العام 2003، جرى تازيم 91 منطقة عقارية مساحتها التقريبية 32,500 هكتار من أصل 279 منطقة مساحتها التقريبية 200,000 هكتار، أي ما نسبته 16.25%، أنجز منها حتى الآن 35 منطقة (والباقي 56 منطقة قيد الإنجاز) بكلفة إجمالية بلغت 10,458,376,000 ليرة لبنانية.

4. أعمال الكيل وتنظيم خرائط نهائية ممكنة

جرى تازيم 198 منطقة عقارية مساحتها الإجمالية 64,600 هكتار من أصل 565 منطقة عقارية محددة ومحركة وغير مكالة مساحتها الإجمالية 300,000 هكتار، أي ما نسبته 21%، بكلفة إجمالية بلغت 11,668,651,000 ليرة لبنانية. أما المدة المقدرة لإنجاز أعمال التحديد والتحرير والكيل، فهي 50 سنة على أساس تازيم 50 منطقة عقارية سنوياً، وهي القدرة القصوى للإدارة.

سادساً: على صعيد المجلس الأعلى للجمارك

1. تم تزويد المرافئ اللبنانية بأنظمة فحص بالأشعة السينية X-RAY وجعل المرافئ اللبنانية، البحرية منها بشكل خاص، مرافئ آمنة. لهذا الهدف تم تركيب منظّامين للكشف بالأشعة السينية X-RAY (جهاز شبه ثابت و آخر متنقل) في مرافئ بيروت مموله من قرض بدون فائدة مقدم من جمهورية الصين. كما جرى تركيب جهاز السكّانر (CAB 2000) المقدم من ألمانيا في جمرک المصنع.
2. البدء بتنفيذ مشروع مكنته عمليات تسجيل ومراقبة الآليات العابرة للحدود اللبنانية CARS. و قد جرى تنفيذ المشروع في مكتب جمرک المصنع بعد إعادة تأهيله كما جرى تنفيذ الجزء المتعلق بالمشروع في مديرية الجمارك العامة. إن أهم الفوائد التي يقدمها نظام CARS بعد إنجازه وتعميمه على كافة المكاتب الجمركية الحدودية هي تأمين قاعدة بيانات مركزية وموحدة لعمليات العبور وتسهيل عملية التدقيق والمراقبة وتأمين درجة عالية من الشفافية وتوحيد قواعد الإدخال والمكوث ومركزية التحكم بها. كما أن هذا المشروع سيؤدي لتأمين الترابط والتواصل بين جميع المعابر الحدودية مع بعضها بعضاً، ومع مديرية الجمارك العامة، ومصلحة المركز الآلي الجمركي وهو ما سيسرع عملية العبور عبر استخدام تقنية "الباركود - Barcode".
3. تم استكمال ربط المكاتب الجمركية فيما بينها، وخاصة الحدودية منها، عبر الشبكة الجمركية المعلوماتية.

4. وضع المجلس الأعلى للجمارك خطة عمل للسنتين القادمتين (حتى منتصف ف.ع.م 2009) مما يتضمن وضع مسودة برنامج التدريب الإقليمي للعام 2007. وتجرى الإشارة بأن المعهد المالي قد اعتمد من قبل منظمة الجمارك العالمية كمركز إقليمي للتدريب.
5. تبسيط إجراءات التخليص الجمركي في عمليات التصدير، تلبيةً لمقترحات جمعية الصناعيين اللبنانيين، وعلى سبيل المثال جرى تطبيق نظام "نور 2" في مكتب جمرك مطار رفيق الحريري الدولي على كافة الأوضاع الجمركية، كما جرى تطبيقه في مرفأ بيروت على بيانات التصدير وإعادة التصدير تمهيداً لتطبيقه على باقي الأوضاع الجمركية.
6. البدء بتطبيق نظام "منار" في مكتب جمرك مرفأ بيروت. مشروع "منار" يهدف إلى تحسين التجارة الإلكترونية، والتي تكمن بتبادل معلومات الإرساليات التجارية الموجودة في المانيفست وبوالص الشحن وأذونات التسليم بالوسائل الإلكترونية EDI بين وكلاء الملاحة البحرية ومرفأ المقصد. إن هذه الخطوة اليوم تسرع إجراءات التخليص وتختصر مدة مكوث البضائع في المرافئ، وبالتالي تخفّض النفقات المترتبة. وقد تم تنسيق التطبيقات العملية لبرنامج معالجة المانيفست "منار" وتوحيدها بالنسبة لجميع المكاتب التي تطبق هذا البرنامج.
7. إصدار التعديل رقم 491 لتعريف الرسوم الجمركية وفقاً للنظام المنسق، واعتماد التعريف اعتباراً من بداية العام 2007 على نظام المعلوماتية.
8. تحديد أصول التصريح عن عائدات وحقوق الترخيص (Royalties).
9. نقل تسجيل البيانات العائدة لدائرة المسافرين-المرفأ إلى مرفأ بيروت.
10. تعديل نص المادة 216 من قانون الجمارك بموجب المرسوم رقم 17065، تاريخ 29 أيار 2006، بما يتيح إمكانية إنشاء مسودعات خصوصية للشركات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوفية لكافة الشروط المفروضة.
11. تأليف لجنة مكونة من رؤساء بعض الوحدات الجمركية المختصة بمهمتها التنسيق مع إدارة واستثمار مرفأ بيروت بغية إيجاد الحلول الملائمة والمناسبة لتنظيم عملية كشف وسحب المستوعبات من مرفأ بيروت. وقد وضعت اللجنة مقترحات لإصلاحات للمجلس الأعلى للجمارك.
12. تسهيل حركة مرور الشاحنات على معبر المصنع وذلك بالموافقة على استعمال الطريق الذي كان يعرف بالخط العسكري بغية مرور الشاحنات المحملة ببضائع برسم التصدير وتخصيص الباحة الشرقية الملاصقة للطريق المذكور للغاية ذاتها.

13. تحديد آلية إدخال البضائع إلى المستودعات الخاصة بالشركات اللوجستية - ووس - طاء
النقل في المنطقة الحرة في مرفأ بيروت.
14. باشرت إدارة الجمارك التحضير لتنفيذ مشروع أسيكودا وورا - د Asycuda World
الذي يهدف إلى توحيد قواعد البيانات الجمركية.
15. معالجة آثار الحرب: اتخذت الحكومة والوزارة قرارات وتدابير وإجراءات استثنائية
جرى تطبيقها في إدارة الجمارك في ظل الظروف الاستثنائية والطارئة التي فرضها
العدوان الإسرائيلي منذ 12 تموز 2006:
- أ. تجميع الدوائر الجمركية المعنية التابعة لمكتب جمرك مرفأ - بي - روت ولمكتب
جمرك المطار في المعهد المالي الذي نقلت إليه جميع أجهزة الكمبيوتر اللازمة
لإنجاز معاملات البضائع الموجودة في المرفأ أو في المطار. وقد استمر العمل
في المعهد المالي منذ 18 تموز 2006 ولغاية 18 آب 2006، حيث أنجزت
1582 معاملة تعود لمرفأ بيروت و706 معاملات تعود للمطار.
- ب. تجاوز مختلف القيود من أي نوع كانت (تأشيرات - موافقات - تراخيص - الخ...)
وعن أي جهة تصدر، المفروضة على الاستيراد، وذلك على مسؤولية أصحاب
العلاقة لجهة مخالفة القوانين والأصول المرعية.
- ج. السماح، وبموافقة وزير المالية، بقبول الشيكات المصدرة من شخص بصرية
استثنائية، بدلاً من المبالغ النقدية وبدلاً من الشيكات المضمونة بكفالات مصرفية،
وقد جرى تحصيل جميع تلك الشيكات من دون استثناء. ثم توقف العمل في وقت
لاحق، بهذا التدبير الاستثنائي.
- د. تعزيز قدرات الجمارك لجهة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الحكومة
على مراقبة المستويات المتوقعة من المنتجات الأساسية كالأغذية والوقود وغيرها
من المستلزمات.
- هـ. تسهيل سلسلة الإمدادات الإنسانية من خلال تدابير تركز إلى أفضل الممارسات
الممكنة.
- و. تطبيق إجراءات خاصة لتخليص جميع البضائع والأدوية والمخصصة لأعمال
الإغاثة الإنسانية.
- ز. تصميم استثمار على شبكة الإنترنت للمانحين الذين يرغبون في شحن مساعدات
عينية من الخارج.

سابعاً: دعم القطاع الخاص

1. تم تطبيق مبادرات من أجل إنشاء بيئة أفضل للقطاع الخاص منها الموافقة على أكثر من 50 تدبيراً (من أصل 70 اقتراح من مشاركين من القطاع الخاص) والعمل بها.
2. مراجعة القوانين والمراسيم وتحديث الإجراءات في وزارة المالية.
3. المساعدة في تأسيس "مبادرة بادر" من أجل تعزيز روح المبادرة لدى الشباب.
4. وضع خريطة بكافة العراقيل التي تواجهها النشاطات الاقتصادية من أجل التصدي من حول هدف إيجاد الحلول لمعالجتها.
5. إنشاء لجنة مشتركة (بين الحكومة ومجلس النواب) لإيجاد حل سريع للعراقيل التي تعترض سير وتقدم النشاطات الاقتصادية المختلفة.
6. تم اعتماد سياسات لتعزيز الصادرات من خلال التنسيق مع الـ وزارة ومـع قطاع الصناعة وجمعية الصناعيين.
7. معالجة آثار الحرب
 - أ. إطلاق برنامج تمويلي للتعافي الاقتصادي يُعيد الحياة إلى الاقتصاد عبر إتاحة الحصول على القروض الميسرة:
 - (1) من أبرز المشاركين في هذه التسهيلات التمويلية: مؤسسة التمويل الدولية ومصرف الاستثمار الأوروبي و المؤسسة الفرنسية للتنمية وصندوق الأوبك والصناديق العربية والسعودية والكويتية للتنمية.
 - (2) ترمي هذه التسهيلات التمويلية إلى إعادة جدولة القروض وخفض عبء الدين وتوفير ضمانات للقروض وتوسيع نطاق توزيع قروض التمويل وتخفيض عبء خدمة هذه القروض.
 - (3) تم العمل مع البنك المركزي لإيجاد أساليب مختلفة لخفض عبء الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة للقطاع الخاص.
 - (4) تم التشجيع على استحداث صناديق استثمار جديدة.

5- وزارة الأشغال العامة والنقل

أولاً: على صعيد مديرية الطرق والمباني

1. على صعيد قطاع الطرق: بلغ عدد الطرقات المتضررة كلياً أو جزئياً أو بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تم تأهيلها وإعادة صيانتها لتاريخه بالتنسيق مع الهيئة العليا للإغاثة حوالي 151 طريق على مختلف أقسام شبكة الطرق كما تم إنشاء 39 تحويلة و17 عبارة وذلك لتأمين الطرقات البديلة والمؤقتة للمساهمة في تخفيف الازدحام وتأمين السلامة العامة.
2. على صعيد الجسور: تم تنسيق العمل وتوزيع الصلاحيات بين وزارة الأشغال العامة والنقل ومجالس الإنماء والأعمار، علماً بأن معظم الجسور يتم إعادة بناؤها عبر الهبات والمساعدات المقدمة من الدول والأشخاص المانحة. لناحية وزارة الأشغال العامة والنقل، فقد تم إنشاء 18 جسراً مؤقتاً حديدياً وذلك لربط المناطق ببعضها بعضاً كما يتم العمل على إعادة بناء وإنشاء 27 جسراً في مختلف المناطق.

البند	نسبة الأشغال المنجزة لكل المحافظات
التحويلات	100%
الطرق	85%
عبارات	95%

3. على صعيد أعمال الصيانة والتأهيل: تأثر برنامج عمل الإدارة بشكل كبير بأحداث حرب تموز خصوصاً بأن هذه الفترة هي المخصصة والمتوقعة لبدء الأشغال ورغم ذلك يمكن إيجاز الإجراءات والإنجازات بالآتي:
أ. عمدت الإدارة وبعد الأضرار الفادحة التي أصابت شبكة الطرق بعد حرب تموز وبالتعاون والتنسيق مع الهيئة العليا للإغاثة والأجهزة المختصة لإعادة إصلاح وتأهيل شبكة الطرق والمباني الحكومية ورفع الأضرار والأنقاض بالسرعة اللازمة.
ب. تم وضع برنامج تفصيلي لأعمال الصيانة والتأهيل (تعبئة وترفيه وأعمال صناعية) لمختلف أقسام شبكة الطرق حيث عمدت الإدارة إلى تنفيذ هذه الأشغال وفقاً للأولويات وبعد تخصيص اعتمادات لكل قضاء موزعة على مختلف الأقسام وحسب تصنيف شبكة الطرق.

ثانياً: على الصعيد المديرية العامة للنقل البري والبحري

1. على الصعيد الإداري

أ. تم البدء بإحداث نظام المعلومات الجغرافي GIS للأملاك العمومية البحرية، وتم لهذا الشأن الاستحصال على الخرائط الجوية Satellite Imagery للشواطئ اللبنانية وجاري العمل بتنظيم هيكلية النظام المعلوماتي تمهيداً لإدخال المعلومات.

ب. تم إعداد المواصفات اللازمة ومواف التلزم لربط رئاسات المرافئ السبع بالإدارة المركزية للمديرية العامة للنقل البري والبحري عبر نظام البث بالموجات القصيرة Microwave، وينتظر إطلاق ملف التلزم وإيجاد وسيلة التمويل المناسبة سواء من خلال الهبة المقدمة من الاتحاد الأوروبي أو من الموازنة العامة.

2. على الصعيد التقني

أ. في مجال النقل البري:

- (1) يتم متابعة العمل مع الجهات المعنية لإقرار مسودة سياسة قطاع النقل البري وإطلاق العمل لتنفيذها.
- (2) تمت مباشرة العمل بالدراسة الشاملة لإعادة تنظيم انتقال الأشخاص خاص ونفـل البضائع ضمن الأراضي اللبنانية وبين لبنان والخارج.
- (3) يتم متابعة مشروع تأهيل خط السكك الحديدية بين مرفأ طرابلس والحدود اللبنانية - السورية بطول 35.5 كلم، ومن المتوقع البدء بمرحلة التنفيذ خلال العام 2007.
- (4) يتم متابعة دراسة مشروع تأهيل خط السكك الحديدية بين ريباق وسرغايا في البقاع بطول 15.5 كلم لاستكمال العمل به.
- (5) يتم العمل على إعداد النصوص التنظيمية الجديدة اللازمة لتفعيل وتطويع قطاع النقل البري في لبنان، وتحديث النصوص التنظيمية القائمة بما يتوافق مع متطلبات تطوير القطاع. وقد تم بهذا الشأن إعداد مشروع قرار مشترك بين وزير الأشغال العامة ووزير الداخلية والبلديات يتعلق بتنظيم مزاوله مهنة النقل العام للركاب.
- (6) تم مساعدة الهيئة العليا للإغاثة في تنظيم ونقل المساعدات الواردة إلى لبنان من المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية إلى مراكز مستودعات الهيئة وذلك خلال فترة الحرب على لبنان خلال تموز وآب من العام 2006.

7) تم العمل، بالتعاون مع وزارة المالية ووزارة الداخلية والبنك الدولي على وضع خطة أولويات لتفعيل وتطوير قطاع النقل البري في لبنان، وهي تدرج ضمن الخطة الإصلاحية للحكومة.

ب. في مجال النقل البحري:

(1) يتم متابعة العمل لإقرار مسودة سياسة قطاع النقل البحري وإط-لاق خطة العمل لتنفيذها.

(2) يتم متابعة العمل على تحديث القوانين والأنظمة المتعلقة بالنقل والملاحة البحرية. وضمن هذا الإطار تم إعداد مشروع مرسوم معدل لأجور محطات الإرشاد وتم إرساله إلى وزارة المالية لإبداء الرأي بشأنه أو الموافقة عليه تمهيداً لاستكمال مراحل استصداره. كما يتم العمل على تحديث وتط-وير شروط ممارسة النشاطات المرفئية.

(3) بعد أن وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون المتعلق بمعالجة التعديلات على الأملاك العمومية البحرية، يتم متابعته مع مجلس النواب تمهيداً لإقراره.

(4) تم العمل على إعداد مشروع مرسوم لتعديل المرسوم رقم 2522 تاريخ 1992/7/15، وذلك ضمن إطار تحديث التشريعات والأنظمة المعنية بشؤون الأملاك العمومية البحرية.

(5) يتم العمل على تفعيل السياحة البحرية على طول الشاطئ اللبناني من خلال تحفيز القطاع الخاص على إنشاء خطوط ملاحية ساحلية للنزهة، وقد تم لهذا الشأن إعداد تقرير White Paper في هذا الصدد.

(6) تم وضع تقرير شامل عن المرافئ اللبنانية، و بانتظار إقرار توصياته سوف يتم العمل على وضع المخطط التوجيهي العام لتط-وير وتحديث المرافق التجارية وأنظمة عملها بحيث تتكامل خدماتها مع بعضها البعض.

(7) يتم متابعة عمل جهاز التفتيش على السفن اللبنانية والسفن الأجنبية التي تتم المرافئ اللبنانية (Flag State Implementation & Port State Control).

(8) تم العمل، بالتعاون مع وزارة المالية والبنك الدولي على وضع خطة أولويات لتفعيل وتطوير قطاع النقل البحري في لبنان، وهي تدرج ضمن الخطة الإصلاحية للحكومة.

ثالثاً: على صعيد المديرية العامة للطيران المدني

1. بعد انتهاء الحرب، عملت المديرية العامة للطيران المدني على وضع خطط لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية، لا سيما من خلال تسريع المعاملات التي كانت عالقة، وإعادة تشغيل المطار ليستعيد حركته الطبيعية ابتداءً من شهر أيار - ول 2006، حين إعلان رفع الحصار الجوي عن لبنان في الثامن منه.
2. انتهت الأشغال المدنية الخاصة بخزاني الوقود، وكذلك تزويدها بالمعدات اللازمة لإعادة تشغيلها، وتم تكليف إحدى الشركات الهندسية بإعداد دراسة لبناء الخزان الثالث. وقد بدأ العمل في إعادة بناء هذا الخزان، وجميعها بهبة كريمة من شركة CCC.
3. تزامنت أعمال تأهيل المدارج وساحات الطائرات مع إجراء التصليحات الضرورية على مختلف التجهيزات الفنية في المطار، ومع إصلاح الأعطال الكهربائية على المدارج والممرات وعلى أجهزة الهبوط الآلي والأجهزة المساعدة، كما أعيد تشغيل أنظمة الرادار وأنظمة الاتصالات الملاحية وأنظمة الإعلان عن الرحلات في الوقت اللازم وغداة إعلان رفع الحصار.
4. أجرت المديرية العامة للطيران المدني كشفاً على مطاري رياق والفليعات، وأطلقت عملية الترميم للمدارج والساحات بعد تعرضهما للعدوان الإسرائيلي. وانتهى العمل في مطار رياق الذي أصبح جاهزاً للاستخدام بكلفة بلغت نحو مليون وأربعمائة ألف دولار أميركي، وكذلك الأمر في مطار الفليعات التي انتهت أشغال الترميم فيه نهاية شهر أيار 2007 وبكلفة مماثلة.
5. صدر قرار عن مجلس الوزراء رقم 32 تاريخ 2006/10/2 وافق بموجبه على إعفاء المستثمرين في المطار من الغرامات المترتبة عليهم خلال فترة الاعتداءات الإسرائيلية من 2006/7/12 ولغاية 2006/10/1 وتمديد هذه العقود لفترة مماثلة.
6. تم تعديل برنامج الرسوم المشترك بين مختلف المصالح الفنية والإدارية ليشمل إدخال أذونات وتراخيص العبور والهبوط في مطار رفيق الحريري الدولي، ومباشرة اعتماد البرنامج من قبل مصلحة النقل الجوي ونواب رئيس المطار، ويهدف البرنامج إلى إيجاد قاعدة معلومات خاصة بهذه الأذونات تسهلاً للرجوع إليها عند الحاجة، كما يساعد في عملية إصدار الفواتير من قبل قسم الواردات في ما يعود إلى رسوم عبور الأجواء اللبنانية.

7. شاركت المديرية في ورشة عمل خاصة للطيران المدني في منطقة البحر المتوسط - ط (Euromed Aviation Project)، وهذا للمشروع سيقدم مساعدات فنية وتدريبية لدول البحر المتوسط.
8. اعتماد لبنان مركزاً لعقد دورات تدريبية على استثمار وصيانة محطات الرصد الجوي الأوتوماتية والعوامات البحرية لدراسة حركة الأمواج، وذلك في الاجتماعات السنوية للجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية.
9. متابعة عملية تحديث امتحانات وشهادات الطيارين وفنيي الطيران، وإصدار جديد لتراخيص نموذجية من خلال وسائل تكنولوجية حديثة.
10. المباشرة بتدريب طلاب بعض الجامعات والمعاهد اللبنانية على إخراج الصيانة والتشغيل لأجهزة الاتصالات الجوية والملاحية وأنظمة الرادارات.

6 - وزارة الدفاع - وطني

أولاً: على الصعيد الأمني (والتزاماً بقرارات مجلس الوزراء)

1. انتشار وحدات من الجيش اللبناني عملياً في منطقة الجنوب للقيام بواجب الدفاع عن الحدود وصد كل اعتداء يقوم به العدو الإسرائيلي. وكذلك انتشار وحدات على طول الحدود الخضراء مع سوريا شرقاً وشمالاً لمراقبة هذه الحدود ومنع عمليات التهريب بكافة أشكاله وبالاتجاهين. كذلك تمركزت وحدات على طول الشاطئ اللبناني لمنع أي عملية تهريب للأسلحة والبضائع بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة العاملة وفقاً للقرار 1701.
2. مواكبة وحماية وإنجاح انتشار قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان تنفيذاً للقرار 1701، وتفعيل جهاز الارتباط اللبناني لدى هذه القوات تسهيلاً لتنفيذ مهامها وتنسيق عملها، ومتابعة العمل بالتلازم مع الجهد الدبلوماسي لاستعادة الجزء اللبناني من قرية الغجر وتحرير مزارع شبعا المحتلة.
3. تنفيذ فرض حظر التجول في مدينة بيروت إثر حادث الجامعة العربية والسيطرة على أعمال الشغب.
4. التنسيق الكامل مع الأجهزة الأمنية في المجالات كافة، خاصة في مواضيع محاولات الكشف عن حوادث الاغتيال السياسي والتفجيرات الأمنية التي طالت عدة مناطق لبنانية، والقيام بتبادل المعلومات مع هذه الأجهزة، وكذلك القيام بتحقيقات مشتركة مما ساهم في الكشف عن بعض الشبكات والعمل على توقيف عناصرها وتفكيكها.
5. اتخاذ تدابير أمنية حول المخيمات الفلسطينية، مراقبة ورصد تحركات المشبوهين فيها وفي المراكز العسكرية خارجها، وخاصةً إثر توقيف شبكة تابعة لفتح الإسلام متهمه بتنفيذ تفجيري عين علق.
6. متابعة الطواهر التي تمس سلامة الوحدات العسكرية والسهر الدائم على أمنها، ومتابعة أوضاع المخيمات الفلسطينية خاصة الأعمال العسكرية في مخيم نهر البارد، ومخيم عين الحلوة والمراكز العسكرية الفلسطينية خارج المخيمات ومنها موقعي قوسايا (جبل المعيصرة وجبيلة عين البيضاء) في منطقة البقاع.
7. استطلاع الحدود البرية بالطوافات، وتفعيل الإجراءات المتخذة على الحدود اللبنانية - السورية في الشمال والبقاع والمحافظة على فاعلية السواتر الترابية ومراقبة الثغرات المقللة لمكافحة التهريب، والتشدد في مراقبة حركة دخول وخروج الأشخاص والبضائع عبر المعابر البرية والمطار والموانئ اللبنانية.

8. الكشف على المناطق المشبوهة والتي قصفها العدوان الإسرائيلي من أجل معالجة مخلفات الحرب والذائف والأجسام والذخائر غير المنفجرة.

ثانياً: على صعيد مهمات المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام

1. الإشراف على عمل كل من المجموعة الاستشارية للألغام ماغ (MAG)، وعمل فرق شركة "باكتك" (BACTEC)، والوكالة السويدية لخدمات الإنقاذ (SRSA)، وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية (NPA)، المنظمة غير الحكومية (Handicap International)، وعمل الشركات العاملة ضمن عملية مشروع التضامن الإماراتي- 2 من أجل إزالة الألغام والذخائر غير المتفجرة والقنابل العنقودية من مخلفات المعارك في المناطق اللبنانية كافة.

2. إقامة اليوم الوطني ضد استعمال القنابل العنقودية، ومتابعة تنفيذ حملات توعية من مخاطر الألغام والقنابل العنقودية والذخائر غير المتفجرة داخل القرى والمدارس وفي المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي، وذلك عبر اللجنة الوطنية للتوعية من مخاطر الألغام والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية الأجنبية.

3. طباعة ملصقات وبث ونشر رسائل ومنشورات تحمل رسائل توعية من مخاطر الألغام والقنابل العنقودية والذخائر غير المتفجرة.

4. توعية اللاجئين في مخيم البداوي ومخيم نهر البارد من مخاطر الألغام والذخائر غير المتفجرة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتدريب حوالي 100 ناشط من أساتذة الأونروا.

5. وضع خطة لتوزيع قطاعات العمل ما بين وحدات الجيش اللبناني والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العمليات الإنسانية لنزع الألغام والذخائر غير المتفجرة في محافظتي جبل لبنان والشمال. وقد تم تسليم خرائط ولوائح تظهر حقول الألغام والبقع المشبوهة تحضيراً لعمليات التنظيف المتوقع تنفيذها خلال العام 2008.

6. إجراء الاتصالات مع المؤسسة السويسرية (Digger Foundation-Demining Technologies) حول تأمين التمويل اللازم لشراء كاسحة ألغام نوع DIGGER D-2 وتقديمها كهبة إلى الجيش اللبناني.

7. التنسيق مع:

أ. شركة رونكو (Ronco) لتنفيذ مشروع تحديد أماكن تواجد الذخائر غير المتفجرة والقنابل العنقودية في جنوب لبنان

ب. الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية (SDC) لمساعدة الجيش اللبناني في مجال التجهيز لنزع وإزالة الذخائر غير المنفجرة والتدريب على عمليات مراقبة وضمان النوعية

ج. شركة (DSSD) Demining for Safety and Social Development حول استعدادها لتقديم المساعدة للبنان للتخلص من الألغام والذخائر غير المنفجرة والقنابل العنقودية

د. سفارة إيطاليا في لبنان لتقديم / 150 / مئة وخمسين متحسسة ألغام نوع (Ceia Mil D1) كهبة إلى الجيش اللبناني

هـ. شركة المستشارون الدوليون لنزع الألغام (International Demining Consultants) حول اقتراح بناء مدرسة في لبنان لتدريب المستشارين الدوليين التقنيين على إدارة العمليات الإنسانية لنزع الألغام.

و. عمل الفريق النيوزيلندي وفرق تنظيف مخلفات المعارك التابعة للجمعية الدنمركية (Dan Church Aid) في القطاعين 7 و 8 من جنوب لبنان.

ز. التجمع الدولي للاستشارات (G.C.G.) حول تقديم المساعدة من قبل شركة إيطالية في هذا المجال.

ح. سفارة رومانيا في لبنان حول تقديم هبة بقيمة 500,000 دولار لترميم مبنى داخل ثكنة عصام شمعون في النبطية وتقديم تجهيزات متعلقة بنزع الألغام.

8. إلقاء محاضرات، توزيع منشورات وملصقات للتوعية من مخاطر القنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة على المواطنين العائدين إلى قراهم بواسطة الحواجز العسكرية وبمساعدة عدد من الجمعيات المنضمة إلى اللجنة الوطنية للتوعية من مخاطر الألغام.

ثالثاً: على الصعيد الإنمائي

1. القيام بأعمال إغاثة في المناطق اللبنانية كافة للتخفيف من آثار العدوان الإسرائيلي بواسطة لجان متخصصة.

2. المساهمة بإزالة الرواسب النفطية عن الشاطئ نتيجة التسرب الذي حصل بعد الاعتداءات الإسرائيلية على معمل الجية.

3. الكشف على الجسور المهدمة والطرق المقطوعة بفعل الأضرار اللاحقة بها نتيجة العدوان الإسرائيلي والعمل على فتح واستحداث طرق بديلة، وإقامة جسور وتركيب عبارات لتسهيل مرور المواطنين ومؤازرة الهيئة العليا للإغاثة في تأمين المواد الغذائية للنازحين.

رابعاً: على صعيد التجهيزات

1. تسلّم 9/ تسع طوافات نوع "غازيل" و10/ عشرة زوارق سريعة مقدمة كهبة من دولة الإمارات العربية المتحدة وإجراء عمليات التدريب العملي عليها.
2. تأمين كاميرات مراقبة لصالح المحكمة العسكرية.
3. تسلّم ذخائر ومناظير ليلية ودروع واقية للرصاص والشطايا.
4. تسلّم معدات خاصة بنزع الألغام وسيارة من نوع فولكسفاكن من الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية SDC ومعدات خاصة بنزع الألغام من جمعية المساعدات الشعبية النرويجية (NPA) والمقدمة كهبة.

7- وزارة التربية والتعليم العالي

أولاً: على صعيد التعليم العام

1. الإشراف على فتح المدارس الرسمية والمؤسسات التربوية لاستقبال المهجرين أثناء فترة العدوان الإسرائيلي وتأمين حاجاتهم بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.
2. إجراء مسح للأضرار اللاحقة بالمدارس الرسمية المتضررة من العدوان الإسرائيلي بالقصف المباشر أو بسبب إيواء النازحين، ومتابعة أعمال الترميم وتأمين الأبنية المدرسية البديلة للمدارس الرسمية المتضررة أو المدمرة بسبب العدوان الإسرائيلي، ذلك مما اقتضى إجراء الاتصالات وعقد اجتماعات متتالية مع ممثلي الدول والمؤسسات الواهبة والإدارات اللبنانية المختصة ولا سيما مجلس الإنماء والأعمال والهيئة العليا للإغاثة، بغية حثها على السرعة ومواكبة نشاطها في إنجاز أعمال الترميم وتأمين الأبنية المجهزة مسبقاً، من أجل مباشرة التدريس في تلك المدارس في الموعد المقرر في 16 تشرين الأول 2006 لكي يكون العام الدراسي عاملاً عادياً كاملاً. وقد باشرت جميع المدارس الرسمية التدريس فعلاً في ذلك الموعد مع استمرار العمل على استكمال أعمال الترميم في بعض المدارس التي تعرضت لأضرار فادحة.
3. إصدار القرارات اللازمة لتأمين أبنية مؤقتة بديلة عن الأبنية المدرسية المهتمة كلياً في بعض قرى قضاءي بنت جبيل ومرجعيون.
4. إصدار القرارات المتعلقة بتنظيم قسائم تسليم الكتب المدرسية وآلية توزيعها على المدارس والتدقيق في هذه القسائم وتسديد ثمنها لأصحاب المكتبات ودور النشر بواسطة مصرف لبنان، تنفيذاً للجهة التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة.
5. توزيع المساهمة المالية المقدمة من المملكة العربية السعودية لتغطية الرسوم المدرسية على صناديق المدارس الرسمية.
6. إجراء امتحانات الدورة الاستثنائية للعام 2006-2007 للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة في كل فروعها وإصدار نتائجها.
7. تنظيم عمل الهيئات المتخصصة ودخولها إلى المدارس الرسمية للقيام بخدمات وإجراء دراسات حول التأهيل النفسي بعد فترة الحرب.
8. تأمين نقل مكاتب الوحدات الإدارية في الوزارة من البناعين المستأجرين في منطقة الشياح والأونسكو إلى مبنى الوزارة الجديد قبل نهاية العام 2006، مما حقق وفراً على الخزينة العامة يقارب المليار ونصف المليار ليرة لبنانية.

9. فتح عدد من الثانويات الرسمية وفروعها وتأمين احتياجاتها من مفروشات وتجهيزات تحقيقاً للاستراتيجية الوطنية للتربية في تعميم التعليم الثانوي، مع مراعاة الحاجات والإمكانات بما لا يؤدي إلى إنفاق غير مبرر من المال العام.
10. معالجة قضايا الأبنية المدرسية المستأجرة وتنظيم عقود الإيجار أو المصالحات لدفع بدلات الأشغال، والبت بمعاملات استثمار الحانوت المدرسي.
11. دراسة احتياجات الثانويات ومدارس التعليم الأساسي الرسمي إلى التعاقد النوعي في بعض الاختصاصات العلمية، وإجراء الحد الأدنى من عمليات التعاقد بعد إعادة توزيع الحصص على الأساتذة والمدرسين الداخلين في الملاك.
12. الامتحانات الرسمية

- أ. إجراء الامتحانات الرسمية للدورة العادية لكل من الشهادة الثانوية العامة بفروعها الأربعة والشهادة المتوسطة والإشراف على التصحيح والنتائج.
- ب. تأمين حاجات المراكز وتأمين حراستها من قبل القوى الأمنية والإشراف على أعمال الامتحانات وإجراء تبديل في بعض المراكز في محافظة الشمال بسبب الأوضاع الأمنية في مخيم نهر البارد.
- ج. عقد اجتماعات لذوي الصعوبات التعليمية مع اللجنة الطبية المكلفة وإنجاز مركزي الأمراض السرطانية في مستشفى الجامعة الأميركية، وذوي الصعوبات التعليمية في المدرسة اللبنانية للضرير والأصم.

د. وقد جاءت نتائج الدورة العادية للامتحانات الرسمية على الشكل التالي:

- (1) شهادة العلوم العامة: مجم - موع المرشحي - ن 5354، الغائب - ون 257، المشتركون 5097، الناجحون 4280
نسبة النجاح 79.94 %
- (2) شهادة علوم الحياة: مجم - وع المرشحي - ن 13687، الغائب - ون 442، المشتركون 13245، الناجحون 11199
نسبة النجاح 81.82 %
- (3) شهادة الاجتماع والاقتصاد: مجموع المرشحي - ن 19110، الغائب - ون 791، المشترك - ون 18319، الناجح - ون 12602
نسبة النجاح 65.94 %
- (4) شهادة الآداب والإنسانيات: مجم - وع المرشحين 3935، الغائب - ون 273، المشترك - ون 3662، الناجح - ون 2917
نسبة النجاح 74.13 %

(5) الشهادة المتوسطة: مجموع المرشحين - 61351، الغائب - 1513،
المشارك - 59838، الناجح - 41075،
نسبة النجاح 66.95 %

13. التعليم الثانوي الرسمي

أ. متابعة الدورات التدريبية على نظام معلوماتي لإدارة المدرسة SIS لعدد من المسؤولين في الثانويات الرسمية.

ثانياً: على صعيد التعليم العالي

1. إنجاز مشروع قانون تنظيم التعليم العالي ضمن اللجنة التي شكلها الوزير من أصحاب الاختصاص وعرضه على مجلس شوري الدولة.
2. وضع خطة تدريب أساتذة كليات الهندسة ضمن مشروع Tempus الأوروبي، وهو برنامج يتناول تقييم واعتماد البرامج الهندسية بالتعاون مع جامعات أوروبية ولبنانية ونقابتي المهندسين في لبنان والمديرية العامة للتعليم العالي، وتنفيذ ورشتي التدريب الأولى والثانية لمائة أستاذ في كليات الهندسة على آليات التقييم ومراحل الاعتماد الأوروبية، وإطلاق مشروع تلمبوس لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

ثالثاً: على صعيد التعليم المهني والتقني

1. تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع المنظمة الدولية الفرنكوفونية حول: "التأهيل المهني: وسيلة لدمج الشباب المتسرب في الحياة العملية".
2. تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع البعثة الثقافية الفرنسية للتدريب على الفنون الفندقية شملت 80 أستاذ تعليم فني.
3. تنظيم ورشة عمل حول موقع التعليم المهني والتقني العالي ضمن المنظومة العالمية للتعليم العالي L.M.D.
4. توقيع اتفاقية المشروع المشترك مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاتحاد الأوروبي بقيمة خمسة ملايين يورو لإنشاء مشروع الصناعات الغذائية في قب الياس، واستكمال أعمال التحضير لتنفيذ المشروع وافتتاح المعهد في العام 2007 - 2008 ووضع المناهج اللازمة للاختصاصات وتأمين التجهيزات.
5. التوقيع على اتفاقية لمشروع مشترك مع المجمع العربي للإدارة والمعرفة وشركة الدار للاستشارات (طلال أبو غزالة) للتدريب على تقنيات المعلوماتية في ثمانية معاهد ومدارس فنية رسمية.

6. التوقيع على اتفاقية مشتركة مع مؤسسة الحريري وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركة أنظمة سيسكو، وذلك لنيل شهادة سيسكو (CISCO) للشبكات في ثمانية معاهد ومدارس فنية رسمية.

رابعاً: على صعيد مصلحة التعليم الخاص

1. المدارس الثانوية الخاصة
 - أ. تسليم 5193 إفادة مصدقة للتلاميذ والأساتذة.
 - ب. إعداد 12 مشروع مرسوم للحصول على إجازة فتح مدرسة ثانوية خاصة.
2. المدارس الابتدائية الخاصة
 - أ. إعداد 14 مشروع مرسوم للحصول على إجازة فتح مدرسة ابتدائية خاصة وإنجاز 702 معاملة.
3. المدارس المجانية
 - أ. إنجاز 379 ملف تحقيق وتفتيش على المدارس المجانية للعام 2006/2007، وإصدار القرارات المناسبة لجهة إعطاء مساهمة مالية للمدارس المجانية.

خامساً: على صعيد قصـر الأونسـكو

1. إطلاق مشاريع ثقافية ومنها: المهرجان المسرحي المدرسي السنوي ودورة الخط العربي.

سادساً: على صعيد برامج الإرشاد والتوجيه - - هـ

1. إنجاز برامج الإرشاد في المدارس والثانويات الرسمية للمدرسين والأساتذة في مواد التعليم كافة عبر زيارات للمدارس والثانويات، واللقاءات التربوية، ودراسة المسابقات الفصلية، إضافة إلى الاهتمام بتنظيم توثيق المكتبات عبر الـ CDI و BCD. فضلاً عن عمل التوجيه التربوية للحد من التسرب المدرسي.
2. استكمال دورة PIL لإدخال الكومبيوتر في التعليم لأساتذة التعليم الثانوي المكلفين بمهام تربوية في الإرشاد والتوجيه.
3. إصدار مجلة Liasons بالتعاون مع البعثة الثقافية الفرنسية في لبنان.
4. توقيع الاتفاق الثلاثي حول إلزامية الصحة المدرسية (14 نيسان 2007) بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي.
5. إطلاق الحملة الوطنية الثانية لصحة الفم والأسنان.

6. إعداد منشطين للأندية الصحية البيئية المدرسية، وتنظيم دورة تدريبية حول تعليم التربية الصحية عبر الإنترنت، والتعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء ووزارة الشؤون الاجتماعية في موضوع الصحة الإنجابية.
7. تنفيذ إحصاء في جميع المدارس والثانويات حول وجود غرفة لتجهيزها كمستوصف طبي ضمن المدرسة أو الثانوية من قبل منظمة الصحة العالمية.
8. إنشاء جهاز التوجيه المهني وتدريبه بالتعاون مع منظمات أهلية (دورات باللغة الإنكليزية – استعمال الكومبيوتر).
9. تدريب مدرسي التعليم الابتدائي على الدعم الاجتماعي – النفسي للأطفال والمعلمين المتضررين من حرب تموز 2006 بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ومنظمة الإونيسكو. وتدريب متطوعين لتقديم الدعم النفسي للأطفال النازحين من مخيم نهر البارد.
10. الاهتمام بموضوع البيئة
 - أ. دورات تدريبية بالتعاون مع جمعية الثروة الحرجية AFDC وجمعية Terre Liban.
 - ب. تنظيم حملة توعية حول الصيد المستدام بالتعاون مع جمعية حماية الطبيعة في لبنان SPNL.
 - ج. إطلاق مشروع توجيهي حول المياه مع فرقة "أصدقاء الدمى" وبالتعاون مع مؤسسة Eventa.
 - د. الإعداد لمشروع تدوير النفايات الورقية في المدارس الرسمية.
 - هـ. تنفيذ "مشروع المواطنة" بالتعاون مع المركز اللبناني للتربية المدنية.
 - و. المشاركة في "مشروع المواطنة" المنفذ من قبل الجامعة اليسوعية في لبنان.

سابعاً: على صعيد العلاقات الخارجية

1. توقيع اتفاقية مع منظمة العمل الدولية (ILO) حول البرنامج الدولي لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ثامناً: على صعيد الوحدة الهندسية

1. متابعة ترميم وإعادة بناء المدارس المتضررة (791 مدرسة) وتركيب زوايا الواح الجاهزة المقدمة هبة من الدولة التركية (50 وحدة).

تاسعاً: على صعيد المركز التربوي للبحوث والإنماء

1. متابعة تنفيذ مشروع التقييم بالكفايات الهادف إلى تطويع نظامين التقييم المدرسي وتوحيده وخلق إطار مرجعي لكفايات كل مادة تعليمية للاستناد إليها في عملية تطوير المناهج، وتنظيم ورشتي عمل بالتعاون مع المكتبة البلجيكية BIEF والمؤسسات التربوية العامة والخاصة، ولقاءات تربوية بالتعاون مع التفتيش التربوي وجه الإرشاد والتوجيه.
2. تشكيل لجان وضع المناهج وفق منهجية التربية التكوينية المتكاملة بحيث تشكل مواءمات اللغات والرياضيات الحاضنة لسائر المواد من خلال أنشطة تطبيقية مدمجة.
3. متابعة تنفيذ مشروع التدريب المستمر للمعلمين في المدارس الرسمية، وتنظيم دورات تدريبية لإعداد المدرسين في اللغتين الفرنسية والإنكليزية والتدريب على برامج المعلوماتية لما يزيد عن 4800 متدرب من أفراد الهيئة التعليمية، ووضع مسودات الخطط التدريبية المناطقية والمستند النهائي لمقررات الأفرقة التربوية المعنيين بمشروع التدريب المستمر نتيجة ورش العمل التي تمت في المركز.
4. تنفيذ دورة تدريبية للمدرسين في جهاز الإرشاد والتوجيه ضمن مشروع الدعم النفسي للأطفال بعد الحرب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والوزارة.
5. تنفيذ مشروع إدماج مضامين "برنامج التعريف بالقانون الدولي الإنساني" في المناهج والكتب بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعميم ثقافة احترام القانون الدولي الإنساني، وإعداد مدرسين لتدريب الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية.
6. إصدار أربع دراسات وتنظيم ورشة عمل ولقاء تشاوري تنفيذاً لمشروع إدخال التربية السكانية في المناهج والنشاطات التربوية واللامنهجية في المدارس بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بهدف نشر ثقافة صحية وإيجابية لتوعية المواطن وتوجيهه للاهتمام بصحته الشخصية وسلامة مجتمعه.
7. تنفيذ مشروع اعتماد اللغة الإيطالية لغة أجنبية ثانية في بعض المدارس الرسمية بالتعاون مع المركز الثقافي الإيطالي، بإقامة معرض اللغة الإيطالية وتنفيذ دورة تدريبية في اللغة الإيطالية شملت 15 معلماً ومعلمة.
8. إطلاق مشروع استخدام الإنترنت لأغراض التعليم والتعلم بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة وورد لينكس (World Links) ومؤسسة الحريري، وإجراء دورة تدريبية لـ 150 مدرب.
9. تنفيذ المشروع المشترك مع مؤسسة رينيه معوض للتقوية المدرسية بهدف مواجهة الصعوبات التعليمية في مواد الرياضيات والعلوم واللغات، والتخفيف من التسرب

المدرسي المبكر، بإقامة دورة صيفية في محافظة الشمال شملت ثلاثمائة تلميذ، ودورة بمعدل يوم واحد في الأسبوع اعتباراً من أول العام 2007 تشمل عشر م- دارس ف-ي الشمال والجنوب، والتحصير لإقامة دورة تدريبية لأفراد الهيئة التعليمية لتنفيذ مشروع الدعم المدرسي.

10. تنفيذ مشروع وضع بطاقات تعليمية مركزة في مواد الرياضيات واللغات موجهة لتلاميذ مرض السرطان في مركز Saint Jude، لتمكينهم من متابعة تحصيلهم عند انتهائهم من تلقي العلاج الكيميائي.

11. بناء أدوات مقننة لقياس التحصيل التعليمي في نهاية الحلقتين الأولى والثانية م- ن التعليم الأساسي، وت- وفير بنك للاختبارات التحصيلية، ووضع ه- ذه الأدوات والاختبارات في متناول المؤسسات التربوية والمعلمين.

12. إنجاز المرحلتين الثانية والثالثة في مشروع دراسة التوقعات التربوية لتبيان المنحى الذي سلكه تطور النظام التعليمي، تضمنت تطوير برنامج طرائق البحث الديناميكية وإدخال التصحيحات اللازمة على مختلف المستويات، وشملت تلامذة التعليم العام والتعليم المهني والتقني والمعلمين، ومؤشرات الفعالية الداخلية.

13. إنجاز المرحلة الثالثة من دراسة تشخيص أوضاع البنية المدرسية الرسمية لصالح مشروع الخريطة المدرسية.

عاشراً: على صعيد مشروع الإنماء التربوي

1. تولى المشروع، بمساعدة خبير من البنك الدولي، وضع دراسة لتقييم الأضرار الناتجة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان، ووضع برنامج للنهوض بالقطاع التربوي ف-ي لبنان وآلية تنفيذ العمل من أجل مسح الأضرار اللاحقة بالمباني المدرسية وتحديد حاجات هذا القطاع. وبالتالي، أصبح لدى الوزارة قاعدة بيانات إلكترونية تحتوي على رمز كل مدرسة ومستوى الأضرار التي لحقت والجهة المانحة التي تولت الترميم أو إعادة الأعمار والجهة التي قدمت التجهيزات.

2. شارك فريق مشروع الإنماء التربوي بتقييم حاجات قطاع التربية والتحصير لم- وتتمر ستوكهولم، والبدء في العمل بتوصياته.

3. أنجزت الإستراتيجية الوطنية للتربية، وأقرت بعد أن أج- رت اللجنة الت- ديلات اللازمة، وهي حالياً بانتظار إقرارها في مجلس الوزراء.

4. في إطار إنشاء الشبكة الوطنية للتربية، أطلق النشاط المتعلق بالربط بين مئ- دة نقطة موزعة في كافة أنحاء لبنان.

5. بالنسبة للخارطة المدرسية، تم تحديد مستلزمات التطوير لتطبيقها.
6. أنجزت دراسة لترشيد الإنفاق في قطاع التربية، ووضعت إستراتيجية وخطّة عمل لتعزيز الفاعلية والمساواة في قطاع التعليم (التعليم العام والتعليم المهني والتقني)، ويجري العمل حالياً على تطبيق الخطط الموضوعة.
7. فيما يتعلق بمعجم المصطلحات التربوية للتقييم، انتهى العمل على نسخة باللغة الفرنسية والأخرى باللغة الإنكليزية. هذا وقد أنجز وضع ألف كراس تقييم، وتم تحديد الكفايات الأساسية لكافة المواد والمراحل التعليمية، على أن تستخدم هذه الكراسات من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء من أجل تطوير وتحديث المناهج.
8. في إطار مكون تنمية القيادة - مشروع الإنماء التربوي، أنهى 150 مديراً تدريبهم حتى الآن، كما خضع 20 مدرباً للمدراء لدورة تدريبية مكثفة في كندا. ويجري حالياً تدريب 303 مدير مدرسة رسمية لتطوير المهارات القيادية والمهنية والاجتماعية لدى مدراء المدارس، كم يجري أيضاً اختيار 20 مديراً جديداً للالتحاق بالدورة التدريبية في كندا.
9. تم تجهيز 17 مركز للتدريب المستمر المعلمين (مراكز الموارد)، كذلك يجري العمل على إنجاز أدوات التقييم المتعلقة بهذا المكون.
10. تم إنجاز المسودة الأولى لإعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم العالي، ويجري حالياً اختيار الشركة التي سوف تتولى توصيف مهام الموظفين وتدريبهم.
11. تم تجهيز مختبرات الكمبيوتر لـ 233 مدرسة.
12. تم بناء 9 مدارس من أصل 11 مدرسة يتولى مشروع الإنماء التربوي الإشراف على عملية بنائها. ويجري حالياً توريد المفروشات والتجهيزات - ذات م - ن كمبيوترات وتجهيزات في المدارس الإحدى عشرة الجديدة.
13. في إطار مكون الامتحانات الرسمية، يجري العمل على وضع نظام إدارة إلكترونية للامتحانات وبذلك إلكتروني لأسئلة الامتحانات الرسمية، وسيتم اختبار النظام خلال الامتحانات الرسمية الحالية (الدورة الثانية للعام الدراسي 2006-2007).
14. بالنسبة لنظام معلوماتية الإدارة التربوية، يجري توزيع التجهيزات المرتبطة بنظام المعلوماتية المدرسي (2 كمبيوتر لكل مدرسة) عملاً ببند العقد الموقع مع الشركة الاستشارية.
15. يجري العمل حالياً على تصميم الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التربية والتعليم العالي.

8- وزارة الصحة العامة

أولاً: على صعيد البرامج الوقائية في وزارة الصحة

1. على صعيد برنامج الرعاية الصحية الأولية: تم توسعة شبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية حيث أصبحت تضم حوالي 38 مركزاً جديداً خلال العام 2006 لتغطية كافة المناطق اللبنانية وحيث يجري تقديم خدمات صحية أساسية. وقد تابع فريق عمل مشروع الصحة الإنجابية، المكلف من قبل مدير عام الوزارة بمتابعة أعمال الرعاية الصحية الأولية، ويتركز عمل تلك المراكز، إضافةً إلى المراكز المنضوية أصلاً ضمن الشبكة المذكورة، على مسائل الجودة والنوعية التي كانت من أهم المحاور التي تم العمل عليها وخاصة فيما يتعلق بأنشطة تلقيح الأطفال وما يترافق مع ذلك من أمور تقنية تضمن سلامة اللقاح بعد ضمان توفره بشكل مستمر في كافة المراكز الصحية والمستوصفات التي تقدم خدمات التلقيح.

2. على صعيد نظام الاعتماد للمؤسسات والنشاطات الرعائية: هذا مشروع بالغ الأهمية لمستقبل النشاطات الصحية الرعائية، وقد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ بالتعاون مع الجانب الإيطالي وكذلك مع جامعة البلمند وعدد من الجامعات الأخرى. ويتلخص المشروع بالتالي:

- أ. تنفيذ نظام اعتماد للمؤسسات والبرامج الصحية الرعائية.
- ب. تحديد الشروط الفنية الواجب توفرها لإنشاء مركز صحي جديد.
- ج. التدريب المستمر للعاملين في المراكز الصحية.
- د. اعتماد نظام معلومات موحد للمستوى الرعائي، وذلك من أجل إدارة ملف طبي أساسي موحد للمريض إضافةً إلى تنظيم العمل في أقسام المركز (الزيارات، الخدمات، الأطباء، المخازن - الأدوية، المحاسبة، تنظيم المواعيد، المختبر، قسم الأشعة، وغيرها)، وإصدار التقارير والإحصاءات التي من شأنها مساعدة أصحاب القرار في إدارة شؤون المركز. ويستعمل هذا النظام حالياً في كل مركز بشكل مستقل (Off Line)، مع إمكانية إرسال التحديثات يومياً إلى قاعدة بيانات مركزية من أجل تجميع سجلات المرضى في قاعدة بيانات واحدة.

3. على صعيد برنامج التحصين الموسع: شهد العام 2006، وتحديداً شهر تموز 2006، إدخال اللقاح الخماسي (DPT-Hip-Hop B) إلى الروزنامة الوطنية للتحصين، وذلك بالتشاور والتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف كذلك مع

اللجنة الفنية لبرنامج التحصين الموسع (وهو البرنامج الذي بدأ بلفاح الجدري فقط، ثم لاحقاً تم التوسع الأفقي به لتشمل الروزنامة 9 لقاحات. كما تم التوسع العامودي حيث، بعد أن كان التلقيح يشمل فقط الأطفال دون السنتين من العمر، أصبح يشمل الأطفال لغاية 18 سنة، والتوجه الحالي جارٍ ليشمل شريحة عمرية أكبر. ولعل أهم إنجازات برنامج التحصين لهذا العام تمثل بتنفيذ حملة وطنية للتلقيح ضد شلل الأطفال استهدفت الأطفال من عمر يوم إلى عمر خمس سنوات، حيث نفذت حملة "من منزل لمنزل" في عدد من الأفضية (بعلبك، الهرمل، المنية، الضنية، عكار، طرابلس العتيقة، جزء من قضاء عاليه (حي السلام والعمرورية)، وجزء من قضاء بعبدا (الضاحية الجنوبية)، وأفضية راشيا، حاصبيا، مرجعيون، بنت جبيل، النبطية وصور.

4. على صعيد برنامج الصحة المدرسية: تعطي الوزارة الأولوية لهذا البرنامج الموجه للتلاميذ ولتحسين البيئة الصحية المدرسية. وهناك عدد كبير من البرامج التي يمكن تنفيذها على هذا المستوى. وقد تم توقيع اتفاقية الصحة المدرسية في 14 نيسان 2007 بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي، وهذا البرنامج سيغطي جميع المدارس الرسمية في لبنان.

5. على صعيد برنامج صحة الفم والأسنان: هو جزء من برنامج الصحة المدرسية ويتضمن متابعة تنفيذ الحملة الوطنية لصحة الفم والأسنان في المدارس الرسمية خلال كل سنة دراسية جديدة، حيث يشمل تنفيذ حملات توعية لتلامذة المدارس الرسمية من قبل الإرشاد والتوجيه-التربية الصحية، وتوزيع بطاقة الكشف الطبي على الأسنان ومواف مزدوج خاص بالكشف الطبي على الأسنان لكل طلاب المدارس الرسمية في جميع المراحل. هذا إضافة إلى تنفيذ الكشف على الأسنان مع تدوين النتائج على البطاقة الخاصة لكل تلميذ وإعداد التقارير المناسبة من قبل فريق التربية الصحية بناءً لبطاقة موحدة أعدتها الهيئة الوطنية لصحة الفم والأسنان. وقد تم وضع الخطة الوطنية الاستراتيجية لصحة الفم والأسنان في لبنان للفترة 2005 – 2010، والتي أجمع عليها أعضاء نقابة أطباء الأسنان في لبنان وكل من وزير الصحة العامة ووزير التربية والتعليم العالي ومنظمة الصحة العالمية والجمعيات الأهلية.

6. على صعيد برنامج الأمراض الانتقالية والرصد الوبائي: في إطار مكافحة الأوبئة، قامت مصلحة الطب الوقائي بالتحضير لمواجهة أنفلونزا الطيور المحتملة حيث دعت اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض الانتقالية كأنفلونزا الطيور لعقد اجتماعات دورية لمناقشة الإجراءات المطلوب اتخاذها على صعيد الرصد المبكر للحالات في حال ظهورها وكيفية معالجتها واحتوائها. وحيث تم وضع خطط لنقل الحالات المحتملة إلى

بعض المستشفيات المعتمدة (واحدة في كل محافظة)، كما تم تأمين مخزون من الأدوية (Tami Flu) لمعالجة هذه الحالات ومخاطبتها. وكذلك تم إعداد خطة لنقل الحالات إلى المستشفيات عبر سيارات الصليب الأحمر والدفاع المدني مع وضع لوائح بأسماء وأرقام هواتف مندوبي الجهازين المذكورين وتوزيعها على الأطباء لتسهيل هذه العملية.

ثانياً: على صعيد الخدمات الاستشفائية والإصلاحات الجارية تطبيقها

1. على صعيد المستشفيات الحكومية

أ. تم تطوير القطاع الاستشفائي الحكومي من خلال إنشاء مؤسسات عامة لإدارة المستشفيات الحكومية مع إعطائها الاستقلال المالي والإداري بالإضافة إلى منحها مساهمات وسلف مالية للتشغيل ولعقد الاتفاقيات لاستشفاء المواطنين عبر هذه المستشفيات، هذا مما أدى إلى نمو ملحوظ في هذا القطاع والذي ظهر بشكل جلي من خلال مؤشرات أداء هذه المستشفيات الصحية والمالية والفنية.

ب. أنشئ لغاية تاريخه 29 مؤسسة عامة بدأ الجزء الأكبر منها العمل بصورة فعلية، وتم افتتاح أقسام جديدة في بعض المستشفيات لتلبية حاجات المواطنين الصحية والاستشفائية مع دور فاعل في مجال الوقاية الصحية والترصد الوبائي. وقد تم افتتاح 10 مستشفيات حكومية جديدة خلال العامين 2006 – 2007 وهي: مستشفى الرئيس رفيق الحريري، مستشفى الشحار الغربي، مستشفى بعلبك، مستشفى الهرمل، مستشفى طرابلس، مستشفى سبلين، مستشفى ميس الجبل، مستشفى صيدا، مستشفى حاصبيا و مستشفى حلبا). ومن المتوقع أن يتم افتتاح ثلاثة مستشفيات أواخر العام 2007 هي مستشفى البوار الحكومي، مستشفى جزين، ومستشفى زحلة.

ج. كذلك تم تطوير أداء وتوسيع خدمات بعض المستشفيات إن لناحية زيادة عدد الأسرة (طرابلس، زحلة...) أو إضافة بعض الخدمات الجديدة (تنويرين: عناية فائقة، النبطية الحكومي: عمليات القلب المفتوح، صيدا الحكومي: مركز معالجة الحروق).

2. على صعيد تطبيق قانون استقلالية المستشفيات الحكومية: بدأ العمل في تطبيق قانون استقلالية المستشفيات الحكومية 96/544 والمعدل بالقانون 98/602 والمراسيم التطبيقية التي صدرت تطبيقاً لهذه القوانين.

3. على صعيد تطبيق مركزية نظام المشتريات: تم وضع آلية تنفيذية لإنشاء مركزية موحدة لمشتريات المستشفيات الحكومية من الأدوية واللازم والمعدات الطبية

ولتأسيس قاعدة معلومات شاملة حول الأدوية واللوازم والمعدات والمواصفات الفنية. وسيتعدى الوفر المقدر تحقيق إجراء تطبيق هذه المركزية، وحسب تجارب العديد من الدول التي طبقت مثل هذه البرامج، حوالي 30%.

4. على صعيد نظام إصدار بطاقات الاستشفاء: لقد كان من أهم ما تم إنجازه في هذا المجال هو نظام إصدار بطاقات الاستشفاء، إذ تم تبسيط إجراء المعاملات الاستشفائية عبر وجود قاعدة معلوماتية لجميع المواطنين حول الجهة الضامنة لكل مواطن، وجرى وصل هذه المعلومات ضمن الشبكة الإلكترونية في جميع مراكز إصدار البطاقات الاستشفائية البالغ عددها 25 مركزاً.

5. على صعيد تطبيق نظام البديل المقطوع للخدمات الاستشفائية الجراحية والطبية: متابعة العمل في الوزارة في تطبيق نظام البديل المقطوع للخدمات الاستشفائية الجراحية والعمل يجري حالياً لاعتماد بديل مقطوع للخدمات الاستشفائية الطبية.

6. على صعيد توحيد آليات العمل في الصناديق الضامنة الحكومية: تم العمل على توحيد آليات العمل في الصناديق الضامنة الحكومية من ضمان اجتماعي وتعاونية موظفي الدولة والقوى العسكرية على صعيد التأمينات الصحية، نتيجة لتعدد الصناديق الضامنة وتعدد أنظمتها واختلاف معدلات التغطية ومرجعياتها الإدارية ومصادر تمويلها.

ثالثاً: على صعيد نظام اعتماد المستشفيات في لبنان

1. يتم متابعة العمل وتنفيذ البرامج الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة في المستشفيات، والوزارة تطبق منذ العام 2003 نظام مشروع اعتماد المستشفيات في لبنان بدعم وتمويل من مشروع تأهيل القطاع الصحي الممول بقرض من البنك الدولي، والذي يشتمل على اعتماد المواصفات الأساسية Basic Standard ومواصفات الجودة والسلامة العامة Accreditation Standards.

2. تمت الاستعانة بفريق أسترالي OPCV لوضع معايير وشروط اعتماد تتناسب مع الواقع المحلي للمستشفيات وتأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في هذا القطاع على الصعيد العالمي. وبناءً عليه، فقد تم وضع هذه المعايير ورفعها إلى لجنة تقييم وتصنيف واعتماد المستشفيات وحيث تم إقرارها بمرسوم رقم 7612 تاريخ 9 آذار 2002.

3. تم التوافق على المواصفات الفنية الواجب توفرها في كل مشروع مستشفى جديد، حيث وضعت لجنة مختصة في الوزارة المواصفات الفنية لمختلف أقسام المستشفى

الطبية والخدمات العامة والإدارة. كما عقدت عدة اجتماعات عمل مع نقابة المستشفيات الخاصة وشارك في مناقشة المشروع المقترح المسؤولين في اثني عشر مستشفى كبيراً في بيروت والمناطق، وتم التوافق على المواصفات المطلوبة، وهي متطابقة مع معايير الاعتماد. وبناءً على ذلك، سيساهم برنامج اعتماد المستشفيات في تحسين وضع القطاع الاستشفائي الحكومي، وكذلك في تقديم خدمات ذات مستوى وجودة مقبولة مقارنةً مع الخدمات المقدمة من قبل القطاع الخاص.

رابعاً: على صعيد البطاقة الصحية

1. أنجزت وزارة الصحة العامة، وبعد تكليف شركة متخصصة في التأمين الخاص (MedNet)، دراسة تجريبية (Pilot Study) تضمنت اعتماد البطاقة الصحية كخطوة أولى في مستشفى الرئيس رفيق الحريري الجامعي - بئر حسن. وعقدت الوزارة في المستشفى المذكور لقاءات عدة مع المعنيين في الشركة المذكورة للتداول حول خطة وزارة الصحة العامة المقترحة في هذا المجال. ويهدف إيجاد الآليات المناسبة للتنفيذ، أحيل هذا المشروع إلى دولة رئيس مجلس الوزراء حيث اتفق على أن يتم عقد اجتماع قريب مع الشركات المعنية (MEDNET، و SNA) ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوضع الآلية المناسبة للتنفيذ والبدء بتجربة المشروع عبر مستشفى الرئيس رفيق الحريري الجامعي. وفي ضوء ذلك، سيتم إحالة المشروع بعد ذلك إلى مجلس الوزراء للموافقة.

خامساً: على صعيد السياسة الدوائية

1. على صعيد إعادة تسعير الأدوية

أ. تم إجراء مقارنة دقيقة لأسعار تسجيل الدواء في لبنان مع الأسعار المعمول بها في دول المنطقة وخاصة تلك التي تعتمد ذات النظام الاقتصادي أو المشابه كالسعودية والأردن. ولقد تبين أنه كانت هناك بعض المفاجئات والتي كانت هي محط علامات استفهام سيما وأن هناك بعض الأدوية مسجلة في لبنان بأسعار مضاعفة عن أسعارها في تلك الدول. وضمن هذا النطاق، قام التفتيش الصيدلي بانتداب مفتش للسفر إلى السعودية للقيام بجولة في الأسواق في مدينة جدة للتأكد من أسعار بعض الأدوية التي أفاد مستوردوها بأنها غير مسوقة في هذا البلد، حيث تبين وجود تسعة من هذه الأدوية تباع في السوق المحلي في السعودية. وتم رفع التقرير من قبل دائرة التفتيش الصيدلي إلى مصلحة الصيدلة، وإلى مدير عام

الوزارة الذي أشار إلى لجنة التسعير بخفض سعر الأدوية الواردة في التقرير عملاً بالقرار 1/306 و1/51.

ب. تم إصدار تعديل للقرار 1/306 بالقرار 1/51 تاريخ 2006/1/24 وتم وضع آلية جديدة لإعادة التسعير، حيث تم تصنيف الأدوية البالغ عددها الإجمالي 3,769 دواء إلى عدة شرائح وذلك استناداً إلى سنة تسجيلها في وزارة الصحة. وقد نتج عن ذلك التوصل إلى تقسيمها إلى ثلاث شرائح أساسية وهي A و B و C، وطلب من جميع المستوردين الحصول على لائحة لتقسيم أدويتهم من دائرة الاستيراد. كما حددت نسب الأرباح للمستوردين والموزعين وكلفة الشحن وأرباح الصيادلة حسب كل شريحة. كذلك، فقد تم إعادة النظر في جميع الأدوية المسجلة ووضع آلية لإعادة التسعير كل ثلاث سنوات، وهذا الأمر لم يكن موجوداً في السابق وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى خفض أسعار الأدوية بنسب متفاوتة بين 3 - 15%، وهو مما سيؤدي إلى وفر كبير في كلفة الأدوية.

ج. أعادت لجنة التسعير النظر بأسعار 30% من الملفات المقدمة (Portion A)، وهي أدوية مسجلة بعد سنة 2001 ضمناً وتحتاج إلى إعادة تسعير وعددها 1,035، سيما وأنه ثبت أن 50% منها قد أقيمت على أسعارها الحالية، أما الـ 50% الباقية فتم تخفيضها بنسبة 19,37%. وتستمر لجنة التسعير في اجتماعاتها (مرتين في الأسبوع) بهدف الانتهاء من التسعير في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. أما بالنسبة للشريحة B، فإن أصحاب العلاقة بصدد تقديم الملفات المطلوبة لإعادة التسعير، على أن يعاد النظر في أسعارها بعد ثلاثة أشهر.

د. عملت الوزارة على مكننة فواتير الأدوية المسجلة وذلك للحصول على بنك معلومات يتعلق بأنواع وكميات الأدوية المستوردة سنوياً إلى لبنان حسب تصنيفها العلمي والعلاجي، مما يمكن وزارة الصحة من إصدار إحصاءات محددة ودقيقة عن الاستهلاك السنوي للأدوية.

2. على صعيد التفتيش والرقابة وضبط وتنظيم سوق الدواء في لبنان: لعب التفتيش

الصيدلي دوراً فعالاً بعد قيام وزارة الصحة العامة بالتعاون مع مفتشين صيادلة جدد، وبعد إخضاعهم لدورة تدريبية وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية في العمل وضبط السوق الدوائية في لبنان ووضع محاضر في المخالفات وإحالتها وفق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء على القضاء المختص. ذلك في سياق رفع معايير الأسس الصحيحة للسياسة الصحية والدوائية للمواطن في لبنان. وبناءً على محاضر التفتيش الصيدلي قامت وزارة الصحة العامة بإصدار قرارات سحب المستحضرات الطبية

المهربة والمزورة من الأسواق اللبنانية ومنع تداولها، كما كاف التفتيش الصيدلي تنفيذ مضمون هذه القرارات وتم تبليغ الجهات المعنية لا سيما منظمة الصحة العالمية، وهو ما سيؤدي ضبط وتنظيم سوق الدواء في لبنان. فضبط المخالفات ورفع هذه الملفات إلى القضاء المختص وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء من شأنه محاربة الفساد، مما يؤدي إلى تطهير السوق المحلي من الأدوية المهربة والمزورة.

3. على صعيد المشاريع المتعلقة بمكافحة المخدرات: الانطلاق بمشروع تأهيل السجون وحمايتها من الإدمان والسيدا بالتنسيق مع الأمم المتحدة - المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وهي تؤمن الأموال اللازمة لهذا المشروع ومدته ثلاثون شهراً.

4. على صعيد شراء الأدوية المستعصية وآلية توزيعها:
أ. إيجاد آلية تؤمن شراء الدواء بأسعار معقولة، والسير في اعتماد أدوية ال-Generics المصنعة والمستعملة في دول أوروبا وأميركا وكندا.

ب. ترشيد وصف الدواء واستعماله عبر اللجان الطبية العاملة في الوزارة حيث تخضع كل وصفة لموافقة مسبقة من لجنة علمية توافق فيه على استعمال الدواء، إضافة إلى عملية صرف الدواء للمواطنين حيث اعتمدت بعض المعايير التي تمنع أية عملية غش أو انتحال شخصية لمريض بهدف الاستفادة المشروعة من المال العام.

5. على صعيد اعتماد اللامركزية في توزيع الأدوية: لقد تمت مكننة كاملة لجميع موجودات وزارة الصحة من أدوية في مستودعات الكرنيتينا ووضع سجلات واضحة وممكنة وموثقة لكافة المستفيدين. والإنجاز الأهم في هذا الإطار هو اعتماد اللامركزية لتقديم ودراسة طلبات الأدوية المستعصية وتسليمها مباشرة للمرضى عبر إنشاء مكتب يديره مفتش صيدلي في كل مستشفى حكومي، ووصله إلكترونياً بمركز الدواء في مستشفى الكرنيتينا لتأمين الدواء لكل مواطن في محافظته دون عناء الانتقال والانتظار في مركز الكرنيتينا في بيروت، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، على أن يبدأ العمل فيه في 10 أيلول 2007.

سادساً: على صعيد مشروع تبسيط إجراءات المعاملات

1. على صعيد وضع تصميم توجيهي لوزارة الصحة العامة Master Plan: وقد أنجزت الدراسة ووضعت على موقع الوزارة الإلكتروني لتضمينها الملاحظات المناسبة من قبل الذين شاركوا في مناقشتها قبل اعتمادها نهائياً.

2. على صعيد مكنته معاملات وزارة الصحة العامة: يجري العمل حالياً على تطوير هذا المشروع ليشمل مختلف الوحدات الإدارية في الوزارة لما من شأنه تسهيل العمل على الموظف والمواطنين وتسريع إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمة للمواطنين بفعالية أكبر.

3. على صعيد مشروع لتوحيد وترميز الاستثمارات العائدة لمعاملات وزارة الصحة العامة: فقد تم تصميم الاستثمارات الموحدة لمعظم خدمات وزارة الصحة العامة وسيتم وضعها على شبكة الإنترنت خلال العام 2007، وذلك وفي إطار الجهود المبذولة لتسهيل معاملات المواطنين وتقديم خدمة أفضل لهم ضمن خطة تطوير وتحديث الإدارة وتحسين الأداء وتخفيض الكلفة، وفي خطوة هي الأولى من نوعها في سياق تطبيق الحكومة الإلكترونية.

سادساً: على صعيد الهيكلية الجديدة المقترحة

1. صدر مرسوم أصبح نافذ حكماً بتاريخ 2006/12/26 الذي ينظم العلاقة بين وزارة الصحة العامة والجهات المدنية المعنية بالرعاية الصحية الأولية لناحية إدارة وتشغيل المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة العامة بالتعاون مع البلديات أو المؤسسات الأهلية المعنية بالصحة والتي لا تتوخى الربح، وذلك لتأمين خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال هذه المراكز.

سابعاً: على صعيد الوضع المالي

1. قامت الوزارة باقتطاع مبالغ متواضعة وبشكل متدرج من عقود المستشفيات الخاصة وتم تحويلها إلى العقود مع المستشفيات الحكومية التي أصبح سقفها المالي حوالي 31.8 مليار ليرة لبنانية سنوياً. وسيستمر العمل من أجل نقل قسم متزايد من الأعمال الاستشفائية للمواطنين وبعض المؤسسات الضامنة للمستشفيات الحكومية، ولقد أصدر رئيس مجلس الوزراء تعميماً للمؤسسات الضامنة الحكومية من أجل الحز على استعمال الخدمات الطبية التي تقدمها المستشفيات الحكومية.

ثامناً: على صعيد الموارد البشرية

1. إعادة تحديث وتطوير دور الرقابة الصحية وذلك عبر تعيين 47 مراقباً صحياً بموجب المرسوم رقم 15129 تاريخ 2005/9/10، وتم تثبيت المراقبين بعد إنجاز سنة تدريب وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية بقراره رقم 228 تاريخ 2007/2/21. وتم

تزويدهم بسيارات ومختبرات نقالة بدعم من منظمة الصحة العالمية. كما تم إسناد المهام الموكلة إليهم لتغطية جميع الأفضية في الجمهورية اللبنانية بالإضافة إلى مراكز المراقبة الصحية في المراكز الحدودية، المطار والمرفأ وغيرها.

9- وزارة الاقتصاد والتجارة

أولاً: في مجال المشاركة المباشرة في أعمال الإغاثة

1. اتخاذ كافة الإجراءات الآيلة إلى تأمين مخزون كافٍ من المواد التموينية الضرورية مثل الطحين والقمح والمحروقات والمواد الغذائية والأدوية بشكل مستمر.
2. عقد اجتماعات متواصلة ومفتوحة مع التجار والمستوردين والصناعيين وأصحاب الأفران وكافة النقابات المعنية بالنقل للتنسيق فيما بينهم وإزالة الإعاقات التي كانت تواجه العديد منهم خلال تلك الفترة التي تقطعت فيها وسائل الاتصال بين كافة المناطق.
3. مراقبة الأسواق للحد من ارتفاع أسعار المواد الحياتية الأساسية لا سيما الخضار والفاكهة والخبز والمحروقات والمواد الغذائية.
4. تأمين الحصول على هبة القمح من قبل الولايات المتحدة الأميركية وتأمين وصولها.
5. فور تنفيذ وقف إطلاق النار في شهر آب العام 2006، لعبت الوزارة دوراً أساسياً ومحورياً في التحضير ومتابعة تنفيذ توصيات وقرارات العديد من المؤتمرات الدولية الداعمة للبنان، بما في ذلك الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية.

ثانياً: على صعيد مشاريع التعاون مع الاتحاد الأوروبي

1. اعتماد خطة عمل تنفيذ سياسة الجوار بين لبنان والاتحاد الأوروبي في 17 كانون الثاني 2007، والبدء بتشكيل اللجان الفرعية المشتركة، لا سيما لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية. وقد عقد اجتماع عمل للجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية والاقتصادية في بيروت بتاريخ 21 آذار 2007، كما عقد اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية في بيروت في 12 نيسان 2007 . ويجري التحضير حالياً لإنشاء بقية اللجان الفرعية المشتركة.
2. متابعة إصدار البرنامج الوطني مع الاتحاد الأوروبي National Indicative Program للأعوام 2007 – 2010 وورقة لبنان الإستراتيجية للأعوام 2007 – Country Strategy Paper 2013، والتي تتضمن الإطار العام لمساهمات الاتحاد

الأوروبي المالية ورؤيته للبنان خلال الفترة 2007 - 2013. وقد قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بتوزيعه على كافة الوزارات المعنية في حينه.

3. التحضير لإطلاق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول تحرير الخدمات، والتفاوض على السلع الزراعية والصناعات الغذائية، إذ يقوم الاتحاد الأوروبي بعقد جلسات عمل تحضيرية وتدريبية لدول حوض البحر المتوسط من أجل وضع اتفاقية إطار لتحرير الخدمات في هذه الدول استكمالاً لاتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي والتي تلحظ تحرير السلع دون تجارة الخدمات. ويشارك فريق من وزارة الاقتصاد والتجارة بحضور هذه الجلسات تمهيداً للمرحلة القادمة من المفاوضات. والأمر ينطبق أيضاً على السلع الزراعية والصناعات الغذائية غير الملحوظة في اتفاقية الشراكة والتي تحتاج إلى مفاوضات إضافية تحدد لاحقاً بالتوافق بين لبنان والاتحاد الأوروبي.

4. تمكن برنامج الجودة، الممول بهبة قدرها 14 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، بفضل المجهود الاستثنائي لفريق العمل في الوزارة، وخلال فترة الحرب، من الالتزام بالمهل المحددة من قبل الاتحاد الأوروبي، إذ تمكن بذلك من:

أ. استلام وتركيب المعدات الممنوحة لرفع قدرات المختبرات المحلية من خلال تجهيز وتقديم الدعم الفني لـ 16 مختبر محلي (عام وخاص) بهبة قدرها 6 مليون يورو، بالإضافة إلى تقديم التدريب والاستشارات من أجل تمكينها من الحصول على الاعتماد الدولي لكي تقبل فحوصاتها في الدول المصدر إليها مما يساعد صناعتنا الوطنية على زيادة صادراتها وكذلك تقديم سلعة سليمة للمستهلك.

ب. تقديم الدعم الفني لما يوازي الخمسين مصنع وشركة لبنانية في قطاعات مختلفة لرفع قدراتها الإدارية والإنتاجية لتمكينها من الحصول على شهادات المواصفات العالمية ISO 9001:2000 و ISO 22000.

ج. الدعم الفني لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية LIBNOR من خلال التدريب والاستشارات وإنشاء نقطة استفسار دولية national inquiry point International ذات قاعدة معلومات حديثة حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية، ورفع قدراتها التشغيلية بحيث تصبح على مستوى مؤسسات المواصفات العالمية ومنظمة الـ ISO الدولية.

د. مساعدة القطاع الخاص (اتحاد الغرف وجمعية الصناعيين اللبنانيين) في إنشاء المركز اللبناني الوطني للجودة Lebanese National Quality Center الذي يهدف إلى تطوير وتنمية مبادئ الجودة ونظم إدارة الجودة في لبنان.

هـ. تمت المصادقة على خطة عمل برنامج الجـ. ودة لسنة 2007 مـ. ن قبـ. ل بعثةـ المفوضية الأوروبية في بيروت.

و. تم إعداد سياسة وطنية للجودة من خلال الاستعانة بخبراء محليـ. ين وأوروبيـ. ين والتي سوف يتم عرضها على الرفقاء المعنيين لإبداء رأيهم ومن ثم على مجلـ. س الوزراء للمصادقة عليها.

ز. اقتراح مشاريع قوانين لتعزيز البنية التحتية للجودة في لبـ. ان، كةـ. انون الجـ. ودة وقانون مصادقية المنتجات إضافة إلى تعديل قانون مجلس الاعتماد اللبناني.

ح. إنهاء العدد الثاني من دليل ألف باء المتعلق بإدارة أنظمة الغذاء بالإضافة إلى صياغة وترجمة العدد الثالث من دليل ألف باء المتعلق بالمتروولوجيا وصـ. ياغة العدد الرابع من دليل ألف باء المتعلق بالتغليف والملصقات.

ط. تنظيم ندوة خاصة بـ. "يوم المتروولوجيا" بالتعاون مع معهد البحوث الصناعية.

5. تمكين مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إطلاق عمل حاضنات تطوير الأعمال في المناطق اللبنانية الأربع (الشمال، الجنوب، البقاع، بيروت وجبل لبنان) والتي استهلت عملها فعلياً بدءاً من شهر آذار 2007، وذلك في إطار البرنامج المتكامل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وهذه الحاضنات الواقعة في صيدا وطرابلس وسهل البقاع وبيروت، تهدف إلى تعزيز تنافسية لبنان، كما تستشكّل مركزاً للخدمات الداعمة للأعمال وستساعد في بناء اقتصاديات محلية قوية. وتتمثّل مهمتها الأولية بـ. "احتضان" المؤسسات ذات القدرة العالية على النمو والمؤسسات الناشئة حديثاً. وهذا "الاحتضان"، الذي ثبتت فعاليته عالمياً، كناية عن إحاطة مكثّفة وإمساك كبير بزمam الأمور لمساعدة المؤسسات على تحقيق أكبر قدرة إنتاجية لها. وحالياً تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة على تدريب الهيئات الإدارية للحاضنات الأربع، وتدعم هذه الحاضنات في تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية لـ. 17 شركة صغيرة أو متوسطة، كما أنها تستضيف ما يقارب الـ. 11 شركة صغيرة حديثة التأسيس incubates. وقد حصلت أيضاً كل حاضنة أعمال على هبة مقدارها 700,000 يورو، لتغطية كلفة التجهيزات وتشغيل المراكز في المرحلة الأولى. وقد كان لحاضنات الأعمال والتجمعات التي تملكها وتعمل على تشغيلها مساهمة كبيرة في هذا المجال مما يدلّ على التزام كلّ الأطراف المعنية.

6. إنجاز الوزارة النسخة الأولية لمشروع قانون حماية التسميات الجغرافية بتاريخ 2006/10/20، حيث كان لبنان قد التزم بوضع قانون لحماية المؤشرات الجغرافية (حماية استعمال التسميات الجغرافية مثل لبنة شتورا، نبيذ كفريا، زيتون الكورة.....) بموجب اتفاقية "الأفتا". وتشكل المؤشرات الجغرافية أداة فعالة لتسويق المنتجات اللبنانية على الصعيد المحلي و العالمي، كما وأنها تشكل حافزاً للتطور الريفي. ولقد تمت موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون بقرار رقم 85 تاريخ 2007/5/21، وأحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 573 تاريخ 2007/7/27 ونشر في الجريدة الرسمية عدد 46 تاريخ 2007/8/2.
7. التحضير والمشاركة في اجتماعات مجلس الشراكة اللبناني الأوروبي - في المنعقد في لوكسمبورغ 24 نيسان 2007 الذي تم خلاله عرض تطورات العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية ما بين لبنان والاتحاد الأوروبي.
8. متابعة تشكيل وعقد الاجتماعات المشتركة ما بين المؤسسات اللبنانية والجانب الأوروبي فيما يتعلق باللجان الفرعية المشتركة:
- أ. لجنة النقل والطاقة والبيئة والمياه: عقد اجتماع عمل للجنة الفرعية المعنية بشؤون النقل والطاقة والبيئة والمياه في بروكسيل بتاريخ 8 حزيران 2007.
- ب. لجنة التجارة والصناعة والخدمات ولجنة الأسواق الداخلية ولجنة السياسات الاجتماعية والهجرة: عقد اجتماع لهذه اللجان في بيروت بتاريخ 2-3-4 تموز 2007 في السراي الحكومي وعلى مدى ثلاثة أيام متتالية، حيث تم ما يلي:
- (1) بحثت اللجنة الفرعية المشتركة اللبنانية الأوروبية المعنية بـأمور التجارة والصناعة والخدمات بالمواضيع المتعلقة بتطور التجارة ما بين لبنان ودول الاتحاد الأوروبي، والأنظمة المتبعة فيما يتعلق بالمقاييس والمواصفات والمطابقة وسياسات الأعمال، وتحرير تجارة السلع والخدمات وإنشاء الشركات، وآليات حل النزاعات والتجارة البينية الإقليمية.
- (2) أما اللجنة الفرعية المشتركة اللبنانية الأوروبية المعنية بـأمور الأسواق الداخلية، فقد ناقشت الخطوات المتبعة من قبل لبنان فيما يتعلق برفع جودة ونوعية المنتجات اللبنانية من خلال برنامج الجودة والانضمام إلى اتفاقية ACAA المعنية بالمطابقة والمواصفات، بالإضافة إلى تطوير عملية تحسين الخدمات في لبنان وخاصة الخدمات المالية والمصرفية. كما تم التباحث بعدد من مشاريع القوانين قيد الإعداد مثل قانون المنافسة وقانون الإفلاس والقوانين المتعلقة بإنشاء الشركات. وتم التطرق إلى المواضيع المتعلقة

بالمشتريات الحكومية وحماية الملكية الفكرية والصناعية من ناحية الف- وانين والاتفاقيات الموقعة من قبل لبنان ومدى التزامه بها.

3) ختمت الاجتماعات بالاتفاق على تحديد الأولويات التي ستعمل عليها اللجنة-ين وبرنامج العمل للعام المقبل وأطر التعاون المستقبلي لأعضاء هذه اللجنة.

ج. يجري منذ الفصل الماضي ولتاريخه على التحضير ومتابعة الاجتماعات المحلية-ة لإنشاء بقية اللجان الفرعية المشتركة لا سيما لجنة الأبحاث والابتكار والمعلوماتية والتربية والثقافة.

د. متابعة اتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية الناتجة عن انضمام كل من بلغاريا-ا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

هـ. تحضير جداول للمساعدات التقنية التي يحتاج إليها لبنان-ان م-ن قبل الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: على صعيد التجارة الخارجية-

1. على صعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية: تم عقد جلسة استثنائية لدعم نهوض الاقتصاد اللبناني في بيروت خلال شهر تشرين الثاني 2006 نتج عنها إصدار عدد من التوصيات والقرارات التي تعمل الوزارة بشكل حثيث على متابعة تنفيذها مع جامعة الدول العربية والصناديق والمؤسسات العربية، ومن أهم القرارات التي نفذت:
- ب. الموافقة على الروزنامة الزراعية المقترحة من قبل لبنان والتي تسمح بحماية عدد من السلع الزراعية (خضار وفلكهة) لفترة سنة
- ج. موافقة الجهات الرسمية لدولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة على توفير المساحات المجانية للمنتجات اللبنانية في المعارض التي تعقد لديها
- د. العمل مع البنك الإسلامي للتنمية وبالتنسيق مع كافة المؤسسات العربية والإقليمية لمساندة الحكومة اللبنانية
- هـ. عقد مؤتمر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب مخصص للبنان في بيروت خلال شهر آذار 2007 تحت عنوان "دعم ومساندة لبنان في إعادة الإعمار وتأهيل اقتصاده لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي"
- و. تخصيص مبلغ 250,000 دولار من الصندوق العربي للتنمية الصحية لدعم القطاع الصحي في لبنان، إذ حصل لبنان على هذه المساعدة نتيجةً للاجتماع

الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية الذي انعقد في بيروت على أثر عدوان تموز 2006.

ز. التحضير لتحقيق التعاون مع وزارة السياحة لمؤتمر السياحة العربي في بيروت، إذ عقدت الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للسياحة بتاريخ 19 نيسان 2007 واللجنة التنفيذية للسياحة بتاريخ 16-17 نيسان 2007، بالإضافة إلى الاجتماع الـ 29 للجنة منظمة السياحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط.

2. على صعيد العلاقات الثنائية: وقّع لبنان اتفاقية تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية مع الولايات المتحدة الأميركية، وهي اتفاقية إطار لتحفيز التجارة البينية اللبنانية - الأميركية والمساعدة على تنمية الاستثمارات المشتركة ما بين البلدين، والتي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ 20/2/2007 وصدرت بالمرسوم النافذ رقم 201 تاريخ 22/3/2007.

3. على صعيد المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية: عقد الاجتماع الخامس لفريق عمل انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 3 أيار 2007، وتوصل لبنان من خلاله إلى إحراز تقدم كبير في المفاوضات المتعددة الأطراف حيث تقرر إعداد مسودة تقرير وقائع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يعني أن المفاوضات المتعددة الأطراف لدخول لبنان إلى المنظمة وصلت إلى المرحلة النهائية. كما تم مناقشة عروض لبنان المحسنة في مجال المفاوضات الثنائية على التعريفات الجمركية وتحرير قطاعات الخدمات. ولقد أحرز لبنان بعض التقدم في هذا المجال حيث أعلنت كل من الجمهورية الكوبية وتايوان استعدادهما لتوقيع بروتوكول ثنائي مع لبنان معلنين انتهاء المفاوضات الثنائية.

رابعاً" على صعيد تطوير الإدارة وتحديث الإجراءات الإدارية الداخلية

1. فيما يتعلق بعملية تسهيل الإجراءات المتعلقة بتسجيل الشركات الأجنبية، أنهت وزارة الاقتصاد والتجارة العمل المتعلق بمشروع تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation، والذي تم من خلاله وضع برنامج عمل مفصل يهدف إلى ترشيح المعاملات الإدارية وتقليص عدد التوقيعات وتخفيض الوقت من خلال تقييم كامل لجدوى الإجراءات المطلوبةية للتسجيل وإتباع النظام الإلكتروني الحديثة للتواصل في ما بين الإدارات المعنية.

خامساً: على صعيد عائدات هبة الفمح المقدمة من قبل وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية

1. بتاريخ 2007/4/30، تم الإعلان عن تقديم ع-روض ب-الطرف المخت-وم للتعاقد بالتراضي لتنفيذ مشاريع تنمية زراعية من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية وغير المحلية.
2. تم فض العروض من قبل لجنة مؤلفة من أعضاء م-ن وزارة الاقتصاد والتجارة وممثلين عن السفارة الأمريكية بدءاً من 2007/8/3، وتم قبول ثلاثة مشاريع تنمية زراعية مقدمة من قبل منظمات غير حكومية. ولما كانت ه-ذه المشاريع تتخطى قيمتها إجمالي قيمة الهبة، طالب من المنظمات مراجعة كلفة المشاريع لتتناسب والهيئة المقدمة.

سادساً: على صعيد القوانين

جرى وضع مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني (قانون الإغراق والدعم والإجراءات الوقائية): أقر في اللجان المشتركة بتاريخ 2006/6/13، وأحيل إلى الهيئة العامة حيث أقر بتاريخ 2006/10/31. أرسل إلى القصر الجمهوري للتوقيع بتاريخ 2006/11/9، ونشر في الجريدة الرسمية العدد 60 بتاريخ 2006/12/21.
2. شركات الهولدينغ: مشروع قانون للإعفاء من موجب وجود أشخاص لبنانيين طبيعيين أو معنويين في مجلس إدارة شركات الهولدينغ وإعفاء رئيس مجلس الإدارة من إجازة العمل إذا كان من غير اللبنانيين المقيمين. وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أي في 2006/11/16.
3. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولية للبضائع: دخل حيز التنفيذ بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أي في 2006/11/23.
4. اتفاقية مدريد بشأن قمع بيانات مصدري السلع الزائفة أو المضللة: أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 569 تاريخ 2007/7/27 حيث نشر في الجريدة الرسمية عدد 46 تاريخ 2007/8/2.
5. تعزيز قطاع التأمين في لبنان من خلال قانون جديد: أقر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 3 نيسان 2007، وأحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 572 تاريخ 2007/7/27 ونشر في الجريدة الرسمية عدد 46 تاريخ 2007/8/2.

6. مشروع قانون يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى معاهد - دة س - نغافورة بش - أن قانون العلامات: أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم النافذ حكم - أ رقم 371 تاريخ 31 أيار 2007، ونشر في الجريدة الرسمية عدد 33 تاريخ 2007/6/7.
7. اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية: أحيل إلى مجلس النواب بموجب - ب المرسوم - وم النافذ حكما رقم 570 بتاريخ 2007/7/27 ونشر في الجريدة الرسمية - ع - دد 46 تاريخ 2007/8/2.
8. اتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات: أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم النافذ حكما رقم 565 بتاريخ 2007/7/27 ونشر في الجريدة الرسمية عدد 46 تاريخ 2007/8/2.
9. مشروع قانون المؤشرات الجغرافية: أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم النافذ حكما رقم 573 بتاريخ 2007/7/27 وحيث نشر في الجريدة الرسمية عدد 46 تاريخ 2007/8/2.
10. اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية: مرسوم الإحالة قيد التوقيع.
- ومن أهم القوانين الأخرى التي عملت عليها الوزارة خلال هذه الفترة وما زالت قيد الإقرار:
1. قانون سلامة الغذاء
 2. قانون تكنولوجيا المعلومات
 3. قانون التجارة الخارجية والإجازات
 4. قانون الحجر الصحي البيطري
 5. قانون المقاييس والمواصفات والقواعد التقنية وإجراءات تقييم المطابقة
 6. قانون إنشاء وكالة تنمية الصادرات
 7. قانون تنظيم استيراد وتجارة وبيع الأدوية والأسمدة الزراعية والأعلاف والبذور.

10- وزارة الزراعة

أولاً: المديرية العامة للزراعة

1. على صعيد التنظيم والتشريع

- أ. المشاركة في صياغة إعداد هيكليّة وطنية للسلامة الإحيائية بالتعاون م-ع وزارة البيئة.
- ب. تشكيل لجنة فنية للمصادقة على المواد النباتية.
- ج. تشكيل لجنة الأدوية الزراعية.
- د. الانتهاء من إعداد مشروع الحجر النباتي وتدابير الصحة النباتية.
- هـ. اقتراح تعديل بعض مواد مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية.
- و. إعداد نص مشروع مذكرة تفاهم بين لبنان وقطر.
- ز. وضع دراسة حول إعادة النظر في الرسم الجمركي على استيراد الفروج.
- ح. تفعيل رقابة المجالس الصحية والبلديات على مسالخ الدواجن الصغيرة والملاشات بعد إصدار مواصفات فنية لمسالخ الدواجن الصغيرة والملاشات.
- ط. دراسة موضوع اتفاقية إقامة منطقة حرة مع تركيا.
- ي. تحضير دراسة برنامج ترويجي لزيت الزيتون.
- ك. صدور مرسوم إنشاء المعهد الوطني للكرمة والنبيذ.
- ل. إنجاز مشروع قانون خاص لتنظيم الزراعة العضوية وتحضير مشاريع المراسيم التطبيقية الخاصة وتنسيق أعمال اللجنة الوطنية للزراعة العضوية.
- م. إعداد مشروع استبدال شبكات توزيع مياه الري في السهول المروية الصغرى من الأفتية المكشوفة إلى الأنابيب المضغوطة.
- ن. دراسة الحوض المائي في منطقة القاع لمعالجة مشكلة السيول في المنطقة.

2. على صعيد المشاريع

- أ. استكمال العمل في مشروع مكافحة مرض أنفلونزا الطيور المتمثل في:
 - (1) إجراء عملية إحصائية لعدد الطيور والمزارع وطرق التربية والإصابات (إن حصّات)، من خلال متابعة ميدانية في جميع المناطق اللبنانية.
 - (2) تنظيم أعمال الوقاية من المرض.
 - (3) تنظيم عملية التخلص من الطيور النافقة وتعقيم المزارع.
 - (4) متابعة الفحوصات اليومية للكشف عن إمكانية وجود أنفلونزا الطيور.

ب. تنظيم مشروع مع الفاو: "دعم الاستعداد الطارئ لمرض أنفلونزا الطيور وأمراض أخرى وبائية".

ج. تحضير مشروع لمكافحة الحمى المالطية مع المنظمات الأهلية اللبنانية.

د. الحصول على موافقة الإيفاد المبدئية لتمويل ثلاثة مشاريع هي:

(1) مشروع إنشاء برك جبلية بتنفيذ من المشروع الأخضر بقيمة 10.5 مليون دولار (قرض).

(2) مشروع درء خطر السيول في منطقة البقاع الشمالي بقيمة 3 ملايين دولار (هبة من الحكومة الإيطالية).

(3) مشروع المرصد الوطني للتنمية الزراعية بقيمة مليون دولار (هبة من الحكومة الإيطالية).

هـ. وضع الخطة الزراعية المتضمنة المشاريع الهادفة إلى النهوض بالقطاع الزراعي وعددها 50 مشروعاً موزعة على محاور استراتيجية التنمية الزراعية وفقاً لمـا يلي:

- | | | |
|---|---|------------|
| 1 | محور تطوير الإدارة | 4 مشاريع |
| 2 | محور ترشيد استعمال المياه | 2 مشروعان |
| 3 | محور تطوير الإنتاج وتحسين النوعية | 20 مشروعاً |
| 4 | محور اعتماد تقنيات فعالة | 13 مشروعاً |
| 5 | محور تنظيم استخدام الأراضي وإدارة الغابات | 6 مشاريع |
| 6 | محور الإرشاد الزراعي الريفي | 4 مشاريع |
| 7 | محور تنظيم المشاركة وارتباط العناصر | |
| | المشاركة في التنمية الزراعية | مشروع واحد |

وذلك بكلفة إجمالية مقدرة بـ 82947.9 مليون ليرة لبنانية.

و. إطلاق مشروع تنفيذ بركة تجمع مياه في قرية مجدل قضاء عكا-ار بـ دعم مـن السفارة التشيكية في لبنان.

ز. الحصول على هبة من الإيفاد بقيمة 200 ألف دولار لإعادة دراسة الاستراتيجية والخطة الزراعية.

ح. تنفيذ مشروع نموذجي لدرء خطر السيول في شمال البقاع بدعم مالي من الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ بقيمة 130 ألف دولار صـدـ من مشـروع مكافحة التصحر.

ط. إنجاز إحصاء الأضرار الزراعية التي حصلت بنتيجة العدوان الإس-رائيلي ف-ي تموز 2006.

- ي. تقديم مشروع للحكومة الإيطالية حول التسويق بقيمة 2 مليون يورو كهيئة.
- ك. إعداد دراسة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP حول الزراعة-ة المشروعة للنباتات المخدرة لأسباب طبية في لبنان- الفرص المتاحة والعقبات.
- ل. مباشرة مشروع التنمية الزراعية ADP المنفّذ من قبل الاتحاد الأوروبي-ي ب- دفع بعض الأموال للتجمعات الزراعية.
- م. متابعة العمل في مشروع المدارس الحقلية للمزارعين المنف-ذ ص- من مش-روع الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية.

3. على الصعيد العملي والإداري

- أ. المباشرة في تحديث أجهزة المعلوماتية في جميع الوحدات التابعة للمديرية العامة للزراعة.
- ب. مكنته المعلومات.
- ج. المشاركة في أعمال اللجان الفنية الخاصة بإعداد المواصفات القياسية اللبنانية.
- د. متابعة توصيات لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى.

ثانياً: المشروع الأخضر

عمل المشروع الأخضر يندرج ضمن سياسة توسيع الرقعة الزراعية وتثبيت الم-زارع ف-ي أرضه بغية استثمارها. وفي هذا الإطار، فإن الأعمال التي يقوم بها المشروع تب-دأ بعملية-ة الاستصلاح، وصولاً إلى الأعمال التكميلية اللازمة للأرض المستصلحة، وت-أمين النص-وب اللازمة، وحفر برك ترابية أو بناء خزانات من الباطون المسلّح، وشق الطرقات الزراعية.

1. بالنسبة لأعمال الاستصلاح

منذ 2005/7/19 وحتى نهاية العام 2005، تم استصلاح حوالي الأ- ف دونم-م ف-ي مختلف المناطق، حيث شكّلت المساحة المستصلحة في محافظة البقاع نص- ف ه- ذه المساحة أو ما يزيد (حوالي 600 دونم). وفي الع-ام 2006، تم استص-لاح 1621 دونماً، منها محافظة البقاع حوالي 910 دونمات. وش-مات الخ-دمات الت-ي أداها-ا المشروع الأخضر 524 مزارعاً، موزعين على 289 قرية وبلدة لبنانية. أما الأعمال المنجزة خلال العام 2007 وحتى تاريخه، فقد شملت 411 مزارعاً م- وزعين عل-ى 235 قرية، حيث تم إنجاز حوالي 1600 دونماً، أضيفت إلى المساحة الزراعية القابلة للاستثمار.

وبنتيجة هذه البيانات يتبين أن خدمات المشروع الأخضر ومنذ التاريخ المشار إليه أعلاه وحتى تاريخه قد شملت 1169 مزارعاً، وأضيف 4280 دونماً إلى المساحة الزراعية، وتم إنشاء 24500 م³ من خزانات الباطون، وحـ والي 100000 م³ من الخزانات الترابية. وتم صرف أكثر من 3.5 مليار ليرة فـي عمليات الاستصلاح وتوابعها.

2. بالنسبة للطرق الزراعية

أ. تم إنجاز 25000 متر من الطرقات.
ب. لا يزال العمل جارياً لتنفيذ واستلام الطرق التالية: كفرتون، عرسـال، بريسـال، ياطر، إضافةً إلى 14 طريقاً في مرحلة التخطيط.

3. بالنسبة لإنشاء بحيرات مائية

يتم العمل لإنشاء بحيرات مائية في كل من مرستي - الشوف، والديمان - الشـمال، وعروبة - الهرمل. وتم تجهيز دفاتر الشروط لتنفيذها، وهي بمعدل وسطي بسعة 90 ألف م³ لكل منها.

ثالثاً: مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

1. في مجال الأبنية، المختبرات والتجهيزات

أ. إتمام تأهيل المختبر الجديد في محطة تل العماره وتجهيزه بالمعدات اللازمة بحيث أصبح يعتبر من أهم وأحدث المختبرات.
ب. افتتاح مختبرات وقاية النبات والبيوتكنولوجيا وحقول الأمهات ومكتبة عامة فـي محطة تل العماره.

2. مشاريع عمل وأبحاث

أ. مشروع إكثار وتأهيل الشتول الممول من الدولة الإيطالية.
ب. مشروع الإنماء الريفي في جبولة الممول من الدولة الإيطالية.
ج. مشروع المشرق - المغرب الممول من إيكاردا.
د. بعض مشاريع مختلفة ممولة من السوق الأوروبية.

3. إرشاد

أ. تعميم الزراعة البيولوجية من خلال التوزيع المجاني لبعض الحشـرات المفيدة (مختبر العبدية) على المزارعين في كافة المناطق اللبنانية.
ب. إصدار نشرات أرصاد جوية موجهة للمزارعين صباح كل يوم تعتمد في معطـم وسائل الإعلام.

ج. متابعة موضوع أنفلونزا الطيور والتعاون مع وزارة الزراعة في هـ- ذا المجـال، إضافةً إلى التحاليل التي يقوم بها مختبر الفئار بعد تجهيزه بآلة PCR، وإصـدار تقارير يومية عن نتائج التحاليل ونتائجها.

4. وقاية النباتات

أ. تسجيل 9 أمراض اكتشفها فرع وقاية النبات في المصلحة.

5. اتفاقيات تعاون: جرى توقيع عدة اتفاقيات مع كل من:

أ. المعهد الوطني للأبحاث الزراعية في فرنسا.

ب. الاتحاد الأوروبي (تصنيف شبكة بيو هوائية لإقليم شرق البحر المتوسط)

ج. مع معظم الجامعات اللبنانية (رسمي وخاص)

د. إيكاردا

هـ. الفاو

و. أكساد

ز. مؤسسة الرؤيا العالمية

ح. مركز الرئيس بري لتأهيل المعوقين في الصرند

ط. مؤسسة الصفدي.

11 - وزارة الاتصالات

أولاً: على صعيد إعادة هيكلة قطاع الاتصالات العام في لبنان

1. تم تشكيل "الهيئة المنظمة للاتصالات" وتم تعيين مجلس إدارتها رئيساً وأعضاء بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 1 تاريخ 2007/02/08، وكذلك إصدار مرسوم السلفة المالية بقيمة 4.5/ مليار ل.ل. لتمويل أعمال الهيئة ونفقات المرحلة التأسيسية لها.
2. إنجاز الأعمال التحضيرية لخصخصة شبكتي الهاتف الخليوي حيث أنهى المصرفان JP Morgan و City Bank أعمال تقييم هذا القطاع بما يسمح حالياً من وضع رخصتي الهاتف الخليوي للبيع في الأسواق الإقليمية والعالمية في الأشهر المقبلة من العام 2007.
3. متابعة العمل في ورشة إنشاء وتشركة "اتصالات لبنان": في هذا الصدد، يستمر العمل مع الاستشاري العالمي "بوز آلن هاميلتون" والمجلس الأعلى للخصخصة في التحضير لكافة المراحل التشغيلية والإدارية والتنظيمية والمالية والتسويقية المتعلقة بإنشاء وتشركة مؤسسة "اتصالات لبنان".

ثانياً: على صعيد تحديث البنى التحتية للاتصالات

1. على صعيد مشروع توسعة الكوابل البحرية قديموس – بريتار وأوغاريت: فقد انتهى العمل بهذا المشروع حسب الجدول الزمني للتنفيذ الذي تم الاتفاق عليه بين مختلف الأطراف العاملة فيه (الإدارة القبرصية CYTA ، الإدارة السورية STE، الإدارة اللبنانية OGERO، وشركة ERICSSON)، وذلك بعد تعديله إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان. وأصبح نظام التوسعة جاهزاً وقيد التشغيل بقدرة استيعابية 10/جيجابت في الثانية خلال شهر تموز 2007.
2. بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 2007/03/10 من قبل وزارة الاتصالات – هيئة أوجيرو، قام لبنان بالانضمام إلى مجموعة الدول المشاركة في الـ I-ME-WE Submarine Cable System، وذلك بغية تشغيل كابل بحري يمتد من الهند لغاية بريطانيا مروراً بلبنان، بالمشاركة مع مؤسسات عالمية مثل فرانس تيليكوم، وإيطاليا تيليكوم، وسعودي تيليكوم، ومصر تيليكوم وآخرين. وسوف يسمح هذا المشروع الذي

سوف يتم تنفيذه في نهاية عام 2008، بتأمين السعات الدولية المتزايدة للبنان ومنطقة الشرق الأوسط عبر لبنان.

3. على صعيد عقد شراء سعات دولية بين هيئة أوجيرو والمشغل الوطني القبرصي CYTA بسعة 1 x STM4: تم توقيع عقد شراء سعات دولية بين هيئة أوجيرو ممثلة لوزارة الاتصالات - الجمهورية اللبنانية، وشركة CYTA القبرصية، بتاريخ 2007/05/15، لشراء سعات دولية بين لبنان وأوروبا و/أو الولايات المتحدة الأمريكية (4-STM 1)، وذلك لتأمين استمرارية السعات الدولية المشتركة بين لبنان وقبرص بالاتجاهين عبر كابل قديموس بعد تحديثه. هذا مما سوف يؤمن وسائل الاتصالات الدولية بين لبنان والعالم بسعاتٍ سوف تصل إلى 10Gb/s. وقد بلغت قيمة هذا العقد //5.112.640// دولار أمريكي، ودخل حيز التنفيذ في شهر حزيران 2007.

4. على صعيد قبول الهيئة الصينية في مجال شبكات الهاتف الخليوي: قامت وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو بإعداد المواصفات الفنية والدراسات التي سمحت بالتوصل إلى الاتفاق على الهبة مع الحكومة الصينية العائد إلى تجهيزات ومعدات تقنية متكاملة تسمح بإنشاء نواة لشبكة خليوية ومنصة ذكية (GSM/IN) على الأراضي اللبنانية بقدرة 50.000/ (خمسون ألف) مشترك مع ملحقاتها، تكون بمثابة بداية الرخصة الثالثة المعطاة لشركة "اتصالات لبنان". وقد صدر بهذا الخصوص قرار مجلس الوزراء اللبناني رقم 2007/136 من محضر الجلسة رقم 79 المنعقدة في 2007/05/21، بموضوع قبول الهبة المقدمة من الحكومة الصينية، وتكليف هيئة أوجيرو والأجهزة الفنية التابعة لها والمتخصصة في مجال شبكات الخليوي باستلام المعدات موضوع الهبة وتركيبها وتشغيلها.

5. على صعيد اتفاق الهيئة الموقع بين هيئة أوجيرو وشركة CISCO: بناءً على مبادرة أربعة من كبريات الشركات الأمريكية وهي: شركة إنتل، سيسكو سيستمز، غفري، وأوكسيدنتال بتروليم، من أجل إنشاء "صندوق الشراكة الأمريكية - اللبنانية" (US-Lebanon Partnership Initiative)، لتوفير الموارد الأكثر إلحاحاً واللازمة للمساعدة في جهود إعادة أعمار لبنان عقب الحرب الإسرائيلية الأخيرة عليه. وقد تم توقيع مذكرة التفاهم واتفاقية الهبة بين هيئة أوجيرو وشركة CISCO لإنشاء وتجهيز بوابتين لخدمات الإنترنت السريع ضمن مشروع ال-DSL، International Internet Exchange Point، National Exchange Gateway والتان تشكلان حاجة ملحة لشبكة الهاتف الثابت، وذلك بهبة قيمتها 1.361.100/ دولار أمريكي.

6. على صعيد إنجاز الدليل الهاتفي - الصفحات الصفراء والبدء بتوزيعه على المشتركين منذ تاريخ 2006/12/14: في هذا المجال، تم إنجاز عقد الدليل الهاتفي مع الشركة الفرنسية - اللبنانية "Pages Jaunes"، وذلك بعد تعثر ومماطلة من الوزارات السابقة دامت أكثر من سنتين وتسببت بخسائر مالية على الوزارة والشركة تفوق 4/ ملايين دولار. وقد قامت الشركة بإنجاز طباعة الدليل بصفحاته الصفراء، وسلمت مئتي وخمسين ألف نسخة إلى الوزارة. وقد بدأ توزيع هذه النسخ على المشتركين والمؤسسات العامة والخاصة ابتداءً من مطلع عام 2007 في مراكز البيع التابعة لهيئة أوجيرو والمنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية، وعلى كافة صناديق قبض الفواتير الهاتفية للشبكة الثابتة.

ثالثاً: على صعيد إطلاق خدمات الإنترنت السريع DSL

لقد تم، بالتعاون والتلازم مع شركات توزيع خدمات الإنترنت ونقل المعلومات في القطاع الخاص، إطلاق خدمات الإنترنت السريع (DSL) منذ بداية شهر أيار 2007. وقد انطلقت هذه الخدمات، تبعاً، في 36 مركزاً هاتفياً تغطي مناطق بيروت الكبرى والمدن اللبنانية الكبرى والمناطق الصناعية. وقد بلغ عدد المشتركين في هذه الخدمات لغاية تاريخه حوالي 10,000/ مشترك.

وتعتبر ورشة إطلاق هذه الخدمات الجديدة خطوة إستراتيجية عملاقة تخطوها وزارة الاتصالات والقطاع الخاص وهيئة أوجيرو في طريق اقتصاد المعلومات والمعرفة وتكنولوجيا الاتصالات وصناعة الخدمات المرتبطة بها. وسوف يكون لها حتماً الأثر الاقتصادي الإيجابي على النسيج الصناعي والتجاري والعلمي والاجتماعي في لبنان. من جهة أخرى، تقوم حالياً المصالح المعنية في الوزارة وهيئة أوجيرو بدراسة المرحلة الثانية لمشروع ال- DSL، وذلك لإطلاق هذه الخدمة في المناطق اللبنانية الأخرى وفي نطاق حوالي 100 مركز هاتفية إضافية.

رابعاً: على صعيد إغلاق كافة ملفات النزاع بين وزارة الاتصالات وجهات أخرى

تم نهائياً إغلاق ملف النزاعات المتعلقة بقضايا التحكيم في ملف عقود الخليوي، وذلك تمهيداً لإطلاق عمليات الخصخصة المرتقبة لهذا القطاع، والتي تشكل حجراً محورياً في سياسة الحكومة الاقتصادية. وكذلك أغلقت باقي ملفات النزاع التي ورثتها الوزارة من الوزارات السابقة، وكان آخر هذه الملفات:

1. ماف النزاع مع شركة فرانس تيليكوم الفرنسية: حيث تم التوصل إلى اتفاق نهائي بقيمة /124.5/ مليون دولار تم دفعها في نهاية شهر نيسان 2007 لقاء تنازل نهائي عن كامل الدعاوى وتبرئة ذمة الدولة اللبنانية.
2. ماف النزاع مع المصرف البريطاني HSBC: الذي عمل مع وزارة الاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة لإعداد شروط المناقصة الدولية للخلوي. بلغت قيمة المصالحة مع مصرف HSBC /3/ مليون دولار أمريكي، وقد عرض الأمر خلال شهر حزيران 2007 على ديوان المحاسبة للموافقة.

خامساً: على صعيد واردات الوزارة - تغذية الخزينة - دفع مستحقات البلديات

1. على صعيد دفع مستحقات البلديات عن الفصلين الثاني والثالث من العام 2006:
إحساساً منها بالصائفة المالية التي تمر بها قطاعات العام والخاص في لبنان، وشعوراً بالمسؤولية تجاه الوطن بكامله بشكل عام، والبلديات بشكل خاص، ورغبة منها بالمساهمة في دفع رواتب موظفي البلديات في وقتها، قامت وزارة الاتصالات بمبادرة منها، واستجابة للنداءات التي وصلتها من عدد من رؤساء البلديات، باحتساب مستحقات البلديات من عائدات "الرسم البلدي / الضريبة على القيمة المضافة"، وذلك عن الفصلين الثاني والثالث والرابع من العام 2006، وذلك لـ /744/ بلدية تتوزع على كافة المناطق والأراضي اللبنانية من الجنوب إلى الشمال، ومن الساحل إلى البقاع فيروت والجبل. ولقد بلغت هذه المستحقات حوالي /45/ مليار ل.ل.، وتم دفع هذه المستحقات بواسطة تحويل مصرفي مباشرة من حساب وزارة الاتصالات لدى مصرف لبنان إلى حسابات هذه البلديات في مصرف لبنان.
وقد شملت هذه الدفوعات 48 بلدية لديها حساب مصرفي لدى فرع مصرف لبنان - النبطية، و37 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - بعلبك، و54 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - صور، و73 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - صيدا، و177 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - طرابلس، و77 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - زحلة، و43 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - بكفيا، و68 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - عاليه، و93 بلدية لدى فرع مصرف لبنان - جونيه، و74 بلدية لدى المركز الرئيسي في بيروت.
تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنها المرة الثالثة، خلال أقل من عام واحد، تقوم فيها وزارة الاتصالات بدفع مستحقات البلديات. وقد وصلت المبالغ الإجمالية المحولة من الوزارة إلى البلديات خلال الأعوام 2005 و2006 و2007 حتى تاريخه /66/ مليون دولار.

2. بلغ عدد مشتركى الهاتف الثابت لغاية آخر حزيران 2007 /687.322 مشترك، أي بزيادة 3.4 % عن نفس العدد في نهاية شهر حزيران 2006.
3. بلغت الواردات الإجمالية لوزارة الاتصالات عن الأشهر السبعة الأولى للعام 2007 (كانون الثاني لغاية آخر تموز 2007) ما قيمته /755 مليون دولار أمريكي.
4. قامت وزارة الاتصالات بتغذية خزانة المالية العامة للدولة خلال فترة الأشهر السبعة الأولى من العام 2007 بما قيمته /717 مليون دولار أمريكي.

سادساً: على صعيد مديرية المراكز

1. تم إجراء كشوفات على المراكز المتضررة في الجنوب من جراء العدوان الإسرائيلي، وشملت هذه الكشوفات:
 - أ. تأمين الخرائط اللازمة على قرص مدمج لمركزي: الخيام، وعيتا الشعب، وكذلك خرائط بنت جبيل، وتسليمها إلى مندوب دولة قطر لإجراء الدراسات اللازمة لإعادة تأهيل هذه المباني.
 - ب. إجراء الكشوفات اللازمة والتنسيق مع هيئة أوجيرو لإنجاز الأشغال المتممة لنظام DSL التي تنفذها، بغية تسليم المواقع للملتزم مؤسسات كابورال وموريتي وهي الأشرفية - العدلية - بدارو - فرن الشباك - النهر - ميناء الحصن - جبل الديب - الدورة - ضبية - الحازمية - ذوق مكايل - إنطلياس والجديدة.
 - ج. توسعة وتحديث المقسمات الهاتفية في كافة الأراضي اللبنانية Expansion & Switching Upgrade، وإجراء دراسة شاملة لتوسعة خطوط المشتركين وفقاً للحاجة وللمطلوب بالتنسيق مع المديرية التجارية في هيئة أوجيرو.
 - د. إنجاز الاس-تلام النه-ائي لمش-روع الموز-عات الإلكترونية الما-زم إل-ى شركة (International Gateway Infrastructure Active Cabinet).
 - هـ. إجراء الاستلام النهائي لمشروع الاتصال البحري أليثار - بريثار.

سابعاً: على صعيد مديرية البريد

1. تأمين مولاكبة واستمرارية العمل البريدي إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في شهري تموز وآب 2006، حيث تم تحويل بريد لبنان الجوي الصادر والوارد إلى مطار دمشق الدولي بالتوسط وتم تأمينه بصورة منتظمة برأى من وإلى لبنان عبر معابر البرية، وذلك بسبب إقفال مطار الرئيس رفيق الحريري الدولي قسراً خلال الشهرين المذكورين.

12- وزارة العمـل

أولاً: على صعيد مشاريع القوانين والمراسيم

1. إحالة مشروع مرسوم يتعلّق بإنشاء صندوق مركزي للإغاثة الاقتصادية والاجتماعية إلى مجلس الوزراء، وغاية هذا المرسوم إغاثة المؤسسات الإنتاجية، الخاضعة لأحكام قانون العمل الصادر بتاريخ 1946/9/23 وتعديلاته، والتي دمرت كلياً أو جزئياً نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان.
2. صدور المرسوم رقم 17884 تاريخ 2006/10/20 حول تعيين ممثلي أصحاب العمل والأجراء في اللجنة الناطرة في خلافات العمل الجماعية.
3. صدور المرسوم رقم 17883 تاريخ 2006/10/20 حول قبول هبة نفدية مقدّمة من منظمة العمل الدولية لصالح وزارة العمل لتمويل المرحلة الثانية لبرنامج عمل "تعزيز قدرات وزارة العمل في معالجة مشاكل عمل الأطفال في لبنان ضمن البرنامج الدولي لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال".
4. صدور المرسوم رقم 17294 تاريخ 2006/6/24 حول إنهاء خدمة المندوبين الستة لممثلي الدولة في صندوق الضمان الاجتماعي وتعيين بدلاً عنهم.
5. إعداد مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، وإرساله لوزير الدولة لشؤون مجلس النواب.

ثانياً: على صعيد القرارات الصادرة عن وزير العمل

1. القرار رقم 1/185 تاريخ 2006/8/21 يتعلق بتنظيم تقديم طلبات الموافقات المسبقة ويحدد عدد الطلبات السنوية والأسبوعية التي يحقّ بها لكل مكتب اسـم تقدّام خادـمات دون شهادات إيداع، كما ينظم بعض الأمور الإدارية المتعلقة بهذا الشأن.
2. القرار رقم 1/193 تاريخ 2006/8/24 الذي يمنع أصحاب العمل، وعلى أثر العدوان الإسرائيلي، إنهاء عقود الأجراء لأسباب اقتصادية أو القوة القاهرة أو التوقف النهائي عن العمل وعدم سماح الظروف الأمنية بذلك دون التشاور مع وزارة العمـل، وإلا اعتبر صرفاً تعسفياً.
3. القرار رقم 1/201 تاريخ 2006/9/7 حول إنشاء الهيئة الثلاثية الأطراف، والمؤلفة من وزارة العمل والهيئات الاقتصادية والعمال، لمعالجة ذيول الحرب الإسرائيلية على لبنان وانعكاساتها على اليد العاملة ولتحقيق التعاون والتنسيق في قضايا العمل.

4. القرار رقم 1/221 تاريخ 2006/10/5 الذي يهدف إلى تبسيط إجـراءات الحصـول على تراخيص عمل الأجانب وإنجاز المعاملات بالسـرعة الممكنة، وهـو يحدـد المستندات المطلوب تقديمها مع طلبات الموافقة المسبقة، وتلك المطلوبة للحصول على إجازات العمل أو تجديدها.
5. القرار رقم 1/14 تاريخ 2007/3/8 والقرار رقم 1/29 تاريخ 2007/4/28 والاذان يتعلّقان بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط بناءً على مقتضيات المصلحة العامة ومع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، ويستثنى من هذا القرار الفلسـطينيون المولـودون على الأراضي اللبنانية والمسجلون بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية.
6. القرار رقم 1/23 تاريخ 2007/4/16 الذي يتعلق بشروط طلبات الموافقة المسبقة وتراخيص العمل للأجانب التي سويت أوضاعهم في المديرية العامة للأمن العام، ويحدد المستندات الواجب تقديمها لهذه الغاية.
7. القرار رقم 1/59 تاريخ 2007/5/28 الذي يتعلق بفتح اعتماد إضافي في الموازنة الإدارية للعام 2007 لتلزيـم المرحلة الأولى في المخطط التـوجيهي العام لأنظمة المعلومات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - الجزء الثاني لـربط الشبكة على نطاق واسع - WAN.
8. القرار رقم 1/62 تاريخ 2007/6/2 الذي يتعلق بإجراء تعديلات توضيحية على شروط تعيين المستشارين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والخاصة بعمـر المستشار وبالمؤهلات العلمية والخبرات العملية المطلوبة.

13 - وزارة الإء-لام

أولاً: على صعيد معالجة الفائض في الوزارة

إن الانتهاء من ماف الفائض بصورة نهائية عام 2006 يعتبر إنجازاً أساسياً وواعداً على طريق تفعيل عمل الإدارة العامة اللبنانية ويشكل نموذجاً يحتذى به في أي عملية إصلاحية مستقبلية، وذلك لسببين جوهريين:

1. السبب الأول: إنها المحاولة الأولى التي تستكمل إلى نهايتها ويتم وضع حل جذري لمعضلة أساسية كانت قد نشأت منذ ما قبل صدور قرار العمل بأسلوب التعامل رقم 103 سنة 1972 الذي وضع الأسس والمعايير لتعريف التعامل مع الوزارة، وقبل أن تتغير ماهيته وتتبدل أهداف هذا التعامل، حيث "انحرف التعامل عن غايته" كما جاء في إحدى مطالبات مجلس الخدمة المدنية سابقاً. هذا عدا عن أن العدد تجاوز أضعاف – أضعاف المراكز المحددة في هيكلية وزارة الإعلام حيث وصل عدد المتعاملين، أقله، عند البدء بتنفيذ عملية معالجة الفائض إلى 1379 متعاملاً. وقد تم توزيع الفائض على الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات، مما أدى إلى الالتزام بمبدأ من يعمل يتقاضى أجراً والانتهاء من دفع أكثر من أجر وتعويض إلى أشخاص قد لا ينتجون فعلياً في الإدارة ذاتها نظراً للتخمة في الأعداد التي كانت متواجدة في وزارة الإعلام. هذا كما جرى تصنيف المتعاملين وفق شروط التحصيل والمؤهلات العلمية والكفاءات، ولا سيما إذا علمنا إن نسبةً تتجاوز 36% من بعض المتعاملين لا تتوافر فيهم أية مؤهلات علمية تؤهلهم لإشغال مراكز تحتاج إلى مؤهلات محددة.

2. السبب الثاني: إن دفع المستحقات والبدلات الشهرية والتعويضات الأخرى وفق القوانين والأنظمة المحددة تم بصورة علمية ودقيقة بعد ما كان الأمر يخضع إلى الكثير من الاستنسابية عند دفع بدل التعامل للمعنيين، والذي كان يفتقر غالباً إلى العدالة التي تستوجب شمولها الجميع، وتجعلهم متساوين وفق سنوات الخدمة والمؤهلات العلمية التي اعتمدت في إطار عملية التعاقد. وبالتالي، فإن مجموع المستحقات انخفض في الفصلين الأول والثاني إلى 4,321,159,000/ل.ل.، وبذلك تكون نسبة التخفيض الإجمالية في الوزارة بلغت حوالي 47%.

ثانياً: على صعيد وضع هيكلية إدارية جديدة للوزارة

إن الأنظمة التي ترعى العمل، وتحديداً الهيكلية الخاصة بوزارة الإعلام، تعود إلى العام 1961 والمحددة بالمرسوم رقم 7276 تاريخ 1961/8/7. ولم يطرأ أي تعديل جوهري يذكر عليها سوى ما نص عليه المرسوم الاشتراعي رقم 83/25. هذا ما جعل الأمر لا يتماشى مع طبيعة العمل الإعلامي أو المهام التي يمكن أن تؤديها وزارة الإعلام في إطار وحدتها الثلاث: مديرية الوكالة الوطنية للإعلام - مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية - مديرية الإذاعة، فضلاً عن مصلحة الديوان. لهذا كان لا بد من وضع مشروع هيكلية تحدد المراكز والمهام المطلوبة التي تلبي طبيعة العمل الإعلامي العصري بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية. وما يمكن تسجيله من إنجازات على سبيل الذكر لا الحصر:

1. العنصر البشري والهيكلية المطلوبة:

أ. تم الانتهاء من موضوع التعامل بعد إنجاز ملف الفأض (بصورة نهائية) والذي بدأ العمل به في العام 2001، ومن ثم معاودة الانتهاء منه بتاريخ 2005/10/31.
ب. وفي العام 2007، تم إنجاز توقيع مشاريع عقود لـ 558 متعاوفاً سندا للمرسوم رقم 5240 تاريخ 2001/4/5، موزعين على الشكل الآتي وذلك بعد اعتماد مشروع الهيكلية الجديدة:

- (1) مئة وأربعة وستون متعاوفاً على الفئة (الثالثة)
- (2) مئتان وخمسون متعاوفاً في الفئة (الرابعة - الأولى)
- (3) وتسعة وستون متعاوفاً في الفئة (الرابعة - الثانية) أي أن مجموع الفئة (الرابعة - الأولى) والفئة (الرابعة - الثانية) $(69+250) = 319$
- (4) وخمسة وسبعون متعاوفاً في الفئة (الخامسة).
- ج. تم إيداع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات جميع ملفات المتعاملين السابقين لدى الوزارة الذين تم إلحاقهم من قبل مجلس الخدمة المدنية، فضلاً عن العمل على نفل الاعتمادات العائدة لهم.
- د. تم اعتماد مشروع هيكلية جديدة يأخذ بعين الاعتبار حاجات الوزارة الفعلية والتي يتطلبها العمل الإعلامي والإداري، إضافةً إلى تنظيم العنصر البشري وفق مشروع هيكلية جديدة أخذت بعين الاعتبار الحاجة الفعلية للوزارة.
- هـ. تم إعداد ملف لكل متعامل يتضمن المستندات الأساسية المطلوبة للتعاود.
- و. تم وضع مشروع مرسوم تنظيم وزارة الإعلام للفئتين الثالثة والرابعة بمشاركة كل من إدارة الأبحاث والتوجيه ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

ز. تم تجهيز الوزارة، لأول مرة، بساعات ضبط الدوام الإلكتروني على أن تكون مرتبطة مباشرة بقسم الموظفين وذلك وفق برنامج توزيع الدوام المختلف لكل من الوكالة الوطنية والإذاعة اللبنانية، حيث يعد قسم الموظفين آلياً بياناً بدوام كل من العاملين لدى الوزارة ويحول إلى دائرة الشؤون المالية.

ح. إعداد بيانات تفصيلية بجميع المطبوعات والدوريات ودور النشر التي تصدر في لبنان (يجري مكننة ملفات كل منها).

ط. إنشاء غرفة للرقابة على البث الإذاعي والتلفزيوني على المستوى المحلي والعالمي سداً للمادة 47 من القانون 94/382.

ي. استحداث مركز لنشر الإعلانات الرسمية في معظم المحافظات.

ك. تفعيل موضوع استيفاء الرسوم من المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة (اعتمدنا التفسير في الفترة الأخيرة نظراً للأوضاع المالية الصعبة التي تعانيها هذه المؤسسات).

ل. إعادة تخفيض عدد الاشتراكات الهاتفية وحصر التخابر الخليوي بخطوط هاتفية محددة.

م. معالجة موضوع أفراد الهيئة التعليمية الرسمية الملحقين بوزارة الإعلام الذين كان عددهم 24 شخصاً ما بين أستاذ تعليم ثانوي ومعلم ومدرس، وذلك من خلال العمل على نقل معظم هؤلاء إلى ملاك وزارة الإعلام بعد توقيع الوزير مؤخراً لمشاريع المراسيم العائدة لهم، وبعد استطلاع رأي مجلس الخدمة المدنية، في حين إن عدداً لا بأس به قد استقال عند السير بحسم الموضوع. هذا مع العلم أن موضوع إلحاق هؤلاء بوزارة الإعلام يعود إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

ن. العمل على تثبيت المتعاقدين لدى وزارة الإعلام من خلال عرض الموضوع على مقام مجلس الوزراء بموجب كتاب الوزير رقم 1240/341 تاريخ 200/5/31، ومن خلال استطلاع رأي مجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية. وهذا الموضوع يشكل استقراراً للموظف المنتج وحافزاً لتأدية الوظيفة دورها على أكمل وجه.

ثالثاً: على صعيد مديرية الوكالة الوطنية للإعلام

1. مكننة الوكالة الوطنية للإعلام وفق مذكرة التعاون اللبناني الفرنسي لجهة استخدام الإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية مما يسمح للجميع وتحديد المؤسسات الإعلامية بزيارة موقع مركز النشر لمدة 24 ساعة يومياً، ونقل الوكالة إلى جميع أنحاء العالم.

2. تخفيض نشرة الوكالة المطبوعة بحدود 86% كنشرة ورقية، حيث يتم التوزيع من قبل موزعين تابعين للوكالة ويتم إعطاؤهم تعويض نقل وانتقال شهري مقطوع بموجب المرسوم رقم 8169 تاريخ 2002/7/8 (كان يتم توزيع أعداد الوكالة 150 – 180 صفحة أحياناً، وبشكل يومي، على المئات من النواب والوزراء والشخصيات والفاعليات والمؤسسات في مختلف المناطق، وحيث كانت كلفة الطباعة كبيرة وكذلك كلفة بدل التوزيع).
3. العمل منذ العام 2006 على تنفيذ إنشاء قاعدة معلومات خاصة بالتوثيق والأرشفة العائدة لمديرية الوكالة الوطنية للإعلام، وإتاحة استثمار هذه المعلومات بصورة علمية متطورة (مالية مستقبلاً)، لا سيما بعد ازدياد عدد الزائرين لموقع الوكالة الوطنية www.nna-leb.gov
4. وفي ما يتعلق بنظام أرشفة الصور التي توزع على وسائل الإعلام المحلية للنشاطات الرسمية بأغلبها، فإنها تبدأ من العام 1970 وحتى تاريخه وفق ما هو موجود لدى الوكالة والمرسلة من قبل شركة دالاتي ونهرا، التي تعمل على التصوير لصالح وزارة الإعلام. وهذه الصور تشكل ذاكرة أساسية في تلك الفترة لقسم مهم من تاريخ لبنان الحديث، في حين أن أرشيف نشرات الأخبار العائدة للوكالة الوطنية للإعلام يعود تاريخه إلى العام 1993.
5. بالنسبة للوكالة الوطنية، فقد وضعت دراسة تتضمن الحاجة الفعلية للعمل داخل المديرية والمكاتب في المناطق (حسب الأفضية) (3 عناصر في القضاء، بعدما كان الأمر في البداية محصوراً بالمحافظات وبأعداد تتجاوز عشرات العناصر).
6. العمل على تفعيل دور غرفة الصحافة الأجنبية في الوزارة حيث تستقبل يومياً عدداً من مراسلي الصحف والمؤسسات الإعلامية الأجنبية يرسلون تقاريرهم ويأخذون المعلومات الضرورية لذلك فضلاً عن تنظيم أوضاعهم في لبنان بالتعاون مع المؤسسات المعنية في وزارات أخرى لتسهيل عملهم.
7. العمل على تفعيل دور مركز الدراسات للاستفادة من كم المعلومات المهمة التي تصل إلى الوزارة وما لديه من وثائق وما يجري متابعته في وسائل الإعلام العالمية والعربية، والسعي إلى إصدار نشرات دورية ومجلة.

رابعاً: على صعيد مديرية الإذاعة اللبنانية

1. تم العمل على تطوير أجهزة إرسال الإذاعة من قبل شركة كوينتينت-ال كتي-رونيكس الأميركية وبموجب اتفاقية تم توقيعها في نهاية العام 1999. وتشمل أجهزة الإرسال على الـ AM والـ FM. ونظراً لعدم استكمال الشركة المعنية لهذا المشروع وبعـد

انتهاء التسوية المالية معها حيث تنازلات عن مبلغ 232,000 دولار وسددت الدولة آخر قسط متوجب عليها في تشرين الثاني 2006، فقد تم اتخاذ قرار في مجلس الوزراء بتاريخ 2007/2/20 تحت الرقم 233 بالموافقة على تكليف شركة INFOLINK اللبنانية متابعة هذا الموضوع من خلال تشغيل أجهزة الإرسال على موجة الـ AM، واستكمال تركيب أجهزة الـ FM. ومن المفروض إنجاز المشروع خلال الأشهر المقبلة.

2. إنجاز الاستلام المؤقت لتجهيز استوديوهات الإذاعة اللبنانية مع شركة شوتودر (studer) السويسرية ويشمل تجهيز سبعة استوديوهات حديثة ومتطورة تعمل على أنظمة الـ C.D. وDIGITAL، فضلاً عن الغرف الفنية وغرف الاستماع والمراقبة العائدة لهذه الاستوديوهات.

3. إقامة وحدات للأخبار مربوطة بالاستوديوهات بواسطة نظم معلوماتية إذاعية حديثة + (OB VANS) عدد (2). قيمة المشروع الإجمالية 7,776,022.40 فرنك سويسري. وتم تمويل 85% من هذا المشروع من قبل بنك UBS AG السويسري. وبعد انتهاء مهلة السماح وهي عبارة عن سنتين، بدأت الدولة بتسديد الأقساط المتوجبة عليها مرتين في السنة ولمدة عشرة سنوات، وذلك ابتداءً من شهر نيسان 2007.

4. العمل على تمكين الإذاعة اللبنانية من توفير مداخل للخزينة اللبنانية من خلال الإجازة للإذاعة حق استثمار وإنتاج البرامج وبيعها، وإنتاج الإعلانات التجارية وغير التجارية لمصلحتها ولمصلحة الغير، فضلاً عن الإجازة بتأجير استوديوهات الإذاعة وفترات من أوقات بثها. (صدر قرار مجلس الوزراء رقم 58 بتاريخ 2006/8/24 بناء على اقتراح الوزارة لتعديل المادة الثامنة من قانون تنظيم وزارة الإعلام الصادر بالمرسوم رقم 7276 تاريخ 1961/8/7)، وتم إقراره في لجنة الإدارة والعدل النيابية.

5. متابعة إنتاج عدد من C.D. من قبل الوزارة والإشراف على إعدادات تقارير يومية وإرسالها إلى وزارة الخارجية (الأمانة العامة) خلال حرب تموز والفترة التي تلتها. تتضمن الأحداث اليومية والخسائر البشرية والمادية.

أولاً: على صعيد مؤسسة كهرباء لبنان

1. على صعيد مديرية الإنتاج

أ. في مجال إعادة تأهيل ما تضرر خلال العدوان الإسرائيلي، أنجزت بعض التوصيلات الأولية في خزانات الفيول المتضررة في معمل الجية (بنسبة 15%). وتقوم شركة بتروجت المصرية حالياً بتوصيل خزانات الفيول في معمل الجية الحراري عبر هبة كريمة من جمهورية مصر العربية بقيمة 15.4 مليون دولار. ب. وقد فاقت قيمة التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعدوان الإسرائيلي في قطاع الاستثمار ما كان متوقعاً، وهي تشمل أجرة استخدام باخرة كخزان عائِم لمدة 4 أشهر، وحيث بلغت مبلغ 39.5 مليون دولار أميركي. ولا يزال القطاع بحاجة إلى أعمال إعادة تأهيل تقدر قيمتها بنحو 45 مليون دولار.

2. على صعيد مديرية النقل

أ. تم إصلاح محطات التحويل و98% من خطوط النقل من توتر عالي وكابلات مطمورة التي دمرها خلال العدوان الإسرائيلي. ب. بلغت الكلفة الإجمالية للأعمال المنجزة حوالي 4.8 مليون دولار.

3. على صعيد مديرية التوزيع

أ. أنجزت المديرية كافة أعمال التوصيلات على صعيد محطات التحويل وشبكة التوتر المتوسط، وحوالي 95% من أضرار شبكة التوتر المنخفض. ب. تكبدت مؤسسة كهرباء لبنان حوالي 9 مليون دولار، وهي قيمة التوصيلات في قطاع الإنتاج في بيروت وجبل لبنان وكافة المناطق الأخرى.

4. على صعيد إصلاح وتشركة مؤسسة كهرباء لبنان

أ. في مجال تقوية قدرات وضع السياسات القطاعية، تم تعيين شركة Electricite de France لتطوير برنامج عام للقطاع ويشمل برنامج للاستثمار في قطاعي التوليد والنقل ابتداءً من تموز 2007. كما تم التعاقد من أجل إنشاء مركز وطني للتحكم (National Control Center) من أجل التدقيق في أداء الشبكة وتمكين استيراد الطاقة من البلدان المجاورة.

ب. في مجال تحسين الفعالية العملية لمؤسسة كهرباء لبنان، تم تعيين مدقق مالي لتدقيق حسابات 2002 - 2004، كما تم توقيع اتفاقية مع شركة خاصة للقيام

بأعمال التشغيل والصيانة في محطتي الزهراني والبدواوي. وفي نيسان 2007، تم توقيع اتفاقية مع جمهورية مصر العربية لتأمين الغاز الطبيعي لمعمل البدواوي ابتداءً من نهاية الفصل الثاني للعام 2008.

ج. في مجال إيجاد منتجين مستقلين للطاقة ويهدف تغطية مسألة النقص بالطاقة الإنتاجية التي سيحتاج لها لبنان في المستقبل القريب، تم توقيع عقد مع المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) بتاريخ 15 حزيران 2007 للمساعدة في تنفيذ هذه العملية التي من المتوقع أن تبدأ في الفصل الرابع من العام 2007. كما يتم التحضير حالياً لاستدراج عروض للتعاقد مع استشاري تقني وشركة محاسبة لتنفيذ خدمات تتعلق بهذا المشروع.

ثانياً: على صعيد مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان

1. على صعيد الوضع العام
 - أ. خلال فترة اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، تم الكشف على مواقع الأضرار والمبادرة إلى إصلاح الشبكات بالسرعة الممكنة وبالقدر المستطاع.
 - ب. إبقاء جميع مصادر المياه ومحطات الضخ عاملة بصورة متواصلة مهما كان الأمر.
 - ج. إبقاء جلسات مجلس الإدارة مفتوحة والتواصل اليومي مع سلطات الدولة بشأن ما يقتضي العمل به للإبقاء على فعالية هذا المرفق الحيوي قائمة.
2. على صعيد أوضاع عمل المديريات داخل المؤسسة
 - أ. تقديم وتركيب وتشغيل شبكة قياس عن بعد لدفق وضغط ومستوى المياه، على شبكة التوزيع العائدة لمناطق بيروت والتمن الساحلي.
 - ب. تم تلزيم خط توريد جديد بقطر 450 ملم بطول 9 كلم من مفرق عين الجرن إلى بلدة عجلتون استعداداً لجر مياه سد شبروح.
 - ج. تم تلزيم وتنفيذ خط جر جديد بين محطة التصفية الجديدة في بلدة جبيل وموقع خزانات مار جرجس.
 - د. تم تلزيم مشروع تقديم وتركيب مصافي ومحطة ضخ قرب مصب نهر إيد-راهم لتكرير وضخ المياه إلى مناطق بلدة نهر إبراهيم وحالات والفيدار.
 - هـ. جر مياه فوار إنطلياس إلى مصنع ضبيه، ولغاية آخر أيار 2007 حيث كان قد تم تنفيذ كامل النفق الخاص بهذا المشروع وهو بطول حوالي 600 متر وتمديدات بقطر 1000 ملم في مصنع ضبيه.

و. تشغيل وإدارة محطة معالجة وضخ مياه الشفة في جبيل.

ثالثاً على صعيد مؤسسة مياه لبنان الشمالي

1. على صعيد الإدارة الإدارية

أ. قيام مديرية الشؤون الإدارية ببذل جهود كبيرة لتصنيف مستخدمي مصالح المياه المدموجة في مؤسسة مياه لبنان الشمالي في بعض المراكز الشاغرة فـي مـلاك المؤسسة، ولقد صدر قرار بهذا الخصوص بـ رقم 6/122 تـ تاريخ 2006/5/4. ومن بعدها عمدت هذه المديرية إلى إجراء الترتيبات اللازمة لملء بعض المراكز الشاغرة في ملاك مؤسسة مياه لبنان الشمالي من بين مستخدمي وأجراء وعمال ومتعاقد المصالح المدموجة بالمؤسسة، وصدر قرار بهـ ذا الخصـوص بـ رقم 6/165 تاريخ 2006/6/20 ولحققتها قرارات أخرى بين الفترة الممتدة من 2006/6/20 لغاية 2006/12/6 بموضوع ملء مراكز شاغرة وتسوية أوضاع ونقل والتنسيق مع مديرية الشؤون المالية لتحديد احتساب رواتب المستخدمين الجدد وتاريخ استحقاق التدرج.

ب. بعد موافقة مجلس الوزراء وبموجب قراره رقم 54/ تـ تاريخ 2006/11/9، تم التعاقد المؤسسة مع الموظفين الإضافيين الذين استخدمتهم شركة أونديو لبنان فـي إطار عقد تقديم خدمة المياه في مدينة طرابلس وضواحيها، وذلك ابتداءً من تاريخ انتهاء مدة العمل بعقد الشركة المذكورة، حيث بلغ العدد الإجمالي لعقود المتعاقدين 58/ عقد.

2. على صعيد إدارة الاستثمار

أ. إجراء العمليات الحربية الإسرائيلية ونتيجة لأعمال القصف الجـوي، تضررت بعض المنشآت المائية في الشمال كمنشآت سد البارد وبعـض خطـوط المياه الرئيسية في دوائر القبيات وحلبا، وقد تم إصلاحها بصورة عاجلة بحيث لم يشعر المواطنون بنقص في المياه.

3. على صعيد الإدارة الفنية

أ. إعداد تقرير شامل حول الأضرار التي لحقت بمنشآت المؤسسة خـلال العـدوان الإسرائيلي على لبنان وتم إرساله إلى كل من هيئة الإغاثة ومجلس الإنماء والأعمار ومجلس الوزراء ووزارة الطاقة والمياه. وقد تم تصليح كافة الأعطال بقيمة بلغت 35,000 دولار، ما عدا جسر عرقا الذي تأخر العمل به نتيجة

لأحداث نهر البارد الأخيرة، وتقدر قيمة التصليحات المتبقية حـ. والي 22,000 دولار.

ب. إعداد دراسة شاملة حول إمكانية الطلب من الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة والمؤازرة للمؤسسة في الأمور الفنية وتقديم معدات مختلفة.

ج. إعداد هيكلية مقترحة لتصنيف المتعهدين المقبولين لـ دي مؤسسة مـ. اه لبنان الشمالي.

د. المشاركة في الاجتماعات بين المؤسسة والبنك الدولي ومن ثم العمل على إعـ داد تقارير شاملة حول إمكانية الطلب من البنك الدولي تقديم المساعدة والمـ. ؤازرة للمؤسسة في الأمور الفنية وتقديم معدات مختلفة.

هـ. المشاركة في الاجتماعات بين المؤسسة ومؤسسة GTZ الألمانية، ومن ثم العمل على إعداد تقارير شاملة حول إمكانية الطلب من هذه المؤسسة تقديم المساعدة والمؤازرة للمؤسسة في الأمور الفنية وتقديم معدات مختلفة.

رابعاً: على صعيد مؤسسة مياه لبنان الجنوبي

تركز عمل المؤسسة على معالجة أضرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، وأبرز إنجازاتها:

1. على صعيد إصلاح خطوط الضخ والجـ وشبكات التوزيع: تم إصلاح جميع خطـ وط

الضخ والجـ الرئيسية وشبكات التوزيع بواسطة أربعة عقود تم تمويلها بالكامل مـ. ن قبل الهيئة العليا للإغاثة، ما عدا تلك التي في المدن والبلدات التي تعرضت لـ دمار كامل وهي صديقين، وعيناتا، وعيتا الشعب، وبنـ جبيل، والخيام.

2. على صعيد إصلاح أضرار الآبار الارتوازية ومحطات الضخ والمعالجة: وقـ د تـ م

إصلاح كافة الأضرار والتي تشمل بئرين في بفروه ووادي فخر الدين بتمويل مـ. ن اليونيسيف، وثلاثة محطات في الطيبة والوزاني ومركبا بتمويل من الصليب الأحمرـ ر الدولي.

3. على صعيد إصلاح أضرار الخزانات المائية: أنجزت المؤسسة إعادة تأهيل 52 خزاناً

للمياه من أصل 58 خزاناً متضرراً ومدمراً بشكل كامل، وسينتهي العمل على خزانين خلال شهر تشرين الأول 2007، فيما تتعاون المؤسسة مع منظمة اليونيسيف من أجل تمويل تصليح الخزانات الباقية التي بدأ تلزيـمها عبـ ر عـ د مـ ن المنظمـ ات غـ ر الحكومية.

4. مشاريع جديدة: عملت المؤسسة على تجهيز 65 محطة ضخ مياه بآلات تعقيم كاـ ور

من ضمن برنامج سلامة المياه، و30 محطة بتمويل من قبـ ل فريـ ق دـ م ألمـ اني

(THW)، و32 محطة مموله من قبل صد-ندوق التع-اون الألم-اني (KFW)، و3 محطات بتمويل من الصليب الأحمر الدولي. كما تم تلزيم 22 محطة جديدة من قبل اليونيسيف والتي يتوقع إنجازها خلال 3 أشهر.

خامساً: على صعيد مؤسسة مياه البقاع

1. في إطار معالجة أضرار العدوان الإسرائيلي، أتمت المؤسسة كافة التوصيات اللازمة في مضخات متضررة للمياه في بعلبك والبقاع الغربي وزحلة، وخطوط ج-ر (نف-ل وتوزيع) في بعلبك والبقاعين الأوسط والغربي.
2. لا تزال المؤسسة حالياً تعمل على إعادة تأهيل خزان للمياه مدمر بالكامل في مدينة بعلبك.

سادساً: على صعيد بناء وإدارة السدود

1. سد شبروح

سد ركامي يخزن حوالي 8 إلى 10 ملايين متر مكعب من المياه في السنة، ويعتد بتأمين حاجات منطقة كسروان وقسم من منطقة المتن من المياه حتى سنة 2050، وهو يغذي منطقة كسروان بـ 60 ألف متر مكعب من المياه في اليوم وفي فصل الشحائح، أي من شهر حزيران وحتى شهر تشرين الأول. وُضع حجر الأساس في هذا المشروع في العام 2002، وبدأ العمل به في العام 2003. وكان من المنتظر انتهاء الأعمال به في العام 2006، لكن العام الإسرائيلي أجل انتهاء التنفيذ حتى صيف العام 2007. ويتضمن المشروع محطة تكرير لمياه الشرب بوتيرة 60 ألف متر مكعب في اليوم، والتي تعتمد على التقنيات العالية للتكرير من ناحية الجودة والكمية، وهي ثاني أكبر محطة لتكرير لمياه الشرب في لبنان بعد محطة الضبية. وتغذيها المياه من مصدري رئيسيين وهما الحوض الصباب بكمية 3 مليون متر مكعب، ونبع اللبن حيث يتم سحب حوالي 5 ملايين متر مكعب من المياه خلال فترة نيسان - أيار من العام. وهذه الكمية لا تدخل في حساب توزيع المياه من نهر اللبن، مع الإشارة إلى أن تصريف مياه نبع اللبن تفوق 48 مليون متر مكعب، يستعمل منها 3 مليون متر مكعب لا يري في كفرنبان والباقي يذهب هدرًا في البحر.

بلغت تكاليف المشروع 43 مليون دولار، وحيث تم إضافة تكاليف طريق الولوج إلى السد، بالإضافة إلى تكاليف بعض التغييرات التقنية الناتجة عن طبيعة جيولوجيا

المنطقة، والتي لم تتعد 2.5 مليون دولار، وبالتالي بقيت دون سقف 3% في زيـادة الأسعار.

هذا ويعتبر سد شبـروح مشروعاً نموذجياً في الحفاظ على البيئة، إذ تم بناء واجهة السد بنوعية الحجر الذي يتواجد في المنطقة خصيصاً لهذه الغاية.

2. مشروع قانون الـ BOT في المشاريع المائية

بعد عرض الخطة العشرية في مجال المياه خلال العام 2003 على مجلس الـ وزراء، وقرار من دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، تم تكليف مدير عام الموارد المائية وعدد من القضاة بوضع قانون يعتمد على مشاركة القطاع الخاص في بناء وإدارة المشاريع المائية في لبنان على طريقة الـ BOT لفترة 30 عاماً. ويعنى مشروع القانون بالمشاريع المائية من سدود، ومحطات تكرير، ومحطات تنقية، ومحطات إنتاج الكهرباء من المياه، ومحطات معالجة الـ وحوّل الناتجة عن تكرير مياه الصرف الصحي وإدارة مياه الشرب والري وتوزيع الكهرباء في منطقة معينة من لبنان. ويذكر أن مشروع القانون يخفف أعباءً عن كاهل الموازنة عبر استقطاب التمويل من القطاع الخاص، وقد أُحيل إلى رئاسة مجلس الوزراء، وسيحال قريباً إلى مجلس الوزراء للعمل على إقراره.

أولاً: على صعيد انعكاسات الأوضاع الراهنة على القطاع السياحي

1. كان مقدراً للقطاع السياحي بكافة أنواعه وفئاته وامتداده على جميع المناطق اللبنانية أن يشهد نمواً لافتاً خلال العام 2006 والذي بدأت بشائره فعلياً تتحقّق منذ شهر كانون الثاني. وقد كانت المؤشرات المختلفة تشير إلى تروّج وصول ما يزيده عن المليون و500 ألف سائح إلى لبنان، وهي أرقام فعلية ارتبطت بحجّوزات الفنادق والشقق المفروشة وحركة المطار. وبالتالي، وبعد ما حدث، فإنّ تدبير الخسائر الإجمالي للقطاع السياحي والتي تبلغ ما يقارب 3 مليارات دولار أميركي ليست وهماً، إنما مقارنة فعلية للمداخل التي كانت متوقّعة للقطاع السياحي من فنادق وشقق مفروشة ومطاعم ووكالات تأجير سيارات ووكالات سياحة وسفر. هذا إيضاً إلى الآثار السلبية التي تحققت لدى العديد من القطاعات الإنتاجية المرتبطة مباشرة بهذا القطاع، من تجار إلى بلدات اصطياف إلى لجان المهرجانات الدولية والمحلية وغيرها.

2. ومن جهة أخرى، فإن الحديث عن الخسائر المتكبدة لم يتطرق إلى بند "الاستثمار السياحي" بمعنى المشاريع قيد الإنجاز أو المشاريع التي توفّر العمل بها، وهي بالتالي وضمن المنظور القائم لن تتحقّق. إضافةً إلى ذلك الخسائر اللاحقة بالاقتصاد الوطني من جراء عدم استيفاء كافة الرسوم المتوقعة نتيجة لنمو حركة السياحة أي رسوم المطار والجمارك والضريبة على القيمة المضافة وغيرها.

3. بلغ عدد السواح في الأشهر الستة الأولى للعام 2007 ما مجموعه 412,041 سائح، بتراجع نسبته 34.7% عن الفترة نفسها من العام 2006. كما بلغت نسبة الإشغال الفندقي وفقاً لعدد الغرف في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي وفي كافة المحافظات نسبة 20% فقط.

ثانياً: على صعيد المشاركة في المؤتمرات والمعارض الإقليمية والدولية

1. شاركت وزارة السياحة بمعارض في الخارج تعزيزاً لدور لبنان ضمن الخريطة السياحية (لندن، اسطنبول، برلين، موسكو، الكويت ودبي).

2. شاركت وزارة السياحة في "الملتقى السنوي لعالم الضيافة والصناعات الغذائية - في المنطقة" في مركز بيروت الدولي للمعارض - BIEL - في الفترة ما بين 27 و30 آذار 2007.

3. عملت وزارة السياحة على تنظيم واستضافة اجتماعات الـدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للسياحة - اجتماع وزراء السياحة العرب - واجتماعات الدورة (18) للجنة التنفيذية للسياحة بالتنسيق مع جامعة الدول العربية في الفترة ما بين 16 و19 نيسان 2007 وذلك تفعيلاً لقرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي بدعم لبنان واعتبار عام 2007 عاماً للسياحة العربية إلى لبنان.

4. تنظيم واستضافة وزارة السياحة للاجتماع التاسع والعشرين للجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية (UNWTO) بحضور وزراء السياحة العرب وفعاليات في عالم الصناعة السياحية في 18 نيسان 2007.

ثالثاً: على صعيد الترويج والتسويق

1. إعداد أفلام ترويجية عن لبنان:
أ. العمل على إنتاج فيديو كليب مع الفنان الياس الرحباني حول مميزات زات الشعب اللبناني.
ب. إنتاج فيلم دعائي عن لبنان (مدته 30 ثانية).
2. الإعداد لمهرجان المأكولات في بيروت.

رابعاً: على صعيد تفعيل العلاقات الخارجية واتفاقيات التبادل السياحي

1. توقيع وإبرام برنامج تنفيذي للتعاون السياحي مع الهيئة العليا للسياحة في المملكة العربية السعودية بتاريخ 2007/7/4.

خامساً: على صعيد تعزيز القدرات الإدارية في الوزارة

1. الإعداد لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم وزارة السياحة لتنفيذ وخدمة استشارية ضمن الوزارة.

سادساً: على صعيد تطوير وتحسين الخدمات السياحية

1. دعم المؤسسات السياحية من أجل الاستمرار في عملها في إطار خطة اقتصادية لتنشيط القطاع السياحي من خلال:

أ. وضع آلية دعم للقطاع السياحي مع وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة من خلال القروض التشغيلية لجميع المؤسسات السياحية من فنادق ومطاعم بفوائد منخفضة بنسبة 4 نقاط مئوية ومدتها 6 أشهر إلى سنة.

ب. وضع آلية لتخفيض تعرفه الطاقة الكهربائية للفنادق والمسكن السياحية والمنتجعات البحرية المرخصة.

سابعاً: على صعيد المؤسسات السياحية التي قامت وزارة السياحة بالتراخيص لها -أ- من الفترة ما بين تموز 2006 وحزيران 2007

1. مساكن سياحية (عدد 4)
2. مجمع سياحي (عدد 1)
3. فندق (عدد 4)
4. شقق مفروشة (عدد 1)
5. مطعم وسناك ومقهى وملهى (عدد 29)
6. الوكالات السياحية المرخصة (عدد 24).

16 - وزارة الثقافة - أ- ف

أولاً: على صعيد المطالعة العامة

1. إطلاق مشروع النهوض بالمكتبة الوطنية الذي تبرع به سمو الأمير حمد بن خليفة، أمير دولة قطر، بمبلغ 25 مليون دولار لتغطية كلفة بنائه - ا وتجهيزه - ا. وخصص مجلس الوزراء مبنى الصنائع (كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية - س - ابناً). وأعدت الوزارة برنامجاً هندسياً مفصلاً للمشروع ونظاماً إدارياً وتشغيلياً. و س - وف تج - رى على أساسهما، وخلال الربع الأخير من العام 2007 ومطلع العام 2008، م - ا رة معمارية دولية على أن تقوم دولة قطر بعد ذلك بالإش - راف المباش - ر على تنفيذ - ذ المشروع.
2. بعد ثلاث سنوات من بدء العمل في مشروع "إعادة تأهيل المكتبة الوطنية" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، تم اختتام أعماله في 31 آب 2006 بدلاً من 31 تم - وز م - ن العام نفسه كما كان مفترضاً، وتمت تصفية المشروع في الأشهر الثلاثة التي تلت - ت بتاريخ 31 كانون الأول 2006. وتضمن المشروع استجماع وترميم وتأهيل وفهرسة ما تم الحفاظ عليه من مقتنيات "دار الكتب الوطنية" وما أضيف إليها من هبات وم - ن كتب س - مّت إليها بموجب قانون الإيداع.
3. باشرت وزارة الثقافة العمل على إنشاء "دار الثقافة والفنون: المركز اللبناني - العماني" الذي تبرع جلالة السلطان قابوس بمبلغ 20 مليون دولار أميركي لتغطية - كلفة بنائه وتجهيزه. وقررت الحكومة اللبنانية تخصيص قطعة أرض بمساحة 3750م² في وسط مدينة بيروت التجاري لهذا المشروع الكبير. وقد نظمت وزارة الثقافة خلال العام المنصرم مشاورات مع عدد كبير من المهتمين والخبراء والمعنيين من أجل وضع تصور لأهداف المركز وأدواره ووظائفه ومجالات عمله. وتقوم حالياً مجموعة استشارية متخصصة بإعداد البرنامج العلمي والوظيفي والهندسي والتحضير لمباراة معمارية دولية، تقوم بعدها شركة مكلفة من قبل سلطنة عمان بالإشراف على تنفيذ المشروع.
4. توقيع مشروع دعم المطالعة العامة في لبنان والنشر للأطفال باللغة العربية الذي وُقع في تشرين الأول عام 2006 بين وزارة الثقافة اللبنانية والحكومة الفرنسية.
5. مساعدة المكتبات العامة التي تضررت من جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان وخاصة في بلدات الطيبة، عيتيت، بنت جبيل، جباع وجارة حريك.

6. إنشاء مركزين للمطالعة والتنشيط الثقافي في صور وعشقوت.
7. الإعلان عن بيروت عاصمة عالمية للكتاب للعام 2009، من قبل منظمة الأونسكو، وقد بدأت وزارة الثقافة التنظيم لهذا الحدث، وأعلنت عن بدء استقبال برامج النشاطات المقترحة لهذا العام.
8. توقيع اتفاقية مع السفارة التشيكية بقيمة 29,850 دولار أميركي لمساعدة مكتبة حارة حريك.
9. دراسة إمكانية شراء برنامج إلكتروني لإدارة المكتبات وإمكانية خلق شبكات اتصالات فيما بين المكتبات العامة.
10. لقاء تشاوري وتدريب حول مكتبة المكتبات العامة لمدة ثلاث أيام في مكتبة سون الفيل لوضع رؤية مستقبلية.
11. افتتاح مكتبات عامة جديدة في كآمد اللوز ومجدل عنجر.
12. متابعة مشروع إنشاء مركزين للمطالعة والتنشيط الثقافي في تنورين ومشتى حسن.
13. دعم إنشاء مكتبات عامة جديدة شريكة لوزارة الثقافة (حوالي العشرين مكتبة عامة) بالاتفاق مع البلديات والجمعيات الأهلية والمدنية.
14. البدء بخطة إنشاء خمسة أو ستة مكتبات إقليمية في مختلف المحافظات والمناطق اللبنانية الكبرى وخاصة في جبيل وبعبك.
15. العمل مع الجهات المانحة لتزويد المكتبات العامة بالتجهيزات المختلفة وخاصة الأجهزة السمعية والبصرية وأجهزة الكمبيوتر (مع السفارة اليابانية).
16. إطلاق حملة وطنية شاملة للتوعية حول مفهوم المطالعة العامة منها:
أ. التحضير لحملة وطنية كبرى يبدأ تطبيقها في شهر تشرين الأول 2007 للتشجيع على المطالعة وتتضمن ملصقات وكتيبات وأفلام توعية ولقاءات مع المختصين وحلقات تلفزيونية وإعلانات في الطرقات وغيرها.
ب. مهرجان متنقل لكتب الأطفال بين بيروت ومختلف المناطق اللبنانية لمدة أسبوعين بمشاركة بيت الكتاب ومجلة قراءات صغيرة.

ثانياً: على صعيد مصلحة الشؤون الثقافية والفنون الجميلة

1. إنجاز مشروع مرسوم مع الأسباب الموجبة له، والمراسلات المتعلقة به، لإنشاء دائرة تعنى بالملكية الفكرية ضمن مصلحة الشؤون الثقافية والفنون الجميلة.
2. متابعة التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال البرامج الأوروبية الداعمة للإنتاج السينمائي Euromed Audiovisuel.

3. المشاركة في الاجتماعات الهادفة إلى مناقشة خطة العمل المنبثقة عن سياسة الج- وار الأوروبية وتقديم اقتراحات وزارة الثقافة بهذا الخصوص.
4. المشاركة في أعمال اللجنة المكلفة الإعداد لمشروع المرسوم الرامي إلى تنظيم وكيفية عمل جمعيات وشركات الإدارة الجماعية وكيفية ممارسة وزارة الثقافة رقابتها عليها، وإنجاز مشروع المرسوم بشكله النهائي وإعداد المراسلات الإدارية م- مع الأس- باب الموجبة لهذا المرسوم.
5. إعداد مشروع قانون مع الأسباب الموجبة له يرمي إلى الإجازة للحكومة التصديق على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافية م- مع مشروع المرسوم والمراسلات الإدارية المتعلقة بهذا القانون.

ثالثاً: على صعيد دائرة العارض

1. المشاركة والمساعدة في تنظيم معرض لرسوم الأطفال النازحين إلى بي- روت خ- لال حرب تموز بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، حيث زودت وزارة الثقافة الأطفال بالمعدات الرسم اللازمة، ونشرت روزنامة بهذا الصدد.
2. التحضير لبيئالي بيروت الدولي الثاني لرسوم الأطفال الذي سيقام في قصر الأونيسكو بتاريخ 7 كانون الأول 2007 حيث سيشترك فيها مدارس لبنان كافة وأطفال العالم.

رابعاً: على صعيد مديرية شؤون السينما

1. تشكيل لجنة استشارية لدعم وتشجيع السينما اللبنانية، وقد باشرت هذه اللجنة أعمالها- وانبثق عنها لجنّتين فرعيتين، الأولى لقراءة النصوص المقدمة طلباً ل- دعم ال- وزارة والثانية لدراسة الجدوى الاقتصادية لدعم هذه الأعمال.
2. مباشرة العمل لإيجاد قاعدة معلومات عن السينما اللبنانية وإدخال المعلومات والوثائق المتوفرة في المديرية في هذه القاعدة بعد تحويلها إلى النظام الرقمي.
3. نقل وتحويل أرشيف الأفلام الوثائقية الموجودة في المديرية إلى النظام الرقمي- ووضعها على أفراص مدمجة وتزويد سفارات لبنان في الخارج بهذه الأفلام.
4. التحضير لإحياء المهرجان المسرحي المدرسي الثالث، من اتصالات وتحضيرات بدءاً من شهر تشرين أول 2006، مع المدارس المعنية التي ستشارك في العروض والت- م بدأت في الأسبوع الأخير من شهر شباط 2007 في المحافظات اللبنانية كافة، وت- م اختيار العروض الجيدة ليصار إلى عرضها على مسرح قصر الأونيسكو في بي- روت

- في الأسبوع الأخير من شهر آذار 2007، ثم ستجري الحفلة الختامية في الأسبوع الأول من شهر نيسان 2007.
5. تحقيق سلسلة من الأفلام القصيرة (SPOTS) تعرض على محطات التلفزيون في لبنان تعرف بالتراث والإبداعات اللبنانية في مختلف المجالات الثقافية.
6. إعادة النظر في قانون الرقابة التي يتولاها الأمن العام وإشراك وزارة الثقافة في أعمال لجنة الرقابة.
7. إطلاق تظاهرة سينمائية سنوية (مهرجان سينما لبنانية) للتعريف بالإنتاج المحلي من الأفلام الروائية والوثائقية. يتخلل هذا الاحتفال تكريم سينمائيين لبنانيين، وتقديم جائزة الدولة لأفضل الأعمال.
8. التنسيق مع إدارة معهد الفنون في الجامعة اللبنانية وكلية الإعلام لإفادة الطلاب من تجهيزات الوزارة التقنية (الاستديو).
9. المشاركة في تنظيم وإقامة الليالي السينمائية اللبنانية في مهرجان كان (فرنسا) وتنظيم سلسلة عروض لأفلام لبنانية في هذا المهرجان. كذلك إقامة جناح خاص بالسينما اللبنانية وعرض إمكانيات لبنان في هذا المجال.
10. المشاركة في مهرجان مدينة ليل السينمائي Lille في فرنسا حيث ينظم عرض استعادي للأفلام اللبنانية Rétrospective (أقيم المهرجان في النصف الأول من شهر تموز 2007).
11. المشاركة في مهرجان واحتفالية Paris Cinéma الذي ينظمه بلدية باريس بالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية وبلدية بيروت وعرضت خلاله مجموعة من الأفلام اللبنانية الروائية الطويلة والقصيرة والأفلام الوثائقية والتسجيلية.
12. المشاركة في تنظيم احتفالية Ciné Caravane الذي ترعاه سفارة إيطاليا وبعثة المفوضية الأوروبية في لبنان، حيث سيصار إلى إقامة عروض سينمائية لبنانية متنقلة في 27 مدينة وبلدة لبنانية خلال سنة 2007.
13. تنظيم أسبوع سينمائي لبناني في الجزائر بمناسبة إعلان الجزائر عاصمة للثقافة العربية للعام 2007 وذلك في إطار الأيام الثقافية اللبنانية من 23 إلى 30 تموز 2007.

خامساً: على صعيد المعهد الوطني العالي للموسيقى – الكونسرفتوار

بالرغم من الأوضاع غير المستقرة في البلاد التي تؤثر سلباً على البرامج الثقافية والفنية، استطاع الكونسرفتوار الوطني من القيام بعدة نشاطات، أهمها:

1. تنفيذ 26 كونسرت "موزيك دي شومبر"، و14 كونسرت للأوركسترا الوطنية اللبنانية للموسيقى الشرق، و21 كونسرت للأوركسترا السيمفونية الوطنية اللبنانية .
2. في الشهادات، نال 35 طالباً دبلوم بكالوريا في مختلف الاختصاصات الموسيقية، و11 طالباً دبلوم إجازة ليسانس في مختلف الاختصاصات الموسيقية، كما نال طالب واحد دبلوم ماجستير في مادة الغناء الأوبرالي.
3. اشترك الأوركسترا السيمفونية الوطنية اللبنانية في مهرجانات البستان الدولي والتي تُمنحت وصّنفت الأوركسترا السيمفونية كجهاز أوركسترالي رفيع المستوى.
4. تنفيذ كونسرات للأوركسترا السيمفونية الوطنية اللبنانية بالتعاون مع عدة سفارات والتي بدورها استقدمت قادة ضيوف للأوركسترا وعازفين عالميين منفردين عزفوا مع الأوركسترا.
5. اشترك طلاب من الكونسرفتوار مع أوركسترات في أوروبا بعد خضوع هؤلاء الطلاب إلى "استماع تقييمي" (Auditions) من قبل مسؤولين في تلك الأوركسترات.
6. منشورات الكونسرفتوار في هذه الفترة:
 - أ. تتمة منهج آلة القانون – الجزء الثالث.
 - ب. روائع - 6/ أجزاء – وتضم كامل التراث الموسيقي الشرقي من لونغا وسماعي وبشرى.
 - ج. تتمة منهج آلة الناي – للسنة الرابعة – "ناي النوا".
 - د. تتمة منهج آلة الإيقاع الشرقي "طبله".
 - هـ. سولفيج موسيقى الشرق عربية "فريد من نوعه عالمياً".

سادساً: على صعيد المديرية العامة للآثار

1. على صعيد المعارض
 - أ. تنظيم أمسية ومعرض مؤقت في المتحف الوطني تحت عنوان "المرأة في القـدم" (من 2006/12/15 ولغاية 2007/2/28).
2. على صعيد تجارة – تهريب – سرقة آثار
 - أ. متابعة ملف سرقة الآثار في بحر صور.
3. على صعيد الحفريات والإسبارات والاستكشاف والمسح الأثري
 - أ. متابعة أعمال تنفيذ مشروع النقل الحضري المتعلق بإنشاء جسور وأنفاق في محيط مدينة بيروت تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار، والقيام بالحفريات الأثرية اللازمة في كل من موقعي العدلية-المتحف وطريق المطار-الغيري.

- ب. متابعة ومراقبة أعمال حفر البنى التحتية في كل من صور وجبيل ومدينة بعلبك ومحيطها ومدينة طرابلس وذلك ضمن مشروع "الإرث الثقافي والتنمية المدنية" (CHUD) الممول من قبل البنك الدولي للتدخل فور ظهور أية معالم أثرية.
- ج. القيام بحفريات أثرية طارئة في كافة المناطق اللبنانية وذلك إثر ظهور معالم أثرية نتيجة أعمال البنية التحتية التي تقوم بها الإدارات والمؤسسات العامة كما نتيجة أعمال البناء التي يقوم بها الأفراد في أملاكهم الخاصة.
- د. متابعة أعمال المسح الأثري في المرفأ الجنوبي في صور ضمن مشروع "الإرث الثقافي والتنمية المدنية" (CHUD).

4. على صعيد الترميم والتأهيل

- أ. المباشرة بتنفيذ أعمال ترميم برج المبركة في مدينة صور بهبة مالية (بقيمة 35,065 د.أ.) مقدمة من سفارة الولايات المتحدة الأميركية في لبنان.
- ب. المباشرة بتنفيذ أعمال ترميم وتأهيل في موقع المسيلحة في البترون ووضع لوحات تعريفية لموقعي معابد السفيرة في الضنية ومعبد مقام الرب-بيت جعلوك في منجز وذلك بهبة مالية (بقيمة 62,000 د.أ.) مقدمة من جمعية "إنماء".
- ج. تنفيذ أعمال مشروع ترميم المعبد الأثري في تمنين الفوقا - قضاء بعلبك بهبة مالية مقدمة من سفارة الولايات المتحدة الأميركية في لبنان بقيمة 30,000 د.أ.
- د. متابعة أعمال تنفيذ مشروع ترميم وتأهيل "حمام عز الدين" في طرابلس، العائد ملكيته إلى المديرية العامة للآثار، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي وقع مع مجلس الإنماء والإعمار خطاب تفاهم بشأن تقديم هبة مالية بقيمة مئة ألف دينار كويتي . وقد بدأت الأعمال في 2007/1/3 وسوف تستمر مدة عشرة أشهر. كما يجري التحضير للمرحلة الثانية من المشروع لتحويله إلى معرض دائم عن تاريخ الحمامات.
- هـ. مواكبة مشروع "الإرث الثقافي والتنمية المدنية" (CHUD) الممول من قبل البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والحكومتين الإيطالية والفرنسية والذي يرمي من جهة إلى إعادة تأهيل وتطوير مراكز خمس مدن تاريخية (طرابلس، بعلبك، صور، صيدا وجبيل) ضمن نسيجها العمراني العام وتحسين الخدمات السياحية فيها، ومن جهة أخرى إلى ترميم وتأهيل موقعي بعلبك وصور الأثريين ومعالم أثرية أخرى متفرقة ضمن هذه المدن . وعليه، تقوم المديرية العامة للآثار بمتابعة الأعمال التي تم تلزيمها إلى المتعهدين في أوساط المدن التاريخية المذكورة والتي يُتوقع الانتهاء من تنفيذها خلال العام 2009 . أما بالنسبة إلى

موقعي بعلبك وصور الأثريين، فقد بدأت الإجراءات المتعلقة بتلزييم استئش-اربيين إعداد الدراسات اللازمة للتدخلات المطلوبة ليُصار لاحقاً في ضوءها إلى تـلـزيـم الأعمال وتنفيذها في مدة أفصاها العام 2011.

و. متابعة أعمال البعثة الإيطالية في ترميم الآثار المكتشفة في موقع بنكو دي روما وإعادة تركيبها في مبنى مجلس النواب.

5. على صعيد إدارة المتاحف والمواقع والمستودعات الأثرية

أ. العمل على مشروع تصميم صالات عرض جديدة للمتحف الوطني في كل من الطابق السفلي والصالة في الطابق الأرضي المُطلق عليها إسم "صالة موريس شهاب".

ب. متابعة أعمال تنفيذ مشروع إنشاء هـنـغـارات حديدية كمستودع للآثار في منطقة فرن الشباك، بحيث يُتوقع الانتهاء من الأعمال في شهر تموز 2007.

ج. الكشف على المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية للوقوف على وضعها إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال شهري تموز وآب 2006. وعليه، تم تحضير الملفات اللازمة للمساعدة في الحصول على الدعم المالي لمعالجة الأضرار المباشرة اللاحقة بكل من قلعة شمع والمعالم الأثرية عند شاطئ جبيل بنتيجة تسرب زيت الفيول، والأضرار غير المباشرة اللاحقة بسوق بعلبك التراثي.

د. الطلب من منظمة اليونسكو إرسال بعثة من لجنة التراث العالمي لتقييم الأضرار اللاحقة بالمواقع الأثرية الأربعة المُدرّجة على "لائحة التراث العالمي" (بعلبك، عنجر، صور وجبيل)، وبالتالي مواكبة الكشف الذي قامت به هذه البعثة خلال شهر أيلول 2006 ووضعت بنتيجته تقريراً تقنياً تضمن عرضاً بالتدخلات اللازمة بالنسبة لكل موقع. وقد أعطى هذا التقرير أولوية قصوى وعاجلة إلى:

(1) وجوب المبادرة لتنظيف ميناء جبيل وأسفل التل الأثري من الفيول مع تدعيم البرج الغربي للميناء،

(2) ضرورة العمل على توثيق شامل ومفصل لموقعي بعلبك وصور لا سيما من خلال إجراء أعمال رفع لهما بواسطة تقنية المسح الثلاثي الأبعاد بالليزر مما سيسمح من جهة بتقييم دقيق لوضعهما الحالي وبالتالي تمكين الإدارة من متابعة التغيرات المحتملة أن تلحق بهما مستقبلاً بنتيجة عوامل مختلفة، ومن جهة أخرى بتحديد كافة المشاكل التي يتعرضان لها والمخاطر التي تتهددهما وبالتالي وضع آلية للمعالجة. وعليه، أبدت منظمة اليونسكو استعدادها لتأمين التمويل اللازم في تنفيذ الأعمال المطلوبة وتزويد المديرية العامة للآثار

بالتجهيزات التقنية اللازمة. وفي هذا الإطار، تم التنسيق مع مكتب اليونسكو في بيروت في إعداد خطة العمل والبدء بتحضير المشاريع اللازمة بشأنها تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ.

هـ. تحضير ملفات إلى مجالس الإنماء والإعمار للمساعدة في تأمين تمويل من أجل تنفيذ مشاريع ترميم في كل من قلعة شقيف أرنون وقلعة شمع.

و. تحضير ملف إلى منظمة World Monument Fund لوضع قلعة شمع على لائحة "المواقع المئة المهددة في العالم" التي ستصدر في شهر حزيران 2008 ليُصار إلى المساعدة على تأمين الدعم التقني والمالي اللازم للحفاظ عليها.

6. على صعيد الأرشفة والمكننة

أ. متابعة، بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، تنفيذ مشروع مكننة المستندات والوثائق (Archives) ومكتبة الصور (Photothèque) ومكتبة الخرائط (Planothèque) لدى المديرية العامة للآثار وتطوير أساليب العمل فيها لا سيما باستخدام نظام المعلوماتية لتسهيل عملية البحث والإطلاع عليها.

ب. متابعة أرشفة صور المواقع الأثرية بحيث أصبحت الجردة المفصلة الموضوعية لمكتبة الصور تشمل ترقيم وتأهيل حوالي 96,026 صورة و14,600 صورة سلايد و24,831 نسخة إضافية.

ج. العمل على تفعيل مكننة المعاملات على برنامج Data Management System (DMS).

د. العمل على إعادة تنظيم محفوظات المديرية العامة للآثار تمهيداً لمكننتها.

هـ. متابعة أعمال شبكة الكومبيوتر وصيانة أجهزتها في مبنى المديرية العامة للآثار.

و. تحديث المعلومات المتعلقة بالمديرية العامة للآثار على موقع الإنترنت الخاص بوزارة الثقافة.

7. نشاطات مختلفة

أ. متابعة إعداد الخريطة الأثرية لكامل الأراضي اللبنانية على نُظُم المعلومات الجغرافية.

ب. متابعة مشروع خريطة لبنان الرقمية مع المديرية العامة للشؤون الجغرافية.

ج. الانتهاء من وضع الخريطة الرقمية لمنطقة صور وذلك بالتعاون مع مجالس الإنماء والإعمار، واستلامها.

د. الانتهاء، ضمن مشروع "الإرث الثقافي والتنمية المدينة"، من وضع الدراسة النهائية لمشروع الدعم الإداري لصالح المديرية العامة للآثار والمتضمنة برنامجاً تدريبياً للجهاز البشري الإداري والفني من قبل اختصاصيين لبنانيين وأجانب في مختلف مجالات عمل الإدارة إضافة إلى تأمين تجهيزات تقنية. وعليه، يجري حالياً التنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار والوكالة الفرنسية للتنمية من أجل اعتماد الدراسة المذكورة وإعطائها الصيغة التنفيذية وفقاً للأصول القانونية.

17- وزارة البيئة

أولاً: على صعيد الشؤون التنظيمية والإدارية الداخلية

1. متابعة استصدار مشروع مرسوم تنظيم الوحدات التابعة لوزارة البيئة وتحديد مهامها وملاكها وشروط التعيين الخاصة في بعض وظائفها، حيث وافق مجلس الخدمة المدنية على مشروع المرسوم في تموز 2007.
2. متابعة عملية حصول الوزارة على شهادة نظام إدارة الجودة ISO 9000.
3. إعداد مشروع موازنة العام 2008 بالاستناد إلى تحليل النفقات، وحيث عقد اللقاء التنسيقي حول تحضير موازنة العام 2008، وتمت دعوة الوحدات الإدارية في وزارة البيئة إلى تحديد تطلعاتها حول إعداد موازنة العام 2008 ضد من السقف المسموح به وفقاً لسياسة الحكومة التقشفية، والتركيز على مسألة قوانين البرامج ومنها قانون برنامج إعادة تأهيل مواقع المقالع وقانون برنامج التحريج.
4. إنجاز قاعدة المعلومات البيئية التي تحتوي على معلومات حول المتطلبات وعين والإستشاريين، إلخ...، وتدريب موظفي وزارة البيئة على استخدامها، والوزارة بصدد إدراج التعديلات اللازمة على البرنامج بعد فترة تجريبية.
5. دراسة كيفية تأمين استفادة أكبر من نظام المعلومات الجغرافي في الوزارة تسهلاً لخدمة المواطنين بعد إنجاز دراسة حول "الاستبيان حاجات وزارة البيئة لنظام المعلومات الجغرافي"، على أن تأنى المرحلة التطبيقية فور توفر الموارد اللازمة.
6. السعي الدائم لتطوير الموارد البشرية في الوزارة عبر المشاركة في دورات تدريبية، بالإضافة إلى تطوير إدارة الشؤون المالية والمادية والمعلوماتية والقانونية عبر إعداد البيانات والإحصاءات اللازمة.

ثانياً: على صعيد الشؤون التخطيطية والبرمجة العامة

1. متابعة استصدار مشروع مرسوم التقييم البيئي الاستراتيجي لمشروع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام.
2. السعي لإدماج المفاهيم البيئية في الورقة الإصلاحية للحكومة: فقد عقد اجتماع ثنائي مع وزارة المالية لمناقشة موضوع الإصلاحات الضريبية البيئية وتم إعداد برنامج للحوار الذي سيعقد حول هذا الموضوع في أقرب فرصة ممكنة.

3. برمجة تطبيق الشق البيئي لورقة سياسة الجوار الأوروبية، عبر ترؤس لجنة النـ ل والطاقة والبيئة والمشاركة في الاجتماعات التمهيدية ذات الصلة.

4. متابعة العمل على إحداث مرفق البيئة العربي

أ. إعداد دراسة حول "تمويل برامج البيئة في الدول العربية بما فيها مرفق البيئة العربي" باللغتين العربية والإنكليزية (تشرين الثاني 2006).

ب. صدور قرار الموافقة على الدراسة من قبل المجالس المختصة في جامعة الدول العربية وإحالة مشروع مرفق البيئة العربي إلى لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك التي نتج عنها القرار الفاضي بعدم وجود ازدواجية بين مشروع المرفق والمؤسسات العربية القائمة، وسيعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة (3-2007/9/6) للبتّ به.

5. تحديث مؤشرات البيئة والتنمية

تحديث 52 مؤشر من مؤشرات البيئة والتنمية التي أصدرتها وزارة البيئة في العام 2001 بهدف تسهيل الوصول إلى معلومات وبيانات رقمية لتوفير معلومات أفضل ومفهوم أوضح لوضع البيئة والتنمية في لبنان. وقد تم هذا التحديث بالتنسيق مع الإدارات المعنية لا سيما ولتاريخه، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الأشغال العامة والنقل، ووزارة السياحة، ووزارة الداخلية والبلديات. والمؤشرات المحدثة هي:

أ. في المؤشرات السكانية والاقتصادية - الاجتماعية

(1) علم السكان: الكثافة السكانية، نسبة سكان المدن، نسبة النم-و الس-كاني ف-ي المدن، الحياة المتوقعة عند الولادة، معدل الخصوبة الإجمالي، نسبة الذكور إلى الإناث

(2) مستوى المعيشة: نسبة وفيات الأطفال، نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنوات، النسبة السكانية التي تحصل على مياه شفة صالحة، النسبة السكانية الموصولة إلى شبكات المياه، نسبة الأمية لدى الراشدين (الرجال والنساء)، الناشطين/الناشطات اقتصادياً (الرجال والنساء)، نسبة البطالة (الرجال والنساء)، الفارق بين نسبة الالتحاق بالتعليم للذكور والإناث، توزيع إجمالي الناتج المحلي، الدين الخارجي/إجمالي الناتج المحلي، نسبة إجمالي الناتج المحلي من الاستيراد والتصدير، الناتج المحلي للفرد، مؤشر الفقر العام، عدد النساء لكل 100 رجل في القوة العاملة لكل قطاع إنتاجي.

(3) أنماط الاستهلاك/الإنتاج: مجمل طلب المياه لكل قطـاع إنتاجي، استهلاك الطاقة السنوية للفرد، إنتاج النفايات المنزلية، إنتاج واستيراد وتصدير النفايات الخطرة، التخلص من النفايات المنزلية، توزيع النفايات المنزلية.

ب. في النشاطات الاقتصادية

- (1) الزراعة: استعمال الأسمدة الزراعية، نسبة الأراضي الزراعية المروية، استهلاك المياه للمساحة الزراعية المروية
- (2) الصناعة: توزيع المفاع، مساحتها ونشاطها
- (3) الطاقة: الطاقة المنتجة من مصادر متجددة
- (4) الخدمات: عدد لياالي الإقامة السياحية في الفنادق لكل مئة فرد مقيم، عدد السواح لكل مئة فرد مقيم، عدد زائري المحميات الطبيعية
- (5) النقل: عدد السيارات لكل مئة فرد، عدد الآليات حسب عمرها.

ج. في البيئة

- (1) انبعاثات الغازات الدفيئة، استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، معدل الجزئيات في الهواء
- (2) الأرض/التربة: مساحة الغابات، غطاء أرض الخط الساحلي، الخط الساحلي المصطنع/ الخط الساحلي الإجمالي، الأرض الزراعية لكل فرد، تغيير وجهة استعمال الأرض، تغيير الأرض الزراعية، مساحة الأرض الرطبة، المساحة المتأثرة بالتصحر
- (3) التنوع البيولوجي: نسبة الغابات المحمية، مساحة المناطق الساحلية المحمية، الكائنات المهددة، المساحة الغابية التي تعرضت للحرائق في السنة.

د. في سياسات ونشاطات التنمية المستدامة

- (1) النشاطات/الفرقاء المعنيون: عدد محطات معالجة المياه المبتذلة.

6. تطوير نظام الرقابة والتفتيش البيئي

أ. إعداد مسودة مشروع حول تطوير نظام الرقابة والتفتيش البيئي وعرضه على عدد من الشركاء للتمويل (منهم مشروع دعم الإصلاحات التابع للاتحاد الأوروبي في رئاسة مجلس الوزراء، الحكومة النرويجية، الحكومة الإيطالية، إلخ)، ومـا زالت الوزارة تسعى للحصول على الدعم المطلوب.

ب. التحضير للمشاركة في تنفيذ مشروع "تقوية القوانين البيئية في النظام القضائي" - الممول من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنفذ بشكل رئيسي من وزارة العدل - عبر تحديد المهام المطلوب تنفيذها من وزارة البيئة بالتنسيق مع الأطراف المعنية، ومواكبة نشاطات المشروع التي انطلقت في آذار 2007.

7. استضافة وفود دولية وإقليمية والمشاركة في اجتماعات دولية ومحلية بـارزة، سـعيًا لتحسين وضع البيئة في لبنان.

ثالثاً: على صعيد الشؤون التوجيهية العامة

1. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لمختلف شركاء الوزارة مـن القطـاعين العام

والخاص

أ. ورشة عمل حول موضوع تقنيات معالجة النفايات المنزلية الصلبة فـي لبـنـان، ضمن المشروع الإقليمي للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة فـي دول المشـرق والمغرب العربي، شاركت فيها الإدارات المعنية وبلديات من مختلف المحافظات اللبنانية والشركات الاستشارية المختصة.

ب. ورشة عمل حول "مكافحة الفقر من خلال إعادة إنعاش وتطوير" الحمى¹ خـلال القرن 21 في دول غرب آسيا"، بهدف خلق استراتيجية إقليمية لإنعاش الحمى من أجل مكافحة الفقر في دول غرب آسيا.

ج. عرض ومناقشات أبرز آثار الحرب الأخيرة على لبـنـان مـن جـراء العـدوان الإسرائيلي على محميات لبنان الطبيعية، من خلال تنظيم ورشة عمل بمشـاركة الجمعيات والفعاليات التي تتعاطى شأن المحميات الطبيعية.

2. تفعيل التواصل مع هيئات القطاعين العام والخاص عبر القيام بزيارات ميدانية لهـا، وتحديث الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة بشكل دوري، وإحياء المناسبات البيئية البارزة، وفتح المجال أمام طلاب الجامعات للتطوع في الوزارة.

3. في الإعلام البيئي: في إطار العمل من أجل تنفيذ حملة إعلامية خاصة بوزارة البيئة، إعداد ملصق ولائحة إعلانية (مسلسل من ثلاثة أجزاء) حول كلفة التـدهور البيئـي والتقييم البيئي الاستراتيجي كحل لها.

¹ منطقة محمية تحظى بإدارة مستدامة من قبل المجتمع المحلي، هي منطقة محمية أساساً عبر الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية تلبية لما تتطلبه احتياجات الأنواع المهددة والهامة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي. تتطلب هذه الإدارة تدخلاً مستمراً لتأمين الحماية على المدى البعيد وصيانة التنوع البيولوجي، في حين توفير مردود مستدام للمنتوجات الطبيعية وخدمات تتلاءم مع حاجات المجتمع المحلي.

رابعاً: على صعيد مكافحة التلوث عند المصدر

1. إنهاء المشروع الريادي لتطبيق منهجية التقييم البيئي الاستراتيجي في وضع مخطـط لتنظيم منطقة "بلوع بعثارة" ومحيطه (لبنان الشمالي)، كانت حصيلته خطة تنمية للمنطقة نالت موافقة المجلس الأعلى للتنظيم المدني في كانون الثاني 2007، الذي أحالها إلى البلديات المعنية لإبداء الرأي.
2. في الإدارة البيئية لمخاطر الرمل والمقالع والكسارات
 - أ. إعداد مشروع قانون لتنظيم المقالع والكسارات.
 - ب. إعداد آلية لإعادة تأهيل مواقع المقالع.
 - ج. إعداد "نظام مساعد لأخذ القرارات" (decision support system) في إعادة تأهيل مواقع المقالع بالاستناد إلى (1) مسح ميداني وإلكتروني شمل 450 مقلعاً و(2) دراسات حول مواضيع أساسية لاستكمال النظام (طرق التأهيل الممكنة، معايير اتخاذ القرار، الخ...) والبدء باستخدام النظام
3. تطوير الإدارة البيئية المتكاملة في معاصر زيت الزيتون: بما في ذلك خيارات الإنتاجية النظيفية، ووسائل الوقاية والرقابة والعلاج:
 - أ. مسح المعاصر والصناعات المكمل لها على الأراضي اللبنانية وإدراج المعلومات على نظام معلومات جغرافي، وإصدار خرائط حول مواقع المعاصر والصناعات المكمل لها وكافة المعلومات المرتبطة بها مع خريطة تبين المناطق الحساسة للتلوث من جراء هذه المعاصر (بالإضافة إلى إعداد تقرير بالتشريعات الخاصة بقطاع زيت الزيتون ومدى تطرقها إلى الإدارة البيئية للنفايات الناتجة عنه)
 - ب. مباشرة العمل في إعداد دراسة كلفة التدهور البيئي الناتج عن قطاع زيت الزيتون ودراسة الجدوى الاقتصادية للتقنيات المختلفة في عصر الزيتون
 - ج. بدء العمل على وضع معايير بيئية وطنية لمعاصر زيت الزيتون (الحدود القصوى لملوثات المياه الخ...) وإعداد استراتيجية للمراقبة ومراقبة حسن الالتزام بها، بما في ذلك تحديد بعض المحفزات المادية وغير المادية لتسهيل الالتزام، عبر تنفيذ دراسات تدقيق بيئي على معاصر الزيتون والصناعات المكمل لها، وإعداد دليل تدقيق بيئي خاص بمعاصر الزيتون والصناعات المكمل لها.
4. تقييم الأثر البيئي: إدارة نظام تقييم الأثر البيئي عبر متابعة استصدار مشروعات المرسوم، ومراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي لعدد من المشاريع الإنشائية.

خامساً: على صعيد إدارة النفايات الصلبة والسائلة

1. السعي لإعادة تحريك الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة التي وافق عليها مجلس الوزراء في حزيران 2006 والتي كانت قد شاركت وزارة البيئة في إعدادها.
2. في السلامة الكيميائية
 - أ. في إطار متابعة إقرار الخطة الوطنية التنفيذية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة (المتوقّرة باللغتين العربية والإنكليزية)، إصدار كتاب وقرص مدمج حول الخطة، باللغة الإنكليزية كمرحلة أولى لتقديمها إلى أمانة سر اتفاقية ستوكهولم، على أن تتم الترجمة إلى اللغة العربية في وقت لاحق.
 - ب. موافقة مجلس الوزراء في قراره رقم 154 تاريخ 2007/5/21 على توقيع وثيقة Aide Memoire مع البنك الدولي حول الملوثات العضوية الثابتة والتي تهدف إلى تحريك الموارد المالية، على شكل هبات، لإدارة المسئدات للملوثات العضوية الثابتة ضمن إطار اتفاقية ستوكهولم، وتوقيع الوثيقة من قبل ممثل وزارة البيئة وإرسالها إلى البنك الدولي لتوقيعها من قبله.
 - ج. متابعة استصدار مشروع "المرسوم الخاص باستيراد مادة البتروكوك بهدف فرض شروط بيئية على المؤسسات المصنفة رقم ISIC 2651 - صناعة تراب، التي تستورد مادة البتروكوك"، عبر متابعة تلقّي آراء الإدارات المعنية ومراجعتها.

سادساً: على صعيد حماية الموارد الطبيعية

1. صدور المرسوم رقم 18054 تاريخ 2006/11/9 بإحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى اتفاقية لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وهي التعديلات التي طرأت على اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث.
2. متابعة استصدار مشروع قانون حماية نوعية الهواء عبر متابعة تلقّي آراء الإدارات المعنية ومراجعتها
3. متابعة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو المتعلق بها
 - أ. موافقة رئيس مجلس الوزراء على تسمية وزارة البيئة السلطة الوطنية المولجة متابعة بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإبلاغ ذلك إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ.

ب. تأليف لجنة داخل وزارة البيئة لإعداد تقرير حول وضع نظام محدد لمراقبة تطبيق المادة 12 من بروتوكول كيوتو² (وضع آلية للتنمية النظيفة)، وبالتالي وضع تقرير مفصل يشمل أيضاً تفصيلاً عن القطاعات الاقتصادية المنتجة لأكثر عدد من انبعاثات الكربون وسبل الاستفادة من مشاريع التنمية النظيفة، بالإضافة إلى الجهات المانحة.

ج. التنسيق مع البنك الدولي في إطار طلب المساعدة من أجل البدء بمشاريع تتعلق بآلية التنمية النظيفة، ودراسة الاقتراح المقدم من البنك الدولي حول هذا الموضوع.

د. وضع تقرير وطني لتقييم آثار وأسباب وجذور عوائق تنفيذ اتفاقية تغير المناخ ونشره على الموقع الإلكتروني للوزارة، ليتم في المراحل المقبلة درس هذه العوائق وتحليلها من أجل وضع خطة وطنية لإزالتها وبالتالي التوصل إلى إدارة بيئية أفضل. هذا بالإضافة إلى العمل على تحليل النقاط المشتركة بين التقارير الوطنية الثلاثة التي أعدت لتقييم آثار وأسباب وجذور عوائق تنفيذ الاتفاقيات الثلاثة (1) التنوع البيولوجي، (2) التصحر، (3) تغير المناخ.

هـ. إعداد حملة إعلامية حول تغير المناخ، حيث بثت وسائل الإعلام فواصل إعلانية سبعة حول اتفاقيات بيئية دولية ثلاث (التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتغير المناخ) تحمل العناوين التالية: "تغير المناخ"، "كهرباء أول...بيئة أفضل"، "ملا تهدر مياثك...هيدا حفك وحق ولادك"، "استعمل المبيدات الصديقة للبيئة"، "ملا تقص وتولّع شجراتك، هولي أمان"، "حافظ على نظافة المكمان حتى يسبحوا ولادك بأمان"، "صيانة أفضل، كلفة أقل، وصحة أسلم" (تشرين الأول 2006).

3. متابعة تطبيق بروتوكول مونتريال وتعديلاته حول حماية طبقة الأوزون

أ. متابعة استصدار مشروع قانون الانضمام إلى تعديلات بيجين المتعلقة ببروتوكول مونتريال حول حماية طبقة الأوزون من المواد المستنفدة لها، حيث أقر في لجنة البيئة النيابية ولجنة الشؤون الخارجية والمغتربين

ب. متابعة استصدار مشروع مرسوم بشأن التحكم في المصادمات المستنفدة لطبقة الأوزون، حيث صدر رأي مجلس شوري الدولة بالموافقة على المشروع

ج. متابعة تحويل المؤسسات الصناعية إلى صناعات غير ضارة بطبقة الأوزون

(1) إعداد مسح تقيمي بيئي للمؤسسات التي تستخدم المصادمات المستنفدة لطبقة الأوزون

²الذي يعتبر لبنان منضماً إلى هذا البروتوكول ابتداءً من 2007/2/11

(2) وضع مواصفات المعدات والمساعدات التقنية التي ستوفر - يتم تمهيداً - للمؤسسات الصناعية عند تحويلها لصناعات غير ضارة بطبقة الأوزون (13 مؤسسة عوازل/ إسفنجة و 27 مؤسسة/مصنع - رادات تجارية ومصنع أيروسولات)، وإعلان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مناقصة وطنية لشراء هذه المعدات حيث استلم البرنامج العروض في تموز 2007

(3) تقديم تقرير وطني إلى الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المسح الشامل للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون HCFCs المستوردة والمستهلكة في لبنان، من أجل درس عملية تمويل مستقبلي للتخلص التدريجي من تلك المواد

د. تقديم المساعدة التقنية للورش الفنية العاملة في قطاع التبريد والتكييف

(1) إجراء مسح شامل (في كل المناطق اللبنانية) لعدد ورش الصيانة للتبريد والتكييف

(2) نشر إعلان صحفي للطلاب إلى أصحاب ورش التبريد والتكييف والفنيين الاتصال بوزارة البيئة بغية الحصول على المساعدات التقنية والخبرات الفنية اللازمة للحد من استعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون كلوروفلوروكربون CFCs واستبدالها بمواد صديقة لطبقة الأوزون.

هـ. التحضير لتنفيذ مشروع إدارة وإعادة تدوير المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الممول من المرفق الفرنسي للبيئة العالمية عبر الوكالة الفرنسية للتنمية، حيث سيتم توقيع وثيقة المشروع بالأحرف الأولى من قبل مدير عام البيئة، وذلك بناءً على موافقة مجلس الوزراء، على أن يعرض مشروع مرسوم قبول الهدية على مجلس الوزراء في وقت لاحق.

و. وضع خطة عمل لإنشاء 12 مركز تدوير للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في 12 معهد ومدرسة مهنية موزعة جغرافياً على جميع الأراضي اللبنانية، وتزويد هذه المعاهد والمراكز بالمعدات اللازمة لتنفيذ برامج تدريبية لأساتذتها ليقوموا بدورها بتدريب كافة الفنيين العاملين في قطاع التبريد والتكييف، وذلك بعد أن تم الحصول على موافقة وزارة التربية والتعليم العالي في حزيران 2006. وعلى هذا الأساس، يجري التحضير، مع المستشارين الفنيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإنشاء هذه المراكز عبر وضع المواصفات الفنية المطلوبة للمعدات المطلوبة، وإجراء استقصاء أسعار من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لشراء هذه المعدات، حيث تم اختيار العرض الأنسب في تموز 2007.

- ز. تنظيم دورات تدريبية للمزارعين حول بدائل الميثيل بروميد.
- ح. البدء بإعداد دليل للمزارعين حول بدائل الميثيل بروميد والإدارة المتكاملة للمبيدات.
- ط. البدء بإعداد فيلم وثائقي حول بدائل الميثيل بروميد.

6. التربة والتحريج

أ. استكمال الخطة الوطنية للتحريج (المرحلة الثانية والثالثة)

- (1) المرحلة الثانية: إنهاء المرحلة الثانية من الخطة الوطنية للتحريج (تحريج حوالي 300 هكتار في مختلف المحافظات اللبنانية)، وإرسال كتب إلى البلديات المعنية من أجل تسليمها مواقع التحريج ضمن نطاق بلدياتها وإبلاغها أنها أصبحت مسؤولة عن صيانة ورعاية المواقع المحرجة، وإرسال نمذج تملأه كل بلدية عن استلامها للموقع؛ وتتلقى وزارة البيئة ردود البلديات تبعاً، مع النماذج حيث تذكر البلديات واقع حال المواقع عند استلامها
- (2) المرحلة الثالثة: استكمال دفتر الشروط الإداري والتقني؛ استكمال طلبات بعض البلديات التي تم اختيارها للتحريج ضمن نطاق بلدياتها في المرحلة الثالثة

- (3) استكمال العمل على إعداد خريطة، تستند على نظام المعلومات الجغرافي، حول توافق مواقع التحريج مع مواقع الألغام والأجسام المتفجرة، وذلك بعد استلام نسخ إلكترونية لخرائط مواقع الألغام في القرى المعنية من قيادة الجيش والتنسيق مع المشروع المختص في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- ب. في إطار تقييم الفدرات الوطنية في موضوع التصحر ووضع برنامج عمل لتطويرها، وضع تقرير وطني لتقييم آثار وأسباب وجذور عوائق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ونشره على الصفحة الإلكترونية للوزارة، ليتم في المراحل المقبلة درس هذه العوائق وتحليلها من أجل وضع خطة وطنية لإزالتها وبالتالي التوصل إلى إدارة بيئية أفضل.

- ج. في إطار تحديث قاعدة المعلومات لخرائط الغابات وتحليلها بشكل دوري بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة، استكمال الإحصاءات وإنهاء جدولة خرائط الغابات الخاصة بالأعوام 2004 و2005 و2006 ويتم حالياً إجراء إحصاء تحليلي للبيانات.

7. الأنظمة الإيكولوجية: تقييم القدرات الوطنية في موضوع التنوع البيولوجي ووضع برنامج عمل لتطويرها عبر وضع تقرير وطني لتقييم آثار وأسباب وج- دور عوامل- ق تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي ونشره على الصفحة الإلكترونية لل- وزارة، لي- تم ف- في المراحل المقبلة درس هذه العوامل وتحليلها من أجل وضع خطة وطنية لإزالتها وبالتالي التوصل إلى إدارة بيئية أفضل.

8. المحميات الطبيعية والمواقع الطبيعية

- أ. إعداد خطة عمل وطنية للمحميات الطبيعية وأساليب المتابعة المرتقبة لهذه الخطة التي تحدد بموجبها الأنشطة والأفعال ذات الأولوية لإدارة الفعالة للمناطق المحمية في لبنان، وتتضمن هذه الخطة المهام والمسؤوليات والميزانية المقدرة لتنفيذ الأنشطة والأفعال ذات الأولوية. وتسهل تنفيذ هذه الخطة، تم إعداد مشروع قانون برنامج يصار إلى تمويله من خلال موازنة الدولة السنوية.
- ب. متابعة استصدار مشروع القانون الخاص بالمحميات الطبيعية عبر إدخال التعديلات المقترحة من مجلس الوزراء عليه، وسيتم إحالة المشروع قريباً.
- ج. متابعة استصدار مشروع القانون الخاص بإنشاء محمية جبل الريحان ومشروع القانون الخاص بإنشاء محمية في منطقة القموعة.
- د. متابعة عملية مكافحة الحشرات في محمية أرز تنورين، ضمن إطار مشروع دولي.

سابعاً: على صعيد إدارة تداعيات حرب تموز 2006 على البيئة

1. التقييم البيئي الشامل

- أ. التواصل مع الجهات المعنية لتغطية الموضوع البيئي لتداعيات حرب تموز 2006 في المقاضاة القانونية المزمع إقامتها، حيث تم الطلب من وزارة العدل ضم موضوع التلوث النفطي على الشاطئ اللبناني إلى الشكاوى التي تنوي الدولة اللبنانية التقدم بها أمام الأمم المتحدة، وتحديدًا ذكر الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي أحدثها ويحدثها مثل هذا التلوث.
- ب. مراجعة الدراسة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحملت عنوان "التقييم البيئي السريع لإدماج المفاهيم البيئية في سياسة النهوض وإدارة الإعمار والإصلاح"، والتي تم نشرها في شباط 2007.

ج. إعداد البنك الدولي دراسة حول الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي الناتج عن حرب تموز 2006، بينت أن إجمالي الكلفة يقارب // 729 مليون دولار أميركي// وهو يشمل القطاعات التالية: الردميات (290.2 مليـ و)، التـ و ث النفطـ ي (203.1 مليون)، المياه (131.4 مليون)، المفاع والكسارات (95.5 مليون)، الغابات (8.9 مليون)، الهواء (غير مقدس).

2. إدارة التلوث النفطي

أ. انعقاد مؤتمر دولي في أثينا في 17 آب 2006 حول كارثة التلوث النفطي في فـ ي لبنان.

ب. صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194/61 "البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية" في 20 كانون الأول 2006، ومتابعة تطبيقه.

ج. إزالة التلوث النفطي عبر تنظيف الشاطئ اللبناني من الجنوب حتى الشمال (1) في المرحلة الأولى التي ركّزت على إزالة الفيول أويل السائل عن كافة الشواطئ الملوثة والتي انتهت في شباط 2007، جرى التدخل على المواقع التالية³:

- ii. جدرا- الجية- رأس السعديات (الوكالة الكندية للتنمية الدولية) + محيط معمل الجية (وزارة البيئة الإيطالية)
 - iii. بيروت: محيط مرفأ الدالية، الروشة، مغارة نادي السبورتينغ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
 - iv. من الفيدار (قضاء جبيل) حتى أنفه (قضاء الكورة) (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية)
 - v. من أنفه حتى طرابلس ومحمية جزر النخل (الوكالة السويسرية للتنمية)
- بالإضافة إلى بعض الأعمال على المواقع التالية: جبيل، الرمـ لة البيضـ اء، الجية (جمعية بحر لبنان).

أما كمية الفيول السائل المستخرجة حتى 2007/3/31 فهي 1026 م³، فيمـ ل كمية المواد والمخلفات الملوثة بمادة الفيول والمستخرجة فبلغت 6254 م³. (2) في المرحلة الثانية: تمهيداً لهذه المرحلة المرتب إطلاقها فـ ي آب/ أيلـ ول 2007، تم إجراء مسح شامل للشاطئ (بالإضافة إلى مسح لقعر البحـ ر فـ ي أماكن محددة على طول الشاطئ) بهدف تقييم شامل لعمليات التنظيف ودرس

³ وقد تقدمت دول عديدة بهيات على شكل معدات وتجهيزات لمكافحة التلوث النفطي (المراسيم 2006/18041، 2006/18042، 2006/18043، 2006/18044، 2006/18045، 2006/18046)

الأولويات بالنسبة لهذه المرحلة، جرى على أساسه إصدار لائحة (وخريطة) بأولويات التنظيف، وبدء العمل على تحريك الموارد للتنفيذ.

د. إدارة المخلفات الناتجة عن عمليات التنظيف

(1) شبه إنجاز لعملية نقل المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن المرحلة الأولى.

من أعمال التنظيف من مواقع التدخل إلى مواقع تخزين مؤقتة، كما يلي:

i. نقل المستوعبات المتضمنة للمخلفات الناتجة عن التلوث النفطي - للمنطقة الممتدة من أنفه إلى جزر النخيل مروراً بطرابلس - إلى منشآت النفط في طرابلس (بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية): 11 مستوعب.

ii. نقل المستوعبات المتضمنة للمخلفات الناتجة عن التلوث النفطي - للمنطقة الممتدة من جبيل حتى أنفه - إلى منشآت النفط في طرابلس (بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية): 22 مستوعب.

iii. نقل المستوعبات المستخدمة لتخزين النفايات الملوثة ومادة الفول أويل السائلة المستخرجة عن عمليات تنظيف مرفأ الدالية ومنطقة الروشة في بيروت إلى مطمر بص - اليم (بالتعاون مع مؤسسة س - وكين): 5 مستوعبات.

iv. نقل المستوعبات المتضمنة للمخلفات الناتجة عن التلوث النفطي - منطقة جدرا - الجية - رأس السعديات (بتمويل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية): 11 مستوعب.

(2) إعداد، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة تقييمية حول حالة المخلفات والطرق المتاحة لمعالجتها، صدرت نتائجها في 2007/6/30، تستكمل حالياً بدراسة يقوم بها خبراء فرنسيون لإضفاء الخبرة العالمية في هذا المجال، فيما بدأ العمل على تحريك الموارد اللازمة لتطبيقها.

هـ. إعداد خطة مراقبة بيئية وتنفيذها: الإعداد، بالتعاون مع الباحثين اللبنانيين وبخاصة مع خبراء وعلماء في الجامعة الأميركية في بيروت، خطة لمراقبة حالة البيئة البحرية والثروات الغذائية الناتجة منها من جراء التلوث النفطي، والسعي لتحريك الموارد لتنفيذها.

و. التغطية الإعلامية للحادثة: ومن أبرز معالمها العرض الأول للوثائقي "التسرب النفطي في لبنان" برعاية رئيس مجلس الوزراء، من إعداد الاتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة IUCN ومن تمويل وزارة الشؤون الخارجية

الإيطالية - المديرية العامة للتعاون من أجل التنمية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (مدته 35 دقيقة)، ويتم التنسيق مع وزارة الإعلام حول إمكانية عرض الفيلم على القنوات المحلية. كما تم عقد مؤتمر صحفي في 30 تموز 2007 لإحياء ذكرى كارثة التلوث النفطي "كي لا ننسى" تحت عنوان: "بعد مرور سنة - كارثة التلوث النفطي - تموز 2006 - 2007".

18- وزارة الشباب والرياضة

أولاً: على صعيد النشاطات الشبابية والرياضية والكشفية

1. إطلاق ورشة العمل لتنفيذ برنامج الشباب الأوروبي المتوسّط في وإقامة النشاطات العملية (Euromed).
2. في إطار التحضيرات لاستضافة لبنان البطولة الآسيوية السابعة عشر لألعاب القوى - لبنان 2007، تم صيانة المدينة الرياضية، إلا أن البطولة ألغيت بسبب الأوضاع الراهنة.
3. إقامة نشاط في صيدا خلال شهر حزيران حول "رالي الشبل الثاني" بالاشتراك مع جمعية كشافة لبنان المستقبل.
4. إقامة نشاط الطفولة المبدعة بالاشتراك مع كشافة العلم اللبناني بتاريخ 1 تموز 2007، حيث تم إعداد مسابقات في الشعر والرسم والكتابة وعزف الموسيقى.
5. التحضير لاشتراك لبنان في دورة الألعاب الرياضية العربية الحادية عشر التي ستجري في مصر خلال شهر تشرين الثاني 2007.
6. إقامة مهرجان العطاء لأطفال النبطية في تموز 2007.
7. إقامة مهرجان الطفولة في طرابلس في تموز 2007.
8. مشاركة الوزارة في عدة مؤتمرات واجتماعات ودورات وبعثات ومخيمات ومعسكرات لها علاقة بالشباب والرياضة.

ثانياً: على صعيد مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية والمنجزات الإدارية والمالية

1. صدور المرسوم رقم 85 تاريخ 2007/2/27 المتعلق بإبرام مذكرة تفاهم مع جمهورية مصر العربية في مجال الشباب والطلّاع للأعوام 2007-2009.
2. توقيع اتفاقية تعاون بين لبنان وفرنسا بموجب بروتوكول يوقع سنوياً.
3. توقيع بروتوكول مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسّطية بقيمة 400 ألف يورو للمشاريع الشبابية.
4. صدور المرسوم رقم 213 تاريخ 2007/3/27 (مرسوم نافذ حكماً: تنظيّم الحركة الرياضية والشبابية والكشفية) بالتعاون مع اللجنة الأولمبية اللبنانية، وتعديله.
5. إنجاز مراسيم الهيكلية الجديدة لوزارة الشباب والرياضة.
6. إعداد مشروع مرسوم تشكيل اللجنة الخاصة لرياضة المعوقين.

7. تعيين مكتب غرانت نورنتون للتدقيق الخارجي المستقل للحسابات المالية العامة لمصلحة المدينة الرياضية.
8. إبرام الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم 465 تاريخ 2007/6/28.
9. متابعة صيانة المدينة الكشفية وملعب طرابلس الأولمبي للعام 2007.
10. إصدار قرارات ترخيص لبعض الجمعيات الرياضية والشبابية والكشفية.
11. صدور القرار التنظيمي المتعلق بتحديد الشروط الفنية والخاصة للجمعيات واتحاداتها رقم 2007/1/90.
12. صدور مرسوم رقم 419 تاريخ 2007/6/16 (المتعلق بتسمية قاعة الميناء الرياضية طرابلس باسم "قاعة الشيخ رفيق الحريري الرياضية").
13. استكمال كل من ملعب بعلبك وقاعة الميناء - طرابلس الرياضية، وكذلك المسبح الأولمبي في الضنية والذي حول إلى مجلس الإنماء والإعمار للإشراف على تنفيذه.
14. تسليم إدارة الملعب الأولمبي في صيدا إلى بلدية صيدا بناء لطلبها الذي تبين أنه ذو صفة قانونية. وفي حال نجاح هذه التجربة، سيصار إلى استحداث الأطر القانونية المناسبة لتعميمها.

ثالثاً: على صعيد المساهمات والشؤون المالية

1. منح مساهمات مالية إلى الاتحادات الرياضية والكشفية والشبابية وذلك للمشاركة في البطولات المحلية والإقليمية والدولية وإقامة الأنشطة الداخلية للعامين 2006 و2007.
2. تحضير ملف الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونية في لبنان 2009 والبالغة كلفتها التقديرية عشرة مليارات ليرة لبنانية.
3. إعطاء مكافأة للرياضيين الذين شاركوا في بطولة آسيا - قطر 2006.

19 - وزارة الشؤون الاجتماعية

أولاً: على صعيد الخطوات الإصلاحية

1. خطة العمل الاجتماعية: شاركت الوزارة في إعداد وصياغة خطة العمل الاجتماعية (Social Action Plan) التي قدمت إلى م. وتمريرها إلى م. 3 للم. ونحن. وتنفيذها للتوصيات التي نتجت من هذا المؤتمر، يتم العمل حالياً مع شركة BOOZ ALLEN HAMILTON لوضع برنامج عمل تنفيذي لتطبيق هذه التوصيات على مستوى الوزارة، والذي يتضمن أربعة محاور رئيسية :
 - أ. إعادة تنظيم وإصلاح وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال تطوير مهمة الوزارة وغاياتها وتحديث برامجها.
 - ب. تعزيز أداء القطاع الاجتماعي في لبنان من خلال إنشاء وتنفيذ لجنة وزارية للشأن الاجتماعي (أنشئت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 2007/10 بتاريخ 2007/1/22) هدفها التنسيق بين جميع الوزارات والإدارات المعنية في لبنان من أجل:
 - 1) العمل على الحد من الازدواجية في تقديم الخدمات الاجتماعية من قبل الوزارات والإدارات المختلفة (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية، ومجلس الإنماء والأعمار). وقد بدأ العمل بالتنسيق بين هذه الوزارات وكذلك مع المجلس لإيجاد الحلول المناسبة والحد من الازدواجية الفائضة.
 - 2) تطوير إستراتيجية اجتماعية شاملة بالتعاون مع البنك الدولي وفريق م. ن. المستشارين المتخصصين في هذا المجال، وقد تم إعداد الإطار العام لهذه الاستراتيجية الاجتماعية، على أن يتم عرضه على اللجنة الوزارية للشأن الاجتماعي مطلع شهر أيلول 2007.
 - ج. تطوير آليات الاستهداف لتحديد الأسر الفقيرة المؤهلة للحصول على الخدمات الاجتماعية والدعم الاجتماعي اللائق، ويتم العمل مع البنك الدولي لتطوير المؤشرات الواجب اعتمادها.
 - د. تنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي وذلك بناء على آليات الاستهداف بحسب خطة العمل الاجتماعية.

2. تنظيم العلاقة التعاقدية: انتهى العمل بمشاريع القرارات لتنظيم العلاقة التعاقدية م-ع مؤسسات القطاع الأهلي والتي تشمل:

أ. تعريف دقيق لفئات المستفيدين.

ب. تعريف دقيق للخدمات والبرامج الاجتماعية.

ج. تحديد شروط تأهل المستفيدين للحصول على الخدمات والبرامج واختيار الجهات المتعاودة لتأمين هذه الخدمات والبرامج Accreditation System for Service Provider.

د. تحديد الطرق الإجرائية لإدارة هذه العلاقة التعاقدية ووضع الاستثمارات النموذجية الضرورية.

ويتم العمل حالياً على التحضير لجلسات عمل مع عدد من مؤسسات القطاع الأهلي لمناقشة هذه القرارات قبل إصدارها نهائياً.

3. استحداث آلية عمل جديدة لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية: في هذا الشأن، تم تخصيص أربع آلية عمل جديدة لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية تتضمن معايير لتقديم وقبول مشاريع التنمية بحسب الأولويات ووضع إجراءات متطورة لإدارة دورة المشاريع التنموية بدءاً بالإعلان عن قبول الطلبات وانتهاءً بتقييم المشاريع المنفذة وآلية متابعة مراحل تنفيذها ميدانياً. وقد أنجزت الترتيبات اللازمة لعرض هذه الآلية على مجلس الوزراء طلباً للموافقة على مضمونها بعد أن جرى استطلاع رأي وزارة المالية.

4. مكنة وحدات الوزارة: تنفيذاً للمخطط التوجيهي العام لمكنة الوزارة ICT Master Plan الذي وضع من قبل الوزارة وبالتعاون مع فريق عمل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، فقد انتهى العمل على المشاريع التالية:

أ. مشروع مكنة أرشيف الوزارة

ب. مشروع نظام ممكن لإدارة سير المعاملات في الوزارة

ج. مشروع مكنة نظام إدارة شؤون الموظفين وأرشفة ملفاتهم

د. مشروع مكنة محاسبة المشاريع المشتركة مع الجمعيات الأهلية ومراكز الخدمات الإنمائية.

وقد انتهى العمل في برمجة هذه الأنظمة الممكنة ويتم حالياً تدريب الموظفين في الوزارة على كيفية استعمالها ليصار إلى اعتمادها بعد الانتهاء من عملية التدريب.

5. تنظيم بيت المحترف اللبناني: تم تشكيل لجنة إدارة بيت المحترف اللبناني وفقاً للمرسوم 16622 تاريخ 2006/3/18، وتقوم اللجنة حالياً بإعداد الأطر التنظيمية

تمهيداً لإطلاق العمل وفقاً للدراسة القيمة التي أعدت من قبل مؤسسة Booz Allen Hamilton لتفعيل دور بيت المحترف اللبناني.

ثانياً: على صعيد توفير الدعم للسياسات الاجتماعية في لبنان

1. مشروع تقييم الوضع الاجتماعي والأوضاع المعيشية للشعب اللبناني بعد الحرب (Economic & Social Impact Assessment): مباشرة بعد حرب تموز 2006، قامت الوزارة وبتنفيذ من هبة مقدمة من البنك الدولي بتنفيذ دراسة (ESIA) هدفها تزويد صانعي السياسات والمانحين بمعلومات عن تأثير الحرب على أوضاع المعيشة والوضع الاجتماعي للشعب اللبناني.
2. إصدار تقرير "الأوضاع المعيشية للأسر في العام 2004": بالشراكة مع إدارة الإحصاء المركزي حيث أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية تقريراً عن الأوضاع المعيشية للأسر (أجريت الدراسة الميدانية في العام 2004)، وهدفه نشر كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي صدرت عن الدراسة.
3. إصدار تقرير "تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995 و2004": وهدفه مقارنة مؤشرات العام 1998 بالمؤشرات الحديثة (2004) بهدف دراسة وتحليل التغيرات التي طرأت على أحوال معيشة السكان خلال هذه السنوات والخروج بخلاصات وتوصيات.
4. النشرات الإحصائية: في 6 آذار 2007، بدأت الوزارة بإطلاق وتوزيع النشرات الإحصائية التي تهدف إلى تحديد المؤشرات الرئيسية المتعلقة بخصائص أوضاع المعيشة والسكان على مستوى المحافظات والمستوى الوطني حيث تكون المعلومات الموجودة في هذه النشرات الإحصائية منبثقة عن المسح الوطني لتقرير "الأوضاع المعيشية للأسر (المسح المتعدد الأهداف، 2004/2005).
5. إنشاء بوابة إلكترونية للمعلومات: قامت الوزارة خلال فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان، وبالشراكة مع مؤسسة Handicap International وبالتعاون مع جمعية "صامدون" و"مدى"، بإنشاء بوابة للمعلومات إلكترونية وذلك بهدف توفير معلومات شاملة حول التدخلات المتعلقة بأعمال الإغاثة وخطط النهوض. وتوفر هذه المعلومات لجميع المعنيين عبر الغد. وان التالى: www.lebanon-support.org. وتضم هذه البوابة بيانات حول الجمعيات المحلية والدولية التي تقدم الدعم والإغاثة للنازحين وللعائدين إلى قراهم كما وتشمل أنواع الأنشطة والخدمات التي تقوم بتنفيذها والنطاق الجغرافي التي تعمل ضمنه.

ثالثاً: على صعيد الإنجازات القطاعية

1. في موضوع الطفولة

أ. برنامج الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالحرب وعائلاتهم: على اثر العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006، أطلقت الوزارة البرنامج الوطني لدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالحرب وعائلاتهم بالتعاون وبدعم من منظمة اليونيسيف وبعث الأطفال البريطاني، وتم تشكيل لجنة وطنية -للدعم النفسي الاجتماعي- تتمثل فيها كافة المعنيين في القطاعين الرسمي والأهلي -من الخبراء والأطباء النفسيين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين- كم-العملات الوزارة على إعداد الخارطة الجغرافية لعمل الجمعيات الأهلية والدولية و-تدريب الجمعيات العاملة في المنطقة على الدعم النفسي الاجتماعي. وقد تم إصدار كتيبين عن الدعم النفسي الاجتماعي موجهين للأهل والعاملين الاجتماعيين، كما وتم -ت ترجمة استمارات خاصة بالدعم النفسي الاجتماعي.

ب. العنف على الأطفال: بهدف توفير بيئة آمنة وخالية من العنف تسمح بنمو نفسي وجسدي ملائم لكرامة الطفل ومصالحته الفضلى، وضع المجلس الأعلى للطفولة الأطر المرجعية للإستراتيجية الوطنية لحماية ووقاية الطفل بالاستناد إلى نتائج الدراسة الدولية للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال، وانطلاقاً من المخرجات التي أعدتها اللجنة التنسيقية واللجان الفرعية الخاصة بمناهضة العنف والمنبثقة عن المجلس الأعلى للطفولة.

ج. البرنامج الوطني حول حماية الأطفال من سوء استعمال الإنترنت واستغلالهم: تم إعداد أطر مرجعية لدراسة حول حماية الأطفال من سوء استعمال الإنترنت واتخاذ الإجراءات واستغلالهم بواسطته، بغية تحليل مدى المعرفة والوعي لدى الأطفال والأهل بالنسبة إلى الإنترنت والآثار المرتبطة واقتراح أهداف للتوعية والتثقيف تص-لح لأن تكون النواة لإستراتيجية عمل على المستوى الوطني لحماية الأطفال -من مخاطر الإنترنت.

د. البرامج التربوية: قام المجلس الأعلى للطفولة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية بإعداد آلية لمكافحة ظاهرة التسرب المدرسي ووضع الخطوات العملية لتنفيذها. كما تم تنفيذ استطلاع للرأي بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان مع ثلاثين م-دير مدرسة في المناطق المتضررة (23 مدرسة رسمية و7 مدارس خاصة) موزعة

على محافظات جبل لبنان، والبقاع والجنوب والنبطية لتقدير حجم احتياجات المدارس التربوية المتزامنة مع بداية العام الدراسي 2006 – 2007.

هـ. برنامج الحد من عمل الأطفال: أعد المجلس الأعلى للطفولة برنامجاً لتفعيل دور مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الحد من مشكلة عمل الأطفال في لبنان، سيتم العمل على تنفيذه خلال العام 2007.

و. برامج وطنية لدعم ثقافة الطفل: تم العمل على برامج ونشاطات تسهم في تعزيز أعمال حق الطفل في الأنشطة الترفيهية وأوقات الفراغ وتشجيع الأطفال على المطالعة حيث تم تأمين عدد من الكتب وتأسيس مكتبة صديقة في مراكز الخدمات الإنمائية التابعة للوزارة في كل من الشياح - النبطية - بذا - ت جيل - بعلبك - صور - قلنا - عين الرمانة.

ز. إعداد مشروع موقع إلكتروني خاص بالمجلس الأعلى للطفولة: خلال العام 2007، تم إنشاء صفحة Platform مبنية على عرض كل المعطيات والبرامج والمؤسسات المعنية بالطفولة، ولإزالة العمل بها سارياً.

ح. بناء القدرات والتدريب:

- 1) قام المجلس الأعلى للطفولة بتنفيذ ثلاث دورات تدريبية خلال شهر أيار ونيسان 2007 حول حقوق الطفل، وكيفية التواصل مع الأهل.
- 2) نفذ المجلس الأعلى للطفولة بالتعاون مع Defiliban وكاريتاس ومؤسسة مخزومي مشروع تدريبي لمدة أسبوع حول المواطنة وحقوق الطفل. اشتركت فيه 23 مدرسة وقد استفاد منه حوالي 1400 طالب.
- 3) نفذت جمعية "إدراك" بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة مشروع "معالجة المشاكل السلوكية لدى الأطفال والمراهقين" الهادف إلى بناء قدرات العاملين الصحيين والاجتماعيين في مراكز الخدمات الإنمائية وتعزيز مهاراتهم في التعرف على المشكلات وتقديم الإرشاد والتوجيه للأهل حول المشاكل السلوكية لدى الأطفال والمراهقين.

ط. مذكرات برامج وبروتوكولات التعاون:

- 1) بروتوكول تعاون مع منظمة اليونيسيف لسنة 2007 يتمحور حول مسارين:
 - i. البرنامج العادي المستدام (ما قبل الحرب): ويشمل إجراء دراسة حول وضع الأطفال في المؤسسات الرعاية، وتنظيم ورشة عمل لعض

الدراسة ومتابعة توصياتها لجهة تدريب العاملين مع الأطفال والترويج لأهمية الرعاية البديلة وتدريب العاملين في المراكز الاجتماعية والمؤسسات عليها، وإعداد معايير التعاقد حولها.

ii. نشاطات التعافي: التي وضعت من أجل تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن أزمة العام 2006 على الأطفال والنساء، وذلك من خلال إجراء دراسة عن قدرة المؤسسات المعنية بالعنف على الأطفال على استيعاب الأطفال المعنفين.

2) وضع بروتوكول تعاون مع المنظمة السويدية لرعاية الأطفال المتضررين من مشروع إنشاء خط خاص لمساعدة الأطفال هدفه المساهمة في حماية أكبر عدد ممكن من الأطفال في جميع المناطق اللبنانية.

2. في موضوع المرأة

أ. مشروع تطوير قدرات العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية حول موضوع الوقاية من العنف الأسري: حيث تم تنفيذ مشروع تدريب للعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية لتطوير معارفهم في موضوع الوقاية من العنف الأسري وتعزيز قدراتهم على تنظيم جلسات توعية من محيط مراكزهم ولتمكينهم من مهارات التدخل في حالات العنف الزوجي.

ب. حملة وطنية لمناهضة العنف الأسري تحت شعار "نحو أسرة بلا عنف: حوار وتسامح" بمشاركة 39 مركزاً للخدمات الإنمائية والجمعيات الأهلية المعنية والمجتمعات المحلية (البلديات، الأندية...).

ج. مشروع تطوير قدرات العاملين الاجتماعيين في مجال مناهضة العنف ضد المرأة: (بالتعاون مع التجمع النسائي الديمقراطي) حيث تم تنفيذ جلسات توعية وتم جمع إحصاءات حول حالات في مجال العنف ضد المرأة وردت إلى مراكز التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني في كل المناطق اللبنانية (حوالي 300 حالة).

د. مشروع تطوير حقوق النساء والأطفال من خلال المعلوماتية: حيث تم اختيار عدد من مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لمراكز الخدمات الإنمائية وبعض المراكز الاجتماعية وتم تجهيزها بكمبيوتر وCD يتضمن معلومات قانونية، كما تم تنفيذ دورتين تدريبيتين لـ 36 عاملاً اجتماعياً حول كيفية استخدام وصمغ-نط يحتوي على مواد قانونية خاصة بالنساء وكيفية تقديم إرشادات قانونية للنساء المستهدفات.

٥. المشاركة في لجنة التسيير الوطنية Steering Committee الخاصة بتحسين وضع العاملات المنزليات المهاجرات: حيث تم التوصل إلى وضع مشروع عقد موحد لتلك العاملات سيتم عرضه على وزير العمل للموافقة عليه وإحالة إلى اللجان المتخصصة حسب الأصول. كما وأنجز القسم الأكبر من الكتيب الخاص بواجبات وحقوق العاملات، والذي سيتم ترجم إلى اللغة العربية خلال النصف الثاني من العام 2007.

3. في موضوع كبار السن

أ. وضع مشروع دراسة خدمات كبار السن: حيث نفذت الـ وزارة مشروع مسح للخدمات المقدمة لكبار السن في الجمعيات والمؤسسات والأندية التي تعنى بهـا، وقد بلغ عددهم 186 موقعا. ويتم العمل حالياً على تحليل المعلومات وتحضيراً لإصدار التقرير النهائي.

ب. مشروع دراسة تقييم استجابة وجهوزية المراكز التي تعنى بالمسنين: وذلك لتقييم الحاجات المستجدة خلال وبعد حرب تموز 2006، والتي تمت. ويعمل حالياً على إصدار التقرير النهائي عن هذه الدراسة.

ج. مشروع تقييم 33 نادي نهاري منشأ في مراكز الخدمات الإنمائية: حيث أنجز مسح الميداني لهذه المراكز وسيتم إعداد التقرير النهائي خلال النصف الثاني من العام 2007.

د. مسودة مشروع الخطة الوطنية لتحسين أوضاع كبار السن في لبنان: حيث تم وضع هذه المسودة والتي تتضمن بعض المؤشرات لتحسين الأوضاع الاجتماعية لكبار السن في لبنان.

هـ. مسودة بطاقة كبار السن: وقد وضعت الوزارة مسودة برنامج لتسليم بطاقات لكبار السن.

و. إعادة النظر في القانون 2489: الرامي إلى وضع مشروع نظام ضمان صحي اختياري للمسن.

4. في موضوع الاستراتيجيات السكانية

أ. العمل على تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدماج الأبعاد السكانية وفضاءيا الصحة الإنجابية والجندر في الخطط والبرامج القطاعية وذلك من خلال إعداد برامج عمل تنفيذية للسياسة السكانية في القطاعات المختلفة.

ب. تطوير عدد من أدوات الاتصال والتواصل بهـ. دفـ. إـ. راز صـ. ورة البرنـ. امج وإنجازاته وزيادة معرفة الشركاء والمعنيين حول قضايا السكان وحول أنشـ. طة البرنامج، وهي:

(1) وضع موقع إلكتروني www.pdslebanon.org تم إطلاقه في النصـ. ف الأول من العام 2007

(2) مطوية تعرف بأهداف وأنشطة برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية.

5. في موضوع الصحة الإنجابية

أ. تنفيذ دراسة تقييمية لحاجات المراهقين: خلال شهر حزيرانـ. ران 2007، صـ. درت "دراسة سريعة حول تجارب المراهقين/ خلال حرب تمـ. وز" اعتمـ. دت على 7 حلقات نقاش بؤرية شملت حوالي 120 مراهق/ة من منطقة الضـ. احية الجنوبيةـ. ة للاطلاع على تجاربهم خلال الحرب. كذلك إطلاق حلقة نقاش بؤرية واحدة مـ. ع حوالي 25 مسؤولاً قدموا خدمات في مراكز النزوح التي استحدثت خلال الحرب للاطلاع منهم على مشاهداتهم مع النازحين. وهدفت هذه الدراسات إلى تحديـ. د المشكلات المعترضة لدى المراهقين/المراهقات لاقتراح التدخلات المناسبة مـ. ن نشاطات توعية وخدمات من خلال مراكز الخدمات الإنمائية وبعض الجمعيات الأهلية في منطقة الضاحية الجنوبية.

ب. إعداد دورة تدريبية حول الدعم النفسي الاجتماعي للمراهقين/المراهقات: موجهة إلى مقدمي الخدمات في منطقة الضاحية الجنوبية شارك فيها 18 خـ. والي 28 مـ. ن العاملين الصحيين/الاجتماعيين في مراكز الخدمات الإنمائية ووزارة الصحة العامة والهيئات الأهلية. وحددت دورة المتابعة خلال شهر تموز 2007.

ج. إعداد استراتيجية الحماية الخاصة بالنساء والفتيات: من خلال دراسة نفـ. ذت بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وقد صدرت المسودة الأولى لهذه الاستراتيجية خلال حزيران 2007.

د. إطلاق حملة إعلامية لإطلاق الموقع الإلكتروني www.lebteen.com.

هـ. إصدار دراسة تقييمية لجميع المواد الإعلامية التثقيفية المتـ. وفرة التي تغذي بمواضيع الصحة الإنجابية: وتقييم سريع لهذه المواد لتحديد الثغرات والاحتياجات وتشكيل مرجع وطني في مجال الصحة الإنجابية لتوجيه عملية إنتاج مزيد مـ. ن المواد في هذا المجال.

رابعاً: على صعيد الخدمات المقدمة عبر أجهزة الوزارة وبرامجها

1. خدمات مراكز الخدمات الإنمائية

أ. النشاطات الصحية: لقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات الأقسام الصحية في مراكز الخدمات الإنمائية حوالي 451.000 مستفيد، وهذا الرقم يشمل المعالجات (في الاختصاصات التالية: الصحة العامة، القلب، صحة الأم والأسرة والصحة الإنجابية) والتلقيح وطب الأسنان، وذلك في 74 مركز خدمات إنمائية و75 فرع لها.

ب. النشاطات التربوية: وتشمل دور الحضنة النهارية و صفوف محو الأمية وبرنامج التسرب المدرسي والمخيمات الصيفية وتعليم اللغات الأجنبية . استفاد من هذه البرامج حوالي 6516 مستفيد.

ج. النشاطات التدريبية: وشملت التدريب المهني و عمالة الأطفال كـ تدريب الشباب والشابات على استعمال الكمبيوتر وتدريب النساء على حرف ومهن للمساهمة في زيادة دخل الأسرة، إضافة إلى ندوات تثقيفية ودورات خاصة بالعمل التطوعي ودورات تدريبية سريعة للأطفال العاملين لتمكينهم من المهنة التي يزاولونها، وبلغ عدد المستفيدين 2734.

2. مشاريع تنمية المناطق الريفية والمدينية

تم تحضير الملفات وبدأ تنفيذ 225 مشروعاً إنمائياً تتضمن مشاريع زراعية – إنتاجية - تعاونية - بنى تحتية – حدائق عامة موزعة على المناطق اللبنانية كافة.

3. المعوقون

افتتحت الوزارة مركز سادس تابع لبرنامج تأمين حقوق المعوقين في تعنيل البقاع.

خامساً: على صعيد تعزيز وتفعيل دور مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق

1. إعادة بناء مركز في كل من بنت جبيل وعيتا الشعب بالتعاون مع دولة قطر

تم التحضير لهذا المشروع وخرائط البناء أصبحت جاهزة للتنفيذ. ووفقاً للتفاهم بين وزيرة الشؤون الاجتماعية والمسؤولين القطريين، سيتحول هذان المركزان إلى مراكز محلية نموذجية يؤمل تعميمها لاحقاً على جميع المناطق اللبنانية.

2. تعزيز قدرات مراكز الخدمات الإنمائية في بعض المناطق

جرى توقيع مذكرات تفاهم مع كل من:

أ. الهيئة الطبية الدولية (IMC) لتزويد سبع مراكز خدمات إنمائية في الجنوب بتجهيزات إدارية وطبية وأدوية ودعم برامج مراكز الخدمات الإنمائية.

ب. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) لتأمين تجهيز عدد من المراكز في المناطق المتضررة في الجنوب وضواحي بيروت والبقاع، وإقامة دورات تدريبية للعاملين في المراكز وبعض المتطوعين من المجتمع المدني.

ج. المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لإنشاء مركز ترفيهي استشاري للعائلات في مدينة بعلبك وتشغيله لمدة سنتين على الأقل. وتتعاون الوزارة لتنفيذ هذا المشروع مع هيئات محلية، فالبنا تقدمة من الجمعية الخيرية الإسلامية للبادية التي أخذت على عاتقها أعمال الترميم في المبنى، ويؤمل الانتهاء من الترميم في بداية شهر أيلول 2007 ليتم الافتتاح بعد ذلك.

3. إحدات بعض مراكز الخدمات الإنمائية الجديدة

بالنظر للحاجة المتنامية في المناطق التي لا زالت تفتقر إلى وجود مراكز خدمات إنمائية لتلبية الحاجات الصحية والاجتماعية الأولية، فقد أصدرت الوزارة قرارات متعلقة باستحداث مراكز خدمات إنمائية في جونبة في قضاء كسروان، وفي الـ دلمور وبعقلين في قضاء الشوف، وفي ببنين في قضاء عكار.

20 - وزارة الصناعة

أولاً: على صعيد مواجهة تداعيات حرب تموز 2006

1. بادرت وزارة الصناعة إلى مواجهة تحديات حرب تموز 2006 وآثارها الاقتصادية من خلال إنشاء هيئة طوارئ مهمتها متابعة شؤون المصانع المتضررة. وقد ضمت الهيئة إلى مسؤولين في الوزارة ممثلين عن جمعية الصناعيين اللبنانيين، التجمعات الصناعية في المناطق التي طالها العدوان مباشرةً وبعض أصحاب المصانع المدمرة.
2. وضعت الهيئة نموذجاً خاصاً لمسح أضرار القطاع الصناعي وعممته على المعنيين في جميع المناطق المتضررة. وبناءً لنتائج المسح، الذي امتد من 8/16 ولغاية 2006/9/13 وشمل 192 مصنعاً تضرر منها 118 بشكل كلي - أي أنجزت الوزارة تقريرها الأولي عن المسح. أما عن تقدير قيمة هذه الأضرار فتم من قبل خبراء م - ن قبل جمعية شركات الضمان. وقد وضع هؤلاء الخبراء تقريراً أولياً بين إحصائية 114 مصنعاً بضرر كلي و78 بضرر جزئي، بينما قدرت القيمة الإجمالية للأضرار بـ 180.425.777 د.أ.
3. تعاونت وزارة الصناعة مع منظمة اليونيدو على وضع مشروع برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة جراء حرب تموز 2006، بوش - ر العمل به، وذلك من خلال صندوق النهوض اللبناني (LRF) الذي تديره الأمم المتحدة ولجنة توجيهية مؤلفة من ممثلين عن الدول المانحة والحكومة اللبنانية.
4. بادرت الوزارة مع جمعية الصناعيين إلى تعميم قرار مصرف لبنان رقم 9595 تاريخ 2007/5/8 المتعلق بالفرص المتاحة لإعادة أعمار المصانع المتضررة عبر الحصول على قروض بشروط ميسرة لتغطية 60% من القيمة الاستبدالية للأبنية والتجهيزات المتضررة بشكل مباشر جراء حرب تموز 2006 وفقاً ليعض الشروط المحددة. وقد تم تعميم هذا القرار على كل الصناعيين المتضررين لأخذ العلم والمباشرة بتتبع - ديم طلبات الحصول على القروض التي حددها القرار المذكور من المصارف التي تتعامل معها المؤسسات الصناعية المتضررة.
5. رغبة منها بدعم القطاع الصناعي بشكل عام، وتخفيف وطأة الخسائر التي مني بها - ا هذا القطاع خلال وبعد حرب تموز 2006 بشكل خاص، أعلنت الحكومة ع - ن دعم - م إضافي للقطاع الصناعي عبر منح المؤسسات الصناعية أسعار طاقة مخفضة - لمة - دة سنة ابتداءً من 2007/6/1، خصوصاً خلال فترة الليل حيث ينخفض سعر الكيلوواط إلى 50 ليرة لبنانية، مما يساهم في تخفيف الأعباء التشغيلية عن هذه المؤسسات.

ثانياً: على صعيد خطة عمل الوزارة

1. المشروع الخاص بـ "تطوير القدرة المؤسسية للقيام بالمسح السـنوي للقطـاع الصناعي (النظام الإحصائي الصناعي)": متابعة المراحل الخاصة بتنفيذ المشروع - روع الموقع مع اليونيدو وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وذلك لتنمية قدرة وزارة الصناعة على القيام بالمسح الصناعي السنوي وتحديث المسح بصورة تقنية ومتخصصة وبشكل مستمر. هذا وقد أنجزت جميع الأعمال التحضيرية بما فيها إعـداد كتيـب يتضـمن التعليمات الخاصة بأصول وطرق جمع المعلومات من المصانع، وذلك تمهيداً لتدريب المحققين في ملء الاستمارات فور توفر الظروف المناسبة.
2. في إطار سياسة الجوار اليورو-متوسطة
 - أ. تم وضع دليل حول قواعد المنشأ المعمول بها في الإطار الموسع. ويـتم العمل حالياً على تعريب الدليل بالتعاون مع الوحدة المختصة لدى رئاسة مجلس الوزراء لتطبيق اتفاق الشراكة، على أن توزع النسخ باللغات الثلاث: العربية، والفرنسية، والإنكليزية.
 - ب. تم الطلب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تمديد العمل للجنة الوطنية للتحضير لبدء المفاوضات حول اتفاقية المطابقة والقبول للسـلع الصـناعية (ACAAs)، وذلك لضرورة استكمال أعمال هذه اللجنة المشكلة لمواكبة تنفيذ الخطة الوطنية الموضوعية في إطار سياسة الجوار.
3. السير بتسهيل وتحفيز دمج المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم: وذلك لبلوغ الحد الأدنى من الحجم الاقتصادي المفيد لمواجهة الأسواق العالمية بإدارة حديثة وجهاز تسويق على المستوى المطلوب. وقد تم استقدام خبير ضمن إطـار برنـدمج "توكتين" من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة في خلق حـوافز لإفـادة المؤسسات التي ترغب بالاندماج فيما بينها، كما تم دعوة وزارة المال ومصرف لبنان وجمعية الصناعيين للمشاركة في مجموعة العمل.

ثالثاً: إنجازات عامة

1. استمرت الوزارة بالعمل على خفض تكاليف إنتاج الصناعة الوطنية من خلال اقتراح إعفاء المواد الأولية والوسيطة التي لا يتوّر إنتاج محلي منها، من الرسوم الجمركية ومن خلال السعي إلى خفض تسعيرة الكهرباء وكلفة المشتقات النفطية، علماً أنه قد جرى البدء بتطبيق الخفض في تسعيرة الكهرباء لمدة عام.

2. يجري العمل حالياً من خلال لجنة مشتركة ما بين الـ وزارة وجمعية الصناعيين اللبنانيين على درس طلبات الصناعيين المقدمة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة حول مسألة زيادة المستوردات، ليتم تحويل هذه الطلبات إلى هيئة التحقيق وفق ما نص عليه قانون حماية الإنتاج الوطني.
3. تم تشكيل لجنة في الوزارة بالاشتراك مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لمناقشة المرسوم التنظيمي لحماية الإنتاج الوطني لمراعاة ظروف الصناعيين وفق الإمكانيات المتاحة والمعايير الاقتصادية الحديثة، وتم إرسال الملاحظات إلى وزارة الاقتصاد والتجارة.
4. بتاريخ 2006/10/13 وبالتنسيق مع جمعية الصناعيين تم إطلاق حملة إعلانية جديدة عبر وسائل الإعلام المرئية المحلية الأرضية والفضائية، استكمالاً لحملة "يتحب لبنان؟ حب صناعتو"، كان هدفها الترويج للصناعة الوطنية. وقد تمت الحملة رسمياً بمفادها أن أكبر دعم توفّره الدول الصديقة للبنان لمؤازرته في محنته يتـ وُفّر بشـ راء المنتجات اللبنانية.
5. تم تعزيز القدرات البشرية والتقنية للوزارة من خلال تعيين 25 مهندساً، باحثاً اقتصادياً، محلّلاً برامج معلوماتية، ومراقب بموجب المرسوم رقم 17582 تاريخ 2006/8/30.
6. في إطار الإجراءات الوقائية، عملت الوزارة على استصدار القرار رقم 48 تاريخ 2006/9/4 المتضمن الموافقة على فرض إجـ راءات وقائية على واردات بلاط السيراميك. هذا وتتولّى الوزارة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة - مصلحة حماية المستهلك، الرقابة على مدى التزام أصحاب معامل السيراميك بمضمون القرار لجهة عدم رفع الأسعار.
7. في ضوء انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، صدر عن وزير الصناعة القرار رقم 1/75 تاريخ 2006/10/20 قضى بإلغاء إخضاع استيراد وتصدير بعض المواد إلى نظام الإجازة المسبقة، وقد تم نشره وإبلاغه إلى من يلزم.
8. تنظيم ورشة عمل يوم الخميس 2007/3/22 في السراي الحكومي للبحث في مطالب الصناعيين الممكن إيجاد الحلول المناسبة لها مع وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة والمديريات والمؤسسات التابعة لها، بمشاركة رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين ووفد من الجمعية.

21- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

أولاً: على صعيد تأسيس قدرات ومهارات حديثة في الإدارة العامة

1. إجراء المسح الميداني لاحتياجات الإدارات والمؤسسات العامة التي تضررت من آثار العدوان الإسرائيلي: قام مكتب وزير لشؤون التنمية الإدارية بمسح سريع لاحتياجات عدد من الإدارات والمؤسسات العامة المعنية بعملية النهوض، لتحديد ماهية المستلزمات والقدرات وعناصر العمل المستجدة التي قد تحتاجها، لدرس إمكانية تلبيتها أو تأمينها. وتم رفع التوصيات المناسبة بشأنها. كما تم تحديد لائحة بالتجهيزات والنظم المعلوماتية التي تحتاجها بعض الإدارات والمؤسسات العامة والتي تساعد الإدارات والمؤسسات المعنية على إنجاز المهمات الإضافية الملفاة على عاتقها جراء العدوان الإسرائيلي. كما تم إعداد المواصفات الفنية ودفتر الشروط اللازمة لها، وإنجاز عملية توريد هذه التجهيزات. وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل المشروع.
2. دعم القدرات التخطيطية لقوى الأمن الداخلي: أنجز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية خطة استراتيجية لدعم وحدة التخطيط في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تتضمن منهجية متكاملة للتخطيط الاستراتيجي مع الخطوات المطلوبة لتطويع أداء المديرية العامة. وقد جرى تنفيذ الخطة وتدعيمها بأمانة من واقع عمله - مع أهداف محددة بالاستناد إلى مجالات أداء رئيسية تسعى هذه الإدارة إلى تطويرها. وحالياً، يعمل المكتب مع إدارة قوى الأمن الداخلي من أجل إقرار هذه الخطة وتحديد النشاطات والخطوات الواجب تطبيقها من أجل إيجاد التمويل اللازم لها.
3. مشروع تزويد البلديات واتحادات البلديات والتجمعات البلدية بتجهيزات ومعدات وآليات لمعالجة النفايات الصلبة: وقد تم ذلك من خلال هبة بقيمة 14.2 مليون يورو ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي (يؤشر به في العام 2004)، وقد تم إنجاز التالي:
 - أ. توظيف خبير المراقبة والتنسيق الخاص بالمشروع.
 - ب. توقيع اتفاقية ووضعها موضع التنفيذ مع تجمع بلديات بعلبك لإنشاء معمل معالجة النفايات الصلبة في الطيبة - بعلبك.
 - ج. تسليم 23 آلية لسبعة بلديات وتجمعات واتحادات بلدية هي: الشوف الأعلى، الشوف السويجاني، عاليه، خربة سلام، المرج، أنصار ومشمش.

- د. تسليم 1786 مستوعب متعدد الحجم لصالح اتحاد بلديات جبيل ، تجم-ع با-ديات المتن الأعلى ، وبلديات الخيام وأنصار.
- هـ. إعطاء الأمر إلى المتعهد للمباشرة ببناء معمل لمعالجة النفايات الصلبة في ع-ين بعال لصالح اتحاد بلديات صور.

ثانياً: على صعيد تحديث التشريعات والهيكليات الإدارية

1. وضع هيكلية جديدة للإذاعة اللبنانية: بناء على طلب معالي وزير الإعلام، حيث تم إعداد دراسة تتضمن الأسباب الموجبة لتعديل هيكلية الإذاعة، أرفق بها مش-روع مرسوم يتضمن تنظيم مديرية الإذاعة اللبنانية، مع هيكلية جديدة تتلاءم مع التوجيهات الجديدة المعتمدة في العديد من الإذاعات في العالم.
2. مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم 154 تاريخ 1999/12/17 (قانون الإثراء غير المشروع): والذي يعتبر من أهم التش-ريعات المواكبة لعملية مكافحة الفساد والرشوة في القطاع العام. وقد تبين من خلال التجربة والممارسة وجود ثغرات عدة فيه، وأحكام يشوبها بعض الغموض. لهذه الأسباب بقي القانون الم-ذكور عاجزاً عن مكافحة الفساد بشكل فعال. لذلك فقد تم القيام بتكليف فريق عمل من كبار القضاة والإداريين بدرس الموضوع، فتم إعداد مشروع قانون جرى رفعه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، يتضمن التعديلات التي تكفل سد الثغرات والس-تكمال أحكام-ام القانون الراهن بما يضمن تطبيقه وتحقيق النتائج المتوخاة منه. ولما كان هناك عدة اقتراحات مبدئية للأمانة العامة لمجلس الوزراء لتعديل قانون الإثراء غير المش-روع منذ العام 1998، والتي تحتاج إلى مراجعة وتنسيق ومواءمة، فإن توجه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية حالياً هو إلى تأليف لجنة من قضاة وحقوقيين مختصين لمراجعة هذه المشاريع وتوحيدها في نص واحد.
3. انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 76 تاريخ 2005/12/15، القاضي بتكليف "وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إعداد لائحة بالنصوص الواجب تعديلها في حال انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة العدل وال-وزارات الأخرى عند الاقتضاء"، وبعد أن قامت اللجنة المكلفة من مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية بإنجاز المهمة المشار إليها، تم القيام بإيداع لائحة بالنصوص القانونية التي يقتضي تعديلها أو استحداثها في حال انضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب ب-كتابنا رقم 326 ت-اريخ 2006/5/23 لع-رض

الموضوع على مقام مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنه. وبعد موافقة مجلس الوزراء عليه، أحيل مشروع القانون إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم 17450 تاريخ 2006/7/15.

4. تطوير أداء وزارة الصحة العامة: تم وضع مخطط توجيهي إداري ومعلوماتي عام يتناول الجانب المؤسسي وتقنيات المعلومات لتحديد المعوقات والمشاكل وطرّح المعالجات اللازمة. وقد تم تسليم التقرير بصيغته النهائية إلى مدير عام وزارة الصحة الذي تقدم بطلب للبدء بالعمل على معالجة بعض المشاكل في الوزارة تحت إشراف المخطط التوجيهي العام.
5. تطوير أداء وزارة الاقتصاد والتجارة: حيث تم وضع مخطط توجيهي عام يتناول الجانب المؤسسي وتقنيات المعلومات لتحديد المعوقات والمشاكل وطرّح المعالجات اللازمة لتطوير أداء الوزارة. المشروع قيد المتابعة بانتظار ملاحظات الوزارة المعنية.

ثالثاً: على صعيد بناء إدارة عصرية تخدم المواطن

1. تزويد مديرية الجمارك العامة بنظام معلوماتي لتسجيل ومراقبة المركبات العابرة للحدود اللبنانية: أصبح إنجاز عمليات تسليم أجهزة المعلوماتية وملحقاتها للمكاتب الجمركية البرية والبحرية في مراحلها الأخيرة. وقد تم أيضاً تسليم النظام المعلوماتي الرامي إلى تسجيل ومراقبة المركبات العابرة للحدود اللبنانية ووصل عملية التسجيل بين كل المعابر الحدودية البرية. ويتم حالياً اختبار عملية تبادل المعلومات من خلال النظام الإلكتروني بين المراكز عامة.
2. تزويد وزارة الثقافة بنظام معلوماتي لإدارة الملفات ونظام معلومات جغرافي: أنجزت عملية الاستلام المؤقت لنظام إدارة الملفات والمسندات الورقية بالإضافة إلى التجهيزات (كمبيوتر وخوادم) والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
3. إنجاز مشروع نظام التعويضات الطبية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة: تم تسليم وتركيب البرامج المطلوبة للمشروع بما يؤمن سرعة ودقة إنجاز المعاملات، ويجري التحضير لتدريب الموظفين على تشغيل البرامج المشار إليها.
4. برنامج أفكار (دعم المجتمع المدني): تم إنجاز الأعمال التالية:
 - أ. إتمام عملية تقييم الاقتراحات المقدمة من المنظمات غير الحكومية اللبنانية (تم تقديم 69 مشروعاً) وتم الشروع في التعاقد مع المنظمات الفائزة (24 منظمة).
 - ب. إتمام عملية تقييم العروض المقدمة من المؤسسات الأوروبية لتأمين المساعدة التقنية للبرنامج والشروع في إجراءات التعاقد معها.

- ج. إنجاز عملية تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج تمهيداً لوضعه في متناول الزائرين.
- د. يتم العمل حالياً على إتمام كافة الإجراءات المتعلقة باختتام برنامج أفكار 1، ووضع الاتفاقية المالية ببرنامج أفكار 2 موضع التنفيذ.
5. إنجاز نظام معلوماتي لإدارة تقييم الأداء المؤسسي للإدارات والمؤسسات العامة لصالح التفتيش المركزي: وقد تمت عملية الاستلام وأطلق المشروع في 18 أيار 2007.
6. إنجاز مشروع نظام معلوماتي في السجل التجاري: تم تسليم وتركيب البرنامج بعد تسليمها.
7. مساعدة وزارة الداخلية في وضع دفتر الشروط التقني لمشروع نظام مراقبة أمني في نطاق بيروت الكبرى يركز على الهاتف الثابت: يتم إعداد دفتر الشروط التقني.
8. إنجاز مشروع شراء صورة فضائية لجميع الأراضي اللبنانية: مع عشرة رخساص لصالح عدد من الإدارات بغية استحداث خريطة وطنية موحدة لنظام المعلومات الجغرافية (GIS base map)، وهي المجلس الوطني للبحوث العلمية، وزارة الأشغال العامة والنقل، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الطاقة والمياه، وزارة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة الثقافة، وزارة الاتصالات.
9. إنشاء مركز متطور للمعلومات في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ISIC): هذا المركز مزود بكافة البرامج المعلوماتية وقواعد المعلومات التي تزويد رجال الأعمال والمستثمرين بكافة المعطيات والمعلومات الاقتصادية والتقنيات الإدارية التي يحتاجونها. وقد تم تسليم المشروع متكاملًا لمؤسسة إيدال وتمت عملية الاستلام المؤقت، ودخل المشروع، الذي تم إطلاقه في 28 آب 2007، في مرحلة الصيانة التي ستمدد لمدة سنة من تاريخ الاستلام المؤقت.
10. مكننة ديوان وزارة الشؤون الاجتماعية: ويشمل إدارة الم-وارد البشرية وإدارة المستندات والوثائق، وقد تم استلام المشروع الممول من الصندوق العربي م-ن قبل لجنة استلام.
11. تدريب موظفي القطاع العام على أنظمة أوراكل: أطلق مكتب وزير الدولة للشؤون التنمية الإدارية سلسلة دورات تدريبية لموظفين في القطاع العام على كامل أنظمة أوراكل وإدارات البرمجة المتوفرة، وذلك ضمن الاتفاقية الموقعة بين الدولة اللبنانية وشركة "أوراكل سيستمز" ووكيلها المحلي "شركة لوغوس" التي تولى استضافة الدورات التدريبية. وقد افتتحت هذه السلسلة بدورة أولى كان متدربوها م-ن ضباط

المؤسسات العسكرية ، مما يشكل دعماً لأداء الإدارة العسكرية لا سيما على صعيد تكنولوجيا المعلومات.

12. وضع مخطط تنظيمي لتطوير البنية التحتية لتقنيات الاتصال والمعلوماتية في وزارة العدل: عبر إعداد البرامج المعلوماتية اللازمة للقضاء في لبنان، يتمويل من الاتحاد الأوروبي، وقد تم تسليم التقارير النهائية في العاشر من شهر آب 2007، على أن يتم اتخاذ قرار بشأن هذه البرامج قبل العاشر من شهر تشرين الأول 2007.

13. مشروع استراتيجية الحكومة الإلكترونية: تم تيويم مضمون الاسـتـراتيجية، وسـوف تعرض على اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أول اجتماع تعفده.

14. مشروع الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية: تم عقد اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء في هذا الخصوص حيث تم الاتفاق على إحداث وحدة تنسيق معلوماتية في مكتب رئيس مجلس الوزراء.

22- مجلس الإنماء والإعمار

الرجاء مراجعة التقرير:

**القسم الرابع: الجهود على مستوى تحفيز الاقتصاد وخطة الدولة للنهوض
الفقرة الرابعة: تحريك عجلة المشاريع الإنمائية، ص. 102-109.**

23- الصندوق المركزي للمهجرين

أولاً: على صعيد ملف عودة المهجرين

1. تابع الصندوق المركزي للمهجرين عملية استكمال ملف عودة المهجرين التي بدأها في العام 1993 من خلال استكمال تمويل مشاريع هذه العودة في مستوياتها الإعمارية كافة، وفي مستويي المصالحات والبنى التحتية، والتي جميعها يجري تمويلها من الأموال العامة، وفق الآليات المعتمدة والتي تبنتها الحكومة المتعاقبة منذ ذلك التاريخ.
2. استطاعت الحكومة أن توفّر للصندوق لغاية اليوم من الميزانية العامة مبلغاً قدره 111 مليار ليرة عبر دفعات متتالية، وذلك في إطار قانون إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بقيمة 500 مليون دولار أميركي والتي سيتوزع 60% لصندوق المركزي للمهجرين و40% لصالح مجلس الجنوب، والذي أقر في العام 2001 من أجل إنهاء ملف المهجرين وإغلاقه (مع استكمال أعمال مجلس الجنوب) وفي أقرب فرصة ممكنة، ليطوي لبنان بإقبال هذا الملف الوطني والإنساني والاجتماعي صفة أليمة من صفحات الحرب التي شهدها على مدى خمسة عشر عاماً.
3. توزعت الأموال المدفوعة في الفترة ما بين 1 تم- وز 2005 و30 حزيران- ران 2007، والتي بلغت 105 مليار ليرة، على الأنشطة الإعمارية والمصالحات والبنى التحتية، في مختلف المناطق الخاضعة لنطاق عمل الصندوق، والتي تشمل كل لبنان بلسثناء محافظتي الجنوب والنبطية، وقضاءي راشيا والبقاع الغربي. وصرفت على الشكل التالي:

<u>نوع المساعدة</u>	<u>القيمة (ليرة لبنانية)</u>
مساعداات إعادة إعمار	23.829.700.000
مساعداات ترميم	18.150.450.000
مساعداات ترميم منجز	22.745.300.000
مساعداات معالجة تعديات	198.810.000
مساعداات عن فديات ضحايا	1.376.386.000
مساعداات أعمار وترميم دور عبادة	2.103.566.000
مساعداات أعمار وترميم في بعض قرى المصالحات	18.218.216.000
كلفة مشاريع بنى تحتية	18.549.514.000

ثانياً: على صعيد مواجهة العدوان الإسرائيلي وتوزيع التعويضات عن الوحد- دات الس- كنية خارج منطقة الجنوب

1. بعد عدوان تموز 2006، عمل الصندوق وبالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة على المساعدة في إعداد مخيمات إيواء مع كامل تجهيزاتها مقدمة من جمعيات أهلية أجنبية غير حكومية لإيواء النازحين، ومع عودة النازحين منذ اليوم الأول لوق- ف الأعم- ال العدوانية، توقفت الأعمال في عملية الإعداد للمخيمات بعدما انتفت الحاجة إليها.
2. إنفاذاً للقرارات الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء التي حملت الأرق- ام 96 ت- تاريخ 2006/8/24 و130 تاريخ 2006/10/7 و146 تاريخ 2006/10/31، تم وضع آليات للعمل لمعالجة نتائج العدوان والمساعدة في التعويض على الأضرار التي ألحقها العدوان في جميع المناطق اللبنانية خارج الجنوب. وقد أوكل للصندوق، وفي إطار تعاونه مع وزارة المهجرين والهيئة العليا للإغاثة، تسليم شيكات المساعدات للمستفيدين في المناطق التي تدخل ضمن نطاق عمله الأساسي، وفي جبل لبنان وبيروت وضاحيتها الجنوبية وفي الشمال والبقاعين الشمالي والأوسط. عليه فقد تم لغاية 7 أيلول 2007:

أ. تم الكشف على حوالي /25,000/ وحدة سكنية في مختلف المناطق المتضررة التي تدخل في نطاق عمل الصندوق، من أصل قرابة الـ /30,000/ وحدة مدمرة ومتضررة.

ب. تم تحويل حوالي /21,000/ ملف عائذ لوحدة سكنية من قبل وزارة المهجرين إلى استشاري الهيئة العليا للإغاثة للتدقيق بالأضرار، حول منها حوالي /18,000/ ملف من الاستشاري إلى الصندوق المركزي للمهجرين، الذي بدوره حول إلى الهيئة حوالي /17,500/ ملف لإصدار شيكات بأسماء أصحاب الحقوق فيها.

ج. بلغ عدد الملفات المستكملة لدى وزارة المهجرين حوالي /8,500/ ملف فقط.

د. تم تسليم /3,200/ شيك للمستفيدين من أصحاب الحقوق، مع وجود 916 شيكاً إضافياً جاهزاً للتسليم بانتظار حضور أصحابها إلى الصندوق، وذلك من أصل /9,514/ شيك حول من الهيئة العليا للإغاثة إلى الصندوق. ما يعني أن 5,329 شيكاً جاهزاً لا تزال ملفاتها غير مستكملة وينقصها بعض المستندات والعقود حتى يصار إلى تسليمها إلى أصحاب الحقوق.

أولاً: على صعيد أعمال الإغاثة

خلال العدوان، قدم المجلس الرعاية والاهتمام لأهلنا في الجنوب، لا سيما الذين صمدوا منهم في بلداتهم وقراهم، عبر توزيع المساعدات لهم على كافة أنواعها من غذائية وطبية ولـ وازم للنازحين التي كانت ترد من جهات عديدة، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من قبل الهيئة العليا للإغاثة.

ثانياً: على صعيد فتح الطرقات

بعد وقف الاعتداءات، قام المجلس بفتح جميع الطرقات في الجندوب المؤدية إلى القرى والبلدات لتسهيل عودة الأهالي، كما قام بفتح الطرقات الداخلية في القرى، وإنشاء عـ دد مـ ن العبارات لاستخدامها كطرق مؤقتة وبديلة عن عـ دد مـ ن الجسـ ور المهـمة مثـ ل جسـ ر الزرارية/طرفلسي وعـارة بدياس وبرج رجال، وذلك بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة.

ثالثاً: على صعيد إزالة الأنقاض

قام المجلس بإزالة أنقاض المنازل والمحلات والمؤسسات المهـمة، والتي بلغت نحو 3 مليون متر مكعب، وتم نقلها إلى مكبات محددة من قبل البلديات.

رابعاً: على صعيد أضرار المنازل

أجرى المجلس مسحاً شاملاً لأضرار المنازل بسرعة قياسية، إذ قام في فترة شـ هـرين بمسـ ح المنازل المتضررة، وكانت النتيجة كالتالي:

أ. 10,951 منزلاً مهـماً هـماً كاملاً

ب. 1,678 منزلاً مهـماً هـماً جزئياً

ج. 75,348 منزلاً متضرراً تتراوح بين طفيفة إلى جسيمة

أي ما مجموعه 87.977 منزلاً متضرراً بكلفة تقديرية بلغت 1,145,213,817,000 ل.ل.

وكان الاستشاري شركة الاتحاد الهندسي "خطيب وعلمي" قد بدأ بالتدقيق بهذه الكشوفات فور صدورهما، وتقوم دوائر رئاسة مجلس الوزراء بإصدار شيكات القسط الأول للمعاملات المدفوعة

وإرسالها إلى المجلس ليقوم بالتالي بدفعها إلى أصحابها. وقد وصل إلى المجلس حتى نهاية شهر آب حوالي 75,000 شيكاً بلغت قيمتها حوالي 408.7 مليار ليرة لبنانية.

سادساً: على صعيد تعويضات لذوي الشهداء

تم تسجيل 942 معاملة عائدة لشهداء سقطوا نتيجة العدوان الإسرائيلي، أنجز المجلس 865 معاملة. أما المعاملات الباقية، أي 77 معاملة، فما زالت قيد الدرس لاستكمال مستندات البعض منها ولدراسة أحقية البعض الآخر. وقد وصل المجلس حتى الآن شيكات عائدة لذوي 842 شهيداً.

سابعاً: على صعيد تعويضات الجرحى

بلغ عدد معاملات الجرحى المسجلة لدى المجلس 3,681 جريحاً، أرسل منها إلى الهيئة العليا للإغاثة 2,345 معاملة. وقد وصل للمجلس حتى الآن شيكات عائدة لـ 1,486 جريحاً.

ثامناً: على صعيد تعويضات الآليات والسيارات

بلغ مجموع الآليات المسجلة لدى مجلس الجنوب 5,232 آلية، منها 3,804 سيارات، بقيمة إجمالية بلغت 33,384,628,000 ل.ل. وفق تخمينات الخبراء. ويجري حالياً وضع آلية لتقدير كلفة التعويضات عن أضرار الآليات والسيارات ليصار إلى التعويض على أصحابها في أقرب فرصة ممكنة، في ضوء تدبير الأموال اللازمة لذلك.

25 - الهيئة العليا للإغاثة

أعمال الهيئة جـ - راء الع - دوان الإسرائيلي (12 تم - 2006 - 30 حزيران 2007)

أولاً: في الهبات والمساعدات الواردة للهيئة بنتيجة العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان
نتيجة للعدوان الإسرائيلي على لبنان ابتداءً من تاريخ 12 تموز 2006 ولغاية 14 آب 2006 وما لحقه من حصار جوي وبحري استمر شهراً، وتلبيةً لنداءات الحكومة اللبنانية بطلب المساعدة العاجلة من الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، بادرت الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات العاملة في لبنان والخارج وكذلك الأفراد من مختلف الطوائف في لبنان والخارج إلى تقديم الدعم للهيئة العليا للإغاثة من أجل تمكين الدولة اللبنانية من مساعدة النازحين والمتضررين من جراء هذا العدوان. وقد توزعت المساعدات التي قدمت إلى لبنان على نوعين: مساعدات مالية ومساعدات عينية سيما وأن بعضاً من تلك الدول والمؤسسات عمدت إلى تقديم جزء من مساعداتها للبنان مباشرةً عبر مؤسسات المجتمع المدني اللبناني أو من خلال المؤسسات الخيرية الدولية وليس عن طريق الهيئة العليا للإغاثة.

1. المساعدات العينية: تألفت المساعدات العينية التي تلقتها الهيئة من مواد غذائية متنوعة، ومساعدات طبية ومعدات ومستلزمات الإيواء. وقد عمدت تلك الدول المانحة وكذلك مؤسسات الدعم العربية والدولية إلى إرسالها إلى لبنان حيث تم استلامها من قبل الهيئة. وقد تكونت تلك المساعدات من حوالي 13.477 طناً على اختلاف أنواع تلك المساعدات. وقد تم توزيعها على المواطنين استناداً للحاجات والظروف اللوجيستية التي كانت تعاني منها البلاد خلال فترة الحرب من تاريخ 12 تموز 2006 ولغاية 14 آب 2006 بسبب انقطاع الطرق وقصف الجسور وأخطار القصف. كذلك فقد استمر التوزيع حتى نهاية العام 2006 لتخفيف العبء المعيشي على المواطنين المنكوبين. وقد جرى تفصيل تلك المواد ومصادرها وتواريخ استلامها وتواريخ تسليمها للفرق والهيئات المستفيدة.

2. المساعدات المالية: بادرت عدة دول وأفراد ومؤسسات إلى إرسال أو الالتزام بتقديم تبرعات نقدية إلى الهيئة لمساعدة النازحين والمتضررين في كافة المناطق اللبنانية بما في ذلك لتمويل وتنفيذ عدد آخر من المشاريع الإنمائية المحددة من قبل الواهبين، حيث بلغ إجمالي التبرعات النقدية التي تسلمتها الهيئة من مصادر عدة والتي حوت إلى

حسابها لدى مصرف لبنان أو إلى وزارة المالية في حسابها لدى مصرف لبنان لصالح الهيئة العليا للإغاثة والتي جرى فيما بعد تحويلها إلى حساب الهيئة لدى مصرف لبنان والتي بلغت حتى تاريخ 30 حزيران 2007 ما مجموعه 166.487.658.590 ل.ل. موزعاً على الشكل التالي:

الجهة المانحة	المجموع بالليرة اللبنانية *
مبالغ محولة من الدول (مبالغ غير مخصصة)	156.841.478.383
مبالغ محولة من عدد من الشركات المتبرعة	4.264.445.680
مبالغ محولة من سفارات لبنان في الخارج	3.939.329.278
مبالغ محولة من الأفراد	1.442.405.249
المجموع	166.487.658.590

* مبالغ تم تسلم معظمها بالدولار الأميركي وجرى تحويلها إلى الليرة اللبنانية لدى مصرف لبنان.

وانطلاقاً من حرص الهيئة العليا للإغاثة على الالتزام بقدر عال من الشفافية في التعامل فقد تم فصل حسابات الهيئة لدى مصرف لبنان بالنسبة للفترة ما قبل 12 تموز 2006، والتي تعود لأعمال ومهام الهيئة العادية، عن تلك العائدة لها فيما يخص الفترة ما بعد 12 تموز 2006، والتي تتعلق بالمساعدات المسلمة للهيئة لمواجهة الأضرار والاحتياجات الناتجة عن العدوان الإسرائيلي. وعلى ذلك فقد تم فتح حسابات لدى مصرف لبنان مخصصة حصراً لإيداع التبرعات المحولة للهيئة من كل دولة على حدة وذلك فيما خص المبالغ المخصصة لغايات معينة من قبل الجهة الواهبة وحساب آخر يجمع التبرعات المختلفة الأخرى. وعلى ذلك فقد جرى فتح حسابات دائنة ما تزال كما تم تسلمها في مجموعها مودعة لدى مصرف لبنان. وهذه الطريقة تسمح وتيسر سهولة التعرف لكل من يرغب بالاستعلام على كل مبلغ تسلمته الهيئة من الواهبين. في المقابل عمدت الهيئة إلى فتح حسابات مدينة مخصصة للصرف بضمان الحسابات التي تودع بها تلك التبرعات وذلك حتى تبقى حسابات الهبات منفصلة عن حسابات الإنفاق. ويسمح ذلك برسم صورة واضحة وكاملة وشفافة تبين كامل الأموال المتلقاة بشكل منفصل عن حسابات الإنفاق.

وبناءً على ذلك فقد قامت الهيئة العليا للإغاثة بالعمل على فتح حسابات مستقلة لدى مصرف لبنان لكل نوع من أنواع الإنفاق وكذلك حسابات مستقلة باسم كل قرية على حدة وبحيث يتم الصرف من هذه الحسابات المدينة على التعويضات والمساعدات المسلمة لأصحاب الوحدات السكنية المتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي.

بالإضافة إلى المساعدات النقدية غير المخصصة لموضوع معين والتي يصرف منها على الحاجات المختلفة للنازحين والمتضررين، هناك نوع آخر من التبرعات النقدية وهي التبرعات المقدمة من الدول الشقيقة والتي تكون الغاية منها الصرف على موضوع تحدده الدولة المانحة فقد تم إيداع تلك المساعدات في حسابات خاصة بها تابعة للهيئة العليا للإغاثة والمودعة في حسابات مفتوحة لدى مصرف لبنان تُظهر بوضوح اسم الجهة المانحة، وبياناتها التفصيلية هي التالية:

رقم الحساب	اسم الحساب: الهيئة العليا للإغاثة	دولار أميركي	ما يعادلها بالليرة اللبنانية
01-002-760051140	المساعدة السعودية	500.000.000	753.750.000.000
01-002-760051151	المساعدة السعودية	20.000.000	30.150.000.000
01-002-760051333	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	10.372.697	15.636.840.185
01-002-760051322	مساعدة دولة الإمارات العربية المتحدة (الكتاب المدرسي)	13.000.000	19.597.500.000
	المجموع	543.372.697	819.134.340.185

* تلقت الهيئة العليا للإغاثة أيضاً مبلغ خمسين مليون دولار أميركي من المملكة العربية السعودية أودعت في حساب الهيئات النقدية الأخرى التي تلقتها من الدول الأخرى والمؤسسات والأفراد والتي لم تخصص لتمويل أهداف محددة من قبل الواهين.

هذا وقد تم العمل على فتح حسابات مقابلة بالليرة اللبنانية تم إيداع المبالغ المباعة من الحساب بالدولار الأميركي إلى الحساب بالليرة اللبنانية حيث أصبحت الحسابات على الشكل التالي:

رغم الحساب لدى مصرف لبنان	اسم الحساب: الهيئة العليا للإغاثة	دولار أميركي	ما يعادلها بالليرة اللبنانية
01-002-760051140	المساعدة السعودية (دولار أميركي)	345.000.000	-
01-001-760051140	المساعدة السعودية المحولة (ليرة لبنانية)	-	232.655.000.000
01-001-760051151	رصيد المساعدة السعودية المدرسية بعد تنزيل ما دفع حسب ما هو مبين في الصفحة 5 - 6	-	7.230.090.000
	المجموع	345.000.000	239.885.090.000

تجدر الإشارة هنا إلى وجود عدد من الدول الأخرى التي تعهدت بتقديم مساعدات نقدية إما عبر الهيئة أو مباشرة من قبل الواهبين يمكن تلخيص مجموعها على الشكل التالي:

	الدولة المانحة	المبلغ بالدولار الأميركي	طبيعة الإنفاق عبر الهيئة أو بشكل مباشر
المبالغ المخصصة لتنفيذ مشاريع محددة من قبل الدول المانحة			
أ	المملكة العربية السعودية	500.000.000	عبر الهيئة، تم تسلم المبلغ بكامله
		20.000.000	مخصصة لدفع الأقساط المدرسية
ب	الكويت	300.000.000	تم سداد جزء منها من قبل دولة الكويت
	المجموع	820.000.000	
المبالغ التي دفعت للهيئة في الحساب الإجمالي			
هـ -	العراق	35.000.000	دفعت للهيئة في الحساب الإجمالي
و	أندونيسيا	1.000.000	دفعت للهيئة في الحساب الإجمالي
ز	المملكة العربية السعودية	50.000.000	دفعت للهيئة في الحساب الإجمالي
ح	الكويت	15.000.000	دفعت للهيئة في الحساب الإجمالي
	المجموع	101.000.000	

الدولة المانحة	المبلغ بالدولار الأميركي	طبيعة الإنفاق عبر الهيئة أو بشكل مباشر
المبالغ التي تعهدت بها الدول المانحة ولم يتم تسلمها بعد		
ط سوريا	14.400.000	تعهدت بها ولم يتم تسلمها بعد
ك المملكة الأردنية الهاشمية	7.500.000	تعهدت بها ولم يتم تسلمها بعد
ل مصر	7.500.000	تعهدت بها ولم يتم تسلمها بعد
م مملكة البحرين	5.000.000	تعهدت بها ولم يتم تسلمها بعد
ن اليمن	1.300.000	تعهدت بها ولم يتم تسلمها بعد
المجموع	35.700.000	
المبالغ التي تعهدت الدول المانحة بإنفاقها مباشرة		
ج قطر	300.000.000	مباشرة من قبل دولة قطر
المجموع	300.000.000	
المبالغ التي تعهدت الدول المانحة بإنفاقها عبر مجلس الإنماء والإعمار		
د سلطنة عمان	50.000.000	عبر مجلس الإنماء والإعمار
المجموع	50.000.000	
المجموع العام	1.306.700.000	

أ. منحة المملكة العربية السعودية: توثيقاً لعلاقات الأخوة الوطيدة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية، وامتداداً لمواقف المملكة الداعمة للبنان ولتمكين لبنان من مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية تم الاتفاق ما بين حكومة المملكة والحكومة اللبنانية على تقديم منحة مالية بقيمة 500.000.000 دولار أميركي على أن تخصص هذه المنحة على الشكل التالي:

(1) تخصيص مبلغ 350.000.000 دولار أميركي لإعادة تشييد ما يزيد عن مئة قرية من القرى المتضررة في جنوب لبنان بالإضافة إلى تقديم مساعدات لإعادة بناء منطقة الضاحية الجنوبية بما في ذلك تقديم مساعدات لاستملاك عقارات منطقة الضاحية الجنوبية لإنشاء مدارس رسمية عليها أو مؤسسات عامة لمصلحة المواطنين.

(2) تخصيص مبلغ 15.000.000 دولار أميركي لإعادة بناء الجسور المتضررة.

(3) تخصيص مبلغ 15.000.000 دولار أميركي لتجهيز المدارس منها 7.500.000 دولار أميركي لتجهيز المدارس التي مولتها المملكة و7.500.000 دولار أميركي لتجهيز المدارس الرسمية الأخرى.

(4) تخصيص مبلغ 75.000.000 دولار أميركي لتغطية العجز في تمويل مشاريع الطرق التي تمولها المملكة العربية السعودية في لبنان.

(5) إبقاء مبلغ 45.000.000 دولار أميركي كاحتياطي لتغطية أي عجز في تمويل المشاريع المشار إليها أعلاه.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت المملكة العربية السعودية بتقديم هبة مالية على شكل مساعدات مدرسية وذلك بقيمة 20.000.000 دولار أميركي أي ما يعادل 30.150.000.000 ليرة لبنانية وتم فتح حساب خاص بها لدى مصرف لبنان تحت اسم الهيئة العليا للإغاثة - الهبة السعودية المدرسية وهي مخصصة لتمويل صناديق المدارس الرسمية من خلال دفع الأقساط المدرسية للتلاميذ في جميع المراحل التعليمية (الروضة والتعليم الأساسي والثانوي) في سائر المناطق اللبنانية. وقد تم تحويل مبلغ قدره 22.323.590.000 ليرة لبنانية وذلك حتى تاريخ 1 شباط 2007 من حساب الهبة السعودية المدرسية إلى حسابات المدارس حيث تم التحويل على الفروع الرئيسية للمصارف التي تتعامل معها المدارس. وقد تم الدفع إلى 1.330 مدرسة حتى تاريخه مقسمة على النحو التالي:

المحافظة	عدد المدارس	المبلغ (ل.ل.)
الشمال	441	7.355.410.000
جبل لبنان	276	4.828.090.000
البقاع	250	3.311.460.000
الجنوب	153	3.197.790.000
النبطية	136	2.043.590.000
بيروت	74	1.587.250.000
المجموع	1.330	22.323.590.000

ب. منحة دولة الكويت: تم الاتفاق مع دولة الكويت واستناداً إلى رغبتها وكذلك إلى ما تعهدت به من تقديم منحة للإسهام في إعادة إعمار لبنان من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بلغت قيمتها 300.000.000 دولار أميركي

على أن يتولى الصندوق إدارة المنحة وفقاً لأنظمتها وصلاحياتها وبالتعاون والتنسيق مع الهيئة. وقد تم الاتفاق على تخصيص المبالغ المقررة بموجب منحة دولة الكويت لإعادة الإعمار على الوجه التالي:

تكلفة التفيذرية (دولار أميركي)	تفاصيل المشروع
100.000.000	تعويضات إسكان للمنازل المدمرة جزئياً أو كلياً في 25 قرية جنوبية*
15.000.000	تعويضات إسكان للشقق المدمرة جزئياً أو كلياً في الضاحية الجنوبية
35.000.000	تأهيل البنى التحتية الأساسية في القرى إضافة إلى إنشاء مبنى عام في كل قرية
35.000.000	المساهمة في كلفة البنى التحتية والمباني العامة وإنشاء مدرستين جديتين في منطقة الضاحية الجنوبية
40.000.000	تأهيل طريق رباق بعلبك والإضافات ومدخلي بعلبك الجنوبي والشرقي وترميم السوق القديم
40.000.000	تموين منطقة البقاع الغربي وراشيا بمياه الشرب ويشمل أنظمة IA, II, III, IV
6.000.000	إجراء دراسة لمشروع كهرباء عكار (بما فيه إنشاء محطة كهرباء العيون) وتنفيذه لتحسين وضع التيار الكهربائي في منطقة عكار
14.000.000	تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في تبنين والقرى المجاورة وإنشاء المحطتين
15.000.000	مشاريع صغيرة (جسور وخدمات ومرافق عامة) يشمل إعادة تأهيل وتجهيز المشاريع الممولة من المنحة إضافة إلى مشاريع صغيرة منها مشروع بنى تحتية وأرصعة في منطقة باب التبانة وحفر وتجهيز آبار مياه في بعلبك والجنوب
300.000.000	المجموع

* تخصص هذه المنحة لتقديم مساعدات إعادة بناء وترميم المساكن المتضررة في 25 قرية وتم حتى تاريخه الدفع لأربع وعشرين من القرى التي خصصت لهذه المنحة، كما يقوم الصندوق بالتعهد بإعادة إعمار وإصلاح البنية الأساسية في القرى الخمس والعشرين التي تعهدت بالتعويض على المساكن المتضررة فيها وكذلك إنشاء مركز اجتماعي جديد في عدد من هذه القرى بالإضافة إلى تعهده بتمويل تنفيذ مشاريع إنمائية في عدة مناطق لبنانية وذلك حسب مشيئة الواهب. وقد بادرت دولة الكويت حتى تاريخه بتحويل مبلغ 44.500.000 دولار أميركي من أصل مبلغ الهيئة التي تعهدت بتقديمها إلى لبنان.

ج. منحة دولة قطر: تعهدت دولة قطر مشكورةً بالإسهام في عملية إعادة الإعمار عن طريق إعادة إعمار أربع بلدات من الجهات المتضررة على نفقتها الخاصة كما تعهدت (ترميم مدارس، بناء مدارس، ترميم وتأهيل المساجد والكنائس، تعويض أصحاب المساكن المتضررة، الخ...). وهي قد ارتأت أن تتولى مباشرة تقديم تلك المساعدات وكذلك تنفيذ تلك المشاريع دون المرور بحساب الهيئة لدى مصرف لبنان. ولغاية تاريخ 30 حزيران 2007 قلمت دولة قطر بدفع مبلغ 67.123.047 دولار أمريكي مقسمة على مساعدات للمساكن المتضررة بقيمة 52.630.063 دولار أمريكي و 14.492.984 دولار أمريكي دفعت لقاء ترميم المدارس وإنشاء مدارس جديدة وتأهيل بعض المراكز العامة. أما بالنسبة للمساعدات لإعادة إعمار المساكن التي جرى دفعها من قبل دولة قطر فقد توزعت على الشكل التالي:

اسم البلدة	عدد الشيكات	المبلغ بالدولار الأمريكي
الخيّام	2.582	18.573.308
بذت جبيل	2.023	12.400.506
عيناتا	1.474	9.007.032
عيتا الشعب	1.487	12.649.217
المجموع	7.566	52.630.063

أما المدفوعات التي قلمت بها دولة قطر لقاء إعادة الإعمار فيمكن تقسيمها كالتالي:

جهات الصرف	المبلغ بالدولار الأمريكي
مدفوعات للمقاولين عن أعمال إعادة الإعمار	6.294.728
مساعدات للمدارس	2.690.144
مدفوعات متفرقة	5.508.112
المجموع	14.492.984

هذا ويمكن تقسيم المدفوعات للمدارس على النحو التالي:

المبلغ بالدولار الأمريكي	جهات الصرف
2.040.370	أثاث للمدارس
421.334	كتب وقرطاسية
81.390	معدات تدفئة
76.383	قرطاسية للتلاميذ
48.840	قرطاسية لإدارة المدارس
21.827	مدفوعات مختلفة
2.690.144	المجموع

أما بالنسبة إلى باقي المنح المقدمة من الدول العربية والإسلامية (البند د - ل) فهي في مجملها مقدمة من أجل التعويض على أصحاب الوحدات السكنية المتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي في مختلف المناطق اللبنانية.

د. منحة دولة الإمارات العربية المتحدة: بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تقديم التبرعات العينية والمالية للدولة اللبنانية بشكل مباشر من قبلها. تمثلت بترميم 263 مدرسة على نفقتها الخاصة منها 15 مدرسة في مناطق الشوف، بعدا، وعاليه، كما أن هناك ثلاث مدارس قيد الإنشاء وقد خصص لمشروع ترميم المدارس مبلغ 15.000.000 دولار أميركي.

كما خصصت دولة الإمارات مبلغ 3.000.000 دولار أميركي كمساعدات للصيادين العاملين في مرفأ الأوزاعي الذي استهدف بأكثر من غارة من قبل العدو الصهيوني أدت إلى تدمير الميناء ومراكب الصيادين وقد توزع المبلغ على الشكل التالي:

(1) مليون دولار أميركي دفعت لدعم صيادي المرفأ.

(2) مليون دولار أميركي لترميم المرفأ بأكمله.

كذلك فقد قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة هبةً لتأمين الكتب المدرسية لجميع الطلاب في المدارس الرسمية لجميع المراحل للعام الدراسي 2006 - 2007 بقيمة 13.000.000 دولار أميركي. يتم دفع قيمة الكتب المدرسية إلى المكتبات وفقاً لآلية محددة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي.

كما بلغت كلفة ترميم مستشفى مرجعيون الحكومي مبلغ 500.000 دولار أميركي، أما كلفة ترميم مجمع تربيوي وطبي في عين الحلوة فقد بلغت 500.000 دولار أميركي تكفلت بها دولة الإمارات العربية المتحدة. هذا كما قامت بإرسال مساعدات غذائية وطبية منذ بداية العدوان الإسرائيلي بقيمة 20.000.000 دولار أميركي. أما مشروع نزع الألغام التي خلفها العدوان الإسرائيلي فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي من الدول الأساسية المساهمة فيه حيث بلغت مساهمتها حوالي 50 مليون دولار أميركي تتولى دفعها مباشرة. بالإضافة إلى ما تقدم تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم مساعدات كبيرة جداً إلى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وتمثل بتجهيز تلك القوى بالأعتدة والسيارات والزوارق وطائرات الهليكوبتر.

ثانياً: مؤتمر ستوكهولم للدول المانحة

تم عقد مؤتمر ستوكهولم للدول المانحة إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان ونتيجةً لضخامة الأضرار التي لحقت بكافة القطاعات الاقتصادية فقد تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بمساعدة لبنان في عملية إعادة الإعمار من خلال تقديم الهبات النقدية والعينية أو من خلال القروض ذات التسهيلات في الدفع. وتشمل تقديمات الدول المشاركة في مؤتمر ستوكهولم المبلغ الذي تعهدت به دولة قطر والبالغ 300 مليون دولار أميركي وتقوم بتنفيذه مباشرة، ويشمل أيضاً القرض الميسر الذي تعهد الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبالغ 30 مليون دينار أي ما يعادل 104 مليون دولار أميركي.

ثالثاً: سلف مقرر للهيئة من الدولة اللبنانية

أعطيت الهيئة ثلاث سلف خزينة كل منها بقيمة 10.000.000.000 ل.ل. (عشرة مليارات ليرة لبنانية) بموجب المرسوم رقم 17448 بتاريخ 14 تموز 2006، وثانية بموجب المرسوم 17522 بتاريخ 29 تموز 2006 سلام للهيئة وعلى ست دفعات مبلغ عشرين مليار ليرة من أصلها بحيث حوالت جميعها إلى حساب الهيئة في مصرف لبنان على الشكل التالي:

المبلغ ل.ل.		التاريخ 2006
3.000.000.000	سلف مقرر للهيئة	7/17
3.000.000.000	سلف مقرر للهيئة	7/17
3.000.000.000	سلف مقرر للهيئة	7/22
1.000.000.000	سلف مقرر للهيئة	8/5

التاريخ 2006		المبلغ ل.ل.
8/10	سلف مقرر للهيئة	5.000.000.000
8/12	سلف مقرر للهيئة	5.000.000.000
	المجموع	20.000.000.000

أما السلفة الثالثة فقد أعطيت للهيئة في شهر آب 2006، كما أنه تم تحويلها إلى الهيئة خـلال شهر آب 2007. كما قرر مجلس الوزراء الموافقة بتاريخ 25 حزيران 2007 على وضع سلفة عاجلة بقيمة 60 مليار ليرة لبنانية بتصرف الهيئة العليا للإغاثة على أن تعطى 20 مليار ليرة لبنانية بصورة فورية أما المبلغ الباقي وقدره 40 مليار ليرة فتُجَدَوَّلُ وفقاً للمدفوعات على ألا تقل شهرياً عن 4 مليار ليرة لبنانية وهذا ما لم يتم تحويله إلى الهيئة بعد.

رابعاً: في تأمين المساعدات الإنسانية للنازحين والمحتاجين

بالإضافة إلى ما تم استلامه من معونات من الدول العربية والأجنبية من مواد غذائية ومعدات إيواء، فقد قامت الهيئة العليا للإغاثة منذ بداية العدوان الإسرائيلي في 12 تموز 2006 حتى نهاية العام 2006 بشراء مواد غذائية بقيمة 32.538.917.561 ل.ل. ووزعت على النازحين والمتضررين في مختلف الأراضي اللبنانية إما كحوص غذائية أو إغاثية أو وجبات ساخنة تم تحضيرها من المواد الأولية المقدمة من الجهات المانحة وتلك المشتراة من قبل الهيئة. وخلال العدوان تم شراء المواد في معظمها بواسطة لجنة مختصة شكلت من قبل الهيئة وكلفت بعمليات الشراء، وتم استلام وتوزيع المواد بواسطة الجيش اللبناني. وبسبب صعوبة التنقلات بين المناطق والحاجة الماسة إلى المواد الغذائية والمواد الإغاثية فقد تم شراء بعضها وتوزيعها مباشرة من قبل القائممقامين والمحافظين في سائر أنحاء الدولة اللبنانية وخاصة في محافظة جبل لبنان حيث كان التجمع الأكبر للنازحين.

وبتاريخ 28 آب 2006 جرى التعاون مع عدد من مؤسسات القطاع الخاص من قبل الهيئة العليا للإغاثة وتحديد مع نقابة شركات النقل السـريع المتمثلة بالشـركات دي اتـش الـDHL، ارامكـس ARAMEX، فيدرال اكـسبرس Federal Express وسكاي نت Sky Net حيث تولت هذه الشركات عملية إدارة المخازن إدارةً كاملةً ممكنةً، وعملية استلام وتسليم المواد وتوزيعها على كامل الأراضي اللبنانية حتى تاريخ 20 تشرين الثاني 2006. هذه الخدمات جرى تقديمها بشكل مجاني للدولة اللبنانية وهو أسلوب عاد بالفائدة على الهيئة

العليا للإغاثة حيث كانت من التجارب الأولى المستحدثة كشراكة حقيقية فاعلة وذات كفاءة بين القطاعين الخاص والعام.

كما قامت الهيئة العليا للإغاثة بتزويد مراكز النازحين بمعدات للإيواء تتألف من فرش، حرامات، شرشف، ولحف تم شراؤها وتوزيعها على الشكل التالي:

1. فرش عدد 161.843 فرشة (بسر 14.880 ل.ل. أي ما يوازي 9.87 دولار أميركي للوحدة) أي ما يعادل 2.408.234.393 ل.ل.
2. حرامات عدد 54.212 حرام (بسر 5.843 ل.ل. أي ما يـ وازي 3.88 دولار أميركي للوحدة) أي ما يعادل 316.742.563 ل.ل.
3. شرشف عدد 7.241 شرشف (بسر 6.312 ل.ل. اي ما يـ وازي 4.19 دولار أميركي للوحدة) أي ما يعادل 45.707.000 ل.ل.
4. لحافات عدد 250 لحاف (بسر 18.000 ل.ل. اي ما يـ وازي 11.94 دولار أميركي للوحدة) أي ما يعادل 4.500.000 ل.ل.
5. وسادات عدد 1.129 وسادة (بسر 6.527 ل.ل. أي ما يوازي 4.33 دولار أميركي للوحدة) أي ما يعادل 7.369.000 ل.ل.

قامت الهيئة العليا للإغاثة بشراء مواد إغاثة للأطفال بقيمة 293.515.150 ل.ل. تتضمن الحاجات الأساسية للأطفال من حليب وحفاضات وغيرها. وقد أخذت الهيئة العليا للإغاثة على عاتقها كافة مصاريف نقل وتوزيع المساعدات على النازحين في المناطق المختلفة وقد تم ذلك بواسطة شركات نقل معروفة، بيانها كالتالي:

المبلغ بالليرة اللبنانية	المبلغ بالدولار الأميركي	المجموع بالليرة اللبنانية	جهات الصرف
2.919.097.538	295.205	2.474.076.000	استعمال آليات
807.799.075	38.410	749.896.000	أجور عمال توصيب
498.682.762	56.035	414.210.000	نفقات توصيب
112.843.000	-	112.843.000	محروقات
32.681.000	-	32.681.000	نفقات إتمام معاملات جمركية
10.259.525	2.070	7.139.000	استئجار سيارات
3.857.000	-	3.857.000	أشغال متنوعة
4.385.219.900	391.720	3.794.702.000	المجموع

وخلال فترة العدوان تمت عملية نقل المواد الإغاثية بموجب اتفاقيات رضائية نظراً للحاجة الماسة إلى نقل المواد ولعدم سهولة التنقل ما بين المناطق اللبنانية بسبب انقطاع الطرق وقصف الجسور والمخاطر الهائلة لعملية النقل. أما بعد العدوان وابتداءً من 28 آب 2006 تم وضع الشراكة المذكورة سابقاً مع شركات النقل السريع موضع التنفيذ من خلال إدارتهم لعملية النقل حيث تم الحصول على عدة عروض أسعار للنقل وتم انتقاء السعر الأفضل مع الخدمة المطلوبة.

كما قامت الهيئة العليا للإغاثة خلال فترة العدوان وبعده بتجهيز المستودعات وغرف العمليات بالمعدات اللازمة. كذلك تم توزيع مياه على مراكز النازحين وتركيب خزانات في بعض المراكز وكذلك تجهيز فوج الإطفاء ببعض المواد الأساسية وقد تكون هذا البند من التالي:

المبلغ بالليرة اللبنانية	جهات الصرف
3.600.000	توزيع مياه
11.010.000	خزانات مياه
150.000	صيانة خزانات
90.261.000	مواد إطفاء
105.021.000	المجموع

خامساً: في أعمال الهيئة والمبالغ المصروفة على التعويضات والإصلاحات ومعالجة آثار العدوان الإسرائيلي

أما فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة وحتى نهاية شهر حزيران 2007 على شكل مساعدات بهدف رفع آثار العدوان الإسرائيلي فيمكن تلخيصها كالتالي:

المبلغ المدفوعة (ل.ل.)	جهات الصرف
22.390.000.000	الشهداء (ضمن آلية معتمدة ومعلنة)
15.208.200.000	الجرحي (ضمن آلية معتمدة ومعلنة)
10.019.444.000	طرق وجسور
4.523.067.000	مساعدات للصيادين
487.773.675.000	تعويض أصحاب الوحدات السكنية المتضررة (ضمن آلية معتمدة ومعلنة)
60.725.085.875	رفع أنقاض الأبنية المهتمة في كافة المناطق اللبنانية

المبلغ المدفوعة (ل.ل.)	جهات الصرف
5.276.250.000	أتعاب الاستشاري
7.741.820.000	مباني رسمية
11.208.953.584	مصاريف متنوعة
624.866.495.459	المجموع

1. المبالغ المدفوعة لذوي الشهداء (22.390.000.000 ل.ل.)

جرى اعتماد الآليات التي سبق للهيئة أن اعتمدتها في السابق بالنسبة لمبالغ المساعدات. وعلى هذا الأساس فقد تم دفع مبلغ 20.000.000 ل.ل. (عشرين مليون ليرة لبنانية) لذوي الشهيد البالغ من العمر أكثر من عشر سنوات والذي قضى نتيجة العدوان الإسرائيلي، ومبلغ 10.000.000 ل.ل. (عشرة ملايين ليرة لبنانية) لذوي الشهيد البالغ من العمر أقل من 10 سنوات. وقد تم ذلك استناداً للآلية المكتوبة والمعتمدة من قبل مجلس الجنوب ووزارة المهجرين حيث يتم تسلم الطلبات من ذوي الشهداء في مراكز مجلس الجنوب والمراكز المعتمدة من قبل الأمانة العامة للهيئة والمراكز المعتمدة من قبل وزارة المهجرين بحيث يصار إلى تحويلها بعد دراستها إلى رئاسة الهيئة لاتخاذ القرار وإصدار الشيكات في حال توجيها. واستناداً إلى هذه الآلية يجري تسليم الشيكات الصادرة في محافظتي الجنوب والنبطية إلى مجلس الجنوب لتسليمها بدورها إلى أصحاب الحقوق التي تصدر الشيكات باسمهم على أن تتولى وزارة المهجرين تسليم الشيكات إلى أصحابها في باقي المناطق. أما المستندات الواجب تقديمها للاستفادة من هذه المبالغ فهي كالتالي:

أ. إخراج قيد عائلي مشطوب عليه اسم الشهيد.

ب. وثيقة وفاة.

ج. إفادة مختار المحلة.

د. حصر ارث.

هـ. محضر درك.

2. المبالغ المدفوعة للجرحى (15.208.200.000 ل.ل.)

تم دفع مبالغ لجرحى (3.219 جريح) أصيبوا خلال العدوان الإسرائيلي بموجب آلية معتمدة من قبل الهيئة ومنفذ بواسطة مجلس الجذب ووزارة المهجرين بحد أقصى قيمته 15.000.000 ل.ل. (خمس عشرة مليون ليرة لبنانية) للجرحى بعطل دائم، أما الجريح المصاب بعطل جزئي فيعطى نسبة مئوية من هذا المبلغ تساوي نسبة العطل المذكور في تقرير الطبيب الشرعي.

أما المستندات الواجب تقديمها فيمكن تلخيصها كالتالي:

أ. إخراج قيد عائلي

ب. تقرير المستشفى أو الطبيب المعالج.

ج. تقرير لجنة الأطباء المعنية من قبل الهيئة لتحديد نسبة العطل.

د. فواتير المستشفى أو الطبيب المعالج.

هـ. محضر درك أو إفادة مختار المحلة.

هذا وقد تم تعيين لجنة طبية متخصصة للكشف على الجرحى الذين تقدموا بطلبات من أجل تعويضهم عن الإصابات التي لحقت بهم خلال الاعتداءات الإسرائيلية لتحديد مدى أحقيتهم بالتعويضات المقررة من الهيئة العليا للإغاثة، وقد بلغ بدل أتعاب اللجان الطبية الذين عاينوا الجرحى مبلغاً قدره 531.300.000 ل.ل.

3. المبالغ المدفوعة لتنفيذ أعمال بناء عبارات وتحويلات (10.019.444.000 ل.ل.)

يمثل هذا البند قيمة مدفوعات لترميم وصيانة وإعادة إعمار الجسور المهتمة والتحويلات للجسور المهتمة دُفعت للمتعهدين الذين تم التعاقد معهم بموجب عقود رضائية استناداً إلى جداول معدة من قبل وزارة الأشغال حسب ظروف تلك المرحلة علماً بأنه تم الاتفاق مؤخراً مع المتعهدين بموجب المناقصات.

ونتيجةً لاستهداف معظم الطرق والجسور في الغارات الجوية ولضخامة الأضرار، وانطلاقاً من مبدأ مساعدة الحكومة اللبنانية، بادرت بعض الدول العربية والأجنبية وكذلك بعض الشخصيات الفاعلة في لبنان بتقديم المساعدة حيث تكفلت بإعادة إعمار بعض الجسور على نفقتها الخاصة. وقد تم إنجاز تنفيذ إعادة بناء العديد من تلك الجسور على نفقة الواهين وبشكل مباشر من قبلهم.

4. مساعداً للصيادين (4.523.048.000 ل.ل.)

نتيجةً لوجود البوارج الإسرائيلية التي انتشرت على طول الشواطئ اللبنانية والتي حالت دون تمكين صيادي الأسماك من السعي على رزقهم، فقد بادرت الهيئة العليا للإغاثة إلى التعويض عليهم بحيث تم دفع مبلغ 200 دولار أميركي (مائتي دولار أميركي) للصياد الواحد في كل مرة وعلى دفعتين بموجب كشوفات مقدمة من قبل نقابات الصيادين والتي تم تدقيقها في غرفة العمليات التابعة للهيئة العليا للإغاثة ودفعت بواسطة شيكات صادرة باسم النقابات والجمعيات التعاونية، لتسليمها إلى أصحاب الحقوق، ما عدا صيادي القرعون الذين تم تسليمهم شيكات بأسماء المستفيدين النهائيين.

5. تعويض أصحاب الوحدات السكنية المتضررة (487.773.675.000 ل.ل.)
يتم التعويض على أصحاب الوحدات السكنية المتضررة بحسب الآلية المكتوبة
والموضوعة لهذا الغرض. ويمكن تقسيم المدفوعات لأصحاب الوحدات السكنية
المتضررة حسب المحافظات على الشكل التالي:

المحافظة	المبالغ المدفوعة (ل.ل.)
النبطية	261.379.015.000
الجنوب	122.329.752.000
الضاحية الجنوبية	101.527.045.000
جبل لبنان	1.371.055.000
البقاع	1.120.791.000
الشمال	46.017.000
المجموع	487.773.675.000

6. رفع أنقاض الأبنية المهتمة في كافة المناطق اللبنانية (60.725.085.875 ل.ل.)
تم العمل على رفع أنقاض الأبنية المهتمة في والجسور في مختلف المناطق اللبنانية
وذلك من خلال تلزيم المتعهدين للقيام بإزالة الأنقاض ويمكن بيانها على الشكل التالي:

المنطقة	اسم المتعهد	المجموع (ل.ل.)
رفع الأنقاض - الضاحية الجنوبية	شركة الجهاد للتجارة والتعهدات ش.م.ل	36.250.526.000
رفع الأنقاض - الضاحية الجنوبية	دار الهندسة والتخطيط ش.م.م.	62.061.000
رفع الأنقاض - الضاحية الجنوبية	شركة BATISOL	116.941.000
رفع الأنقاض - الضاحية الجنوبية	شركة الجنوب للمقاولات	686.304.000
رفع الأنقاض - الضاحية الجنوبية	شركة الهندسة والمقاولات	130.384.000
رفع الأنقاض - الضاحية الجنوبية	مؤسسة ريكو هندسة ومقاولات	167.614.000
رفع الأنقاض - الضاحية الجنوبية	مكتب المهندس فادي أديب	630.976.000
رفع الأنقاض - البقاع	المهندس رائد النخلاوي	383.238.000
رفع الأنقاض - البقاع	شركة البنيان للهندسة والمقاولات	2.704.364.000
رفع الأنقاض - البقاع	شركة الجهاد للتجارة والتعهدات ش.م.ل	503.560.000
رفع الأنقاض - البقاع	شركة غلوبال كونتراكتنج ش.م.م.	1.701.648.000
رفع الأنقاض - البقاع	مؤسسة الرائد للهندسة والمقاولات	1.383.408.000

المنطقة	اسم المتعهد	المجموع (ل.ل.)
رفع الأنقاض - جسر نهر العاصي	شركة غلوبال كونتراكتنج ش.م.م.	25.022.000
رفع الأنقاض - تعنايل	مؤسسة الراشد للهندسة والمقاولات	416.000.000
رفع الأنقاض - قانا	الشركة المتحدة للبناء ش.م.ل	420.368.000
رفع الأنقاض - مدينة صيدا	مؤسسة ايلي بو فاضل للتجارة والتعهدات	45.056.000
رفع الأنقاض - مرفأ الأوزاعي	ASSOUMA CO	40.777.875
رفع الأنقاض - رب ثلاثين	ادريس حسن هاشم	7.533.000
رفع أنقاض جسر الفاسمية	الشركة المتحدة للبناء ش.م.ل	12.552.000
رفع أنقاض جسر الفاسمية	مؤسسة الطيار للهندسة والمقاولات	12.000.000
نقل الردميات	راجي إدريس للحفريات ومواد البناء	24.753.000
المجموع		45.725.085.875

كما تم منح بعض الشركات سلفاً عن أعمال إزالة ورفع الأنقاض نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية بيانها كالتالي:

اسم المتعهد	المبلغ (ل.ل.)
مؤسسة المهندس نبيل شمساني للمقاولات والتجارة	3.555.070.000
مؤسسة يامن للتجارة العامة والمقاولات	2.305.304.000
مؤسسة حطاب اخوان للهندسة	2.088.036.000
مؤسسة الحشيمي للتجارة العامة والمقاولات	1.425.930.000
مؤسسة اثر للهندسة والمقاولات العامة	1.407.208.000
شركة المنفذ ش.م.م	1.023.530.000
شركة الجبل ش.م.ل	999.350.000
مؤسسة ريمون السويدي للتعهدات والتجارة	974.356.000
شركة الاسراء للتجارة والمقاولات ش.م.م	231.370.000
شركة الوليد للتجارة العامة والمقاولات ش.م.م	209.386.000
شركة المدار للتجارة والمقاولات ش.م.م	176.430.000
شركة فرجات غروب للتجارة والمقاولات	170.438.000
شركة الشرق الاوسط للانماء والسياحة	155.814.000
شركة فدموس للتجارة والمقاولات العامة	145.572.000
مؤسسة التاج	52.024.000
مؤسسة ترو للتجارة والمقاولات	47.750.000
مؤسسة S.B.R للهندسة والمقاولات والتجارة العامة	32.432.000
المجموع	15.000.000.000

7. أتعاب استشاري الهيئة عن أعمال الكشف على الأبنية المتضررة
تم دفع مبلغ 5.276.250.000 ل.ل. لاستشاري الهيئة العليا للإغاثة شركة الاتحاد الهندسي ش.م.ل. (خطيب وعلمي) وذلك كسلفة على حساب أعمال الكشف على الأبنية المتضررة على أساس نسبة مئوية من قيمة التعويض المدفوع لأصحاب الوحدات السكنية المتضررة.
8. المبالغ المدفوعة لإصلاح المباني الرسمية (7.741.820.000 ل.ل.)
يتكون هذا البند من التالي:
- أ. أتعاب الاستشاري دفعت لشركة الاتحاد الهندسي ش.م.ل. خطيب وعلمي عن
الكشوفات الميدانية التي قام بها المتعهدون على المدارس بقيمة 77.642.000 ل.ل.
- ب. تجهيز مركز القوات الأمنية – ساعة العبد دفعت لشركة أراكو للإسفات اللبنانية
ش.م.ل. بقيمة 211.050.000 ل.ل.
- ج. تنظيف وفتح المجاري بقيمة 1.275.000 ل.ل. في مدرسة التباريس الرسمية.
- د. ترميم عدة مدارس (بموجب عقود أبرمت بموجب مناقصات) في مختلف المناطق
اللبنانية بقيمة 6.189.628.000 ل.ل.
- هـ. سلفة لمجلس الإنماء والإعمار بقيمة 1.150.120.000 ل.ل. لزوم إصلاحات
وتجهيزات لبعض المدارس بموجب القرار 6/2007 تاريخ 15 آذار 2007.
- و. إعادة التوقيفات العشرية العائدة للعقود الموقعة بين الهيئة العليا للإغاثة والمتعهدين
الموكل إليهم عملية ترميم المدارس وبلغت قيمتها 112.105.000 ل.ل.
9. مصاريف متنوعة: تتألف المصاريف المتنوعة مما يلي:

المبلغ (ل.ل.)	جهات الصرف
3.439.656.000	الصحة العامة والمستشفيات
2.238.922.000	مطارات ومرافئ
1.445.444.000	المياه
8.500.000	تعويضات زراعية وثروة حيوانية
19.898.000	مصاريف البيئة
11.098.000	الكهرباء
4.045.435.584	مختلف
11.208.953.584	المجموع

إن مصاريف الصحة العامة والمستشفيات تتمثل بما يلي:

المبلغ (ل.ل.)	جهات الصرف
1.508.822.000	دفعة على حساب مستحقات لمستشفيات مختلفة عن معالجة جرحى الاعتداءات الإسرائيلية
1.101.206.000	دفعة على حساب مستحقات مستشفى رفيق الحريري الجامعي عن معالجة جرحى الاعتداءات الإسرائيلية
500.000.000	دفعة على حساب مستحقات مستشفى صور الحكومي عن معالجة جرحى الاعتداءات الإسرائيلية
226.734.000	ثمن أدوية إلى وزارة الصحة
59.491.000	نفقات ترفيت وحفر وتركيب قساطل في ممرات المستشفى الميداني السعودي
42.612.000	دفعة لمستشفى الدكتور نسيب البربير لقاء مصاريف إقامة المستشفى الميداني الأردني
603.000	نفقات إتمام معاملة جمركية خاصة لـ 8 سيارات إسعاف
188.000	مصاريف مختلفة
3.439.656.000	المجموع

إن مصاريف إصلاح المطارات والمرافئ تمثل قيمة أشغال لزوم مبنى الإدارة لمنشآت مرفأ طرابلس (المنفذ مؤسسة محمد محمود عزمي زيتونة) بمبلغ قدره 36.371.000 ل.ل. ومطار بيروت الدولي بقيمة 19.481.000 ل.ل. وكذلك مصاريف الدراسات والمسح والإشراف على تأهيل المطارات من قبل دار الهندسة للتصميم والاستشارات الفنية - شاعر وشركاه بقيمة 308.951.000 ل.ل. نفقات إصلاح الأضرار في مدرج وممرات مطار رفيق الحريري الدولي بقيمة 1.860.853.000 ل.ل. (المنفذ شركة BUTEC S.A.L.) كما تم الدفع لشركة الشرق الأوسط لخدمة المطارات ش.م.ل. عن أعمال رفع الردميات الناتجة عن قصف مطار رفيق الحريري الدولي بقيمة 13.266.000 ل.ل. بسبب تضرر محطات المياه من جراء العدوان الإسرائيلي ولمساعدة الأهالي على مواجهة الأزمة تم إصلاح عدة محطات مياه وهي مقسمة على الشكل التالي:

أ. أشغال لزوم محطات ضخ لكفرا وآبار فخر الدين وقبريخا وهي عبارة عن دفعة لتجهيزات الكتروميكانيكية في محطة ضخ كفرا بالإضافة إلى أشغال في آبار فخر

الدين وترميم محطة قبريخا مع جهاز تعقيم واللوحات الكهربائية بقيمة 449.363.000 ل.ل.

ب. أشغال وإصلاحات أعطال متنوعة حسب الحاجة لخطوط شبكة الجر والتوزيع تمت بواسطة المتعهد مؤسسة حطاب إخوان للهندسة بقيمة 496.081.000 ل.ل.
ج. أشغال وإصلاحات أعطال متنوعة تمت بواسطة سلفه أعطيت لمدير مؤسسة مياه لبنان الجنوبي وتم تسديدها بواسطة فواتير وهي بقيمة 500.000.000 ل.ل.

بسبب تضرر جسر المدفون بفعل الاعتداءات الإسرائيلية وبسبب الاضطراب لتحويل السير للقيام بإعادة إعمارهم، تم القيام بإنشاء تحويرٍ مرت في بعض الأراضي الزراعية وتسببت في قطع بعض أشجار الزيتون ولذلك تقرر دفع تعويضات للمالكين – لجنة وقف مار اسطفان في تحوم تعويضاً عن قطع 22 شجرة زيتون بقيمة إجمالية 5.500.000 ل.ل. وانطوان سلوم أيوب لقاء تعويض عن قطع 12 شجرة زيتون بقيمة إجمالية 3.000.000 ل.ل. - بمعدل 250.000 ل.ل. للشجرة الواحدة بموجب محضر الهيئة رقم 52 تاريخ 2006/10/5.

كما تم العمل على تنظيف الشاطئ في مسبح سبورتنغ بواسطة شركة متخصصة YELLOW TECH Petroleum Services S.A.R.L. (بكلفة قدرها 8.291.000 ل.ل.) والشاطئ الأزرق في منطقة الهري – الشمال، بواسطة شركة نيفي غروب ليمتد ش.م.م (بكلفة قدرها 11.607.000 ل.ل.) من الفيول الذي انتشر في البحر نتيجة الغارات التي استهدفت معمل الجيه الحراري. وقامت الهيئة العليا للإغاثة بدفع اشتراكات كهرباء ثانوية الأمير شبيب أرسلان الرسمية عن شهري آب وأيلول وذلك عن الفترة التي كانت تستخدم فيها المدرسة مركزاً للمستشفى الميداني الأردني وذلك بمبلغ 10.172.000 ل.ل. وكذلك قامت الهيئة العليا للإغاثة بدفع استهلاك الطاقة البديلة عن أربع مدارس رسمية بلغت قيمتها 926.000 ل.ل.

تمثل المصاريف المختلفة قيمة مصاريف مختلفة ومصاريف عادية لزوم الهيئة العليا للإغاثة خلال فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان.

سادساً: السلف المعطاة

كما وقد كان هناك سلف أعطيت بناءً على قرارات تم تسديد العديد منها وما زال هناك مبالغ معطاة كسلف وهي كالتالي:

السلفة المعطاة ل.ل.	قيمة السلفة المسددة نقداً ل.ل. (التي أعيدت)	قيمة السلفة المسددة بفواتير ل.ل.	رصيد السلفة الموفوفة كما في 2007/6/30	
900.000.000	737.440.000	149.631.000	12.929.000	أمين عام الهيئة العليا للإغاثة *
300.000.000	178.244.000	121.204.000	552.000	قائمقام الشوف جورج صليبي **
25.000.000	14.253.000	10.747.000	-	قائمقام كسروان ريمون حتي **
125.000.000	48.768.000	76.232.000	-	قائمقام المتن مارلان حداد **
600.000.000	-	600.000.000	-	محافظ لبنان الجنوبي مالك عبد الخالق **
400.000.000	164.045.000	235.955.000	-	قائمقام عاليه منصور ضو **
100.000.000	100.000.000	-	-	محافظ الشمال ناصيف فالوش **
500.000.000	-	500.000.000	-	مدير مؤسسة مياه لبنان الجنوبي ****
50.000.000	-	-	50.000.000	المديرية العامة للدفاع المدني ***
300.000.000	71.003.000	228.997.000	-	انطوان سليمان **
275.000.000	-	-	275.000.000	حبيب كيروز **
5.000.000	-	-	5.000.000	سيزان الخوري يوحنا ***
300.000.000	-	-	300.000.000	محمود المولى **
170.000.000	-	-	170.000.000	مديرية خزانة الجيش اللبناني **
500.000.000	-	-	500.000.000	وزير الصحة ***
200.000.000	-	200.000.000	-	مدير مؤسسة مياه البقاع ****
6.326.736.000	-	-	6.326.736.000	مجلس الإنماء والإعمار *****
11.076.736.000	1.313.753.000	1.922.766.000	7.840.217.000	المجموع

* أُعطيت سلفة بقيمة 800.000.000 ل.ل. بموجب القرار رقم 2006/1 - تاريخ 20 تم - وز 2006
ومبلغ 100.000.000 ل.ل. كسلفة عاجلة بتاريخ 14 تموز 2006
** أُعطيت للمذكورين أعلاه السلف بموجب القرار رقم 2006/1 تاريخ 20 تموز 2006
*** أُعطيت السلف بناءً على طلب إحالة من المستفيدين لتسيير الأمور الطارئة
**** أُعطيت السلفة بموجب القرار 3/2006 تاريخ 30 آب 2006
***** أُعطيت السلفة الأولى بموجب القرار 1/2007 تاريخ 2 شباط 2007 وفيتمتھا 4.326.736.000 ل.ل.
(بناء الأقسام المتضررة من جسور طريق الحازمية - طريق المطار) والسلفة الثانية بموجب
القرار 5/2007 تاريخ 15 آذار 2007 قيمتها 2.000.000.000 ل.ل. (إعادة بناء جسر الفليعات،
جسر وادي الزينة، جسر الدامور، وجسر الدامور القديم).

26- الإحصاء المركزي

أولاً: على صعيد الإحصاءات الاجتماعية

1. التحقيق الميداني الوطني عن أحوال المعيشة في لبنان: تم إطلاق نتائج التحقيق م-ن السراي الحكومي في 6 تشرين الثاني 2006.
2. المسح اللبناني لصحة الأسرة PAPFAM: أنجز المسح وتم استخراج كافة الج-داول الإحصائية المتعلقة بالصحة الإنجابية والشباب وكبار السن وتم إرسالها إلى جامعة الدول العربية ليصار إلى نشر النتائج في التقرير النهائي. وقد نالت الإدارة في ه-ذا الإطار درعاً تفديرياً من قبل جامعة الدول العربية.
3. الإحصاءات الحيوية: تم نقل سجلات الوفيات بالتنسيق مع وزارة الداخلية وسيستكمل العمل بالنسبة إلى الوقوعات الباقية.
4. التحضير لمسح مستويات العمالة والبطالة: بما أن هذا المسح هو من أه-م المس-وح الأسرية التي تنفذ بشكل دوري لرصد حركة العمالة والبطالة في أي بلد، فقد ق-ررت إدارة الإحصاء المركزي البدء بتنفيذ هذا النوع من المسوح اعتباراً من العام 2008، على أن يبدأ التحضير له في النصف الثاني من العام 2007.
5. التحضير للدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر-ر للعام 2007: بع-د الع-دوان الإسرائيلي على لبنان، وحرصاً على توحيد الجهود وت-وفير الأم-وال، ت-م إدخ-ال المواضيع ذات الصلة بالأوضاع المعيشية للأسر ودمجها في دراسة العمالة والبطالة، على أن يبدأ المسح في الفصل الرابع من العام 2007.
6. دراسة مسح أثر العدوان الإسرائيلي على الأوضاع المعيشية للأسر بعد حرب تم-وز 2006: بطلب وتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعد موافقة رئيس مجل-س الوزراء على إجراء الإحصاء المركزي مسحاً حول أثر العدوان الإس-رائيلي على الأوضاع المعيشية للأسر بعد حرب تموز 2006، بدأ موظفو الإدارة على إج-راء اللازم لجهة إعداد الاستمارة والأدلة وإعداد خطة المعاينة وسحب عينة م-ن 7000 أسرة موزعة على الأراضي اللبنانية كافة وتحضير الخرائط وملفات الجزر، وذلك لمباشرة التنفيذ فور عقد الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية التي أب-دت رغبتها-ا المشاركة في هذه الدراسة. وقد سلمت الإدارة مسودة الاستمارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية لمناقشتها وقد تم اعتماد الاستمارة المعدة م-ن قبل

الإدارة وتم التوقيع على بروتوكول التعاون في 3 كانون الثاني 2007. وستصـدر نتائج الدراسة في شهر آب 2007.

7. المسوح الاقتصادية: تم إنجاز 4000 استمارة على الميـدان، ولا زال العمل فيه مستمراً علماً أن الأعمال الميدانية قد توقفت خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان وتأثرت إلى حد كبير سلبياً في الأشهر اللاحقة. لذلك سيتم استكمال الأعمال الميدانية خلال العام 2007 وستحلل المعلومات تحت إشراف خبير صـندوق النقد الدولي (METAC) على أن تصدر النتائج الأولية للمؤشرات الاقتصادية في أواخر الفصل الثالث من العام 2007.

8. برنامج المقارنات الدولية: تم الانتهاء من الأعمال الميدانية وتسليم المشروع البيانات المطلوبة. ويبقى على لبنان المشاركة في احتساب المؤشرات المختلفة بالتعاون مع منظمة الإسكوا والبنك الدولي.

9. مؤشر أسعار الاستهلاك: ما زال العمل مستمراً في مؤشر الأسعار وينشر فصلياً على صفحة الإنترنت ويوزع على مختلف الهيئات الرسمية والاقتصادية والإعلامية. كما يتم العمل على التحضير لتوسيع عمل المؤشر ليشمل لبنان بأكمله بعد الانتهاء من تحديث سلة الاستهلاك من دراسة الأحوال المعيشية وميزانية الأسرة. إلا أن عملية توسيع نطاق المؤشر مشروطة بتأمين المحققين الموزعين على مختلف المناطق اللبنانية وتوفير المكاتب الإقليمية في المحافظات.

10. تقييم مبطقتي المباني والمؤسسات: تم إنجاز 15800 جزيرة من أصل 16118 في العام 2006 أي ما يعادل 98% من مجموع الجزر. وتتركز الجزر غير المنجزة في قضائي عاليه والشوف لعدم وجود محققين لإنجاز العمل. وعلى هذا، فقد أصدرت الإدارة نتائج هذه الدراسة لمختلف المحافظات ما عدا قضائي عاليه والشوف وتم نشرها على صفحة الإنترنت الخاصة بالإدارة وتوزيعها على شكل CD لكافة المؤسسات الحكومية والاقتصادية والإعلامية.

ثانياً: مواضيع أخرى

1. الإحصاءات البيئية: تم بالتعاون مع وزارة البيئة إصدار تقرير "Compendium Statistique National sur les Statistiques de l'Environnement au Liban 2006" في حزيران - ران 2006 بالتعاون مع MEDSTAT "ENVIRONNEMENT - Plan Bleu – EUROSTAT"، وقد تم عرض هذا التقرير في المؤتمر النهائي لمشروع MEDSTAT ENVIRONNEMENT في

الأردن. ويتضمن هذا التقرير جميع المؤشرات والإحصاءات البيئية المتوفرة والتي تم جمعها من جميع المصادر الرسمية.

2. مسح المشتركين في شبكة مياه جبل لبنان: ما زال العمل مستمراً في هذه الدراسة. علماً أن الأعمال قد بدأت في العام 2005، ويتم بصورة دورية تسليم البيانات إلى مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان.

ثالثاً: على صعيد نشر المعلومات

1. العمل على تطوير الصفحة الإلكترونية الخاصة بالإدارة: بسبب عدم وجود فدرات مالية كبيرة لتطوير الصفحة الإلكترونية الخاصة بالإدارة، تقوم الإدارة بما تيسر في تحسين هذه الصفحة. مع الإشارة إلى أن الإدارة تخطط لإنشاء موقع إلكتروني متطور خلال العام 2007، شرط توفر التمويل المطلوب.
2. إعداد نشرة الإحصاءات السنوية: تم تجميع الإحصاءات المختلفة العائدة للأعوام 2000-2005 خلال النصف الأول من العام 2006 ونشرها على الصفحة الإلكترونية للإدارة، وتمت طباعتها في أواخر العام 2006.

رابعاً: على صعيد دراسة جدوى لتأمين مؤشرات خاصة بالمواضيع التالية

1. مؤشرات التكنولوجيا والاتصالات: بعد صدور التقرير النهائي عن الأوضاع لـدى الأسر في تشرين الثاني 2006، تعمل الإدارة على استخراج بعض المؤشرات الخاصة بالتكنولوجيا والاتصالات. وستعتمد الإدارة، بالتعاون مع الوزارات المعنية، إلى الإطلاع على كيفية احتساب المؤشرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك وفقاً للفائمة المعتمدة التي ستعرض في اجتماع اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في نيويورك عام 2007.
2. الهجرة: نظراً لكون موضوع الهجرة من المواضيع المهمة والحساسة والتي يزيد زاد التشديد على أهمية تأمين معطيات حولها، ومع أن قياس هذه الظاهرة ليس باليسر السهل، إلا أنه من الضروري في بلد كـلبنان أن يحاط هذا الموضوع بالاهتمام اللازم وتأمين ما يمكن تأمينه عبر الدراسات التي تجريها الإدارة أو عبر دراسات متخصصة ستجريها الإدارة في السنوات المقبلة. لذلك فقد قامت الإدارة بإضافة أسئلة خاصة بموضوع الهجرة في دراسة الـ MICS3 بالتعاون مع منظمة اليونيسف، على أن تجرى الأعمال الميدانية في النصف الثاني من 2007. وبالتالي يجري العمل على إصدار بعض المؤشرات الخاصة بهذا الموضوع. أما في ما يتعلق بالدراسات

المتخصصة التي تنوي الإدارة القيام بها في السنوات المقبلة، تتم الاستفادة من برامج تدريب إقليمية ودولية ولا سيما برنامج MEDSTAT2 لتدريب العاملين في إدارة الإحصاء المركزي على طرق قياس هذه المؤشرات. نشير في هذا السياق أن الإدارة تتعاون مع مديرية الأمن العام اللبناني في تأمين هذه الإحصاءات.

27- مجلس الخدمة المدنية

أولاً: في مجال إضفاء الشفافية والعلانية على أعمال المجلس

من أجل تسهيل إطلاع الإدارات والمؤسسات العلمية والمواطنين على أعمال المجلس، وعلى الخدمات التي يقدمها، ولا سيما في حفل المباريات وتقديم الآراء الاستشارية وأصدول تقييم الأداء وطريقة مكننة الملفات الشخصية وسواها من مهام، شهد المجلس العام الماضي خطوات جادة ونوعية في اتجاه تفعيل معالم الشفافية والعلانية وتطبيق نموذج الحكومة الإلكترونية E.GOVERNMENT. وقد باشر المجلس بعرض بعض الخدمات عن طريق الموقع الإلكتروني. تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة. وقد انتهى مؤخراً من تحديث الموقع الإلكتروني. العائد له على العنوان: www.csb.gov.lb، إن لجهة الشكل أو التنظيم أو الموضوعات والأبواب، بما يسمح الإطلاع والتعرف أكثر على آلية عمله ومهامه واختصاصاته والخدمات التي يقدمها، ولا سيما في حفل المباريات وما تقدمه من فرص عمل، وما تبثه من دم جديد للإدارة.

كما تم، ولأول مرة، نشر جميع الآراء المبدئية الاستشارية الصادرة عن المجلس على الموقع الإلكتروني، والتي تشكل مرجعاً في الحفل الإداري، حيث شملت استشارات وآراء في الميادين الإدارية كافة. وهذا ما سهل عملية اتخاذ القرارات داخل الوحدات الإدارية. في مختلف الوزارات والمؤسسات العامة، والتأكد من سلامتها، ومن أنها صادرة وفقاً للأصل والشرعية والنظامية، وهذا ما يعزز الثقة في أعمال الإدارة وفي قراراتها.

ثانياً: في مجال مكننة القرارات والكتب الصادرة عن هيئة المجلس

من أجل تحسين وتسريع العمل في هذا مجلس الخدمة المدنية، كلف فريق من الموظفين بتنفيذ عملية مكننة القرارات والكتب الصادرة عن هيئة المجلس بمساعدة تقنية من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وأدخلت في ذاكرة الحاسوب جميع القرارات والكتب الصادرة عن المجلس اعتباراً من العام 1990 وحتى تاريخه. وهذا المشروع إن يتوقف عند هذا الحد، إذ يطمح المجلس مستقبلاً إلى ربط جميع الوحدات التي تعنى بالموارد البشرية في الإدارات العامة بالوحدة المركزية للموارد البشرية (في إدارة الموظفين) في مجلس الخدمة المدنية، مما يجعل تبادل المعلومات والبيانات الشخصية عبر شبكة الإنترنت تتم بطريقة سهلة وسريعة.

ثالثاً: في مجال تحديث الأنظمة والقوانين التي ترعى عمل المجلس ودوره المرتقب

قام مجلس الخدمة المدنية مؤخراً بإعادة النظر بالمرسوم الاشتراعي رقم 114 تاريخ 1959/6/12 المتعلق بإنشائه، مقترحاً إدخال تعديلات مهمة عليه تواءمها مع التطورات الحديثة لمهامه ودوره، لا سيما على صعيد إدارة الموارد البشرية. وقد تم بموجب الكتاب رقم 2004/3996 تاريخ 2005/9/20 الموجه في حينه إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية إحالة مشروع القانون الرامي إلى إدخال التعديلات المطلوبة والتي تعكس رؤية هذا المجلس للدور المرتقب له للسنوات العشر القادمة بما خبره من تجارب، وباعتباره الأدر على تلمسها وتقييمها. فعلى سبيل المثال، لعب مجلس الخدمة المدنية في الآونة الأخيرة دوراً أساسياً في تحصيل إيرادات الدولة ومنفذاً لقوانينها، ومقدماً رئيسياً للخدمات إلى المواطنين.

وقد تم فعلاً بموجب المرسوم رقم 18055 تاريخ 2006/11/9 إحالة مشروع القانون هذا إلى مجلس النواب، حيث تنكب لجنة الإدارة والعدل على دراسته منذ تاريخ 2006/12/4، تاريخ أول جلسة عقدته لمناقشته بحضور مندوبين عن مجلس الخدمة المدنية.

رابعاً: على صعيد تأمين فرص العمل في القطاع العام

يقوم المجلس سنوياً بتأمين أكثر من 600/ فرصة عمل في القطاع العام، مما يساعد على حل جزء مهم من مشكلات البطالة وتداعياتها على المستوى الاجتماعي ككـل. فـالمجلس يـم بإجراء المباريات التي يشترك فيها سنوياً آلاف المرشحين لمختلف الوظائف، ويعمل على إيصال الأشخاص الأكثر كفاءة ومهنية إلى الوظيفة العامة دون أي مـداخلات أو اعتبارات وبعيداً عن الاستنسابية، حيث جاءت المباريات نموذجاً للـزاهة والدقة في التنظـيم والعمل والسرية والحيدة المطلقة. وهذا كان له الأثر الإيجابي في الإدارة اللبنانية وفي المجتمع عـلى السواء.

خامساً: في مجال مكننة الملفات الشخصية

أنجز المجلس مكننة القسم المتعلق بالمعلومات العائدة للشـؤون الذاتية للعـاملين، وأدخلت الاستثمارات وأصبح النظام المعلوماتي، بما يتضمنه من معلومات، معتمداً في كفاءة الإدارات العامة والبلديات والمؤسسات العامة المشمولة بصلاحياته. وهذا ما يوفر معلومات دقيقة عن حجم القطاع العام، واستخراج بيانات حديثة وموثوق بها وموحدة لجميع عاملي القطاع العام. وهذا النظام يساعد الإدارة على استثمار هذه المعلومات لجهة وضع خطط لتطوير مواردها البشرية، وتكوين رؤية مستقبلية للإدارة من خلال استخدام البيانات الموجودة فيه.

يحقّق النظام المعلوماتي للملفات الشخصية الموضوع للإدارات العامة فوائدها عدّة، منها: الإسهام في رفع مستوى الموظف والوظيفة العامة، ويكشف الموظفين المتفوقين والمنتجّين، ويفسّح المجال أمام ترفيتهم أو ترفيعهم إلى وظائف تتناسب وكفاءاتهم ومهنتهم، مع إمكانيّة مكافأتهم عند الاقتضاء. كما يساعد على ممارسة رقابة فعالة ومستمرة على الموظفين، وتقوية حس المسؤولية لديهم، وكشف نقاط الضعف لديهم ومحاولة تلافيها، مع الأخذ بعين الاعتبار برامج التدريب التي بات يتولاها المعهد الوطني للإدارة.

سادساً: في مجال تقييم الأداء

قام مجلس الخدمة المدنية بوضع نظام لتقييم أداء الموظفين في الإدارات العامة خلال العام 1998، جرى تعديله خلال العام 1999 ليتوافق وواقع الإدارة العامة. إلا أن إدارة الموظفين استمرت في الإطلاع على المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تطبيق هذا النظام من خلال اتصالاتها ومراسلاتها مع هذه الإدارات، مما استدعى ضرورة إدخال بعض التعديلات الأساسية عليه بما يساعد على تسهيل وتبسيط تقييم أداء الموظف، وبالتالي وضع نظام جديد مختصر وواضح على ضوء التجربة السابقة.

كما أن المجلس، وانسجماً مع المبادئ العامة المتعلقة بتقييم أداء الموظفين الدائمين في الإدارات العامة، وضع مشروع نظام لتقييم أداء أفراد الهيئة التعليمية في التعليم العام ما قبل الجامعي وفي دور المعلمين والمعلمات وفي التعليم المهني والتقني، وأودع هذا المشروع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بموجب الكتاب رقم 2002/172 - 2005/1588 تاريخ 2005/10/6.

سابعاً: في مجال مشروع تصنيف الوظائف

أنجز فريق العمل المكلف بمشروع تصنيف الوظائف، وبالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، مهمته في مطلع العام 2005 بتصنيف جميع الوظائف التي سبق توصيفها بعد إنجاز عملية تقييمها، حيث وضعت ضمن سلسلة فئات جديد - درجة متدرجة - وتقسيمها أفقياً إلى مجموعات بحسب تشابه المهام وتجانسها.

ثامناً: في مجال إعادة النظر بأنظمة الوظيفة العامة

بما أن الشكل التقليدي للتوظيف لم يعد مؤتلفاً وروح المبادرة المطلوبة من الإدارة، رأى المجلس أن ما يجب اعتماده حالياً هو نظام توظيف جديد يعتمد التعيين لأجل محدد، يتم من خلاله استقطاب أشخاص ذوي معارف ومؤهلات خاصة يمكن جلبهم من خارج الإدارة، ودفعهم لتولي مراكز قيادية مهمة.

وعلى هذا الأساس، أحال المجلس إلى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بموجب كتابه رقم 52/ص تاريخ 2003/2/28، مشروع قانون تصدق من إدخال تعديلات أساسية وجوهرية على نظام الموظفين الحالي (اشتراعي 59/112)، والذي هو حالياً موضوع دراسة في إطار فريق عمل في مجال الخدمة المدنية لوضع الصياغة النهائية له، والذي سيخضع من خلاله الموظفون الإداريون لأحكام أكثر ليونة ولحوافز أكبر ورفقاً لهم. إراتهم وإنجازاتهم واختصاصاتهم وشهاداتهم العلمية ووفقاً لمتطلبات التغيير المطلوبة. وهؤلاء الأشخاص سيتم استقطابهم من داخل القطاع العام ومن خارجه. ومن أجل الارتقاء إلى هذا النظام بسلاسة، يجب استقطاب الأشخاص الملائمين للاضطلاع بعبء هذه المهام عن طريق إعطاء "الأجور الملائم على قدر المشقة" (Wages attached to duties).

وفي سبيل إعادة دراسة وتنظيم مختلف الأجهزة والهيكلية الإدارية لبلوغ نظام إدارة عامة يفوم على الاحتراف والشفافية ويسهل فهم أوضاع للقوانين وللأنظمة من قبل العامة، قام المجلس، ومن خلال تقريره السنوي لعام 2003، بعرض "خطة خمسية للإصلاح الإداري" ضمنها رؤيته للإصلاح لخمس سنوات قادمة (2004 - 2008)، تضمنت تعديلات أساسية وجوهرية في كافة الموضوعات التي تعنى بالخدمة العامة، بدءاً بضبط الهيكلية وتحجيمها وتقليص عدد الإدارات، وصولاً إلى تحديد الأساليب والنصوص التي من شأنها تفعيل عملها. الثواب والعقاب داخل الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى العديد من الأعمال والإنجازات الأخرى التي قام بها المجلس، والتي من شأنها، في حال وضع النصوص اللازمة لها، نقل الإدارة من مرحلة الإدارة ذات القوانين المتشابهة إلى مرحلة الإدارة المبسطة والقادرة على أداء فعلي وسريع لوظائفها بأسلوب أكثر ليونة وسلاسة، ومنها :

1. مشاركة المجلس عبر رئيسه في اللجان التي تولت إجراء المقابلات لمرشحين لبعض المراكز على مستوى الفئة الأولى في الإدارات والمؤسسات العامة، والتي أجريت

على قاعدة التنافس وتكافؤ الفرص بما يضمن مبدأ الجدارة والاسـتـحقاق لأصـحاب المؤهلات والمعارف العالية، وهذا ما ينسجم مع الرؤية الحديثة للإدارة التي أرسـيت قواعدها في حينه من خلال البيان الوزاري للحكومة. وتجدر الإشارة إلى أن هـذا الأسلوب الجديد في عملية اختيار القيادات الإدارية في إدارات ومؤسسات القطاع العام قد جرى اعتماده استناداً إلى مشروع القانون الذي أعدته الحكومة بشأن تحسين عملية اختيار تلك القيادات.

2. إنجاز توزيع الفائض الذين أودعوا بتصرف المجلس، وتم تـوزيعهم على جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات التي أبدت رغبتها وحاجتها في التعاقد معهم.
3. إعداد مشروع قانون يرمي إلى تعديل قانون الإثراء غير المشروع، يتلافى الثغرات والنواقص التي بقيت عاجزة عن مكافحة ظاهرة الفساد في القطاع العام.
4. إعداد مشروع قانون يتضمن أحكاماً اسـتثنائية خاصة بـالموظفين والمتعاقدين والأجراء، يتضمن معالجة لموضوع الفائض وموظفي الفئة الأولى الموضـوعين بالتصرف.

28 - التفتيش المركزي

تماشياً مع الدور الرقابي والإصلاحي في مجال الإدارة العامة المنوط بهيئة التفتيش المركزي، عقدت الهيئة خلال الأشهر الثماني الأولى من العام 2007 سبع عشرة جلسة، تداورات خلالها في الملفات المعروضة أمامها، واتخذت بشأنها القرارات المناسبة وبلغ عددها 228 قراراً، تضمن كل منها فقرات حكمية تجمع بين العقوبات التأديبية بحق المخالفين والتي تشكل رادعاً لهم عن ارتكاب مخالفات مستقبلية، وبين توصيات ذات طابع توجيهي لإدارات المختصة تهدف إلى ترشيد العمل الإداري وضمان جودته.

وفي ما يلي جدول إجمالي يبين نتيجة قرارات الهيئة من 2007/1/1 حتى 2007/8/31:

عدد الجلسات	17
عدد القرارات	228
عدد الموظفين الذين تناولتهم التدابير المسلكية	161
عدد الموظفين المحالين على ديوان المحاسبة	77
عدد الملفات المحالة على ديوان المحاسبة	11
عدد الموظفين المحالين على النيابة العامة التمييزية	15
عدد الملفات المحالة على النيابة العامة التمييزية	10
عدد الموظفين المحالين أمام الهيئة العليا للتأديب	6
عدد الملفات المحالة على الهيئة العليا للتأديب	7
عدد التوصيات	145
عدد ملفات الحفظ	33

وتتوزع المخالفات التي اشتملت عليها القرارات المتخذة على الأبواب التالية:

1. القيام بالأعمال المحظورة بصورة خاصة.
2. مخالفات الدوام.
3. إساءة ممارسة الصلاحيات الإدارية.
4. مخالفات الأصول المسلكية.
5. مخالفات الأصول الإدارية.

6. مخالفات الأصول المالية.
7. مخالفات أصول إدارة المواد وتنفيذ الأشغال.
8. مخالفات تستوجب الملاحقة المدنية.
9. مخالفات تستوجب الملاحقة الجزائية.

29 - ديوان المحاسبة

أولاً: في طبيعة عمل ديوان المحاسبة

يمكن ايجاز ما يتميز به ديوان المحاسبة اللبناني، وفقاً لعدة تشريعات منظمّة كـ ان آخرهـا المرسوم الاشتراعي رقم 82 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته، بالنقاط الأربعة التالية:

1. انه يرقى إلى مصاف المؤسسات الدستورية لان المادة 87/ من الدستور اللبناني الصادر في العام 1926 قد نصت على ضرورة إنشائه.

2. انه على غرار أجهزة الرقابة في فرنسا والجزائر وتونس والمغرب يتمتع بالصـفة القضائية ولهذا جاء في تعريفه في المادة الأولى من قانون تنظيمه انه محكمة إدارية تتولى القضاء المالي.

3. إن ارتباطه برئاسة مجلس الوزراء هو إداري ولا يؤثر ذلك على استقلاليته التي تأمنت له من خلال النصوص التي ترعى تنظيمه، وبالتالي فهـو يراعي معـايير الاستقلالية التي تعتمدها المنظمات الإقليمية والدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

4. إنه يمارس عدة اوجه من الرقابة المالية وهي:

أ. الرقابة الإدارية المسبقة: يمارس ديوان المحاسبة رقابته المسبقة على المعاملات المحددة أنواعها وقيمها في المواد 34/ و 35/ و 36/ من قانون تنظيمه.

ب. الرقابة المؤخرة على الحسابات والموظفين: يمارس ديوان المحاسبة عدة اوجه من الرقابة المؤخرة هي:

(1) الرقابة القضائية على حسابات مهمة المحتسبين العاملين سنداً لأحكام المـواد 56/ و 57/ و 58/ من قانون تنظيمه.

(2) الرقابة القضائية على الموظفين سنداً للمـواد 59/ و 60/ و 61/ من القانون نفسه. ويصدر الديوان بنتيجة هاتين الرقابتين قرارات قضائية سواء في صحة الحسابات أو عدم صحتها أو في مسؤولية الموظفين عن المخالفات المرتكبة أو عدم مسؤوليتهم.

(3) الرقابة الإدارة المؤخرة بالاستناد إلى المادة 45/ من قانون تنظـيم ديـوان المحاسبة وتشمل تقدير المعاملات المالية ونتائجها العامة من حين عذدها إلى حين الانتهاء من تنفيذها إلى قيدها في الحسابات. وبنتيجة هذه الرقابة يصدر عن ديوان المحاسبة تقرير سنوي وتقارير خاصة.

ويصدر بنتيجة هذه الرقابات القرارات والتقارير اللازمة بهذا الشأن. إضافة إلى ذلك، يمارس ديوان المحاسبة دوراً توجيهياً للإدارة من خلال إبدائه الآراء الاستشارية في القضايا المالية بناءً لطلب الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لرقابته.

5. انه يشارك في عضوية عدة منظمات إقليمية ودولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

كما إن لدى الديوان نيابة عامة مستقلة تقوم أيضاً بدورها في التحقيق والادعاء في مختلف الموضوعات المالية التي تعرض عليها.

ثانياً: في مجال أعمال ونشاطات ديوان المحاسبة (من 2005/7/1 لغاية 2007/8/31)

1. الرقابة المسبقة

بلغ عدد القرارات التي اتخذها الديوان في نطاق رقابته الإدارية المسبقة خلال الفترة المذكورة /3654/ قراراً موزعة على الشكل التالي:

2296	موافقة كاملة
151	موافقة مع شروط وتوصيات
886	موافقة مع شروط
66	موافقة مع توصيات
20	موافقة جزئية
70	اعلان عدم صلاحية
40	اعادة المعاملة الى مصدرها
125	عدم موافقة

2. الرقابة المؤخرة

صدر الديوان بنتيجة الرقابة المؤخرة خلال الفترة المعنية عدداً من القرارات وتقرير،
نبينها فيما يلي:

الرقابة على الحسابات	51/ قراراً
الرقابة على الموظفين	23/ قراراً
تقارير خاصة بسنداً للمادة 64/ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة بخصوص المخالفات المنسوبة الى الوزراء	2/
المجموع :	76

كما صدر لديوان المحاسبة تقريران سنويان عن أعمال عام 2004 وعام 2005، كما
يؤشر بإعداد تقرير عن أعمال 2006. وقد تضمنت هذه التقارير السنوية تقارير خاصة
تتعلق بـالموضوعات التالية :

- أ. ملاحق الصفقات العمومية.
- ب. قوانين البرامج في لبنان.
- ج. المشاكل الاساسية التي تعترض اعداد الحسابات في وزارة المالية وملاحظات
الديوان بشأن الصيغ المعتمدة في عرضها.
- د. المساعدات التي تعطى للجمعيات التي تمارس النشاطات السالحيية.
- هـ. المشاريع المشتركة في وزارة الشؤون الاجتماعية.
- و. المشاريع المشتركة لدى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
- ز. رقابة مكاتب التدقيق الخاصة على القطاع العام.
- ح. مبالغ التأمين المستوفاة من المرشحين للانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أن الفارق الكبير في عدد المعاملات المنجزة بين الرقابة المسبقة
والرقابة المؤخرة مرده إلى الأسباب التالية:

- أ. إن الرقابة المؤخرة على الحسابات ترتبط إلى حد كبير بقدرة أجهـزة المحاسبة
لدى الإدارات المعنية على تقديم حسابات قابلة للمراجعة والتدقيق وعلى تقديم هذه
الحسابات ضمن المهل المحددة لها في القوانين والأنظمة، وهي أمور سبق لديوان
المحاسبة أن لفت النظر إلى عدم توفرها في تقاريره السنوية.
- ب. إن الرقابة المسبقة هي من المعاملات الجوهرية وهي مقيدة بمهلة قصيرة جدية
حدبتها المادة 39/ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة بعشرة أيام، ولهذا فان ديوان
المحاسبة كان مضطراً خلال هذه الفترة إلى إعطاء أولوية للرقابة المسبقة تلافياً

لعرقلة عمل الإدارة في تنفيذها المشاريع العامة وفي شتى المجالات الأمنية والصحية والتربوية والاجتماعية.

يضاف إلى كل ذلك الوضع الخاص الذي يمر به ديوان المحاسبة خلال هذه الفترة والمتمثل بشغور مركز رئاسة الديوان ومراكز خمسة رؤساء غرف، بحيث أصبح ديوان المحاسبة يعمل برئيس غرفة واحد هو نفسه رئيس ديوان المحاسبة بالإندونيسيا ويرأس جميع الغرف القضائية والإدارية، بالإضافة إلى مهامه الإدارية.

3. الآراء الاستشارية

وفقاً للمادة 87/ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة التي نصت على أن "لـ لإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وسائر الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة أن تطلب رأي الديوان في المواضيع المالية"، وهذا ما يؤكد على أهمية الدور التوجيهي والإرشادي الذي يلعبه ديوان المحاسبة في مـ وأزرة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات على تفسير النصوص المالية وحسن تطبيقها، فقد بلغ عدد الآراء الاستشارية خلال هذه الفترة 134/ رأياً استشارياً.

4. العلاقات الخارجية

بصفته عضواً في منظمات إقليمية ودولية تضم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهي:

- أ. المنظمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة INTOSAI.
- ب. المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الرابوس-اي) والمجالس التنفيذي لهذه المنظمة.
- ج. المنظمة الفرنكوفونية للأجهزة العليا للرقابة المالية AISCCUF.
- د. المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الاسوساي).

سعى ديوان المحاسبة إلى تفعيل علاقاته بهذه المنظمات والمجموعات الرقابية العالمية والإقليمية بهدف مواكبة التطورات الهامة التي شهدتها الرقابة المالية في العالم اليوم. وتحقيقاً لهذه الغاية، حرص ديوان المحاسبة على متابعة الندوات والمؤتمرات التي عقدت في مجالات عديدة أهمها ما يتعلق بالرقابة على الصفقات العمومية، والخصخصة، والرقابة على الأداء، وهي موضوعات تدخل في صلب التطورات المالية التي يشهدها العالم اليوم. كما تابع الديوان ويتابع التطورات التي تشهدها فرنسا حالياً بعد إقرار قانون LA LOLF في العام 2001 وبدء تنفيذه في العام 2006،

وتوجه ديوان المحاسبة الفرنسي إلى ممارسة الرقابة على الأهـ. داف Le contrôle des objectifs بعد أن أصبحت الموازنة العامة تعد على أساس برامج وأهداف. وتجدر الإشارة إلى أن ديوان المحاسبة اللبناني سعى في مشروع تعديل قانون تنظيمه الذي لم يصدر لغاية تاريخه إلى تعديل المادة /45/ من قانون تنظيم ديوان المحاسبة الحالي لاستيعاب المفاهيم الحديثة لرقابة الأداء (الفعالية، الكفاءة، الاقتصاد)، مع إنـ.ا بتنا نشعر بالحاجة أكثر فأكثر لإعادة النظر بهذا التعديل قبل إقراره بقصد إدخال الرقابة على البيئة التي تستقطب اليوم اهتمام منظمة الانتوساي. ونظراً لافتقاره إلى وحدة مختصة بالتدريب، وسعيًا منه لتنمية وزيـ.ادة كفاءات ومهارات العاملين لديه، حرص ديوان المحاسبة على استغلال أي فرصة للمشاركة في اللقاءات العلمية والتدريبية التي تنظمها الجهات المشار إليها، علماً أن تكاليف هذه الدورات كانت دائماً على عاتق الجهات المنظمة لها. وقد شارك الديوان في النشاطات التالية:

- أ. اجتماعات الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي للمجموعة العربية
- ب. اللقاءات العلمية والتدريبية في المجموعة العربية
- ج. دورات تدريبية ولقاءات علمية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة انتوساي INTOSAI ومبادرة تنمية القدرات IDI التابعة لها:
- د. نشاطات مع المعهد الوطني للإدارة - فرنسا وإدارات فرنسية أخرى

بالإضافة إلى كل ذلك حرص الديوان على المشاركة في لجان عديدة تولى إعداد مشاريع قوانين وأنظمة أبرزها:

- أ. إعادة النظر بقانون الإثراء غير المشروع برئاسة وزير الدولة للتنمية الإدارية.
- ب. إعادة النظر في بعض مواد قانون المحاسبة العمومية بالمشاركة مع وزارة المالية.
- ج. المشاركة في إعداد قانون للصفقات العمومية وإدارة المناقصات.

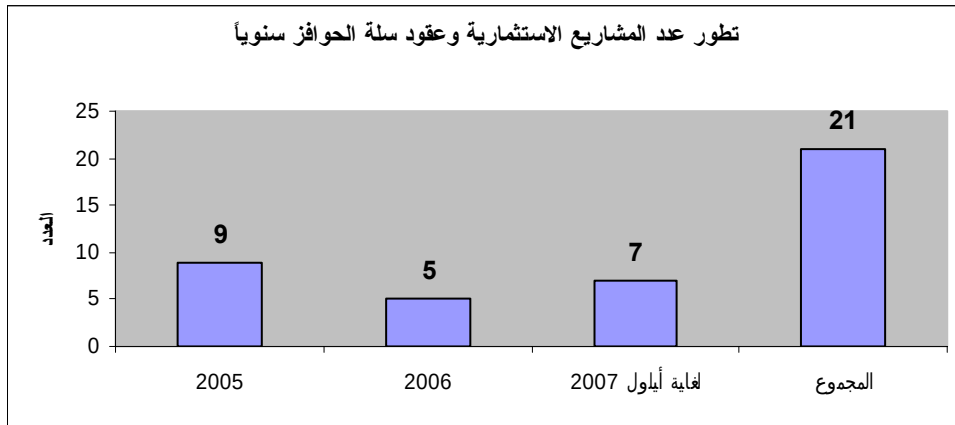
5. أعمال النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة

قامت النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة خلال الفترة الممتدة من 2005/7/1 إلى 2007/8/31 بالمهام الموكولة إليها بموجب القوانين والأنظمة فدرست القضايا المحالة إليها من المراجع المختصة ووضعت بشأنها المطالعات المناسبة.

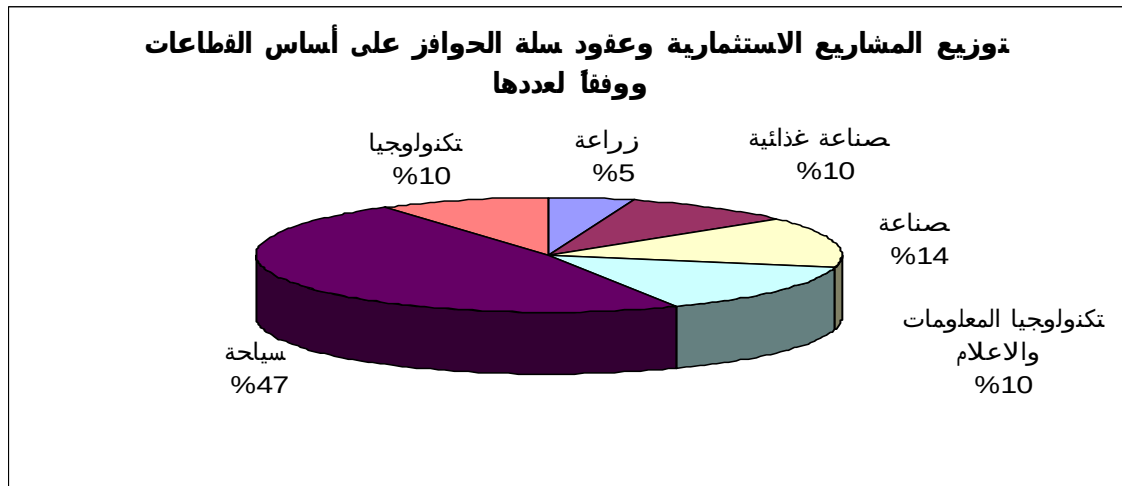
30 - المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان

أولاً: على صعيد المشاريع الاستثمارية وعقود سلة الحوافز

1. بلغ عدد المشاريع الاستثمارية وعقود سلة الحوافز التي تم الموافقة عليها، خلال العامين 2005 و2006 وحتى شهر أيلول 2007، 21/ مشروعاً استثمارياً.

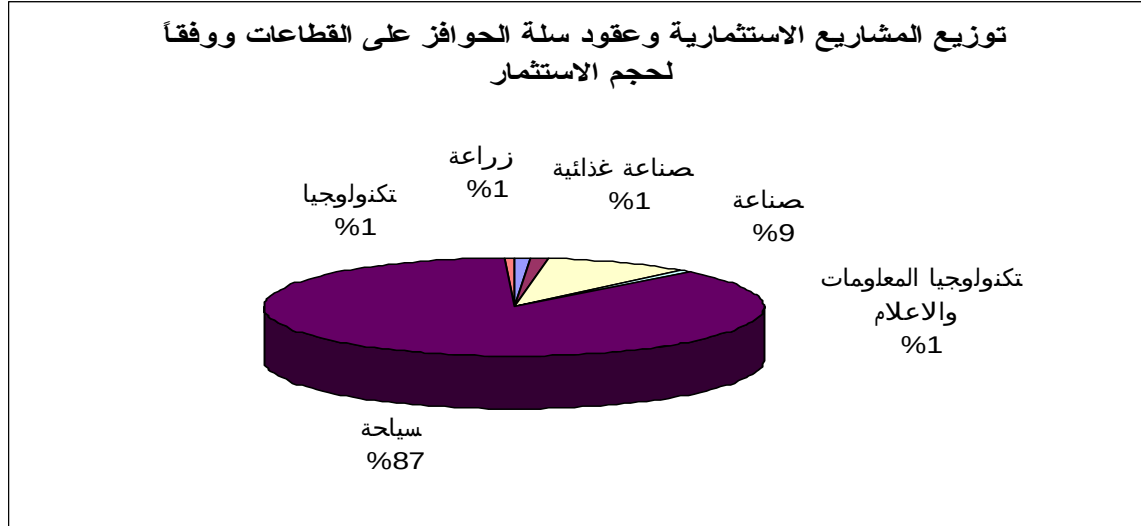


2. حاز قطاع السياحة على الحصة الأكبر من عدد المشاريع الاستثمارية وعقود سلة الحوافز، بحيث بلغت نسبة القطاع السياحي من المجموع 47%، أي 10 مشاريع.

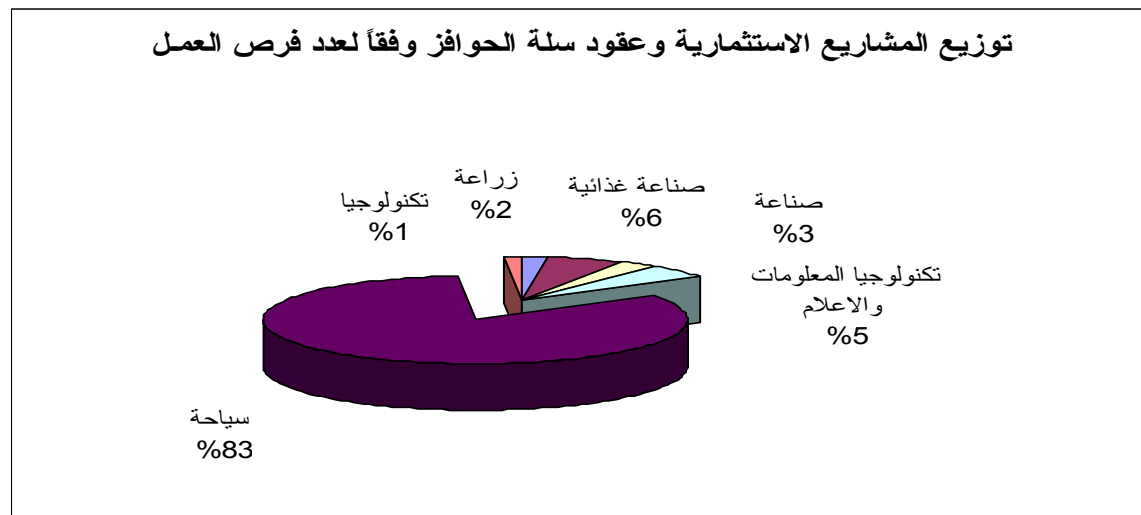


3. بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية وعقود سلة الحوافز حوالي 850/ مليون دولار موزعة على القطاعات التالية: السياحة، والصناعة الغذائية، وتكنولوجيا المعلومات، والإعلام، والتكنولوجيا، والزراعة. جاء في المرتبة الأولى القطاع

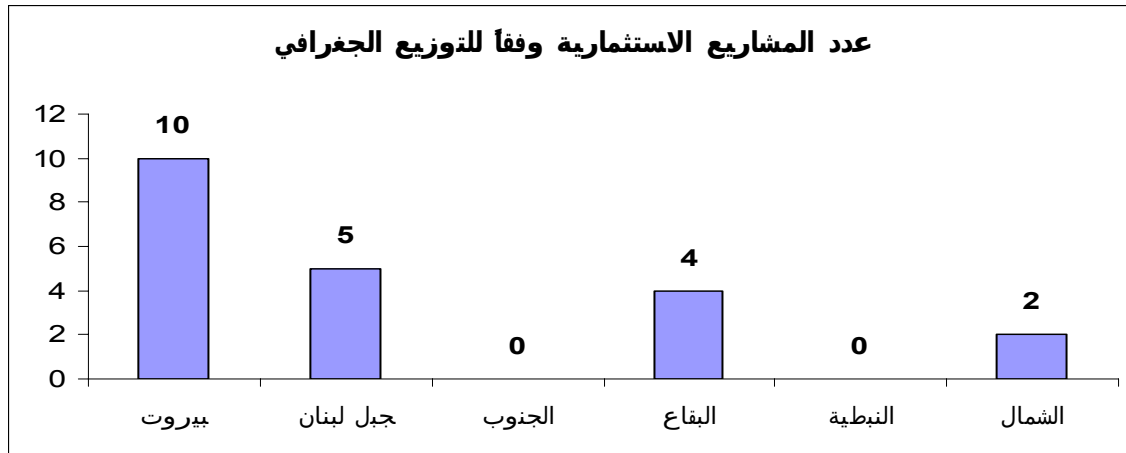
السياحي بحيث بلغت النسبة 87% من المجموع، يليها القطاع الصناعي ليبلغ 9%، أما الباقي فتوزع على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الأخرى.



4. بلغ عدد فرص العمل الجديدة المتاحة من خلال المشاريع الاستثمارية وعقود سلة الحوافز /3,339/ فرصة عمل موزعة على كافة الاختصاصات.



5. توزعت المشاريع الاستثمارية وعقود سلة الحوافز على المناطق التالية: بيروت وجبل لبنان والبقاع والشمال، بحيث نالت بيروت الحصة الأكبر من التوزيع الجغرافي أي 47% من العدد الإجمالي.



6. يمكن تلخيص المشاريع الاستثمارية وعقود سلة الحوافز التي وافقت عليها المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، منذ العام 2005 ولغاية أيلول 2007، وفقاً للجدول التالي:

القطاع	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (دولار أميركي)	عدد فرص العمل
زراعة	1	9,000,000	62
صناعة غذائية	2	9,900,000	200
صناعة	3	79,314,000	102
تكنولوجيا المعلومات والاعلام	3	7,545,000	164
سياحة	10	737,684,880	2,763
تكنولوجيا	2	5,468,900	48
المجموع	21	848,912,780	3,339

ثانياً: على صعيد المعلومات والترويج لمناخ الاستثمار في لبنان

1. النشاطات الترويجية

شاركت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان في بعض المؤتمرات والمعارض المتخصصة وورش العمل في سبيل الترويج لمناخ الأعمال والاستثمار في لبنان، بالرغم من الصعوبات التي واجهتها إن كان لناحية التجاذبات السياسية الداخلية أو لناحية الأوضاع غير الأمنية السائدة في البلاد.

ثالثاً: البرامج

1. مركز المعلومات لمساندة المستثمرين

يهدف تسهيل إنشاء المشاريع الاستثمارية في لبنان وفي سبيل تزويد المستثمرين بمعلومات وافية ودقيقة فيما يخص مناخ الأعمال والاستثمارات في لبنان، قامت المؤسسة بالعمل على إنشاء مركز للمعلومات ومساندة المستثمرين يعتمد على جمع المعلومات الاقتصادية من المصادر الموثوقة ونشرها وتزويد المستثمرين والراغبين في الاستثمار لتسهيل مهمة توظيفها في مشاريع ناجحة ومجدية في لبنان. وقد أنجزت المرحلة الثانية من هذا المركز وهي البرنامج الإلكتروني المعد لتجميع المعلومات، وذلك بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وهي الآن بصدد تجميع المعلومات من المنسقين المعيّنين من قبل الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالمعلومات الاقتصادية وتوضيها بهدف تهيئة إطلاق هذا لمركز في القريب العاجل.

2. خدمة تنسيق المشاريع

تقوم المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان بطريقة مستمرة بترويج المشاريع الاستثمارية في القطاعين العام والخاص، بعد أن يتم تجميعها وتحديثها، وذلك في إطار إمكانية تنسيقها مع مستثمرين محتملين أو ممولين. تتوزع هذه المشاريع الاستثمارية على أبرز القطاعات الإنتاجية التالية: الخدمات، والسكن، والعناية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والصناعة الغذائية، والصناعة، والسياحة. تضم حالياً هذه الخدمة:

أ. 30 مشروع استثماري في القطاعين العام والخاص.

ب. 26 فرصة استثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج. 21 فرصة استثمار في قطاع السياحة.

3. المناطق الاقتصادية المتخصصة

أعدت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان دراسة أولية لإنشاء وتطوير مناطق اقتصادية متخصصة (Special Economic Zones)، وذلك في سبيل ترويج وإنماء المناطق اللبنانية كافة في إطار مبدأ الإنماء المتوازن، ولتتماشى مع الخطة الوطنية التي وضعت في برنامج لبنان الاقتصادي في كانون الثاني 2007 والتي تتمحور بالدرجة الأولى حول تحفيز النمو، وخلق فرص عمل للبنانيين، وخفض مستوى الفقر، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. بعد التنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة، من المتوقع عرض هذا المشروع على الجهات المختصة بغية إعداد الدراسات اللازمة لتحقيقه.

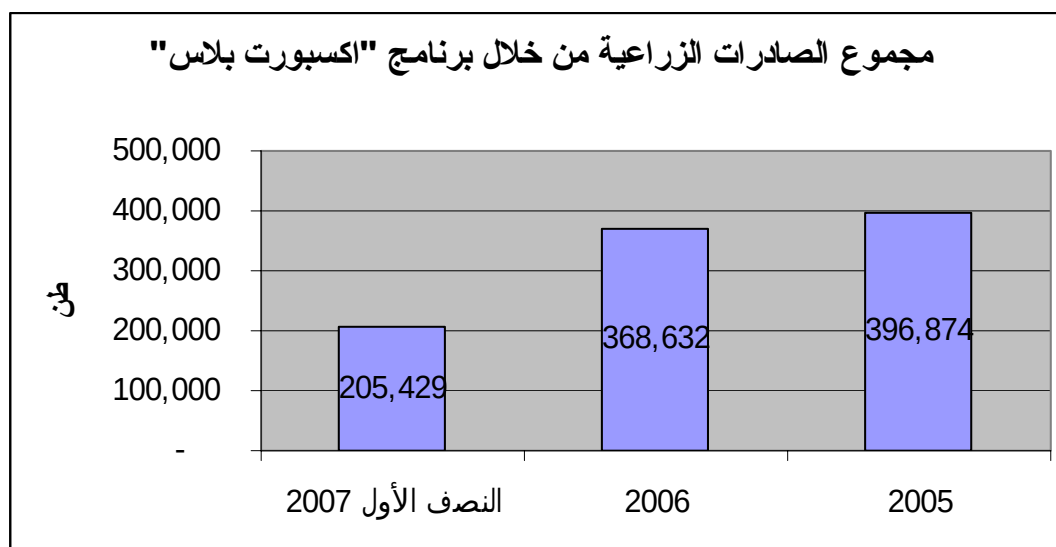
رابعاً: على صعيد ترويج ودعم الصادرات اللبنانية

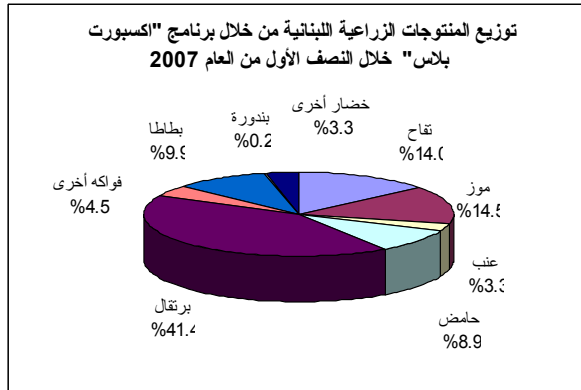
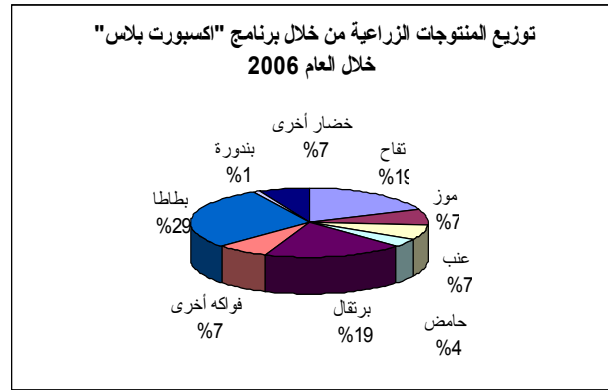
1. البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية

قامت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان بالاستمرار بتنفيذ ومتابعة البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية "اكسپورت بلاس"، وذلك استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم 1 الصادر بتاريخ 2006/4/5 والفاضي بتمديد العمل في البرنامج لمدة خمس سنوات. ومن الملاحظ أن استمرار العمل بالبرنامج انعكس ايجاباً على استقرار القطاع الزراعي وعلى زيادة حجم صادراته خاصة بالنسبة للنصف الأول من العام 2007.

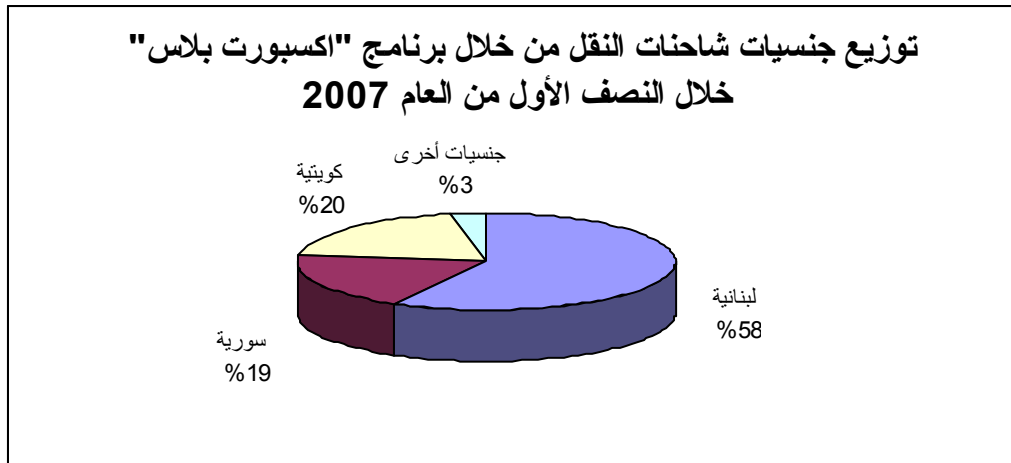
حجم التصدير الإجمالي للإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من 2007/1/1 إلى 2007/6/30 وتوزيعه حسب الصنف

	تفاح	موز	عذب	حامض	برتقال	فواكه أخرى	بطاطا	بندورة	خضار أخرى	المجموع
النصف الأول 2007	28,819	29,712	6,684	18,352	85,104	9,236	20,333	433	6,756	205,429
2006	68,376	26,411	26,654	14,313	71,080	25,415	108,196	2,214	25,973	368,630
2005	58,945	26,586	27,365	13,035	95,690	17,601	128,562	3,477	25,613	396,873





أ. خلال النصف الأول من العام 2007 بلغت حركة النقل المرتبطة بشحن المنتجات الزراعية من خلال البرنامج 8,887 شحنة توزعت على جنسيات مختلفة. وكانت حصة الشاحنات اللبنانية هي الأكبر إذ شملت 58% من مجمل الشاحنات. ويوضح الرسم التالي عدد الشاحنات التي استخدمت خلال النصف الأول من العام 2007 وكيفية توزيعها حسب جنسيتها.



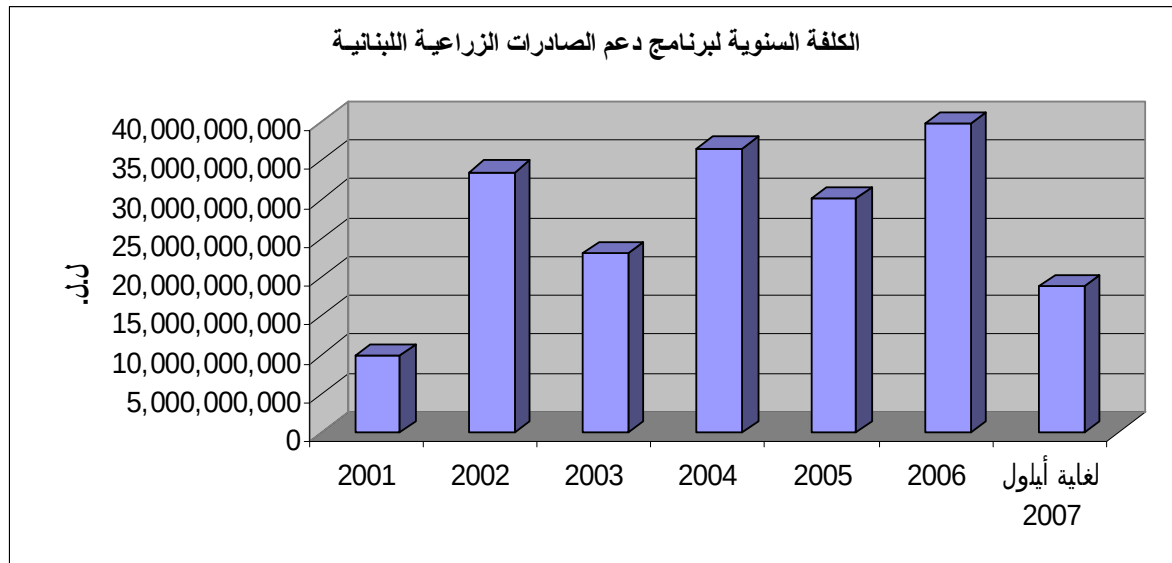
ب. زاد عدد المنتسبين الى برنامج "اكسبورت بلاس" بنسبة تبلغ 17% عن العام الماضي ويمكن للجدول التالي أن يوضح ذلك.

عدد المنتسبين سنويا للبرنامج وتوزعهم حسب المحافظات

المحافظة/السنة	2003	2004	2005	2006	2007
بيروت	11	11	9	8	10
جبل لبنان	24	27	34	42	44
الشمال	35	33	34	29	36
البقاع	61	103	114	89	111
الجنوب والنبطية	13	18	17	20	20
المجموع	144	192	208	188	221

ج. بلغت كلفة البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية منذ إنطلاقه ولغاية شهر أيلول من العام 2007 //191,821,142,000 ل.ل.، بما فيها كلفة الدعم المباشر والدعم غير المباشر من نفقات ترويج وإرشاد بالإضافة الى كلفة المعاينة والمراقبة التي تدفع الى شركات المراقبة. فيما يلي الجدول الذي يفصل الكلفة السنوية للبرنامج:

السنة	الكلفة (ل.ل.)
2001	9,878,847,000
2002	33,530,243,000
2003	23,114,734,000
2004	36,615,440,000
2005	30,143,894,000
2006	39,728,789,000
لغاية شهر أيلول 2007	18,809,195,000
المجموع	191,821,142,000



2. ترويج صادرات الصناعات الغذائية معرض سبال - باريس

في إطار برنامج AGROMAP، قامت المؤسسة برعاية وتنظيم الجناح اللبناني بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية، ضمن معرض SIAL- Salon International de L'Alimentation، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 22 و26 تشرين الأول 2006. ويعتبر هذا المعرض من أكبر وأهم المعارض الدولية المتخصصة في عرض وتسويق منتجات التصنيع الغذائي، ومن أبرز أسباب هذه الرعاية هي عولمة نشاطات قطاع الصناعات الغذائية في لبنان ومساعدة منتجاته على

الولوج إلى الأسواق الدولية وذلك عبر فتح المجال أمام صناعي هذا القطاع للمشاركة في معارض محلية ودولية متخصصة، وتعزيز فرص التواصل بين الصناعيين اللبنانيين ونظرائهم في العالم للإطلاع على أحدث التقنيات ومتطلبات هذه الأسواق. واحتل الجناح اللبناني موقعاً جيداً ضمن المعرض، وقد كان مجاوراً لكل من الأجنحة المصرية والسورية والإيرانية، وبلغت مساحة الجناح اللبناني 150 متراً مربعاً، وشارك فيه 19 مؤسسة صناعية لبنانية عاملة في قطاع التصنيع الغذائي ومنهم من شارك للمرة الأولى. أما أهم نتائج المعرض المباشرة، فخلصت إلى تثبيت حوالي مائة وثلاث وسبعون عقداً /173/ بقيمة إجمالية بلغت حوالي المليونين ومائة ألف د.أ.، وذلك وفقاً للمعلومات التي أفادت بها نقابة أصحاب الصناعات الغذائية.

ملحق رقم 5: تفاصيل الهبات والمساعدات والقروض المخصصة للنهوض وإعادة الأعمار

أولاً: الهبات المقدمة من الدول العربية

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ الذي حصلت عليه الحكومة لتاريخه (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
المملكة العربية السعودية	570	570	❖ تم تحويل جميع هذه المبالغ بالكامل إلى حسابات مفتوحة لدى مصرف لبنان	تبنى إعادة أعمار عدد من القرى والضاحية، بنى تحتية وجسور، رسم صناديق المدارس، استكمال مشاريع إنمائية ممولة من المملكة وغيرها م-ن المشاريع الحيوية
دولة الكويت (عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)	315	277	❖ تم تحويل مبلغ 15 مليون دولار للإغاثة ❖ بالنسبة للقسم المتعلق بإعادة أعمار القرى والضاحية الجنوبية لبيروت ومشاريع البنى التحتية، تم تحويل مبلغ 47 مليون دولار إلى حسابات الهيئة ذهبت لتعويضات الوحدات السكنية، و215 مليون حولت مؤخراً إلى حساب مفتوح لدى مصرف لبنان باسم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ❖ الباقي المخصص لتنفيذ عدد من المشاريع سيصرف مباشرة	تبنى إعادة أعمار عدد م-ن القرى والضاحية الجنوبية بما فيها أعمال البنى التحتية، عدد م-ن المشاريع الأخرى
دولة قطر	300		❖ أعلن الفطريون في مؤتمر ستوكهولم	تبنى إعادة أعمار أربع م-ن القرى المتضررة،

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ الذي حصص عليه الحكومة لتاريخه (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
قطر (تابع)			<p>استعدادهم لتقديم مساعدات للبنان لإعادة الأعمار بهذا المبلغ</p> <p>❖ يقوم القطريون بإنفاقه مباشرة ودون المرور بحساب لهم في مصرف لبنان، وبحسب مصادره فقد تم صرف مبلغ 121.1 مليون دولار وفقاً لما يلي (حتى نهاية أيلول 2007):</p> <ul style="list-style-type: none"> 0 دفع تعويضات وحدات سكنية متضررة بقيمة 80.8 مليون د.أ. 0 ترميم وإعادة أعمار مدارس بقيمة 8.3 مليون د.أ. 0 عقود إعادة تأهيل وأعمار مختلفة بقيمة 29.5 مليون د.أ. 0 تجهيزات مدرسية بقيمة 2.5 مليون د.أ. 	وإعادة بناء مدارس ودور عبادة ومستشفى فيات وبنى تحتية مختلفة
دولة الإمارات العربية المتحدة	102 (مبلغ غير نهائي)	13	<p>❖ تم تحويل على حساب مفتوح لدى مصرف لبنان باسم دولة الإمارات 13 مليون د.أ. لتغطية كلفة الكتب المدرسية</p> <p>❖ وفقاً لمعلومات اللجنة المعنية، فقد أكملت دولة الإمارات مشاريع إضافية</p>	ترميم م- دارس ومستشفى فيات الجذوب، كتب مدرسية، مساعدات لصيادي الأسماك في منطقة الأوزاعي، نزع الألغام، مساعدات هامة في إعادة تجهيز الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي م- ن طائرات هليكوبتر وزوارق وسيارات ومعدات أخرى

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ الذي حصص عليه الحكومة لتاريخه (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
دولة الإمارات العربية المتحدة (تابع)			<p>بقية 89 مليون دولار:</p> <p>0 ترميم وإعادة بناء مدارس في الجنوب والنبطية وجبل لبنان بقيمة 15 مليون د.أ.</p> <p>0 ترميم مستشفى مرجعيون بقيمة 500,000 د.أ.</p> <p>0 ترميم مجمع تربيوي في عين الحلوة بقيمة 500,000 د.أ.</p> <p>0 مساعدات عينية من أغذية وأدوية بقيمة 20 مليون د.أ.</p> <p>0 مساعدات للصيادين وإعادة بناء مرفأ الأوزاعي بقيمة 3 مليون د.أ.</p> <p>0 استكمال العمل في مشروع نزع الألغام بمبلغ 50 مليون د.أ.</p>	
سلطنة عمان	50	50	❖ تم تحويل المبلغ بالكامل إلى مجلس الإنماء والأعمار، وقد تم اعتماد آلية مماثلة لتلك المتبعة من قبل المملكة العربية السعودية والكويت في مجال دفع التعويضات للوحدات المتضررة	إعادة أعمار عدد من القرى في الجنوب والنبطية ومباني الصاحية الجنوبية، بما فيها البنى التحتية

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ الذي حصن عليه الحكومة لتاريخه (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
العراق	35	35	❖ تم تحويله نقداً	تبني إعادة أعمار عدد من القرى
مصر	15.4		❖ تم تقديم مساعدات تقنية ومعدات لإعادة تأهيل الكهرباء بمبلغ 15.4 ملايين دولار، بما فيها إعادة تأهيل خزانات الفيول في معمل الجية الحراري	إعادة تأهيل الكهرباء
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	10.4	10.4		تبني إعادة أعمار عدد من القرى
البحرين	5	2		تبني إعادة أعمار عدد من القرى
الشيخ ناصر الخرافي	4	2		تبني إعادة أعمار عدد من القرى
مجموعة من المصريين	3			مشاريع في مجال الصحة العامة
سورية	سيصار إلى تحديد المبلغ لاحقاً			تبني إعادة أعمار عدد من القرى
المجموع العام	1,409.8	959.4		

بناءً على ما تقدم، أصبح مجموع المبالغ المحولة من قبل الدول العربية 959.4 مليون دولار حتى تاريخه.

ثانياً: المساعدات الدولية

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ المؤكد (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
الولايات المتحدة (عبر (USAID)	140	130	❖ 28.9 مخصصة لإعادة بناء جسر المديرج ❖ 6 مخصصة لمكافحة تلوث الشاطئ اللبناني ❖ 1.2 مخصصة لإعادة أعمار بعض المباني ❖ 7 مخصصة لترميم مدارس ❖ 87 مساعدات إنسانية	بنى تحتية وجسور، ترميم مدارس، مكافحة التلوث النفطي للشاطئ اللبناني
الاتحاد الأوروبي (EC –) (ECHO)	111	57	❖ 10 مليون يورو منها مخصص لمساعدات تقنية ❖ 11 مليون يورو لترحيل رعايا أجنبية إبان العدوان ❖ 14 مليون يورو لدعم المشروع الإصلاحي للحكومة ❖ 12 مليون يورو للبنى التحتية ❖ 6 مليون يورو للصندوق الاجتماعي ❖ 30 مليون يورو مساعدات إنسانية	مساعدات إنسانية، تبني تنفيذ مشاريع مختلفة، مساعدات تقنية
البنك الدولي للأعمار والتنمية	71	71	❖ 15 مليون منها مخصص لدعم فوائذ قروض للقطاع الخاص عبر مؤسسة	مساعدة البلديات، تمويل مشاريع المياه، دعم فوائذ قروض للقطاع الخاص

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ المؤكد (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
البنك الدولي للأعمار والتنمية (تابع)			<ul style="list-style-type: none"> ❖ النقد الدولية (IFC) ❖ 30 مليون للبيانات المتضررة ❖ 15 مليون للمياه ❖ 5 مليون للطاقة ❖ 1 مليون مخصص لتحسين المراقبة المالية للهيئات ❖ 1 مليون مخصص لإصلاحات القطاع الاجتماعي 	
إلمانيا (عبر صندوق التعاون الألماني - KFW)	51	51	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس الإنماء والأعمار لتخصيص ما يلي: 0 4 ملايين د.أ. للتعليم المهني والتقني 0 5 ملايين د.أ. للكهرباء 0 4 ملايين د.أ. للمياه 	تنفيذ عدد من مشاريع التربية - التعليم التقني والمهني، الكهرباء، المياه، البيئة
إيطاليا	38	38	<ul style="list-style-type: none"> ❖ 6 ملايين مخصص لإعادة أعمار جسر صوفر ❖ 19 مليون مخصص لإعادة أعمار بنى تحتية سيصرف عبر السفارة الإيطالية ❖ 13 ملايين سيصرف عبر منظمات الأمم المتحدة على مشاريع مختلفة 	إعادة بناء جسر وبنى تحتية، مساعدات لمنظمات غير حكومية، مكافحة التلوث النفطي للشاطئ اللبناني، مشاريع مختلفة
إسبانيا	32	32	تم تحويل 19 مليون لصندوق النهوض	مكافحة التلوث النفطي للشاطئ اللبناني، مشاريع

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ المؤكد (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
			اللبناني (LRF)	مختلفة
كندا	21	12		مشاريع مختلفة
السويد	21	18	❖ 10 مخصصة لصندوق LRF ❖ 7 مخصصة لـ UNDP	مشاريع مختلفة
المملكة المتحدة	20	18	❖ تم تأمين 3 جسور جديدة مؤقتة	تبني تنفيذ مشاريع مختلفة في قطاعات المياه، الصحة، نزع الألغام، وتأمين جسور مؤقتة
إيران	سيصار إلى تحديد المبلغ لاحقاً		وفقاً لمعلوماتهم، تم ما يلي: ❖ المراكز التربوية: تم إعادة تأهيل 86 مدرسة فيما تبقى 46 مدرسة قيد الإنشاء ❖ دور العبادة: تم ترميم 48 داراً فيما تبقى 9 دور قيد الإنشاء ❖ المراكز الطبية: تم إعادة تأهيل 10 مراكز طبية فيما يبقى مركزين قيد الإنشاء ❖ جسور: تم إنشاء 10 جسور رئيسية و9 فرعية فيما يبقى 10 جسور رئيسية وجسرين فرعيين قيد الإنشاء ❖ طرقات: تم تأهيل 6 طرقات رئيسية و488 فرعية فيما يبقى 8 طرقات رئيسية و68 طريق فرعية قيد الإنشاء	ترميم مدارس ومستشفيات، بنى تحتية، طرق وجسور، دور عبادة، كهرباء، بدايات، نزع ألغام

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ المؤكد (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
			❖ كهرباء: تم الانتهاء من 64 مشروع إعادة تأهيل في قطاع الكهرباء	
أستراليا	17	10		مشاريع مختلفة
تركيا	10	10	❖ تم تأمين 50 وحدة من المدارس الجاهزة ومستشفيات نقالين	الصحة، مدارس جاهزة
فرنسا	8	8	❖ تم تأمين 6 جسور حديدية مؤقتة	تربية، دفاع وأمن، ومشاريع مختلفة
هولندا	8	7	❖ 1 مليون يورو لليونيسيف لمشاريع المياه ❖ 4 ملايين يورو لإزالة الألغام	مشاريع مختلفة
هولندا (تابع)				
بلجيكا	6	3		مشاريع مختلفة
اليابان	7	7		نزع ألغام، مشاريع مختلفة
كوريا الجنوبية	5	5		بناء وتجهيز مدرستين رسميتين في تبين - الجنوب وفي بريتال - البقاع الشمالي
الصين	4	3		مشاريع مختلفة
فنلندا	4			مشاريع مختلفة
اليونان	4	4	❖ 1.3 مليون مخصصة لمراكز صحية ❖ 1 مليون لجسر و23 جسر مشاة ❖ 1 مليون لمشروع طاقة شمسية مع UNDP	طرق وجسور، مشاريع مختلفة
الدانمارك	3			مشاريع مختلفة
تشيكيا	1.5	1.1		إغاثة، مشاريع مختلفة
بولندا	1.3	1.3		مشاريع مختلفة

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ المؤكد (مليون دولار)	ملاحظات	نطاق استخدام المساعدات
إيرلندا	1.3	1.3		مشاريع مختلفة
إندونيسيا	1	1	❖ دفع نقداً	تبني إعادة أعمار عدد من القرى
مجموعة من البلدان (رومانيا، النمسا، البرازيل، نيو زيلندة، سلوفاكيا، إيسلندا، لوكسمبورغ، بلغاريا، قبرص، مالطا، إستونيا ومنظمة أوك)	4.1	3.4		مشاريع مختلفة
المجموع العام	590.2	492.1		

ثالثاً: القروض الميسرة (لإعادة الأعمار)

الجهة المانحة	المبلغ الموعود (مليون دولار)	المبلغ الذي حصلت عليه الحكومة لتاريخه (مليون دولار)	ملاحظات	الجهة المستفيدة
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	104	104	❖ 104 مخصص لإعادة تأهيل وأعمار أضرار ناتجة عن الحرب الأخيرة	الطاقة، المياه، الطرق والجسور، قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
فرنسا	17			مشاريع مياه
المجموع العام	121	104		

رابعاً: المساعدات النقدية الأخرى

بلغت المساعدات النقدية الإضافية التي حصل عليها لبنان منذ بداية العدوان حوالي 9.5 مليون دولار، وقد أودعت في حسابي الهيئة العليا للإغاثة ووزارة المالية في مصرف لبنان. هذا بالإضافة إلى هبة عينية من شركة كاتربيلار عبارة عن ماكينات ستستخدم في إعادة الأعمار.

ملحق رقم 6 - تفاصيل إعادة إعمار الجسور المتضررة

منجز: 68 جسراً	العدد الإجمالي للجسور المتضررة: 91	تم تبني إعادة إعمار 91 جسراً
العمل مستمر في 23 جسراً	وزارة الأشغال العامة والنقل تشرف على 46 جسراً - مجلس الإنماء والإعمار يشرف على 45 جسراً	

30/9/2007

رقم الجسر	الموقع	اسم الجسر	الجهة المتبينة	تقدم العمل %
1	الجنوب	حجة	الهيئة العليا للإغاثة	100%
2	الجنوب	حجة معمرية	إيران	طور التصميم
3	الجنوب	قعقية	إيران	80%
4	الجنوب	مليخ	إيران	طور التصميم
5	الجنوب	جبال البطم	الهيئة العليا للإغاثة	100%
6	الجنوب	جوية - صور	الهيئة العليا للإغاثة	100%
7	الجنوب	صرفند فوق مجرى نهر القاسمية	الهيئة العليا للإغاثة	100%
8	الجنوب	السكسية	الهيئة العليا للإغاثة	100%
9	الجنوب	طير فلساي - جسر 6 شباط على نهر الليطاني	رئيس بلدية الزرارية	100%
10	الجنوب	بقسطا	روسيا (جسر حديدي دائم)	100%
11	الجنوب	القاسمية (الشرقي)	عائلة حبيج	100%
12	الجنوب	مفرق دير أنطار	عائلة حبيج	90%
13	الجنوب	الجسر المؤدي إلى بولفار صيدا الشرقي	الشيخ سعد الحريري	100%
14	الجنوب	الأولى	الشيخ سعد الحريري	100%
15	الجنوب	سينيق	الشيخ سعد الحريري	100%
16	الجنوب	غازية - ممر عروي	الشيخ بهاء الحريري	100%
17	الجنوب	قنريت - ممر علوي	الشيخ بهاء الحريري	100%
18	الجنوب	محول الزهراني - باتجاه النبطية	الشيخ بهاء الحريري	100%
19	الجنوب	طريق الزهراني القديمة - على نهر الزهراني	الشيخ بهاء الحريري	100%
20	الجنوب	عدوسية - 1.8 كم جنوب الزهراني - ممر علوي	إيران	100%
21	الجنوب	الصرفند - 6.5 كم جنوب الزهراني - ممر علوي	إيران	100%
22	الجنوب	بابلية - 7.75 كم جنوب الزهراني - ممر علوي	إيران	100%
23	الجنوب	سكسية - 8.2 كم جنوب الزهراني - ممر علوي	إيران	100%
24	الجنوب	خيزران V3	إيران	100%
25	الجنوب	أنصارية - 10+050 كم جنوب الزهراني - ممر سفلي	إيران	100%
26	الجنوب	أنصارية دير تقلا - 10+700 كم جنوب الزهراني - ممر سفلي	إيران	100%
27	الجنوب	أبو الأسود - 15+400 كم جنوب الزهراني - ممر سفلي	إيران	100%
28	الجنوب	القاسمية على الطريق العام - 1	عائلة حبيج	100%
29	الجنوب	ممر فوق المياه بالقرب من البياضة	المملكة العربية السعودية	طور التصميم

الجنوب	وزارة الأشغال العامة والنقل: 12 جسراً
الجنوب	مجلس الإنماء والإعمار: 17 جسراً

	رقم الجسر	الموقع	اسم الجسر	الجهة المتبينة	تقدم العمل %
1	120	النبطية	الوزاني	ايران	طور التصميم
2	121	النبطية	الماري	ايران	طور التصميم
3	4	النبطية	ابو زبلة	ايران	طور التصميم
4	122	النبطية	فرديس	ايران	طور التصميم
5	123	النبطية	زغلة	ايران	100%
6	140	النبطية	رومين - دير الزهراني	الهيئة العليا للإغاثة	100%
7	134	النبطية	وادي الأخضر - عرب صالحيم - كفر رمان	ايران	طور التصميم
8	125	النبطية	التحرير	السيد أمل حوراني	100%
9	13	النبطية	حيوش - عرب صالحيم	السيد علي أحمد فتفت	100%
10	119	النبطية	قعقية الجسر	عائلة حجيح	100%
11	17	النبطية	الخرذلي	عائلة حجيح	100%
12	91	النبطية	حيوش - ممر علوي	أبناء فوزي جابر	100%
13	92	النبطية	حيوش - ممر سفلي	الهيئة العليا للإغاثة	100%
14	144	النبطية	كفرمشكي - حاصبيا	مشروع مستمر - وزارة الأشغال العامة والنقل	100%
15		النبطية	الحاصباتي (أبو وديع)	عائلة حجيح	100%
16	145	النبطية	كفرمشكي - حاصبيا	مشروع مستمر - وزارة الأشغال العامة والنقل	100%

النبطية	وزارة الأشغال العامة والنقل: 16 جسراً
النبطية	مجلس الإنماء والإعمار: 0 جسر

رقم الجسر	الموقع	اسم الجسر	الجهة المتبينة	تقدم العمل %
1	جبل لبنان	بعيدا	الهيئة العليا للإغاثة	
2	جبل لبنان	غريفة	الهيئة العليا للإغاثة	100%
3	جبل لبنان	حازمية - المطار	المملكة العربية السعودية	100%
4	جبل لبنان	طريق المطار القديمة	مشروع النقل الحضري - مجلس الإنماء والإعمار	
5	جبل لبنان	طريق الأوزاعي	المديرية العامة للطيران المدني	100%
6	جبل لبنان	صوفر	إيطاليا	انتهاء التصميم
7	جبل لبنان	مدير ج	USAID	7%
8	جبل لبنان	الناعمة - الجسر القديم - ممر سفلي	الشيخ سعد الحريري	100%
9	جبل لبنان	محول الناعمة	الشيخ سعد الحريري	100%
10	جبل لبنان	جسر يقع إلى جنوب جسر المشاة - ممر علوي	السيد وديع عيسى	
11	جبل لبنان	الدامور - مدخل مسيح أوسياتا	السيد نعمة طعمة	100%
12	جبل لبنان	جسر إلى شمال محول الشوف - قرب مدخل وزارة المهجرين	المملكة العربية السعودية	طور التصميم
13	جبل لبنان	محول الشوف	الشيخ سعد الحريري	100%
14	جبل لبنان	جسر الدامور القديم	المملكة العربية السعودية	10%
15	جبل لبنان	الدامور	المملكة العربية السعودية	85%
16	جبل لبنان	مسيح الجسر	المملكة العربية السعودية	طور التصميم
17	جبل لبنان	الدبية - ممر سفلي	الشيخ سعد الحريري	100%
18	جبل لبنان	جسر يقع إلى جنوب محطة الأيتام - ممر علوي	السيد ميسرة سكر	100%
19	جبل لبنان	الجية - شمال مخابز جمول	السيد ميسرة سكر	100%
20	جبل لبنان	وادي الزينة	المملكة العربية السعودية	70%
21	جبل لبنان	محول الوردانية	الشيخ بهاء الحريري	100%
22	جبل لبنان	الرميلة - PS5	الشيخ بهاء الحريري	100%
23	جبل لبنان	محول الرميلة / عمان	الشيخ سعد الحريري	100%
24	جبل لبنان	غزير	مؤسسة افرام	100%
25	جبل لبنان	معاملتين / جسر الكازينو	كازينو لبنان	100%
26	جبل لبنان	الفدار	بنك بيبيلوس	100%

جبل لبنان	وزارة الأشغال العامة والنقل: 3 جسور
جبل لبنان	مجلس الإنماء والإعمار: 23 جسراً

رقم الجسر	الموقع	اسم الجسر	الجهة المتبينة	تقدم العمل %
1	البقاع	القاع	الهيئة العليا للإغاثة	100%
2	البقاع	بدنايل	الهيئة العليا للإغاثة	100%
3	البقاع	الزعرورية - علق	الهيئة العليا للإغاثة	100%
4	البقاع	سيده - مجدلون	الهيئة العليا للإغاثة	100%
5	البقاع	جسر سكة الحديد - رفاق - فوق نهر الليطاني	اليونان	طور التزيم
6	البقاع	العاصي	ايران	100%
7	البقاع	فرزل - جرمشيه	الشيخ سعد الحريري	100%
8	البقاع	تربل - الفرزل	دلتا ترادينغ Delta Trading	100%
9	البقاع	تعايل - بر الياس	الشيخ سعد الحريري	100%
10	البقاع	الساحل - رأس بعلبك	الهيئة العليا للإغاثة	100%
11	البقاع	أبلح - بعلبك - تل عمارة	الشيخ سعد الحريري	100%

البقاع	وزارة الأشغال العامة والنقل: 9 جسور
البقاع	مجلس الإتماء والإعمار: جسرين

رقم الجسر	الموقع	اسم الجسر	الجهة المتبينة	تقدم العمل %
1	الشمال	حيصة - بلانة	السيد أحمد طراد	100%
2	الشمال	قبيات عكار	الهيئة العليا للإغاثة	100%
3	الشمال	مزرعة بلدة - كفر حرة (سويسة)	الشيخ سعد الحريري	100%
4	الشمال	كويخات	الشيخ سعد الحريري	100%
5	الشمال	عويق حلبا	الشيخ سعد الحريري	100%
6	الشمال	عرقا	الشيخ سعد الحريري	50%
7	الشمال	المدفون	الرئيس نجيب ميقاتي	100%
8	الشمال	جسر عرقا الساحلي	الشيخ سعد الحريري	100%
9	الشمال	مطار القليعات	المملكة العربية السعودية	طور التصميم

الشمال	وزارة الأشغال العامة والنقل: 6 جسور
الشمال	مجلس الإتماء والإعمار: 3 جسور

ملحق رقم 7

آلية تحديد ودفع المسـاعـدة عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السـكنية وغير السكنية من جـراء العـوان الإسـرائيلي ما بيـن تاريخ 12 تمـوز و تاريخ 14 آب 2006 في جميع المناطق اللبنانية خارج منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت

تُدفـع المسـاعـدة عـن:

- 1- أضرار البناء اللاحقة بالمساكن، وأضرار الأثاث إضافة إلى الأضرار اللاحقة في مختلف أقسام البناء الموجودة في هذه المساكن.
- 2- أضرار البناء اللاحقة بالمبنى بمختلف أقسامه وأيا كانت وجهة استعماله.

تُعطـى المسـاعـدة:

(أ) في حالة إعـادة الإعمـار:

- 1- إلى المالك - - ك
- 2- إلى المستأجر أو المستثمر أو الشاغل بعد أخذ موافقة المالك

(ب) التـرميم:

- 1- إلى الشـاغل (مالك، مستأجر، مستثمر، شاغل بالتراضي أو بالتسامح)
- 2- إلى المالك إذا كانت الوحدة غير مشغولة

أولاً: آلية كشف الأضرار وتحديد المسـاعـدة ودفعها

يقدم طلب المساعدة وفقاً لما يلي:

1- استلام وتقديم نموذج الطلب

(أ) مكان استلام نموذج الطلب

يمكن استلام نماذج الطلبات من مكاتب وزارة المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجـوب ومراكز المحافظات والفائقميات والبلديات والمختير.

(ب) مكان تقديم الطلب

- 1- مكاتب مجلس الجنوب في محافظتي الجنوب والنبطية وفي قضائي البقاع الغربي وراشيا.
- 2- مكاتب وزارة المهجرين أو مكاتب الصندوق المركزي للمهجرين في باقي المناطق اللبنانية.

على أن يستحدث مؤقّتا ولهذه الغاية، مكاتب فرعية في محافظتي بعلبك وعكار لكل من موظفي وزارة المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين، وأن يصار إلى حصر جميع الطلبات المقدمة في وزارة المهجرين لتسجيلها لديها وإجراء المقتضى.

- 2 المستندات المطلوبة لكلّ وحدة متضررة أو مهدمة
- أ) صورة عن إخراج قيد إفرادي أو صورة عن الهوية.
- ب) إخراج قيد عائلي (لا يتعدى تاريخ إصداره ستة أشهر).
- ج) إفادة عقارية أو علم وخبر للمالك أو سند إيجار للمستأجر وفي الحالات الأخرى يكتفى بأي مسند يثبت الإشغال.
- (يستثنى من تقديم هذا المستند صاحب العلاقة الذي تقلّ قيمة أضراره عن مليون ليرة لبنانية).
- د) إفادة بلدية، أو إفادة من قوى الأمن الداخلي أو إفادة مختار مصدقة من القائمة-ام أو المحافظ في القرية التي لا يوجد فيها بلدية، تفيد عن محتويات العقار لجهة عدد الطوابق وعدد الوحدات وعن الإشغال وعن تضرر العقار من جراء الاعتداءات الإسرائيلية بين 12 تم-وز 14 آب 2006.

- 3 الكشف من قبل الفرق الفنية
- نتيجة الكشف الميداني يصار إلى تنظيم محضر مسجل لكل وحدة يتضمن -ج- دولا بكميات الأضرار.

- 4 تقدير الكلفة
- يسناداً إلى جدول الكميات، يصار إلى تقدير الكلفة حسب الأسس المعتمدة في النم-وزج.

- 5 إعداد جدول عام لكلّ قرية أو بلدة
- نتيجة للكشف الميداني على الوحدات المتضررة أو المهمة كافة يتم إعداد جدول عام لكلّ قرية أو بلدة على حدة، يتضمن أس-ماء المس-تفيدين ورقم العقار ورقم المبنى ورقم القسم والطابق والمساحات وقيمة الأضرار الفعلية وقيمة المساعدة المقترحة لكلّ مس-تفيد، وترسل صورة عن هذا الجدول إلى رئاسة مجلس الوزراء.

- 6 إستكمال المستندات
- يمكن في بعض الحالات الخاصة الطلب من صاحب العلاقة تقديم مستندات إضافية وفق وضعية كلّ طلب، منها على سبيل المثال لا الحصر:
- إف-رار المالكين في حال تع-دد المالكين
 - حص-ر إرث في حال وفاة المالك

7- تحديد قيمة المساعدة - دة

يتم تحديد قيمة المساعدة لكل مستفيد تقدم بجميع المستندات المطلوبة من قبل وزير المهجرين أو من قبل مجلس الجنوب كل ضمن نطاق عمله الجغرافي.

8- إرسال صورة مصدقة عن الملف - ف إلى رئاسة مجلس الوزراء

ترسل صور مصدقة عن الملفات الجاهزة الموجدة لدى كل من الإدارات المعنية إلى رئاسة الحكومة، لتسجلها لدى الملف المكلّف بذلك.

9- التحقيق من الكشف الفني

تحيل رئاسة مجلس الوزراء الملف إلى الإستشاري المعتمد للتدقيق.

10- إصدار الشيكات

يعيد الإستشاري الملف إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث يتم إعداد أوامر الدفع وإصدار الشيكات.

11- حفظ الملف - ف

ترسل رئاسة مجلس الوزراء الملف إلى المؤسسة العامة للإسكان للحفظ.

12- دفع مستحقات الدفعة الأولى لأصحاب العلاقة

- أ- ترسل رئاسة مجلس الوزراء الشيكات مع أوامر الدفع إلى كل من مجلس الجذب والصندوق المركزي المهجرين ليتولى تسليمها إلى أصحاب العلاقة.
- ب- يوم المسدّد بالتوقيع على اسم تلام الشيك في خاتمة خاصة على أمر الدفع، كما يوم بتوقيعه د بالعمال المساعدة الممنوحة له للغاية التي أقرت من أجلها، متضمناً قيمة المساعدة الإجمالية وقيمة كل دفعة.
- ج- بعد تسليم الشيكات من المسدّدين، يعيد كل من الصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب أمر الدفع الأصلي وصورة عن التعهد إلى رئاسة مجلس الوزراء على أن يحتفظ كل منهما بالتعهد الأصلي مع نسخة عن أمر الدفع.

ثانياً: الحالات الإستثنائية:

تعتمد الآلية المشار إليها لجميع الوحدات المتضررة أو المهمة جزئياً أو كلياً. أما في حال وجود حالات تستدعي معالجة إستثنائية، تقوم الإدارات المعنية بإحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء مع اقتراح طريقة المعالجة لإعطاء التوجيهات اللازمة.

ثالثاً: آلية كشف الدفعة الثانية للمساعدة وصرف قيمتها

1 - الكشف من قبل الفرق الفنية

- (أ) يقوم المستفيد بتقديم طلب للإستحصال على الدفعة الثانية لدى الصندوق المركزي للمهجرين أو لدى مجلس الجنوب.
- (ب) يصار الى التأكد من صرف الدفعة الأولى عن أشغال الترميم أو إعادة الإعمار بموجب كشف ميداني من قبل الادارة المعنية.
- (ج) إذا تبين أن المستفيد لم يصرف الدفعة الأولى على أشغال الترميم أو إعادة الإعمار، يطلب إليه القيام بمزيد من الأشغال الإضافية، ويعاد الكشف الميداني مجدداً للتأكد من ذلك.

2 - صرف قيمة الدفعة الثانية من المساعدة

- تعد رئاسة مجلس الوزراء أوامر الدفع وتصد درشيكات الدفعة الثانية من المساعدة المقررة للمستفيد، وترسل إلى الإدارة المعنية التي تقوم بتسليمها إلى أصحاب العلاقة وفقاً لآلية صرف الدفعة الأولى.

رابعاً: صرف مساعدة الأثاث

- تُصرف مساعدة عن أضرار الأثاث لكل مستفيد تتجاوز قيمة المساعدة المقررة له عن الوحدة السكنية الواحدة /5.000.000/ل.ل. .
- تكون قيمة المساعدة 20% من قيمة مساعدة الترميم أو إعادة الإعمار، وتدفع هذه النسبة مع كل دفعة.

خامساً: صرف المساعدة للذين قاموا بالترميم و/أو إعادة الإعمار الجزئي أو الكلي على نفقتهم الخاصة

- تُصرف المساعدة المقررة للترميم أو إعادة الإعمار مع مساعدة الأثاث المقررة دفعة واحدة للذين قاموا على نفقتهم الخاصة بالترميم أو إعادة الإعمار الجزئي أو الكلي.

* * *

سادساً: الأسس الفنية والمالية

- 1- الترميم - م
(أ) إن الحد الأدنى لمساعدة الترميم هو /200.000.000 ل.ل.
والحد الأقصى هـ - و /30.000.000 ل.ل.
(ب) تُصرف المساعدة للمساعدة دفعات واحدة في حال لم تتجاوز قيمة الأضرار مبلغ /10.000.000 ل.ل. .
(ج) إذا تجاوزت قيمة الأضرار مبلغ /10.000.000 ل.ل. تُصرف المساعدة للمساعدة على دفعتين على أن تكون قيمة الدفعة الأولى /10.000.000 ل.ل. .
- 2- الهدم الكلي
(أ) تُحدد قيمة المساعدة للهدم الكلي عن الوحدة السكنية بـ /50.000.000 ل.ل.
وتُصرف على دفعتين متساويتين وفقاً لآلية الصرف المذكورة سابقاً.
(ب) تحتسب قيمة المساعدة للهدم عن الوحدات غير السكنية بمواقع /300.000 ل.ل. للمتر المربع الواحد، على أن يكون الحد الأقصى للمساعدة /50.000.000 ل.ل.
- 3- الهدم الجزئي
لتحديد قيمة المساعدة في حالات الهدم الجزئي يصار إلى :
(أ) احتساب كلفة الجزء المهدوم بمواقع /300.000 ل.ل. للمتر المربع الواحد.
(ب) احتساب كلفة الترميم للجزء الباقي.
(ج) تجمع الكلفتان أعلاه (للجزء المهدوم وللجزء المتضرر) ويكـون الحد الأقصى للمساعدة /40.000.000 ل.ل. تُصرف على دفعتين وفقاً لآلية الصرف المذكورة سابقاً.
- 4- ترميم و/أو إعادة إعمار الأقسام المشتركة
تُصرف لجمعية المالكين المساعـدات التالية:
(أ) الدرج وبيت الدرج والمصعد والخزانات
في المباني التي يزيد فيها عدد الطوابق عن ثلاث (أرضي + طابقين)
الدرج وبيت الدرج والمصعد والخزانات المتضررة: تُطبق عليها أسس وآلية الترميم للوحدة السكنية الواحدة.
الدرج وبيت الدرج والمصعد والخزانات المهدمة: تُحتسب كلفة إعادة بناء المتر المربع الواحد من الدرج وبيت الدرج والمصعد والخزانات المهدمة /150.000 ل.ل.
على أن لا تتعدى قيمة المساعدة /50.000.000 ل.ل..
(ب) الطوابق السفلية غير السكنية
الطوابق السفلية المتضررة: تُطبق عليها أسس وآلية الترميم للوحدة السكنية الواحدة.

الطوابق السفلية المهذمة: تُحتسب كلفة إعادة بناء المتر المربع الواحد من الطوابق السفلية المهذمة /150.000/ل.ل. على أن لا تتعدى قيمة المساعدة /50.000.000/ل.ل. .

(ج) طابق الأعمدة - دة

طابق الأعمدة المتضرر: يطبق عليه أسس وآلية الترميم للوحدة السكنية الواحدة.

طابق الأعمدة المهذمة - دوم: تُحتسب كلفة إعادة بناء المتر المربع الواحد من طابق الأعمدة المهذمة - دوم /150.000/ل.ل. على أن لا تتعدى قيمة المساعدة /50.000.000/ل.ل. .

5- إمكانية الإسـتفادة عن أكثر من منشأ

يسـتفيد صاحب الحق عن كل وحدة سكنية مهمـا كان عـدد هـا.

سابعاً: إمكانية حصول المستفيد على فرض سكني من المؤسسة العامة للإسكان

بهدف تمكين المتضرر من إكمال بناء وحدته السكنية المهذمة التي تتجاوز مساحتها 150 م²، يمكنه الحصول على فرض سكني وفضلاً لنظام الإقراض لدى المؤسسة العامة للإسكان حسب الآلية المعمول بها.

* * *

ملحق رقم ٨

**آلية تحديد ودفع المساعدة عن أضرار البناء اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية
من جراء العدوان الإسرائيلي ما بين تاريخ ١٢ تموز و١٤ آب ٢٠٠٦
في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت**

أولاً: تدفع المساعدة عن:

أضرار البناء اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية والأقسام المشتركة وأضرار الأثاث وفقه - أ للأصـ ول
والقواعد المنصوص عليها في هذا القرار إلى كل من:

أ - في حالة الهدم الكلي

١ - المالك

أو

٢ - المستأجر أو المستثمر أو الشاغل بعد أخذ موافقة المالك

ب - في حالة الترميم والهدم الجزئي

١ - الشاغل (مالك، مستأجر، مستثمر، شاغل بالتراضي أو بالتسامح)

أو

٢ - المالك إذا كانت الوحدة غير مشغولة

ج - في حالة أضرار الأثاث: لصاحب الأثاث.

ثانياً: آلية الكشف - ف على الأصـ - رار وتحديد - د قيمة المساء - دة وصرفها

يقدم طلب المساعدة وفقاً لما يلي:

١ - إستلام وتقديم نموذج الطلب

أ - مكان إستلام نموذج الطلب

يمكن لأصحاب العلاقة إستلام نماذج الطلبات من مكاتب وزارة المهجر - رين أوال - صندوق
المركزي للمهجرين وكذلك من مراكز البلديات ومكاتب المختير.

ب - مكان تقديم الطلب

مكاتب وزارة المهجرين أو الصندوق المركزي للمهجرين، على أن يصار إلى حصر جميع الطلبات المقدمة في وزارة المهجرين لتسجيلها لديها وإجراء المفتضى.

٢- المستندات المطلوبة لكل وحدة متضررة أو مهدمة

- أ - صورة عن إخراج قيد إفرادي أو صورة عن الهوية.
 - ب - إخراج قيد عائلي (لا يتعدى تاريخ إصداره ستة أشهر).
 - ج - إفادة عقارية للمالك أو سند إيجار للمستأجر.
- وفي الحالات الأخرى يكتفى بأي مستند يثبت الإشغال (يستثنى من تقديم هذا المستند صاحب العلاقة الذي تقل قيمة الأرض - رار اللاحقة بوحدة - المتضررة عن مليون ليرة لبنانية).
- د - إفادة بلدية، تبين محتويات العقار لجهة عدد الطوابق وعدد الوحدات والإشغال وتضرر العقار من جراء الاعتداءات الإسرائيلية بين ١٢ تموز و ١٤ آب (نموذج رقم ٣)، أو صورة مصدقة عن محضر قوى الأمن الداخلي.

٣- الكشف من قبل الفرق الفنية

نتيجة الكشف الميداني من قبل فريق مشترك بين وزارة المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين يصار إلى تنظيم محضر مستقل بكل وحدة يتضمن جدولاً بكميات الأضرار.

٤- تقدير الكلفة

إستناداً إلى جدول الكميات، يصار إلى تقدير الكلفة حسب الأسعار المعتمدة والمبينة في النموذج.

٥- إعداد جدول عام لكل مبنى أو للمباني في أي عقار

نتيجة للكشف الميداني من قبل الوزارة والصندوق على الوحدات المتضررة أو المهمة كافة، تم - وم الوزارة والصندوق بإعداد جدول عام لكل المباني على العقار، يتضمن أسماء الم - مستفيدين ورقم العقار ورقم المبنى ورقم القسم والطابق والمساحات وقيمة الأرض - رار الفعلية وقيمة الم - مساعدة المقترحة لكل مستفيد، وتتولى الوزارة إرسال نسخة عن هذا الجدول إلى مكتب الإستشاري المكلف لإبداء رأيه بالموضوع وإعادته إلى الوزارة لإجراء المفتضى.

٦- إستكمال المستندات

يمكن في بعض الحالات الخاصة الطلب إلى صاحب العلاقة مستندات إضافية عن وضعية المالك (على سبيل المثال لا الحصر : إقرار مالكين في حال تعدد المالكين، حصر إرث في - مال وفاء المالك...).

٧- تحديد قيمة المساعدة

يتم تحديد قيمة المساعدة لكل مستفيد تقدم بجميع المستندات المطلوبة من قبل وزير المهجرين.

٨- تحويل الملف إلى الصندوق المركزي للمهجرين

يتم تحويل الملف إلى الصندوق المركزي للمهجرين لإجراء اللازم وتحويل صورة مصدقة عنه إلى رئاسة مجلس الوزراء لتسجيلها لدى القلم المكلف بذلك.

٩- إصد - دار الشيك - بات

تصدر رئاسة مجلس الوزراء أوامر الدفع والشيكات المحررة لأمر المستفيد الأول.

١٠- حف - ظ الما - ف

ترسل رئاسة مجلس الوزراء صورة عن الملف إلى المؤسسة العامة للإسكان للحفظ ولاستعماله عند الحاجة.

١١- صرف مستحقات الدفعة الأولى

أ - ترسل رئاسة مجلس الوزراء الشيكات مع أوامر الدفع إلى الصندوق المركزي للمهجرين الذي يتولى تسليمها إلى أصحاب العلاقة.

ب - يقوم المستفيد بالتوقيع على استلام الشيك في خانة خاصة على أمر الدفع، وعند استلام الدفعة الأولى يقوم بتوقيع تعهد باستعمال المساعدة الممنوحة له للغاية التي أقرت من أجلها، على أن يتضمن التعهد قيمة المساعدة الإجمالية وقيمة كل دفعة.

ج - بعد تسليم الشيك إلى المستفيد، يعيد الصندوق المركزي للمهجرين أمر الدفع الأصلي وصورة عن التعهد إلى رئاسة مجلس الوزراء وتحتفظ لديها بالتعهد الأصلي مع نسخة عن أمر الدفع.

١٢- آلي - الكشف - ف للدفع - الثانية - للمساء - دة وصد - رف قيمته - ا فيما خص الت - رميم

والهدم الجزئي

أ - الكشف من قبل الفرق الفنية

١ - يقدم المستفيد طلب الإستحصال على الدفعة الثانية من المساعدة لدى الصندوق المركزي للمهجرين.

٢ - يتم التأكد من صرف قيمة الدفعة الأولى عن أشغال الترميم أو الهدم الجزئي بموجب - ب كشف ميداني من قبل الصندوق المركزي للمهجرين والإستشاري.

٣ - بعد الموافقة على الدفعة الثانية يحيل الصندوق المركزي للمهجرين الملف إلى - ي رئاسة مجلس الوزراء.

ب - صرف قيمة الدفعة الثانية من المساعدة

تعد رئاسة مجلس الوزراء وأوامر الدفع وتصدر شيكات الدفعة الثانية من المساعدة المرفقة للمستفيد، وترسل الشيكات وأوامر الدفع إلى الصندوق المركزي للمهجرين الذي يقوم بتنظيم عملية تسليمها إلى أصحاب العلاقة وفقاً لآلية صرف مستحقات الدفعة الأولى.

١٣ - صرف مساعدة الأثاث للمنازل المتضررة والمهتمة جزئياً

- ١ - تصرف مساعدة عن **أضرار الأثاث للوحدة السكنية المتضررة والمهتمة جزئياً** في حال تجاوزت قيمة المساعدة المقررة عن هذه الوحدة السكنية مبلغ / ٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
- ٢ - تحدد قيمة المساعدة عن الأثاث بنسبة ٢٠% من قيمة المساعدة عن الترميم أو الهدم الجزئي، وتدفع هذه المساعدة بذات النسبة من المساعدة عن الأضرار مع كل دفعة.

١٤ - صرف قيمة المساعدة للذين قاموا بالترميم أو إعادة الإعمار الجزئي أو الكلي على نفقتهم الخاصة

تصرف المساعدة المقررة دفعة واحدة للذين قاموا على نفقتهم الخاصة بإجراء أشغال الترميم أو إعادة الإعمار الجزئي أو الكلي، مع مساعدة الأثاث، وفقاً للآلية المحددة بالقرار رقم ٢٠٠٦/٨/٢٤ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٤.

١٥ - الوحدات السكنية المقترضة من المؤسسة العامة للإسكان أو مصرف الإسكان أو جهات إسكان العسكريين

- ١ - بالنسبة للوحدات السكنية المقترضة بواسطة المؤسسة العامة للإسكان/مصرف الإسكان وجهات إسكان العسكريين المتطوعين تطبق بشأنها الآلية المرفقة بهذا القرار.
- ٢ - أما بشأن الوحدات السكنية وغير السكنية المثقلة بأعباء غير منازع فيها تجاه غير المهجرين في الفقرة أعلاه والتي تتعلق بشراء أو بناء الوحدة قبل الهدم فإنه يقتضي على المهتمين تقديم المساعدة أن يتقدم من الصندوق المركزي للمهجرين بإتفاق مع الجهة صاحبة الحق كما هو مدون على الصحيفة العينية للعقار بتاريخ صحيح تبين فيه آلية الإيفاء. يتم دفع المساعدة إستناداً لهذا الإتفاق.

ثالثاً: الحالات الإستثنائية

تطبق الآلية المذكورة أعلاه على جميع الوحدات المتضررة أو المهتمة جزئياً أو كلياً، وفي حال وجود حالات تستدعي معالجة إستثنائية، تقوم وزارة المهجرين أو الصندوق المركزي للمهجرين بإحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء مع إقتراح طريقة المعالجة لإعطاء التوجيهات اللازمة.

رابعاً: الأسس الفنية والمالية:-

١- الترميم:-

- أ - إن الحد الأدنى لمساعدة الترميم هو /٢٠٠,٠٠٠/ ل.ل.
- والحد الأقصى - هـ - و /٣٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.
- ب - تصرف المساءدة للمستفيد - د دفعة واحدة - في حال لم تتجاوز قيمة الأضرار - رار مبل - غ - /١٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.
- ج - إذا تجاوزت قيمة الأضرار مبلغ /١٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. تصرف المساعدة للمستفيد على دفعتين على أن تكون قيمة الدفعة الأولى /١٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

٢- الهدم الجزئي:-

- لتحديد قيمة المساعدة في حالات الهدم الجزئي يصار إلى:
- أ - احتساب كلفة الجزء المهدوم بواقع /٣٠٠,٠٠٠/ ل.ل. للمتر المربع الواحد.
- ب - احتساب كلفة الترميم للجزء المتضرر.
- ج - تجميع الكلفة - ان أع - لاه (للجزء المهدم وللجزء المتضرر) على أن يك - ون الحد الأقصى للمساءدة - د /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. تصرف المساعدة على دفعتين - ن وفقاً لألية الصرف المعتمدة في الترميم والمذكورة أعلاه.

٣- المساعدة عن الأفس - ام المشترك - ة فيما خص الترميم أو الهدم الجزئي للوحدات

- تصرف لمالكي العقار مجتمعين المساعدات التالية عن:
- أ - الدرج وبيت الدرج والمصعد والخزانات المتضررة
- تُعتبر وحدة مس - ثقلة وتُطبق عليها أسس وآلية الترميم والهدم الجزئي للوحدة السكنية لجهة قيمة المساعدة.
- ب - الطوابق السفلية - ع - ر السكنية - ة المتضررة
- تُعتبر وحدة مستقلة وتُطبق عليها أسس وآلية الترميم والهدم الجزئي للوحدة السكنية لجهة قيمة المساعدة.
- ج - طاب - ق الأعم - د المتضرر
- يُعتبر وحدة مستقلة ويطبق عليه أسس وآلية الترميم والهدم الجزئي للوحدة السكنية لجهة قيمة المساعدة.

٤- الهدم الكلي:-

- أ (قيمة المساعدة عن الوحدة السكنية /٨٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.
- تصرف المساءدة عن الهدم الكلي لأصحاب الحقوق على دفعتين متساويتين وتشمل:
- التعويض عن الأثاث بقيمة /١٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل. يعطى لصاحب الأثاث.
- التعويض عن الوحدة السكنية

٢- في حال الإتفاق بين المالك والمستأجر (بموجب اتفاق لدى الكاتب العدل)، تعطى المساعدة وفق الاتفاق الموقع بينهما، بعد حفظ حقوق باقي المالكين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل عملهم في إعادة البناء.

٣- في حال عدم رغبة المالك بإعادة البناء (أو عدم إمكانية البناء) وعدم الإتفاق مع المستأجر، يبقى للمستأجر الحق بالتعويض، إذا وجد، من المالك. وفي هذه الحالة، وبعد حسم قيمة مساعدة الأثاث، يعطى المالك ٦٥% من رصيد قيمة المساعدة والمـستأجر ٣٥% منها، وتطبق أحكام القوانين النافذة على أن تكون المساعدة التي قبضها جزءاً من التـعويض المذكور أعلاه.

سابعاً: إمكانية الإستفادة من أكنـر مـن منشـأ
يستفيد صاحب الحق عن كل وحدة سكنية وغير سكنية يملكها أو له حق فيها مهما كان عددها.

ثامناً: إمكانية حصـول المستفـيد علـى فـرض سـكنـي مـن المؤسسـة العامـة للإسـكان
بهدف تمكين المتضرر من إكمال بناء وحدته السكنية المهتمة يمكنه الحصول على فـرض سـكني وفقاً لنظام الإقراض المعمول به لدى المؤسسة العامة للإسكان حسب الآلية المعمول بها.

م-ج-ق

للفرار رقم تاريخ/...../.....

آلية تحديد ودفع المساعدة عن أضرار البناء اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جراء العدوان الإسرائيلي ما بين تاريخ ١٢ تموز و ١٤ آب ٢٠٠٦ في منطقة الضاحية الجنوبية

يرعى هذا الملحق دفع المساعدة عن الوحدات السكنية العائدة للمتضررين المقترضين من المؤسسة العامة للإسكان/مصرف الإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوعين بالمشاركة مع المصارف استناداً لأحكام بروتوكول التعاون بينهما وهذه المصارف والمدونة على الصحائف العقارية (وبالتالي على الإفادات العقارية) العائدة لهذه الوحدات السكنية التأمينات العقارية لصالح المؤسسة/مصرف الإسكان والمصرف المفرض، بحيث تكون آلية العمل كما يلي:-

أولاً: تصدر الشيكات باسم المؤسسة العامة للإسكان/مصرف الإسكان/جهاز إسكان العسكريين المتطوعين مع إضافة عبارة "لصالح المستفيد الذي يذكر اسمه".

ثانياً: تفتح المؤسسة العامة للإسكان/مصرف الإسكان/جهاز إسكان العسكريين المتطوعين لدى المصارف المقرضة حسابات خاصة بالمساعدات المدفوعة وفقاً لأحكام آليات دفع المساعدات وهذا الملحق وتسجل قيمة المساعدة العائدة لكل مقترض في الحساب الخاص المفتوح لدى المصرف المفرض. يتم تحريك هذا الحساب من قبل المؤسسة العامة للإسكان/مصرف الإسكان/جهاز إسكان العسكريين المتطوعين بالاتفاق مع المصرف المفرض، ويخصص فقط لدفع المساعدة إما وفقاً لتقدم العمل لإعادة الوحدة السكنية إلى ما كانت عليه (إعادة بناء أو ترميم)، وإما لإجراء التسوية المناسبة مع المصرف المفرض وفقاً للحالات التالية:

١ - تنفيذ أشغال إعادة البناء أو الترميم للوحدة السكنية المتضررة

أ) يصدر المقترض المتضرر برغبته بإعادة البناء/ترميم وحدةه السكنية، خلال ستة أشهر.

ب) تدفع له مباشرة قيمة الدفعة الأولى من المساعدة أو المساعدة بكاملها حسب الحالة.

ج) عند إنتهاء أشغال المرحلة الأولى، يطلب المقترض المتضرر صرف الدفعة الثانية.

ح) تجري الدائرة المختصة الكشف الفني للتأكد من تنفيذ الأشغال.

خ) في ضوء نتيجة الكشف الفني، يصار إلى صرف الدفعة الثانية من المساعدة مباشرة أو فور تأمين المبلغ في الحساب المفتوح لهذه الغاية.

يقفل الملف ويحفظ بعد إتمام الدفعة الثانية.

٢- عدم تنفيذ أشغال أعمال إعادة البناء أو الترميم

- أ- شراء وحدة سكنية جديدة
- (١) يصرح المقترض المتضرر بعدم رغبته تنفيذ أشغال إعادة بناء أو ترميم وحدته المتضررة ويختار شراء وحدة سكنية أخرى.
- (٢) يوقع المقترض و المصرف المفترض والمؤسسة/مصرف الإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوعين إتفاقية ينتقل بموجبها التأمين الملقى على الوحدة السكنية المتضررة إلى الصحيفة العينية للوحدة السكنية الجديدة.
- (٣) تدفع قيمة المساعدة (بدفعتها) وفقاً لأحكام آليات دفع المساعدات دون أي حق للمصرف أو المؤسسة/مصرف الإسكان وجهاز إسكان العسكريين المتطوعين للتدخل أو الاعتراض.
- (٤) يقفل الملف ويحفظ بعد إتمام الدفعة الثانية.
- ب- بناء وحدة سكنية جديدة
- تطبق الآلية المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه على أن يتم دفع المساعدة وفقاً لتقدم العمل، كما سيذكر في إتفاقية التعديل وفي ضوء توفر الأموال.

٣- عدم الرغبة بإعادة البناء/ الترميم وبشراء أو بناء وحدة سكنية جديدة

- أ- يصرح المقترض المتضرر بعدم رغبته بإعادة بناء/ ترميم وحدته السكنية المتضررة ولا بشراء أو بناء وحدة سكنية جديدة.
- ب - يقتطع من المساعدة مبلغ يساوي رصيد القرض أصلاً وفائدة يوزع بين المصرف المفترض والمؤسسة العامة للإسكان/مصرف الإسكان /جهاز إسكان العسكريين المتطوعين بنسبة حصة كلٍّ منهم ويدفع المتبقي من المساعدة في حال وجوده إلى صاحب العلاقة.
- ج - يقفل الملف ويحفظ.

ثالثاً:

- ١- إذا لم ينجز المستفيد الأشغال المطلوبة منه مقابل الدفعة الأولى من المساعدة خلال ستة أشهر من تاريخ القبض بالنسبة لإعادة البناء وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ القبض بالنسبة للترميم، يقتطع من المساعدة مبلغ يساوي رصيد القرض أصلاً وفائدة يوزع بين المصرف المفترض والمؤسسة العامة للإسكان/مصرف الإسكان /جهاز إسكان العسكريين المتطوعين بنسبة حصة كلٍّ منهم ويدفع المتبقي من المساعدة في حال وجوده إلى صاحب العلاقة.
- ٢ - يقفل الملف ويحفظ

ملاحظة هامة: تم الإنفاق مع جمعية المصارف على إعطاء المتضرر فترة سماح تحدد مدتها حسب الحالة، يتوقف المقترض المتضرر خلالها عن دفع الأقساط ولا يتحمل فوائد تأخير من جراء ذلك.

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة				الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء	
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم					
				7	7		-	10,118,000	10,118,000	عيتيت	البقاع الغربي	1
				4	4			17,559,000	17,559,000	المرج	البقاع الغربي	2
				3	3			7,320,000	7,320,000	كفريا	البقاع الغربي	3
				4	4		-	8,320,000	8,320,000	لوسا	البقاع الغربي	4
3	2		1	119	100	3	16	743,276,000	1,330,960,000	مشغرة	البقاع الغربي	5
				29	29			50,631,800	50,631,800	ميدون	البقاع الغربي	6
				1	1			300,000	300,000	القرعون	البقاع الغربي	7
				9	7		2	66,259,000	126,259,000	قلبا	البقاع الغربي	8
				18	18			13,584,000	13,584,000	سحمر	البقاع الغربي	9
2	2			8	8			4,085,000	4,085,000	يحر	البقاع الغربي	10
				1	1			2,257,000	2,257,000	زلايا	البقاع الغربي	11
				65	65			64,017,000	64,017,000	عبا	النبطية	12
6	3		3	617	573	2	42	2,874,695,000	4,302,128,000	عدشيت الشقيف	النبطية	13
				37	37			42,595,000	42,595,000	عزة	النبطية	14
				129	116	3	10	519,544,000	881,932,000	عين بوسوار	النبطية	15
				110	110			108,707,000	108,707,000	عين قانا	النبطية	16
				503	460	4	39	2,427,080,600	3,929,582,600	انصار	النبطية	17
				419	413	2	4	501,745,000	623,548,000	عربصاليم	النبطية	18
3		1	2	45	45		-	92,107,000	92,875,000	أرنون	النبطية	19
				82	82			166,038,000	178,038,000	بفرو	النبطية	20
	-			90	88		2	148,085,000	209,585,000	بريقع	النبطية	21
1	1			28	28			39,230,000	39,230,000	الشرقية	النبطية	22
				118	110		8	362,493,350	602,493,350	شوكين	النبطية	23
10	10			69	69		-	111,960,000	113,136,000	دير الزهراني	النبطية	24
3	3		-	198	191		7	412,050,000	642,450,000	دوير	النبطية	25
2	-		2	639	632		7	1,658,434,000	1,941,142,000	حيوش	النبطية	26
7	2		5	667	633		34	2,168,101,400	3,096,868,200	حاروف	النبطية	27

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة				الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء	
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم					
				229	226	1	2	282,265,000	351,859,000	حومين الفوقا	النبطية	28
				21	21			43,985,000	43,985,000	حومين التحتا	النبطية	29
				47	47			35,665,000	35,665,000	جرجوع	النبطية	30
2	1		1	748	695		53	2,273,730,950	3,523,979,950	جباع	النبطية	31
11			11	615	576	1	38	2,019,443,000	3,303,618,200	جبشيت	النبطية	32
7	5		2	349	346	1	2	642,079,000	713,905,000	كفررمان	النبطية	33
12	7		5	863	838	2	23	1,817,409,235	2,607,819,235	كفرصير	النبطية	34
3	2		1	761	733	1	27	1,925,398,200	2,830,462,200	كفرتبنيث	النبطية	35
	-			160	160		-	181,602,000	181,602,000	كفر فيلا	النبطية	36
				175	167		8	551,296,000	787,102,000	الكفور	النبطية	37
3	3			603	567		36	1,375,745,000	1,966,499,000	ميفدون	النبطية	38
				18	16	2		165,527,000	253,826,000	المجيدية	النبطية	39
41	20	1	20	3,116	2,970	9	137	11,492,332,200	16,238,302,200	النبطية التحتا	النبطية	40
1	1			333	313	2	18	972,409,000	1,517,526,000	النبطية الفوقا	النبطية	41
9	3		6	67	54		13	435,156,000	752,532,000	النميرية	النبطية	42
10	1		9	229	213		16	904,376,000	1,577,312,000	قعقعية الجسر	النبطية	43
4	4			552	549		3	1,148,822,000	1,294,028,000	القصبية	النبطية	44
				24	24			41,025,000	41,025,000	رومين	النبطية	45
				123	123			203,518,600	225,796,600	صربا	النبطية	46
				23	23			15,555,000	15,555,000	سيناي	النبطية	47
1	1			205	204	1		159,413,000	165,797,000	صير الغربية	النبطية	48
5	5			617	599	4	14	1,494,316,000	1,996,726,000	تول	النبطية	49
				483	436	6	41	3,174,282,200	4,948,006,000	بحمر الشقيف	النبطية	50
				382	379	1	2	966,819,550	1,035,621,550	زوطر الشرقية	النبطية	51
6			6	273	247	1	25	1,442,907,000	2,247,609,000	زوطر الغربية	النبطية	52

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة				الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء	
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم					
7	2	1	4	553	524	2	27	1,816,487,150	2,704,565,150	زبدین	النبطية	53
				131	127	1	3	415,526,000	573,860,000	زفتا	النبطية	54
	-			415	353	18	44	3,560,059,000	5,571,816,600	عيتا الجبل	بنت جبيل	55
9	5	1	3	1,552	1,352	64	136	13,425,482,600	20,946,365,400	عيترون	بنت جبيل	56
				336	325	8	3	1,396,356,000	1,878,050,000	عين ايل	بنت جبيل	57
3	3			315	210	14	91	4,188,049,800	7,249,896,800	بيت ياحون	بنت جبيل	58
2	2	-	-	269	242	2	25	1,901,744,000	2,554,646,000	برج قلاوية	بنت جبيل	59
13	9	-	4	842	654	32	156	7,239,543,400	12,624,914,600	برعشيت	بنت جبيل	60
53	21	1	31	1,805	1,575	62	168	14,603,887,600	21,147,613,400	شقرا	بنت جبيل	61
1	1			203	198		5	659,751,000	861,747,000	دبل	بنت جبيل	62
3	1		2	271	248	4	19	1,179,562,000	1,867,822,000	دير أنطار	بنت جبيل	63
25	17	7	1	189	116	5	68	3,106,307,400	5,630,787,400	الغندورية	بنت جبيل	64
8	5		3	456	394	28	34	3,253,870,400	4,943,035,800	الطيري	بنت جبيل	65
58	8	3	47	318	235	4	79	3,815,702,000	6,634,992,000	فرون	بنت جبيل	66
9	3	-	6	562	411	34	117	6,197,908,800	10,887,083,600	حداثا	بنت جبيل	67
1		1		211	184	7	20	1,466,767,000	2,295,361,000	حانين*	بنت جبيل	68
18	7	1	10	615	503	30	82	4,532,692,900	7,411,886,500	حاريص	بنت جبيل	69
29	1	1	27	357	239	19	99	4,830,642,600	8,499,487,000	الجميمة	بنت جبيل	70
21	2	-	19	964	625	45	294	12,103,995,804	20,532,137,604	كفرا	بنت جبيل	71
10			10	230	210	1	19	1,305,745,000	1,972,613,000	كفرونين	بنت جبيل	72
2	2			900	851	7	42	3,430,337,200	4,814,567,200	خربة سلم	بنت جبيل	73
23	15	2	6	583	427	55	101	6,286,221,000	10,353,568,800	كونين	بنت جبيل	74
72	3	2	67	243	229	14		1,749,109,000	2,430,858,400	مارون الراس	بنت جبيل	75
4	3		1	366	340		26	2,056,066,000	2,990,398,000	قلاوي	بنت جبيل	76
1	1			94	90	2	2	589,093,600	752,083,600	القوزح	بنت جبيل	77

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة				الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء	
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم					
1	-		1	439	429	5	5	1,510,465,000	1,792,285,000	رامية	بنت جبيل	78
1	1	-		324	227	35	62	3,684,976,500	6,256,224,400	رشاف	بنت جبيل	79
				32	32			95,836,000	105,436,000	رميش	بنت جبيل	80
55	21	-	34	401	365	3	33	2,535,595,000	3,663,052,200	صفد البطيخ	بنت جبيل	81
13	2		11	510	401	11	98	4,723,202,600	7,892,290,800	السلطانية	بنت جبيل	82
6	4	1	1	157	102	5	50	2,425,101,000	4,355,865,600	صربين	بنت جبيل	83
9	1	5	3	1,089	962	23	104	7,713,742,200	11,830,834,200	تبنين	بنت جبيل	84
7	6	1		798	622	67	109	9,037,467,200	14,805,653,800	بارون	بنت جبيل	85
15	4		11	862	575	60	227	11,183,163,200	19,346,832,800	باطر	بنت جبيل	86
				6	6			6,511,000	6,511,000	عزمتي	جزين	87
				1	1			535,000	535,000	حيتولي	جزين	88
				2	2			601,000	601,000	الحسانية	جزين	89
				23	23			62,204,000	66,467,600	كفر جرة	جزين	90
1	1			76	73		3	154,156,000	229,156,000	اللويزة	جزين	91
6	6			50	50		-	29,615,000	29,615,000	مليخ	جزين	92
				1	1		-	500,000	500,000	وادي بعنقودين	جزين	93
5	3		2	53	52		1	124,519,000	168,283,000	الريحان	جزين	94
4			4	40	40			42,391,000	42,391,000	سجد	جزين	95
1	1			20	20		-	17,610,000	17,610,000	ابو قمحة	حاصبيا	96
				12	12			39,615,000	49,215,000	العباسية المجيدية	حاصبيا	97
1			1	1	1			1,330,000	1,330,000	برغز	حاصبيا	98
1	1			68	68			89,996,000	89,996,000	شبعاء	حاصبيا	99
				2	2			1,382,000	1,382,000	الدلافة	حاصبيا	100
				2	2			2,289,000	2,289,000	الدحيرجات	حاصبيا	101
3	1	1	1	235	235			266,266,000	266,266,000	الماري	حاصبيا	102

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة							
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء
				101	101			76,527,000	76,527,000	الفريديس	حاصبيا 103
				94	94			94,128,000	94,128,000	حلتا	حاصبيا 104
1	1			64	64		-	70,475,000	70,475,000	حاصبيا	حاصبيا 105
				93	93			172,487,000	188,087,000	الهبارية	حاصبيا 106
5	1		4	638	544	29	65	3,481,517,000	5,658,254,400	كفر شوبا+مزرعة شانوح	حاصبيا 107
				82	81	1		84,998,400	96,320,400	كفر حمام	حاصبيا 108
				25	25			19,712,000	19,712,000	مزرعة السلامية \ عين جرفا	حاصبيا 109
				21	19		2	82,154,000	142,154,000	وادي الخنسا	حاصبيا 110
				58	58			123,844,000	138,226,000	راشيا الفخار	حاصبيا 111
				25	25			5,375,000	5,375,000	ريحانة بري	حاصبيا 112
				6	6			4,825,000	4,825,000	العقبة	راشيا 113
				6	6			11,622,000	11,622,000	عين الفخار	راشيا 114
1	1			51	51			20,694,000	20,694,000	بكا	راشيا 115
				4	4			11,135,000	11,135,000	ضهر الاحمر	راشيا 116
				6	6			2,390,000	2,390,000	جب فرح	راشيا 117
				13	13		-	33,795,000	33,795,000	كوكبا	راشيا 118
2	1	1		2	2			2,530,000	2,530,000	كفرمشكي	راشيا 119
5	5			23	23			24,570,000	24,570,000	راشيا	راشيا 120
80	58	-	22	1,303	1,239	6	58	8,329,089,600	12,591,020,000	العباسية	صور 121
3	2	1		449	421	3	25	1,615,976,200	2,470,500,000	عينيت	صور 122
				146	140	6		803,963,400	1,035,113,400	علما الشعب	صور 123
1	1			14	10		4	130,967,000	250,967,000	العزية	صور 124
17	6		11	447	407		40	2,714,860,000	3,953,809,000	عين بعال	صور 125
1	1			51	51			204,563,000	205,283,000	العباسية جل البحر	صور 126
1	1			215	192	12	11	1,656,038,200	2,151,898,200	أرزون	صور 127

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة							
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء
				322	302	6	14	1,454,558,000	2,266,802,540	بافليه	صور 128
2	1		1	368	343		25	1,716,018,400	2,434,047,200	باريش	صور 129
6	5		1	319	302		17	1,250,708,000.0	1,618,958,000.0	باتولية	صور 130
				230	195		35	1,387,693,600	2,405,215,600	البازورية	صور 131
				142	142			303,369,000	303,429,000	بدياس	صور 132
2	2			17	15	2		26,070,000	32,460,000	بستان	صور 133
1	1			72	67	1	4	426,262,600	592,909,600	بيوت السيد	صور 134
				101	69	6	26	1,318,179,000	2,328,435,000	البياضة	صور 135
2	2			205	204		1	585,752,000	642,254,000	برج رحال	صور 136
1	1			179	179			79,387,000	79,387,000	البرغلية	صور 137
4			4	126	118	2	6	625,714,200	804,184,200	البستان	صور 138
4			4	386	379	1	6	521,224,000	719,215,000	الشعبيّة	صور 139
1			1	59	57		2	343,096,800	460,560,000	شبريحا	صور 140
				49	27	4	18	703,647,000	1,305,105,000	شحور	صور 141
7	2	1	4	154	107	4	43	1,871,334,500	3,150,486,000	شمع	صور 142
7	2		5	1,282	1,230	8	44	4,329,274,000	6,100,063,000	شهابية	صور 143
5	2		3	226	151	11	64	2,949,042,000	5,126,143,000	شبحين	صور 144
				341	325		16	1,160,754,000	1,628,286,000	دبعال	صور 145
1	1			98	93		5	230,693,256	410,669,000	دير عامص	صور 146
5	1	-	4	297	289	5	3	974,738,600	1,207,145,000	دير كيفا	صور 147
7	3		4	825	706	19	100	5,832,531,550	9,447,401,150	دير قانون النهر	صور 148
2	1	-	1	352	304	4	44	1,879,872,000	3,089,252,000	دير قانون رأس العين	صور 149
2			2	198	177	2	19	1,170,527,000	1,906,157,000	درديّا	صور 150
				224	221	1	2	201,409,000	271,429,000	الظهيرة	صور 151
263	15	4	244	829	823	6	-	3,609,187,800	4,428,745,000	القليلة	صور 152

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة							
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء
				44	31		13	434,531,000	824,531,000	الخلوسية	صور 153
				9	9			17,840,000	17,840,000	الحمادي	صور 154
10	2		8	262	240		22	1,104,835,000	1,849,585,000	حانويه	صور 155
2	2			108	105	3		148,953,000	154,833,000	حميري	صور 156
5	2		3	187	176	4	7	938,814,600	1,293,578,400	الحنية	صور 157
				76	71		5	375,073,800	551,731,800	جئاتا	صور 158
33	1	1	31	383	250	21	112	4,938,381,600	8,509,088,000	جبال البطم	صور 159
9	3		6	197	177	6	14	1,247,417,000	1,848,447,000	الجبين	صور 160
				495	475		20	1,361,412,000	2,040,054,000	جويّا	صور 161
				44	42	2		65,681,000	65,681,000	كنيسة	صور 162
				283	282		1	695,803,400	800,197,400	معركة	صور 163
11	4	1	6	562	509	5	48	3,690,779,600	5,201,402,600	معروب	صور 164
36	24	-	12	716	582	4	130	5,115,055,200	8,102,325,200	مفرق العباسية	صور 165
1		1		105	102	2	1	369,496,000	479,494,000	محرونة	صور 166
110	7	3	100	460	356	24	80	5,427,826,000	8,490,261,000	مجدل زون	صور 167
				73	67	3	3	255,975,000	373,546,000	مالكية الساحل	صور 168
15	6		9	748	694	14	40	4,423,025,000	6,199,966,400	المنصوري+المشاع	صور 169
			-	149	136	10	3	1,053,540,000	1,457,439,000	مروحين	صور 170
				59	59			35,423,000	35,423,000	البياض	صور 171
	-		-	107	100		7	384,014,000	584,639,000	مزرعة مشرف	صور 172
26	17		9	553	530	6	17	1,592,271,136	2,299,934,136	المجادل	صور 173
				36	28	4	4	239,204,000	396,254,000	النفاخية	صور 174
				333	303		30	1,732,318,600	2,687,153,800	الناقورة	صور 175
8	8			363	363			881,585,000	886,904,600	وادي جيلو +رويسة وادي جيلو	صور 176
				40	40			220,144,000	239,872,000	أم توتّه*	صور 177

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة							
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء
140	32	1	107	1,018	1,018		-	2,762,476,400	3,025,858,400	قانا	صور
2	2	-		26	25	1		50,087,000	59,135,000	القاسمية	صور
4	4		-	178	165	7	6	726,640,200	930,745,200	رشكنانيه	صور
				279	276	1	2	486,796,000	579,928,000	الرمادية	صور
22	5	1	16	289	247	7	35	1,855,249,600	3,126,414,400	سلعا	صور
				129	125	2	2	218,207,000	310,034,000	السماعية	صور
98	9	9	80	935	642	45	248	12,564,321,200	21,916,308,000	صديقين	صور
237	220		17	3,189	3,128	2	59	8,729,020,300	10,573,505,400	صور	صور
				869	672	23	174	8,332,449,060	14,393,728,860	صريف	صور
1			1	487	462	2	23	1,215,884,000	1,860,830,000	طير دبا	صور
1	1			221	219	1	1	414,611,000	454,925,000	طير فلساي	صور
8	2		6	347	263	7	77	3,427,451,200	5,666,216,200	طير حرفا	صور
				39	39			162,771,000	190,314,600	تورا	صور
				38	38			13,949,000	13,949,000	بانوح	صور
2	2			76	74		2	289,467,000	392,349,000	يارين*	صور
23	16		7	469	267	13	189	8,320,454,400	14,780,762,400	زيقين	صور
				26	23	2	1	158,056,400	222,844,400	الزلطية*	صور
				8	8			7,390,000	7,390,000	العدوسية	صيدا
1	1			148	144	1	3	290,008,100	396,172,100	عدلون	صيدا
				4	4			8,535,000	8,535,000	عرب الجل	صيدا
1	1			5	5		-	3,810,000	3,810,000	عين الدلب	صيدا
	-	-		2	1	1		4,645,000	6,990,000	عنقون	صيدا
2	2			166	159	1	6	366,489,050	546,489,050	انصارية	صيدا
				3	3			4,647,000	4,647,000	اركي	صيدا
4	4			37	36	1		66,319,000	74,167,000	ارزي	صيدا

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأقسية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة				الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء	
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم					
				36	36			22,365,000	22,365,000	البابلية	صيدا	203
				16	16			28,656,000	28,656,000	البيسارية	صيدا	204
				4	4			3,660,000	3,660,000	برتي	صيدا	205
				3	3			36,000,000	79,030,800	بنعقول	صيدا	206
				4	4			4,821,000	4,821,000	درب السيم	صيدا	207
				24	20	1	3	171,482,000	277,358,000	الغسانية	صيدا	208
22	11	1	10	182	149	14	19	1,203,523,800	1,916,756,800	الغازية	صيدا	209
				77	77			55,856,150	55,856,150	الحجة	صيدا	210
2	2			150	150			130,476,000	130,476,000	حارة صيدا	صيدا	211
	-			106	106		-	251,858,075	251,858,075	الهلالية	صيدا	212
				15	15			26,830,000	26,830,000	كوثرية السيد	صيدا	213
3	3			296	296			453,143,000	453,143,000	كوثرية الرز	صيدا	214
				7	7			5,502,000	5,502,000	كفر ملكي	صيدا	215
				174	150	2	22	1,017,810,000	1,702,010,000	الخرائب	صيدا	216
				8	8			2,777,500	2,777,500	خرطوم	صيدا	217
				32	32			62,854,000	83,074,000	المروانية	صيدا	218
1	1			119	119			127,110,000	127,110,000	مطرية الشومر	صيدا	219
				6	6			21,445,000	34,450,000	المية ومية	صيدا	220
2	2			62	62			110,229,400	110,229,400	النجارية/ مصيلح	صيدا	221
				1	1			1,700,000	1,700,000	وادي الليمون	صيدا	222
				48	47		1	90,302,000	120,302,000	قعقعية الصنوبر	صيدا	223
				3	3			11,376,000	11,376,000	قناريت	صيدا	224
				5	5			7,339,000	7,339,000	القرية	صيدا	225
	-			135	135		-	271,974,200	280,476,200	صيدا	صيدا	226
2	1	1		323	318	4	1	371,917,800	438,217,800	صيدا حي التعمير	صيدا	227

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة							
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء
3	3			123	123			269,384,200	269,741,800	السكسية	صيدا 228
1	1			38	38			118,604,000	118,616,000	الصرfund	صيدا 229
				1	1			1,675,000	1,675,000	طبابيا	صيدا 230
				1	1			1,165,000	1,165,000	طنبوريت	صيدا 231
1			1	11	10		1	68,576,000	98,912,000	ثقاحتا	صيدا 232
	-			3	3			24,618,000	48,618,000	زغدرايا	صيدا 233
				6	6			10,797,000	10,797,000	الزهراني	صيدا 234
7	7			232	207	2	23	1,248,525,000	1,990,896,200	الزرارية	صيدا 235
1	1			713	671	20	22	2,551,136,000	3,530,769,000	عديسة	مرجعيون 236
				128	120	1	7	714,410,000	990,698,000	عدشيت القصير	مرجعيون 237
				79	78		1	155,289,000	197,289,000	عين عرب*	مرجعيون 238
				36	31	1	4	411,729,000	668,778,600	القصير	مرجعيون 239
				1	1			4,160,000	4,160,000	علمان	مرجعيون 240
5	5			257	253	1	3	967,464,000	1,091,112,000	بني حيان	مرجعيون 241
3	3		-	414	410		4	1,729,392,200	1,891,752,200	بلاط	مرجعيون 242
16	15		1	1,025	1,022	3		2,289,437,800	2,391,021,800	بليدا	مرجعيون 243
3	2		1	213	213			262,035,000	279,555,000	برج الملوك	مرجعيون 244
				145	145			261,801,600	267,686,400	دير ميماس	مرجعيون 245
6	5		1	220	209	10	1	789,336,500	870,186,000	دير سريان	مرجعيون 246
11	2		9	323	230	17	76	3,238,534,600	5,778,480,400	دبين	مرجعيون 247
2	2			206	200	3	3	712,849,400	884,101,400	إبل السقي	مرجعيون 248
39	25	1	13	1,112	1,022	30	60	6,417,082,000	8,929,836,200	حولا	مرجعيون 249
12	8		4	952	928	6	18	2,870,487,200	3,664,939,400	كفر كلا	مرجعيون 250
4	1		3	1,134	888	25	221	12,170,062,384	20,082,099,384	مجدل سلم	مرجعيون 251
27	17	1	9	687	663	3	21	2,888,907,200	3,768,582,000	مرجعيون	مرجعيون 252

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

الحالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة				الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء	
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم					
62	13		49	763	645	22	96	6,295,064,975	10,166,307,975	مركبا	مرجعيون	253
19	14	1	4	1,600	1,518	27	55	8,066,260,800	11,284,055,400	ميس الجبل	مرجعيون	254
1			1	136	135	1		494,483,000	629,771,000	محيبيب	مرجعيون	255
				66	65		1	179,234,000	179,234,000	الوزاني	مرجعيون	256
6	6			489	323	53	113	5,133,963,200	9,220,984,200	قبريخا	مرجعيون	257
	-		-	221	206	1	14	1,309,531,600	1,801,429,600	القطرة	مرجعيون	258
				259	259			298,471,800	298,471,800	القليعة	مرجعيون	259
5	4	-	1	315	296	2	17	1,505,189,000	2,219,019,000	رب ثلاثين	مرجعيون	260
				7	7			6,854,000	6,854,000	سرده والعمرة	مرجعيون	261
2			2	473	414	6	53	3,698,923,800	5,599,100,400	الصوانة	مرجعيون	262
11	9	-	2	1,427	1,233	30	164	11,059,037,000	17,070,301,000	الطبية	مرجعيون	263
6	2	-	4	280	262	1	17	1,417,815,000	2,309,007,000	طلوسة *	مرجعيون	264
4	3		1	597	546	19	32	3,041,913,900	4,551,816,400	تولين	مرجعيون	265

مجموع بلدات الجنوب LBP 655,246,412,659 LBP 426,186,412,475 6,232 1,391 69,329 76,952 1,252 62 910 2,224

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة				الدفعة الأولى	المبلغ الإجمالي	بلدة	قضاء	
مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم	مجموع الأضرار	ترميم	هدم جزئي	هدم					
26	26			172	172			357,654,000	357,865,200	الدامور	الشوف	267
37	37			33	33			117,562,000	121,482,000	جدرا	الشوف	268
13	9		4	63	63			250,104,000	250,104,000	سبيلين	الشوف	269
				182	182			336,095,000	374,628,000	شحيم	الشوف	270
				2		2		17,050,000	21,870,000	علمان الضيعة	الشوف	271
				21	21			56,419,800	56,419,800	غريفة	الشوف	272
12	12			46	46			82,994,000	88,579,000	إيعات	بعلبك	273
48	13		35	55	55			190,500,000	201,500,000	بريتال	بعلبك	274
4			4	9	9			8,185,000	8,185,000	بز الية	بعلبك	275
2,401	2,070		331	787	775	12		3,792,565,600	4,212,318,800	بعلبك	بعلبك	276
8	4	1	3	4	4			27,817,000	27,871,000	حدث بعلبك	بعلبك	277
3	3			20	20			11,809,000	11,809,000	دوريس	بعلبك	278
49	44		5	192	183		9	555,319,800	735,319,800	شمسطار	بعلبك	279
				2	2			16,372,000	16,372,000	طاريا	بعلبك	280
193	150		43	214	189		25	1,590,632,000	2,280,803,000	نبي شيت	بعلبك	281
	10			12	12			21,052,000	21,052,000	فغال	جبيل	282
				1	1			6,528,000	6,528,000	تربل	زحلة	283
				102	101	1		578,786,000	597,082,800	تعنايل	زحلة	284
				137	137			937,826,000	1,034,313,600	علي النهري	زحلة	285
				1	1			6,756,000	6,756,000	قوصايا	زحلة	286
1	1			47	47			80,332,262	80,332,262	الحيصة	عكار	287
3	3			15	15			21,262,500	21,262,500	القيبات	عكار	288
				20	20			59,652,000	99,545,100	بينين	عكار	289
				26	25	1		161,158,000	253,678,400	خريبة/ الكويخات	عكار	290
				29	29			44,778,500	44,778,500	عندقت	عكار	291

ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأقسية والمحافظات (حتى تاريخ 2007/9/14)

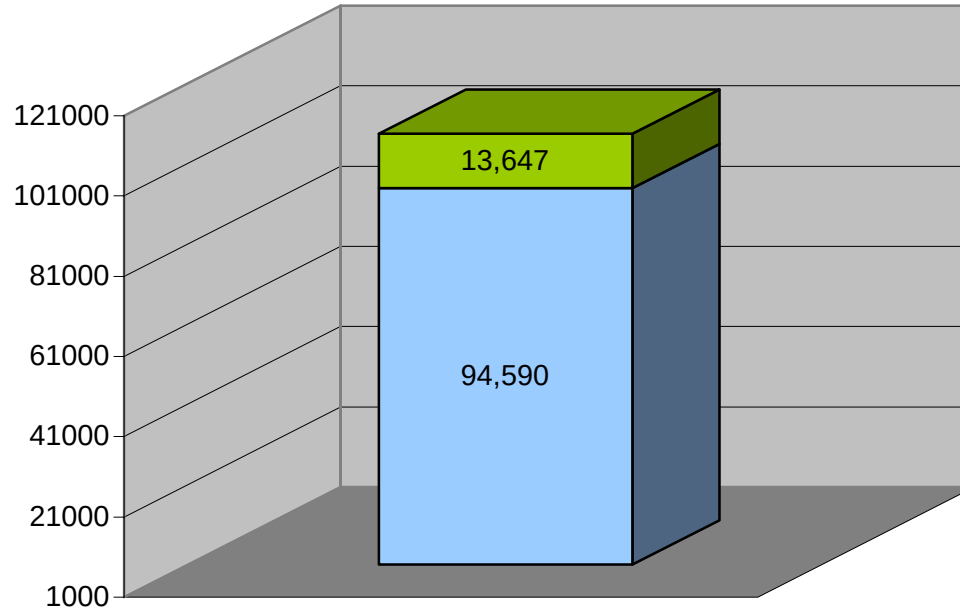
حالات قيد المعالجة				الحالات المعالجة			البلدات	المبلغ الإجمالي	الدفعة الأولى	القرى	البلدات	البلدات	البلدات
مجموع الأضرار	تدمير	تدمير جزئي	تدمير	مجموع الأضرار	تدمير	تدمير جزئي							
				4	4			8,045,000	8,045,000	قبعيت	عكار	292	
1	1			16	16			19,259,250	19,259,250	مزرعة البلدة	عكار	293	
				36	36			159,445,000	175,985,000	فتقا	كسروان	294	
2,799	2,383	1	425	2,248	2,198	16	34	LBP 9,515,959,712	LBP 11,133,745,012	مجموع البلدات الأخرى			

**ملحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب البلديات في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت
(حتى تاريخ 2007/9/14)**

الأقسام		القيمة المدفوعة والمحجوزة في مصرف لبنان	الدفعة الأولى	القيمة الإجمالية	ترميم	هدم	عدد العقارات	بلدية	قضاء		
المستفيدين	الشيكات المسلمة									ترميم	هدم
11,752	6,919	7,446	3,805	LBP 122,857,966,700	LBP 162,971,188,501	LBP 277,356,655,000	526	119	658	حارة حريك	بعيدا
2,234	1,336	1,898	285	14,463,396,778	18,022,210,200	26,379,628,800	126	12	142	الشيح	
929	625	263	552	17,117,161,600	19,939,330,600	38,347,642,600	23	10	34	برج البراجنة	
253	169	245	14	971,644,600	1,138,658,400	1,713,658,400	30	1	32	الحدث	
24	10	24		19,239,000	50,830,000	50,830,000	4		4	المريجة	
7	3	7		9,790,000	35,525,600	35,525,600	2		2	العمرسية	
18	13	18		168,889,000	207,467,200	225,182,200	2		2	الغبيري	
1		1			7,586,400	7,586,400	1		1	وادي شحور	
6	5	6		12,685,000	13,885,000	13,885,000	1		2	بعيدا	
15,224	9,080	9,908	4,656	155,620,772,678	202,386,681,901	344,130,594,000	715	142	877	المجموع	
129	88	129		496,922,000	611,182,800	611,182,800	6		6	حارة الأمراء	عاليه
8	3	8		8,995,000	8,995,000	8,995,000	1		2	حارة القبة	
42	25	9	33	1,219,144,000	1,244,890,000	2,594,890,000	1	1	2	القبة - الشويفات	
179	116	146	33	1,725,061,000	1,865,067,800	3,215,067,800	8	1	10	المجموع	
15,403	9,196	10,054	4,689	LBP 157,345,833,678	LBP 204,251,749,701	LBP 347,345,661,800	723	143	887	المجموع العام	
14,743											

لحق رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (2007/9/14)

الوضع العام للوحدات المتضررة *



العدد الإجمالي للوحدات المتضررة 108,237

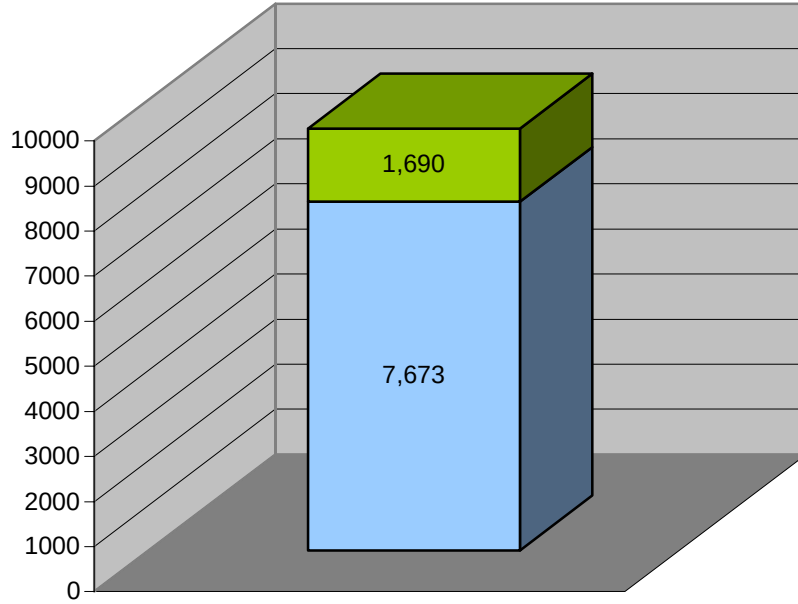
الوحدات المعالجة	87%	
الوحدات غير المعالجة بعد	13%	

* لم تحسب القرى المتبناة من دولة قذ

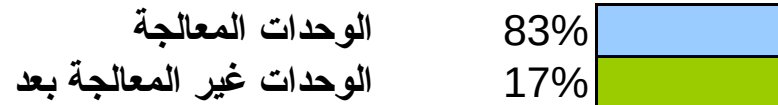
رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب القرى والبلدات وتوزيعها حسب الأفضية والمحافظات (17/9/14)

وضع القرى

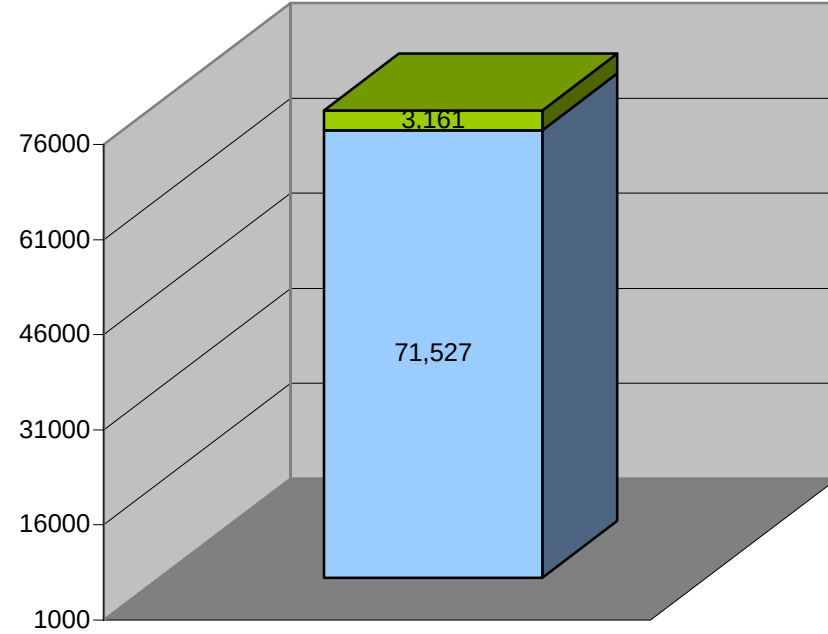
الهدم الكلي



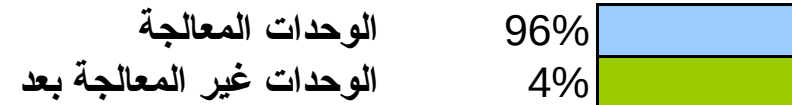
العدد الإجمالي للوحدات المهدمة في القرى 9,363



الترميم

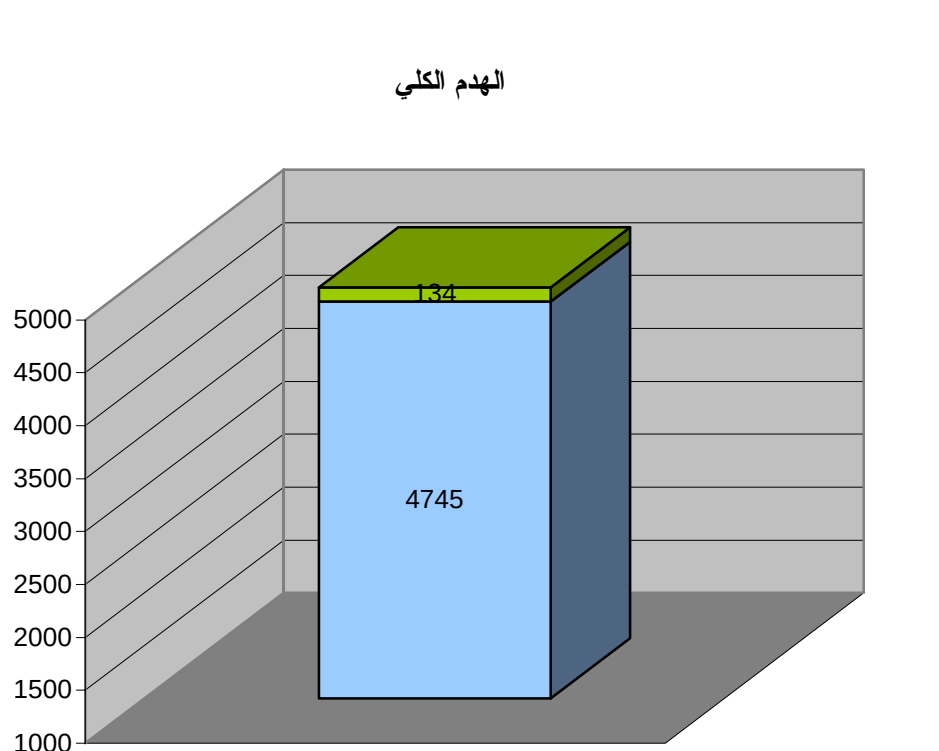


العدد الإجمالي للوحدات المتضررة في القرى 74,688

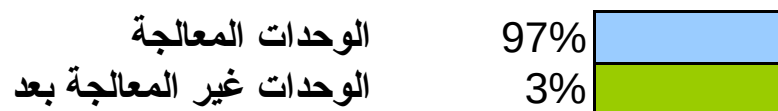
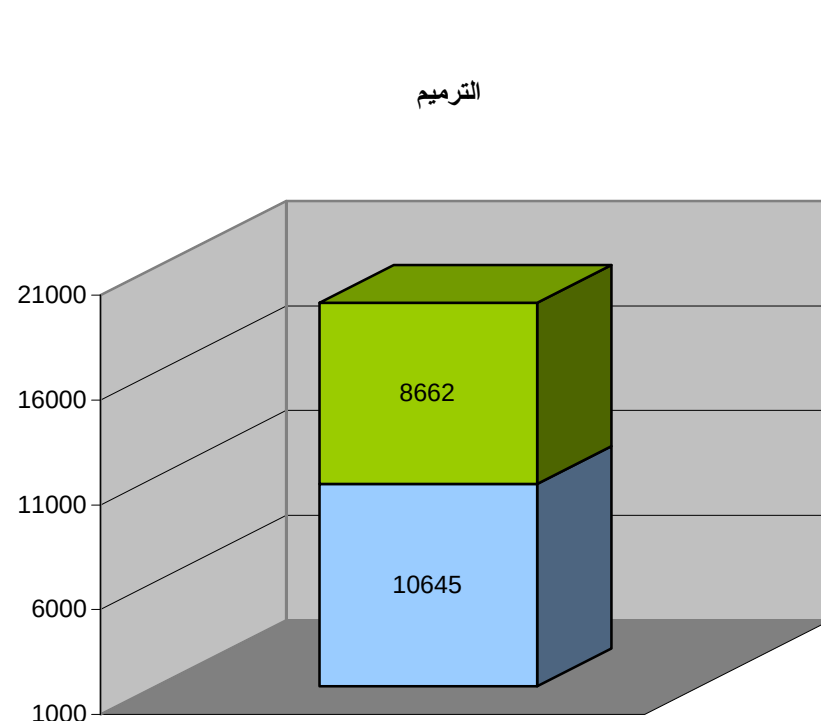


، رقم 9: التعويضات المقررة والمدفوعة لأصحاب الوحدات السكنية بحسب البلديات في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت (9/2007)

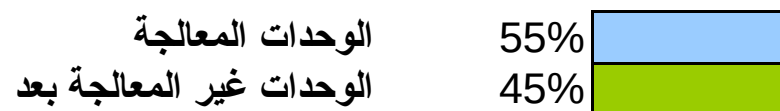
وضع الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت



العدد الإجمالي للوحدات المهدمة في الضاحية 4,879



العدد الإجمالي للوحدات المتضررة في الضاحية 19,307



**ملحق رقم 10: أبرز المشاريع الإنمائية التي تم تازيمها في مختلف المناطق اللبنانية
(تموز 2005 - أيلول 2007)**

1. في قطاع النقل البري (الطرق):

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
تركيب إشارات السير الضوئية وكاميرات مراقبة السير ضمن مشروع النقل الحضري	31,784,066	آب 2005	البنك الدولي	بيروت
تركيب عدادات الوقوف على جوانب الطرق ضمن مشروع تطوير النقل الحضري	8,041,031	كانون الأول 2005	البنك الدولي	بيروت وجبل لبنان
وصلة حارة حريك - طريق المطار	7,783,787	تشرين الأول 2005	الصندوق العربي	جبل لبنان
تأهيل البنية التحتية في حي السلام	11,766,406	تشرين الأول 2005	محلي	جبل لبنان
طريق العبد - قبة شمرا	4,150,625	تشرين الأول 2005	البنك الإسلامي	وطني - الشمال
طريق مفرق حمص - العريضة	6,699,715	آب 2005	محلي	وطني - الشمال
طريق جبرائيل ورحبه وفندق	5,846,587	كانون الأول 2005	البنك الإسلامي	عكار
جسر الدورة	10,207,135	تشرين الأول 2005	البنك الدولي	جبل لبنان
الممر السفلي في العدلية	9,197,473	تشرين الثاني 2005	البنك الدولي	بيروت
تقاطع بشامون - عرمون	2,270,251	أيلول 2005	البنك الدولي	جبل لبنان
تحويرة حدث الجبة وحصرون وطريق الديمان	8,537,641	تشرين الأول 2005	البنك الإسلامي	الشمال
تأهيل طريق صور - الناقورة	12,994,664	أيلول 2005	البنك الإسلامي	وطني - الجنوب
توسعة وتأهيل طريق رياق - بعلبك	27,397,660	كانون الأول 2005	محلي	وطني بعلبك - الهرمل
تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت (المجموعة الأولى - المرحلة الثانية)	11,962,571	كانون الأول 2005	البنك الإسلامي	بيروت

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
طريق المتن السريع، وصلة بصاليم	2,207,622	شباط 2006	محلي	جبل لبنان
تقاطع طريق المطار	7,168,800	شباط 2006	البنك الدولي	بيروت وجبل لبنان
جسر انطلياس	9,779,130	كانون الثاني 2006	البنك الدولي	جبل لبنان
الممر السفلي على تقاطع عبدا اليافي في طريق الشام	3,701,615	كانون الثاني 2006	الصندوق العربي	بيروت
أعمال التجميل لطريق بحدون المحلية	1,511,010	كانون الثاني 2006	الصندوق الكويتي	جبل لبنان
السلامة المرورية على طريق الحدود اللبنانية السورية في منطقة المصنع - المرحلة الأولى	1,914,4485	شباط 2006	محلي	وطني - البقاع
تأهيل نفق شكا	3,145,861	آذار 2006	محلي	وطني - الشمال
طريق المتن السريع، وصلة جورة البلوط - دير مار شعيا ووصلة دير مار شعيا - العطشانة	8,796,780	حزيران 2006	محلي	جبل لبنان
طريق تعنايل - المصنع	58,887,943	كانون الثاني 2007	البنك الأوروبي	وطني - البقاع
تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت (المجموعة الثانية - المرحلة الثانية)	21,794,097	آذار 2007	البنك الإسلامي	بيروت
تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت (الجزء الثاني - المجموعة الأولى - المرحلة الثالثة)	13,803,193	حزيران 2007	الصندوق العربي	بيروت
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع طريق شنعير دلبتا	3,613,170	حزيران 2007	محلي	جبل لبنان
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع شق طريق مراح السريح - بخعون - طاران - جسر الحازمية	3,364,527	حزيران 2007	محلي	الشمال

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
تنفيذ أشغال تأهيل مدخل بيروت الشمالي (الدورة - طبرجا)	16,771,683	حزيران 2007	محلي	وطني - جبل لبنان
إعادة بناء جسر الدامور	1,526,715	حزيران 2007	الهيئة السعودية	وطني - جبل لبنان
إعادة بناء جسر وادي الزينة	803,540	حزيران 2007	الهيئة السعودية	وطني - جبل لبنان
تنفيذ الممر السفلي تحت مستديرة الطيونة	9,948,181	آب 2007	الصندوق العربي	بيروت وجبل لبنان
تنفيذ الممر السفلي تحت تقاطع مار مخايل	5,557,949	آب 2007	الصندوق العربي	بيروت وجبل لبنان
المجموع	350,165,913			

2. في قطاع المياه والصرف الصحي:

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إنشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه الشرب في بعلبك وعمشكي	11,228,709	تموز 2005	البنك الدولي	بعلبك - الهرمل
إنشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه الشرب في بعلبك	9,605,465	آب 2005	البنك الدولي	بعلبك - الهرمل
تنفيذ خط جر نبع الرعيان - عاليه	13,715,543	آب 2005	الصندوق الكويتي	جبل لبنان
تموين قرى قضاء بعلبك (الجزء الشمالي الشرقي) بمياه الشرب	12,084,243	آب 2005	محلي	بعلبك - الهرمل
أعمال تكميلية في محطة الطيبة	6,020,268	كانون الأول 2005	محلي	النبطية
إنشاء محطة الصرف الصحي في زحلة	18,909,558	كانون الأول 2005	إيطاليا	البقاع
مشروع الصرف الصحي في البقاع الغربي	23,493,945	أيلول 2005	البنك الإسلامي	البقاع

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إنشاء خط الناعمة - الدلمور	8,575,661	أيلول 2005	البنك الإسلامي	جبل لبنان
تأهيل آبار وتنفيذ منشآت لزوم مصلحة عين الدلبة	3,260,897	آذار 2006	الصندوق الكويتي	جبل لبنان
تموين قرى الهرمل بمياه الشرب	12,446,683	حزيران 2006	ايران	بعلبك - الهرمل
تأمين الوصلات المنزلية لبلدات وقرى في منطقتي اليمونة - عيون أرغش	4,941,232	آذار 2006	محلي	بعلبك - الهرمل
أشغال مائية في منطقة الباروك	4,296,052	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	جبل لبنان
أشغال مائية في منطقة زغرتا	960,903	تشرين الأول 2006	الصندوق الكويتي	الشمال
تشغيل وصيانة أنظمة المياه والمجاري في منطقة بعلبك - النبي شيت	4,554,992	تشرين الأول 2006	البنك الدولي	بعلبك - الهرمل
خط جر المياه بين كوسبا وفع	2,544,884	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	الشمال
خط جر مياه نبع العسل إلى خزانات بحنس	4,282,521	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	جبل لبنان
خطوط جر شبكات لبعض بلدات محافظة البقاع	1,131,203	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	البقاع
خط تجميع وتصريف الصرف الصحي للقسم الساحلي لطرابلس	6,661,137	أيار 2006	البنك الأوروبي	الشمال
خط تجميع مياه الصرف الصحي بين الخريبة وعماطور	1,684,596	كانون الثاني 2006	محلي	جبل لبنان
شبكات الصرف الصحي لمنطقة صيدا	1,678,510	أيار 2006	اليابان	الجنوب
أشغال محطات الضخ مياه الشرب في صور المدينة	899,409	شباط 2007	محلي	الجنوب
تنفيذ أشغال مائية في الكورة وطرابلس	8,097,458	تموز 2007	إيطاليا	الشمال
المجموع	161,073,869			

3. في قطاع الصحة:

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
بناء مركز رميش الصحي	594,605	أيلول - 2005	البنك الإسلامي	النبطية
توريد تجهيزات لمستشفى زحلة الحكومي	5,351,122	كانون الثاني - 2006	البنك الإسلامي	البقاع
تشغيل وصيانة مستشفى بيروت الحكومي	1,018,446	تشرين الأول - 2006	محلي	بيروت
المجموع	6,964,173			

4. قطاع التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
توقيع 320 عقداً لمشاريع تنموية صغيرة في مختلف المناطق ضمن برنامج التنمية المحلي (CDP)	22,400,000	خلال الأعوام 2005-2006-2007	البنك الدولي	كافة محافظات لبنان
عقود ضمن مشروع الإرث الثقافي في طرابلس، صيدا، صور، بعلبك وجبيل	18,628,909	خلال الأعوام 2005-2006-2007	البنك الدولي	الجنوب - جبل لبنان بعلبك الهرمل - الشمال
مسلخ طرابلس	16,213,402	كانون الأول 2006	ايران	الشمال
المجموع	57,242,311			

5. في قطاع المباني الحكومية:

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إنشاء مبنى قائمقامية سير الضنية	951,166	تشرين الأول 2005	محلي	الشمال
إنشاء مبنى جمارك صيدا	294,525	تشرين الثاني 2005	محلي	وطني - الجنوب
بناء مستودع الآثار	294,525	تشرين الثاني 2005	محلي	وطني
إعادة تأهيل وترميم مبنى بلدية بيروت	5,727,765	حزيران 2007	بلدية بيروت	بيروت
المجموع	7,267,981			

6. في قطاع التربية:

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
بناء مدرسة شارون	1,382,303	تشرين الأول 2005	محلي	جبل لبنان
بناء مدرسة بسكنتا	1,797,610	تشرين الأول 2005	الصندوق العربي	جبل لبنان
بناء مدرسة بزيلا	1,134,886	كانون الأول 2005	الصندوق السعودي	الشمال
بناء مدرسة دوما	1,827,770	كانون الأول 2005	الصندوق السعودي	الشمال
بناء مدرسة كفرزيبان	1,190,750	تشرين الأول 2005	الصندوق العربي	جبل لبنان
بناء مدرسة المينا	1,837,221	أيلول 2005	محلي	الشمال
إنشاء معهد فني صناعي في المينا	1,846,775	كانون الأول 2005	الصندوق العربي	الشمال
إنشاء المدرسة المهنية في القاع	1,483,905	تموز 2005	الصندوق العربي	بعلبك - الهرمل
إنشاء المدرسة المهنية في تكريت	1,820,028	تموز 2005	محلي	عكار

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
إنشاء مدرسة فنية عالية في أبي سمرا	3,607,723	كانون الأول 2005	الصندوق العربي	الشمال
إنشاء مدرسة فنية عالية في البداوي	2,667,644	كانون الأول 2005	الصندوق العربي	الشمال
خدمات التشغيل والصيانة للمدينة الجامعية في الحدث	26,611,672	أيلول 2005	محلي	وطني - جبل لبنان
بناء مدرسة عرمون	1,031,001	آذار 2006	محلي	جبل لبنان
بناء مدرسة دير عمار	842,077	أيار 2006	محلي	الشمال
بناء مدرسة تغلبايا	682,284	أيار 2006	محلي	البقاع
بناء مدرسة الرامه	1,764,371	كانون الثاني 2006	الصندوق العربي	الشمال
بناء مدرسة العمروسية	2,063,277	نيسان 2006	الصندوق العربي	جبل لبنان
بناء مدرسة بعلبك	2,988,293	كانون الثاني 2006	الصندوق السعودي	بعلبك - الهرمل
بناء مدرسة عجلتون	983,261	آذار 2006	الصندوق السعودي	جبل لبنان
بناء مدرسة بخعون	1,195,721	كانون الثاني 2006	الصندوق السعودي	الشمال
بناء المدرسة رقم 6 في بيروت (رأس بيروت)	3,409,796	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	بيروت
بناء المدرسة رقم 7 في بيروت (رأس بيروت)	3,182,744	تشرين الأول 2006	الصندوق الكويتي	بيروت
بناء المدرسة رقم 8 في بيروت (زقاق البلاط)	4,491,985	أيار 2006	الصندوق الكويتي	بيروت
بناء المدرسة رقم 14 في بيروت (الاشرفية)	4,391,143	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	بيروت
بناء المدرسة رقم 24 في بيروت (المصيطبة)	1,901,658	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	بيروت
بناء المدرسة رقم 26 في بيروت (المزرعة)	2,192,257	حزيران 2006	الصندوق الكويتي	بيروت
اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)

بناء مدرسة دير بابا	550,368	أيار 2006	محلي	جبل لبنان
بناء مدرسة قب الياس	699,023	كانون الأول 2006	البنك الدولي	البقاع
بناء المدرسة المهنية في بشري	1,488,778	نيسان 2006	الصندوق العربي	الشمال
بناء المدرسة المهنية في إده	1,606,005	آذار 2006	الصندوق العربي	جبل لبنان
شراء معدات لكلية العلوم - الحدث	1,900,000	تشرين الثاني 2006	البنك الإسلامي	وطني - جبل لبنان
توريد تجهيزات كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية	3,256,123	كانون الثاني 2007	البنك الإسلامي	وطني - جبل لبنان
أشغال المرحلة الأولى من مشروع إنشاء المدينة الجامعية في طرابلس	490,742	شباط 2007	محلي	الشمال
تحويل مبنى مهنية كترمايا إلى مبنى للتعليم العام	1,712,169	حزيران 2007	محلي	جبل لبنان
إنشاء المعهد الفني الفندقي في الميناء - طرابلس	1,187,300	حزيران 2007	الصندوق العربي	الشمال
المجموع	91,218,663			

7. في قطاع النقل الجوي:

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	تاريخ توقيع العقد	مصدر التمويل	التوزيع الجغرافي (المحافظة)
تشغيل وصيانة مطار رفيق الحريري الدولي (ملحق D)	16,399,000	تموز 2007	محلي	وطني
المجموع	91,218,663			

المجموع الإجمالي لهذه المشاريع ومشاريع أخرى عديدة يتولاها مجلس الإنماء والإعمار يبلغ 860 مليون دولار أميركي.

ملحق رقم 11: الإتفاقيات التمويلية التي أحيت الى مجلس النواب للإبرام والتي لم تنفر لتاريخه

الإتفاقيات		القيمة -	القيمة بالدولار	الممول	مرسوم الإحالة
1	اتفاقية تمويل لمشروع المياه والصرف الصحي في الشمال. (الفائدة متحركة علماً ان مقياس الفائدة هو تيبورلستة أشهر - 1٪ أي حالياً حوالي 3.44٪ والسداد 10 سنوات + 5 سنوات سماح)	30,000,000	يورو	AFD الوكالة الفرنسية للتنمية	وقعت الاتفاقية في 2005/12/02 وأحييت إلى مجلس الوزراء بالكتاب رقم 1/7856 تاريخ 2005/12/07 للموافقة. وأحييت بالمرسوم رقم 16547 تاريخ 2006/03/09 إلى مجلس النواب للإبرام.
2	اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل مشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس (29.800.000 دينار اسلامي) الفائدة 5.1٪ السداد 12 سنة بعد 6 أشهر من انتهاء فترة الاعداد المحددة بثلاث سنوات.	43,210,000	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	أحييت مسودة الاتفاقية بالكتاب رقم 1/348 تاريخ 2006/01/20 للموافقة وتفويض رئيس المجلس التوقيع عليها. وافق مجلس الوزراء بالقرار رقم 7 تاريخ 2006/02/02 على مسودة الاتفاقية وعلى تفويض رئيس المجلس التوقيع عليها. وقعت الاتفاقية في 2006/03/14. أحييت بالكتاب رقم 1792 تاريخ 2006/03/22 إلى مجلس الوزراء لأحالتها إلى مجلس النواب للإبرام. تم إحالة الاتفاقية بالمرسوم رقم 16900 (الاستصناع) و16899 (وكالة) تاريخ 2006/05/05 إلى مجلس النواب للإبرام.
3	اتفاقية ملحقة لتمويل استكمال عدد من مشاريع مياه الشرب في المناطق اللبنانية الممولة جزئياً من اتفاقية سابقة (620).	5.000.000	دينار كويتي	الصندوق الكويتي للتنمية	وقعت الاتفاقية في 2006/04/04. وأحييت بالمرسوم رقم 17239 تاريخ 2006/06/22 إلى مجلس النواب للإبرام.
4	اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل مشروع اعمال وتجهيز كليتي الهندسة والعمارة في الجامعة اللبنانية في طرابلس.	42,000,000	دولار أميركي	البنك الإسلامي للتنمية	تم إحالة الاتفاقية بالمرسوم رقم 17453 تاريخ 2006/07/15 إلى مجلس النواب للإبرام.
5	مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية	25,000,000	دينار كويتي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	قرار مجلس الوزراء رقم 18 تاريخ 2006/06/29 بالموافقة على مشروع الاتفاقية وتفويض رئيس المجلس التوقيع عليها. وقعت بتاريخ 2006/09/12. قرار مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 2006/10/19 بالموافقة على مشروع المرسوم لإحالة الاتفاقية إلى مجلس النواب للإبرام. تم إحالة الاتفاقية بالمرسوم رقم 18140 تاريخ 2006/12/01 إلى مجلس النواب للإبرام.

1 يورو = 1.3 دولار
1 دينار كويتي = 3.34 دولار

ملحق رقم 11: الإتفاقيات التمويلية التي أحيت الى مجلس النواب للإبرام والتي لم تنفر لتاريخه

الإتفاقيات		القيمة -	القيمة بالدولار	الممول	مرسوم الإحالة
6	إعادة اعمار اضرار الحرب (الطرق ، المياه والكهرباء)	30,000,000	دينار كويتي	100,200,000	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
7	شراء معدات لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية	8,500,000	دولار أميركي	8,500,000	البنك الإسلامي للتنمية
8	مشروع التطوير الإداري. (وزارة التنمية الإدارية)	9,000,000	دينار كويتي	30,060,000	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
9	مشروع تأهيل قطاع الكهرباء	35,000,000	دينار كويتي	116,900,000	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
10	مشروع إفراض مؤسسات القطاع الخاص المتضررة من الحرب	25,000,000	دينار كويتي	83,500,000	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
11	اتفاقية ملحقة لتمويل مشروع الابنية التعليمية في بيروت الممولة جزئياً من اتفاقية سابقة (650).	7,500,000	دينار كويتي	25,500,000	الصندوق الكويتي للتنمية
<p>يضاف إليها</p> <p>12 اتفاقية لتمويل مشتقات نفطية (تسهيلات مالية لم يطلب من البنك تجديدها).</p> <p>100.000.000 دولار أميركي</p> <p>100.000.000</p> <p>100.000.000</p> <p>البنك الإسلامي للتنمية</p> <p>وافتت الاتفاقية في 2006/05/02. واحيت بالمرسوم رقم 17106 تاريخ 2006/06/05 الى مجلس النواب للإبرام.</p> <p>المجموع - دولار أميركي</p> <p>689,070,000</p>					

1 دينار كويتي = 3.34 دولار

ملحق رقم 12 - وظائف الفئة الأولى التي تم الإعلان عنها لملئها وفق الآلية الجديدة وعدد المتقدمين لشغلها

الإدارة	الوظيفة	عدد المتقدمين لكل وظيفة	عدد الذين تم قبول ترشيحهم	عدد الذين تم تعيينهم
المجلس الأعلى للخصخصة	أمين عام	116	3	1
الهيئة الناطمة للاتصالات	رئيس	106	3	1
	أعضاء - عدد 4	623	12	3
المحافظات	محافظ بيروت / محافظ جبل لبنان / محافظ عكار / محافظ بعلبك-الهرمل	280	12	
كهرباء لبنان	رئيس مجلس إدارة	140	5	
	عضو مجلس إدارة - عدد 6	317	8	
هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	رئيس	39	5	
	إعضاء - عدد 4	55	8	
الهيئة العامة للطيران المدني	رئيس	60	2	
	أعضاء - عدد 4	229	8	
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان	رئيس	77	2	
	أعضاء مجلس إدارة متفرغين - عدد 2	100	3	
	أعضاء مجلس إدارة غير متفرغين - عدد 4	123	5	
وزارة الاقتصاد	مدير عام	65	2	
وزارة النفط	مدير عام	96	4	
وزارة الشؤون الاجتماعية	مدير عام	241	4	
وزارة الزراعة	مدير عام	84	4	
التنظيم المدني	مدير عام	91	3	
العدد الإجمالي	39	2842	93	5

ملحق رقم 13: موجز عن حسابات الدولة المالية (1993 - 2006)

أولاً: تقديم الرئيس السنيورة - متابعة مسيرة التقدم والتأؤ مع متطلبات المستقبل

أرحب بالجهود الآيلة إلى الوضع في متناول جميع اللبنانيين والآخرين مـ ن المهتمـ ين لهـ ذه المجموعة من البيانات المالية المفصلة عن نتائج المالية العامة خلال الفترة الممتدة بين العامين 1993 و2006.

إنّهُ لمستند مرجعي بالغ الأهمية نظراً إلى كونه يضم، وللمرة الأولى، المعلومات عـ ن نتـ ائج المالية العامة وتطور الدين العام على مدى السنوات الثلاثة عشر الماضية في مسـ تنـ د واحد وبشكل يفسح في المجال أمام الباحثين والدارسين وكذلك جمهور المـ واطنين وغيرهم مـ ن المهتمين لإجراء متابعة دقيقة للتطورات التي طرأت على مجموع الإيرادات ومصادرها التي حققتها الخزينة وكذلك حجم الإنفاق العام الذي تكبدته وتطور مجمـ وع خدمة الـ دين العام وبالتالي تطور حجم الدين العام في لبنان حتى نهاية العام 2006.

لقد تابعت ويشكل دقيق جميع الجهود المبذولة لإعداد ونشر هذه المجموعة من البيانات. كمـ ا وأتذكر أيضاً ما تم بذله من جهود لتطوير أنظمة العمل المحاسبية وتطبيق المكننة وتحـ ديث وعصرنة وتبسيط المعلومات والإجراءات المالية في خلال المرحلة التي كذت فيها وزيراً للمالية مما أفسح في المجال للوصول إلى ما وصلنا إليه من تلاءؤ مع المعايير المتبعة لـ دى الكثرة الساحقة من دول العالم على صعيد المالية العامة.

بالفعل، فإن متابعة مسيرة التحديث والتطوير وعمل الجميع الدؤوب وبذهنية فريق العمل قدـ د سمح لهذا المستند الهام بأن يرى النور، وإنني أشعر بالاعتزاز بجهود كل مـ ن شـ ارك فـ ي إنجازه.

رئيس مجلس الوزراء

فؤاد السنيورة

ثانياً: تقديم وزير المالية

يسرني تقديم هذه المجموعة من البيانات المالية المفصلة الممتدة بين العـامين 1993 و2006 الصادرة عن وزارة المالية، ضمن دراسة حول تطور المالية العامة خلال فترة ما بعد الحرب الأهلية وتحديداً بدءاً من العام 1993. وتهدف هذه الدراسة إلى وضع المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالمالية العامة في متناول جميع المعنيين والمهتمين بالأمر. يشكل هذا العمل خطوة إضافية تقوم بها وزارة المالية في إطار سعيها الدائم للإفصاح وجهودها المتواصلة لنشر جيع الشفافية في القطاع العام. وقد تمت مراجعة هذه البيانات المالية وطريقة وضعها والمعلومات المنشورة للتدقيق والمراجعة من قبل إحدى أهم شركات التدقيق العالمية.

ويساهم هذا التقرير في تقديم المعلومات التفصيلية والأرقام المتعلقة بالإنفاق العام وإيرادات الدولة والدين العام. ويهدف إلى وضع كامل المعلومات المتوفرة في تصرف كل المعنيين بالشأن العام وبالباحثين والمواطنين.

وتجدر الإشارة إلى إنها المرة الأولى التي تقوم الحكومة اللبنانية بهذا العمل وتنشر البيانات المالية المفصلة على مدى أربعة عشر سنة، وبتفاصيل لم تنشر في السابق. وسوف تنشر كل هذه المعلومات مع التفاصيل المتعلقة بها على موقع وزارة المالية الإلكتروني وعلى أفـر اص مدمجة لتسهيل استعمالها

وتدعو المراجعة للبيانات الواردة في هذه الورقة إلى إبداء ملاحظات عديدة:

1. تختلف نسبة التفاصيل والتحليل للسنوات الممتدة من العام 1993 ولغاية العام 1996 مقارنةً بالعام 1997 وحتى تاريخه. وتعود تلك الفروقات إلى وقـع تحـول تنفيـذ الموازنة ابتداءً من العام 1997 من نظام مركّز على التراكمية إلى نظام مركّز على القاعدة النقدية، علاوةً على إمكانية مسار الموازنة بشكلٍ كاملاً. وقد سـمحت تلك التطورات بتحليل أكثر تفصيلاً ودقةً لعناصر الموازنة من العام 1997 وحتى أيامنا هذه. إن البيانات العائدة إلى السنوات الممتدة بين العـامين 1993 و1996 متـوفرة لدينا، بيد أنّها غير ممكنة بشكلٍ كامل. بناءً عليه، كان ضمها إلى هذا المستند ليؤخّر عملية نشره. إلا أن الأرقام المجمعة تظهر بوضوح اتّجاه الواردات والنفقات وحجمها، كما وأنّها مبينة في جداول الدين العام.

2. لم يتم إدراج تحليل الدين العام للفترة الممتدة ما قبل العام 1993 في هذا المستند، بيد أنه يظهر في الأرقام الإجمالية للدين العام من 1993 وحتى تاريخه.

3. تعرض هذه المجموعة من البيانات تطور الأوضاع المالية على امتداد 14 سنة، وهي تعكس الهيكلية الصلبة الخاصة بموازنتنا.

أ. يطغى على النفقات العامة عنصران غير مرئيين، هما الرواتب والأجور من جهة وخدمة الدين من جهة أخرى. بالفعل، فإن السياسات المالية في المرحلة الثانية أي بعد العام 2000 قد ركزت بشكل خاص على تخفيض الفوائد عبر إتباع إجراءات عديدة أهمها التحسن الملموس لمستوى الفائض الأولي وكذلك معالجة مشكلة الدين وكلفته من خلال مؤتمرات باريس 2 وباريس 3، والإعدادات لعمليات الخصخصة، بالإضافة إلى المساعدة الدولية.

ب. على صعيد الإيرادات، تظهر الأرقام الجهود الكبيرة الآيلة إلى اعتماد إجـراءات جديدة، بالإضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي. وفي هذا المجال، كان لا بد لنا من ذكر أن لبنان نجح في تحديث نظامه الضريبي وتعزيز التحصيل، ما سمح بزيادة معدل وارداته من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ. علاوةً على ذلك، تظهر الأرقام الإصلاحات العديدة المطبقة في وزارة المالية.

اسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأعبر عن امتناني لكل من ساهم في وضع هــ ذا المسـتند، وبشكل خاص فريق الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المالية ووحدة المعلوماتية في وزارة المالية. فجهود أعضاء هذين الفريقين على مر السنين لم تعزز فعالية الوزارة فحسب، بل لعبت دوراً أساسياً في تطبيق الإصلاحات التي كان لها وقعاً كبيراً على المالية العامة في لبنان.

كما أرغب بتوجيه تقديرى لكل المؤسسات الدولية التي ساهمت في عملية التطوير في وزارة المالية وخاصة صندوق النقد الدولي لتزويد الوزارة بمساعدة تقنية قيمة طـ والسنوات المنصرمة. كما أرغب بتوجيه شكري إلى شركة "ديلويت أذ توش" لمراجعتها لمجموعة الجداول والأرقام المالية المدرجة في الدراسة ولتزويدها بتقييماً خطياً نرفقه ربطاً بهـ هذه الدراسة.

بالإضافة إلى ما سبق، سيفسح هذا المستند المجال أمام الجـامعين، والطلـاب، والباحثين، والمواطنين لدراسة وضع المالية العامة عن كثب خلال السنوات الأربع عشرة الأخيرة. وفي

هذا المجال، تبقى وزارة المالية مستعدة للإجابة على أي سؤال أو توضيح أي معلومة إضافية قد يحتاجون إليها.

أخيراً، آمل أن تفتح لنا هذه الدراسة المجال لحوار بناء يسمح للبنان بتحديث اقتصاده ومعالجة التحديات المالية الكبيرة والتي تسعى الحكومة إلى القيام بها من خلال برنامجها الإصلاحي الذي تم اعتماده وحصل من خلاله لبنان على دعم دولي غير مسبوق في مؤتمر باريس 3.

وزير المالية

جهازه - أد أزع - ور

ثالثاً: موجز عن التقرير

كثرت في الآونة الأخيرة الأحاديث والتحليلات والاجتهادات عن عمليات الإنفاق العام وأوجهه وطريقته وحجمه وكذلك عن الإيرادات ومصادرها وكيفية وأسباب تراكم الدين العام منذ العام 1993 وحتى نهاية العام 2006. وقد دأبت وزارة المالية منذ عدة أعوام على تطوير ونشر قدر متزايد من المعلومات المالية المتوافرة لديها. كما عمدت إلى وضع تقارير دورية عن المالية العامة والدين العام وعمليات التجارة الدولية وغيرها من التقارير الدورية والتي حرصت الوزارة أن تكون المعلومات المبينة في تلك التقارير في تطور مستدام لجهة وضوحها وشفافيتها وشموليتها. كما استمرت الوزارة ومن جهة أخرى في تطوير الأنظمة المحاسبية والمالية المتبعة لديها وكذلك اعتماد المعايير الدولية للمالية العامة بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية.

في هذا السياق حرصت وزارة المالية وبتوجيهات من دولة رئيس مجلس الوزراء واستناداً إلى رغبة الحكومة اللبنانية في اعتماد أعلى درجات الإفصاح والشفافية على إعداد بيانات مالية مفصلة تظهر وبوضوح أوجه الإنفاق العام ومصادر الإيرادات وكيفية تطور خدمة الدين العام وتطور حجم هذا الدين وتوزعه بين ما هو بالليرة اللبنانية وما هو بالعملة الأجنبية وذلك كله بهدف وضع هذه المعلومات كاملة بتصرف الرأي العام في المقام الأول وبتصرف المعنيين والمهتمين بالشأن العام عموماً من اقتصاديين وخبراء ومحللين وطلاب في المقام الثاني.

لذلك، وفي خطوة رائدة نحو تعميق إسهام الحكومة اللبنانية ووزارة المالية في الإفصاح وفي اطلاع جميع المعنيين على كامل المعلومات المالية المتوافرة بشكل مقارن وتراكمي وبما يتيح لكل من يرغب في الاطلاع والتثبت من كل ما يتعلق بمصادر الواردات وأوجه الإنفاق ومبالغ العجز المحقق وكيفية تكوين الدين العام وتراكمه وطرق إعادة تمويله، فقد عمدت وزارة المالية إلى وضع هذه الجداول والمعلومات المرفقة والتي تبين في محصلة الأمر كيفية تراكم الدين العام على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية ومنذ مطلع العام 1993 وحتى نهاية العام 2006.

إن المعلومات الواردة في الجداول المرفقة في هذا التقرير جرى تصنيفها ضمن ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول ويتضمن نفقات وإيرادات الموازنة أي ما تم صرفه وجبايته من حساب الموازنات العامة وهي الموازنات التي تم إعدادها وإقرارها بموجب مشاريع قوانين وافقت عليها الحكومات المتعاقبة وصادقت عليها مجالس النواب المتعاقبة منذ العام 1993. وتبين تلك الموازنات وقطع حساباتها مبالغ خدمة الدين العام وتطور مبالغ العجز السنوي وكيفية تمويل تلك العجزات وكذلك كيفية تمويل الديون وإعادة تمويل المستحق منها عبر إصدارات سندات الخزينة.

أما الباب الثاني فيتضمن نفقات وإيرادات الخزينة والتي تتضمن المبالغ التي تم إنفاقها من خارج الموازنة ولكن من حساب الخزينة وذلك بموجب القوانين الصادرة في هذا الخصوص أو بموجب سلفات خزينة.

أما الباب الثالث فيتضمن الإنفاق الاستثماري الممول من قروض خارجية تم الحصول عليها من الدول والصناديق العربية والدولية، وذلك بعد أن تم إقرارها بموجب قوانين صادرة عن مجلس الجنوب.

وقد تم استخراج وتجميع تلك المعلومات من مختلف أنظمة المعلوماتية المعتمدة في وزارة المالية والتي جرى تطويرها على مدى عدة سنوات وتم اعتمادها بشكلها وتبويبها الجديد منذ مطلع العام 1997 وذلك إلى جانب ما كان يوفره النظام المحاسبي المعتمد قديماً من معلومات حتى نهاية العام 1996. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن وزارة المالية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعبر التعاون القائم بين تلك المؤسسات وبين وزارة المالية قد عملوا جمعياً وعلى مدى السنتين 1995 و1996 على وضع لائحة حسابات جديدة للموازنة وللخزينة وجرى اعتماد نظام محاسبي جديد يكون منسجماً مع المعايير الدولية المعتمدة وكما هو معمول به في أنظمة المالية العامة المعتمدة في معظم دول العالم. وعلى هذا الأساس الجديد فقد أرست وزارة المالية نظام المحاسبة والمراقبة الجديد لمختلف عمليات وقيود عمليات الموازنة والخزينة وجرى قيدها عبر البدء باعتماد نظام القيد المزدوج منذ مطلع العام 1997 وذلك خلافاً لما كان معمولاً به حتى نهاية العام 1996 أي نظام القيد المفرد. وبناء على ذلك فقد أصبح من الممكن وابتداءً من مطلع العام 1997 فصل حسابات الموازنة عن حسابات الخزينة وهو الأمر الذي ما كان يتيح النظام المحاسبي المعمول به ما قبل العام 1997 لجهة التمييز بين حسابات الموازنة والخزينة بشكل ممكن.

لقد قامت وزارة المالية وعبر فريق المكننة في وزارة المالية بمكننة النظام المحاسبي الجديد وبوشر العمل به ابتداء من مطلع العام 1997، حيث مكن هذا النظام الجديد وزارة المالية وبالتالي الدولة اللبنانية من تسجيل قيودها وحساباتها بطريقة ممكنة لكامل عمليات الخزينة والموازنة من نفقات وإيرادات بكامل تفاصيلها (تاريخها، مكانها، مبلغها، المستفيد، تاريخ الصرف، طبيعتها ونوعها، وغيرها من المعلومات). وعلى ذلك أصبح من الممكن أن تتوفر الجداول المرفقة التفصيلية والتي تتضمن عمليات نفقات وإيرادات الموازنة والخزينة منذ مطلع العام 1997. تجدر الإشارة إلى أن نفقات خدمة الدين العام والنفقات الاستثمارية الممولة من قروض خارجية كانت قد أدرجت تفصيلاتها منذ مطلع عام 1993.

ينبغي التوضيح في هذا المجال إلى أن ما تقدم لا يعني على الإطلاق عدم توفر كامل تفاصيل العمليات العائدة لنفقات وإيرادات الموازنة والخزينة خلال الفترة 1993-1996، بل يعني أنها كانت متوافرة بشكل يدوي علماً أن وزارة المالية تعمل على إعداد نظام ممكن لإدخال تلك العمليات في ذاكرة الحاسوب وبالتالي استخراج المعلومات العائدة لها بتبويب مماثل للجداول المرفقة التي أصبحت متوفرة بشكل ممكن عن كل الفترة الممتدة منذ مطلع العام 1997 وحتى اليوم.

استناداً إلى ما تقدم وبالعودة إلى عملية استخراج تلك المعلومات فإن ما ينبغي توضيحه من أمور في عملية استخراج المعلومات يتركز على الأمور التالية:

1. نفقات الموازنة العامة: لقد تم استخراج هذه المعلومات من نظام الموازنة الممكن والذي يعنى بعملية تحضير وتنفيذ الموازنة بما يشمل اعتمادات الموازنة والاعتمادات المدورة وعمليات حجز وعقد النفقات وصولاً إلى تصفية النفقة وصرفها بما فيها مصاريف الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف.
2. إيرادات الموازنة: لقد تم استخراجها من نظام مكننة الخزينة (نظام الصناديق ونظام تحصيل الضرائب والرسوم عبر المصارف التجارية ونظام تحصيل الضرائب) والذي يتم عبره تسجيل تفاصيل عمليات القبض بكامل تفاصيلها (تاريخها ونوع الضريبة أو الرسم ورسم المكاف لتلك الضريبة أو الرسم وتفاصيل أخرى وفقاً لنوع العملية).
3. نفقات وإيرادات الخزينة: لقد تم استخراجها من نظام مكننة الخزينة (نظام المحاسبة ونظام الصناديق ونظام تحصيل الضرائب والرسوم عبر المصارف التجارية ونظام

- إدارة حسابات الخزينة من الودائع والذمم والسلف ونظام تحصيل الضرائب) والذي يتم عبره كما من باقي الأنظمة المعتمدة الحصول على كافة تفاصيل العمليات.
4. نفقات العمليات الممولة من قروض خارجية: لقد تم استخراجها من نظام مكننة القروض المعتمد من قبل معظم دول العالم (DMFAS) والذي بدأت وزارة المالية باعتماده وهو يسمح بالتسجيل وبالتفصيل لكل ما يتعلق بالقروض والسحوبات والفوائد والتسديدات والاستحقاقات بحسب العملة وهوية كل من المقرض والمستفيد وغيرها من التفاصيل الضرورية.
5. خدمة الدين العام: لقد تم اعتماد أرقام الدين الداخلي والخارجي وذلك بعد إجراء المطابقة مع المعلومات المتوافرة لدى مصرف لبنان والتي تمت مطابقتها ولا سيما بالنسبة للدين الخارجي مع قيود وزارة المالية.

تحقيقاً لمبدأي الإفصاح والشفافية فقد قامت وزارة المالية بالطلب من مكتب التدقيق العالمي (Deloitte & Touche) بالتدقيق بالمنهجية التي اعتمدتها الوزارة في عملية استخراج هذه المعلومات وقد أعدت هذه الشركة التقرير المرفق.

تظهر التقارير والبيانات المالية المجمعة خلال الفترة 1993-2006 ارتفاعاً في النفقات من نحو 3,162 مليار ليرة في العام 1993 إلى نحو 11,625 مليار ليرة في العام 2006، مع الإشارة أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت ضبطاً ملحوظاً للإنفاق تمثل بنوع من الثبات في مستوى النفقات. أما على صعيد الواردات، فقد ارتفعت هذه الواردات ارتفاعاً ملحوظاً على مدى السنوات الـ 13 الأخيرة من حوالي 1855 مليار ليرة في العام 1993 إلى حوالي 7,315 مليار ليرة عام 2006، مع الإشارة إلى أن الإيرادات أخذت منحى جديداً في الارتفاع مع استحداث الضريبة على القيمة المضافة في عام 2002.

أما بالنسبة للميزان الأولي للموازنة والذي يعني حصيلة الفرق بين مجموع الواردات ومجموع النفقات باستثناء خدمة الدين العام فقد سجل هذا الميزان عجزاً مقداره 378 مليار ليرة في العام 1993، ثم شهد هذا الميزان منحى تصاعدياً سلبياً خلال التسعينيات، ليعود ويتحول فائضاً ملحوظاً مع بداية الألفية الثالثة وحتى العام 2005. وعلى الرغم من ظروف الحرب في العام 2006 وتداعياتها السلبية في أكثر من مجال ولا سيما فيما خص المالية العامة، فقد استطاعت الحكومة الحفاظ على مستوى متدن من العجز لم يتجاوز 9 مليار ليرة لبنانية.

يتبين مما تقدم أن المالية العامة كانت تحقق عجزاً مالياً مستمراً على مدى كل سنة من السنوات الأربعة عشرة الماضية مما يعني تراكمًا في الدين العام إضافة إلى ما كان يتوجب على الدولة اللبنانية من دين عام في نهاية العام 1992.

وفي التفصيل يمكن ملاحظة ما يلي:

1. على صعيد النفقات خارج خدمة الدين العام

سجل مجموع الإنفاق العام الاسمي المحقق ارتفاعاً مستمراً من نحو 3,162 مليار ليرة في العام 1993 إلى نحو 11,625 مليار ليرة في العام 2006 أي بزيادة تناهز أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف الضعف. وقد حمل معه هذا الارتفاع في الإنفاق بعض العوامل والنتائج التضخمية ولا سيما خلال السنوات 1993-1996. وتظهر المحاولات التي بذلتها الحكومة لاحتواء مجموع الإنفاق العام في السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام في العام 2005 نحو 9,942 مليار ليرة أي بانخفاض نسبته نحو 1.6 في المائة مقارنة مع ما كان عليه في العام 2002. إلا إن حجم الإنفاق العام ما لبث أن عاد إلى الارتفاع في العام 2006، كنتيجة طبيعية لما رتبته تبعات حرب تموز من إنفاق إضافي لتغطية تكاليف الزيادة في مجالات عديدة بسبب الحرب بما في ذلك تكاليف زيادة عديد الجيش وقوى الأمن الداخلي وارتفاع خدمة الدين العام بعد انتهاء مفاعيل باريس 2. بالإضافة إلى العجز الكبير والمتفاقم في مؤسسة كهرباء لبنان وهو مما حتم على الخزينة دفع مبالغ باهظة لسد هذا العجز الهائل المتزايد بسبب أوضاع المؤسسة والارتفاع الكبير في أسعار النفط.

وعلى الرغم من ذلك كله فقد نجحت الحكومة في احتواء حجم الإنفاق في مقابل ما واجهته من عدد كبير من التحديات الكبرى المتمثلة بالزيادات التي طرأت في العديد من أبواب الإنفاق. فعلى سبيل المثال، ارتفعت تحويلات الحكومة لتغطية عجز مؤسسة كهرباء لبنان من 277 مليار ليرة في العام 2001 (3 في المائة من إجمالي النفقات) إلى 1422 مليار ليرة في العام 2006 (12 في المائة من إجمالي النفقات) أي بما يفوق الخمسة أضعاف. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع ما أنفقت الحكومة على مؤسسة كهرباء لبنان في العام 2006 لتغطية عجزها بلغ ما نسبته 55 في المائة من مجموع الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها.

من جهة أخرى بلغ مجموع إنفاق الحكومة على الشأن الاجتماعي في العام 2006 نحو 767.6 مليار ليرة (7 في المائة من إجمالي النفقات) مقارنة مع 335 مليار ليرة

في العام 2001 أي بما بزيادة تفوق الضعفين. ولعل أبرز ما أسهم في هذه الزيادة يتمثل بالتحويلات التي قامت بها الحكومة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي بلغت نحو 580 مليار ليرة خلال الفترة 2004-2006.

من جهة أخرى استطاعت الحكومة المحافظة على معدلات مطلوبة ومقبولة من الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة والذي ارتفع من 283 مليار ليرة في العام 2001 إلى حوالي 408 مليار ليرة في العام 2004. يضاف إلى ذلك الإنفاق الاستثماري الممول من مصادر خارجية والمنفذ من قبل مجلس الإنماء والإعمار والذي بلغ في العام 2004 نحو 270 مليار ليرة. وقد شهد عامي 2005 و2006 بعض التراجع في حجم الإنفاق الاستثماري كنتيجة لعدم إقرار الموازنات في مجلس النواب خلال هاتين السنتين، حيث اقتصر الإنفاق على الإنشاءات قيد التنفيذ على المبالغ المدورة من العام 2005 وما قبل.

إن عدم إقرار الموازنات يحتم الإنفاق على أساس القاعدة ألاثني عشرية والتي لا يمكن تطبيقها على مجمل الإنفاق الاستثماري، وبشكل خاص على بند الإنشاءات قيد التنفيذ والتي تشكل الجزء الأكبر من الموازنة الاستثمارية. علماً إنه يمكن تطبيق هذه القاعدة على بنود الصيانة والتجهيزات.

ويذكر في هذا السياق أن تحويلات الحكومة إلى مؤسسة كهرباء لبنان قد نتج عنها تراكم كبير في حجم الفوائد. فقد بلغت التحويلات إلى هذه المؤسسة خلال الفترة 1993-2006 نحو 3.8 مليار دولار. أما الفوائد المترتبة على هذا المبلغ فقد بلغت 7.5 مليار دولار. وبذلك تصبح كلفة تمويل عجز مؤسسة كهرباء لبنان نحو 11.3 مليار دولار.

2. على صعيد خدمة الدين العام

أما بالنسبة لخدمة الدين العام والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أواخر التسعينيات لتصل إلى مستوى قياسي من العام 2001، فقد بلغت نسبته 48 في المائة من إجمالي النفقات، إلا أن هذه النفقات عادت إلى التراجع، وبشكل تدريجي، لتصل إلى 33 في المائة من مجموع النفقات في العام 2005. وقد أسهم في هذا التراجع المساعدات التي تلقاها لبنان في مؤتمر باريس 2 والتي تمثلت في القروض الميسرة والطويلة المدى والتي تسلم لبنان منها ما مجموعه 2.4 مليار دولار أميركي، مع الإشارة إلى أن الوعود التي تلقاها لبنان بالمساعدات من المشاركين في مؤتمر باريس 2 كانت قد

بلغت نحو 3.1 مليار دولار أميركي. وقد استعملت تلك المبالغ حصراً في إعادة هيكلة جزء هام من الدين العام.

لقد حمل هذا المؤتمر العديد من الايجابيات للمالية العامة، أهمها التوصل إلى اتفاق بين الحكومة اللبنانية والمصارف العاملة في لبنان على تمويل مقداره 3.6 مليار دولار بفائدة صفر بالمائة لمدة سنتين. وقد كان لنتائج مؤتمر باريس 2 أثراً إيجابياً كبيراً تمثل بتراجع معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية إلى مستويات تاريخية. وعلى سبيل المثال، انخفض معدل العائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من فئة السنتين من 16.64 في المائة في تشرين الأول 2002 إلى 7.74 في المائة في شباط 2005. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الفائدة هذا قد عاد إلى الارتفاع إلى نحو 8.5 في المائة بعد ذلك التاريخ بسبب التداعيات الأمنية والسياسية لاغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ، وبقي على هذا المستوى حتى الآن. وقد انعكست هذه المفاعيل الإيجابية على مستوى خدمة الدين العام، التي انخفضت من 4220 مليار ليرة في العام 2000 إلى 3349 مليار ليرة في العام 2005، أي بما قيمته 871 مليار ليرة (أي بنسبة 20 في المائة). غير أنه بعد انتهاء مفاعيل باريس 2، عادت خدمة الدين إلى الارتفاع بشكل كبير لتبلغ 4343 مليار من العام 2006 ، أي بزيادة نسبتها 30 في المائة مقارنة عما كانت عليه في العام 2005.

وقد سعت الحكومة، خلال العام 2007، ولتحقيق مزيد من التراجع في مستوى خدمة الدين العام- التي عادت إلى الارتفاع بعد انتهاء مفاعيل باريس 2- لجهة إعادة هذا النوع من الإنفاق إلى مسار تنازلي وذلك من خلال عقد مؤتمر باريس 3 والذي نتج عنه دعم عربي ودولي للبنان من المؤمل أن تكون لتداعياته آثار إيجابية هامة على المالية العامة ولا سيما تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تعهد لبنان باعتمادها.

3. على مستوى الإيرادات

عمت الحكومة خلال السنوات الماضية على تعزيز الإيرادات سواء عبر تحسين الإدارة الضريبية أو عبر استحداث بعض الرسوم أو الضرائب الجديدة، لا سيما الضريبة على القيمة المضافة والرسم على فوائد الودائع المصرفية والأدوات المالية. وقد ارتفعت الإيرادات العامة من 4,645 مليار في العام 2001 إلى 7,315 مليار في العام 2006، أي بما نسبته 57.5 في المائة عما كانت عليه في العام 2001.

وقد كان لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة الأثر الأكبر في تحسين مستوى الإيرادات. فقد شكلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة نحو 22.7 في المئة من مجموع الإيرادات العامة في العام 2006، وهي تأتي في المرتبة الأولى من حيث مصادر الإيرادات. وقد تلتها من حيث الأهمية الإيرادات المتأتية من وفر وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي بلغت قيمتها نحو 1300 مليار ليرة في العام 2006. وفي المقابل لا بد من الإشارة إلى التراجع الملحوظ الذي طرأ على مجموع الإيرادات الجمركية نتيجة بدء العمل في الضريبة على القيمة المضافة وذلك تلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي ولدعم النمو وتخفيض الأعباء على المواطنين.

4. على مستوى الميزان العام

استطاعت الحكومة، خلال السنوات الخمس الماضية، أن تحول العجز الأولي الذي ساد في التسعينيات وحتى العام 2001، إلى فائض أولي بلغ أعلى مستوياته عن العام 2002 حيث فاق 1000 مليار ليرة. وقد استمرت الحكومة في تحقيق فائض أولي على الرغم من الأحداث التي ألمت بالبلاد في العامين 2005 و2006. وحتى خلال عام 2006، ومع التراجع النسبي الذي طرأ على الإيرادات والزيادة الكبيرة في النفقات، بقيت نسبة العجز في الميزان الأولي في حدود متواضعة جداً حيث لم تتجاوز الـ 9 مليار ليرة.

5. على مستوى الدين العام

بلغ مجموع الدين العام في نهاية العام 1992 حوالي 5400 مليار ليرة لبنانية، أو ما يوازي 3.6 مليار دولار بحسب سعر الصرف الحالي علماً أن رقم الدين العام كان يتضمن نحو 360 مليون دولار على شكل رصيد للقروض بالعملات الأجنبية. أما في نهاية العام 2006 فقد ارتفع مجموع الدين العام إلى حوالي¹ 39.5 مليار دولار أميركي أي ما يوازي 174 في المائة من الناتج المحلي، وذلك بارتفاع اسمي مقداره عشرة أضعاف مقارنة عما كان عليه نهاية عام 1992. وللمزيد من التفصيل فإنه من المفيد دراسة وتيرة تنامي الدين العام، حيث يمكن التمييز بين عدة مراحل لتطور مجموع الدين العام:

¹ يختلف هذا الرقم عن الأرقام الوارد في منشورات وزارة المالية حيث أن هذا الرقم يستثني الفوائد المستحقة (accrued interest) وقروض مصرف لبنان لمؤسسة كهرباء لبنان ويبلغ الدين العام في حال احتسبت هذه القروض والفوائد نحو 40.386 مليار دولار أميركي.

- أ. في المرحلة الأولى، 1992-1998، ارتفع الدين العام بنحو 13930 مليار ليرة، أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها 1990 مليار ليرة.
- ب. أما في المرحلة الثانية 1998-2000، فقد ارتفع الدين بما قيمته 5954 مليار ليرة، أي بمعدل سنوي يقارب الـ 3000 مليار ليرة وهو المعدل السنوي الأعلى على امتداد السنوات الثلاثة عشر الماضية.
- ج. المرحلة الثالثة 2001 – 2003 استمر الدين العام بالنمو، غير أن نموه اتخذ منحى تراجعياً، فبلغت قيمة ارتفاع الدين بين 2001 و 2003 نحو 5652 مليار ليرة، أي بمعدل سنوي مقداره 2800 مليار ليرة.
- د. أما في الفترة الممتدة بين نهاية 2003 ونهاية 2005 فقد ارتفع الدين بنحو 5039 مليار ليرة، أي بمعدل سنوي مقداره 2520 مليار.
- إن ما تجدر الإشارة إليه أن مجموع الدين العام في نهاية عام 1992 والـ 5400 مليار ليرة شكل عبء تراكمي على الخزينة التي اضطرت إلى إعادة تمويله ودفع فوائد خدمته على مدى 14 عاماً حيث أن لبنان لم يحظ خلال تلك السنوات الماضية بفائض في موازنته يمكنه من تسديد ولو جزء يسير من هذا الدين. وفي المحصلة فإن مجموع ها الدين لأصبح يعادل ما قيمته حوالي 22 مليار دولار إذا ما أضيفت عليه الفوائد التراكمية التي كان معمولاً بها خلال هذه الفترة، أي أنه يفسر ما نسبته 55 في المائة من مجموع الدين العام في نهاية عام 2006.
- تعتبر نسبة مجموع الدين العام إلى الناتج المحلي حالياً من الأعلى في العالم. لذا، فقد عملت الحكومة على التحضير لمؤتمرين دوليين ليتمكن لبنان من الحصول على مساعدات تمكنه من تخفيض المديونية العامة مبنياً على برامج إصلاحية متقدمة حققت جزء من نتائجها مما انعكس تحسناً كبيراً في الميزان الأولي للمالية العامة. وقد استطاعت الحكومة خلال مؤتمر باريس 3 الحصول على وعود بالمساعدات، سوف تؤدي بالتضافر مع الجهود الإصلاحية الداخلية إلى وضع الدين العام على مسار تراجع.
- وقد استقرت نسب نمو الدين العام منذ عام 2002 كنتيجة لخفض العجز الإجمالي، وبالتالي حاجة الدولة للتمويل، وذلك بسبب العوامل التالية:
- أ. احتواء النفقات وتعزيز الإيرادات مما مكن الحكومة من تحقيق فوائض أولية في الموازنة.

ب. انخفاض معدلات الفوائد كنتيجة لمؤتمر باريس 2 ولإستراتيجية الاستدانة التي انتهجتها الحكومة مما أدى إلى انخفاض في خدمة الدين العام من 17 في المائة كنسبة من الناتج المحلي في عام 2001 إلى 10 في المائة من الناتج في العام 2005.

ملحق رقم 14 - تطور أعمال مشروع "المشاركة من أجل لبنان"

Work Steam		Completed Activities		Planned Activities	
Crisis Relief & Response	Fund Mgmt / Distribution to NGO's	Grant (of \$250,000) extended to four NGO's (ANERA, Habitat for Humanity, Mercy Corps, and UNICEF).	Sep-06		
ICT Infrastructure	National Broadband Strategy	Wokrshops and continous coordintaion with Telecom Regulatory Authority (TRA)	ongoing		
	Internet Exchange Point	Best Practices workshop	May-07		
		Workshop to kick off Internet Exchange Point (IXP) operation	Sep-07		
	International Internet Gateway	Donated equipment arrived to Beirut Port	Sep-07		
	Other	New Wireless Technology "Intel WiMAX" Pilot delivered in 5 locations between Beirut and South of Lebanon: 2 Hospitals, 2 Academic Centres, 1 school)	Apr-07		
Workforce Training / Education	Professional	IT Essentials in High Schools - 5 schools started (15 instructor trained, 98 students graduated)	Sep-07	second batch of schools that will start training	Jan-08
	Internships	16 interns attend a 6 months internship program at Cisco in San Jose and Phoenix	Apr-07		
		4 interns attend a 6 months program at Intel's Legal and Finance organizations in the US	Apr-07		
		Grant to CDR for funding 25 interns accepted by Council of Ministers	Jul-07	Start of internship at CDR and selected Ministries	Nov-07
		Internship support at Ghafari Corporation, 1 USA and 3 in Qatar	Sep-07	Microsoft working on plan for 50 interns	2008
		110 Intel Servers donation to Universities along with training for students and support.	Apr-07		

ملحق رقم 14 - تطور أعمال مشروع "المشاركة من أجل لبنان"

Work Steam		Completed Activities		Planned Activities	
Workforce Training / Education	Education	Intel donated a telemedicine solution and equipments with WiMAX connectivity to AUH in Beirut and Nabatiyeh Hospital in south of Lebanon	Apr-07	6 months extension of connectivity funding for telemedicine solution	Oct-07
		15 PCs donated to the Ministry of Higher Education	Jul-07		
		Training Public Shool (Kindergarten to 12th Grade) Education Initiatives – around 1010 teachers have been trained to date	Oct-07	additional 1500 teachers to be trained in collaboration with Hariri Foundation	Dec-07
		Intel Class Mate PCs donated to public school for a pilot of 6 months with funded internet connectivity	Oct-07	Launch of "School in a box," a computer lab sponsorship program	Dec-07
Job Creation / Private Sector Revival	Business Matching	Launching Business Matching Portal on-line (www.portaltolebanon.com)	May-07		
		US Chamber of Commerce trains around 180 Lebanese firms on using Business Matching Portal	May-07		
	Executive Mentorship			Mentor Lebanese GMs/CEOs by top US business executives over a period of 6-12 months	Dec-07
	Equity Investments	Berytech Investment, Intel \$500,000	Oct-07		
Job Creation / Private Sector Revival	Diaspora Engagement	Diaspora Event with Craig Barrett at Intel Headquarters	Sep-07		
		John Chambers and Yousif Ghafari address the Lebanese Diaspora in New York City	Oct-07		

ملحق رقم 14 - تطور أعمال مشروع "المشاركة من أجل لبنان"

Work Steam		Completed Activities		Planned Activities	
Connected Communities & Government	SME Enablement	ICT Small Business Fast Start Project - stakeholder enagement and networking by Mircosoft	Sep-07		
	Connected Communities	Establishment of Community Centers (5 currently) in Lebanon with software, curriculum, training, and other resources.	Jul-07	Establishment of Ten additional centers	2008
	TelePresence (Real-time video conferencing solution)	Two systems donated (Presidency Council of Ministers and Ministry of Foreign Affairs) awaiting selection of locations	Apr-07		